

الْبَيْتَيْنِ وَالْبَيْتَيْنِ

لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ

مُؤَلِّفٌ

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْزُوقٍ الْقَطْرِيفِيُّ

حَفِظَ اللَّهُ لَهُ وَلِرَأْسِهِ وَآلِهِ بِمَدِينَةِ

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

مِنْ آلِ عَمْرَانَ إِلَى النِّسَاءِ

مَكْتَبَةُ كِتَابِ الْإِسْلَامِ

بِأَمْرِ الْإِمَامِ الْإِسْلَامِيِّ

مَكْتَبَةُ السَّعْدِ

التفسير والبيان
لأحكام القرآن

٢

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهج، بيروت

الطبعة الأولى

١٤٣٨ هـ

مكتبة دار المنهج
للنشر والتوزيع

المطبعة العربية السعودية، الرياض

الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ، بيروت، دار المنهج، بيروت

الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ، بيروت، دار المنهج، بيروت

الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ، بيروت، دار المنهج، بيروت

الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ، بيروت، دار المنهج، بيروت

الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ، بيروت، دار المنهج، بيروت

الطبعة الأولى، ١٤٣٨ هـ، بيروت، دار المنهج، بيروت

التفسير والبيان لأحكام القرآن

تأليف

عبد العزيز بن مرزوق القطري

عفا الله عنه ووالديه

اختار

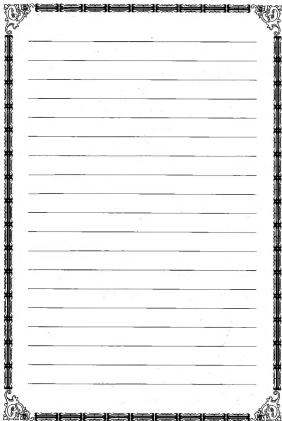
عبد المجيد بن خالد المبارك

المجلد الثاني

من آل عمران إلى النساء

مكتبة دار الحديث

الرياض - الكويت - القاهرة





سورة النمل

سورة آل عمران سورة منثية، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد، ولها بيان لجملة من الأحكام؛ كالقتال والطعام وفرض الحج والإصلاح، وتضمنت تثبيت النبي ﷺ وأصحابه، وبيان مكر أعدائهم كاليهود والنصارى والمنافقين والمشركين والتعامل معهم.

﴿قَالَ نَعَالِيَ: ﴿مَرَّ الْوَاحِدُ مِنَ الْكِتَابِ وَتَدَاوَاهُ فَحَقِيقَةُ مُرٍّ أَمْ الْكِتَابُ وَلَأَن مَّنْكَهتُمْ مَّا كَانَ الْوَاحِدُ فِي قُلُوبِهِمْ رَجَعٌ فَلَيْسَ مَا تَكْتُمُ وَتَدَاوَاهُ الْيَتِيمَ وَالْيَتِيمَ تَلْوِيهِمْ وَمَا يَسَامُ تَلْوِيَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالْإِنشَاءُ فِي الْيَوْمِ يَقُولُونَ مَاذَا يَوْمَ تَأْتِي بَنِي إِسْرَءِيلَ وَمَا يَكْفُرُونَ إِلَّا أَنْزَلْنَا الْأَنْزِيلَ﴾ آل عمران: ١٧.

أنزل الله كتابه للبيان وإقامة البرهان؛ ومقتضى ذلك أن يكون بيننا مُحْكَمًا ظاهرًا جليًا، وهذا هو الأصل فيه؛ ولذا سُمي الله الْمُحْكَمَاتِ بِلَا أَمِّ الْكِتَابِ، أي: أصله، والمقصود من الكتاب: الإحكام، لا اللَّيْسُ، وأَمُّ الشَّيْءِ: أصله الذي ترجع الفروع إليه، ولا ترجع بالضرورة إليها؛ كَأَمُّ الْفَرَى: يَفْصِلُهَا أَهْلُ الْفَرَى جميعًا بفلورهم ووجوههم وأبدانهم، ولا يَفْصِلُ أَهْلُ أَمِّ الْفَرَى جميع الْفَرَى.

المحكم والمنشأ في القرآن:

وإحكام القرآن أصل، والمنشأ عارض، عند كل عربي يفهم لغة العرب التي أنزل عليها القرآن، وليست العربية المتأخرة التي دخلتها

الْعُجْمَةُ، فَغَيَّرَ اللِّسَانَ وَيَذَلَّتْهُ، فَتُسَمَّى عَرَبِيَّةً فِي مَقَابِلِ الْعَجَمِيِّ، لَا بِالنِّسْبَةِ لِفَصاحتِهَا وَبَيَانِهَا، وَمَا زَالَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ يَضَعُفُ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ حَتَّى اسْتَعْجَمَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ.

وَالْمُحْكَمُ ضِدُّ الْمُتَشَابِهِ، وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ فِي الشَّرِيعَةِ إِلَّا قَوْلًا وَوَجْهًا سَائِمًا وَاحِدًا، وَعُرِفَ أَحْمَدُ الْمُحْكَمِ: بِأَنَّهُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ^(١) وَمِثْلُهُ: مَا اسْتَغْلَى بِالْبَيَانِ بِنَفْسِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ لِغَيْرِهِ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ، وَالطَّبْرِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: «مُتَشَابِهَاتُ الْكِتَابِ: نَاسِيَتُهُ، وَحَلَالُهُ وَحَرَامُهُ، وَخُدُوعُهُ وَفِرَاقُهُ، وَمَا يُؤْمَنُ بِهِ وَيُعْتَلَّ بِهِ».

وَبَنِي هَذَا قَالَ عِكْرَمَةُ وَمِجَاجَةُ وَقَتَادَةُ وَغَيْرُهُمْ^(٢).

وَالْمُتَشَابِهُ: مَا تَرَفَّدَ مَعْنَاهُ بَيْنَ مَعْنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ بِوُجُودِ مَا فِيهِ.

رَوَى ابْنُ الْمُثَنِّبِ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: «الْمُتَشَابِهَاتُ: مَنَسُوخُهُ، وَمُقَدَّمُهُ وَمُؤَخَّرُهُ، وَأَمْتَالُهُ وَأَنْسَاءُهُ، وَمَا يُؤْمَنُ بِهِ وَلَا يُعْتَلَّ بِهِ»^(٣).

مَا لَا يُنْتَسَخُ مِنَ الْوَحْيِ:

وَيَدْخُلُ النُّسخُ الْأَحْكَامَ، وَلَا يَدْخُلُ مِنَ الْوَحْيِ الْمَنْزِلُ ثَلَاثَةٌ:

أَوَّلًا: الْعَقَائِدُ؛ لِأَنَّهَا إِخْبَارٌ عَنِ الْخَالِقِ وَحَقِّهِ، وَهِيَ سَبَبُ الْإِيجَادِ:

﴿وَمَا تَكُنْ لِّلْإِنسِ إِلَّا رَحِيمَةً﴾ (النَّازِعَات: ٥٦) بِمَعْنَى: يُؤَخَّرُونِي وَيُطِيعُونِي، وَتَنْسَخُهَا نَسْخٌ لِلْجَمْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْخَلْقِ وَإِبْطَالُهَا؛ وَلِهَذَا

(١) مسائل ابن حاتم لأحمد (١/١٦٦).

(٢) تفسير الطبري (٥/١٩٣)، وتفسير ابن المنذر (١/١١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٩٢).

(٣) تفسير الطبري (٥/١٩٣)، وتفسير ابن المنذر (١/١١٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٥٩٣).

تختلف شرائع الأنبياء، وتتفق عقائدهم وأصول عباداتهم لله؛ قال ﷺ:
(وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّامَاتٍ، أَتَاهَهُمْ شَيْءٌ، وَوَيْتَهُمْ وَاحِدٌ)؛ رواه البخاري^(١).
والذين هم أصولهم، والأصول كالأنساب، فينسب الأبناء لأبائهم
وإن اختلفت أمهاتهم وتعددت، وأبناء الأمهات مخارم لأزواج آبائهم؛
يعني: أن أصول قروجهم وإن اختلفت فتختلف صورة، ويتنقش الشئبة في
أصل التشريح؛ فالصلاة شرعة الأنبياء واحدة، ولكن تختلف في صورتها
وعديها ووقتها.

والعقائد عليها فطر الإنسان، واختلاف العقائد وأصول الشرائع
تبدل للفطرة: ﴿لَقَدْ وَجَّهَكَ يَتِيمٌ خَلِيقًا فَطَرَتْ أَلْفُ أَلْفٍ فَطَرَتْ أَلْفُ أَلْفٍ عَلَيْهَا
لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ أَلْفٍ﴾ [الروم: ٢٠]، وإذا غيرت أصول العقائد، فلا بد أن
تغير الفطرة لتتوافق معها، ولكن لما كانت أصول العقائد ثابتة لا تتغير،
ثبتت الفطرة، ونفى الله بذلك لها: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ أَلْفٍ﴾.

ثانيًا: الآداب والأخلاق؛ لأن الإنسان فطر عليها، وهي صليته مع
جنبه، وتسخها تبديل للفطرة وإفساد لصليته الخلقي؛ كالصلفي والأمان،
والوفاء بالعهد، وإكرام الضيف، والعفاف.

فنسخ العقائد إفساد لصليته المخلوق بالخالق، ونسخ الأخلاق
والآداب إفساد لصليته الخلقي فيما بينهم.

ثالثًا: الأخبار؛ لأن نسخها تكذيب للتخبر، لما كل ما يخبر به نبي
من أنبياء الله، فلا بد أن يقع لا ينسخ، والنبي يخبر عن ربه، ونسخ
الأخبار تكذيب له سبحانه.

ومدخل في الأخبار أحوال السابقين واللاحقين؛ من أشراف
الساعة، وأحوال الخلقي بعد موتهم من حياة البرزخ والبعث والنشور،

(١) أخرجه البخاري (٣٤١٣) (١/١٦٤).

وأخبار الغيب، كالأرواح والجنّ والملائكة، وعُمار السماء، وصفة السموات وسُكّنها، وغير ذلك.

وهو له تعالى: ﴿مَنْ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ أَفَرَأَيْتُمْ مَتَى يَأْتِي السَّحَابُ بِغَمِّهِ﴾: الكتاب إذا أُطلق في القرآن والسُّنة مجرّداً من غير عطف يدخل فيه السُّنة لأنها وحى، ولحديث زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة لما أراد أن يُلقي النبي ﷺ في الرّئي، قال: (لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ)^(١)، ففُضّ بحُجبه، ومنه التعريب، وليس التعريب في التثنية من القرآن؛ وإنما هو من السُّنة.

معنى المُحكّم والمتشابه في القرآن:

والإحكام والتشابه في القرآن متجانّ متغايرة من بعض الوجوه؛ فقد وصف الله القرآن كله بالإحكام، ووصفه كله بالمتشابه، وقسمه إلى مُحكّم ومتشابه كما في آية آل عمران هذه، فلما وصف الله كتابه كله بالإحكام، قال: ﴿كِتَابٌ مُّحْكَمٌ بَيْنَهُ مَقَرٌّ وَمَنْزِلٌ غَوِيٌّ﴾ [آل عمران: ١]، ولما وصفه كله بالمتشابه، قال: ﴿وَلَا يَأْتِي السَّحَابَ بِغَمِّهِ﴾ [الرعد: ٢٢]، والتشابه في هذه الآية هو في معنى الإحكام؛ لأن المراد بالمتشابه هنا هو مشابهة أحكام القرآن بعضها بعضاً، فلا يتناقض موضع موضعاً آخر، وهذا نفى للتعارض والتناقض والاختلاف فيه الحاصل في قول البشر: ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعُونَ الْقُرْآنَ وَقُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا﴾ [النمل: ٨٢].

فقوله: ﴿كِتَابٌ مُّحْكَمٌ بَيْنَهُ مَقَرٌّ وَمَنْزِلٌ غَوِيٌّ﴾ [الرعد: ١]؛ يُشبه بعضه بعضاً، ويُضادُّ بعضه بعضاً، ويؤدّي بعضه على بعض؛ قاله سعيد بن جبير وقادة والسُّدي وغيرهم^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٤) (٣/١٨٤)، ومسلم (١٦٩٧) (٣/١٣٢٥).

(٢) التفسير الطبري (١٩٩/٢٠).

وأما في الآيات، فقد تكونُ مُتشابهةً بَعَثَها، وإذا اتصفت إلى بقية الآيات في بابها، أُحكمت وبيّنت وزال تشابهها؛ لأنَّ القرآنَ يُشبه بعضه بعضاً فلا يتناقض، وهذا المرادُ في قوله: ﴿كَانَ مُتَشَابِهًا﴾ (النمر: ١٢٤).

أنواع المحكم والمتشابه:

وهذا هو الأحكامُ العامُّ للقرآن، وهو المرادُ في قوله: ﴿كَانَتْ أُنُوكًا مُتَشَابِهًا﴾ (نور: ١)؛ يعني: أنَّ آيات الكتابِ أُحكمت جميعاً؛ فما لم يُحكَمْ بنفسه متفرقاً، أُحكِمَ بآياتٍ أخرى من الكتابِ تُزيلُ لُبْسَهُ وما تشابه منه في عقل القارئ وظنه؛ ولذا كان إحصاءُ القرآنِ على نوعين: إحصاءُ عامٍّ في القرآنِ كُلِّهِ.

وإحصاءُ خاصٍّ في آياتٍ معيَّنة.

والتشابهُ على نوعين:

تشابهُ عامٍّ في القرآنِ كُلِّهِ؛ يُشبه بعضه بعضاً، ويُؤكِّد بعضه بعضاً، ولا يوجدُ منه ما يتناقضُ الآخرَ.

وتشابهُ خاصٍّ في آياتٍ معيَّنة.

والتشابهُ العامُّ من معاني الأحكامِ العامِّ، والإحصاءُ الخاصُّ جزءٌ من الإحصاءِ العامِّ.

والتشابهُ الخاصُّ يُخالفُ المُحكَّم الخاصَّ، والمُخالفَةُ يُقضى بها للمُحكَّم، وقد تكونُ كاملةً بالنسخِ التامِّ، أو مخالفةً لبعضه بنقيضه ونخصبه.

ولا يتركُ إحصاءُ القرآنِ إلا مَنْ في قلبه مرضٌ سابقٌ؛ لِيَتَأَخَذَ بِلُغَتِهِ لِيُورِّثَهَا عَلَى النَّاسِ، فَيَسَّرَ هَوَاهُ بِحُجُوبٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَالْهَوَى سَابِقٌ فِي قَلْبِهِ لَمْ يُوَجِّدْهُ الْقُرْآنُ؛ وَلِلَّهِ هَلْ تَعْلَمُ ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَجٌ فَبَيْنَهُمْ أَلُفَّةٌ يَلْفُفُهُمْ أَلُفَّةٌ لَا يُبْصَرُ بِهَا وَيُغْشَى بِالْظُلَمِ أُولَئِكَ يُعَذِّبُهُمْ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

فالمريض في قلوبهم مستغرٌ قبل نظرهم في القرآن، فتعلقت بهم الشبهات، وأما القرآن، نشاء للمؤمنين: ﴿قُلْ مَوَ اللَّيْلُ كَأَنَّمَا هَدَىٰ وَفَكَثَةٌ﴾ (نصحت: ١١)، وزيادة غي للمنافقين: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا قُلُوبُهُمْ قَرْمٌ﴾ (نصحتهم: ١٢) إلى وجهته (النص: ١٢٥) لأن المؤمنين يطلب المحكم يملكون، والمنافق يطلب المشابه فيرضى؛ قال الله عن المؤمنين: ﴿وَيَقُولُ لِّلَّذِينَ آمَنُوا لَا تَزَلَّ سُورَةٌ فَمَا تُرْسِدُ سُورَةٌ أَفَكَتْ وَذَكَرَ فِيهَا الْقِتَالُ وَذَلِكَ الْقُرْآنُ فِي قُلُوبِهِمْ قَرْمٌ﴾ الآية (مسد: ٢٠)، وقال عن المنافقين: ﴿يَقِيلُونَ مَا نَفَكَتْ مِنْهُ﴾.

وأَمْرَاضُ الْقُلُوبِ بِالشُّبُهَاتِ تُغْذِي كَأَمْرَاضِ الْأَبْدَانِ بِالْعِلَلِ، فِجِبُ الْحَقِّ مِنْ مَجَالِمْ أَصْحَابِهَا؛ فَنِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **﴿مَرَّ إِلَيْهِ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ مِنْهُ نَهَتْ عَنْكَ عَنْهُ﴾** ثُمَّ الْكِتَابَ وَأَمَرَ مُتَكَبِّرَةً، إِلَى قَوْلِهِ **﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلَ الْأَنْبِيَاءِ﴾**، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **﴿إِنَّمَا رَأَيْتُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَلَوْلَتْكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ؛ فَاحْذَرُوهُمْ﴾** ^(١).

وقد جعل الله جلَّ علمُ التشابُّ عندَ الراسخين لا مجردَ العالمين؛
فليس كلُّ عالمٍ راسخاً، وإنَّ كان كلُّ راسخٍ عالماً، والعالمُ الراسخُ الذي
يعلمُ المحكَّم والتشابه؛ فيقتضُ بطلانها منه، والعالمُ غيرُ الراسخ الذي
يعلمُ المحكَّم لا التشابه، فيقتضُ في المحكَّمات دون التشابهات؛ **قال**
تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَمُ ثَابِتُهُ، إِلَّا اللَّهُ وَكَذَلِكَ فِي الْوَلَمِ يَقُولُونَ كُنَّا يَوْمَ كُلِّ فَنَ جَنَّةٍ
رَبَّانِي﴾، فيرجعُ في فضل التشابُّ إلى أهلِ الرسوخ في العلم، لا إلى
مجرد وصف العلم.

وَلِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَقَدْ يَنْبَغُ رَبِّكَ﴾ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَتَأَلَّفُ

(١) أخرجه البخاري (١٥٢٧) (٢٢/١)، ومسلم (٢٦٦٥) (٤/١٠٠٢).

في الحقيقة، وربما يتناقض في الأفعان القاصرة، فيؤمنون بجميع القرآن،
ويتصلون في مشايبه بحججه.

الحكمة من وجود المشايب في القرآن:

ووجود المشايب في القرآن لا يأتي الحكمة من إنزاله، وهو الهداية
والنور والبيئة وإقامة الحجوة على الخلق، فانه جعل في أصل الحكمة من
الخلق ابتلاء الناس واختيارهم، والابتلاء على نوعين:

أولاً: ابتلاء الأبدان بالآلام والأسقام، والجروح والقتل، وغيرها.
ثانياً: ابتلاء الأفعان - وهي العقول والقلوب - بشهواتها ونزواتها
وأطماعها.

وجعل لكل ابتلاء أسباباً تمكن له، ومن هنا ابتلاء الله للعقول
بالمشايبات ومدى ثبات النفوس وميولها مع وضوح المحكمات اليقينية؛
ليختبر الله الصادق من المنافق.

المتشايب المطلق:

وقد اختلف العلماء في وجود المتشايب المطلق في القرآن الذي لا
يعلمه أحد إلا الله على قولين، واختلفوا في الوقف على اسم (الله)
سبحانه في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْأَلُ تَلِيَّةَ إِلَّا أَنَّهُ وَالْزَّيُّونَ فِي الْيَوْمِ﴾:

فقال بالعطف جماعة: كابن عباس ومجاهد والقاسم بن محمد،
قال ابن عباس: «أنا من الرايحين في العلم الذين يعلمون تأويله»^(١).

ومن قال بذلك، قال: إن الله لم يجعل في كتابه مشايباً إلا علمه
أحدًا من العلماء، ولا نشأه مطلق في القرآن، وإنما هو نسبي بقوت
على عالم أو علماء فيعرفه عالم أو علماء، ولكنه لا ينشأه في الأرض

(١) تفسير ابن كثير (١١/٢) ط/مسلط.

كلها على كل أحد، ويُؤيد هذا حديث الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي
«الصَّحِيحَيْنِ»؛ قَالَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (الْحَقْلُ الْبَيْتُ، وَالْحَرَامُ الْبَيْتُ، وَبَيْنَهُمَا مُشَابَهَاتٌ
لَا يَغْلِبُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ)^(١)، فَقَالَ: كَثِيرٌ، وَلَمْ يَقُلْ: جَمِيعٌ، وَقَدْ يُقَالُ:
إِنَّ هَذَا عَامٌّ بِمَا يُكَلِّفُ بِهِ الْعِبَادُ عَمَلًا وَعِبَادَةً، وَلَمَّا قَالَ: (الْحَقْلُ
بَيْتٌ، وَالْحَرَامُ بَيْتٌ)، فَيَدْخُلُ فِي الْمُنَاشِبَةِ مِنْ أُمُورِ الْأَخْبَارِ وَالْغَيْبِ مَا لَا
يَدْخُلُ فِي الشَّرِيعِ حَلَالًا وَحَرَامًا.

وَقَدْ جَعَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ كُلَّهُ مُعْكَفًا، كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: فِي هَوَلِهِ
﴿وَنُفِثَ لَكُمْ فِيهِ﴾: مَا فِيهِ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ
مُنَاشِبَةٌ^(٢).

وَالْعَطْفُ فِي الْآيَةِ تَشْرِيفٌ لِلْعُلَمَاءِ وَمَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ؛ إِذْ عَظَّمَهُمْ
عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ بِالْوَقْفِ عَلَى اسْمِ (اللَّهِ) سُبْحَانَهُ؛ وَهُوَ قَوْلُ
ابْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَوْلُ عَنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ.

وَالْتَحْفِيقُ: أَنَّ الشَّرِيعَ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ لَا مُنَاشِبَةَ مُطْلَقًا فِيهِ؛
لِحَدِيثِ الثَّعْمَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ الْعِبَادَ بِعَمَلٍ، ثُمَّ يَجْعَلُهُ مُنَاشِبَةً
عَلَيْهِمْ، وَأَمَّا أُمُورُ الْأَخْبَارِ وَالْغَيْبِ، فَالْمُنَاشِبَةُ الْمَطْلُوقُ فِيهَا إِنَّ وَجَدَ فَهُوَ
نَاجِزٌ، وَيُؤَكِّلُ إِلَى عَالِيهِ وَحْدَهُ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَضَى فِي اللَّفْظِ بَيَانَ
مَعْنَى، وَمَا وَرَاءَهُ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ لَيْسَ مَقْصُودًا لِلْعَقْلِ أَنْ يَتَغَكَّرَ فِيهَا، فَلَا
يُسَمَّى مُنَاشِبَةً مُطْلَقًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُنَاشِبَةَ هُوَ مَا يُطْلَبُ لَهُ الْعَقْلُ صُورَةً أَوْ
حَقِيقَةً وَتَرْتَدُّ بَيْنَ مَعْنِيَتَيْنِ أَوْ صُورَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ بِلَا مَرْجِعٍ، وَالْعَقُولُ مِنْهُنَّ

(١) أخرجه البخاري (٥٢) (٢٠/١)، ومسلم (١٥٩٩) (٣/١٢٦٩).

(٢) تفسير الطبري (١٩٦/٥)، وتفسير ابن المنذر (١١٩/١).

عن تمثيل الله ونشبه صفاته بالمخلوقين ولو في الأذهان، وهي مطابقة بفهم مُراد الله من ذكر صفاته وأسمائه، بمعرفته آثارها على العباد، والتعريف على المخلوق وكما يلي، وجماله وجلاله، وضرب العباد له وحده، وكل ما وراء ظواهر الأدلة في الأسماء والصفات ليس مأذوناً للعقول أن تنظر فيه، فضلاً عن أن تدرك ترقدها في فهمه بين معاني وصور محصورة؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (النور: ١١)، فبحث المثلثة منه في عنه، وكل ما وراء ظواهر الأدلة مما يصور العقل: جهل، والجهل لا يكون متشابهاً وإن تعدد في الذهن؛ لأن الحق ليس في واحد منها، والمتشابه هو ما ترقد الحق فيه بين عدة معاني متفححة في الأذهان، ولو صح ذلك، لُسِمَ كل جهل: متشابهاً.

ومن قال بنفي التشابه المطلق في القرآن كله، علل ذلك بمخالفة مقتضى التنزيل، وهو الأحكام، ولأن السلف لم يتركوها آية في القرآن إلا ولهم تأويل فيها جميعها، ولو كان في القرآن متشابه، لما جسرُوا عليه وإنما ما يشابه على أحد يفسره غيره.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَخْلُقُ الشَّيْءَ الْكَافِرِينَ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ الشَّيْءُ وَمَنْ يَمْلِكُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَكُنْ﴾ وَلَا تَكُنْ مِنْ كَاذِبِينَ﴾ (آل عمران: ٢٨).

وفي الآية حُكْمُ الإكراه، ومُنداهة الكافرين عند خوفهم، وأصرح من ذلك في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَسْكَنَهُ وَقُلَّتْهُ مُطْلَقاً﴾ (النحل: ١٠٦)، ويكون الكلام على الآية في النحل بلاذخ الله.

﴿إِنَّمَا تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَتِي هَذَا بَشَرٌ أَلَمْ يَكُنْ لَكَ مَا فِي بَيْتِي مَعْرُوفًا﴾
فَتَنَزَّلَ مِنْهَا إِنَّكَ أَنْتَ الْبَرُّ الْكَافِرُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَصَلَتْ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَلْتُ إِلَيْكَ وَأَكْفُ
أَفْكَرَ بِمَا وَصَلْتُ وَلَيْسَ الْأَذَى بِالْأَلْوَنِ وَإِنِّي سَتَدْتُكَ مَرْيَمَ﴾ (الكهف: ٣٥-٣٦).

ذكر الله نشأة عيسى ببيانٍ نشأوا أموه؛ بياناً يُظهِرُ ما يُعَقِّدُهُ النصارى
فيه من أنه ابنُ هو، تعالى الله عن ذلك، وأسلوبُ الفرقانِ عندَ ردِّ وإبطالِ
عقيدته: أنَّ يُبَيِّنَ أَصْلَهَا فَيَنْقُضَ إِنْتِفَاضُ هِيَ نَبْتًا؛ فالجدالُ في فروعِ
أصولها خاطئةٌ لا يُوصِلُ إلى حقٍّ، فيزعمون أنَّ عيسى ابنُ هو، تعالى الله،
وعيسى له أمٌّ، وأمه مريمٌ، ومريمٌ لها أمٌّ وأبٌّ، ولهما أمهاتٌ وآباءٌ إلى
آدمَ، فمن أين أثبتَ بُشُورُهُ ١٩ ولنا ذكرُ الله الزوجيةَ بينِ امرأةٍ وعمرانَ
وعمرانَ، فقال، ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَتِي هَذَا﴾؛ إشارةٌ إلى الأبوَّةِ والأمومةِ
لمريمَ، وذكرَ الله اسمَ مريمَ، ولم يذكرِ اسمَ أمِّها في الفرقانِ؛ لأنَّ نسبَ
عيسى يرجعُ إلى مريمَ ثمَّ أبيها، لا يرجعُ إلى أمِّها، والناسُ تُنسبُ إلى
آبائِهِمْ، واسمُ أمِّ مريمَ: حَنَّةٌ؛ على قولٍ جُحَرِمَةٌ وعنادةٌ؛ فعيسى هو
ابنُ مريمَ بنتِ عمرانَ، ولا يقالُ: عيسى ابنُ مريمَ بنتِ حَنَّةٍ، وإنما ذُكِرَتْ
مريمَ؛ لأنَّ عيسى تُنسبُ إليها لعدمِ الأبِّ، ولَمَّا كانَ لمريمَ أبٌّ، تُرْكِبُ
الأمُّ حَنَّةً، وذُكِرَ الأبُّ عمرانَ، ولَمَّا كانتِ أمُّ مريمَ لا أثرَ لها في نسبِ
عيسى، قال، ﴿لَمَزَكْ عِزْرَكَ﴾، وفي الآيةِ أنَّ مَنْ لا يُعرَفُ أبوه، لا خَرَجَ
أنَّ يُنسبَ إلى الله..

قوله، ﴿إِذْ تَدْرُكُ فَكَّهُ مَا فِي بَيْتِي مَعْرُوفًا﴾:

المَعْرُوفُ هو المَشْهُورُ من كلِّ قَبِيلٍ يَصْرِفُهُ عَنَّا أَرِيذَ لَهُ، والمرادُ هنا:
الانقطاعُ للكنيسةِ، فيخلُّها ويُنَادِها لا يشغُلُ ببناءها من ذلك.

روى ابنُ جريرٍ، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ؛ في قوله، ﴿إِذْ
تَدْرُكُ فَكَّهُ مَا فِي بَيْتِي مَعْرُوفًا﴾؛ قال: للكنيسةِ يخلُّها.

وسبحه قال الشعبي وقتادة وسعيد بن جبير والريبع والفضلك^(١).
حكم التلويح:

وفي الآية: جواز التلويح واستحبابه للميادة في شريعته، وفي ظاهر الآية: أن امرأة جبران نذرت بعد حملها؛ طمعا في الولد الذكر، وقيل: إنها نذرت قبل حملها؛ طمعا في الذكر وأن يكون ذكرا.

وقد جاء النهي عن النسي لله في التلويح، وقال: (إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ يُسْتَفْعَى بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ)^(٢)، وإنما نهى عن التلويح لأن الناذر يلزم نفسه بعمل صالح إذا ورّقه الله بعمته، أو كشف عنه بعمته، وهذا يعمله على إساءة الظن بربه، فيقع في النفس أن الله لا يعطي عبده ومعاذيه إلا إذا تصدق له أو صلى وزكى وصام ونكح وغير ذلك من العبادات، وهذا يناهض كمال رغبة الله لعباده ورزقه للإنس والجن وإن عضوه وتكلمه برزق البهائم والذئب، وحتى الله في عبادته أن يعينوه وإن حرّمهم، ولا يعضوه وإن وقّهم؛ فالعطاء يستوجب الشكر؛ والمنع يستوجب الصبر؛ وكلاهما يستلزمان دوام العبادات والافتقار لله.

ويتضمن التلويح عجز النفس عن التقرب لله طواعية إلا بالزام نفسها بالتلويح، وحتى الله على عباديه أن يطاع ولا يمحض، يرضى النفس وتسليها.

وإذا احتاج المومنون إلى التلويح ونفع الضر فإن يدعوا ربه ويلجأ في عبادته؛ كحال نوح وإبراهيم وأيوب وموسى وهيمى ومحمود؛ منهم الضر، وما ذكر الله أنهم نذروا؛ وإنما صبروا ودعوا، كحال يونس وهو في بطن الحوت؛ قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾

(١) تفسير الطبري (٥/ ٣٣٣، ٣٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٩٣) (١٤١/ ٨)، ومسلم (١٦٣٩) (٣/ ١٣٦).

أولاً: اختلاطها بالرجال؛ فلا يجوز أن تُقيم وتُقيم الجلوس بين الرجال الأجانب؛ فروي ابن جرير، عن القاسم بن أبي بزة، عن عكرمة مولى أبي عيسى؛ قال: «لا ينبغي لامرأة أن تكون مع الرجال»^(١).

وعن مفسر، عن قتادة: «قالت ربة لبي وعنتها أنت»، وإنما كانوا يُحررون الفلتان؛ «ويكنى لأبي كالأنتى ولبي ستيك مريم»^(٢). وقال السدي: إنما يُحرر الفلتان؛ يعني: للكنيسة^(٣).

حكم اختلاط الرجال بالنساء:

وفي هذا دليل على حرمة اختلاط الرجال بالنساء في المجالس وأماكن العمل الذي يتضمن قراراً، وكذلك مجالس التعليم، وحرمة اختلاط الرجال بالنساء في المجالس والمجامع الدائمة ثابت في سائر الشرائع، وكانت النساء من بني إسرائيل يُصلين في دور العبادة معزولات عن الرجال، فلما استشرقت للرجال، مُنعن من ذلك؛ كما روي عن عائشة وابن مسعود.

والاختلاط على نوعين:

النوع الأول: اختلاط عابر، وهو مرور النساء في الطريق والسوق؛ لقضاء الحاجات، وميل الأرحام، والشراء والبيع؛ فهذا جائز عند الحنفية، وقد أذن الله لأهبات المؤمنين في خروجهم لحاجاتهم، وأسقط عن النساء صلاة الجمعة؛ لفضل قرارهن في البيوت، والواجبات لا تسقط إلا لأجل مقصد عظيم.

النوع الثاني: اختلاط دائم، وهو اختلاط المجالس والتعليم والعمل؛ فهذا محرّم بالاتفاق، ولا يُعلم في مذهب عند السلف والخلق

(١) تفسير الطبري (٢٢٨/٥).

(٢) تفسير الطبري (٢٢٧/٥).

(٣) تفسير الطبري (٢٢٨/٥).

إباحته، وإنما جرى في كثير من بلدان المسلمين بعد زمن احتلال النصارى لكثير من بلدان المسلمين؛ فاحتلّوها بهم وطال عليهم الأمد، فتطبّثوا عليه؛ وإلا فلا يُعرَف قبل عقود قريبة في مصر والشام والعراق واليمن فضلاً عن جزيرة العرب.

وقد بيّنت أحكام الاختلاط في رسالة مستقلة فسطر، ويأتي مزيد نظري في هذا الاختلاط عند قول الله تعالى: ﴿فَأَكَلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ وَأَسْفَهُوا فِيهِمْ وَأَصْلَحُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَلَا يَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ١٦]، وقوله: ﴿وَلَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٢٣]، وفي قوله في هود: ﴿وَأَتَيْنَاهُمُ فَهَرَبُوا فَهَرَبُوا﴾ [هود: ٧١]، وفي قوله في طه والقصص: ﴿فَقَالَ لَأَتَدُلُّكُمْ عَلَى مَلَكٍ مُّسْتَكِنٍ﴾ [طه: ٢١٠]، وقال لَأَتَدُلُّكُمْ عَلَى مَلَكٍ مُّسْتَكِنٍ [النمل: ٢٣]، وتعلّقم الإشارة إلى ذلك في قوله: ﴿فَرَجُلٌ وَآلُ مَرْيَمَ إِذْ نَسَتْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ثانياً: أنّ المرأة نحيس ولا تجدُ دوماً ما تستغفر وتحتفظ به، فيتنجّس المسجد إذا أدات الاعتكاف فيه بلا انقطاع؛ وبهذا قال قتادة والربيع وجثومة^(١).

وفي الحديث: دليلٌ على فضلي المساجد وعبادتها وتطهيرها؛ فمن عائشة؛ قالت: «أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور، وأن تُنظف وتطيب»^(٢).

مرور الحائض في المسجد:

ويجوز للحائض العبور للحاجة في المسجد إذا أبست التنجيس؛

(١) - ينظر: «تفسير الطبري» (٣٣٧/٥ - ٣٣٨).

(٢) - أخرجه أبو داود (٤٥٥) (١٢٤/١)، والترمذي (٥٩٤) (٢٩٠/٢).

قياساً على الجُنُبِ: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾ (النساء: ٤٣) قال به الشافعي وأحمد في المشهور عنه؛ وهذا على القول بأن المراد بما يَجْتَنِيهِ الجُنُبُ هو مَوْضِعُ الصَّلَاةِ.

ومنهم من قال: المنع لقُرْبِ الصَّلَاةِ، لا موضعها. وهذا قولان؛ للمفسرين من السلف، ويأتي بيانه في سورة النساء بإذن الله.

ومنع من المرور الحنفية؛ لأنَّ الحيف أشدُّ من الجنابة؛ فلا يروُّهُ يُقَاسُ عليه.

مكث الحائض في المسجد:

وأما مكث الحائض في المسجد، فقد اختلف فيه العلماء على قولين: الأول: المنع، وهو قول الأكثر، وهو الأشهر، ومن منع من العبور فَمَنَعَ مِنَ الْمُكْثِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

الثاني: الجواز عند أمني تنجيس المسجد؛ وذلك لأنَّ النبي ﷺ قال لعائشة لما حاضت في حجتها: (اسْتَنْفِي مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ، فَخَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ)^(١)، وظاهر الحديث: أنَّ لها أَنْ تَدْخُلَ الْبَيْتَ بِلا طوافٍ، فلم يَمْنَعْهَا مِنْ دَعْوَاهُ، وَخَصَّ الْمَنَعَ بِالطَّوَافِ.

ولأنَّ المسلم لا ينجُسُ كما في الحديث، ومنع الجُنُبِ توقيفي، وأما الحائض فنجاستها في حبيها، فإنَّ تَحَقُّقَها وَاسْتَقَرَّتْ وَأَيَّتْ مِنْ تَنَجِيسِ الْمَسْجِدِ، جازَ مُكْثُها فيه.

وبهذا قال مالك في قوله، وأحمد في رواية، والمزني وابن المنذر وغيرهم.

(١) أخرجه أبو داود (١٧٨٦) (١٧٨٧/٢).

وَأَمَّا حَدِيثُ: (لَا أَجْلَ الْمَسْجِدِ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ)^(١)، فقد رواه أبو داود؛ من حديث جَسْرَةَ بِنْتِ دَجَاجَةَ، عن عائشة، ولا يصح؛ أنكره أحمدُ والبخاريُّ والبيهقيُّ وغيرُهم.

وفي «الصحيح»، عن عائشة: أَنَّ وَلِيدَةً كَانَتْ سَوْدَاءَ لَحِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ، فَأَغْتَفَّوْهَا فَأَسْلَمَتْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: «كَانَ لَهَا بَيْتٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ جُفَى»^(٢).

ولم يُذكرَ مِنْهَا أو سَوَّأَهَا عن حالِهَا، وَحَيْضُ النِّسَاءِ أَطْوَلُ زَمَانًا مِنَ الْجَنَابَةِ؛ فَهُوَ بِالْأَيَّامِ، وَالْجَنَابَةُ عَارِضَةٌ تُرْفَعُ بِالْإِخْتِيَارِ، وَيَجِبُ رَفْعُهَا عِنْدَ دُخُولِ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ الْحَيْضِ؛ فَهُوَ بَاقٍ لَا يَنْزُولُ وَلَا يُرْفَعُ بِالْإِخْتِيَارِ؛ فَالْحَاجَةُ لِيَبَانَ حُكْمُ دُخُولِ الْحَائِضِ وَمُكْنِهَا فِي الْمَسْجِدِ ظَاهِرَةٌ؛ كَالْجَنَابَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا، وَلَكِنْ لُشْيَانُ الرِّجَالِ لِلْمَسَاجِدِ أَكْثَرُ مِنَ النِّسَاءِ، وَالْمَرْأَةُ لَا تَقْصِدُ الْمَسْجِدَ عَادَةً إِلَّا لَصَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ مَرْفُوعَةٌ عَنِ الْحَائِضِ، وَلَا تَبِيْتُ فِيهِ كَالرِّجَالِ، وَلَكِنْ قَدْ تَقْصِدُهُ لغيرِ صَلَاةٍ كَنُظَافَتِهِ وَتَقْطِيبِهِ؛ فَقَدْ كَانَ لِمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ تُقِمُّ الْمَسْجِدَ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٣).

وَاحْتِجَّ الْمَائِعُونَ وَالْمُجِيرُونَ بِمَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (تَأْوِيلِي الْخُشْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ)، قَالَتْ: فَفَلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ؛ فَقَالَ: (إِنَّ حَبَشَتَكَ كَبَسَتْ فِي بَيْتِكَ)^(٤).

فَمَنْ أَخَذَ مِنَ التَّحَرِيمِ، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا عَلَى مَنَعِ دُخُولِهَا؛ لَوْلِيَهَا بِهِ مِنْ قَبْلُ، وَلَكِنَّهُ أَوَّزَ لَهَا فِي التَّائِيلِ لَا الْمُكْتَبِ.

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٢) (٦٠/١). (٢) أخرجه البخاري (٤٣٩) (٩٥/١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٠) (٩٩/١)، ومسلم (٩٥٦) (٦٥٩/٢).

(٤) أخرجه مسلم (٢٩٨) (٢٤٤/١).

وَمَنْ اسْتَلَذَّ بِالْجَوَازِ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ لِي بِذِكِّكَ﴾ عَلَى مَعْنَى: إِنْ أَتَيْتَ لَمْ يَكُنْ حَيْضُكَ؛ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ فَلَا يَمْتَنِّكَ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَنَّ الْحَيْضَ فِي الْفَرْجِ لَا فِي الْبَيْتِ، قَالُوا: وَيُظْهَرُ مِنْ كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ الْإِذْنُ فِي الدُّخُولِ، وَلَمْ يُقَيِّدْ بِزَمَنِ، وَلَا حَالٍ مَا أَمَرَ تَنْجِيسَ الْمَكَانِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو حَفْصٍ وَابْنُ بَقْلَةَ: مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ؛ حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنِ الْيَقْدَامِ بْنِ كَرِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «عَمَّ السُّعْدِيُّكَفَاتُ إِذَا حُضِنَ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِخْرَاجِهِنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَأَنْ يَضْرِبْنَ الْأَخِيَّةَ فِي رَحِيَةِ الْمَسْجِدِ، حَتَّى يَظْهَرْنَ»^(١).

وَهَذَا الْخَيْرُ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فِي كِتَابِ الْأَصْحَابِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، وَجَوِّدَ إِسْنَادُهُ ابْنُ مُطْلِحٍ، وَلَا أَعْلَمُهُ يُرْوَى إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ نَفَرًا بِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ.

وَقَدْ حُوِيلَ هَذَا عَلَى حِفْظِ الْمَسْجِدِ مِنَ التَّنْجِيسِ؛ لِاتِّعَادِهِ مَا يَقْوَى بِهِ نِسَاءُ ذَلِكَ الزَّمَنِ، وَلِأَنَّ الْحَيْضَ يَطُولُ فَيَصْغُبُ الْإِحْتِرَازُ مِنَ تَنْجِيسِ الْمَسْجِدِ بِهِ.

وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ النِّسَاءَ الْحَيْضَ أَنْ يَغْتَرِلْنَ مُصَلَّى الْعِيدِ؛ فَذَلِكَ حَتَّى لَا يَقْطَعْنَ صِفُوفَ صَلَاةِ النَّسَاءِ، وَلَمْ يَكُونُوا يُصَلُّونَ فِي مَسْجِدِهِ وَإِنَّمَا كَانَتْ صَلَاتُهُمْ فِي فَلَاةٍ.

وَأَمَّا عَرَفُ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ، فَلَا خِلَافَ فِي طَهَارَتِهِ، وَيَأْتِي مَزِيدُ بَيَانٍ فِي الْمَسَائِلِ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الْمَسْكُوتَ وَأَنْتُمْ سَكَتُونَ﴾ الْآيَةُ [١١٣].

زَمَنُ تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ:

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ سَمِيًّا مَرْيَمَ﴾: تَسْمِيَةُ الْمَوْلُودِ عِنْدَ وِلَادَتِهِ فِيمَا

(١) أورد ابن قدامة في «المغني» (٢٠٦/٣)، وابن مفلح في «القروى» (١٧٧/٥).

يُظْهِرُ، وذلك أنها سُمِّيَتْ عَتَمًا عَرَفَتْ جَنَسَهُ دَكْرًا أم أنثى، وفريقاً تَأْكِيْدُ ذلك قولها: ﴿وَلَدٌ لِّهَٰذَا بَيْنَكَ وَلِأُنثَاهَا مِنَ الْأُنثَىٰ الْأَكْبَرُ﴾، فسَمَّيْتُهَا وعَوَّلْتُهَا، والتعويلُ بِكَوْنِ فِي أَوَّلِ الْوِلَادَةِ غَايَةً.

وقد كان النبي ﷺ يُسَمِّي الْمَوْلُودَ عِنْدَ تَحْنِيكِهِ، كما ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ سَمَّى وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ وِلَادَتِهِ، كما فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (وُلِدَ لِي اللَّيْلَةُ خُلَامٌ، فَسَمَّيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ)^(١).

والتسمية قبل الولادة لا بأس بها، عِنْدَ مَعْرِفَةِ جَنَسِ الْمَوْلُودِ، أَوْ يُسَمِّيهِ إِنْ كَانَ دَكْرًا فَعَلَانٌ، وَإِنْ كَانَتْ أَنْثَى فَعَلَانَةٌ، وَقَدْ بَشَّرَ اللَّهُ مَرْيَمَ بِعِيسَى، وَسَمَّاهُ لَهَا قَبْلَ وِلَادَتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْأَنْثَكَةُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ يَتَدَارَكُ وَكُفْرًا أَنَّهُ سَمَّاهُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (آل عمران: ٤٥).

وَفِي بَشَارَةِ اللَّهِ لَزَكِيًّا بِوَلَدِهِ وَتَسْمِيَةِ لَهُ يُخَيَّرُ قَبْلَ حَمْلِ أُمِّهِ بِهِ: ﴿وَلَدَاكَ الْأَنْثَكَةُ وَفَرَقَهُمْ يَمِيلُ فِي الْيَحْرَبِ أَلَّا اللَّهُ يَتَدَارَكُ بِحَقِّهِ﴾ (آل عمران: ٤٦).

وقد بَشَّرَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ وَزَوْجَتَهُ بَابْنَيْهِمَا، وَسَمَّاهُ إِسْحَاقَ، وَبَابْنَ الْإِبْنِ قَبْلَ وِلَادَةِ الْإِبْنِ، وَسَمَّاهُ بِعُقُوبَ، قَالَ اللَّهُ: ﴿وَبَشَّرْتُهَا بِإِسْحَاقَ وَبَنَىٰ وَكَانَ إِسْحَاقَ بِعُقُوبَ﴾ (مريم: ٥٦).

وقد جَاءَ فِي «الْمُسْنَدِ» مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَأَبَانِ الْعَطَّارِ: كَلَامًا عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قَالَ: (كُلُّ خُلَامٍ رَهِيْنٌ بِعَقِيْقَتِهِ، فَنُدِيخُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِغِهِ، وَنُحْلِقُ رَأْسَهُ، وَنُسَمِّيُ)^(٢).

ورَوَاهُ هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهِ، لَكِنْ قَالَ: «وَنُدَسِّي»، بِدَلَالَةٍ مِنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٣١٤) (١٨٠٧/٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠١٣٩) (٧/٤).

«وُسْمَى»: أخرجه أبو داود، وقال: وهم حمام، وليس يؤخذ بهذا^(١).
وحديث شقرة ليس بصريح في أن التسمية تكون في السابع، وإنما هو صريح في الحقيقة، وما في «الصحيحين» أصح وأصح.
وفي تعويل امرأة عمران: استحباب الدعاء للأحفاد مع الأولاد قبل مجيء الأولاد.

* * *

قال تعالى: ﴿فَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقُبُولِ حَسَنٍ وَابْتَلَاهَا رَبُّهَا حَسَنًا وَقَبَّلَهَا رَبُّهَا حَسَنًا كُلًّا مَلَكٌ عَلَيْهَا زَكِيًّا الْوَحَارِبُ وَبَدَّ حَسَنًا وَبَدَّ حَسَنًا قَالَ يَسِّرْ لِي قَسْبَ حَسَنًا فَكَتَبَ لِي مِنْ جَدِّهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَنَاتِكَ يَسِّرْ حَسَنًا﴾ (ال عمران: ٣٧).

وفي الآية: إشارة إلى استحباب الدعاء للمولود عند ولادته ولعن ولده له، وقوله تعالى: ﴿فَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقُبُولِ حَسَنٍ وَابْتَلَاهَا رَبُّهَا حَسَنًا﴾ استئذان من الله أن استحباب دعاء امرأة عمران أم مريم، وامتن عليها ببيان نوع استحبابه، وهو القبول الحسن والنياب الحسن، فاستحب الدعاء بالقبول الحسن والنياب الحسن للمولود.
الدعاء للمولود عند ولادته:

ولا يثبت في السنة دعاء مخصوص للمولود عند ولادته، وليس في ذلك شيء يصح عن الصحابة، وأنتقل شيء ما جاء عن الحسن البصري أنه علم إنسانا التنهئة، فقال: «قل: بارك الله لك في الموهوب، وشكرت الواهب، وبلغ أشده، وزوت بره»؛ رواه ابن المنذر وابن عساكر^(٢).

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٣٧) (١٠٦/٣).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٩/٢٧٦).

حضانة المولود وكفالة:

وفي الآية: دليل على مشروعية الحضانة في قوله: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾، وقد ذكر الله الحضانة في كتابه في مواضع عديدة نصريحا وإشارة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّاهُكُمُ الْكُنَى فِي حُبْرِكُمْ﴾ (النساء: ١٢٣) لأن الحُبْرَ جمع حُبْرٍ، ولا يكون في الحُبْر إلا طفلٌ رضيعٌ، وهذه بداية الحضانة، وفي قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُضِعْنَ مَوْلَدَهُمْ حَرِيْرٌ كَرِيْمٌ﴾ (البقرة: ١٢٣) لفَضْنِ الرُّضَاعَةِ للحضانة، وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ يَرْكَبُهَا وَكِيلٌ وَالْمَرْءُ لِلْمَرْءِ﴾ (البقرة: ١٢٣).

والحضانة هي حفظ إنسان لا يَسْقِلُ بنفسه ورعايته؛ كالصبي والمجنون، وقد غلب استعماله للصغير، وعليه استعمل لفظ الحضانة لأنه يكون في الحِضْنِ والحُبْرِ، والكفالة أوسع من معنى الحضانة في اللغة والشرع.

وذكر الله الحضانة والكفالة في كتابه؛ لحق الصبي في الرعايته والحفظ، وحق والديه في انتظام حياة ابنيهما بلا خوف، وقطعا للتراث الذي يقع بين الزوجين أو أهلهما عند الطلاق أو الوفاة.

وهو، ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾؛ أي: ضمها إليه بعد موت والدها، طأطأها على كفاليها؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَتَكُمُ الْيَهُودُ بِكُفْرٍ كَرِيمٍ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٤٤). قال مجاهد: اسْتَهْمَهُمْ بِقَلْبِهِ^(١).

وقال الحسن: «تقارَعها القومُ، طَرَعَ زَكَرِيَّا»^(٢).

وفي قراءة أهل الحجاز والبصرة: «وَكَفَّلَهَا بِالْخَنِيْبِ»؛ أي: ضمها هو إليه.

(١) تفسير الطبري (٥/ ٣٥٠).

(٢) تفسير الطبري (٥/ ٣٥٢).

وبين مريم وزكريا قرابة، واحتلفت في تعيين القرابة:

ف قيل: خالتها تحت زكريا، وهي أم يحيى، وهو قول ابن إسحاق.

وقال السُّدِّيُّ وقتادة: كانت أخت مريم تحت زكريا، وهذا أقرب

لِمَا في «الصحيح» قال ﷺ: (إِذَا يَحْيَى وَيَسَى، وَهَما ابْنَا الْخَالَةِ)^(١).

وقد يتجوز العربُ يَتَنَزَّلُونَ أولاد الأولاد بمنزلة آبائهم مع أولاد أعمام
الآباء وخالاتهم.

منزلة الخالة في الحضنة:

وكفَّلَ اللهُ مريمَ زكريا؛ لأنَّ حالتها تحت، والخالة بمنزلة الأم،

وإنما جعلَ الكفالة لزكريا؛ لأنَّ زكريا يكفُلُ زوجته، وزوجته تكفُلُ مريمَ؛

فوقع الجميع تحت كفالة زكريا؛ لأنَّ الرجل يقوم بالنفقة سُكْنَى وكسوة
وطعامًا، وفي هذا إشارة إلى فَوَاقِة الرجل وولايته.

ولأنَّ الخالة بمنزلة الأم؛ لِمَا ثَبَتَ في البخاري «أَنَّ عَلِيًّا وَجَعَفَرًا

وَزَيْدَ بْنَ عَازِمَةَ رضي الله عنهم، تنازَعُوا في حَضَانَةِ بِنْتِ حَمْزَةَ بَعْدَ أَنْ اسْتَشْهِدَ،

فَقَالَ عَلِيٌّ: بِنْتُ عَمِّي، وَيَعْنِي بِنْتُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَالَ زَيْدٌ: بِنْتُ

أَخِي، وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَخَى بَيْنَ زَيْدٍ وَحَمْزَةَ، وَقَالَ جَعْفَرٌ: الْحَضَانَةُ

لِي؛ هِيَ بِنْتُ عَمِّي وَيَعْنِي خَالَتَهَا، فَقَالَ ﷺ: (الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ)^(٢)،

وَسَلَّمَهَا إِلَى جَعْفَرٍ وَجَعَلَ لَخَالَتِهَا الْحَضَانَةَ، وَهِيَ ذَاتُ زَوْجٍ».

ولا يخلف العلماء أنَّ الأم أحقُّ بحضنة ولدها عند فراقها من

زوجها، أو عند وفاته، أو غيابها؛ ما لم تتزوج، وقد حكى الإجماع على

ذلك غير واحد؛ كابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما.

قال ابن عبد البر: «لا أعلم خلافا بين السلف من العلماء في

(١) أخرجه البخاري (3887) (٥٢/٥). (٢) أخرجه البخاري (3699) (3/184).

المرأة المطلقة إذا لم تنزوج: أنها أحق بوليها من أبيه، ما دام طفلاً صغيراً لا يُميز شيئاً، إذا كان عندها في جزير وكفاؤه، ولم يثبت منها فسق، ولا تبرؤ^(١).

وإذا تزوجت المرأة، سقط حقها في الحضانة بلا خلاف؛ لما روى عمرو بن العاصي أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا غانٍ يظني له ولاء، وحجري له جواء، وتلقي له بقاء، وزعم أبوه أنه يترفعه ويؤثره فقال رسول الله ﷺ: (أنتِ أحقُّ بهِ ما لم تنكحي)^(٢)، أخرجه أحمد وأبو داود؛ من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

الأم مقدمة في الحضانة على الأب:

وإنما قلعت الأم في حضانة الولد؛ لأن ذلك في صالحها، وصالح وليها، وصالح الأبوين جميعاً، وهو إصلاح من جهات ثلاث:

أولاً: لأنه أصلح لنفس الأم؛ فإن الأم أكثر تعلقاً بوليها من أبيه، ويغف عنه أشد على نفسها منه على نفس الوالد لو ابتعد عنه ابنته، وجعل وليها في حضانتها أرحم بها وأرقى بحالها، وهي أحوج إليه من والده، مع أن الصبي الصغير في أول رضاعه لا يترق بين أمه وغيرها.

ثانياً: لأنه أصلح للولد؛ فالأم أرحم به من أبيه، وأرقى عليه منه؛ لأن الأب لن يستقل بحضانة الولد بنفسه؛ وإنما سيشرقه غيره من زوجة وبنت خادمة وغيرهن؛ فحضانة الأم أعظم للولد من حضانة الأبعد منها.

ثالثاً: أن بقاء حضانة الصغير عند أمه دافع لصلوة الأب بأهلي وليه،

(١) «الاستدكار» لابن عبد البر (٢٢/٦٩)، وفي الاستدكار: «لم تنزوج»، بدل: «ولا تنزع»، والأظهر أن الصواب: «ولا تبرؤ» هكذا نقله القرطبي عنه، ثم إن في أول الكلام قال عبد الله: «إذا لم تنزوج» لا ينافي معه تكرار الكلام.

(٢) أخرجه أحمد (٦٧٠٧/٢) (١٨٢/٢)، وأبو داود (٢٢٣٦) (٢٨٢/٢).

وَأَدْوَمَ لِلْمَوْتِ، وَأَقْرَبَ لِأُمِّ الْوَلَدِ، وَأَحَقُّ لِلْعَهْدِ، فَالرَّجُلُ أَقْرَبُ لِلْقَطِيعَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ لِانْتِشَالِهِ وَلِقَاؤِهِ، وَرَقَّةُ الْمَرْأَةِ وَضَعُهَا، وَلَوْ كَانَتْ الْحَضَانَةُ عَنْدهُ، تَنَاقَلَ عَنْ صَلَاحِ أَهْلِ وَلَدِهِ، وَصَلَتْ لَهُمْ أَقْرَبُ لِعَوْدَةِ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الطَّلَاقِ لَوْ كَانَ وَجَعًا.

الحضانة بعد التمييز:

وَأَتَّفَقَ الْأُتَمَةُ الْأَرْبَعَةُ أَنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ عَنْدهُ أُمُّهُ إِلَى التَّمْيِيزِ، وَاسْتَخْلَفُوا فِي بَقَايِهِ عَنْدهَا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: قَالُوا: يَبْقَى الْغُلَامُ إِلَى بُلُوغِهِ عَنْدهُ أُمُّهُ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أُمُّهُ، وَأَمَّا الْجَارِيَةُ، فَيَبْقَى عَنْدهُ أُمُّهَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ الْجَارِيَةُ أَوْ تَتَزَوَّجَ أُمُّهَا، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ.

الثَّانِي: قَالُوا: يَبْقَى الْوَلَدُ - غُلَامًا وَجَارِيَةً - عَنْدهُ أُمُّهُ حَتَّى يَتِمَّ السَّابِعَةُ، وَيَبْلُغَ الثَّامِنَةَ مِنْ عَمَرِهِ، ثُمَّ يُخَيَّرُ بَيْنَ أُمِّهِ وَبَيْنَهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

وَذَلِكَ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْعَبَ بِنَاتِي، وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بَطْنِ أَبِي عَيْتَةَ، وَقَدْ تَفَعَّيْتُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (اسْكُتْهُمَا حَتَّى يَكُونَا)، فَقَالَ زَوْجُهَا: مَنْ يُحَاقُّنِي فِي وَلَدِي؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (هَذَا أَبُوكَ، وَهَلِيبُ أُمِّكَ، فَخُذْ بِبَنَاتِي أَمَّا بِنَاتِي فَتُخَلِّقُ) (١).

سقوط الحضانة بزواج الأم:

وَإِنَّمَا تَزَوَّجَتِ الْأُمُّ، سَقَطَ حَقُّهَا فِي الْحَضَانَةِ بِإِلَاحَاقِهَا، وَاسْتَخْلَفُوا فِي بَلَدِ سَقُوطِ حَقِّ الْحَضَانَةِ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ يَسْقُطُ بِدُخُولِ الزَّوْجِ الْجَدِيدِ بِهَا، وَاسْتَخْلَفُوا فِي الْعَقْدِ: هَلْ يَسْقُطُ الْحَقُّ بِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ أَمْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٧٧) (٢/٢٨٣)، والنسائي (٣٤٩٦) (٦/١٨٥).

الأول: يسقط؛ وهو قول الشافعي.

الثاني: لا يسقط حتى يدخل بها؛ وهو قول مالك؛ لأن العلة من السقوط انشغالها بزواجها، وتضرر الولد من البقاء في كنف وكفالة غيره ذي قرابة.

وإذا طلقها زوجها الثاني أو مات عنها، فلها الحق في إرجاع وليها ما دام في بلد الحضانية، على اختلافهم فيه؛ لأن الحق يعود بزوال ما يبره، كما يتحقق بوجود سيبه، كما لو أنها أسقطت حقها في الحضانية عامًا، ثم رجعت قريبه، فلها ذلك، أو عرجت من البلد الذي فيه زوجها الأول وسلمته لأبيه، ثم رجعت إلى بلده، فلها حضنته.

حضنة غير المسلمة:

والولد يكون في حضنة أمه ما دامت مسلمة، على الصحيح، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، خلافاً لأبي حنيفة؛ فلم يفرق بين المسلم وغيرها في الحضنة، والحق: أن الدين معتبر حتى لا تنحرق الفطرة وتندثر الولد بغير دين الإسلام؛ كما في «الصحيحين» وغيرهما؛ من حديث أبي هريرة، قال ﷺ: (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأُيُودُهُ يَهُودِيَّةً، وَيَنْصَرَانِيَّةً، كَمَا تَتَّبِعُونَ الْبَيْتَةَ، فَلْيَتَّخِذُوا فِيهَا مِنْ جُدَعَاءِ، حَتَّى تَكُونُوا أَكْثَرُ تَجَدُّعُوتِهَا) (١).

الأحق بالحضنة بعد الأم من النساء:

وختلف العلماء في الأحق بالكفالة بعد الأم من النساء؛ فذهب عامة العلماء: إلى أن أم الأم جدة الولد لأنه أحق بالحضنة من أم أبيه ومن خالته؛ وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأبي ثور وغيرهم.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٩٩) (١٢٣/٨)، ومسلم (٦٦٥٨) (٢٠١٧/٤).

واختلفوا فيمن أحق بالحضانة بعد أم الأم:
 قلّم الحنفية أم الأب ثم الأخوات على الخالة.
 وقلّم مالك: الخالة على أم الأب والأخوات.
 وقلّم الشافعية: أم الأب فالأخوات فالخالات.
 وقلّم الحنابلة: الأب بعد أم الأم، ثم أمهات الأب، ثم الجد، ثم
 أمهات الجد، ثم الأخت، ثم الخالة.

وهذا كله لا دليل خاص يقطع به من الوحي إلا الخالة؛ ففي
 الحديث كما تقدم؛ قال ﷺ: (الْحَضَانَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ)، وما عداها أئخذ من
 النظر والقباس على القرب من الرحم والأحق بالميراث.

ولا حضانة لمن حرقت بفسق يؤثّر على الصغير؛ كشراب الخمر أو
 نحر وسفور في حضانة الصغيرة فتترى عليه، أو تعليلو مجون الرقص
 والعكرب والذبابة وشبه ذلك، فهذا يسقط حق الأم في الحضانة، فضلاً
 عما دونها من القرابات نساء ورجالاً.

وكل ما تسقط به ولاية الرجل على المرأة من الفسق: تسقط به
 حضانة المرأة على الصغير من باب أولى؛ لأن ولاية الرجل وقوامته
 أقوى وأوثق؛ فما سقط منها يسقط فيما دونها من باب أولى.

• • •

قال تعالى: ﴿وَإِذَا زَوْجٌ بَعَثَ فِي نَفْسِهِ آيَةً قَالَ نَذِيرٌ لِّكَ كَثِيرٌ وَلَا تَكْفُرْ أَتَمَسَّ

ثَلَاثَةَ أَكْبَادٍ إِلَّا تَمَرُّ وَلاَ تَرَى كَلِمَةً تَكُنْ حَقِيرًا وَمَسَّحَ بِالسَّيْرِ وَالْإِنْجَارِ﴾

[آل عمران: ١٤١].

جعل الله علامة لذكرنا وآية في قلوب: ألا يكلمهم كلمة ثلاثة أيام
 من غير مرضي كحزني أو شيبه، فهو يذكر الله صباحاً ومساءً، ولكنه مع

الناس لا يقلد على الحديث، وإنما يكتفي بالإشارة والإيماء، ومعنى الرمز في قوله تعالى ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾:

قال ابن عباس: يعني: الإشارة والإيماء، ويقول له قال قتادة والضحاك والسدي^(١).

وقال مجاهد: ﴿إِلَّا رَمْزًا﴾ يعني: الإيماء بالشفقة^(٢).

وقد جعل الله عدم قدرة زكريا على الكلام مدة ثلاثة أيام، وهو أمر لا اختيار له فيه - آية من الله له مع قومه، مع قدرته على الكلام فهو تسيحا وتهليلا وذكرا لله فحسب، وفي ذلك إشارة إلى أن الله لم يشأ أن يجعل زكريا عاجزا لقومه فوق ثلاثة أيام، ولو كان بغير اختياره وإرادته، وباختياره من باب أولى ألا يصح الهجر منه لهم، لأن الله خلق الناس وحتمهم على الخلقة والاجتماع، ومنعهم من الاقتراف والهجر، والتي من باب أولى؛ لأنه يصلح ويقتضى به، ويأمر وينهى.

ولأن طول الصمت يخالف أصل الفطرة، والهجر لنعمه الكلام كالهجر لنعمه البصر والسمع والتفكير، وقد نهى النبي ﷺ عن طول الصمت كما في مسني أبي داود: قال: (لَا صُمَاتٌ يَوْمَ إِلَیَّ النَّبِيُّ)^(٣).

وقيل بأن صمت زكريا كان باختياره، وأن الله أذن له في ذلك، ونسخ الله الصمت في شريعة محمد ﷺ.

وفي كونه اختيارا نظرا؛ فالله جعل عدم كلامه آية، وعدم الكلام كل يقلد عليه باختياره، والمفسرون من السلف على أن ذلك بلا اختيار من زكريا.

وربما كان الناس لا يعلمون سبب صمته، والصمت يتضمن هجرة

(١) تفسير الطبري (٢/٣٨٩ - ٣٩٠). (٢) تفسير الطبري (٢/٣٨٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٧٣) (١١٥/٣).

لهم، والهجر لا يجوز فوق ثلاث؛ فقلته الله بثلاثة أيام.

وقد جاء في «المصحيحين» من حديث أنس؛ أن النبي ﷺ قال: (لا يجوز لمن لم يهجر أهله فوق ثلاث)^(١).

الهجر وأحكامه:

والهجر فوق ثلاث محرّم لغير سبب شرعي، ولا تخلو أسباب الهجر بين الناس من سببين:

السبب الأول: سبب من حفظ أنفسهم وأهليهم؛ فهذا لا يجوز أن يجاوز ثلاثة أيام؛ للحديث السابق.

ما لم يرتبط أمر الدنيا بأمر الدين؛ فيخشى الإنسان من الوصل فساد الدين، وقطيعة الرحم، وزيادة الشرّ والعدوان والخصومة؛ فذاك يفتقر بالعدل، لا بهوى النفس.

السبب الثاني: سبب من حقّ الله؛ كتمخلفه أمر الله بكبيرة؛ من شرب خمر، وسرقه، وكذب، وطيبه، ونميه؛ فهجر تأديباً له؛ وهذا على حالين:

الأولى: إذا كان الهجر يؤثّر في المهجور ويزدّعه عن الشرّ ويبيعه عنه، ونجّيه إلى الخير ويقرّبه منه؛ فهذا مأكّد؛ قد يستحبّ وقد يجب؛ بحسب البقي من أثره في العاصي؛ كما في هجر النبي ﷺ للثلاثة الذين تخلفوا، وهجر عبد الله بن مسعود لقرينه في «المصحيح»، عن سبيل بن جبّير؛ أن قريناً لعبد الله بن مسعود تخلف، قال: فنهاه، وقال: إن رسول الله ﷺ نهى عن الخلف، وقال: (إنّها لا تصيب صبيّاً، ولا ثكلاً عدواً، وليكنّها ككسر السنّ، وتلفاً العين)، قال: فتأدّى، فقال: أحذرك أن

(١) أخرجه البخاري (٦٠٧٦) (٢١/٨)، ومسلم (٢٥٥٨) (٤/١٩٨٣).

رسول الله ﷺ نهى عنه، ثُمَّ تَخَوَّفَ ١٢ لَا أَكَلَمَكَ أَبَدًا^(١).

وقد هَجَرَ عثمانُ ابنَ عوفٍ، وهَجَرَ جماعةٌ من الصحابةِ والتابعين بسببِ مخالفةِ أمرِ الله كثيرًا.

الثانية: إذا كان الهجرُ لا يُوَثِّرُ في المهجور ولا يَزِدُّهُ، بل قد يَزِيدُهُ بُغْداً وشراً وفتنةً، والهاجرُ لا يتضرَّرُ في دينه من قُرْبِهِ ضرراً يترجَّحُ على ضرره لو هَجَرَهُ؛ فَإِنَّ الهَجَرَ حينئذٍ لا يجوزُ، وكلُّ بِحْسِيَةٍ، وليست العبرةُ بهَجَرِ المعصيةِ، فَيُهَجَرُ المعاصي لأجلِها، بل لا بدَّ من أثرِ الهجرِ عليه، ومنزلةِ الهاجرِ من المهجورِ، وتأثيره وتحسُّره على ظلمه؛ كالوالدِ مع ولده، والأخِ الكبيرِ مع أخيه، والشيخِ مع تلميذه، ومن أهلِ الكفر والمعاصي مَنْ يُريدُ أَنْ يُهَجَرَ؛ لِيَسْلَمَ من داعي الخير؛ كما كان كفارُ قريشٍ يرغبونَ في هَجَرِ النبي ﷺ وإسباغِهِ عنهم، فلا يُريدونَ سماعه، وَيُؤْثِرُوا لو تَرَكَهُمْ، ومع هذا عَلِمَ النبيُّ أَنَّ هَجَرَهُمْ يَزِيدُهُمْ بُغْداً، لَزُقُّهُمْ في الخيرِ وداعيه، فَوَضَلَهُمْ في النصيحِ، وصَبَرَ على أذائِهِمْ، ولم يَهَجِرِ النبيُّ في حياته إلا نفرًا يسيرًا، وفي أحوالٍ يسيرةٍ؛ وذلكَ لأمرين:

الأولُ: لأنَّ من الناسِ كفارًا معاندين يُريدونَ هَجَرَهُ، ويتمنَّونَ ألا يَسْمَعُوا دَعْوَتَهُ، فَيُؤْثِرُوا فِيهِمْ وفي قُرَابِهِمْ، فكان الهجرُ في حقِّهم محرَّمًا، والوصلُ لهم مع الصبرِ على دعوتِهِم متعيَّنًا.

الثاني: أنَّهم يشتدُّ عليهم الهجرُ، وهو أثقلُ عليهم من غلبِ الخَجَرِ، ويتمنَّونَ في الخطأِ عمدًا وسهواً، وهَجَرُكُمْ عقابٌ شديدٌ لِمقام النبوةِ وحُبِّهم له وجَزْأِهِمْ عليه، فَيُضِلُّهُمْ وَيَتَأَلَّفُهُمْ ويرحِّمُهُمْ ولا يَهَجِرُهُمْ؛ لأنَّ مَقَاعَهُ ليس كمقامِ غيره، فرُّمَا اشتدَّ على الواحدِ منهم الهجرُ فضايقاً واشتدَّ به الخرجُ، فرُّمَا انقطعَ به رجاءُ الوصلِ، وسوَّلَ له

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٤) (١٥٤٨/٣).

الشيطان البُعْدَ والرَّوْةَ عن دينه؛ لهذا كان النبي ﷺ أشدَّ الناس صبرًا ونحوًا للمخالفين، ويجب أن يكون أهل الأباة من العلماء والمصلحين على سبيله في هذا.

سياسة المخالفين بالمخلطة والهجر:

ومن هذا النوع منافقون على اختلاف مراتب نفاقهم، فهجرهم يُعجلهم، ويوصلهم إلى قلوبهم ويخفيهم والمسلمين شرهم، فيوصلون ولو أخفوا لمصلحتهم؛ فلا يثبوتون، ولمصلحة المسلمين؛ ألا يؤذونهم فيألوا عليهم عدوهم.

والواجب على المصلح: أن يسوس الناس بما يصلحهم ويقرئهم، وبما يقلل شرهم ويزيد في خيرهم، لا بما يهوا، فرمما وجد المصلح في نفسه حبًا بهجر أحدٍ ومثلًا من قرئه، فإذا أخفأ، مالت نفسه لهجرة؛ بقرئ أنه يهجره، وإنما يهجر لحظ نفسه وهواه.

والهجر يجب أن يكون بمقتضى الإصلاح؛ فمن هجرة لشهر يصلحه، لا يجوز هجرة فوق ذلك، ومن هجرة لعام يصلحه، لا يجوز هجرة فوق ذلك، وكلما زاد الهجر بلا حاجة، عظم الأثم على الهاجر؛ فمن أبي خراشي السلمي عليه السلام؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (من هجر أخاه سنة، فهو كمنك ذيو)^(١).

بذلك السلام بالكلام والإشارة:

وتتضمن الآية التحية بالإشارة من يفجر عن الكلام؛ لقوله ﷺ: (ولا تروا)، والأصل: مشروعية السلام بالكلام المسموع إلا لمن يعجز عن الكلام، أو حال بينه وبين أخيه حائل، أو كان المخاطب بعيدًا لا يسمعه، أو كان أصم لا يسمع، فيكتفي بالإشارة؛ لما رواه النسائي، عن

(١) أخرجه أحمد (١٧٩٣٥) (٢٢٠/١)، وأبو طرد (٢٩١٥) (٢٧٩/١).

أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَا تَسْلُتُوا تَسْلِيمَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَهُمْ بِالْأَكْثَفِ وَالرُّؤُوسِ وَالْإِشَارَةِ)^(١).

ولو قرُنَ الإشارةُ بالسَّلامِ حتى مع البعيد، أو مع من حال دون سماعه حائل، فهو أولى وأتبع للسُّنَّةِ؛ فمن أسماء بنت يزيد الأنصاريَّةُ ﷺ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مرَّ في المسجد يوماً وغضبت من النساءِ ثَمُوداً، فألوى بيده اليمنَ بالسَّلامِ؛ رواه أحمدٌ والترمذي^(٢).

ولم يَقلْ عليه تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ دليلٌ على فضلِ ذكرِ الله، وأنَّ الله استغنى بذكره من عجزِ ذكرنا عن الكلام؛ لأنَّ الذِّكْرَ غذاءُ القلبِ وبركةٌ بموت، فيصيرُ الإنسانُ عن الكلام، ولا يصيرُ عن ذكرِ الله؛ فقد روى الطبريُّ، عن أبي مَعْقَرٍ، عن محمد بن كعب؛ قال: لو كان الله رخصَ لأحدٍ في تركِ الذِّكْرِ، لَرُخِّصَ لَزَكَرْنَا؛ حيثُ قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَلَا تُحْكِمُ أَلْسِنَتَ لِقَوْمِ إِلاَ ذِكْرًا وَلَا تَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٣).

ﷻ قال تعالى: ﴿فَلَا تَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ وَهُوَ قَوْمٌ بِمِصْرٍ فِي الْفَحْشَاءِ أَلَّا تَعْلَمَ يُبَيِّنُكَ لِقَوْمٍ مُّشْرِكًا يَكْفُرُونَ إِنَّ اللَّهَ يَكُونُ لَكُمْ رَبًّا وَمَا تَشْعُرُونَ﴾ (آل عمران: ٣٩).

يُحْتَمَلُ في الصَّلَاةِ هُنَا مَتَعَان:

الأول: الدعاء.

الثاني: الصَّلَاةُ المعروفة عندهم، وبهذا قال السُّنِّيُّ وغيره.

(١) أخرجه الترمذي في «السنن الكبرى» (١٠١٠٠) (١٣٤/٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٥٨٩) (١٥٧/٦)، والترمذي (٢٦٩٧) (٥٨/٥).

(٣) تفسير الطبري (٣٩١/٥).

وروى معناه جعفر بن محمد عن ثابت.

أخرج ابن المنذر في تفسيره، وهو ظاهر اختيار ابن جرير،
وعلى المعنى الثاني: يحتمل أن يكون الكلام في الصلاة مباحاً،
كما كان في أول الإسلام، ثم نهي، ويحتمل أنه محرم ولكن الملائكة
كلَّمته لئلا يتبرأ وهو يستمع لا يتكلم.
الكلام في الصلاة:

ولا خلاف عند علماء الإسلام في منع الكلام في الصلاة الذي
ليس من جنس أفعالها، وأنه يطل الصلاة، على خلاف في أدنى ما يطل
الصلاة من الحرف والحرفين؛ لقوله ﷺ: (إِنْ هَلَوِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحَ فِيهَا
شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ؛ إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ)^(١).
وأما استماعه لغيره، فيتفقون على وجوب الاستماع لما لا تتم
الصلاة إلا بالاستماع إليه؛ كتكبيرات الإحرام والانتقال والسلام، فلا تتم
المناجعة إلا به؛ لقوله ﷺ: (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ؛ فَلِذَا كَبَّرَ
فَكَبِّرُوا)^(٢).

وأما حديث غير المصلي مع المصلي، فعلى قسمين:

الأول: ما كان في مصلحة الصلاة؛ كدلالته إلى القبلة، وإرشاده
إليها عند توجهه خطأ إلى غيرها؛ فهذا يستحب ويتأكد، وقد يجب؛ ففي
الصحيح عن البراء ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سَنَةً
عَشْرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشْرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُجِبُّهُ أَنْ تَكُونَ قِبَلَهُ قِبَلِ الْبَيْتِ،
وَأَنَّهُ صَلَّى - أَوْ صَلَّاهَا - صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ
مَنْ كَانَ مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ وَهُمْ رَاكِعُونَ، قَالَ: أَشْهَدُ

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) (٢٨١/١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٨) (٨٥/١)، ومسلم (٤١١) (٣٠٨/١).

بأنه لقد صَلَّيْتُ مع النَّبِيِّ ﷺ قِيلَ مَكَّةً، فَذَارُوا كَمَا هُمْ قِيلَ الْبَيْتِ^(١).

وَيَلْحَقُ بِهَذَا إِعْلَامُ جِبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ بِوُجُودِ نَجَاسَةٍ فِي ثَعْلَبِيٍّ وَهُوَ يُصَلِّي، كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ ثَعْلَبِيٌّ، فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ، أَلْقَوْا بِعَالَتِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: (مَا حَمَلَكُمُ عَلَى إلقاءِ بِنَائِكُمْ؟) قَالُوا: وَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ ثَعْلَبَكَ، فَأَلْقَيْنَا نَعَالَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ جِبْرِيلَ ﷺ أَتَانِي، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَلْبَرًا)^(٢)، وَيجوزُ سَوَالُ الْمُصَلِّي وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

وهذا بُشِيرٌ حَدِيثُ الْمَلَائِكَةِ مع زَكْرِيَّا، فَهُوَ حَدِيثٌ مَلَكَ لِنَبِيِّ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ، وَإِذَا اخْتَلَفَتْ نَوْعُ الْخُطَابِ؛ فَزَكْرِيَّا خُوطِبَ بِخُطَابٍ لَا يَتَّصِلُ بِصَلَاتِهِ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ خُوطِبَ بِخُطَابٍ يَتَّصِلُ بِهَا.

القسم الثاني: الكلامُ مع المُصَلِّي واستماعُهُ وهو مُنْصِتٌ بِكَلَامٍ لَا يَتَّصِلُ بِصَلَاةِ الْمُصَلِّي؛ فَبِهذا الْأَصْلِ فِيهِ الْجَوَازُ، شَرِيطَةٌ أَنْ يَكُونَ عَارِضًا لَا طَوِيلًا، كَمَا فِي قِصَّةِ زَكْرِيَّا، وَلَمَّا رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ أَسْمَاءَ؛ قَالَتْ: أَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ قُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْيِهَا: أَيْ: نَقَمٌ^(٣).

الإشارة في الصلاة:

وفي حَدِيثِ أَسْمَاءَ هَذَا: دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ رَدِّ الْمُصَلِّي عَلَى غَيْرِهِ بِالإِشَارَةِ مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ، وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ؛ كَمَا فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٨٦) (٢١/٦).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٨٧٧) (٩٢/٣)، وَأَبُو طَلُودَ (٦٥٠) (١٧٥/١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٦) (٢٨/١).

«الصحيح» من حديث جابر: قال: أرسلني رسول الله ﷺ وهو مُنْطَلِقٌ إلى بني المُضَلِّقِ، فأتيتُه وهو يُصَلِّي على غيره، فكُلِّفْتُه، فقال لي بيده هكذا^(١).

وما جاء عن أنس: أن رسول الله ﷺ: كان يُشِيرُ في الصلاة^(٢). وجاء ذلك من حديث أم سلمة وابن عمر وغيرهما، عن النبي ﷺ. والحديث الذي يَمْنَعُ من ذلك مُنْكَرٌ؛ فقد رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ من حديث أَبِي عَطْفَانَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قال: قال رسول الله ﷺ: (الشَّيْخُ لِلرَّجَالِ - يَغْشَى: فِي الصَّلَاةِ - وَالضَّفِيُّ لِلنِّسَاءِ، مَنْ أَشَارَ فِي صَلَاتِهِ إِشَارَةً تَقْلِبُهُمْ عَتَةً، فَلْيُعَذِّبْ لَهَا)؛ يَغْشَى: الصَّلَاةُ^(٣).

وهو حديث مُنْكَرٌ، قال أبو داود: «علما الحديث وهم». ورَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو زُرْعَةَ وَالْداقِطَنِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

الكلام في الصلاة أشدُّ من الحركة:

والحركة أخفُّ من الكلام في الصلاة؛ لأنَّ الكلامَ يَشْغُلُ الْقَلْبَ وَيَصْرِفُ الدِّهْنَ؛ فَالْكَلَامُ عَادَةً يَكُونُ مَعَ النَّاسِ، وَالْمُتَكَلِّمُ لَا يَنْشَغُلُ بِغَيْرِ كَلَامِهِ، وَأَمَّا الْحَرَكَةُ، فَقَدْ يَفْعَلُهَا الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ كَحَكِّ، أَوْ لْغَيْرِهِ كَحَمَلٍ، كَمَا حَقَّقَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَامَةَ بَنِي زَيْبٍ وَهُوَ يُصَلِّي، وَيَمْكُنُ الْجَمْعُ بَيْنَ حَضُورِ الْقَلْبِ وَالْحَرَكَةِ كَحَكِّ وَحَمَلٍ، وَلَا يَمْكُنُ الْجَمْعُ بَيْنَ حَضُورِ الْقَلْبِ وَالْكَلَامِ مَعَ النَّاسِ؛ لِهَذَا شُدَّتْ فِي الْكَلَامِ، وَخُفِّتْ فِي الْحَرَكَةِ فِي الصَّلَاةِ.

يُذَلُّ السَّلَامُ عَلَى الْمُصَلِّي وَرَدُّ الْمُصَلِّي:

وَأَمَّا يَذَلُّ السَّلَامُ عَلَى الْمُصَلِّي، فَمُسْتَحَبٌّ عَلَى قَوْلِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ

(١) أخرجه مسلم (٥٤٠) (3/373).

(٢) أخرجه أحمد (١٦٤٠٧) (3/373)، وأبو داود (٩٤٣) (1/374).

(٣) أخرجه أبو داود (٩٤٤) (1/374).

وأكثر السلف؛ وهو قول مالك والشافعي، ورواية عن أحمد، وصح فعله عن ابن عمر، خلافاً للحنفية، وكرهه جابر بن عبد الله، وعطاء؛ فقد روى عبد الرزاق، عن جابر أنه قال: «لَوْ مَرَرْتُ بِقَوْمٍ يُصَلُّونَ، مَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ»^(١).

والسلام على الجماعة أظهر في الإشغال من المنفرد؛ فهم مأمورون بالمطابقة للإمام والإنصات له؛ فالسلام قد يدخل تسليم المسلم مع تكبير الإمام وتسليمه وقراءته؛ فيخلط على المأموم صلاته، ويظهر هذا إذا تنازع الناس إلى الصلاة والإمام يصلي بالناس، فسلم كل متأخر على جماعة الصلاة، فيشتغلون عن واجبه سلام الداخلين عليهم.

وظواهر الأدلة على استحباب السلام وعدم نسخه بحال، وتحريم الكلام على المصلي لا يعني منع السلام عليه؛ لأن العلة من السلام ليست التحية والترحيب والرد عليها فحسب، بل إشعار المسلم عليه بالسلام والأمان؛ وهذا مشروع ولو لم يرد، فيشترخ السلام على الأعرس، وعلى من لا يرد السلام عمداً بسبب حجر أو قطيعة.

والصحابة يفرقون بين بطل السلام وبين رده، فجابر يقول في بطل السلام: «لَوْ مَرَرْتُ بِقَوْمٍ يُصَلُّونَ، مَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ».

ويقول في رده السلام: «لَوْ سَلَّمَ عَلَيَّ وَأَنَا أَصَلِّي، لَرَدَدْتُ»^(٢).

ولم ينكر النبي ﷺ على جابر، حينما سلم عليه ولم يعلم بنسخ الكلام في الصلاة؛ وإنما يبين له سبب عدم رده عليه، فقال: «إِنَّهُ لَمْ يَنْتَفِيْ أَنْ لَرَدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي»^(٣).

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٦٠/١) (٣٣٧/٢).

(٢) الأوسط لابن المنذر (١٣٦/٣).

(٣) أخرجه مسلم (٥٤٠/١) (٣٨٤/١).

وإذا غلبَ على النظرُ جهْلُ الْمُصَلِّي بِالشُّكِّ وَمَنَعَ الْكَلَامَ، فَلَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ؛ خَشْيَةَ رَدِّهِ السَّلَامَ بِالْكَلامِ.

حُكْمُ رَدِّ الْمُصَلِّي السَّلَامَ:

وَأَمَّا رَدُّ السَّلَامِ مِنَ الْمُصَلِّي عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، فَعَلَى حَالَيْنِ:

الأولى: الرَّدُّ بِالْكَلامِ؛ فَبِذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَعَامَّةِ السُّلَفِ، خِلَافًا لِابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَيَقُولُهُ قَالَ الْحَسَنُ وَتَنَادَى، فَقَدْ صَحَّ عَنْهُمَا الْقَوْلُ بِرَدِّ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ؛ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْهُمَا^(١).

وَصَحَّ عَنْ جَابِرٍ قَوْلُهُ: «لَوْ سَلَّمَ عَلَيَّ وَأَنَا أَصَلِّي، لَرَدَدْتُهُ»^(٢).

والصَّحِيحُ: الْمَنَعُ؛ لِاسْتِغْنَاةِ الْأَطْلَعِ الْمَرْهُوعَةِ عَلَى الْمَنَعِ مِنَ الْكَلَامِ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَمَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ، وَغَيْرِهِمْ، مَعَ خِلَافِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ فِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِرَدِّ السَّلَامِ بِالْكَلامِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

فَمَنْ رَدَّ السَّلَامَ بِقَصْدِ رَدِّ التَّحِيَّةِ، وَهُوَ الْأَغْلِبُ وَالْأَصْلُ، بَقِلَّتْ صَلَاتُهُ بِرَدِّهِ.

وَمَنْ رَدَّ السَّلَامَ وَقَصَدَ مِنَ الدُّعَاءِ، فَالْأَصَحُّ عَدَمُ الْبَطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ، كَمَا لَوْ قَالَ رَجُلٌ خَارِجَ الصَّلَاةِ لِمُصَلٍّ: «أَذْعُ لِي، لَعَنَّا لَه فِي صَلَاتِهِ»، لَمْ يُبْطَلْ صَلَاتُهُ.

وَرَدُّ السَّلَامِ بِالْكَلامِ إِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ وَلَوْ قَصَدَ الدُّعَاءَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي صَوْرَةِ خُطَابٍ وَرَدِّ جَوَابٍ، وَيُلْجِبُ تَعَمُّنَ الصَّلَاةِ وَغَشْوَتَهَا وَحُضُورَ

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٦٠٤) (٣٦٨/٢)، ولفظه: عن معمر، عن الحسن وتنادى، قال: «رَدُّ السَّلَامِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ».

(٢) سبل تنزيهه.

القلب فيها، خاصة إذا كثُر الداجلون على المُصَلِّي، وقد نهى النبي ﷺ وأصحابه معاوية بن الحكم لما شمت عاطسا في صلاته، ولم يأمروا بالاعادة، وتشمت العاطس مثل رد السلام أو أخذ منه، ولكن تشمت العاطس أظهر في كونه دعاء خالصا من السلام وردّه، ومع هذا قال لععاوية بن الحكم: (إِنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ) إِنَّمَا هُوَ الشَّيْخُ وَالتَّكْبِيرُ وَلِزَادَ الْقُرْآنُ^(١).

الثانية: الرد بالإشارة؛ وهذا مشروع عند عامة السلف، جاء فيه عن جابر حديث مرفوع في «صحيح مسلم»، وكذلك من حديث ضهيرة وبلال وابن مسعود وغيرهم، ولا تخلو من علو سوى حديث جابر فهو صحيح، ودروي من فعل ابن عمر وابن عباس.

رد المُصَلِّي السلام بالإشارة:

وأما صفة رد السلام بالإشارة بلا كلام، فلا يثبت في صفوة صريحا شيء مرفوع، ولا في مقدار رفع اليد، ولا جهة الإشارة بها، ولا صفة بسط الكف.

وحديث جابر مجمل، وكذا ما صح عن ابن عمر في «الموطأ» قال: (إِذَا سَلَّمَ عَلَى أَحَدِكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي، فَلَا يَتَكَلَّمُ، وَلَيْشَرُ بِبَدْوٍ) رواه عنه تافع^(٢).

ودروي عن ابن عباس مصادقة المُصَلِّي لِمَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ؛ كما رواه عبد الرزاق، عن ابن جريح، عن عطاء؛ قال: رأيت موسى بن جويل وكان مُصَلِّيًا، وابن عباس مُصَلِّي لَيْلًا إِلَى الْكُتَيْبَةِ قَالَ: فَرَأَيْتُ مُوسَى صَلَّى، ثُمَّ يَعُودُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، ثُمَّ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَغَبَسَ

(١) سبق تشريحه.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٢٦) (١/١٦٨).

ابن عباسي على يد موسى هكذا - وقبض عطاء بكفه على كفه - قال عطاء: فكان ذلك منه نحية، ولم أر ابن عباسي تكلم^(١).

وروي عن بعض السلف قول ثالث: وهو أن رد السلام لا يكون بالإشارة ولا بالعبارة؛ وإنما يكون بعد الصلاة ردًا بالكلام.

صح هذا عن عطاء، وهو قول الثوري وسفيان الثوري.

الحركة في الصلاة:

والحركة في الصلاة أخف من الكلام إذا لم تذهب الطمأنينة والخشوع؛ لأن الصلاة تبطل بالكلمة الواحدة من كلام الناس؛ كما ذهب، وانصرف، وتعال، ولا تبطل بالحركة الواحدة والحركتين اليسيرتين بإجماعهم.

والحركة اليسيرة في الصلاة لمصلحة الصلاة: لا بأس بها، وكذلك لمصلحة أحد خارج الصلاة بإجابته بإشارة، أو إعادته بقبض يده، أو غمزه، وكذلك المشي والحركة للحاجة والضرورة؛ كقطي حية أو عقرب، كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (افْتَلُوا الْأَسُودَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ)^(٢).

وروي عن عائشة رضي الله عنها؛ قالت: كان رسول الله ﷺ يُسَلِّي نَطُوحًا، والباب عليه مُغْلَقٌ، فجئت فاستَفْتَحْتُ، فمَسَى ففَتَحَ لي، ثم رَجَعَ إلى مُصَلَّاهُ، وَذَكَرْتُ أَنَّ الْبَابَ كَانَ فِي الْقَبِيلَةِ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ^(٣).

• • •

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٥٩٨) (٣٣٦/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٩٢٩) (٢٤٢/١).

(٣) أخرجه أحمد (٢٤٠٢٧) (٣٦١/٥)، وأبو داود (٩٢٢) (٢٤٢/١)، والترمذي (٦٠١).

(٢/١٩٧)، والسناني (١٢٠٦) (١١/٣).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْتَوِ الْأَنْثَى بِرَبِّهَا وَالرَّجُلُ مَعَ الْوَجْهِ﴾﴾

[آل عمران: ١٣].

أَمَرَ اللهُ مريمَ بالصلاةِ له؛ لِقَفْوَى صِلَتُهَا بِهِ، وَبِعَظَمَ ثَبَاتُهَا، وَتَقَلُّ مِيزَانُهَا؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ أَعْظَمُ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَالْقَنُوتُ فِي الْآيَةِ: طَوْنُ الرُّكُوعِ وَالسُّكُونِ وَالخُشُوعِ فِيهَا؛ قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿الْأَنْثَى﴾: أَيْ: أُطِيلِي الرُّكُوعَ^(١).

وَمَعْنَى: طَوْنُ الْأَنْثَصَابِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ؛ وَهَذَا قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ وَالرَّبِيعُ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ الطَّاعَةُ؛ وَهَذَا قَالَ قَتَادَةُ وَغَيْرُهُ^(٢).

صَلَاةُ بَنِي إِسْرَائِيلَ:

وَصَلَاةُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ثَلَاثُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ، وَلَكِنْ قِيلَ: إِنَّهَا تَخْتَلِفُ عَنْ صَلَاةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي عِدَّةِ الرُّكُوعَاتِ وَالصَّلَوَاتِ وَالْمَوَاقِيتِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَهَا بِالرُّكُوعِ مَعَ الرَّاكِعِينَ، وَالْمُرَادُ: شَهَادَةُ حُضُورِ أَمَاكِنِ الصَّلَاةِ فِي الْكُتَاتِ.

وَفِي هَذَا الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَهَا أَنْ تَشْرَكَ الْعَامِلِينَ فِي عَمَلِهَا مِمَّنْ سَبَقَهَا وَحَضَرَهَا مِنَ الصَّالِحِينَ؛ وَهَذَا كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]؛ أَيْ: فِي الْأَنْثَصَابِ بِصَفَتِهِمُ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، مَعَ أَنَّ صَلَاةَ النِّسَاءِ لِلْجَمَاعَةِ كَانَتْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَوَّلَ الْأَمْرِ، ثُمَّ مُبْعَثٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِمَا جَاءَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: «لَوْ أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَخَذْتُ النِّسَاءَ، لَمَنْعُهُنَّ كَمَا مُبْعَثٌ بِنِسَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ»؛ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(١) «تفسير الطبري» (٣٩٨/٥). (٢) «تفسير الطبري» (٣٩٩/٥).

(٣) أخرجه البخاري (٨٦٩) (١٧٣/١)، ومسلم (١٤٥) (٣٢٨/١).

وَيُتِمِّنُ الْجَمَاعَةَ؛ لِأَتَاهُنَّ تَشْرِقْنَ إِلَى الرُّجَالِ، وَالْبُرُوزَ لَهُمْ؛ كَمَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: «كَانَ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَتَجَدَّدْنَ أَرْجُلًا مِنْ خَشَبٍ، يَتَشَرَّقْنَ لِلرُّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ، فَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهُنَّ الْمَسَاجِدَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهُنَّ الْحَيْضَةَ»^(١).

حضورُ النساءِ للمساجِدِ، وفضلُ صلاتهنَّ بالبيوتِ:

وحضورُ النساءِ للمساجِدِ في الإسلامِ جائزٌ، وصلاتهنَّ في بيوتهنَّ أفضَلُ، وصلاتُ الليلِ منهنَّ أختُ من صلاةِ النهارِ؛ لأنها أسَرُّ، ويتوقُّ السلفُ على أنَّ صلاةَ المرأةِ في بيتها أفضلُ من صلاتها جماعةً، وظاهرُ الأصولِ: أنَّ أجرَها في بيتها ولو منفردةً كأجرِ الرجلِ في جماعةٍ؛ كما في الحديثِ: (يَسْتَجِبُ وَحْشَرَيْنِ تَرَجَّةً)^(٢)، (لأمرينِ:

الأولُ: أنَّ مقتضى تفضيلِ النبي ﷺ لَهُنَّ الصلاةَ في البيوتِ؛ يُقَدَّرُ فضلُ صلاةِ البيوتِ على المساجِدِ جماعةً، وهُنَّ لَا يُقْلَقْنَ إِلَى عَمَلٍ وَيَكُونُ غَيْرُهُنَّ الْعَامُورُ بِرُكُوعِ أَعْظَمَ أَجْرًا مِنْهُ.

الثاني: أنَّ الأصلَ في عَمَلِ الرجلِ والمرأةِ التَّساويَ في الثَّوَابِ والعَقَابِ؛ فَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَثْمَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضَعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا، وَكُلُّ عَمَلٍ بِمِثْلِهِ الْجِنْسَانِ بِتَسَاوِيَانِ فِي الثَّوَابِ فِيهِ، إِذَا أَتَاهَا بِالصُّورَةِ الْمَشْرُوعَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وهذا مُقْتَضَى الْعَدْلِ الْإِلَهِيِّ فِي الْجَزَاءِ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ مُقْتَضَى الْعَدْلِ الْإِلَهِيِّ فِي التَّشْرِيعِ: أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ يَخْتَصُّ بِهِ الرَّجُلُ، وَلَا يُنَاسِبُ فِطْرَةَ الْمَرْأَةِ، إِلَّا وَجَعَلَ اللَّهُ مُقَابِلَهُ عَمَلًا آخَرَ لِلْمَرْأَةِ لَوْ عَمِلَتْهُ، لَنَاقَلَتْ ثَوَابَ الرَّجُلِ فِي عَمَلِهِ، كَمَا فِي الْجِهَادِ شَرَعَ لِلرُّجَالِ، وَجُعِلَ الْحُجُّ لِلنِّسَاءِ؛

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥١١٤) (١١٩/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥) (١٣٩/١)، ومسلم (٦٥٠) (١/١٥٠).

ففي البخاري عن عائشة قالت: استأذنت النبي ﷺ في الجهاد، فقال: **جِهَادُكَ الْحَجُّ** ^(١).

وأظهر منه: ما في البخاري عنها؛ قالت: يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل العمل؛ أفلا نجاهد؟ قال: **(لَا، لَكُنَّ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجُّ بَيْتِ رَبِّكَ)** ^(٢).

مع أن الجهاد المفروض أعظم من فريضة الحج، وناقله الجهاد أعظم من ناقله الصلاة للرجال؛ فمن تَعَيَّنَ عليه الجهاد العاجل لا يجوز له الانصراف إلى الحج؛ ولو كانت حجة الإسلام.

ومن عبد الله في عبادته: أن الله لا يجعل في أحد عباديه سبباً قدرياً ينال به الأجر العظيم، ولا يكون للمحروم من ذلك السبب ما يُعَابِلُهُ أو يُقَابِلُهُ ولو من غير جنسه لو عمل به لتأخر غيره في الأجر؛ كالمال؛ فائدة يورث عبادته ولو بلا سبب؛ كمن يورث خيراً، أو يُهْدَى إليه الرزق فيغتني، لا يقال: إن الفقير ليس لثبوته من العمل ما لو قفلة لا يساوي الغني؛ فائدة لا يُعْقَلُ الأسباب في العباد، ثم يُحَابِيهِمْ على ذلك؛ فائدة تعالى جعل للفقراء الذكور يَلْحَقُونَ به أهل الجنى؛ ففي «الصحيحين»، عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أَنَّ قُرَاءَ الْمُتَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: قُتِبَ أَهْلُ الدُّنْيَا بِالزُّجَاجِ الثَّلَا، وَالنِّعَمِ الْمُغِيْمِ، فَقَالَ: **(وَمَا ذَلِكَ؟)**، قَالُوا: يُصَلُّونَ مِمَّا نُصَلِّي، وَيُصُومُونَ مِمَّا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ، وَيُخْطَبُونَ وَلَا نُخْطَبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **(أَفَلَا أَعْلَمْتُمْ حَقّاً تَذَرُوكُونَ بِمَنْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ بِمَنْ يَتَذَكَّرُ، وَلَا يَكُونُ أَحَدُ أَفْضَلُ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟)**، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: **(تُسَبِّحُونَ، وَتُكَبِّرُونَ، وَتُحَمِّدُونَ، دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً، فَإِنَّ أَيْمَنَ صَالِحٍ فَرَجَعَ قُرَاءَ الْمُتَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: سَمِعَ الْخَوَاصُّ أَهْلُ**

(١) أخرجه البخاري (٢٨٧٥) / (٢٢) أخرجه البخاري (١٨٩٠) / (١٣٣).

الْأَمْوَالِ بِمَا قُلْنَا، فَفَعَلُوا بِفُلَّةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ)^(١).

فَإِنَّ سَبَقَ الْغَنِيُّ بِالْمَالِ فَيَسَابِقُهُ الْفَقِيرُ بِالذَّخْرِ، وَإِنْ أَكْثَرَ الْغَنِيُّ يَكْثُرُ الْفَقِيرُ، فَالْأَسَابِتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَالْمَحْرُومُ مَنْ تَرَكَ الْعَمَلَ وَقَدْ تَهَيَّأَتْ لَهُ أَسَابِغُهُ.

بل لو تَمَنَّى الْعَاجِزُ أَنْ يَكُونَ غَنِيًّا، فَيُتَوَقَّعَ كَمَا يُتَوَقَّعُ الْغَنِيُّ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ، لَا تَأْثُرَ لَهُ أَجْرُهُ وَلَوْ لَمْ يَحْتَمِلْ.

صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي الْمَسْجِدِ:

وَلَا أَرَى أَنَّ السَّلَفَ يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ صَلَاةَ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي الْجَمَاعَةِ؛ وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ، عَنْ النَّخَعِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْرُودٍ قَالَ: «صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي الْبَيْتِ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهَا فِي النَّارِ، وَصَلَاتُهَا فِي النَّارِ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهَا خَارِجَهُ»^(٢)، وَلَا أَعْلَمُ مَنْ قَالَ بِخِلَافِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وَقَدْ نَقَلَ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: (لَا تَمْتَنُّوا إِتَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ)^(٣): عِطَابٌ لِلأَوَّلِيَاءِ، لَا حُتٌّ لِلنِّسَاءِ، وَغَايَةُ لَهُنَّ الْجَوَازُ، فَلَا يَجُوزُ لِلأَوَّلِيَاءِ أَنْ يَمْتَنُّوهُنَّ إِنْ أَرَدْنَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ بِلَا رِبِيَّةٍ حَقٍّ، إِلَّا صَلَاةَ النَّهَارِ، فَلَهُمْ مَتَعُهُنَّ مِنْهَا؛ فَقَدْ جَاءَ التَّهْنِئَةُ مَقِيَّتًا فِي الْبُخَارِيِّ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ؛ فَمِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّا اسْتَأْذَنُكُمْ بِالسَّابِلِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَأَذِنُوا لَهُنَّ)^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٨١٣) (١٦٨/١)، ومسلم (٥٩٥) (٤١٦/١).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩١٨٣) (٢٩٥/٩).

(٣) أخرجه البخاري (٩٠٠) (٦/٢)، ومسلم (٤٤٣) (١٤٣٧/١).

(٤) أخرجه البخاري (٨٦٥) (١٧٢/١).

وتفصيل الإذن بالليل دليل على أنَّ أصل شهيد الجماعة للنساء في المساجد مفضول.

وأما الزيادة في حديث ابن عمر: «وَيُؤَيِّدُهُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ»، فقد رواها أبو داود في «سننه»^(١) من حديث حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر^(٢)، وقد روى الحديث عنه نافع وسالم ومجاهد، ولم يذكروها.

وروى الحديث عن النبي ﷺ: عائشة، وزيد بن خالد الجهني، وأبو هريرة، ولم يذكروها، وهي زيادة غير محفوظة في حديث ابن عمر. وقد جاء معناها عند أحمد من حديث أم حنيفة امرأة أبي حنيفة الساعدي: «فَأَتَتْهَا جَاعَتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِبُ الطَّلَاةَ مَعَكَ، قَالَ: (قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تُحِبِّينَ الصَّلَاةَ مِنِّي، وَصَلَاتِكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ، وَصَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِكَ فِي دَارِكَ، وَصَلَاتِكَ فِي دَارِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِي، فَامْرَأَتُ بَنِي لَهَا مَسْجِدٌ فِي أَقْصَى شَرْقٍ مِنْ بَيْتِنَا وَأَعْلَمِي، لَكُنْتَ تُصَلِّي فِي غَيْرِ بَيْتِ اللَّهِ ﷻ)»^(٣).

وروى الطبراني نحوه من حديث أم سلمة.

وروى أحمد من حديث زجاج أبي السُّنَّح، عن السائب، عن أم سلمة، عن رسول الله ﷺ: «(خَيْرُ مَسَاجِدِ النِّسَاءِ قَعْرُ بَيْتِنَا)»^(٤).

وخروج المرأة بلا حاجة غير مندوب إليه في الشريعة، والصلوات الخمس دائمة في كل يوم، ولو حُوِّطَتْ بفضل الجماعة كالرجل، ما كان لأمر حثها على الفراغ في بيتها معنى، وهي تَقْلُوْ وتَزُوْج في اليوم عشر

(١) أخرجه أبو داود (٥٧٧) (١/١٥٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٥١٢) (١/٢٩٧).

(٣) أخرجه أحمد (٢٧٠٩٠) (١/٣٧١).

(٤) أخرجه أحمد (٢٦٥١٢) (١/٢٩٧).

مراتب: خمساً في الدُّعاب، وخمساً في الإياب، وإن لم تُفَيِّنْ خَيْرَهَا،
فَتَنَّتْ نَفْسَهَا، والمرأة مجبولة على القناعة بتأثيرها في الرجل أكثر من
قناعة الرجل بتأثيره في المرأة، فلا تخلو من فتنة الرجل أو فتنة نفسها؛
فقد روى أبو الأحوص، عن ابن مسعود: قال: «إِنَّ الْمَرْأَةَ غَوْرَةٌ، وَإِنَّهَا
إِذَا خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا، اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ، فَتَقُولُ: مَا زَالِي أَحَدٌ إِلَّا
أُغِيِبَتْ، وَالرَّبُّ مَا تَكُونُ إِلَى اللَّهِ إِنْ كَانَتْ فِي قَعْرِ بَيْتِهَا»^(١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَتَيْهِمْ إِذَا يُلَاقُونَ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ يَكْفُلُ مَرَّتَيْنِ وَمَا كُنْتَ لَتَيْهِمْ إِذَا يَخْتَصِمُونَ﴾﴾
[آل عمران: ١١].

اشترط الله على نبيه ﷺ بأن علمه - من حُيُبِ الماضين - تفصيل
حالي فبي الله عيسى وأمه ووالديها وكافليها ونشأها وعبادتها وورثه لها،
ثم بشارتها بولادتها لعيسى، ثم قص عليه زمانه ومكانه، وحال أمه مع
الناس بعده، فهذا غيب لا يُدرِّكه أحدٌ ولو كان في زمانهم، وهذا كله
إبطال لعقيدة النصارى في عيسى؛ ليكون النبي ﷺ على علم بدقائق
حالي عيسى ونشأته وأمه، وليكون على بيِّنٍ بطلان قُرَيْشِهِمْ وكُفْرِهِمْ
على الله.

أحكام المرأة:

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَتَيْهِمْ إِذَا يُلَاقُونَ أَهْلَهُمْ أَهْلَهُمْ يَكْفُلُ مَرَّتَيْنِ وَمَا كُنْتَ لَتَيْهِمْ إِذَا يَخْتَصِمُونَ﴾ دليل على جواز العمل بالشرع،
وأنها مُلزمة لِمَنْ رَضِيَ بها وتخاصم إليها، خلافاً لبعض الحنفية في قول

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩١/٩) (٢٩٥).

من قال بالفرقة منهم، جعلوها غير ملزمة؛ وإنما هي لتطهير النفوس، ورفع تهمة المحاباة في القضية.

ومن ذلك: قوله تعالى في الصافات: ﴿وَلَا يُولِّى لَكُمْ الزَّالِمِينَ﴾ (١٣٩) - (١٤١)، والمُساهمة هنا الفرقة.

وهذان الموضعان من القرآن أصل في جواز الفرقة ومشروعيتها. والفرقة في كفاية مريم: وضعهم لأفلايهم على صفوة الله أعلم بها، فليس في الباب شيء مرفوع، وقال غير واحد من السلف: إن المراد بالأفلام أفلام الكتابة، وقيل: هي القباخ، وقيل: هي العصي. فطيل: إنهم رموا القباخ في النهر، فأنحدرت القباخ مع جربة الماء، وبقي قذح ذكرى مؤثراً صاعداً.

ولا يقتضئ الناس إلا عند التنازع وتساوي الحقوق واشتباهاها، وقد ترجم البخاري على ذلك بقوله: (باب الفرقة في المشكلات وقول الله ﷻ: ﴿إِذْ يَخْتَلِفُ أَعْيُنُهُمْ﴾^(١)).

وأما عند ظهور صاحب الحق، فلا فرقة؛ لأن الفرقة شرعت لرفع النزاع والخصومة، وفتح النفوس وطموها؛ وهذا لا يكون إلا عند تساوي الحق واشتباؤهم بين مذيعيه، وأما عند ظهور صاحب الحق، فالفرقة انتزاع للحق بالباطل، وأكل له بغير حق.

وأما تنازع بنو إسرائيل في مريم؛ لأنها بنت سيدهم عمران، فكل واحد طمع في كفاليتها والسبي بحضانتها احتساباً وجاهلاً.

والفرقة جائزة، بل قد تستحب وتجب إذا كان النزاع لا يرفع إلا

بها، فما لا يُنْفَعُ المُحَرَّمُ إلا به فهو واجب إذا لم يكن محرماً هو في ذاته، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وبجواز الفرقة بقول السلف؛ وهو قول مالك والشافعي وأحمد، وعن أبي حنيفة في ذلك قولان:

الأول: التحريم؛ لمسابتها للأزلام، وبهذا قال أصحابه، ودفع إلى هذا جماعة من الكوفيين وقالوا بنسخ الفرقة.

وقدّنه الطحاوي: بأن الفرقة المنسوخة: التي تقوم مقام البيعة الفاطمية في الأحكام، لا الفرقة التي تكون لتطبيب النفوس كالفرقة بين الزوجات في السفر ونحو ذلك، وحلّل ذلك: بأنه يجوز له أن يسافر دونهن، وليس لهن حق في أصل الضحية، وإذا جاز تركهن جميعاً، فيجوز له أن يترك بعضهن.

وفي هذا الإطلاق نظر؛ فإن الزوجات إذا استوتن من جهة القدرة على السفر والقيام بحق الزوج فيه، وجب الإقراع بينهما، وإذا اختلفن في الحال، فنفرت بين المريضة والصحيحة، ومن لا نجد من يخلقها في ذريتها ومن نجد من يخلقها؛ وهذا قول جمهور العلماء؛ قال به أبو حنيفة على الاستحباب، وإلى الوجوب ذهب الشافعي وأحمد، وهو أحد أقوال مالك، وقد فعّل النبي ﷺ مع أن القسم عليه ليس بواجب على الأصح، وهو على غيره واجب؛ لأن السفر بواحدة منهن بلا فرقة ميل وتفضيل ومدهاة للمصومة والتراخ وقطيعة الأرحام بين الثرية.

ومن أفرق بين نسائه، فسافر بواحدة منهن، لا يجب عليه أن يقسم لمن غاب عنهن مثل أيام سفره؛ لأنه لا معنى للفرقة إذا، فهي تفصيل في الحقوق المشتركة، ومن أخذ واحدة بلا فرقة، وجب عليه أن يقسم لمن غاب عنهن مثل أيام سفره أو يتحلل منهن.

القول الثاني: ما نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة: أنه جَوَّزَهَا، وقال: القُرْعَةُ في القياس لا تستقيم، ولكنَّا تركنا القياسَ في ذلك، وأَعَدْنَا بِالْأَثَرِ وَالسُّؤ.

والعملُ بالقُرْعَةِ بَلَّغَ التَّوَاتُرُ في السُّؤ، وهو قَطْعِيٌّ في الكتاب؛ قال أبو حنيفة: «وقد عَمِلَ بالقُرْعَةِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ: يُونُسُ وَذَكَرِيَّا وَنَبِيْنَا مُحَمَّدٌ ﷺ».

وَبَيَّنَّتِ الْقُرْعَةُ في السُّؤِ في أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، في «الصَّحِيحَيْنِ»، وَغَيْرِهِمَا:

منها: حَدِيثُ عَائِشَةَ: قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا، أَفْرَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَيَّدَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا، خَرَجَ بِهَا مَعَهُ»^(١). وجاء من حَدِيثِ زَيْنَبَ وَغَيْرِهَا.

ومنها: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاوِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ، لَأَسْتَهْمُوا)^(٢) رَوَاهُ الشَّيْخَانُ^(٣).

ومنها: حَدِيثُ الثُّعْمَانِ بْنِ يَثِيرٍ مَرْفُوعًا: (مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَالِقِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ...) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ^(٤).

ومنها: حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ: قَالَتْ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي سَوَارِيكَ لَهْمَا، لَمْ تَكُنْ لَهْمَا بَيِّنَةً إِلَّا دَعَاؤُهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فَنَزَعُ بَقْلَهُ، فَهَكَى الرَّجُلَانِ، وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: عَقِي

(١) أخرجه البخاري (٢٥٩٣) (١٥٩/٢)، ومسلم (٢٧٧٠) (٢١٢٩/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٤) (١٢٦/١)، ومسلم (٤٣٧) (٣٢٥/١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٩٣) (١٣٩/٢).

لَكَ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ: (أَنَا إِذْ قَاتَلْتُمَا مَا قَاتَلْتُمَا، فَأَقْسَيْتُمَا، وَتَوَخَّيَا الْخُلُقَ، ثُمَّ اسْتَفْهَمْتُمَا، ثُمَّ تَخَالَفْتُمَا)^(١).

ومنها: حديث جابر بن حصين: «أَنَّ رَجُلًا اخْتَلَى مَيْتَةً مَسْلُومِينَ لَهُ جُنْدٌ مَوْتُوا، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَذَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَزَأَهُمْ أَكْلًا، ثُمَّ أَفْرَغَ بَيْنَهُمْ، فَأَخَذَ اثْنَيْنِ، وَأَرَفَقَ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ^(٢).

ومنها: ما رواه البخاري، عن أبي هريرة ؓ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَرَضَ عَلَى قَوْمٍ الْيَبِينِ، فَأَسْرَحُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْتَهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَبِينِ أَلَهُمْ يَخْلِفُ^(٣).

ومنها: ما جاء عن أبي هريرة: «أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَا دَابَّةً، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَأَمَرَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْتَهَمَا عَلَى الْيَبِينِ^(٤).

وذكر أن رسول الله ﷺ أفرغ عام حنين، وقد كان الناس ملوكا ملوكا مشايخا، فلما كانت الفرعة، زال ملك كل واحد منهم عن بعض ما كان يملك، وملك شيئا لم يكن يملكه على الكمال.

وجاء عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أم العلاء الأنصارية، قالت: نزل رسول الله ﷺ والمهاجرون معه المدينة في الهجرة، فشاخيت الأنصار فيهم أن ينزلوهم في منازلهم حتى اقترعوا عليهم، فطار لنا عثمان بن مظعون على الفرعة، تعني: وقع في سهولها^(٥).

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٨٤) (٣/٣٠١). (٢) أخرجه مسلم (١٦٦٨) (٣/١٢٨٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٧٤) (٣/١٧٩).

(٤) أخرجه أحمد (١٠٧٨٧) (٢/٤٢٤)، وأبو داود (٣٦١٨) (٣/٣١١)، وابن ماجه (١٣٢٤) (٣/٧٨٠).

(٥) «الطبايع الكبرى» (٣/٣٩٦ ط. دار صادر). والقطر موضع الشاهد في: «صحيح البخاري» (١٢٤٣) (٢/٧٢).

وقد أقر النبي ﷺ علي بن أبي طالب على أخيه بالفرقة في إلحاق النسب لولد أبي له في ثلاثة وثلاثين عاماً على امرأ في ظهر واحد، كلهم يذمي الولد له، فأقرع بينهم ودفع الولد لمن خرجت فرعته والزمة بثلاث الذبوة، فبلغ النبي ﷺ ذلك، فضجك حتى بدت نواجله.

أخرج أحمد وأبو داود وغيرهما^(١).

وعمل بالفرقة عثمان وهب بن الربيع.

وأقرع سعد بن أبي وقاص عندما أصيب المؤذن في القامبيذ، فاختصم الناس على الأذان، رواه الطبري، عن شقيق، عنه^(٢).

وأقرعت صفية بنت عبد المطلب بين شقيقها حمزة وبين أنصاري على ثوبين: أثهما أحق بالشوب الكبير، فيكفون به، وكان ذلك لما قُتلا وقتل بهما في غزوة أحد، وكانت صفية أعت حمزة عمة النبي ﷺ.

أخرج أحمد بن حنبل ابن أبي الزناد، عن هشام بن غزوة، عن أبيه^(٣).

وصفية عمة النبي ﷺ وبنت خالته، لأن أمها أخت أم النبي ﷺ وهي هالة بنت وهب، أخت لينة بنت وهب أم النبي ﷺ.

الفرق بين الفرقة والأزلام:

ولا أعلم من منع منها من السلف السابق، وقياسها على الأزلام قياساً فاسدً مع تضاعف النصوصي وتأثيرها، فالاستيفاس بالأزلام في الجاهلي كذب على الله، واغتراء عليه، ويفعلونه عند أصنامهم وأوثانهم، فكان الجاهليون إذا أراد أحدهم سفراً، أو عزماً على فعل مهم، أجال

(١) أخرجه أحمد (١٩٣٢٩) (٣٧٣/٤)، وأبو داود (٢٧٧٠) (٢٨١/٢)، والنسائي

(٢٤٨٨) (١٨٢/٦)، وابن ماجه (٢٣٤٨) (٧٨٦/٢).

(٢) تاريخ الطبري (٥٦٦/٣). أخرجه أحمد (١١١٨) (١٦٥/١).

الْفُرْقَانِ، وَهِيَ الْأَزْلَامُ، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ؛ مِنْهَا مَا كُتِبَ عَلَيْهِ:
أَمَرْنِي رَبِّي، وَمِنْهَا مَا كُتِبَ عَلَيْهِ: نَهَانِي رَبِّي، وَمِنْهَا لُفْلُ لَا كِتَابَةَ عَلَيْهِ،
يُسَمَّى: الْفُرْقَانُ، فَإِذَا خَرَجَ: أَمَرْنِي رَبِّي، قَضَى فِي الْحَاجَةِ، وَإِذَا خَرَجَ:
نَهَانِي رَبِّي، فَقَدْ عَمَّا، وَإِذَا خَرَجَ: الْفُلُ، أَجَالَهَا ثَانِيَةً.

وَاللَّهُ لَا يَأْتُرُهُمْ بِهِذَا، وَهَذَا فَعْلٌ فَرِيدٌ لَا يُشَاحُّهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَلَا يُنَازِعُهُ
فِيهِ مَنَازِعٌ، وَيَقْعَلُونَ هَذَا الْفَعْلَ تَيْسَةً وَتَعْظِيمًا، وَالْقُرْعَةُ تَفْعَلُ عِنْدَ
الْمُشَاحَّةِ وَالْتِرَاعِ عِنْدَ اسْتِوَاءِ الْحَقُوقِ وَتَشَابُهِهَا، بَلَا تَعْظِيمَ، وَلَا يَسُبُّونَ
ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، وَلَا يَقْعِلُونَهُ فِي مَكَانٍ مُعْظَمٍ كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْقُرْعَةَ قِمَارٌ وَاسْتِقْسَامٌ بِالْأَزْلَامِ أَوْ تَقْيِيرٌ: جَهْلٌ بِالْفِعَالِ
وَالْتَقْيِيرِ وَالِاسْتِقْسَامِ بِالْأَزْلَامِ وَالْقُرْعَةِ؛ فَالْتَقْيِيرُ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ
وَالْغَيْرِ، وَالْقُرْعَةُ لِلْفَصْلِ فِي الْحَقُوقِ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ، وَبِئْسَ لِفَعْلِ الْإِنْسَانِ
فِي نَفْسِهِ أَوْ لَا يَفْعَلُ، فَمَنْ أَرَادَ سَفَرًا أَوْ زَوَاجًا فَوَضَعَ الْأَزْلَامَ أَوْ
الْأَقْلَامَ لِيُخْطِبِيَةً إِلَى فَعْلٍ أَوْ تَرْكِهِ عَنْهُ، فَهَذَا بَاطِلٌ، وَالْقُرْعَةُ لَيْسَتْ لِعَمَلِ
الْإِنْسَانِ فِي نَفْسِهِ؛ بَلْ لِلْفَصْلِ فِي حَقِّ الْمُتَخَاصِمِينَ، وَهَذَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَمَا حَكَمْتَ لَهُنَّ﴾ ١٠ يَعْنِي: مَعَ زَكْرِيَّا فِي كِفَالَةِ مَرْيَمَ.

وَكَانَ أَحْمَدُ يَشُدُّ عَلَى مَنْ يُنْكِرُهَا، وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْقُرْعَةِ، وَمَنْ
قَالَ: إِنَّهَا قِمَارٌ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ مِمَّنْ سَمِعَ الْحَدِيثَ، فَهَذَا كَلَامٌ رَجُلِي
سَوْءٍ؛ يَزْعُمُ أَنَّ حُكْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِمَارٌ.
وَقَالَ مَرَّةً: هَذَا قَوْلٌ رَدِيءٌ خَبِيثٌ.

وَقَالَ: مَنْ ادَّعَى أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ، فَقَدْ كَذَّبَ وَقَالَ الزُّبُرُ.

وَقَالَ: الْقُرْعَةُ حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَضَاؤُهُ؛ فَمَنْ رَدَّ الْقُرْعَةَ، فَقَدْ
رَدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَضَاءَهُ وَفِعْلَهُ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿تَتَشَوَّلُوا إِنَّ رَبِّي إِتْرَاهِي أَنْ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَشِيرٍ وَمِنْ أَنْتُمْ لَكُمْ لَعْنٌ مِنْ رَبِّي كَذِبَتْهُ الْكُفْرُ فَالْشُّعْ بِبُيُوتِكُمْ طَبْرًا إِنَّهُ أَتَى وَأَتَى الْأَصْفَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأَتَى الْمَوْتَ بِبَشِيرٍ وَأَتَيْتُكُمْ بِمَا قَالْتُمْ وَمَا تَقُولُونَ فِي يَوْمِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾﴾ (آل عمران: ١٨٩).

جعل الله لعيسى من الإعجاز ما تحسه به، مما لم يُشاركه غيره، والمعجزات منها ما يشارك فيها الأنبياء؛ كنبأ الوحي المُنزَّل بالحُجج الباهرة، والنبأت القويّة، ومنها ما هو من خصائص نبيّ بعينه، كسُخْرِ الجُرّ والريح وتعليم منطقي الطير والنمل لسُلَيْمَانَ، والعصا واليد البيضاء لموسى، وإحياء الموتى لعيسى، وشفق القمر لمحمد.

ومن معجزات عيسى صنع الطير من الطين بيده، ثمّ النفخ فيه ليكون طيرًا بإذن الله، وكذلك شفاؤه المَرَضِي كالأَكْمَر والأَبْرَصِي، وتحسه الله بإحياء الموتى، والإنباء بما في بيوتهم من مَخْرَآت.

والله يجعل لكلّ نبيّ من المعجزات ما يُناسبُ تعلّق أهل زمانهم به؛ ففي زمن موسى وعيسى كانت بنو إسرائيل يتعلّقون بالسُحْر لمعرفة المغيّبات، ولعمل الخوارق والمعجزات، وقلب المادّيات المُشاهدات، فكانت آيات موسى وعيسى من جنس هذا.

وزاد قوم عيسى تعلّقًا بأهل الطبّ والعلاج، ومعرفة أسباب الشفاء؛ مما لم يكن في أسلافهم.

وهو له تعالى: ﴿إِنَّ أَنْتُمْ لَكُمْ رَبٌّ الْيَوْمَ كَذِبَتْهُ الْكُفْرُ فَالْشُّعْ بِبُيُوتِكُمْ طَبْرًا إِنَّهُ أَتَى وَأَتَى الْأَصْفَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأَتَى الْمَوْتَ بِبَشِيرٍ وَأَتَيْتُكُمْ بِمَا قَالْتُمْ وَمَا تَقُولُونَ فِي يَوْمِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٨٩). وفي حديث ابن عمر في «الصحيحين»: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ الدِّينَ

يَصْنَعُونَ خَلْقَ الصُّورِ يُعَلِّمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ لَهُمْ: اخْبُوا مَا خَلَقْتُمْ (١)، ونفي الخلق المذكور في القرآن؛ كقوله: ﴿لَا يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الصح: ٧٣]، ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الاحقاف: ١٧]؛ المراد به: نفي الخلق بعد عدم وجود المادة عن لا شيء، ونفي القدرة على مضاعفة خلق الله الذي بين أيديهم، وهؤلاء المعبودون - سواء كانوا أصنامًا أو بشرًا أو جثًا - أعجز عن فعل ذلك.

والنسبة الجائرة في الخلق هي الصورة الظاهرة، أو الرسم، محاكاة لظاهر المخلوقات، لا لحقيقتها.

والله يقضي من أمره ما يشاء لأنبيائه وأتباعهم؛ فجعل خلق عيسى بيده ما يشابه خلق الله إصباحًا وآية، وجعله في أمه محمد حرامًا لمضاهاته خلق الله، ولكيلا يتخذ ذريعة للعبادة من دونه، وكل ذلك مُتَّعِب في فعل عيسى؛ فعلى ذلك بأمر الله؛ فجعل الله فعل عيسى مخلوقًا يذنبه، فلم يبق على حاله.

حكم الصور والتماثيل:

ولا خلاف أن الله قد حرم على أمته محمد الصور والتماثيل المشابهة لخلق الله؛ من ذوات الأرواح من حيوان أو إنسان، سواء رُمِيت باليد، أو نُحِيت بخنجر أو غشٍ أو مَهِيدٍ، أو صُنِعَتْ بِالْأَلْوَاحِ الْكَتُونِيَّةِ؛ ففي «الصحيحين»، عن النبي ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ اللَّهُ ﷻ): وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ دَعَا بِخَلْقٍ مُّشَابِهٍ ۚ فَلْيَخْلُقُوا خَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَيَّةً أَوْ شَيْئًا (٢).

وفي حديث أبي حنيفة في «الصحيح» قال ﷺ: (لَعَنَ اللَّهُ الصُّوْرَيْنِ) (٣).

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥١) (١٦٧/٧)، ومسلم (٢١٠٨) (١٦٩/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٥٩) (١٦١/٩)، ومسلم (٢١١١) (١٧١/٣).

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٢٧) (٦١/٧).

وفي «الصحيحين»^(١) من حديث ابن مسعود: قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: (إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا جَنْدَ الْيَوْمِ الْيَتَامَى: الْمُصَوِّرُونَ)^(٢).

وقد أمر النبي ﷺ بقتلِ التماثيلِ عند القدرة عليها، كما في وصيته لعليٍّ في «الصحيح»^(٣).

ولا حرج من دخول أماكن البيع والأسواق التي فيها تصاويرٌ يُعجزُ عن نزعها، ويكونُ ذلك بمقتضى العروء والحاجة مع الكراهة القلبية؛ ففي «المصنف» لابن أبي شيبة: من حديث الثَّعْتَوِيِّ، عن أبيه: قال: «سمعتُ الحسنَ يقول: أَوْلَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ يَدْخُلُونَ الْخَانَاتِ لِيَهَا التَّصَاوِيرُ»^(٤).

وذوي هفا عن مسروقٍ والنعمي.

وكانوا يَكْرَهُونَ مِنَ الصُّوَرِ المنصوب، وأما ما كان في الأرض والسفوف، فلم يُشَدُّ فيه بعضُ نقباء الكوفة كإبراهيم: فقد قال: «لا بأسَ بالتماثيل في جليّة السيف، ولا بأسَ بها في سماء البيت؛ إنما يَكْرَهُ منها ما يُنَصَّبُ نُصْبًا؛ يعني: الصورة»^(٥).

وكلُّ مُعْظَمٍ محرّم من الصُّوَرِ ولو كان في السقف، فهو حرامٌ. وما كان مُتَمَتِّعًا في الأرض والبُيُوت والأحذية، وما كان بين الأُزُرِ والسراري والخفاف والجوارب والمجاليب والمراتب والأرائك: فجائزٌ، وذوي عن أكثر السلف عدم كراهة ذلك؛ صحَّ ذلك عن ابن سيرين، ومحمّد بن جبير، وعثمة، وعطاء بن أبي رباح، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعروة بن الزبير.

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٠) (١٦٧/٧)، ومسلم (١١٠٩) (١٧٧٠/٣).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٤) (٦٦٦/٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥١٠٤) (١٩٩/٥).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥١٠٧) (١٩٩/٥).

فكان عروة بن الزبير، وسالم بن عبد الله بن عمر، وابن سبرين؛
يتكثرون على المرافقي وعليها تصاور.

وهل يؤخذ من تشريح الله لميسى عليه السلام من صنع الطين في صورة
الطير ليستحيل خلقاً بأمر الله - جواز الرسم والتماثيل التي تستحيل من
ساعاتها فلا تبقى ولا تدوم ولا تنضب؟ - الأظهر: جواز ذلك للمصلحة
بتلك القيود: كضيق التمثال على صورة من العجيين أو الطين أو الصمغ
أو المطاط للتعليم ثم إزالته؛ كما رخص ذلك في لعب الأولاد إذا كانت
لا تنضب؛ بل ينتهئها الصبي، ولا يحترقها في العادة.

والمخلوقات المصورة على أربعة أنواع:

الأول: ما له روح ونفس، وهذا كالإنسان، فيخرم وضع تمثاله أو
رسمه صورة له؛ سواء كانت بالنحت أو برسم القلم ونحوه.

الثاني: ما له نفس بلا روح؛ وذلك كالمخلوقات الحيوانية كالزواحف
والحشرات والرمحيات والقشريات والتدنيات، واعتلفت في البهائم
كالابل والبقر والغنم والخيول: هل لها أرواح أو أنفس فقط؟
على قولين مشهورين.

وهذا النوع لا يجوز أيضاً رسمه، ولا نحت تمثاله؛ لعدم
الأدلة، إلا أنه أخف من النوع الأول؛ لأن الصورة يعظم إنشائها بمظمة
مضاهاة إحصائ الخالق فيها، وإحصائ الخلق في الإنسان أعظم من
الحيوان: ﴿لَقَدْ خَلَقَ الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَن تَقْوِيمٍ﴾ (الإنسان: ١)، والمضاهاة فيه
أعظم وأشد.

الثالث: ما له نمو ولا نفس له ولا روح؛ وذلك كالشجر وأشجابه،
كان برياً أو بحرياً.

فهذا جائزٌ بلا خلافٍ، إلا ما رواه ليثٌ، عن مجاهدٍ في كراهيةِ
رسمِ الشجرِ المُتَوَرِّجِ^(١).

وفيه نظرٌ.

الرابعُ: الجماداتُ، كالجبالِ والرمالِ والتلوجِ، ويدخلُ في هذا ما
حرَّكتهُ بغيرِهِ لا بغيرِهِ، كالسحابِ والبحارِ.

وجوزَ رسمُ ما لا رُوحَ فيه بغيرِهِ من مخلوقٍ أصلُ رسوهِ التحريمُ،
كالنَّحْتِ والإصْبَحِ والقَدَمِ، إلا الرأسُ فيحرَّمُ بلا خلافٍ.

وجوزَ رسمُ ما لم يخلُقه اللهُ على صورِهِ كرسَمِ ثمرَةٍ بعينينِ وفيهِ
كالنَّفَاحِ والعمودِ والشمسِ، لأنَّهُ ليسَ على صورةِ خلقِ اللهِ، واللهُ يقولُ:
(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَعَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي)^(٢)، ولو تُرِكَ احتياطًا، فهو
الأولى.

ورسمُ البدنِ بلا واسي أو يرأسٍ مطموسٍ جائزٌ؛ لأنَّهُ شبيهٌ بالظلِّ،
وفي حديثِ أيوبَ عن جُحْرَمَةَ عن أبيهِ عباسٍ رضي الله عنه قال: «الصورةُ
الرأسُ» فإذا قُطِعَ الرأسُ، فليسَ بصورةٍ؛ ورواهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ وغيرُهُ^(٣).

ورواهُ الإسماعيليُّ من وجوهٍ عن أيوبَ به مرفوعًا.

وكانَ أحمدُ بنُ حنبلٍ يقولُ: «الصورةُ الرأسُ».

وكانَ إذا أَرَادَ طَمَسَ الصورةَ، حَكَ رَأْسَهَا، فإذا قُطِعَ الرأسُ،
فليسَ هو صورةً، وهذا ما أَوْضَحَ به جبريلُ النَّبِيُّ رضي الله عنه؛ كما في «المستدركِ»
و«السننِ» من حديثِ مجاهدٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «استأذَنَ
جبريلُ رضي الله عنه على النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلم، فقالَ له: (ادْخُلْ)، فقالَ: كيفَ ادْخُلُ وفي
البيتِ مِنِّي فيه تماثيلُ خيلٍ ورجالٍ؟ فأما أَن تَقْلَعَ رُؤُوسَهَا، وإِذَا أُنْ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٢٩٣) (٢٠٨/٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٢٩٩) (٢٠٨/٥).

تُجْعَلُ بَسْمًا فَتُحَرِّقَ^(١).

والأخمة الذي يؤخذ أعتى؛ قاله الضحاك عن ابن عباس؛ وهذا أبلغ في الإعجاز والتعجُّب^(٢).

ولابن عباس قول آخر؛ أنه الأعتى بكل حال؛ ولَيْدٌ كذلك، أو عوبي بعد ذلك؛ وبه قال السدي وقتادة والحسن^(٣).

وقيل؛ هو الذي يُصاب ببصره فيرى في النهار، ولا يرى في الليل؛ قاله مجاهد^(٤).

وقال عكرمة؛ هو الأعمش^(٥).

وأما إحياء الموتى، فبإذن الله لهم، لا بقدر خاص؛ وضاعها الله فيه.

والأنبياء بالمتخربات؛ ليثبت صدقهم وتأييده من الله؛ إذ لا يعلم غيب الخلق إلا الخالق، ويعلم عيسى من الله بلا سبب للعلم سابق، ولا واسطه من الإنس والجن محسوسة؛ وهذا الفرق بين المنجيين والكهنة وبين الأنبياء.

ف قيل: إن عيسى لما كان غلاماً يُخبر الصبيان ما يأكلونه وما يذبحونه هم وآبائهم في بيوتهم، وربما لم يعلموا هم، فيلهبون فيرون صدق ذلك.

حكم أخاه المال:

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُفِّرْنَا عَنْكُمْ مَا تَكْفُرُونَ وَمَا تَنْتَهِونَ فِي يَوْمِكُمْ﴾: دليل

(١) أخرجه أحمد (٨٠٤٥) (٢/٣٣٠٥)، وأبو داود (٤١٥٨) (٤/٧٤)، والترمذي (٢٨٠٦) (٥/١١٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٩٧٠٨) (٨/٤٦١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٩٤٦) (٤/٢٨٧).

(٢) تفسير الطبري (٤/٤٢٢).

(٣) تفسير الطبري (٤/٤٢٣).

(٤) تفسير الطبري (٤/٤٢١).

على جواز الاذخار في البيوت مِمَّا يَتَقَيَضُ عن الحاجة لشهرٍ أو شهرين أو
أعوام، فعيسى أَخْبَرَهُمْ ولم يَنْهَهُمْ، وقد كان النبي ﷺ يَذِيرُ قُوتَ سَنَةٍ
كما في صحيح مسلم^(١)، من حديث جابر، وعيسى لم يَنْهَهُمْ عن
الاذخار وإنما أَخْبَرَهُمْ به.

وفي «الصحيحين»، عن عمرَ رضي الله عنه، أَنَّ النبي ﷺ كان يَبِيعُ نَخْلَ بَنِي
النضير، وَيَحْبِسُ لأهله قُوتَ سَنَتِهِمْ^(٢).

وكان الصحابةُ يَذْخِرُونَ قُوتَ سَنَتِهِمْ من التمر؛ لأنه أطولُ الثمرِ بقاءً
إلى الخَوْل؛ ولذا أُرْخِصَ لهم رسولُ الله ﷺ في الغزاة؛ أَنْ يَشْتَرُوا الرُّطَبَ
بما فَضَّلَ من قُوتِ سَنَتِهِمْ من التمر؛ كما رواه محمودُ بْنُ لَبِيدٍ رضي الله عنه^(٣).

ولا خلاف في جوازِ الاذخار، ما لم يُغَيَّرَ بالناسِ، فَيَذِيرُ في بيته
طعامَ سَنَةٍ، ولا يَجِدُ الناسُ طعامَ يومِهِمْ أو شهرِهِمْ.

وأما ما رواه الترمذي، عن أنس؛ أَنَّ النبي ﷺ كان لا يَذِيرُ شَيْئًا
لَعَلَّ^(٤).

فروى من حديث جعفر بن محمد، عن ثابت، عن أنس، ورواه
مرسلًا من غير ذكر أنس؛ وهو الصواب.

وجاء بنحوه من حديث هلال بن سُوَيْدٍ عن أنس؛ وهو ضعيف.

وليه: أَنَّ كَثُفَ تلك المَذْخَرَاتِ ليس مما يُعَابُ أو يُسْتَرُّ، فمن
أَخْبَرَ به وتَحَدَّثَ عنه، لم يَكْثُفْ سِتْرًا إذا قَعَدَ من ذلك حَقًّا، لا حَسَبًا
أو شَمائًا وتَقْصًا وتَعْيِيرًا.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٨٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٥٧) (٧٢/٧)، ومسلم (١٧٥٧) (٣/١٣٧٩).

(٣) «الم» (٥٤/٢).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٣٦٢) (٤/٥٨٠).

ومنه يُؤخذ جوازُ إنصاحِ أهلِ المالِ عن مُدْخَرَاتِهِمْ مِنْ مَالِهِ وَطَعَامِهِ وَحَقَائِرِهِ وَغَيْرِهِ، وَوُجُوبُ الْإِنْصَاحِ عِنْدَ الْحَاجَةِ؛ وَذَلِكَ لِئَمَّا يَشْتَبُهَ فِيهِ السَّرِقَةُ أَوْ الرِّشْوَةُ، أَوْ فِي زَمَنِ ضَعْفٍ وَكَثْرَةِ الْوَلَايَاتِ وَتَعَلُّدِهَا وَكَثْرَةِ الْوَلَاةِ عَلَيْهَا مِمَّنْ يُخْشَى عَلَى بَيْتِ الْمَالِ مِنْهُمْ، فَيُصِحِّحُونَ عَنْ أَمْوَالِهِمْ حَتَّى يُحَفِّظَ أَمْوَالُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ كَثُفَهَا وَالْإِحْيَاءَ عَنْهَا لَيْسَ مِمَّا يُعَابُ أَوْ يُعْزَرُ بَلْ فَقَلَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الشَّهْرِ وَالْأَزْدَادِ وَالْتِقَاصِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَالَ الْحَلَالَ لَا يُعَابُ وَلَا يُسْتَحْيَا مِنْ كَسْبِهِ؛ وَإِنَّمَا يُخْشَى وَيُسْتَحْيَا مِنَ الْكَسْبِ الْحَرَامِ.

[illegible]

يَبْنَ اللَّهُ حَالَهُ نَبِيَّهُ عِيسَى لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَيَبْنَئُ نُسَبَهُ وَنُسَبَ وَالِدَتِهِ وَنَسَائِهِ وَمُعْجَزَاتِهِ؛ لِيَكُونَ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ أُمِّ الْمُؤْتَفِقِينَ عَلَيْهِ، وَلِيُظْهَرَ عِلْمُ نَبِيِّهِ عَنْدهُمْ بِتَفَاصِيلِ مَا يُحْكَمُونَ وَمَا يَجْهَلُونَ، فَلَمْ يَجِشِ النَّبِيُّ وَسَطَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، وَعِلْمُهُ بِدِقَاتِي نَشَأَ عِيسَى وَأَنَّهُ وَمُعْجَزَاتِهِ لَا مَقْدَرُ لَهُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِوَحْيِ الْخَالِقِ؛ فَالْخَالِقُ أَعْلَمُ بِمَا خُلِقَ.

ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُمْ يُجَادِلُونَهُمْ فِيهِ وَقَدْ آمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَدْعُوَهُمْ إِلَى الْاجْتِمَاعِ لِلْمُقَابَلَةِ، فَذَكَرَ حَالَ اجْتِمَاعِهِمْ: الْأَبْنَاءُ مَعَ الْأَبْنَاءِ، وَالنِّسَاءُ مَعَ النِّسَاءِ، وَالرِّجَالُ مَعَ الرِّجَالِ، وَفِي هَذَا بَيَانٌ لِحَالِهِمْ وَحَالِ الْيَهُودِ فِي اسْتِظْمَاعِ الْفَوَظَةِ فِي تَعَايُرِ الْجَنَسِينَ الرَّجَالِيِّ وَالنِّسَاءِيِّ وَالْمَجَالِسِيِّ وَالْمَجَامِعِ، فَالضُّغَارُ يُفَارِقُونَ

مَجَالِسَ الْكِبَارِ تَوْفِيرًا لَهُمْ وَلَهَا، فَعِنْدَ الْكَثْرَةِ يَكْتَرُ اللَّغَطُ، وَيُعَارِقُ الرِّجَالُ
النِّسَاءَ، وَالنِّسَاءُ الرِّجَالُ فِي الْمَجَالِسِ، غَيْرَةُ وَحِيَاءٌ.

وَتَقَدَّمَ فِي الْبَقَرَةِ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا يَكُونُ لَكُمْ رُحُلٌ مِمَّنْ يُضِلُّ أَمْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ١٢٨]، وَفِي آيَةِ جِمْرَانَ فِي قَوْلِهِ:
﴿فَلَمَّا وَصَوْفَها قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَّيْتُهَا أُمَّيًّا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَصَّيْتُ وَلِيِّكَ الْأُمِّيَّ
الْأَكْبَرَ﴾ [البقرة: ١٣٠].

وَيَأْتِي مَزِيدٌ نَظَرِي فِي هَذَا الْاِخْتِلَافِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ
فِي هُودٍ: ﴿وَأَنذَرْتَهُ فَلَمْ يُؤْمَرْ فَصَبَحَكُمْ﴾ [هود: ٦٧]، وَفِي قِصَّةِ مُوسَى فِي الْفَصْرِ:
﴿وَوَجَدَ مِنْ تَوْبِهِمْ لَمُزَقِينَ مَشْجُونِينَ﴾ [البقرة: ١٢٣]، وَفِي قَوْلِهِ عَنْ مُوسَى فِي طه
وَالْفَصْرِ: ﴿مَقَالٌ يَلْفُحُونَ أَكْثَرُ﴾ [١٠]، ﴿قَالَ يَلْفُحُونَ أَكْثَرُ﴾ [١٢٩]، وَفِي
قَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَصَا أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يَنْتَازِعُوا مِنْهُمْ﴾
[الحجرات: ١١].

أَحْكَامُ الْمَبَاهِلِ:

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا يَكُونُ لَكُمْ رُحُلٌ مِمَّنْ يُضِلُّ أَمْرًا كَثِيرًا﴾ دَلِيلٌ
عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْمَبَاهِلِ عِنْدَ قِيَامِ سَبَبِهَا وَمُوجِبِهَا، وَالْمَبَاهِلُ مَا عُوذَ مِنْ
الْإِبْتهَالِ، وَهُوَ الْاجْتِهَادُ فِي الدَّعَاءِ، وَمَعْنَاهُ دَعَاءُ الْمُخْلِطَيْنِ عَلَى نَفْسَيْهِمَا
بِالْبُغْضِ وَالْعُقُوبَةِ عَلَى مَا يُحِبُّ مِنْ مَالٍ وَوَلَدٍ وَأَهْلِ إِذَا كَانَ كَاذِبًا فِي
دَعْوَاهُ، وَأَعْظَمُ أَنْوَاجِهَا مَا نَحْوُهُ هَلْهُ تَعَالَى: ﴿فَتَجِدُ أَهْلَهُ وَبَنَاتَهُ وَبَنَاتَهُ
وَبَنَاتَهُمْ وَأَهْلَهُمْ وَأَهْلَهُمْ﴾ [١٠]، أَيْ: يَجْتَمِعُ الْمُتَابِعُونَ أَحَبَّ مَا لَدَيْهِمَا، وَهُوَ
الْوَلَدُ وَالْأَهْلُ، فَيَدْعُوَانِ عَلَيْهِمَا، وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ فِي عَيْسٍ وَتَشْرِيبٍ وَنَسَبٍ
أَصْلَ ضَلَالٍ النَّصَارَى، كَانَتْ الْمَبَاهِلُ فِيهِ مُتَأَلِّفَةً، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِهَا
إِنْ لَمْ يَقْطَعُوا عَنْ بَابِطِهِمْ إِلَّا بِذَلِكَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ عَلَى إِطْلَاقِ الْمَبَاهِلِ عَلَى الْمُتَابِعِينَ لِأَنَّ
الْمَبَاهِلَ الْإِحَاطَ بِالْأَهْلِ بِاللُّغَةِ عَلَى الْكَافِرِ.

والمُبَاهَلَةُ معروفةٌ في كثيرٍ من الشرائع، ومنها النصرانية، يَبَاهِلُونُ على الأمورِ العظيمةِ عندَ الاختلافِ عليها، وفي «الصحیح»، عن حذيفة؛ قال: جاءَ العاقِبُ والسَيِّدُ، صاحِبَا نَجْرَانَ، إلى رسولِ الله ﷺ يُريدَانِ أَنْ يُلَاحِظَا، قال: فقال أحدهما لصاحبه: لا تَفْعَلْ؛ فَوَالِهُ لئنْ كَانَ نَبِيًّا، فَلَا عِنَّا لَا نُلَاحِظُ نَحْنُ وَلَا عَقِبُنَا مِنْ بَنِيْنَا، قَالَا: إِنَّا نَعْبُدُكَ مَا سَأَلْنَا، وَابْتَدَأَ مَعَا رَجُلًا أَمِيًّا، وَلَا نَبْتَثُ مَعَا إِلَّا أَمِيًّا، فَقَالَ: (لَا تَبْتَثُنَّ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِيًّا حَقٌّ أَمِينٌ)، فَاسْتَشْرَفَ لَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: (قُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ)، فَلَمَّا قَامَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (هَذَا أَمِينٌ فَذِيهِ الْأَمْنُ) ^(١).

وَأَثَرُ الْمُبَاهَلَةِ عَظِيمٌ عَلَى الْمُبَاهِلِينَ فِي الثَّمَنِ وَالْذُّنْيَا؛ وَلِهَذَا لَا تُشْرَعُ إِلَّا فِي أَمْرِ عَظِيمٍ مُقْطُوعٍ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ الْمُبَاهَلُ فِي الظَّنِّيَّاتِ، وَلَا الْمُبَاهَلُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ الَّتِي لَا أَثَرَ عَلَى الْمُبَاهِلِينَ وَمَنْ وِرَاعَهُمْ فِيهَا، فبَعْضُ الْمُبَاهِلِ يَرْفَعُ مِنْ شَوْكَةٍ مَغْمُورٍ عَلَى بَاطِلٍ، فَإِذَا بَاطَلَ، غَلَبَتْ النَّاسُ صَادِقًا فَنَاقَرُوا بِنَبَاتِهِ، وَهُوَ مُجَازِفٌ بِأَعْيُنِهِ بِهَوَاةٍ؛ وَلِهَذَا يَشْتَهَرُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مُقَادَعَةُ الْخُصُومِ بِالْحُجَجِ وَالْبَيِّنَاتِ، وَبِطَالِ ضَلَالِهِمْ بِالْقَبِيلِ الْبَيِّنِ، وَيَنْتَرُ فِيهِمُ الْمُبَاهَلَةُ مَعَ خُصُومِهِمْ كَالصَّحَابَةِ مِمَّنْ أَدْرَكُوا أَهْلَ الْبِدْعِ كَالْقَذَوِيَّةِ وَالْمَرْجُئِيَّةِ، وَالتَّابِعِينَ وَاتِّبَاعِهِمْ مِمَّنْ أَدْرَكَ الرَّافِضَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالزَّوَادِقَةُ، وَغَيْرِهِمْ كَالْأَثْنَةِ الْأَرِمَةَ وَأَثْنَةَ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ.

مَشْرُوعَةُ الْمُبَاهَلَةِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهَا:

وَإِذَا قَامَ سَبْهُهَا فِي أَمْرِ قَاطِعٍ عَظِيمٍ مِنْ شَخْصٍ فَتَرَى النَّاسَ يَقُولُوا وَفِعْلُهُ، حَتَّى ظَنُّوا ثَبَاتَهُ، وَشَكَّ أَهْلُ الْحَقِّ فِي حَقِّهِمُ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ؛ فَيُشْرَعُ لِأَهْلِ الْحَقِّ الْمُبَاهَلَةُ لِيَتَحَقَّقَ فِي ذَلِكَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْمُبَاهَلَةِ، وَهُوَ:

(١) أخرجه البخاري (٤٣٨٠) (١٧١/٥).

أولاً: تثبت أهل الحق على حقهم؛ فلا يُفتنون ويظنون أنهم على باطلٍ.

ثانياً: تشكيك أهل الباطل في باطلهم، ودفع توهم الحق عندهم والباطل عند خصومهم.

ثالثاً: نزول العقوبة ولو بعد حين بالكاذب؛ كفاية لشراء، ودفعاً لباطله؛ ففي «المُسْنَدِ لِأَحْمَدَ» عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «ولو خَرَجَ الذين يُأْمَلُونَ رسول الله ﷺ، لَرَجَعُوا لَا يَجِدُونَ مَالًا وَلَا أَهْلًا»^(١) وهذا ليس لكلٍّ أحد؛ وإنما لِمَقَامِ النَّبِيِّ، وَخَصَّ اللهُ بِهِ بَعْضَ عِبَادِهِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ رُبَّمَا لِمَخْصِيصَةٍ فِي الْقَاضِي، وَرُبَّمَا لِيُعْظِمَ بِلَاؤُهُ مَنْ دُعِيَ عَلَيْهِ فِيمَا يَقُولُ.

ولا دليل على زمن هلاك الميطل ومكانه، فقد يُؤَخَّرُهُ اللهُ زَمَنًا، وَقَدْ يُعَجِّلُهُ اللهُ، وَقَدْ يُلَجِّجُ أَمْرَهُ لِأَخْرَاجِ الْحَكَمِ مِنْ سُبْحَانِهِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ جَمِيعُ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ بَعْضُهَا.

المُباغلة في فروع الدين:

وتجوزُ المُباغلةُ في الفروع إذا خُشِيَ مِنْ تَبْدِيلِهَا وَطَمَسِهَا وَتَحْرِيقِهَا، أَوْ جَمْعِهَا وَتَكْفِيئِهَا؛ لِأَنَّ تَبْدِيلَ الْفَرْعِ وَتَكْفِيئَهُ يُعْتَبَرُ مِنَ الْأَصُولِ، بِخِلَافِ الْعَمَلِ بِالْفَرْعِ بَعِيْنِهِ، فَهُوَ فَرْعٌ، وَلَكِنْ إِنْكَارُهُ وَتَبْدِيلُهُ يُلْحَقُ بِالْأَصُولِ؛ وَلِذَا قَدْ بَاطَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ كَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْفُرُوعِ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ فِي مَسَائِلِ الْجَدِّ وَالْجَلَّةِ، وَدَقَّا ابْنُ مَسْعُودٍ إِلَى الْمُبَاغِلَةِ فِي سَبَبِ نَزُولِ سُورَةِ النَّسَاءِ كَمَا رَوَاهُ بَشَرُوفُ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ حَكَمَةُ فِي بَعْضِ أَسْبَابِ النُّزُولِ؛ كَمَا فِي نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ يَكْفُورًا وَفَعَلْهُ وَفَعَلْهُ وَفَعَلْهُ وَفَعَلْهُ﴾ [الاحزاب: ٣٦]، وَدَقَّا الْأَوَزَاعِيُّ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ لِلْمُبَاغِلَةِ فِي مَسَائِلِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي

الصلاة؛ لأنه كان يَتَوَهَّجُها مجتهدًا كقول الكوفيَّين، وترك العمل بالرفع شيء، وظنَّ كونه سنة في الصلاة شيء آخر.

ومن جاء عنه من السلف في الفروع طلبُ المُبَاهَلَةِ فقط، وليس أنَّها حصلت بينه وبين أحدٍ من إخوانه، فلملَّ هذا الإتيان اليقين بالحق، والإعلام بالصَّحَّةِ.

المُبَاهَلَةُ عَلَى الْأَمْرِ الْيَقِينِ:

وَالْأَمْرُ الْمُتَقَيَّنُّ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمُبَاهَلَةَ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَعْدَ عِلْمٍ وَبَيَانٍ، وَوُضُوحٍ وَبَرَهَانٍ، لَا يَظُنُّ وَوَهْمٌ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى ﴿مَنْ عَايَنَهُ فَبِهُدًى هَدَاهُ وَمَا يَدْرِي أَى الْحَبْلِ قَلِيلٌ فَاكْثَرُهُ﴾، وَتَكُونُ الْمُبَاهَلَةُ بَعْدَ الْمُنَاطَرَةِ وَالْعِجْرِ عَنِ الْإِنْتِاجِ بِالْحَقِّ لِهَوَى وَعَدَا وَكَثِيرٍ فِي الْخُصْمِ.

وَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ نَبِيَّهُ أَنْ يُبَاهِلَ أَحَدًا إِلَّا النَّصَارَى؛ لِيُعْظِمَ بِإِظْلَامِهِمْ بِنِسْبَةِ عِيسَى وَلِذَا قِيلَ: مَعَ وَضُوحٍ بِإِظْلَامِهِمْ وَشَرِّهِ؛ وَلِذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۚ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِكْرَامًا ۝ تَسْكَنُ السَّمَاوَاتِ بِنَفْسِهِ يَتَنَزَّلُ فِي السَّمَاوَاتِ وَيُخْرِجُ الْبَلَّ مِمَّا يَشَاءُ ۚ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِكْرَامًا ۝ وَمَا يَتَّبِعُ إِلَهِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ بِكُلِّ شَيْءٍ مُذْهَبِينَ ۝ إِنْ كُنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا عَلَى إِلَهِ يُرْسِلُ السَّمَاءَ مِائِدًا ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝﴾ (الأنعام: ١٠٠-١٠٣)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَكُونُونَ قَوْلًا عَلَىٰ كَذِبٍ﴾ (الأنعام: ١١٠).

وَلَا يَنْبَغِي اسْتِسْهَالُ الْمُبَاهَلَةِ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَلَوْ كَانَ قَطْعِيًّا؛ حَتَّى لَا تُسْتَسْهَلَ الْأَيْمَانُ وَلَا يُعْظَمَ الْمُحْلُوفُ بِهِ وَالْمَسْؤُولُ سُبْحَانَهُ؛ فَالَّذِي يَقُولُ فِي الْيَمِينِ الْمَجْرُودَةِ: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْشَكُمْ لِلْيَمِينِ﴾ (البقرة: ٢٢٤)، فَكَيْفَ بِالْأَيْمَانِ الْمُنْفَلِقَةِ؟ وَوُضُوحُ الْحَقِّ لَا يَعْنِي الْمُبَاهَلَةَ عَلَيْهِ حَتَّى تُرَى أَثَرُهَا فِي النَّاسِ؛ تَحْقِيقًا لِلْحَقِّ، وَدَقِّقًا لِلْبَاطِلِ، وَلَوْ شَرَعَتْ الْمُبَاهَلَةُ فِي كُلِّ أَصْلٍ قَطْعِيٍّ، لَمَا بَيْنَ أَصْلٍ قَطْعِيٍّ فِي الشَّرِيعَةِ إِلَّا وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ وَجَاحِدَةٌ، وَمُكَابَرَةٌ وَمُعَادَاةٌ.

﴿قَالَ نَعَالِي: «وَيَنْ أَقْلَ الْكَتَبِ مَنْ إِنْ ثَلَاثَةُ يَتَكَارَرُ يَتَوَرَّدُ إِلَيْكَ وَتَوَلَّاهُمْ مَنْ إِنْ ثَلَاثَةُ يَتَكَارَرُ لَا يَتَوَرَّدُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَالِمًا»﴾
[أبو حنبل: ٧٥].

في الآية: جواز التعاقد بين المسلم وبين الكفار والمُشرك بالبيع والشراء والقرض والوديعة والأمانة، ولا خلاف عند العلماء في جواز المبايعة بين المسلم والكفار المُعاهدين، وقد تبايع النبي ﷺ مع المشركين مُعاهدين وأهل حرب، وقد ترجم البخاري في «صحيحه»:
(بابُ الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب)، وأسند فيه من حديث أبي عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي بكرٍ ؓ، قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ يَغْتَمُ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (يَتَقَا أَمْ عَطِيَّةٌ - أَوْ قَالَ: - أَمْ حَبِيَّةٌ؟)، قَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ، فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةٌ^(١).

المبايعة مع الحرثيين:

والبيع مع الحرثيين على نوعين:

النوع الأول: بيع متعة متباعدة متساوية متقاربة: كسائر البيوع في انتفاع البائع والمشتري بالبيع بينهما؛ واحد ينتفع بالعين، والآخر ينتفع بالعالي، وقد يتبايعان حينًا بعين، فإن تَقَارَبَا في الانتفاع، جاز؛ وهذا هو الأصل في سائر البيوع، وقد كان كثيرٌ من صناعة السلاح بين السيوف والرماح والألبسة في زمن النبوة: بين صنَّع المُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ وفارس الروم والأقباط، قبل عهد من عاهد، وإسلام من أسلم منهم.

وما زال صنَّع السلاح في اليهود والنصارى والمشركين أكثر من المسلمين إلى اليوم، وعند المُلْجُودِينَ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَسَبَبُ قُوَّةِ الْكُفَّارِ

بصناعة السلاح: أنهم أحرصوا الناس على الحياة، فيريدون الحفاظ عليها، والمؤمنون أحرصوا الناس على الموت، فلا يحرصون على أسباب الحياة؛ لهذا يتصر المسلمون بالإقدام أكثر من السلاح.

وإن جاز هذا النوع من البيع، فمن باب أولى جواز البيع الذي يتفح به المسلم أكثر من الحر.

النوع الثاني: بيع يتفح به الحر أكثر من المسلم، فهذا أذناه الكراهة، وأعلى التحريم، وربما الكفر؛ فمن باع عليهم شيئاً لا يتفح به انتفاعاً كبيراً كمن يشتري لنفسه الكماليات ليحسد لهم الحاجيات والضروريات؛ فهذه تقوية لهم، لأنهم لم يكونوا شحابين إلا وقد وجدوا منعة وقوة في المال، وسلباً في الحاجة، فمتعوا الجزية، واستغفروا للقتال، ولو احتاجوا، لتركوا تحت حكم المسلمين.

وبمقدار علوهم ومنعتهم يميل هذا البيع: يزاد النهي كراهة فتحرماً، ومن أعلى مراتب التحريم: بيعهم السلاح ليقاتلوا به المسلمين، فقد يميل ذلك بصاحبه إلى الكفر، إذا لم يكن للمسلمين انتفاع مقبول يقابل بيع السلاح، يكون أكبر من انتفاع المشركين بالسلاح وأعظم.

الشراكة بين المسلم والكافر:

وقد اختلف العلماء في الشراكة بين المسلم والكافر، مع اتفاقهم على جواز البيع وصحته بينهما؛ لأن الشراكة دائمة لا بيع عارض، اختلفوا في ذلك على أقوال:

الأول: قال أبو حنيفة بعدم الجواز؛ وهو قول محمد بن الحسن.

الثاني: قالوا بالجواز إذا كان المسلم هو المتصرف بالبيع والشراء؛ وبهذا قال مالك وأحمد في رواية، وجوز الشراكة أبو يوسف بلا قيد.

قال أحمد: يُشَارِكُ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ، وَلَكِنْ لَا يَخْلُو الْيَهُودِيُّ
وَالنَّصْرَانِيُّ بِالْمَالِ ذُوَّهُ، وَيَكُونُ هُوَ الَّذِي يَلْبَسُ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ بِالرِّبَا.

ورواه ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد.

وليث مع ضعفه فإنه إذا روى قولاً عن جماعة فتركتهم كطاوس
وعطاء ومجاهد يقع منه خلط قول بعضهم ببعض.

الثالث: قال الشافعي وأحمد في رواية بكراهة الشراكاة مطلقاً.

علة منع الشراكاة بين المسلم والكافر:

وَيُظْهَرُ أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ مَنَعَ مِنَ الشَّرَاكَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ لَمْ يَمْنَعَهَا
لِذَاتِ الشَّرَاكَةِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ لَخَشْيَةِ وَقُوعِهِ فِي كَسْبِ حَرَامٍ؛ وَلِذَا قُبِلُوا
جَوَازُهَا بِكَوْنِ الْمُسْلِمِ مُتَصَرِّقاً، وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ؛ وَلِهَذَا
عَلَّلَ أَحْمَدُ ذَلِكَ بِأَكْلِهِمُ الْحَرَامَ، وَهَذَا التَّحْلِيلُ الَّذِي لَا أَجْلَ لَهُ نَهَى السَّلَفُ
عَنِ الْمَشَارَكَةِ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنُ سِيرِينَ وَالضَّحَّاكُ وَالْحَسَنُ؛ فَمَنْ أَبِي حَمزة
قال: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ عليه السلام: إِنَّ رَجُلًا جَلَبًا، يَجْلِبُ الْقَتَمَ، وَإِنَّهُ لَيُشَارِكُ
الْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ؟ قال: لَا يُشَارِكُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَا مَجُوسِيًّا،
قال: قُلْتُ: لِمَ؟ قال: لِأَنَّهُمْ يَرِبُونَ، وَالرِّبَا لَا يَجِلُّ^(١).

ولهذا جُرِّزُوا أَنَّ يَكُونُ النَّصْرَتُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ سِيرِينَ:
لَا تُعَوِّدُ الدُّمِّيَّ مَا لَا مُضَارَبَةَ، وَتُحَذِّ مِنْهُ مَا لَا مُضَارَبَةَ، فَلِذَا مَرَرْتُ
بِأَصْحَابِ صَدَقَةٍ، فَأَقْبَلْتُهُمْ أَنَّهُ مَا لِي دُمِّي^(٢).

ومِنَ هَذَا تَشَدُّدُ أَحْمَدَ فِي الْمَجُوسِيِّ أَكْثَرَ مِنَ الْكَتَابِيِّ؛ لِأَنَّهُ يُجِلُّ
الْحَرَامَ أَكْثَرَ مِنَ الْكَتَابِيِّ، قال: مَا أَجِبْتُ مُخَالِطَةً وَمُعَامَلَةً؛ لِأَنَّهُ يَسْتَجِلُّ
مَا لَا يَسْتَجِلُّ هَذَا. وقال حنبل: قال عُمِّي: لَا تُشَارِكُهُ وَلَا تُضَارِبُهُ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٩٩٨٠) (٢٦٨/٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٩٩٨٣) (٢٦٩/٤).

ولمّا كان أصلُ التبايع بينَ المسلم وغير المسلم الجِلِّ، والأدلة في ذلك مستفيضة، والشراكة إنما هي بيعٌ وشراءٌ، ولكنها اختصّت بالديمومة، فالبيعة الواحدة يقوم عليها صاحبها حتى يبيعها، وأما البيع الدائم المستمر، فيحصل فيه الغفلة والانشغال وأمرُ الشريك، فلا يصح القول بتحريم الشراكة مطلقاً، وإنما هي على حالتين:

حالات الشراكة بين المسلم والكافر:

الحالة الأولى: إذا كانت يدُ المسلم المتصرف أو الرقبة على الشراكة، فيأمن من الحرام، فهي جائزة، ولو لم يكن متصرفاً، بل تكفي رقابته وضبطه لعقوبه ومداخله المال عليه ومخارجه منه.

وقد لا يكون الشريك متصرفاً، لكنه وقبٌ يحسب ويضبط، فتحكمه حكم المتصرف في الجواز، وكلّما كان جنس البيع وتروعه معروفًا، لهذا يدفع ظن التصرف بالمال حراماً من الكافر؛ فالمضاربة المطلقة تختلف عن المفيدة، والمزاعة تختلف عن غيرها من أنواع الشراكة، وقد ترجم البخاري في «صحيحه»، فقال: (باب مشاركة النعمي والمشركي في المزارعة)^(١)؛ لأن التصرف في المزارعة أصيب من المضاربة بالمال، وقد جاء في «الصحيح» جملةً من الأحاديث في مزارعة النبي ﷺ مع أهل اللدوة كما في «الصحيحين» من حديث ابن عمر وغيره.

الحالة الثانية: إذا كانت يدُ الكافر هي المتصرف بلا رقبة من المسلم على تصرفه، فهذه شراكة لا تجوز؛ لاحتمال دخول الحرام عليه؛ من ربا ورشوة وغرر وغير ذلك.

ونحرم الشراكة بين المسلم والكافر مطلقاً بلا قيد: مخالفت للأدلة المستفيضة؛ فالشراكة من جنس البيع والشراء، ولكنها منتظمة، وفي

(١) صحيح البخاري (١١٠/٣).

«الصحيح»، عن عائشة؛ قالت: اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً بدينار، وراقته ذرة^(١).

وقد أرسل ﷺ إلى آخر يطلب منه ثوبين إلى النيسرو^(٢).

وأكلهم المملوك مباح؛ فقد أخافه يهودي بخبز وإهاله سبحة؛ كما في «المسنيد»، و«السنن»؛ من حديث أنس^(٣)، وأصله في «الصحيح»^(٤) عنه.

تصرف الشريك الكافر بحال المسلم:

والتصرف سواء كان بيد المسلم أو بيد الكافر، فهو من الوكالة بينهما، ووكالة المسلم للكافر والعكس صحيحة في البيع وغيرها على الأصح، ما لم تنضم محرماً كبيع الخمر، أو إهانة للمسلم وعلواً للكافر عليه؛ ك شراء العبد المسلم للكافر، ولأجل هذا خالفت أبو يوسف أبا حنيفة ومحمد بن الحسن تخريباً على جواز الوكالة والكفالة بين الشريكين المسلم والكافر.

وإن باع أو اشترى الشريك المتصرف الكافر ما هو محرّم على شريكه المسلم؛ كالخمر والخنزير - قسّد البيع، وعليه الضمان؛ لأن التصرف وكالة، وعقد الوكيل يقع للموكل، والمسلم لا يثبت له ملك على الخمر والخنزير، ويثل هذا: الربا والميتة.

المفوض المحرم بين المسلم والكافر:

وأما المفوض المحرم بين المسلمين، فهي محرمة بين المسلمين

(١) أخرجه البخاري (٢٠٩٦) (٢/٢٢٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٥١٤١) (١٤٧/٦)، والترمذي (١٢١٣) (٣/٥١٠)، والنسائي (٢١٢٨) (٧/٢٩٤).

(٣) أخرجه أحمد (١٣٢٠١) (٣/٢١١).

(٤) أخرجه البخاري (٢٣٧٣).

وبين أهل الذمة في بلاد المسلمين بلا خلاف، نصَّ على الإجماع غير واحد كابن تيمية، وكذلك فهي ممنوعة بين أهل الذمة أنفسهم في دار الإسلام أيضًا بالاتفاق، وإنما اعتُلِفَ في العقود المحرمة بين المسلم والكافر في دار حرب إذا دخلها المسلم بأمان أو غير أمان، إذا كان الانتفاع للمسلم والضرر على غيره، كالربا وبعض صور الجهالة والقرية، وفي ذلك القول:

الأول: ذُكِبَ جمهور العلماء إلى التحريم، وهو قول المالكية والشافعية، والصحيح في قول الحنابلة، وهو قول أبي يوسف والأوزاعي؛ لأنَّ تلك المعاملات محرمة بعينها؛ فلا يجوز أن تكون عليها معاقبة بين مسلم ومسلم، ولا مسلم وكافر، ولا أن يؤخذ فيها بين كافر وكافر، والله حرَّم الربا حتى على أهل الكتاب؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا فِي شُكٍّ مِّنْهُ يَسْتَشِيرُوا رَسُولَهُمْ بِالَّذِي يَأْمُرُهُمْ بِالْحَرَامِ وَالنَّهْيِ وَالْأَمْرِ بِالسَّوَابِ وَهُمْ عَلَى سُرَّةٍ وَهُمْ عَلِيمُونَ﴾ (النساء: ٥٩)، فلا يجوز الإذن لهم بما حرَّم الله عليهم، ولا يجوز التعامل معهم بما حرَّم الله علينا في القرآن، وحرَّمه عليهم في التوراة والإنجيل والقرآن.

الثاني: ذُكِبَ الحنفية؛ إلى جواز ذلك إذا كان المنتفع من العقد المسلم، كالدَّيْنِ بالدَّيْنِ أَجَلًا، ولا يجوز للمسلم أن يشتري منه الدرهم بـدرهمين.

ومن الحنفية من يُجِزُّه بلا قيد انتفاع المسلم بالعقد، ويقولهم يقول بعض الحنابلة كابن تليح، ولكن قُبِلَ بعدم وجود الأمان.

ومن محققي الحنفية من يحيل إطلاقات الحنفية بالجواز على التقييد بانتفاع المسلم من الكافر، وليس انتفاع الكافر من المسلم؛ كابن الهيثم وابن عابدين؛ وهذا أصح؛ لأنَّ الله حينما جعل تعاقد المسلمين على أن يأكل أحدهما مال الآخر بالربا وبشيء ظلمًا وحرمانًا، فتعاقد

المسلم مع الكافر على أن يأخذ الكافر مال المسلم أظهر في التحريم على المسلم أن يأخذ بذلك أو يعاقب عليه.

تعاقل المسلم بالربا مع الكافر:

والأظهر: تحريم التعاقل بالربا ونحوه بين المسلم والكافر في دار الكفر والحرب، إلا بقتلتين:

الأولى: أن يكون الانتفاع للمسلم، لا للكافر.

الثاني: أن يكون قد دخل دار الحرب بغير أمان، فمن دخلها بأمان، حرّم عليه مال الكافر في تلك الدار وقعة، ومن صور الأمان: الوثائق والأوراق ولو مزورة مزيفة؛ لأن العبرة بالظاهر، وإذا دخلها بغير أمان، فالأصل في مالي الحرّم الجعل بغير إتيه وجلبه، فإذا أخذه بعلمه ولو بعقد أولى.

وبغير هاتين القيتين لا يجوز التعاقل بالربا ونحوه، وهو الأولى أن يحتل عليه القول المروي عن أبي حنيفة ومن أطلق إطلاقه.

وأما خير مكحول مرسلاً: (لا ربا بين مسلم وحرّ)، أو (لا ربا بين أهل حرب)، فلا أصل له، وقد قال الشافعي: «ليس بثابت».

ويحتج به الحنفية في هذا الباب، ولا أصل له حتى عند محققهم من أهل الحديث كالزّيّلي، ومن أهل الفقه كابن الهيثم.

لبائع المسلم والكافر بالخمر والخنزير:

ولا يدخل في هذا تجويز بيع الخمر ولحم الخنزير عليهم؛ لأنّ الخمر والخنزير والتمية محرّم لثباته وعينه على المسلم، سواء أخلقه أو أعطاه بطيب نفس أو ببيع، أمّا المال، فيجوز فيه الهبة والعطية، فهو لا يحرم لثباته؛ وإنّما لأنه أيجد بغير طيب نفس، فالربا أيجد لأن المحتاج أيجز إليه، فصار أكلاً لماله بالباطل ولو عاقد عليه برضاء في

الظاهر، فهو قد أُلجئ إليه في الحال وتضرَّر به في المال بالزيادة فيه.
روى عبد الرزاق وابن المنذر، عن سُؤْدِ بْنِ عُقْلَةَ: قال: بلغ
عمر بن الخطاب أن عاتكة ياخذون الجزية من الحنثري، فنادى بهم ثلاثاً،
فقال بلال: إنهم ليقتلوا ذلك، قال: فلا تقتلوا، ولكن ولوهم بيتها؛
فإن اليهود حرّثت عليهم الشعوب فباغوها واغلبوا أمانها^(١).
ومن الجهل تجويز سرقه المسلم من الكافر في دار الحرب التي
دخلها بأمان، وتخريج ذلك على قوله أبي حنيفة، فهذا لا أعلم من قال
به.

وبقوليه تعالى: ﴿وَيَنْهَى مَنْ يَدْخُلُهَا أَنْ يَتَّخِذَ فِيهَا مَكْنَزِينَ وَلَا يَتَّخِذَ فِيهَا حِزْبًا لَكُمْ عِزٌّ بِالْحَقِّ عَلَيْهِ﴾ استدل بعض الحنفية على ملازمة الغريم لغريمه، وبعضهم
استدل بها على جواز حبس التلويح، وقد تقدّم الكلام على هذا في البقرة
عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذُ الْوَحْشِيُّ قَوْلًا إِلَّا لِيُحْذِرَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [١٧٠].

• • •

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا كَافٍ﴾ [١٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذُ الْوَحْشِيُّ قَوْلًا إِلَّا لِيُحْذِرَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [١٧٠].
لا خلاف لهم في الأمانة ولا يمسكونهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا
يرحمتهم وألهم ذلك الله [١٧٠]. (المراد: ١٧٧).

في الآية تغليب اليمين، وتعليق عهد الله، وجوب الوفاء به، وأن
من أعظم الحرام الأكل باليمين مالا حراماً؛ فذلك المال من أعظم
الشبهات؛ ففي الصحيح: من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه: «أن
رجلاً أقام بلمعة وهو في السوق، فخلعت باهر لقد أعطى بها ما لم يُعط،
ليؤتيها فيها رجلاً من المسلمين، هزلت، وإنّ الله ينظر إليهم يوم القيامة

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩٨٨٦) (٢٣/١).

وَأَتَيْنَهُمْ قَتْلًا قَبْلَهُمْ^(١).

وهذه الآية نزلت في الأشعث بن قيس ويهودي ثخاسمًا كما في «الصحيحين» قال الأشعث: في والله كان ذلك، كان يبيي وبين رجل من اليهود أرضًا، ففحختني، ففلقته إلى النسي ﷺ: فقال لي رسول الله ﷺ: (أَلَيْكَ بَيْتَةٌ؟)، قلت: لا، قال: فقال لليهودي: (اخطف)، قال: قلت: يا رسول الله، إذا تحلفت وتلقب بسالي، فانزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَيْهْدًا وَلَا هَوًى يُدْعِيَانِ﴾، إلى آخر الآية^(٢).

وفي «الصحيح» أيضًا أن الخصومة كانت بين الأشعث وابن عم له^(٣).

العهد بيمين:

وفي «الصحيحين» أيضًا قال ﷺ: (شَاعِرًاكَ أَوْ يَوْمِيَّةً)^(٤).

ومن قال في يمينه: (علي عهد الله)، أو (عهد علي)، فهي بيمين على الصحيح، وهذا قول مالك وأحمد، لأن الله قطعها على اليمين في الآية ليعطوها في التوكيد، قال: ﴿يَتَذَكَّرُونَ هَيْهْدًا وَلَا هَوًى يُدْعِيَانِ﴾، وقيل عطاء والشافعي بالنية، فمن نواها يمينًا، فهي بيمين.

وكان السلف يتهونون عن الحلف بالعهد، ليعطوه وعظم الثواب عند عدم الوفاء به، قال النكعي: كانوا يتهونون عن الحلف بالعهد.

ركل بيمين يؤكل بها مال حرام، فهي غموس ولو لم تكن مغلظة باللفظ، ففي «الصحيح»، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: (ثَلَاثَةٌ

(١) أخرجه البخاري (٢٠٨٨) (٦٠/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١٦) (٦٣/٣)، ومسلم (١٣٨) (١/١٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٠٦) (٦٣/٣).

(٤) أخرجه البخاري (٢٥١٥) (٦٣/٣)، ومسلم (١٣٨) (١/١٢٣).

لَا يَحْتَلِمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَرْجِيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، قَالَ: لَقَدْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: خَابُوا وَغَيِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (الشُّبَّالُ، وَالْمَتَانُ، وَالْمُتَقَلُّ) بِلِقَئِهِ بِالْحَلِيبِ الْكَأُوبِ^(١).

كفارة العهد واليمين الغموس:

والله ذَكَرَ كَفَّارَةَ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَذْكُرْ كَفَّارَةَ الْعَهْدِ وَالْيَمِينِ الْغَمُوسِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ كَثْرَةُ لَيْسَتِكُمْ إِذَا حُلَّشْتُمْ﴾ (النساء: ٨٩)، وَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ الْعَهْدِ وَالْيَمِينِ هُنَا، فَجَعَلَ الْعَهْدَ أَعْظَمَ وَتَلَحُّقَ بِهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ الْكَفَّارَةِ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: قَوْلُ جَمْهَوِرِ الْفُقَهَاءِ: كَمَا لَكَ وَأَبَى حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيَّ وَاحْمَدَ: أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا ذَكَرَ الْعَهْدَ - وَهُوَ يَمِينُ غَمُوسٍ - رَهَبَ وَخَوَّفَ وَتَوَعَّدَ، وَلَمْ يَذْكُرْ الْكَفَّارَةَ؛ كَمَا ذَكَرَهَا فِي الْإِيمَانِ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي قِصَّةِ الْأَشْعَثِ: حَيْثُ قَالَ ﷺ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ، يَنْقَطِعُ بِهَا مَالَ اقْرَبِي مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَيْسَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ)^(٢)، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْكَفَّارَةِ لِيُعْطِيَهَا، رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ الْمُثَنَّبِ: قَالَ: «الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ مِنَ الْكِبَائِرِ»^(٣).

وَقَدْ تَوَعَّدَ اللَّهُ قَاتِلَهَا بِأَنَّهُ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ أَيُّ: لَا نَصِيبَ لَهُ.

وَقَالَ بِأَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ: كَابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَدْ رَوَى الطَّبْرِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

(١) أخرجه مسلم (١٠٦/١) (١٠٢/١).

(٢) أخرجه البخاري (١٤١٩/١) (٣٤/٦)، ومسلم (١٧٨/١) (١٢٢/١).

(٣) «الأوسط» لابن المنذر (١٢/١٧٨) ط. دار الفلاح.

«اليمينُ الصبرُ الكاذبةُ، يُخْلِفُ بها الرجلُ على عَظْمٍ أو قِطْعَةٍ، فذلك لا كفارة لها إلا أَنْ يَتْرَكَ ذَلِكَ الْعُظْمَ، أو يَرُدَّ ذَلِكَ الْمَالَ إِلَى أَهْلِهِ، وهو هَوْلُهُ - تعالى وَكُفِّرْ - : ﴿إِنَّ الْإِنْمَانَ يَلْزَمُهُ يَتَّقُوهُ يُؤْتِي مَا فِي يَدَيْهِ خَشْيَةً﴾^(١).

ودرى البيهقي، عن أبي العالِيَةِ قال: قال أبو عبد الرحمن - يعني ابن مسعود - : كُتِبَ نَعْدُ مِنَ الذَّنْبِ الَّذِي لَا كُفَّارَةَ لَهُ الْيَمِينُ الْغُمُوسُ، فقيل: ما اليمينُ الغُمُوسُ؟ قال: «اقتطاعُ الرجلِ مالَ أخيه باليمين الكاذبة»^(٢).

القول الثاني: وهو قولُ الشافعي والأوزاعي ومَن سَمِيَ: أَنَّ الْيَمِينَ الْغُمُوسَ فِيهَا كُفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْإِيمَانَ عَلَى قِسْمَيْنِ: (الْمَو) وَعَقْدًا عَنْ كُفَّارَتِهَا، (وَمُعْتَقِدَةً) وَهِيَ الَّتِي فِيهَا كُفَّارَةٌ، وَهِيَ مَا عَدَا اللَّفْظَ.

وخرى الشافعية في ذلك على قاعدتهم في كفارة العَمْدِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْعَمْدَ أَوَّلَى فِي وَجوبِ الْكُفَّارَةِ مِنَ الْخَطَا، فَتَعْدُ الْإِنْسَانُ فِعْلَ الْمَحْرَمِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ تَعَتُّهِ، وَمِنْ تَعَتُّهِ كُفَّارَتُهُ، وَهَذَا يَجِبُ عَنْهُمْ فِيمَا هُوَ أَغْلَطَ مِنَ الْيَمِينِ كَالْقَتْلِ الْعَمْدِ، فَيُوجِبُونَ فِيهِ الْكُفَّارَةَ، وَكَقَضَاءِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ الْمَتْرُوكَةِ عَمْدًا فَيَجِبُ فِيهَا الْقَضَاءُ، كَمَا يَجِبُ فِي تَرْكِهَا خَطَاً بِالْإِجْمَاعِ.

والقاعدة عند أحمد وأصحابه: أَنَّ قَتْلَ الْعَمْدِ لَا كُفَّارَةَ فِيهِ، وَيُظَرِّفُونَ هَذَا فِي الْيَمِينِ الْغُمُوسِ؛ فَلَا يَرَوْنَ الْكُفَّارَةَ فِيهَا، وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُهُ يُوجِبُونَ الْقَضَاءَ لِلْمَكْتُوبَةِ الْمَتْرُوكَةِ عَمْدًا؛ كَسَائِرِ الْأَمْرِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ قَضَاءَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ مِنَ قَاعِدَةِ التَّكْفِيرِ فِي الْعَمْدِ فِي الْقَتْلِ وَالْيَمِينِ الْغُمُوسِ؛ أَخَذًا بِظَاهِرِ الْأَدْلَى، وَلَمْ يُخْرِجِ الصَّلَاةَ مِنَ

(١) تفسير الطبري (٣٧/١).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٨/١٠).

القاعدة جماعة من العلماء؛ كابن تيمية وابن رجب وغيرهما، ومسألة الصلاة تحتاج إلى بسط ليس هذا محلّه.

ويأتي الكلام على كفارة قتل العمد في موضعه بإذن الله.

والأرجح: عدم وجوب الكفارة في اليمين الغموس؛ لأنه قول عامة الصحابة وأكثر التابعين، كابن مسعود وابن عباس وحشاد بن سائلة. ولأن الله ذكر كفارة الأيمان في غير سياق التعمد بالكذب، ولما ذكر اليمين الغموس في هذا الموضع وغيره، لم يذكر الكفارة فيها، ومجرد اليمين لا يجعل فيها كفارة، كاليمين مع الاستثناء: لا كفارة فيها وهي يمين.

وهكذا في أحاديث الوعيد بين اليمين الغموس لا يُذكر معها كفارة، والأحاديث فيها متواترة في النهي عنها والتشديد على فاعلها من غير ذكر كفارة في واحد منها؛ ومن ذلك ما روى جابر عن النبي: أنه قال: (مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينِي هَذَا يَتَوَيَّرُ كَيْفَ، تَبَوُّاً مَقْلَعَةً مِنَ النَّارِ)^(١).

وفي الباب عن ابن مسعود وأبي ذر وعمران وغيرهم.

وعدم وجوب الكفارة لا يُسقط عنه تكفيره ببقية أنواع المكفّرات التي هي أعظم من كفارة اليمين؛ بالإكثار من الاستغفار، والطاعات، والصدقات، والوجلي القلبي من اللبس، والخوف من عاقبه؛ فلذلك يُحْفَظُ اللَّذَنَ وَيُزِيلُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ.

كفارة اليمين الخطأ:

وأما من خلعت يميناً ويرى أنه صادق في نفسه، فإنَّ مُخْلَعَتَا، فلا كفارة عليه ولا إثم، إلا أن يمينه الخطأ لا تُبطلُ حقاً، ولا تُحقُّ الباطل،

(١) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥٩٧٣) (١٣٧/٦).

قال إبراهيم النخعي: «إنا حلفت الرجل على البمين وهو يرى أنه صادق، وهو كاذب، فلا يؤاخذ بها»^(١).

حكم الحاكم وإسقاط الحق:

وفي الآية: دليل على أن حكم الحاكم لا يسقط الحق الباطن، وإنما يجري هذا على الخلاف الظاهر، فتحكم على نحو ما يسمع ويرى مما ظهر له من الأدلة، وهذا لا خلاف فيه في الأموال والدماء؛ وإنما الخلاف في النكاح، ونقدّم ذلك في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَاْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْمُضْتَلِّينَ فَتُكْسَبُوا بِهَا قُرْبًا مِّنَ التَّوْبَةِ إِنَّكُمْ لَعِندَ اللَّهِ لَمُشْكِرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٨٨].

استحلاف الكافر:

واستحلاف الكافر كاستحلاف المسلم عند عدم وجود البيعة عليه في الحفوي، فإن نكل، وجب عليه الحق، وإن حلف، سقط الحق عنه؛ لظاهر حديث الأشعث وعصومته مع اليهودي، في قول النبي ﷺ للأشعث: (أَلَيْكَ بَيْتَةٌ؟)، قلت: لا، قال: فقال لليهودي: (اخلف)^(٢).

وتطلب البمين من الكافر بصيغة جائرة لا مُحَرَّمَة؛ فلا يستحلف بلفظ كفر؛ كقول النصراني: والمسيح، أو يُقسم بالصليب أو مخلوق، ولا أن يُقسم المُشْرِكُ بضميه ووثنه، ولا الجاهلي بأبيه وأمه؛ وإنما يستحلف بالخالق؛ كقوله: والله، أو بما يؤمن به من ألفاظ ثواب الحق في الظاهر ولو اعتقدها بباطن على غير ذلك، وفي «الصحيح»؛ من حديث البراء بن عازب؛ أن النبي ﷺ قال لليهودي: (أَنْتُمْ ذِكُّ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، أَفَتَكْفُرُونَ حَتَّى الرَّأْيِي فِي كِتَابِكُمْ؟)^(٣).

(١) تفسير الطبري (٢٥/١).

(٢) سبق تفريجه.

(٣) أخرجه مسلم (١٧٠٠) (١٣٢٧/٣).

واليمين تنعقد من الكافر وكذا التلذ الذي يكون له لا يشرك معه أحد به ؛ وهذا قول جماعة من العلماء كالمصنف والشافعية سواء كان جنسه في يمينه في كفره أو بعد إسلامه ؛ وذلك لما ثبت في الصحيح ؛ أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام ، فأمره النبي ﷺ بالوفاء بنذره ؛ خلافاً لأهل الرأي كأبي حنيفة وغيره ، فلا يرؤن انقطاع يمين الكافر .

ويأتي في يمين الكافر مزيد بيان في المائدة عند قوله تعالى : ﴿يَقِيمَانِ فَلَهُ لَنَهَدِيَنَّاهُ لَحْزٌ مِنْ شَرِّكَيْهِمَا﴾ (المائدة : ١٠٧) .

• • •

قال تعالى : ﴿كُلُّ الظَّالِمِ كَذَّابٌ جَلَّ إِلَهِهِمْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى نَفْسِهِ . مِنْ قَبْلِ أَنْ نُكَلِّمَهُ كُلُّ أَهْلٍ عَلَى قَاتِلٍ وَأَنَّا كَاتَبْنَا وَابْنَهُمَا فَأَتَوْهُمَا بِهِنَّ كُتُوبًا مَبِينَةً﴾ (آل عمران : ٩٣) .

وإسرائيل هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ، وقد نزل به بلاء ومرض عِزِّي النساء ؛ كما جاء عن ابن عباس ومجاهد وجماعة ، فجعل عليه إن عافاه الله أن يحرم على نفسه الغرور^(١) .

وروى عكرمة عن ابن عباس ؛ أنه كان يقول : «حرم إسرائيل على نفسه زيادة العبد والمكثتين والشحم ، إلا ما على الظهور ؛ فإن ذلك كان يقرب للقرآن فأنكته النار»^(٢) .

وتحريم هذا من إسرائيل على نفسه قبل نزول التوراة وقيل مخاطبة الله لأهل الكتاب .

(١) تفسير الطبري (٥/٥٨٤) ، وتفسير ابن المنذر (١/٢٩٠) .

(٢) تفسير ابن المنذر (١/٢٩١) .

الأصل في الطعام الجلب:

وفي الآية: دليل على أن الأصل في الطعام الجلب، وجميع ما أوجده الله في الأرض من مأكول وملبوس ومشروب ومسكون ومفروش، وقد تقدم ذلك في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِن ثَمَرِ الْأَرْضِ إِذَا كَانَ فِيهَا مِن ثَمَرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وفي قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِن ثَمَرِ الْأَرْضِ إِذَا كَانَ فِيهَا مِن ثَمَرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

حكم تحريم الحلال والنواحة:

ويظهر أن تحريم شيء من الطعام على النفس كان في شريعة يعقوب جائزاً، وأما في شريعة محمد ﷺ، فغير جائز، وتحريم الإنسان الطعام على نفسه أخف من تحريمه على الناس؛ لأن تحريم الحلال على حاله:

الأول: تحريم خاص عارض كمن يحرم على نفسه طعاماً حلالاً من مرض أو سجن، أو طلباً للصحة، أو خشية من ألا تدوم النعمة فتقطع فتحة النفس؛ فهذا لا بأس به.

الثاني: تحريم عام على الناس؛ وهذا تشريع وحق لله ليس لأحد من خلقه.

وتحريم الرجل طعاماً واحداً أو أكثر على نفسه - ندباً - لا يجوز بحال؛ لأنه معارضة لتشريع الله في حكمه، وإذا كان المقصد آخر غير التعميد، فقد منع الله المؤمنين من ذلك، وكل تحريم إما أحله الله بدخل في عموم قوله: ﴿لَا تَحْرِمْ بَعْضُكُم مِّنَ ثَمَرِ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ولما حرم النبي ﷺ على نفسه العسل، أنزل الله عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَمْسَخْنَا عَنْكَ الْفَرْسَ وَالْجَمَلُ وَالْغَنَمَ وَالْحَنَظِلَّ وَالْخَنَازِيرَ وَالْخَنَازِيرَ وَالْخَنَازِيرَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

(التحریم: ١)، وسبب النزول في «الصحيحين» من حديث عائشة^(١).

• • •

﴿قَالَ تَحَالَى: ﴿إِنَّ لَوْلَا يَتَنَوَّضَعُ الْبَاقِي لَلَزَى بِكَ مَبَارَكًا وَمَعْنَى
[الصَّحِيحِينَ]﴾ (ال عمران: ٩٩).

فيه منزلة البيت القريب المسجد الحرام مسجد الكعبة وقدمته، وقد وضع قواعد إبراهيم وابنه إسماعيل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَتَنَوَّضَعُ الْتَوَاجِدُ مِنَ الْبَيْتِ وَالْمَكِيلُ﴾ (البقرة: ١٢٧)، وقيل: إن المراد بالوضع في الآية: هو وضع البركة والهدى للناس، لا وضع البناء، فوضع القواعد شيء، ووضع البيت شيء، ووضع الهداية والبركة والأمان فيه شيء آخر، فما كل أحكام البيت الحرام نزلت مرة واحدة؛ ولذا جاء عند البيهقي: من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: (إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ لَكُمْ وَخَوَاءَ بَيْنَا الْبَيْتِ وَالْعَوَافِ فِيهِ)^(٢)، ولا يصح.

وصح عن بعض السلف: كثرة: أَنْ أَوَّلَ مَنْ طَافَ بِهِ تَدْمٌ.

وفي ذلك بعض الأقوال عن وهب بن منبه وغيره.

وليس في ذلك شيء مرفوع صحيح عن النبي ﷺ يُعْتَمَدُ عليه.

وفي «الصحيحين»، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟ قَالَ: (الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ)، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: (الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى)، قُلْتُ: ثُمَّ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: (لَزِمُونِ سَنَةً، وَأَيْتُمَا أَمْرَتُكُمُ الْمَلَأَةُ، فَصَلُّوا، فَهُوَ مَسْجِدُ)^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦٧) (٤٤/٧)، ومسلم (١٤٧٤) (٢/١١٠٠).

(٢) حلال النبوة البيهقي (٤٠/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٦٦) (٤٤/٤)، ومسلم (٥٢٠) (١/٣٧٠).

تسمية مكة بـ (بَكَّة):

وُسِّمَتْ بَكَّة؛ قيل: لأنَّ النَّاسَ يَأْتُونَهَا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ؛ وبهذا قال عبد الله بن الزُّبَيْرِ.

وقيل: لأنها تَبْكُ الجاهلة.

وقيل: لأنَّ الله جَعَلَ الرَّجُلَ فِيهَا كَالْمَرْأَةِ؛ يَبْكُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، وَتَبْكُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ، وَهَمَّ فِي الْحُكْمِ سَوَاءٌ؛ وهذا مروى عن ابن عمر، وأبي جعفر محمد بن عليٍّ، وعنه ابن قيس.

وقيل: تَبْكُ الظُّلَمَةُ؛ فلا يَفُحُّ فِيهَا ظِلْمٌ وَيَطْوُونَ، فَاللهُ يُزِيلُ الظُّلَمَ وَلَا يَمُحُّهُ فِيهَا.

وقال عكرمة وأبو مالك والنخعي وغيرهم: بَكَّة؛ هي الكعبة وما حولها، وما وراء ذلك يُسَمَّى: مَكَّةً، وقال ابن عباس: بَكَّة؛ من الفُحِّ إِلَى التَّيْبِ، وَمَكَّة؛ مِنَ الْيَبِّ إِلَى الْبَطْحَاءِ^(١).

فضل المسجد القديم:

وفي الآية: فَضَّلَ الْمَسْجِدَ الْقَدِيمَ عَلَى الْجَدِيدِ، وقد اختلف العلماء في التفصيل بين المسجد القديم والمسجد الحديث الذي يَجْتَمِعُ فِيهِ النَّاسُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ، عَلَى قَوْلَيْنِ؛ وهما قولان في مذهب الحنابلة، ويأتي تفصيل ذلك في سورة التوبة في قوله تعالى: ﴿لَتَسْتَغْفِرَ لِنَفْسِكَ عَلَى النَّفْسِ مِنْهُ لَوْ أَنَّكَ تَعْلَمُ لَأَنَّكَ تَفْقَهُمْ يَعْلَمُ﴾ [التوبة: ١٠٨].

والمسجد الحرام أفضل من غيره في المنزلة والصلاة والاعتكاف ومآثر القُرْبَانِيَةِ.

(١) ينظر: التفسير الطبري (٥/٥٩٥، ٥٩٧)، والتفسير ابن المنذر (١/٢٩٩، ٣٠١)،

والتفسير ابن أبي حاتم (٣/٧٠٨، ٧٠٩).

تقارب صفوف الرجال والنساء بالمسجد الحرام:

ومن هذه الآية: أَخَذَ بَعْضُ السَّلَفِ التَّرْخِصَ فِي اجْتِمَاعِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِلْعِبَادَةِ بِلَا مَحَاسِدٍ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ الْمَانِعِ مِنَ الْأَخْلَاطِ.

ومن هذه الآية يُؤَخِّذُ التَّيْسِيرُ فِي مَوَاضِعِ الصُّفُوفِ؛ خَاصَّةً عِنْدَ الْمَشْفُوعِ وَالرِّحَامِ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ: أَنَّ السُّنَّةَ أَنَّ مَوَاضِعَ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَمَامَ النِّسَاءِ، وَأَنَّ التَّبَاعُدَ هُوَ الْأَفْضَلُ، وَلَكِنْ يُخَفَّفُ لِي ذَلِكَ عِنْدَ الرِّحَامِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ ثُبَّةَ بْنِ فَيْسٍ؛ قَالَ: قَبَّلْتُ بِمِثْلِ بَيْتَاءَ، الذَّكَرُ فِيهَا كَالْأُنْثَى، قِيلَ لَهُ: عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(١).

وهو عنه: صحيح.

وروى سعيدٌ عن قتادة قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَكُ بِهِ النَّاسَ جَمِيعًا، يُفْضِلِي النِّسَاءَ أَمَامَ الرِّجَالِ، وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ إِلَّا فِي مَكَّةَ».

وَحَكَّاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْبٍ وَجَعْفَرِ بْنِ وَهْبٍ وَغَيْرِهِمْ وَمِقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ^(٢).

الشُّرَّةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ:

وهيَا اسْتَدْلُّ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّ الشُّرَّةَ فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ يُخَفَّفُ فِي حُكْمِهَا أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ سَبْقَ، وَالْمَشْفُوعَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِي مَنْ سَبَقَ مِنَ السَّلَفِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَطَاوُسٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَقَالَ بِهِ أَحْمَدُ؛ فَقَالَ: «مَكَّةُ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا؛ كَأَنَّ مَكَّةَ مَخْصُوصَةٌ».

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٧٠٨/٣). (٢) تفسير ابن أبي حاتم (٧٠٩/٣).

وقال به ابن تيمية.

وروى ابن أبي حاتم، عن عطاء بن السائب، عن أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين: مررت امرأة بين يدي رجل وهو يصلي وهي تطوف بالبيت، فدفعها، فقال أبو جعفر: «إنها بكعة؛ يترك بعضهم بعضاً»^(١).

وروى عبد الرزاق، عن ابن طاوس، عن أبيه: قال: «لا يقطع الصلاة بكعة شيء، لا يترك أن تترك المرأة بين يديك»^(٢).

وروى عن أبي عامر، قال: «رايت ابن الزبير يصلي في المسجد، فتريد المرأة أن تجوز أمامه، وهو يريد السجود، حتى إذا هي أجازت سجد في موضع قدعتها»^(٣).

وبعضه هنا دفع المشقة، خاصة مع كثرة الناس رجالاً ونساء في المسجد الحرام في هذا الزمن.

وأما حديث كثير بن كثير بن المطلب بن أبي ذؤانبة، عن بعض أهله، عن جده: أنه رأى النبي ﷺ يصلي مما يلي باب بني سهم والناس يمشون بين يديه وليس بينهما سترة، قال صفوان: ليس بينه وبين الكعبة سترة»^(٤).

فرواه أحمد وأبو داود، وفي إسناده جهالة، وقد أغلّه ابن المديني، وأشار البخاري إلى عليه في الصحيح؛ فقد ترجمه بإثباته فقال: «باب الشفرة بكعة وغيرها»^(٥).

• • •

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٧٠٨/٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصفحه» (٢٣٨٥) (٣٥/٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصفحه» (٢٣٨٦) (٣٥/٢).

(٤) أخرجه أحمد (٢٧٢٤١) (٣٩٩/١)، وأبو داود (٢٠١٦) (٢١١/٢).

(٥) «صحيح البخاري» (١٠٦/١).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فِيهِ أَيْكَةُ بِمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلَقَدْ عَلِمَ الْأَنْبِيَاءُ أَنَّ الْبَيْتَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَإِنَّهُ سَبِيلٌ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾﴾ (آل عمران: ٩٧).

ذكر الله أول بيت وضع للناس وهو الذي بمكة، ثم عرفت به بأنه مقام إبراهيم؛ أي: الذي أقام فيه الشعائر والنسك، وهو شامل لكل البيت، وكان غير واحد من السلف يسمي كل المشاعر؛ الكعبة والضفا والمروة ويؤتي مؤزلة وعرفة ورمي الجمار: مقام إبراهيم؛ لأنه أقام فيها شعائر الدين.

وبهذا قال ابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء ومجاهد^(١).

المروة بمقام إبراهيم:

ومقام إبراهيم في كلام السلف يُراد به معنيان:

الأول: المعنى الخاص، وهو الذي فيه الآية البيئة، وهو المقام الذي كان يقف عليه إبراهيم لبناء البيت، ويُناوله ابنة إسماعيل الحجر، وقد كان قريباً من حائط الكعبة؛ لمقتضى البناء والإعانة عليه، ثم نقله عمر بن الخطاب كما صح عنه وحكاؤه عطاء ومجاهد وغيرهما، وذكر غير واحد ذلك إجماعاً أن عمر هو من حرك مكان المقام.

تحريك مقام إبراهيم:

روى البيهقي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها؛ أن المقام كان زمان رسول الله ﷺ وزمان أبي بكر رضي الله عنه ملتصقاً بالبيت، ثم حركه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.^(٢)

(١) تفسير الطبري، (٢/٥٢٥)، والتفسير ابن أبي حاتم، (١/٢٢٦).

(٢) دلائل النبوة للبيهقي (٢/٦٣).

ثم جرّقه السيلُ وابْتَعَدَ عن مكانه، فأعادَ عمرُ.

ولم يُخالفَ عمرُ على تحريكه أحدٌ من الصحابة، وعمرُ هو الذي أنزل الله الصلاة خلف المقام بعد تعريضه بذلك للنبي ﷺ فنزل القرآن موافقاً لقوله.

والصلاة المقصودة بالانشاء في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرُوا مِنْ ثَمَلِهِ﴾ (البقرة: ١٤٢) أي: هي الصلاة عند موضوع الأصل، وليس موضعة الذي يُنقل إليه، فالعبرة بالمقام لا بالحجارة، وهكذا الكعبة لو قُدِّرَ أنها حُرِّمَتْ من مكانها أو هُلِيعَتْ وَنُقِلَتْ حجارَتُها، وَجُنِبَت الصلاة إلى مكانها، لا إلى الحجارة المنقولة، بل مَنْ صَلَّى إلى حجارة الكعبة المنقولة في جهة إلى غير موضع الكعبة الذي بناها عليه إبراهيم، بطلت صلاته بلا خلاف، فما زال الناس قبل الإسلام وبعده يستعملون حجارة جديدة، وَيُرِيْلُونَ ما تَفَتَّتْ وتكسّر من حجارة الكعبة.

وعلمت قبل سنوات يسيرة أنّ حجارة من الكعبة تكسّرت فتغيّرت وأبدلت بأجود منها، ووجدت في البحر حتى لا يُعرَف موضعها فتقتصد بدائها من دون الله بالطواف والتبرُّك.

الثاني: المعنى العام، وهو الحجّ كلّ صلاة وطوافاً حول الكعبة وبين الضفّا والمروة، والوقوف بعرفة، والمبيت بمزدلفة ومِنَى، ورمي الجِمَارِ، ويدخل في هذا ما يُلحقه من أحكام، كحُرْمَةِ البَيْتِ، ومحظورات الشُّكِّ، وأفعاله الحجّ والعمرة وأقواله وتروكه.

وقد جعل الله في البيت الحرام آيات بيّنة، أولها مقام إبراهيم، وهي مشاعر الشُّكِّ ومواضعه، ثم تحريم البيت الحرام وتعليقه، والأمان لأهله ولإياله فيه.

وذَكَرَ الله مقام إبراهيم في سورة البقرة: ﴿وَأَنذِرُوا مِنْ ثَمَلِهِ﴾

مَنْعَلٌ» (البقرة: ١٧٥)، والمراد به معناه الخاص الذي هو الحجارَةُ التي وضع إبراهيمُ قَدَمَيْهِ عليها، وذكرَه هنا في آيِ إسمَرائِيلَ، والمراد به هنا معناه العامُّ لأنَّ الله جعلَ البيئَةَ في البيتِ، ولم يجعلِ المقامَ هو البيئَةُ وحده؛ بل جعلَه منها؛ ولذا عطفَ عليه أحكامًا أُخرى، قال: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ كَايِسًا﴾، والأمانُ والحُرمةُ هي للبيتِ وخارجه في حدودِه الممروضة، وليست لمقام إبراهيمَ وموضعِ قَدَمَيْهِ خاصةً.

روى ابنُ السُّنْدُقِ وابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ، عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ بَعْدُ كَثِيرٌ» مَقَامُهُ: الْحَجُّ كُلُّهُ» (١).

وجاء عن بعضِ السلفِ: أَنَّ الآيةَ البيئَةَ أَثَرُ الْقَدَمَتَيْنِ، والمقامُ المشاعرُ كُلُّهَا؛ أَي: ما وضع فيه إبراهيمُ قَدَمَيْهِ تَعْبُدًا لِهوَ في البيتِ؛ من طوافٍ وصلاةٍ، ومعنى بين الضُّفَى والمروءِ، وقوفٍ يعرفه، ومبيتٍ بمزدلفةٍ ومِنَى، ورمي الجمارِ، وذكرِ الله، وغير ذلك.

ورويَ هذا عن ابنِ عباسٍ وعطاءٍ ومجاهدٍ؛ فقد روى ابنُ أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ، قال: «أَثَرُ قَدَمَيْهِ فِي الْمَقَامِ آيَةُ بَيْئَةٍ» ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ كَايِسًا﴾ قَالَ: هَذَا شَيْءٌ آخَرُ» (٢).

تحريمُ الصيدِ وحُضُرِ الشجرِ بِمَكَّةَ:

وقد جعلَ الله مَكَّةَ حَرَمًا آيِنًا لَا يُصَادُ حَيِّدُهَا، وَلَا يُعَصَّدُ شَرْبُهَا، والصيدُ والشجرُ في الحَرَمِ على نوعَيْنِ:

(١) تفسير الطبري (٥٢٥/٢)، وتفسير ابن المنذر (٣٠٢/١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧١١/٣).

(٢) تفسير الطبري (٦٠٠/٥)، وتفسير ابن المنذر (٣٠٢/١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧١١/٣).

الصوم الأول: صيد الحرم وشجره الأصلي محرّم، والمراد بالشجر الذي ينبت طبيعة في الأرضي ولا ينشئه الناس.

الصوم الثاني: صيد الحرم وشجره غير الأصلي، والمراد بالصيد غير الأصلي هو المطلوب من خارج الحرم ليُفتح داخله، فهذا لا حرج فيه، والشجر غير الأصلي الذي يقتنيه الناس في مزارعهم بالغرمي أو البئر كالنخل والعنب وأشجار الزينة التي يستنبها الناس للظل وغيره في البيوت والطرق والمحدائق، فلا حرمة لها، وهي كحال الحيوانات الإسيبة الغنم والبقر والإبل التي تُنحر وتُفخ، لأنها ليست صيداً مستوحشاً، ويملكها الدجاج والخمائم التي يربّيها الإنسان: لا حرمة لها.

صيد الأهلي المتوحش:

وإذا كانت الخمائم تحت تربيته، ثم استوحشت وألحقت بصيد الحرم فتوحشت، أخذت اسم صيد الحرم وحرمتها، ما لم يكن قد ملكها بمال، فلحقت بصيد الحرم، جاز له صيدها وتبويضها لأغليها، لأنها يملك له، ومال الإنسان المملوك حق، وهو أعظم حرمة من صيد الحرم، فلا تغلب حرمة الحرم عليه لمجرد توحشه بعد يملكه؛ لأن حرمة المالك له أعظم عند الله. وتقدم في سورة البقرة الكلام على حرمة مكة وحكم إقامة الحدود فيها، فلتنظر.

وهو له تعالى ﴿وَلَوْ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ دليل على فرضية الحج في الإسلام، وذكره فيه في (الصحيحين) من حديث ابن عمر؛ قال ﷺ: (إِنَّ الْإِسْلَامَ بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَبْطِ رَمَضَانَ، وَحُجِّ الْبَيْتِ)^(١).

(١) أخرجه البخاري (٨) (١١/١)، ومسلم (١٦) (١٥/١).

ترتيب أركان الإسلام:

وَأَمَّا قُلْتُبِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ عَلَى الْحَيِّ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَقَتْ فِي زَمَنِ الْفَرَضِ، وَأَكْثَرُ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ، وَأَعْمُ مِنْ جِهَةِ عَطَابِ الْمَكْلُفِينَ؛ فَالصَّلَاةُ يُؤْتَرُ بِهَا مِنْ غَيْرِ إِمَامٍ صَحِيٍّ وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ، وَتَجِبُ فِي كُلِّ الْأَرْضِ عَلَى الْمَكْلُفِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، الصَّحِيحِ وَالْمَرِيضِ كُلِّ يَحْسَبُوهُ، وَتَمْتَلِكُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَأَمَّا بِقِيَّةِ الْأَرْكَانِ، فَمَرُضُهَا بَيْنَ حَوْلَيْنِ كَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ، وَبَيْنَ مَرَّةٍ فِي الْغَنِيِّ كَالْحَيِّ.

وَأَمَّا الزَّكَاةُ، فَالْعَطَابُ يَتَوَجَّهُ لِلْمَكْلُفِينَ أَوْسَعُ مِنْ عَطَابِ الْمَكْلُفِينَ فِي الصَّيَامِ، فَقُلْتُبِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ فِي الْأَمْوَالِ، لَا عَلَى الْأَشْخَاصِ؛ كَزَكَاةِ الْفَيْطَرَةِ؛ وَهَذَا أَعْمُ فِي عَطَابِهَا، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الصَّحِيحِ وَالْمَرِيضِ، الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْعَاقِلِ وَالْمَجْنُونِ، وَمَنْ تَحَبَّرَ عَنْ الْقِيَامِ بِضِيَّةٍ، قَامَ بِهَا وَلِيُّهُ.

وَأَمَّا الصَّيَامُ، فَعَلَى الْأَشْخَاصِ الْمَكْلُفِينَ، وَيُسْقَطُ بِالْعَجْرِ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ، ثُمَّ إِنَّ الزَّكَاةَ فَرِيضَةٌ مُتَعَدِّةٌ مِنَ الْغَنِيِّ إِلَى الْفَقِيرِ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ، فَهُوَ عِبَادَةٌ لَازِمَةٌ لِفَاعِلِهَا، وَالزَّكَاةُ قَدْ تَجِبُ فِي الْحَوْلِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ فِي الزُّرُوعِ وَالشَّجَرِ الَّتِي يَتَكَرَّرُ خَصَائِدُهَا وَيَقْطَافُهَا فِي الْعَامِ؛ لِذَا كَانَتْ الزَّكَاةُ أَوْسَعَ عَطَابًا مِنَ الصَّيَامِ؛ فَقُلْتُبِ وَتَلَّتِ الصَّلَاةُ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ؛ قَالَ تَعَالَى فِي الْأَمْرِ بِهَا: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: ١١٣)، وَعَنْ عِيسَى قَالَ: ﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ وَآتِ الزَّكَاةَ﴾ (سرم: ١٣٦)، وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: ﴿وَكَانَ يَأْتُرُ أَهْلَهُ وَالصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾ (سرم: ١٥٥)، وَقَالَ فِي الْإِعْبَادِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: ١٧٧)، وَقَالَ: ﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

الرَّكْعَةُ (المسألة: ١٦٢)، وقال: ﴿لَا يَحِلُّ لِمَنْ أَحْبَبَهُ الْكُفْرُ وَالزُّنُوفُ وَالْأَكْثَرُ وَالْأَكْثَرُ وَالْأَكْثَرُ﴾ (المسألة: ١٥٥)، وقال عن أمهات المؤمنين: ﴿وَأَيُّنَ الْكُفْرُ وَالْأَكْثَرُ وَالْأَكْثَرُ﴾ (الأحزاب: ٣٣)، وغير ذلك؛ فالزكاة أكثر الأحكام اقترانا في القرآن بالصلاة.

ثم جاء الصوم في أركان الإسلام بعد الزكاة على قول الأكثر؛ لأنه يليها في سعة المخاطبين، ثم جاء الحج بعد الصيام؛ لأن الصيام أوسع في التكليف؛ فهو في كل عام، والحج في العشر مرة، ثم إن الحج محصور في بقعة معينة، والصوم تكليف يؤتى في كل الأرض.

تأخر فرض الحج:

ولما تأخر فرض الحج؛ لأن أرضه التي يؤتى عليها - وهي مكة - ليست في يد المسلمين؛ فتأخر الخطاب حتى تنهت الأسباب.

مع أن مشروعية الحج باقية قبل فرضه، وكان الناس قبل البعثة على بقوة من مناسك إبراهيم الخليل، وقد حج النبي ﷺ على مناسك إبراهيم قبل هجرته؛ كما في «الصحيحين»؛ من حديث جبير بن مطعم، وقد أوجت مناسك الخليل تبدل في أهل مكة وغيرهم إلا قليلا^(١).

حكم ترك الحج:

وقد جعل الله الحج عكسا على اتقياء الناس ومقاتلهم على دين محمد وبين الإسلام، فكانوا يلقون على النبي ﷺ بأنفسهم أو برسلهم أو بأقوالهم عند قريتهم، ويطلبون رغبة ورهبة، فيؤاخضون على ظاهرهم، ثم لما فرض الله الحج، امتار أهل الأقباع والانتقيا من أهل النفاق؛ ولذا

(١) أخرجه البخاري (١٦٦٤) (١٦٣/٢)، ومسلم (١٣٢٠) (٨٩٤/٢) عن جبير بن مطعم؛ قال: «أشلتك بيبي» أي، فلعبت أهلك يوم عرفة، فزأبت النبي ﷺ وأجفا بركة، قلت: فعلا زأب من الضرس، فما شاة غافقا؟.

هَذَا تَعَالَى، ﴿وَقَدْ عَلَّ النَّبِيُّ جِئَ الْبَيْتَ مَنِ اسْتَلْعَ إِلَهَ سَيْلًا وَمَنْ كَفَرَ فَلَهُ اللَّهُ
كُفْرًا عَنِ النَّبِيِّ﴾؛ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ جُثْرَمَةَ،
قَالَ: «لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ (آل عمران: ٨٥)،
قَالَتِ الْوَلَدُ: نَحْنُ مُسْلِمُونَ، هُنْزَلُ اللَّهِ، ﴿وَقَدْ عَلَّ النَّبِيُّ جِئَ الْبَيْتَ
مَنِ اسْتَلْعَ إِلَهَ سَيْلًا﴾، فَجِئَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَعَدَ الْكُفَرَاءُ»^(١).

وَالْكُفْرُ فِي الْآيَةِ يُرَادُ بِهِ الْجُحُودُ عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ السَّلَفِ، وَبِهَذَا قَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَمُجَاهِدٌ.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَمُجَاهِدٌ: مَنْ كَفَرَ؟ أَنَّى: بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ^(٢).

صَحَّ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

وَلَمْ يَكُنْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ الْحَجِّ كُنْهًا حَدِيثٌ، وَلَا عَنْ
أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فِيمَا رَوَاهُ
الْبَيْهَقِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ؛ قَالَ: «مَنْ أَطْلَقَ
الْحَجَّ، فَلَمْ يَحُجَّ، فَسَوَاءٌ عَلَيْهِ مَاتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»^(٣).

وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ، وَيُظْهَرُ أَنَّ مُرَادَهُ فِي ذَلِكَ مَنْ تَرَكَ الْحَجَّ غَيْرَ
مُؤْمِنٍ بِوُجُوبِهِ؛ فَقَدْ لَفِظَهُ عِنْدَ سَمْعٍ بِنِ مَنصُورٍ؛ مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ،
عَنْهُ؛ قَالَ: «أَنْ يَضْرِبُوا عَلَيْهِمُ الْجَزْيَةَ؟ مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ، مَا هُمْ
بِمُسْلِمِينَ»^(٤)، وَالْجَزْيَةُ لَا تُضْرَبُ عَلَى الْمُتَرَدِّدِ الَّذِي دَخَلَ الْإِسْلَامَ،
ثُمَّ ارْتَدَّ بِتَرْكِ الْحَجِّ تَسَاهُلًا؛ وَأَمَّا تُضْرَبُ عَلَى الْكُتَابِيِّ الْأَصْلِيِّ،

(١) تفسير ابن أبي حاتم، (٢/٦٩٩).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم، (٣/٧١٤ - ٧١٥).

(٣) ينظر: مسند القاروقية لابن كثير (١/٢٩٢)، وتفسير ابن كثير (٢/٨٥).

(٤) ينظر: «الأربعون حديثًا للأجري» (ص: ١٦٩)، وتفسير ابن كثير (٢/٨٥).

واختلف في المشركين؛ لأنَّ المعرفة يُقتل، فَعَبْرُ يُخاطَبُ مَنْ زَعَمَ الإسلامَ ولم يُؤْمِنَ بالحجِّ، لا مَنْ دخل الإسلامَ وخرج منه بترك الحجِّ نهائياً.

وإدراكُ غُلْبِ تاركِ الحجِّ شاقٌّ؛ لأنَّه يُؤكِّلُ إلى الأفرادِ وأمانيتهم وديانيتهم؛ فموانعُ الحجِّ كثيرةٌ ظاهرةٌ وباطنةٌ، ومن الباطني ما لا يُدرِّئهُ أحدٌ إلا صاحبه؛ ولهذا يُشَدُّ الحاكمُ في أداءِ الحجِّ في الخطابِ، لا في العتابِ.

وقد جاء القولُ بكفرِ تاركِ الحجِّ عن ابنِ مسعودٍ وسعيد بنِ جبْرِ عندَ المالكيِّ؛ ولا يصحُّ، ودُوِيَ ذلك عن نافعٍ والحكمِ وإسحاقٍ، وهو روايةٌ عن أحمدٍ، وقولُ ابنِ حبيبٍ من المالكيَّةِ.

وهو: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»: عرَّفَ أحمدُ الاستطاعةَ بأنها الزاؤُ والراحلةُ من الموضع^(١) يكونُ منه، وعدُّ التَّخَرُّمِ للمرأةِ مِنَ السَّبِيلِ، والاستطاعةُ تُختلفُ بحسَبِ الحالِ والمكانِ؛ فالاستطاعةُ للمَكْنَى تختلفُ عن الآتَمَى، والآتَمُونَ يختلفون قُرْباً وَبَعْدًا، وجامعُ الاستطاعةِ: سلامةُ البدنِ، والزاؤُ للجميعِ، والراحلةُ (الغيرُ المَكْنَى)، ولم يَنْبُتْ عن النبي ﷺ في حدِّ الاستطاعةِ شيءٌ؛ لاختلافِ أحوالِ الناسِ وتباينهم مَنَزَلًا وحالًا، والواردُ في ذلك بين ضعيفٍ ومُرْسَلٍ، وأُمْتُ شَيْءٍ في ذلك موقوفٌ صحيحٌ من حديثِ عليٍّ بنِ أبي طلحةٍ، عن ابنِ عباسٍ، وقد بَيَّنَّ ذلك في شرحِ حديثِ جابرِ الطويلِ في صِفَةِ حَبِطِ النَّبِيِّ ﷺ.

• • •

(١) مسائل ابنِ منصور (١/٥١٥)، ومسائل عبد الله (١٩٧).

﴿قَالَ تَحَالِي: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْكَرِّهِ وَيَهْتَدُونَ عَلَى الشُّكْرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾﴾ [ال عمران: ٦١-٦٢].

ذَكَرَ اللهُ شَرِيعَةَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ أَمْرًا بَيِّنًا، وَرَبَطَ الْفَلَاحَ بِتَحَقُّقِهَا، فَلَا تَقْلُحُ أُمَّةٌ لَيْسَ فِيهَا مُصْلِحُونَ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ أَمْرٌ بِقِيَامِ أُمَّةٍ بِشَعِيرَةِ النَّصِيحَةِ وَالْإِصْلَاحِ، وَخَطَفَتْ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَى الْخَيْرِ بَيْنَ الْعَاطِفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، لِأَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ دَعْوَةٌ.

شَرِيعَةُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ:

وَالْأَمْرُ فِي الْآيَةِ يَتَوَجَّهُ إِلَى الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ، الْحَاكِمِ وَالْمَحْكُومِ، أَنْ يُنَادِيَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُومُ بِحِفْظِ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ؛ كَمَا يُنَادِي مِنْهُمْ جُنْدًا لِلرِّكَاءِ، وَقَضَاءً لِلْحُدُودِ، وَأَتَمَّةً لِلْقِيَامِ بِالصَّلَاةِ، وَمَوْثُقُونَ لِلْقِيَامِ بِالْأَدَانِ.

فَيَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَصْطَفِيَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَمَانَةِ وَالصَّبْرِ لِلْقِيَامِ بِالْجَنَّةِ، وَلَوْ تَرَكَ الْحَاكِمُ ذَلِكَ وَعَظَلَهُ أَوْ قَامَ بِهِ وَقَصُرَ فِي حَقِّهِ، وَجِبَ عَلَى الْعَامَّةِ أَنْ يُتَّقُوا مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْأَمَانَةِ مَنْ يَقُومُ بِحَقِّ الْإِصْلَاحِ وَالْجَنَّةِ، حَتَّى لَا يَتَوَاقَلَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؛ فَيَنْتَقِيزَ الشَّرُّ، وَيَنْقُصَ الْخَيْرُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَكِلُ عَلَى الْآخَرِ.

وَجَوَابُ الْجَنَّةِ:

وَيَجْتَمِعُ الْحَاكِمُ الْجَنَّةِ فِي أُمَّةٍ مِنَ النَّاسِ لَا يُسْقِطُ تَشْرِيعَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ مِنَ الْبَاقِينَ؛ لِأَنَّ تَعْيِينَ مَنْ يَقُومُ بِهَا يُوجِبُهَا عَلَيْهِ غَيْثًا، وَلَا يُسْقِطُ التَّكْلِيفَ عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْإِصْلَاحَ وَالنَّصِيحَةَ بَيْنَ قُرُوضِ الْأَفْرَادِ، فَهِيَ قَامَ مُوجِبُهَا، تَعَيَّنَتْ؛ لِمَا فِي «الصَّحِيحِ»؛ مِنْ حَدِيثِ

أبي سعيد الخدري مرفوعاً، قال: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ شُكْرًا، فَلْيَنْفِرْ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيُطَاوِلْهُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَقْلِبْهُ، وَتِلْكَ أَضْعَافُ الْإِيمَانِ)^(١)، فليد رسول الله وجوئه بالرقية، والرقية تقوم في الأشخاص، متى رأوا المنكر، وجب عليهم الأمر والنهي، ولو كان في الأمتة من اتشبه للجشوة.

وربما اشكك بعض الحكماء تعيين مصلحين يقومون بالإصلاح كما يريد هو، لا كما يريد الله، فيجب على العالم إتمام النفس، وسد الخلل بعلم وصبر، ليتم الحق، ويثبت الدين.

ولا بدوم تمكين أمة ليس فيها مصلحون، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَرْضِ الْأَمْسَى فَاصْلَوْهُ وَمَاذَا كُنَّا لِلْكَافِرِينَ وَهُمْ عَنِ الشُّكْرِ مُعْرِضُونَ﴾ [النجم: ٤١]؛ فيتبدى التمكين لكنه لا يدوم إلا بهذه الثلاثة: الصلاة والزكاة والإصلاح؛ فالصلاة صلة للعبد بربه، والزكاة صلة للعبد بأبيه، والإصلاح حفظ لحق ربه وحق أخيه.

والإصلاح ركن في الإسلام؛ كما جاء في خبر حذيفة مرفوعاً ومرفوعاً: (الْإِسْلَامُ ثَمَانِيَةٌ أَسْهُمٌ: الْإِسْلَامُ سَهْمٌ، وَالصَّلَاةُ سَهْمٌ، وَالزَّكَاةُ سَهْمٌ، وَالْحَقُّ سَهْمٌ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ سَهْمٌ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ سَهْمٌ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ سَهْمٌ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ سَهْمٌ، وَقَدْ خَابَ مَنْ لَا سَهْمَ لَهُ)^(٢)؛ والصواب الوقت.

• • •

(١) أخرجه مسلم (٤٩) (٦٩/١).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٤١٣) (٣٢٩/١)، وعبد الرزاق في مصنفه (٥٠١١) (١٢٥/٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٥٦١) (١٣٠/١).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ مَّا يُؤْتُونَ فِي ظُلُمِ الْبُحُورِ الَّتِي كَسَمَكِي بِحِمْ يَمِ﴾
مِرْ أَسَاتِ حَرَكْ قَرَوِ ظَلَمُوا أَنْسَهُمْ فَتَلَحَّضُوا وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ
أَنْسَهُمْ يَظْلُمُونَ﴾ (ال صرل: ١١٧).

صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِنَفْسِهِ الْكَافِرِ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَيْئًا، وَالصَّرُّ هُوَ الْبَرْدُ
الشَّدِيدُ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعِكْرَمَةُ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَغَيْرُهُمْ^(١).
وَذَوِيَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ: أَنَّهُ النَّارُ^(٢).

وَسَبُّ عَدَمِ انْتِفَاعِهِمْ بِهِمْ أَنْفُسُهُمْ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَظْلِمَهُمْ، ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ
اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾، فَهُمْ لَمْ يُقَدِّمُوا الْعَمَلَ هُوَ وَحْدَهُ، وَإِنْ
أَخْلَصُوا فِيهِ لِرَبِّهِمْ، فَهُمْ لَمْ يُقَدِّمُوهُ هُوَ وَإِنَّمَا الْغَيْرُ مِنَ الْأَرْيَابِ مِنْ صَنْمٍ
أَوْ وَثْنٍ أَوْ سُلْطَانٍ، أَوْ حُلْبًا لِلْجَاوِ وَالْمَنْزِلَةِ؛ كَمَا كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونَ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ.

وهذه الآية نظيرُ قولِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ مَّا الْوَيْلُ لَكُلِّ كَفَرٍ مِمَّا يَكْفُرُوا بِرَبِّهِمْ أَتَنَسَوْنَ
كُرْمًا أَتَنَسَوْنَ فِي الْفَجْرِ فِي يَوْمٍ عَصِيفٍ لَا بَقِيَّةَ وَمَا كَسَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ
مِرْ أَسَاتِ الْبُحُورِ﴾ (المرجم: ٤١٨).

وَكُلٌّ مَنْ قَدَّمَ عَمَلًا فِي دُنْيَاهُ لِدُنْيَاهُ، لَمْ يُؤْخَرْ عَلَيْهِ فِي آخِرَتِهِ؛ فَمِنْ
«الصَّحِيحِ»، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ جُذِعَ هَذَا كَانَ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَجْعَلُ الرَّجْمَ، وَيُطْعِمُ الْمَسْكِينَ، فَبَلَ ذَاكَ نَافِعُهُ؟ قَالَ: (لَا)
يَنْفَعُهُ؛ إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا: رَبِّ الْخَلِيزِ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ^(٣).

وَيَعْنِي هَذَا قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَا بِنَاءَ حَاتِمِ الطَّائِفِ سَفَانَةً، حِينَمَا ذُكِرَتْ مَكَارِمُ

(١) تفسير الطبري (٧٠٥/٥، ٧٠٧)، وتفسير ابن المنذر (٣٤٣/١، ٣٤٤)، وتفسير
ابن أبي حاتم (٧٤١/٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٧٤١/٣). (٣) أخرجه مسلم (٢١٤) (١٩٦/١).

أيها وأخلاقه، فقال لها النبي ﷺ: «لَوْ كَانَ أَبُوكَ مُسْلِمًا، لَفَرَحْنَا بِهِ، خَلَا عَنْهَا فَإِنَّ أَبَانَا كَانَ يُحِبُّ تَكْلِيمَ الْأَخْلَاقِ، وَاللَّهُ يُحِبُّ تَكْلِيمَ الْأَخْلَاقِ»^(١).

وذلك أن من الكفار والمسيبيين من يفعل الإحسان بلا إخلاص، وإنما لما حُبِلَ عليه الإنسان من حب الخير ودفع الشر من إغاثة الملهوف وإكرام الضيف، فهذا لا يُقْبَلُ ممن لم يَحْتَسِبْهُ ولو كان مسلمًا، فكيف بكافر أراد بعمله الجاة والسُّنعة والدُّخْرَ؟

فلا ينفع الكافر بعمله الصالح في الدنيا؛ لانقضاء الفصد في العمل، وانقضاء الإسلام من العامل، ولذا قال تعالى قَبْلَ هَذِهِ آيَةٍ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَحْسَبُوا أَنَّكُمْ آتَوْتُمُ الْوَلَدَ ثُمَّ لَا أُولَدُكُمْ مِنْ أَلْفٍ كَيْفًا وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَنْفَارِ كُلِّمْ فِيهَا يَخْتَلِفُ﴾ (ال عمران: ١٦٦)، فلنكر استحسانهم النار لكفرهم، بعدما ذكر عدم اتصافهم بعملهم في الدنيا.

ما يُحْتَسَبُ للكافر من عمله الصالح بعد إسلامه:

وإذا أسلم الكافر وقد سبق منه عملٌ خيرٍ حال كفره، فالأعمال التي عملها حال الكفر على نوعين:

النوع الأول: أعمالٌ أخلص فيها هو ولو كان في نفسه كافرًا؛ فإن المشركين لهم أعمالٌ ودعواتٌ يُخْلِصُونَ بها هو ولو كانوا بايدين على الشرك؛ فإنه لا يُقْبَلُها لكفرهم وإن أخلصوا فيها؛ لأن الكفر يَمُتَعِ رفع العمل وقبوله؛ فهذا النوع من العمل يُحَسَّبُ لصاحبه ويُقْبَلُ منه بعد إسلامه؛ لما جاء في «الصحاحين»، عن حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَرَأَيْتَ أُمُورًا تَمُتُّ أَنْتَ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قُلْتُ لِي فِيهَا مِنْ شَيْءٍ؟» قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسَلَّمْتَ عَلَى مَا أَسَلَّمْتَ مِنْ خَيْرٍ»^(٢).

(١) دلائل النبوة للبيهقي (٣٤١/٥).

(٢) أخرجه البخاري (١١٣٥) (١١٤/٢)، ومسلم (١١٣/١).

وَإِذَا أَخْلَصَ مِنْ عَمَلِهِ شَيْئًا حَالٌ كُفِّرُوا، فَيُتَجَلَّ لَهُ نَفْعُهُ فِي الدُّنْيَا
فَيَسْمَعُ بِنُفُوسِهِمْ قَبْلَ الْآخِرَةِ: ﴿لَقَدْ لَبِثْتُكَ فِي عَذَابِكَ أَلَّا وَاسْتَنْتَمْتُ
إِلَيْكَ﴾ (الأحزاب: ٢٠).

الشرع الثاني: أعمال أشرك بها حال كُفِّرُوا، فجعلها لمعبوده؛ أو
أشرك الله مع معبوده؛ فهذه لا يقبل الله منها شيئاً ولو كثرت؛ إظهار
الأيذ، ولما جاء في «الصحيح» من حديث أبي هريرة؛ قال ﷺ:
﴿قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: أَنَا أَكْفَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا
أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي، تَزَيَّعَتْ وَشَرَحَتْ﴾^(١).

وهذه لا تقبل من المسلم الثرائي، فضلاً عن الكافر الأصلي.
إحياء عمل المرتد:

وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا وَهُوَ مُسْلِمٌ مُخْلِصًا ثُمَّ ارْتَدَّ، حَبِطَ عَمَلُهُ بَلَا
خِلَافٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْكَافِرِينَ: ﴿وَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الْآخِرَةِ
وَالْآخِرَةُ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقولوا: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِسْلَامِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾
(المائدة: ٥)، وقولوا: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (الأنعام: ١٨٨)
وقولوا: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَذَرَاةٍ يَذَرِ الْغَنَاءُ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقولوا: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ أَعْمَالُهُمْ
كَزَرَاةٍ يَذَرِ الْغَنَاءُ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقولوا: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ أَعْمَالُهُمْ
كَزَرَاةٍ يَذَرِ الْغَنَاءُ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقولوا: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ أَعْمَالُهُمْ
كَزَرَاةٍ يَذَرِ الْغَنَاءُ﴾ (البقرة: ٢١٧).

وقولوا تعالى عن أغلى الناس منزلة وهم الأنبياء: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ
وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَبْلِهِ كَيْدَ أَفْرَقْتَ لِيَبْلُوَنَّهُمْ﴾ (الزمر: ٦٥).

ولما وقع الخلاف فيما عَمِلَ صَالِحًا وهو مؤمن، ثم ارتد، ثم
رجع إلى الإسلام؛ فهل يرجع إليه عمله الصالح السالف حال إسلامه؟

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٨) (٢٢٨٩/١).

نَقَدَمَ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَزَكِّدْكُمْ
وَيَنْكُرْ عَنْ رِبِّهِمْ فَيَسْأَلْكُمْ عَمَّا كَانَتْ أَفْعَالُهُمْ فِي الْأَنْبِيَاءِ
وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

تَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ وَرُجُوعُ عَمَلِهِ الصَّالِحِ الْحَاطِطِ:

وَعَمَلُ الْكَافِرِ الصَّالِحِ الَّذِي يُخْلِصُهُ هُوَ وَهُوَ مُشْرِكٌ، فَهَذَا يُعْجَلُ لَهُ
نَفْعُهُ فِي الدُّنْيَا، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ بِهِ مِنْ نَصِيبٍ، وَمَنْ عَجِلَ شَيْئًا
وَأَشْرَكَ مَعَ اللَّهِ فِيهِ غَيْرُهُ وَهُوَ مُشْرِكٌ، فَلَا يَلْحَقُهُ نَفْعُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ،
وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَيْثُ أَفْعَلْتُمْ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْآخِرَةِ﴾
[البقرة: ٢١٧].

وَاللَّهُ يَرْزُقُ الْكَافِرَ كَمَا يَرْزُقُ الْحَيَوَانَ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقْتَضَى رِبُونِيَّتِهِ،
فَخَلَقَ الْخَلْقَ وَهُوَ الْمُتَكَلِّفُ بِهِمْ، وَأَصْلُ الرِّزْقِ مِنَ لَوَازِمِ الرِّبُونِيَّةِ، لَا مِنَ
لَوَازِمِ الْأَلُوْهِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ رِزْقٌ لِمَنْ أَطَاعَهُ، وَمَنْعٌ لِمَنْ عَصَاهُ؛ فَهَذَا
الرِّزْقُ وَالْمَنْعُ الْخَاصُّ وَلَيْسَ هُوَ الْعَامُّ، وَقَدْ سَأَى اللَّهُ نَفْسَهُ بِهِ (عَبْرَ
الرَّازِقِينَ)؛ لِأَنَّهُ يَرْزُقُ الْكَافِرَ وَالْمُؤْمِنَ؛ لِأَنَّهُ رَبُّهُمْ جَمِيعًا، وَخَلَقَ كَثِيرٌ مِنَ
الْعَامَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ دَفَعَ بَعْضَهُمْ إِلَى الْإِلْحَادِ، فَيَرْوُونَ الْكَافِرَ يُرْزَقُ مَعَ
كَفَرِهِ، وَيَرْوُونَ الْمُؤْمِنَ يُحْرَمُ مَعَ إِيمَانِهِ، وَيَقُولُونَ أَنَّ الرِّزْقَ مِنَ لَوَازِمِ
الْأَلُوْهِيَّةِ، وَهَذَا غَطَا؛ فَتَعَيَّنَ الدُّنْيَا مِنَ لَوَازِمِ رِبُونِيَّتِهِ، وَتَعَيَّنَ الْآخِرَةُ مِنَ
لَوَازِمِ أَلُوْهِيَّتِهِ؛ فَالْكَافِرُ فِي النَّارِ، وَالْمُؤْمِنُ فِي الْجَنَّةِ.

دَعْوَةُ الْكَافِرِ الْمَظْلُومِ:

وَلِهَذَا يَسْتَجِيبُ اللَّهُ لِلْكَافِرِ دَعَاءَهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى
دِينِهِ؛ كَمَا يُرْوَى فِي الْحَدِيثِ: (اتَّقُوا دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا) (١)،
لِأَنَّ عَذْلَهُ فِي كُفْرِهِ مِنْ رِبُونِيَّةٍ كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْوَهْيَةِ؛ حَتَّى تَسْقُطَ الْحَيَاةُ فَلَا

نفسه، فيُخْرِجُ اللهَ عِلَّةً وانتصاره للمظلوم حتى في الحيوان، كما في «الصحيح»؛ من حديث أبي هريرة مرفوعاً؛ قال رسول الله: (لَتُؤْتَيْنَا الْحَقُّوْقَ إِلَى آخِرِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَالَهُ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ، مِنَ الشَّاةِ الْفَرَتَاءِ)^(١)، ويروى في الأثر: «لَوْ أَنَّ جَبَلًا نَحَى عَلَى جَبَلٍ، لَذَكَ اللهُ الْبَاقِيَ مِنْهُمَا»^(٢).

ويستجيب الله للكافر المظلوم وقوته ولو على مسلم؛ لِيُقْتَضَى عدله وسمعانه في كونه.

لهذا قد يستقيم عيش الكافر بالعدل كاستقامة عيش الحيوان، ولكن لا تستقيم آخرته إلا بالإسلام، وبالإسلام نستقيم الحياة الدنيا والآخرة جميعاً، وبمقدار النقص في الإسلام يكون الميل في استقامة الحياتين.

المطالب التي تكون بين الكافر والمسلم:

وأما حقوق الكافر التي على المسلم في الدنيا، فإن لم يُعَجَّلِ الله للكافر حقه في الدنيا يعقوبة المسلم، أو رزقي الكافر بنعيم دنيوي عاجل، فيحاسب عليها المسلم يوم القيامة؛ فتتقضى من حسناته فتؤخذ منه، ولا تؤضع للكافر ولا يتفع بها؛ لأن الحسنات المأخوذة هي جزاء عمل صالح للمسلم في الدنيا، فلو كانت من عمل الكافر تفيد، لم تُقبل منه، فلا يأخذها الله من المسلم لإعطائها الكافر ليتفع بعمل غيره وهو لا يتفع بعمل نفسه، ولكنه يُحرَّم نفعها لكفره، ويكون ما نزل به في الدنيا من عموم العقوبة واليلاء الذي يُقَدَّرُ الله عليه من مرضي وخوف، وهم وحزن؛ فيَطْلُونَ عَمْرُ كَافِرٍ وَيَقْضُرُ عَمْرُ آخِرٍ، وَيَسْرَهُنْ كَافِرٌ وَيَصِيحُ آخِرٌ كَحَالِ الْبَهَائِمِ، مع أَنَّ ظُلُمَةَ مُحَرَّمٍ وَعَاقِبُ عَلَيْهِ الظَّالِمُ وَلَوْ كَانَ مُسْلِمًا،

(١) أخرجه مسلم (2087) (1997/1).

(٢) أخرجه البخاري في «الآداب المفردة» (٥٨٨)، عن ابن عباس.

تَقْلَمُ الْإِنْسَانُ الْمُسْلِمَ الْبَهِيمَةَ بِقَلَمِهَا صَبْرًا، أَوْ حَرْقِهَا وَهِيَ حَيَّةٌ وَتَعْلِمُهَا، يُعَاقِبُ عَلَى قَتْلِهِ تِلْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَقُوبَتِهِ انْتِفَاعُ الْبَهِيمَةِ بِذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَالتَّعْمِيمِ لَهَا، وَالْكَافِرُ مِنْ بَابِ أُولَى.

وَإِذَا كَانَ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْكَافِرِ مَظْلَمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ، فَتَوْخَعُ مِنْ سَيِّئَاتِ الْمُسْلِمِ وَتَوْضَعُ عَلَى الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ لَا حِسَابَ عِنْدَهُ تَضَعُ الْمُؤْمِنُ فِي آخِرَتِهِ.

• • •

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا بِطَانَةَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا يَأْمُرُكُمْ بِحَسَنَاتٍ وَأَمَّا غَوَايُهَا تَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَا تُحْلِي سُدُورُهُمْ أَكْثَرُ قَدْ يَتَّبِعُ لَكُمْ الْآيَاتُ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ [آل عمران: ٥١].

الْبَطَانَةُ هِيَ أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَأَصْلُ التَّسْمِيَةِ نُطْلَقُ لِمَا وَلَّى يَتْلَنَهُ مِنْ ثِيَابِهِ؛ فَالْبَطَانُ عَلَى تَوْعَيْنٍ: ظَاهِرٍ، وَبَاطِنٍ، وَالْبَطَانُ الْبَاطِنُ يُسَمَّى بِطَانَةً؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَلِي يَتْلَنَهُ.

وَبَطَانَةُ الرَّجُلِ هُمْ خَاصَّةُ أَهْلِيهِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُ عَلَى سِرِّهِ وَخَوَاصِّ أَمْرِهِ، مِنْ زَوْجَتِهِ، وَوَلَدِهِ، وَأَخٍ، وَصَاحِبِ مُلَازِمٍ، وَآمِنٍ سِرٍّ وَمَالٍ وَهَوٍّ. اتَّخَذَ الْبَطَانَةَ:

وَقَدْ نَهَى اللَّهُ صَوْمَ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ اتِّخَاذِ مَنْ عَادَى اللَّهَ بِطَانَةً، سِوَا مَنْ كَانَ مِمَّنْ يُظَاهَرُ الْإِسْلَامَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَأَهْلِ الظُّلُمِ وَالشُّجُورِ وَالْفُسُوقِ وَالْبُذُخَةِ، أَوْ مِنَ الْكَافِرِينَ الظَّاهِرِينَ، وَكُلُّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ مِنَ السَّلَفِ جَمِيعَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْبَطَانَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَقَتَادَةُ وَالْحَسَنُ وَالْمُسَدِّيُّ وَغَيْرُهُمْ: هُمُ الْمُنَافِقُونَ.

وُروى عن أنس: أَنَّهُمُ الْمُشْرِكُونَ.

أَخْرَجَهُ عَنْهُمْ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: هُمُ الْيَهُودُ.

رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ابْنُ جَرِيرٍ^(٢)، وَعَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ:
ابْنُ الْمُنْطَرِ^(٣).

وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ تَوْحُجِ التَّفسيرِ، لَا مِنْ تَعَارُفِهِ.

وَلَا يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الْبَطَانَةِ مُوَاجِرَةُ الْكَافِرِ وَمُعَانَدَتُهُ فِي الْبَيْعِ
وَالشَّرَاوِ، فَهَذَا لَا أَثَرَ فِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا عُلُوٌّ لِلْكَافِرِ فِيهِ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، وَهُوَ مَبَاحٌ بِإِذَا خِلَافٍ، وَقَدْ مَاتَ
النَّبِيُّ ﷺ وَوُضِعَتْ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ.

وَأَمَّا الْبَطَانَةُ هِيَ الْإِغْلَاقُ وَالْإِثْمَانَةُ أَوْ مُسْتَشَارًا أَوْ خَازِنًا لِلْمَالِ، وَكُلُّمَا
كَانَتْ الْوَلَايَةُ وَالْإِسْتِشَارَةُ وَالْخِزَانَةُ أَكْبَرَ، كَانَ أَثَرُهَا أَشَدَّ وَتَحْرِيمُهَا
أَعْظَمَ.

وَيَدْخُلُ فِي الْبَطَانَةِ الْكَاتِبُ، وَأَشَدُّ أَنْوَاجِهِ: كَاتِبُ الْأَسْرَارِ لِلْحَاكِمِ
وَالْأَمِيرِ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ، عَنْ عِيَاضِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ أَبَا مُوسَى ﷺ وَقَدْ
إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، وَمَعَهُ كَاتِبٌ نَصْرَانِيٌّ، فَأَعْتَجَبَ عَمْرٌ ﷺ مَا
رَأَى مِنْ جَلِيلِهِ، فَقَالَ: قُلْ لِكَاتِبِكَ يقرأ لنا كِتَابًا، قَالَ: إِنَّهُ نَصْرَانِيٌّ لَا
يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، فَانْتَهَرَهُ عَمْرٌ ﷺ، وَقَعَّمْ بِهِ، وَقَالَ: لَا تُكْفِرُونَهُمْ إِذْ
أَهَانَهُمُ اللَّهُ، وَلَا تُلْزِمُوهُمْ إِذْ أَنْصَحَهُمُ اللَّهُ، وَلَا تَأْتِبُونَهُمْ إِذْ حَوَّنَهُمُ اللَّهُ^(٤).

وَالْوَلَةُ فِي ذَلِكَ: أَلَّا يَخُونُوا أَمَانَتَهُ فَيُعْظِمُوا أَثَرَ الضَّرْرِ بِهِ، وَكَذَلِكَ

(١) تفسير الطبري (٧٠٩/٥)، (٧١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧٤٤/٣)، (٧٤٣).

(٢) تفسير الطبري (٧٠٩/٥). (٣) تفسير ابن المنذر (٣١٥/١).

(٤) أخرجه البيهقي في «المنن الكبرى» (١٠٠/١٧٧).

حتى لا يتأثر الناس بدينه، فيقولوا أن قربة للسلطان والحاكم لأجل دينه، فيعجبون به؛ لأن الناس تريد القرب من السلطان وكماحي حاشيته ويطائفه، وربما البطانة الكافرة والمنافقة تحسب مرة ومراتب، وعاماً أو أحواماً، وإذا أساءت، ترضت فالتحنت وضررت وحدثت إحسانها في أحوام؛ وذلك لأنها تحسب حباً لدنياها وحفظونها ومكانتها، فإذا تحسبت الزوال أو عادت على نفسها، لم يكن لها دين يضمن رأيها ويقفلها.

وكذلك: فإن عدم اتخاذهم من تعظيم الله وإجلاله؛ فلا يقرب من أبعد الله، ولا يؤتمن من خوئه الله، ولا يصدق من كذبه الله.

أنواع البطانة:

والبطانة على نوعين: بطانة تخير، وبطانة تقدير:

الأولى: بطانة تخيير؛ وهي من يملك الإنسان اتخاذها باختياره وإرادته؛ فلا يجوز للمسلم أن يتخذ بطانة من الكافرين والمنافقين.

الثانية: بطانة تقدير؛ وهي التي يتولي الله بها الإنسان بلا اختيار منه؛ فتقرب منه طلباً للمصلحة وتسللاً إلى دينه ودنياه لتتبع منه، وهي من جعلوا الابتلاء الذي يقدرة الله على العبد؛ كالأمراض والأسقام، والمصائب والهموم والجراحات؛ فهذا النوع ابتلاء وامتحان يقع حتى للأنبياء والأولياء في البخاري، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: (مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْتُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْتُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْرُوفُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى^(١)).

فالأنبياء لا يختارون بطانة الشر، ولكن يُنتَلَوْنَ بها، يقتربون منهم

لِيُصِيبُوا مِنْ ذُنُوبِهِمْ وَيَأْمَنُوا بِقُرْبِهِمْ ۚ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ الْمُنَافِقُونَ بِقُرْبِهِمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ۚ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَغَيْرِهِ .

وَالوَاجِبُ فِي الْبَطَانَةِ الْأُولَى : عَدَمُ التَّقَرُّبِ وَالِاصْطِفَاءِ .

وَالوَاجِبُ فِي الْبَطَانَةِ الثَّانِيَةِ : تَوَقُّفُهَا عِنْدَ الْإِبْتِلَاءِ بِهَا ۚ لِأَنَّهَا فَدْرٌ ، كَمَا يَحْتَوِي الْإِنْسَانُ الْبَلَاءَ ۚ مِنْ مَرَضٍ وَخَوْفٍ ، وَهَمٍّ ، وَحُرٍّ وَبُرٍّ .
وَيَجُوزُ فِي الْبَطَانَتَيْنِ التَّعَطُّلُ وَالدَّيُّةُ كَفَاءَةً لِلشَّرِّ ، وَأَنْتَا مِنَ الْمُتَخَرِّجِ ، وَتَالِيًا لِلْقَلْبِ ۚ لِيُقَرَّبُوا مِنَ الْحَقِّ ، وَيَتَعَلَّقُوا عَنِ الْبَاطِلِ .

وَالْأَيُّ الْكَافِرُ :

وَفِي هَوَاهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ ﴾ دَلِيلٌ بِالْأُولَى عَلَى عَدَمِ جَوَازِ تَوَلِيَةِ الْكَافِرِ وَلَايَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ اللَّهُ قَدْ نَهَى عَنِ اتِّخَاذِهِ بِطَانَةً لِلْمُؤْمِنِ ، وَخَاصَّةً صَاحِبَ الْوَلَايَةِ ، فَكَوْنُ الْكَافِرِ يُجْعَلُ بِنَفْسِهِ صَاحِبَ وَلَايَةٍ أُولَى بِالنَّهْيِ ۚ لِأَنَّهُ مَا نَهَى عَنِ الْبَطَانَةِ إِلَّا خَوْفًا مِنْ تَقَرُّبِ صَاحِبِ الْوَلَايَةِ وَاصْطِفَائِهِ لَهُ ، فَيُجِلِّي رَأْيَ سَوْرَةِ فَبُكُونُ ، أَوْ يَتَّقِي بِهِ مَنْ يَرَاهُ فَيَتَشَبَّهُ بِهِ ۚ وَهَلَا فِي صَاحِبِ الْوَلَايَةِ أَصْلٌ ، وَالْكَافِرُ لَا يَكُونُ وَالْيَا عَلَى مُؤْمِنٍ إِلَّا مُتَّخِذًا .

وَهَوَاهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ دُونِكُمْ ﴾ ۚ يَعْنِي : مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَتَتَّخِذُونَ بِطَانَةً مُنَافِقَةً أَوْ كَافِرَةً مِنْ دُونِ أَهْلِ الْإِيمَانِ أَهْلٍ مَلِكِكُمْ .

مَجَالِسَةُ الْكَافِرِ وَالْمُنَافِقِ :

وَفِي الْآيَةِ : دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مَجَالِسَةِ الْكَافِرِ وَالْمُنَافِقِ ۚ لِقَضِي النَّهْيِ فِي الْآيَةِ عَلَى اتِّخَاذِهِمْ بِطَانَةً ، وَهُوَ تَقَرُّبُهُمْ ، أَمَّا مَعَامِلَتُهُمْ وَمَجَالِسَتُهُمْ الْعَارِضَةُ ۚ لِتَعْلِيهِمْ وَتَوْجِيهِهِمْ ، وَتَأْلُفِهِمْ وَتَأْمِينِهِمْ ۚ لِلْأَمْنِ مِنْ مَكْرِهِمْ ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجَالِسُ الصَّادِقَ وَالْمُنَافِقَ ، وَالصَّالِحَ وَالْفَاسِقَ ،

والمؤمن والكافر، ولكن لا يتخذ بطانة إلا أهل الحق، ولا يقول إلا حقاً، والمفاصلة بين المسلم والكافر والفاسق والمنافق بكل حال ليس من الفقه في الدين، بل من صنع أهل الغلو والجهل.

الاستعانة بالكافر في الحرب:

وأما الاستعانة بالكافر في الحرب، إن كان في قتال مسلمين، فلا يجوز، وإن كان في قتال كفار آخرين، فعلى حالين:

الأولى: إذا كان النفع بتلك الاستعانة للكافرين أكثر من المؤمنين، وهم رأس الأمر، والمسلمون تبع لهم، فيتقوى بها الكفر ويضعف الإسلام، فلا يجوز بالاتفاق؛ لأن هذا مظهرة صريحة لتقوية الكفر على الإسلام.

الثانية: إذا كان النفع لأهل الإسلام أكثر، ونفع الكفار دون ذلك، والمسلمون رأس الأمر، والكفار لهم تبع، ففي المسألة خلاف:

- ذهب مالك: إلى عدم جواز الاستعانة بالكافر في الحرب، لعموم الآيات في النهي عن اتخاذهم بطانة وأولياء، ولما في «الصحیح» عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً من المشركين كان ذا جراءة وتجدد جاء إلى النبي ﷺ يوم بدر يستأذنه في أن يحارب معه، فقال ﷺ له: (أرجع) قلن أنتن من مشركن^(١).

- وذهب جمهور الفقهاء: إلى الجواز بغير شروط، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، واختلفوا في قلن هذه الشروط وتوحيها، والأصح جواز الاستعانة في هذه الحالة بشروط:

(١) أخرجه مسلم (١٨١٧) (١٤٤٩/٣).

الأول: إذا كان في المسلمين عجزٌ عن الاستقلال بأنفسهم في قتال كفارٍ مُعتدين أو مُرتعنين.

الثاني: إذا كان المسلمون أهلَ حُلٍّ وعُقُلٍ في أمر الحرب، وهم رأسُ الأمر، والكفارُ لهم تبعٌ، كالأجرامِ عندَ السيد.

الثالث: أن يكونَ عندَ الكفارِ قليلًا، فلا شوكةَ لهم مُتطرفين في الحرب، حتى لا يَأْثُرُوا أهلَ الإسلامِ على غيرةٍ عندَ التصبرِ، فيستبيحُوا حُرُماتهم.

الرابع: أن يكونَ الكافرُ المستعانُ به مأمونًا الأمر، لا يُعرفُ بخيائته ولا مخادعته؛ فيُقبضُ سرًّا للعدوِّ فيتضرَّرُ المسلمون بذلك.

وأما قولُ النبي ﷺ في غزوة بدرٍ: (فَلَنْ أَسْتَعِينَنَّ بِمُضْرِكٍ)، فهذا لانتهاء بعضِ تلكِ الشروطِ؛ فهو واحدٌ لا يُحتاجُ إليه، وفي المسلمين عُتْبَةٌ وكفايةٌ عنه؛ ويُؤمِّدُ هنا أن النبي ﷺ قد استعانَ بالكفارِ بعدَ ذلك؛ كاستعانته بيهود بني قَيْنِقَاعَ وقد قَسَمَ لهم، واستعانَ بصفوان بن أمية في حِوَارَيْنَ، فلا يُقالُ بنسخِ حديثِ غزوة بدرٍ لأخبارِ خَيْبَرَ وَحُتَيْنِ وهي بعدها.

والأمرُ مقرونٌ بالسياسةِ والحاجةِ، والضرورةُ يَحْتَكمُها أهلُ العلمِ بِمَحَسَبِ النوازلِ واعتلافيها، وقد كان النبي ﷺ في أولِ أمرِهِ يَسْتَعِينُ بِكَافِرٍ على كافرٍ؛ لعدمِ وجودِ المسلمِ المُعِينِ، كاستنصارِهِ بِعُتْبَةَ أَبِي طَالِبٍ على فريسيٍّ، وكَلْبُجَرِ الصَّحَابَةِ إلى النجاشيِّ وكان نصرانيًّا من أَذْيُوثِ فريسيٍّ؛ لعدمِ وجودِ مسلمٍ يُؤيِّدُ، وقد استأجَرَ النبي ﷺ الدليلَ الكافرَ كما في هَجْرَتِهِ، وهذا تَحْتَكمُهُ الحاجةُ والعلمُ والديانةُ، لا الأهواءُ والتخاضُّ الكافرينِ أولياءَ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ تَرْتَابًا﴾ أَمْوَالَكُمْ تُفْسِدُونَ﴾^(١).

كان أهل الجاهلية يتبايعون إلى أجل، فإذا أصرَّ المشتري، فإنهم يزيّدون في الأجل، ثم يزيّدون في الثمن، ويزيّدون في الثمن كلما زادوا في الأجل، وهذا كما أنه عندهم في البيوع، كذلك يفعلونه في القروض.

فإنما البيوع: فمن ياتع رجلاً إلى أجل بقيمة كذا، لقيمة القيمة في ذلك الأجل، وإن طلب الإمهال، فلا يزداد في القيمة؛ لأن ذلك ربا، فالزيادة جاءت على الثمن الباقي في قيمة المشتري حتى وإن كان أصل العقد بيعاً؛ لأن القيمة تحوّلّت إلى قين في القعة، فيجوز التواطؤ على قيمة للأجل عند عقد البيع، ولا يجوز الزيادة في الثمن، كلما زاد الأجل بعد العقد؛ كما كان يفعل أهل الجاهلية عند تبايعهم إلى أجل، فيحرجون عن حدّ المباح عند العقد إلى الزيادة عليه؛ كلما زاد الأجل بعد العقد، فيفسّر بالمعبر كلما تأخّر، وقد أرشد الله في ذلك إلى الإنكار وأتاب عليه.

فقد روى ابن جرير وابن المنذر، عن ابن جريج، عن عطاء؛ قال: كانت ثقيف تذاكر في بني النضير في الجاهلية، فإذا خل الأجل، قالوا: نزيّدكم ونؤخّرون؟ هنالك ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ تَرْتَابًا﴾^(٢).

لأن الزيادة في ذلك إدخال لعقد على عقد آخر، وسع البائع الأول سعة لا يملكها، لحيازة المشتري لها، فهو يملك قيمة ليست مقبوضة بيده ولا قادراً على تسليمها لو أراد إقراضها لغير المشتري لسعته التي

(١) تفسير الطبري (٦/٥٠)، وتفسير ابن المنذر (١/٣٧٨).

عاقلة عليها، ثم إنه لا يملك السلعة بعينها، فله حق فسخ في الدُّمُو فحسب.

روى ابنُ المنذر، عن ابنِ جُرَيْج، عن مجاهد، قال: «كانوا يتبايعون إلى الأجل، فإذا حَلَّ الأجل، باعوا إلى أجلٍ آخر، ففُتِلَتْ ﴿بَتَائِبُهُمْ﴾ بِأَنْزِلَا لَا تَسْأَلُوا أَزِيدًا أَنْتُمْ تَشْكُمُونَ»^(١).

زيادة الدَّيْنِ مقابل الأجل:

فإن طَلَبَ الزيادة في المال لأجل الزيادة في الأجل، فذلك مُحرَّمٌ؛ لأسباب منها:

الأول: لأنه يرى أنه باع السلعة بيعًا جديدًا، وهو لا يملكها كي يبيعها، والسلعة ملكٌ للمشتري لا للبائع الأول.

الثاني: لأنه لو مَلَكَ السلعة، لم تكن مقبوضةً لغيره، ولا مالًا كما للتصرف فيها، ولا قادرًا على تسليمها لو أراد بيعها على غير المشتري الأول لها.

الثالث: لأنَّ الحقَّ أنَّ عقدَ الأجل والزيادة عليه إنما نَزَلَ على حَقِّه من المال الذي بيد المشتري؛ وهذا الرِّبَا الصريح.

الرابع: لأنَّ المال الذي له في دُمُو المشتري لم يكن في تصرفه ولا في قبضته، وإن كان داخلًا في حَقِّه في دُمُو غيره؛ كحال الميراث الذي لم يُتَسَمَّ ولم يُقْبَضْ الورثة ولو كان حقًا لهم، لا يجوز لهم التبايع فيه حتى يُقْبَضُوا وَيَمْلِكُوا التصرف فيه.

حكم التورث:

واختلف العلماء في عرَضِ السلعة للبيع عاجلاً بكفاً، وأَجْلاً بأكثر:

(١) «تفسير ابن المنذر» (١/٣٧٧).

فمنهم من قال: بالجواز.

ومنهم من قال: بالمنع؛ لدخول الزيادة في الثمن على الأجل؛
للشبهة فيه من ربا الجاهلي.

وفي هذه المسألة كلام طويل، ليس هنا مؤرخة.

وهذا بخلاف ما لو عرض السلعة بقيمة واحدة آجلة وعاجلة؛ فهذا
جائز عند الجميع.

الزيادة في الثمن:

وأما الدين: فمن أقرض أحدا مالا، فليس له أن يأخذ على
الفرض زيادة عند العقد ولا بعده لأجل الزيادة في الأجل أو لغيره؛ فكل
فرضي بحر نفعا فهو ربا، ولو كان وثق درهم، أو كان من غير جنس
الدين؛ كمن يقرض قراجه ويطلب الدراهم ووقعها شاة أو أرضا أو
شرا؛ فهذا ربا بالاتفاق.

وهو تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ تَكْتُمَ﴾ نهى واصف
للحال التي كان عليها أهل الجاهلية، وفيه إشارة إلى أن الربا ينقسم
إثما بمقدار المضاعفة في أخيه؛ فالمضاعفان أعظم من الضغف، وكلما
زاد التضغيف، زاد التأميم، وليس في الآية إشارة إلى تهوين الربا في
غير الضغف، فضلا عن جوازه فيما دون ذلك، وقد روي في الخبر أن
درهم الربا أعظم من الزنى، وله طرق مرفوعة وموقوفة ومقطوعة، وإن
كانت ضغيفة؛ لأن معنى صحيح، وليس هذا تهويناً للزنى؛ بل هو
تعظيم للربا.

وقد تقدم الكلام حول الربا وشيء من أحكامه في سورة البقرة عند
آيات الربا.

﴿قَالَ تَحَالَى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ فِي كَثَرَةٍ وَأَلْفَرَةٍ وَالْمَكْتُوبِينَ الْقَتْلَ وَالْمَتَابِينَ عَنِ الْكَافِرِينَ وَاللَّهُ يُبَيِّنُ الشَّيْءَ﴾﴾ [آل عمران: ١٧٤].

ذَكَرَ اللَّهُ فَضْلَ الْمُتَّقِينَ، وَذَكَرَ فَضْلَ التَّائِبِينَ فِي الشُّقَى وَالسُّبْحِ، وَالسَّعَةِ وَالسُّبْحِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْعَزِيزِ، وَالْقُوَّةَ وَالضَّعْفَ؛ إِشَارَةً إِلَى قُوَّةِ الْحَالِ عَلَيْهِ؛ فَلَا يَنْقُضُ حُكْمَ الْفَقْرِ، وَلَا يَبْسُطُ إِنْ أَمَّلَ الْغِنَى، وَهَذَا حَالُ أَهْلِ الْبَقِيَّةِ؛ يَتَّبِعُونَ عَلَى الطَّاعَةِ مَا قَدَرُوا عَلَيْهَا، وَكُلَّمَا كَانَتْ الْحَالُ أَشَدَّ، فَالْعَمَلُ لَهَا أَعْظَمُ، وَكُلَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي السَّرَّاءِ إِلَى اللَّهِ أَقْرَبَ، كَانَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي السَّرَّاءِ أَقْرَبَ، وَأَقْرَبَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ الثَّابِتُ فِي سِرِّهِ وَعِلَانِيَتِهِ، وَسِرِّهِ وَضَرَرِهِ.

تَلَاوُذُ كَطَمِ الْغَيْظِ مَعَ الظُّفَاتِ:

وَذَكَرَ اللَّهُ كَطَمِ الْغَيْظِ مَعَ ذِكْرِ النِّفَقَةِ؛ تَحذِيرًا مِمَّنْ يُنْفِقُ لِحَقِّ نَفْسِهِ؛ فَيَنْفِقُ عَلَى مَنْ يَرِضَاهُ، وَيُمْسِكُ عَمَّنْ لَا يَرْضَاهُ، وَهَذَا مِنْ دَقِيقِ الرِّيَاءِ؛ وَمِمَّا يَنْقُصُ الْعَمَلَ أَوْ يُبْطِلُهُ وَيُلْغِيهِ بِرُكْنَتِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ وَيَقُولُ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ شَيْءٌ، وَهُوَ يَفْعَلُهُ لِحَقِّ نَفْسِهِ وَهَوَاهُ، وَرَبِّمَا يَعْرِفُ بَعْضُ الصَّالِحِينَ مَوَاضِعَ الرِّيَاءِ فِي الْعَمَلِ، وَيَخْفَى عَلَيْهِ مَوَاضِعُ الرِّيَاءِ فِي الثَّرِكِ، فَيَبْرُكُ لِعَمَلِهِ وَيَقُولُ أَنَّهُ شَيْءٌ، وَأَمَّا هُوَ انْتِصَارُ لِنَفْسِهِ، فَتَنْ آدَاءُ، تَنْقَةُ النِّفَقَةِ، وَمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ، أَحَبَّهُ وَأَطَقَ عَلَيْهِ، وَالنِّفَقَةُ حَقٌّ لَهُ وَلِلْمُحْتَاجِ لَا لِلْغَنِيِّ، فَجَبَّ أَنْ يَخْفَى الْغَنِيُّ عَنْ جَمِيعِ حَقَوِيهِ النَّفْسِ.

فَضْلُ كَطَمِ الْغَيْظِ:

وهو قوله: ﴿وَالْمَكْتُوبِينَ الْقَتْلَ﴾ أي: لَا يُؤْثَرُ ذَلِكَ عَلَى فِعْلِهِمْ وَلَا عَلَى تَرْكِهِمْ قَبْلَ غِيظِهِمْ، وَأَعْظَمُ الْكَاطِمِينَ لِلْغَيْظِ أَجْرًا أَقْدَرُهُمْ عَلَى الْإِنْتِقَامِ، وَأَمَّا الْكَاطِمُ لَغَيْظِهِ غَيْرَ الْفَادِرِ عَلَى الْإِنْتِقَامِ لِنَفْسِهِ، فَيُؤْجَرُ عَلَى قَدْرِ كَطَمِهِ لَغَيْظِهِ وَحُبِّهِ لِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ؛ فَأَقْبَلُ النَّاسُ يَقْدِرُ عَلَى الْإِنْتِقَامِ

لنفسه باللسان بالثب واللعن، واليهتان والغيبة، ويُؤخرُ على كظمه لها؛
ففي «المسك» و«السنن» من حديث معاوية بن أنس قال ﷺ: (مَنْ كَظَمَ
غَيْظًا وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أَنْ يُنْفِلَهُ، دَعَا اللَّهَ ﷻ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ حَتَّى يُخْرِقَهُ اللَّهُ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ مَا شَاءَ)^(١).

وربما يثاب على ما يَجِدُهُ في نفسه من ألم ظلمه؛ لِجِدِّهِ عليه وهو
غير قادر على الانتصار لنفسه، أكثر ممن يكظم غيظَه وهو قادر على
الانتصار لنفسه، لكن ألم غيظه عليه ضعيف؛ لِجُرُودِهِ في ظلمه وعدم
جدِّهِ، أو يحبس غيظه لغير الله خوفًا أَنْ تَسْقُطَ هيبةُ عند الناس، ويقع
هذا كثيرًا في المتكبرين؛ يتركون الانتصار للنفس جبرًا أَنْ يَنْصَبُوا على
مَنْ ذُونَهُم من الضعفاء؛ فهؤلاء لا يُؤخِّرون على كتم غيظهم؛ لأنهم
كثُمُوا لغير الله، ولو قدرُوا على الانتصار في الضعفاء، لَانْتَصَرُوا.

فضل العفو:

وهو: «وَالْعَافِيَةُ عَنِ الْكَافِرِ» فيه استحباب العفو والمسامحة،
خاصةً عند الحقوق المالية؛ لِأَنَّ العفو وَكُظْمَ الغيظ عُطِفَتَا على النفقة
العالية، وقد يؤخذ من هذا إسقاط الثَّمن عن المدين العاجز، ويُؤخرُ على
هذا، ولكن أجره عليه دون أجر مَنْ أخرج المال صدقة ابتداء؛ لِأَنَّ ذلك
أسقط دَيْنَهُ بعد بَاسِي من الوفاء، وعجز عن الانتفاع به، وذلك أخرج ماله
وهو يبدو قادرًا على الانتفاع به، وفي مسألة إسقاط الثَّمن واحتماله من
الزكاة كلامٌ تقدَّم بسؤاله في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ ذُو
عُسْرَةٍ لَنَافَعْتُكَ إِنْ تَسْرَرْتُ وَأَنْ تَكْفُرًا وَخَوِّفْ لَعَسَّ أَنْ تَكُفِّرَ وَتَكْتُمَ﴾
(البقرة: ٢٨٠).

(١) أخرجه أحمد (١٥٦٣٧) (١١٠/٢)، وأبو داود (١٧٧٧) (٢١٨/٤)، والترمذي
(٢٠٢١) (٢٧٢/٤)، وابن ماجه (١١٨٧) (١١٠٠/٢).

وفي قوله: ﴿وَالْعَاقِبَةُ خَيْرٌ مِنَ الْآخِرَةِ﴾ استحبابُ العفو عن الزلات، وأحقُّ الناس بالعفو أقرَّبهم؛ كالوالدين والأبناء، والإخوة والزوجات، ويثقلهم العفو عن الخادم؛ لأنَّ كثرة القُرب والمُخالطة تُؤدِّي إلى كثرة الأخطاء في حقِّ الإنسان؛ فالناس يُخطئون، ولكن لا يُشاهد خطأهم ويتأذى منه إلا من عاينهم، والبعيد لا يرى الخطأ إلا بسندٍ مُخالطٍ، ثمَّ إنَّ الناس يَتَوَرَّونَ على التصحيح والتحفظ من الخطأ مع البعيد، ولا يَتَوَرَّونَ مع القريب؛ لهذا كان العفو عن خطأ المُخالط والجليس أعظمَ من العفو عن خطأ غيره؛ ولذا جاء في «سُني أبي داود» والترمذي: «من حديث عبد الله بن عمر: قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، كم نَعَفُو عن الخادم؟ فَصَنَّتْ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ، فَصَنَّتْ، فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ، قَالَ: (اعْفُوا عَنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً)»^(١).

وقيل: إنَّ هذه الآية نزلت في العفو عن الخادم والمملوك؛ روى ابنُ المنذر عن أبي جعفر، عن ربيع بن أنس: «في قول الله - جلَّ ثَلاُوه -: ﴿وَالْعَاقِبَةُ خَيْرٌ مِنَ الْآخِرَةِ﴾: قال: «المملوكين»»^(٢).

حدودُ العفو وكظمُ الغيظ:

والشريعة تستحبُّ العفو وكظمَ الغيظ ما كان بمقدورِ الناس وفي طاعتهم ورؤسهم، وما يُعجزُ عن تحمُّله؛ فيُستحبُّ الانتصارُ للنفسِ بالقتل، وطلبُ الإنصافِ بالحقِّ؛ ففي «المسند» وعند «الترمذي» وغيره: «من حديث حذيفة: قال: قال رسولُ الله ﷺ: (لَا يَنْجِي يَلْمُؤِمِنْ أَنْ يُقَاتِلَ

(١) أخرجه أحمد (٥٨٩٠) (١١١/٢)، وأبو داود (٥١٦٤) (٣٤١/١)، والترمذي (١٩٤٩) (٣٣٦/٤).

(٢) «تفسير ابن المنذر» (٣٨١/١).

نَفْسَهُ، قَالُوا: وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ؟ قَالَ: (يَتَّبِعُهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ إِنَّمَا لَا يُطِيقُ)^(١).

وَالنَّاسُ يَتَفَاوَتْوْنَ فِي طَبَائِعِهِمْ وَحَزَائِهِمْ؛ فَرُبَّمَا يَكُونُ الْأَذَى وَاحِدًا، يَتَّبِعُ عَلَيْهِ وَاحِدٌ، وَيَتَجَرَّ عَنْهُ الْآخَرُ، فَيُخْتَلِفُونَ فِي الْقُوَّةِ الْبَاطِنَةِ، كَمَا يَخْتَلِفُونَ فِي الْقُوَّةِ الظَّاهِرَةِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَوَّلَ قَوْلُوا وَنَحْنُ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضٍ مَا كَتَبْنَا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾﴾
[ال عمران: ١٥٥].

فِي الْآيَةِ: وَجُوبُ الْجِهَادِ عِنْدَ اسْتِغْفَارِ الْإِمَامِ وَعِنْدَ دَفْعِ الْعَدُوِّ، وَحَرْمَةُ التَّوَلَّى وَالْقَعُودَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ؛ وَلَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَّخِذُهَا الذِّمَّةُ كَاتِبُوا مَا لَكُمْ إِذَا ضَلَّ لَكُمْ أَمْرًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَأْتَلَفْتَ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [التوبة: ١٣٨]، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ ﷺ: (وَإِذَا اسْتَفْزَرْتُمْ، فَأَنْفَرُوا)^(٢).

وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ فِي تَخَلُّفِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حَيْثُ طَلَبَ مِنْهُمْ الْبَقَاءَ فِي أَمَاكِنِهِمْ لِمُخَالَفَتِهِ، وَالْمَنَافِقُونَ تَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَصَفِ الطَّرِيقِ قَبْلَ رُؤْيَى الْعَدُوِّ، وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ مُحَرَّمٌ.

وَيُظْهِرُ التَّحَرُّمُ فِي الْآيَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٤٤٤/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٥٤) (٥٢٣/٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٩٦) (١٣٣٢/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٢٤) (١٥/٢)، وَمُسْلِمٌ (١٣٥٣) (٩٨٦/٢).

الأول: في قوله: ﴿إِنَّمَا أَسْأَلُكُمْ النَّبِيُّ يَتَعِزُّ مَا كَسَبُوا﴾، واستيصال الشيطان إنهم وذنب.

الثاني: في قوله: ﴿وَأَقْبَدَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّمَا اللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، فلا يُعْفَى إلا عن عظم أو إثم.

وفي الآية: إشارة إلى أن الله لا يَحْرِمُ عبده من عمل الخير ومباشرة الجهاد إلا بقتل؛ كما في قوله: ﴿أَسْأَلُكُمْ النَّبِيُّ يَتَعِزُّ مَا كَسَبُوا﴾.

وقد روى ابن جرير، عن معوية، عن قتادة: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا بِكُمْ يَوْمَ الْتَلْوَةِ الْمَسْكِ﴾ الآية: «وذلك يوم أُحُد، ناس من أصحاب رسول الله ﷺ قَاتَلُوا عَنِ الْقَتَالِ وَعَنِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وكان ذلك من أمر الشيطان وتخويطه؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ مَا تَسْمَعُونَ: أَنَّهُ قَدْ تَجَاوَزَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَعَفَا عَنْهُمْ»^(١).

وكُلَّمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الْعَدُوِّ أَقْرَبَ، كَانَ إِثْمُ التَّوَلَّى أَعْظَمَ؛ لِأَنَّ التَّوَلَّى يُجْلُ بِمَوَاضِعِ قُوَّةِ الْجَيْشِ؛ فَلَا يَمْلِكُونَ إِعَادَةَ سِيَاسَتِهِمْ وَخَطَطِهِمْ إِذَا اتَّخَذُوا، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ التَّوَلَّى فِي أَوَّلِ الطَّرِيقِ أَوْ فِي أَوَسَطِهِ.

• • •

﴿قَالَ عَالِي: ﴿وَمَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَاتَلُوا بِكُمْ يَوْمَ الْتَلْوَةِ الْمَسْكِ﴾﴾
 ﴿قَالَ عَالِي: ﴿وَمَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَاتَلُوا بِكُمْ يَوْمَ الْتَلْوَةِ الْمَسْكِ﴾﴾
 ﴿قَالَ عَالِي: ﴿وَمَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَاتَلُوا بِكُمْ يَوْمَ الْتَلْوَةِ الْمَسْكِ﴾﴾

نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي قَبِيلَةِ فَدَعَا النَّاسَ، فَظَنُّوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا؛ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ؛ قَالَ: «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَاتَلُوا بِكُمْ يَوْمَ الْتَلْوَةِ الْمَسْكِ﴾ فِي قَبِيلَةِ خِزْرَاءَ لَمَّا قَاتَلَتْ يَوْمَ بَدْرٍ،

فقال بعض الناس: لعل رسول الله ﷺ أخذنا هاتون الله ﷻ. ﴿وَمَا كَانَ نَبِيًّا أَنْ يَأْتِيَ﴾ إلى آخر الآية^(١).

فأراد الله تنزيه نبيه ﷺ من أن يكون أصحابه وأمتة، ولم يُعَابِ الله أصحاب نبيه ﷺ في ظنهم ذلك؛ لأن ظنهم كان بحسن قصد أن الله أباح له ما لم يُحِبُّ لغيره من أمته؛ فبين الله أن حُكْمَ نبيه ﷺ كحُكْمِ سائر الناس.

من أحكام الغنائم:

والغنائم قَسَمَهَا الله، وجعل ذلك إليه؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا لَنَا نِشْنَمًا مِنْ قَبْلُ فَكَانَ يُؤْخَسِرُ﴾ الآية (الأنفال: ٢٤).

وكانت مُحَرَّمَةً على سائر الأنبياء وأمتهم؛ فَخَصَّ الله بِرِوَايَتِهَا نبيه؛ كما في «الصحاحين» من حديث جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أُعْطِيتُ حَقًّا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُعِيزُكَ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةً شَهْرًا، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، وَأَنَا وَجَلُّ مِنْ أُمَّي أَرْكَفَهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأَجِلْتُ لِي الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ كَلَامًا، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ»^(٢).

وهو في الآية: ﴿لَنْ يَأْتِيَ﴾ أي: يكون.

أنواع الغنائم:

والغنائم على نوعين:

نوع: لا يُحْصَلُ ولا يُحْفَظُ ولا يُنْتَفَعُ به غالبًا إلا في موضعه؛ كالشراب والطعام من الماء واللبن والحليب والخبز والفاكهة، فهذا يُطْلَقُ ويُنْتَفَعُ به من غير متاجرة به.

(١) أخرجه أبو دار (٣٩٧/٤) (٣٩١/٤)، والترمذي (٣٠٠٩) (٢٣٠/٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٨) (٩٥/١)، ومسلم (٥٢١) (٢٧٠/١).

مقابل الحجة، وكلما كانت الحجة في وجوه الحق ضعيفة، سترت خلفها كبراً ونفاقاً؛ لأن النفوس لا تنشرف إلى المعارضة بلا سبب، فتبدي حجةً واضحة، وأعداءً ضعيفة؛ وهي في باطنها مُعاندَةٌ.

ولم يكن المنافقون يُعارضون أمر النبي ﷺ في الجهاد؛ وإنما يمتثلون بأعداءٍ ضعيفة؛ ففي غزوة أحد قالوا: ﴿لَا تَبْرَأُ فِي الْحَرْبِ﴾ [التوبة: ٨١]، وفيها قال الجُدُّ بْنُ قَيْسٍ: ﴿أَشَدُّنَ لِي وَلَا تَقْبَلُنِي﴾ [التوبة: ١٩].

في أحدٍ لم يظهروا الامتناع من القتال؛ وإنما لا يظنون وقوع القتال؛ فلا يرون خروجهم بلا فائدة تتحقق، وفي تبوك لم يظهروا الامتناع من الجهاد؛ وإنما خشية الحر وحالهم لو كان برزاً لخرجنّا، وفي تبوك أبشأ لم يظهر الجُدُّ بْنُ قَيْسٍ الامتناع على الجهاد؛ وإنما أظهر خوف الفتنة على نفسه، وظاهره لو لم تكن فتنة فهو مقابل، وبكثرة الأعداء ترك الحق يظهر النفاق.

وهذه الأعداء تُخرجهم من دائرة الكفر الظاهر إلى النفاق؛ ولذا قال تعالى: ﴿مَنْ يُضْمِرْ بَوَهِدَ آفَاقٍ وَتَهُمُ الْإِيمَانُ﴾، فلم يحكم بكفرهم للنبي ﷺ ليؤاخذهم على الكفر؛ وإنما حكم بغايتهم؛ ليُعابى لهم به؛ ولذا عتب ذلك بسوءهم: ﴿يَقُولُونَ بِالَّذِينَ هُمْ عَلَى أَعْيُنِنَا إِيْمَانُ﴾ [البقرة: ١٩٠].

احتواء المنافقين:

ومن فوق السياسة في جهاد النبي ﷺ: احتواء المنافقين؛ وإن منكرُوا وخذعُوا وغاثُوا؛ كما فعل ابن أبي حنيفة رجع بثلث الجيش، فلم يُعاقبهم النبي ﷺ بعد أخراً؛ وإنما جعلهم في عداوة الجماعة، وأخذهم في جهاد بعد ذلك؛ لأن عزلهم عن الجماعة زيادة لشركهم وخسيتهم؛ فهم

يَرْجُونَ أَنَّ النَّاسَ يَنْفُتُهُمْ مَتَابِلِينَ وَلَيْسُوا بِمُتَابِقِينَ، وَلَوْ أَهْلَيْنِ نَفَاقًا مِّنْ يُبْهَلْنَ شَرَّهُ، لِأَظْهَرَهُ وَانْسَلَخَ مِنْ جُلُوبِهِ وَأَعْلَنَ الْعِدَارَةَ، وَهَذَا لَا تَنْشُؤْتُ إِلَيْهِ الشَّرِيعَةَ، وَاعْتِبَارُهُمْ فِي الظَّاهِرِ مَعَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَعْصِي تَوَلِيَّتَهُمْ وَلَايَةً، وَلَا اتِّخَاذَهُمْ بِقَانَةً.

تَكْثِيرُ سِوَاوِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْقِتَالِ:

وَفِي الْآيَةِ: مَشْرُوعِيَّةُ تَكْثِيرِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ فَيَاسِ التَّغْيِيرِ، وَلَوْ كَانَ النَّاسُ فِي كَفَايَةِ عَدُوٍّ، فَالْكَثْرَةُ لَهَا أَثَرٌ فِي نَفُوسِ الْمُسْلِمِينَ بِشَدِّ الْعَزِيمَةِ وَتَقْوِيَةِ الْهَمَّةِ، وَلَهَا أَثَرٌ عَلَى الْكُفَّارِ بَيْنَ الْخَوْفِ وَالرَّعْبِ، وَأَكْثَرُ هَزَائِمِ الْجِيُوشِ مَعْنَوِيَّةٌ أَكْثَرُ مِنْهَا مَادِيَّةٌ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: «تَكْثَرُوا بِأَنْفُسِكُمْ وَلَوْ لَمْ تُقَاتِلُوا» وَيَنْحَوِ هَذَا قَالَ الضَّحَّاكُ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُمَا^(١).

وَفِي الْآيَةِ: أَنَّ مَنْ كَثُرَ سِوَاةُ الْمُجَاهِدِينَ، فَحَظَرَهُ مَعَهُمْ وَلَوْ لَمْ يَنْفَرْ: أَنَّ لَهُ حُكْمَ الْمُجَاهِدِ فِي الْأَجْرِ وَالنَّوَائِبِ.

وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: «رَأَيْتُ يَوْمَ الْقَادِيسِيَّةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُمِّ مَكْشُومٍ الْأَعْمَى، وَعَلَيْهِ زُرْجٌ يَمْشِي أَلْفَ رَهْطٍ، وَيَبْدُو رَابِعَةً سَوْدَاءً، فَقِيلَ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَذْرَاكَ؟ قَالَ: بَلَى! وَلَكِنِّي أَكْثَرُ سِوَاةِ الْمُسْلِمِينَ بِنَفْسِي»^(٢).

وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ الْبَخَارِيِّ فِي «تَارِيخِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَازِمٍ عَنْهُ.

وَفِي هَوَالِهِ: «فَاتَرَا تَلَبَّيْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَوْ أَنْفَعَنَا» بَيَانٌ لِّتَرَاتِبِ الْجِهَادِ، وَأَنَّ أَعْلَاهُ الْمُوَاجَهَةَ مَعَ الْعَدُوِّ، وَهُوَ الْمُقَاتَلَةُ، وَكُلَّمَا كَانَ الْمُجَاهِدُ مِنْ

(١) «تفسير الطبري» (٦/٢٢٤)، و«تفسير ابن المنذر» (٢/٤٨٦).

(٢) «تفسير القرطبي» (٥/٤٠٤).

العدو أقرب، كان في الأجر والثواب أعظم؛ لأن الله أمرهم أن يقتلوا، وإن أبوا أن يكونوا من رايهم يُكفرون سواء المسلمين، ويحوظون حريتهم لو تفرقوا المسلمون أو أحاط بهم عدوهم.

جهاد الطلب، وجهاد الدفع:

وأخذ بعضهم من الآية الإشارة إلى نوعي الجهاد: جهاد الطلب، وجهاد الدفع؛ وهذا نسبي وليس نفسيًا مطلقًا في الآية؛ لأن خروج النبي ﷺ في غزوة أحد دفع لا طلب؛ لأنه علم بقدم المشركين إليه فتجهز لشراجهتهم وصدعهم، وهذه الآية نزلت في أحد، ولكن المتأخرين من وراء المغابطين يُعدون مُدافعين بالنسبة للمتقدمين عليهم، والمتقدمين يُعدون مُدافعين وطالبيين بالنسبة للمتأخرين عنهم.

التفاضل بين جهاد الدفع والطلب:

وجهاد الطلب أعظم من جهاد الدفع؛ لأن جهاد الدفع لا يتغير إلى شيء، ومشوب بقصد جباية الدنيا وحمايتها من نفس وأرضي ومالي وعرضي، وأما جهاد الطلب، فالقصد فيه أكثر تجرؤًا؛ لاشتراط النية فيه لإعلاء كلمة الله، ثم إن أصل جهاد الدفع من جنس الفطرة والحمية الموجودة في جنس الحيوان، كان إنسانًا أو بهيمة، فهو يدفع المعتدي عليه، وأما جهاد الطلب، فبين خصائص الإنسان وأهل الإيمان، وفي جهاد الدفع حماية للدنيا وضوء لها، وفي جهاد الطلب ترك الدنيا وتذل لها، وقد يكون المجاهد يُجاهد جهاد الدفع وله أجر جهاد الطلب وفضله إذا كان يدفع من مالي غيره ونفسه وعرضه وأرضه؛ فهذا في جهاد جهاد دفع، وأجرة أجر طلب.

وبخلا الجهادين الدفع والطلب فضلها عند الله عظيم، والأجر الوارد في الكتاب والشئ لهما في الآخرة يُدخلان فيه جميعًا، ولكنه عند

التفاحيل، فالطلب أفضل من الدفع في الأخيرة، وجهاد الدفع أوجب في الدنيا؛ وهذه المسألة من نواحي المسائل التي يكون فيها النفل أعظم من القرصي وهما من جنس واحد.

والخذ بعضهم من قوله: ﴿فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ اقْرَءُوا﴾ الإشارة إلى عدم اشتراط النيّة في الدفع، فذكر القتال فقال: ﴿فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وما ذكر سبيل الله في الدفع، ولعلّ الاظهر: أنّ الله ذكر الدفع بعد المتقاتلو في سبيل الله عطفًا عليها، وتقديره: (أو اذقوا في سبيل الله) ولكن حذفت: (سبيل الله) دفعًا للتكرار.

ولا خلاف أنّ جهاد الدفع لا يقتصر إلى نيّة؛ وإنما قصد حماة العرض والدم والنفس والمال كافي في ثبوت الأجر؛ ففي «الصحيحين» من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ)^(١).

وعند أبي داود والنسائي وغيرهما؛ من حديث سميد بن زيد: (مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَاتَلَ دُونَ أَهْلِهِ، أَوْ دُونَ دِينِهِ، أَوْ دُونَ وَجْهِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ)^(٢).

وأما جهاد الطلب، فلا يُقْبَلُ إلا بنيّة، ومن قاتل بلا نيّة، فميتة جاهلية؛ إما في «الصحيحين»: (مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ فِي الْمُلْكِ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)^(٣).

• • •

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨٠) (١٣٦/٣)، ومسلم (١٤١) (١٧٤/١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٧٧٢) (٢٤٦/١)، والترمذي (١٤٢١) (٣٠/١)، والنسائي (١٠٩٥) (١١٦/٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٢) (١٣٦/١)، ومسلم (١٩٠٤) (١٥١٣/٣).

﴿قَالَ تَعَالَى﴾ : (تعالى : ارتفع عن كل شيء) ﴿فَاسْتَجَبَ لَهُمْ وَرَبَّهُمْ أَنَّى لَا أُلَاقِيَهُمْ عَلَى عَمَلٍ وَرَبِّكُمْ﴾ : (فمن ذا الذي استجب لي؟ ربكم يا ربهم قالوا : فاجتروا واثبتوا من وحيهم وأردوا في كسبهم واثبتوا لأفئدتهم عنهم سجيبتهم ولا تأجلت لهم جنتهم فسرى من قلوبهم الأفتكاد فوالا بين جنود الله والله جندهم حسن الثواب) (إلى غير ذلك) : (١٩٥).

في الآية: مساواة الذَّكَرِ والأنثى في أجور الأعمال، وإنَّ نِيَّاتُهَا في التكليف؛ فمختصُّ المرأةُ بخصائصٍ تكليفيةٍ تُثَابِتُ عليها؛ كالجَنَابِ والقَرَارِ والْعِدَّةِ، كما يختصُّ الرجلُ بالجهادِ وصلاةِ الجماعةِ، ويختصُّ الرجلُ عن المرأةِ والعكسُ بمنتهياتٍ ليستُ على الآخرِ؛ كتنهْيِ الرجلِ عن تلبسِ الحريرِ والتَّخْفِيفِ، ونَهْيِ المرأةِ عن زيارةِ المقابرِ، والأصلُ: المشابهةُ في التكليفاتِ، وعندَ الاختلافِ في التكليفِ يُعَوِّضُ اللهُ الجَنَسَ الآخرَ بتسريحِ لو عَوَّلَ به لَأَكْتَمَلَ له دينُهُ؛ كما عَوَّضَ اللهُ المرأةَ بالحجِّ عن فرضِ الجهادِ؛ ففي البخاريَّ، عن عائشةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: (جَهَادُكُمْ الْحَجُّ)^(١).

تساريف الأئمة والأئمة في الثواب:

وكلُّ عملٍ بمَعْتَلَةٍ أَحَدُ الْجَنَسَيْنِ مُوَافِقًا لِلتَّشْرِيعِ، فَأَجْرُهُمَا فِيهِ سَوَاءٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صُورَةُ الْأَدَاءِ وَمَكَانُهُ، كَالصَّلَاةِ الْخَمْسَةِ، فَأَجْرُ الْمَرَأَةِ فِيهِ مُضْرَدَةٌ فِي بَيْتِهَا كَأَجْرِ الرَّجُلِ جَمَاعَةً عَلَى الصَّحِيحِ.

وقد روى ابن جرير، عن ابن أبي شبيب، عن مجاهد؛ قال: قالت
أم سلمة: يا رسول الله، نُذِخُ الرِّجَالَ فِي الْهَجْرَةِ وَلَا نُذِخُهَا هُنَاكَ
لَئِنْ لَا أَلَيْسَ عَمَلٌ حَسِلَ فَيَكُنْ مِنْ ذِكْرِ أَوْ لَيْسَ؟ (١٧)

(١) أخرجوه الطاري (TAYO) (TT/E) ، (٢) $\frac{1}{(1 + \frac{1}{E})} \frac{1}{(1 + \frac{1}{E})}$ (٣)

وعُدل الله بكونه في الجنس الواحد عند تعلُّل أسباب القيام بالتكاليف؛ فالاعتنى ثبوته العبادات البُشرية، وهذا الثبوت يجعله الله في غيرها في بقية حواس الإنسان وأركانه، والأصم ثبوته العبادات السمعية ويجعل الله أجر ما فاتته في بقية حواسه؛ فإن صلاة القاعد العاجز كصلاة القائم القادر سواء، وهذا مُقتضى حديث عمران بن حُصَيْن: كما في «الصحيح»: (صَلَّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ)^(١)، وهذا عند العجز يُستوي الأجر؛ لأنَّ عمران كان مريضًا بالبواسير.

وعند التفصير في العبادات مع القدرة عليها، يتفصّل الأجر بمقتضى ما ترك من المقدورات لحديث: (صَلَّاهُ قَائِمًا أَفْضَلَ مِنْ صَلَّاهُ قَاعِدًا، وَصَلَّاهُ قَاعِدًا عَلَى النَّصِيفِ مِنْ صَلَّاهُ قَائِمًا)^(٢)، وهذا في الثقل؛ فإنَّ ترك القيام مع القدرة عليه في الترخي يُبطل لها شروطُ قبول العمل:

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تُبْسِغْ عَلَىٰ عَمَلِكُمْ مِزَاجًا﴾ إشارة إلى قبول كلِّ عملٍ عبلة الإنسان مع إخلاصٍ في ظاهره، ومتابعةٍ في باطنه؛ فالإخلاص والمتابعة هما شرطان لقبول العمل، فالعمل الشايف للسنن بلا إخلاص: لا يقبل؛ ففي «صحيح مسلم»: من حديث أبي هريرة، قال ﷺ: (قَالَ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: أَنَا أَكْفَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مِمِّي خَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشَرَكْتُهُ)^(٣).

ومن أخلَص في عمله ولم يكن على السنن، فعمله بدعة لا تصح منه، وشرط الإخلاص أقوى من شرط المتابعة؛ لأنَّ الله لا يقبل العمل

(١) أخرجه البخاري (١١١٧) (٤٨/٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٨٩٩) (٤٣٥/٤)، وأبو داود (٩٥١) (٢٥٠/١).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٨٥) (٤/٢٢٨٩).

الموافق للسنّة إذا تضمنت شرباً في النية ولو كان سبباً، ولكن قد يقبل الله العمل الذي فيه شائبة بدعة بسيرة إذا أخلص صاحبها فيه ولو لمَنْ عَمِلْ عملاً مشروعاً، ولكن ابتدأ في وصفه أو زمنه أو مكانه، فَيُوجَرُ على القدر الذي نابع فيه، ويأثم بقدر المخالفة؛ كَمَنْ يُسَيِّحَ وَيَحْسُدَ وَيُكَبِّرُ خَمْسِينَ فَمَرَّ كُلُّ صَلَاةٍ فهذا العبد لم يَرِدْ فيه دليل، فقد شاب السنّة بشائبة بدعة، يُقْبَلُ منه الذُّكْرُ وَيُوجَرُ عليه، ولا يُوجَرُ ويأثم على بدعيته، ولو كان هذا المخلّط في إخلاصه لَمَّا قُبِلَ منه شيء من عمله.

أنواع البدعة باعتبار الثواب:

والبدعة لا يُوجَرُ عليها صاحبها؛ وإنما يُوجَرُ على ما خالفها من السنّة، ولهذا فإن البدعة باعتبار الإثابة عليها وعديها على نوعين:

الأول: بدعة مُحَقَّقة أصليّة، فلم تات بها سنّة؛ كبدعة الرقص للرجال، وكذا الغناء والتصفيق في الأيام والأزمنة الفاضلة عند بعض السُّنَنَةِ؛ فهذا عمل لا يُقْبَلُ منه شيء ولو أخلص فيه، ويأثم به فاعله بمقدار بدعيته وجلبه بها وتقصيره في رفع جهالتيه عن نفسه.

وأعظم من ذلك البدع الكبرى في أصول الدّين.

الثاني: بدعة إضافية، ذلّ الدليل على ثبوت أصلها، ولم يذلّ الدليل على ثبوت ما أُضيفت إليه؛ كَمَنْ يُضَيِّفُ ذِكْرَ اللهِ وقراءة القرآن إلى مناسبات وأزمنة لا دليل عليها؛ كَمَنْ يقرأ القرآن في الحائض والحائض والمؤبد وليلة الإسراء والمعراج؛ فهؤلاء لا يَحْلُونِ من حالتين:

الحالة الأولى: إِنْ فَعَلُوا ما فَعَلُوا عن جهل وحسن قصد، فإثمهم يُوجَرُونَ على ما خالف البدعة من السنّة، ولا يُوجَرُونَ على البدعة المخالطة للسنّة، ويرتفع عنهم الإثم بمقدار قيام الجهل والعذر فيهم.

الحالة الثانية: إِنْ فَعَلُوا ما فَعَلُوا عن علم وسوء قصد، فيُحْدِثُونَ

بدعةً وَيُضَيِّقُونَ إِلَيْهَا سُنَّةً، أَوْ يَأْتُونَ بِسُنَّةٍ وَيُضَيِّقُونَ إِلَيْهَا بَدْعَةً يَوْمَ لَمْ
وَقَصِدُوا؛ فَهَؤُلَاءِ لَا يُجْرُونَ عَلَى قَتْلِهِمْ سُنَّةٌ وَبَدْعَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَنْشَأُوا الْعَمَلَ
الْمُخَالَفَ لِلسُّنَّةِ عَنْ عِلْمٍ؛ وَإِنَّمَا لَمْ يُجْرُوا عَلَى مَا أَضَيَّعَتْ إِلَى الْبَدْعِ مِنَ
السُّنَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ لَنْ يَقُومُوا بِالسُّنَّةِ وَحَقِّهَا لَوْ لَمْ تَكُنِ الْبَدْعُ
فِيهَا؛ فَالْبَدْعُ هِيَ مَا جَرَّ السُّنَّةَ إِلَيْهَا لِتَشْرَعَ الْبَدْعُ وَتَقْتَلِبَهَا النَّاسُ، وَلَوْ لَمْ
تَكُنِ الْبَدْعُ مَوْجُودَةً مَا جَاوَزُوا بِالسُّنَّةِ وَحَقِّهَا؛ لِهَذَا لَا يُجْرُونَ عَلَى تِلْكَ
السُّنَّةِ الْمُخْتَطِطَةِ بِالْبَدْعِ؛ لِيَعْلَمَهُمْ وَشَوْهَ قَصْدِهِمْ.

الْعَمَلُ الصَّالِحُ مِنَ الْكَافِرِ؛ إِذَا اسْلَمَ:

وَيُقْبَلُ الْعَمَلُ مِنَ الْمُشْرِكِ الْمُخْلِصِ فِي عَمَلٍ بِعَمَلَةٍ يُتَابِعُ فِيهِ الْحَقَّ
إِذَا تَابَ مِنْ فِرْيَتِهِ كُلِّهَا؛ لَمَّا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَرَّامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛
قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَتَيْتُكَ كُنْتُ أَتَخَشُّ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ ضِدْقَةٍ
أَوْ عَقَاقِفَةٍ، وَصِلْتُ رَجِمَ؛ فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (اسْتَلَمْتُ
عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ غَيْرِي)^(١).

فَحَكِيمٌ كَانَ يَعْمَلُ عَمَلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مُخْلِصًا بِهِ لَدَى اللَّهِ، وَلَمْ يَكُنْ
مُبْتَدِعًا، مَعَ كَوْنِهِ مُشْرِكًا فِي أَعْمَالِهِ أُخْرَى؛ فَالْأَمْرُ لَا يُفْسِدُ عَمَلَهُ الَّذِي
أَخْلَصَ فِيهِ وَوَقَفَ الْحَقُّ بِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الْإِسْلَامِ.

وَفِي صَمَوِّ الْأَمَةِ: ﴿لَا تُصِغْ عَمَلَكُمْ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ مِنْ دَاخِرٍ أَوْ أَنْتُمْ تَسْتَأْذِنُ
بِرَأْيِنَا﴾ دليلٌ عَلَى رَجُوعِ عَمَلِ الْمُتَرَدِّ إِلَى بَعْدِ تَوْبَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّا كَانَ
بِعَمَلِهِ وَهُوَ مُسْلِمٌ كَالْحَبِجِّ وَغَيْرِهِ، وَتَقَدَّمتِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا فِي سُورَةِ
الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَزَكِّدْكُمْ يَتَكْفَرْ عَنْ دِينِهِمْ فَهَيْسَ وَهُوَ صَاحِبُ
مُلْكٍ عَظِيمٍ﴾ [٢١٧].

(١) أخرجه البخاري (١٤٣٦) (١١٤/٢)، ومسلم (١٣٣) (١١٤/١).

وقد يُوجَرُ العبدُ على تَبَيُّنِ ولو لم يَعْمَلْهُ ولا يُوجَرُ على العملِ ولو نَاقَعَ فيه إذا كان بلا إخلاصٍ فهو لأنَّ اللهَ يُعْطِي العبدَ على تَبَيُّنِهِ ما لا يُعْطِيهِ على عَمَلِهِ.

الثواب على العمل الباطل :

وفي ظاهر الآية أنَّ كُلَّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ الإنسانُ لا يُفِيدُهُ اللهَ على صَاحِبِهِ ما أَحْلَسَ فيه ونَاقَعَ، ولو كان باطلاً في ذاته ولم يَعْلَمْ العبدُ ببطلانِهِ كَمَنْ يُصَلِّي صلاةً على غيرِ رُضْوَةٍ وهو لا يَعْلَمُ، فَيُكْتَبُ لَهُ الأجرُ؛ لأنَّهُ حالَ عَمَلِهَا يَحْسَبُ أَنَّهُ أَقَامَهَا بِإِخْلَاصٍ وموافقةٍ، وإذا عَلِمَ وَجَبَ عَلَيْهِ الإعادةُ، وعَمَلُهُ السابقُ ما جَوَزَ عَلَيْهِ ولا يُغْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ، ولكِنَّهُ لا يُسْقِطُ التَّكْلِيفَ، فمن الناسِ مَنْ يَقُومُ اللَّيْلَ كُلَّهُ يَحْسَبُ أَنَّهُ على طَهَرٍ، فإذا قَضَى صَلَاته تَنَكَّرَ أَنَّهُ لَيْسَ على طَهَرٍ، فَإِنَّهُ يُوجَرُ على ما أَقَامَ، وَإِنْ أَتَتْهُ أَنْ يُعِيدَ أَقَامَ.

وكثيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي فِي الإعادةِ: فَيُعَدُّ الْجَاهِلُ عَنْدَهُمْ، وَلَا يُعَدُّ النَّاسِي، وَإِنْ كَانَ الأجرُ لَا يُغْنِيهِ عَنْهُمَا جَمِيعًا، وفي «السنن»، «والسنن»، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أَغْرُبُ عَنِ الْمَاءِ، وَمَجِي أَلْقِي، فَتُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأَصَلِّي بِغَيْرِ طَهَرٍ، فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ، فَجَاءَتْ بِوَجْهِي سَوْدَاءُ بِمَسِّ يَتَخَفَضُفُ مَا هُوَ بِمَلَانٍ، فَتَسْتَرْتُ إِلَى بَيْتِي، فَاغْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِلْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (هَا أَتَا فَرْ، إِنَّ الصَّيْدَ لِلطَّيِّبِ طَهَرًا، وَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ إِلَى عَشْرِ سَبْعِينَ، إِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ، فَلَا تُسْأَلُ جِلَّتَكَ)»^(١).

• • •

(١) أخرجه أحمد (٢١٣٠٤) (١٤٦/٥)، وأبو داود (٣٣٣) (٩١/١).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾﴾ (آل عمران: ٢٠٠).

الرِّبَاطُ حَيْثُ الْجِهَادُ الْأَصْغَرُ، وَهُوَ حِمَايَةُ الْحُرُمَاتِ مِمَّنْ يَسْتَحِبُّهَا، وَهُوَ مِنَ الشَّرَاطِطِ وَالرَّيْبِطِ، وَهُوَ طَوْلُ الْإِقَامَةِ وَالْمَلَاظِمَةِ لِلْمَكَانِ، وَمَنْ مَاتَ فِي رِبَاطٍ، كَانَ لَهُ أَجْرُ الشَّهِيدِ وَفَضْلُهُ؛ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعٌ سَوِيطٌ أَحَدُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالزُّوْحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْغَنَوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا) ^(١).

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، عَنْ سَلْمَانَ رضي الله عنه؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (رِبَاطُ يَوْمٍ وَثَلَاثَةُ خَيْرٍ مِنْ حَيْثِمٍ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَزَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَتَمَلَّهُ، وَالْجَزَى عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَكْبَرُ الْفَنَانِ) ^(٢).

وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَيْسَى رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (كُلُّ النَّبِيِّ يَخْتُمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الشَّرَاطِطُ؛ لِإِنَّهُ يَتَمَلَّهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيُؤْمِنُ مِنْ فَتَانِ الْقَبْرِ)؛ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٣).

فَضْلُ الرِّبَاطِ وَاتِّظَارِ الْعِبَادَةِ:

وَكُلُّ طَوْلٍ اتِّظَارٍ لِعِبَادَةٍ، فَهُوَ رِبَاطٌ، وَيَنْظُمُ الرِّبَاطُ بِأُمُورٍ:

الْأَوَّلُ: بِمَقَانِدِ وَرُودِ الْخَوْفِ عَلَى الشَّرَاطِطِ بِكَوْنِ الْأَجْرِ لَهُ أَعْظَمُ؛ فَمَنْ رَابَطَ عَلَى ثَغْرِ مَخُوفٍ لَيْسَ كَثُرَ رَابَطُهُ عَلَى ثَغْرِ لَيْسَ.

الثَّانِي: بِمَقَانِدِ مَا يَقُومُ عَلَى حِمَايَتِهِ؛ فَمَنْ رَابَطَ عَلَى الْأَعْرَاضِ وَالْأَنْفُسِ أَعْظَمُ مِمَّنْ رَابَطَ عَلَى الْأَمْوَالِ، وَمَنْ رَابَطَ عَلَى حُرْمَةِ الدِّينِ

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧) (٣٥/١)، أخرجه مسلم (١٩٩٣) (٣/١٥٢٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٠٠) (٩/٣)، والتِّرْمِذِيُّ (١٦٢١) (٢/١٦٥).

أَعْظَمُ مِمَّنْ يُرَابِطُ عَلَى خَزْمَةِ الدُّنْيَا، وَأَعْظَمُ الرِّبَاطُ مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ حِمَايَةُ
الْحُرُمَاتِ كُلِّهَا.

الثالث: بطول الرِّبَاطِ يَعْظُمُ الْأَجْرُ؛ فَرِبَاطُ الْيَوْمِ أَعْظَمُ مِنْ رِبَاطِ
السَّاعَةِ، وَرِبَاطُ الشَّهْرِ أَعْظَمُ مِنَ الْيَوْمِ؛ فَفِي «الصَّحِيحِ» قَالَ ﷺ: (رِبَاطُ
يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ حِيَامِ شَهْرٍ وَتِيَامِهِ)^(١).

وَالْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ بِالْعَمُومِ شَامِلَةٌ لِكُلِّ رِبَاطٍ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ، وَبِمُقْدَارِ أَسْبَابِ التَّعْظِيمِ يَعْظُمُ الْأَجْرُ.

وَيُطْلَقُ الرِّبَاطُ عَلَى انْتِظَارِ الْعِبَادَةِ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْاِعْتِكَافِ فِيهَا؛
فَفِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (أَلَا أَدْلُكُمْ عَلَى مَا
يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطِيئَاتِ، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟) قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: (إِسْتِغَاةُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ
الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ)^(٢).

وَالْمَقْصُودُ فِي الْآيَةِ وَالْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ قَبْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ:
رِبَاطُ الثُّغُورِ.

وَلَا يَتِمُّ الْجِهَادُ إِلَّا بِالرِّبَاطِ، وَلَا فَلَاحٌ لِلْأُمَّةِ إِلَّا بِهِمَا؛ وَلِنَا هَذَا
﴿وَأَنْتُمْ أَنْتُمْ لَكُمْ تَقْوَى﴾^(٣)؛ أَيْ: لَا يَتَحَقَّقُ الْفَلَاحُ إِلَّا بِجِهَادٍ وَرِبَاطٍ
عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَصَبْرٍ وَمُصَابَرَةٍ عَلَى الْحَقِّ.

وَيَدْخُلُ فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ حِمَايَةُ الْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ فِي
بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشُّرَاقِ وَالْعُسَاقِ عِنْدَ خَلْقِ أَهْلِهَا عَنْهُ، خَاصَّةً فِي
الْجَبَلِ؛ فَرِبَاطُ اللَّيْلِ أَعْظَمُ مِنْ رِبَاطِ النَّهَارِ وَأَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ وَأَثْقَلُ
وَأَخْوَفُ، وَالنَّاسُ إِلَيْهِ أَخْرُجُ.

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٩) (٢١٩/١).



سُورَةُ النِّسَاءِ

سُورَةُ النِّسَاءِ سُورَةٌ مَدَنِيَّةٌ جَمِيعُهَا، وَبِهَذَا قَالَ أَكْثَرُ السَّلَفِ؛ فَفِي الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ: «مَا نَزَلَتْ سُورَةُ النِّسَاءِ إِلَّا وَأَنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي قَدْ بَشَى بِهَا»^(١).

وَكُنْكَ لَكَ فَإِنَّ النِّسَاءَ نَزَلَتْ بَعْدَ الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، وَعِنْدَ جُمْهُورِهِمْ: أَنَّهَا نَزَلَتْ بَعْدَ آلِ عِمْرَانَ، وَقَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهَا تَفَاصِيلُ الشَّرِيعِ وَالْأَحْكَامِ خَاصَّةً الْمَتَعَلِّقَةَ بِالنِّسَاءِ مِنْ نِكَاحِهِنَّ وَحُقُوقِهِنَّ بِالْمَهْرِ وَالتَّقْوَى وَالْكُسُوفِ، وَأَحْكَامِ الْمَوَارِيثِ وَعَقُوبَةُ الْفَاحِشَةِ وَتَحْرِيمُ خُضُلِهِنَّ، وَبَيَانُ الْمُحَرَّمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَمَا يَحِلُّ مِنْهُنَّ، وَالْوِزَامَةُ عَلَيْهِنَّ، وَأَحْكَامُ مُجَرِّمَاتِ الْإِصْلَاحِ لَهُنَّ، وَبَيَّنَ اللَّهُ فِيهَا جُمْلَةً مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ كَالْجِهَادِ وَصَلَاةِ الْخَوَلِ وَغَيْرِهَا.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ الْآلَ بْنَ عَبْدِ بْنِ الْإِسْمَاعِيلِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِمْ رَيْبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].﴾

فِي الْآيَةِ: وَجُوبُ صِلَةِ الْأَرْحَامِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ قَطْعَهَا وَعَظَّمَ أَمْرَهَا، وَكَانَتْ النَّاسُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تُسَآلُ بِهَا إِفْرَاقًا لِيُطَيَّبَهَا، وَفِي هَوْلِهِ: ﴿وَاتَّخَذَ﴾ قَرَأَتَانِ:

الْأُولَى: بِالْكَسْرِ عِظْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُجَاوِرِ فِي هَوْلِهِ، ﴿وَبَدَى﴾،

(١) تفسير الطبري (٢/٢٤٥)، وتفسير ابن المنذر (٢/٥٤٨).

ويصح هذا القول قول من قال: مجرور بالباء المُقْبَرَة؛ أي: تسألون بالله وبالأرحام، والصحيح عند النحويين جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجاز.

وأي القول بالجر عن مجاهد والنخعي والحسن.

روى ابن أبي نجيح، عن مجاهد: «**أَتَقُولُ بِهِ بِالْأَرْحَامِ**»؛ قال: هُوَ أَشْنُكَ بِاللَّهِ وَالرَّجِيمِ»؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ الثَّوْبَانِ وَابْنُ جَرِيرٍ^(١).

وَرَوَيْتَ هَذِهِ قَرَأَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

والثانية: بالنصب عطفاً على قوله: «**أَتَقُولُ اللَّهُ**»؛ أي: اتقوا الله والأرحام؛ وبهذا قرأ الجمهور.

وعلى الثانية يسأل بالله وحده، وتلقى معصية وقطعة الأرحام.

السؤال بالرجيم:

وليس في القراءة الأولى قَسَمٌ بغير الله، وَخَلَلَ الكسر فيها المفسرون على معاني منها: ما صحَّح عن ابن عباس والحسن: «**أَتَقُولُ اللَّهُ**» الذي تسألون به، واتقوا في الأرحام فَيُصَلُّوْهَا^(٢).

وصحَّح عن مجاهد وغيره؛ قالوا: «**أَيُّ: أَشْنُكَ بِاللَّهِ وَالرَّجِيمِ**»^(٣).

ومنها ما صحَّح عن النخعي؛ قال: «**أَتَقُولُ اللَّهُ**» الذي تَعَاظِمُونَ به والأرحام؛ يقول: الرجل يسأل بالله وبالرجيم^(٤).

وليس في ذلك خِلَافٌ وَقَسَمَ بغير الله؛ وهذا نظير ما رواه أحمد في «مجلته»، وابن مكي في «معركة الرجال»، والطبراني، عن الشعبي، عن عبد الله بن جعفر؛ قال: «كُنْتُ أَسْأَلُ عَلِيًّا عليه السلام الشَّيْءَ، فَيَأْتِي عَلَيَّ،

(١) «صحيح البخاري» (١٩٩٣).

(٢) «تفسير الطبري» (٢١٧/٦ - ٢١٨)، و«تفسير ابن المنذر» (٢١٩/٢).

(٣) سبق تخريجه. (٤) «تفسير الطبري» (٢١٤/٦).

فأقول: بحق جعفر، فإذا قلت: بحق جعفر، أعظمي^(١).

وهذا تذكير بحق جعفر، وهو رَجْمُهُ الذي يتصل بها مع علي بن أبي طالب؛ لأنه أخوه، وعلي عم عبد الله بن جعفر، وقرينة ذلك: أنه خص جعفر؛ لأنه متخذ الوصل بينهما، وحق جعفر الوصل، وليس هذا خِلَافاً؛ بل مناشدة وتعاطف؛ ويؤكد هذا ما جاء عن ابن مسعود؛ أنه قرأ: (وبالأرحام)، وقال: «كانوا يتأشدون بذكر الله والرجم»^(٢)؛ يقول الرجل: سأتك بالله والرجم.

صلة الرحم:

وقد أمر الله بصلة الرحم في كتابه في مواضع عديدة؛ منها في سورة البقرة والرعد: ﴿وَقَطَّعُوا مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوسَلَ﴾ (البقرة: ٢٧، والرعد: ١٢٥) صح عن ابن عباس؛ قال: «أكبر الكبائر: الإشراف بالهوى لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ يُخْرِقْ يَلْعَنُ فَكُلُّ مَنْ فِي السَّمَاءِ فَتَخَفُّهُ الطُّيُورُ﴾» (الحج: ١٢١)، ونقض العهد، وقطيعة الرجم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَقَطَّعُوا مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوسَلَ وَتَقِيصُوا فِي الْأَرْضِ أُنْثَىٰ كُفٍّ أَنْتَ ذَا الْقَتْلِ﴾ (النساء: ٢١) أخرجه ابن جرير، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس^(٣).

وقال به قتادة والسُّلَبي.

والآية شاملة لكل قطع لما أمر الله بوضعه من الحق.

الحكمة من صلة الرحم:

وصلة الأرحام توثق لصلة القرابة، ووفاء للحق، وتحسن عهد،

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٧٦) (١٠٩/٢)، وابن معين في «معركة الرجال» (رواية ابن محرز) (١٦٨/١) ط. «النصار»، وأحمد في «المثل ومعركة الرجال» (رواية ابن عبد الله) (٣٧٧/١).

(٢) «المعجم الكبير» لأبي حيان (٤٩٨/٣). (٣) «تفسير الطبري» (٥١٥/١٣).

وهي نفوس الفطرة؛ فإنَّ الشيطانَ يَلْقُبُ من القرب ويبتعدُ عن الجماعة، فالصلة تُوثِّقُ غريزةَ الحياءِ والأمانة، وإذا ابتعدَ الإنسانُ عن معاوذه وقرايبه، ضلَّعت نفسه، وقويَّ شيطانه، وسوَّلت له نفسه الشرَّ، فالنفوس الضعيفةُ في بلدِ الحرِّيةِ غيرها في بلدِ الأهلِ والعشيرةِ؛ ولما قرَّنا الله قطعةَ الرحمِ بالقساوِ في ثلاثة مواضعٍ: ﴿وَيَقْتُلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُسَلَّ زَيْفَتُهُ فِي الْأَرْضِ﴾ في البقرة والرعد والنبوة: ٢٧، والرعد: ٢٥، وقال في سورة مائدة: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [٢٢].

أنواع الأرحام:

والرحمُ على نوعين:

الأول: الرِّجْمُ المحرَّمُ، أي: مَنْ يَحْرُمُ الزَّوَاجُ بِهِ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أُنْثَى، وَالْآخَرُ ذَكَرًا؛ وهذا النوعُ أعظمُ في الحقِّ، وكلُّما كانتِ المَحْرُمَةُ أعظمَ، كان الوصلُ أَوْجِبَ، والقطيعةُ أشَدَّ، فالأُمُّ أعظمُ من الأب، والوالدانِ أعظمُ من الأبناء، والأبناءُ أعظمُ من الإخوة، والإخوةُ أعظمُ من الأعمام والأخوال.

والآباءُ وإنْ علَّوا حُكْمَهُمْ واحدٌ، إلَّا أنَّ الحقَّ يسمِّفُ كُلَّما بُعِدَ، فالأبُّ أعظمُ من الجدِّ، والجدُّ الأولُ أعظمُ من الجدِّ الثاني، وهكذا في الأبناء وإنْ تَرَلَّوا.

ولأجلِ الرِّجْمِ حَرَّمَ اللهُ الجَمْعَ بَيْنَ الْأَعْتَيْنِ، والجَمْعَ بَيْنَ الْمَرَاةِ وَعَمَّتَيْهَا أَوْ خَالَئَيْهَا؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَحْرُمَانِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا يُؤَدِّي إِلَى قَطِيعَةِ الرَّجْمِ، ففي «الصحيحين»، عن أبي هريرة قال ﷺ: (لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرَاةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرَاةِ وَخَالَئَيْهَا)^(١).

(١) أخرجه البخاري (٥١٠٩) (١٢/٧)، ومسلم (١١٠٨) (٢/٢٨٠٢).

ولا يُحرّم الله ما أصله مباح، إلا لأجل تضيوت واجب أو وقوع في محرم.

الثاني: الرحم غير المحرّمة، وهم من غير النوع الأول، وأعظمهم حقاً أقربهم رحمًا، وأقربهم رحمًا من يتصل بأقرب الأرحام المحرّمين، فأقربهم من أعظمهم حقاً؛ كأولاد العمّ والخال، وأولاد العمّة والخالة. حكم صلوة الرحم:

ويشوق العلماء على وجوب صلوة الأرحام من النوع الأول، ويختلفون في وجوب صلوة النوع الثاني - مع الاتفاق على فضله - على قولين، وهما قولان أيضًا للإمام أحمد:

فذهب جمهور العلماء: إلى وجوب صلوة الأرحام محارم وغير محارم، وحققهم بمقتضى قرينهم حسب الطاقة والوسع؛ لعموم الأدلة في صلوة الرجم من غير تفرق بمحرّم وغير محرّم.

والأظهر: وجوب صلوة الرجم المحرّم، وأما غير المحرّم، فعلى حالين:

الأولى: رجم غير محرّم محتاج إلى رجمه، فيجب وصله، ونجب كفايته ونضاء حاجته على القادر من ذوي رجمه الأقرب فالأقرب؛ لأنهم أولى الناس به، ويبرئته ويبرئونه عنه عدم وجود أصحاب الفروض من ورثته.

ويتعيّن على الحاكم إلزام قرابته القادرين بكفاية المحتاج من أرحابهم وسد حاجتهم، وكلّما كانت ذوى الرحم أشدّ، كان الرصل له أوجب؛ قال تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَيْنَهُمْ أَوْلَى بِمَا تَرَكَهُ﴾ ٧٥؛ والاحزاب: ١٦، وقد جعل النبي ﷺ الدية في القاتلة، وهم القرابة ولو كانوا من غير ذوى الأرحام؛ لحقّ الرجم في القون ولو كان بعيدًا.

الثانية: رَجِمَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ غَيْرُ مُحْتَاجٍ؛ فهذا وصله من أعظم الأعمال والفضل البر، إلا أنه لا يجب؛ فإله لم يُحرِّم الجمع بين بنات العمِّ والعمَّات، وبنات الخال والخالَّة، وإن أدَّى ذلك إلى القطيعة، وعامة الفقهاء على جواز هذا الجمع بين القرباني، والله لا يُجلُّ شيئاً يؤدي إلى حرام غالب أو قطعي، والقطيعة بين الضَّرَبات غالباً، وقد جاء تعليل النهي في الجمع بين المرأة وعمَّتها أو خالَّتها خوف القطيعة في بعض الروايات عند أبي حنيفة؛ قال رحمه الله: (إِنَّكَ إِذَا قَعَلْتُنْ ذَلِكَ، قَطَعْتُنْ أَوْحَاكَ^(١)) .

والأحاديث الواردة في الأرحام وصلَّتهم يُحتمل الوجوب منها على النوع الأول، وعلى الحالة الأولى من النوع الثاني، ويُحتمل الفضل على الجميع، وأقرَّبهم أصلهم وأعظمهم أجراً في وصله، وإطلاق صلة الرحم من غير تقييد بقيد فاصل يهدو الحُكْمَ ويُضيِّقه، والواجبات تُحْكَمُ في الشريعة وتُضَيِّقُ، ولو قيل بصلِّ كلِّ القرباني والأرحام لَمَّا عُرِفَ لذلك حدٌّ وَلَسَّ عَلَى النَّاسِ ذَلِكَ، وتقيُّدُ بنوي الأرحام هو قول أبي الخطاب من الأصحاب، وقول جماعة من فقهاء الحنفية والمالكية كالقُرَّافين وغيرهم.

وفي هذا يقول النبي ﷺ: كما رواه أحمد، عن أبي رنثة؛ قال رسول الله ﷺ: (أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ)^(٢).

وفي الصحيح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رجل: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ بِحَسَنِ الطَّبَعَةِ؟ قال: (أُمَّكَ، ثُمَّ أُمَّكَ، ثُمَّ أُمَّكَ، ثُمَّ أَبُوكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ)^(٣).

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤١١٧) (٤٢٦/٩).

(٢) أخرجه أحمد (٧١٠٥) (٢٢٦/٢). (٣) أخرجه مسلم (٢٥٤٨) (١٩٧٤/٤).

وبعض الفقهاء يجعل ذوي الأرحام الذين يجب وصلتهم هم الذين يرثون؛ وبهذا القول يخرج الأخوان؛ وهذا ضعيف؛ ففي «الصحیح»:
 (الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ)^(١)، وقد جاء من قول النبي ﷺ في أحاديث في
 «المسند»، و«السنن»، و«المسانيد» من حديث عليّ والتبرّاء^(٢).

وفي «المسند» من حديث عليّ بن أبي طالب قال ﷺ: (قِيلَ
 الْحَالَةُ وَالْبَنَةُ)^(٣).

وكذلك فإن العمّ بمنزلة الأب؛ كما في «صحیح مسلم»؛ قال
 النبي ﷺ: (مَا عَمَرُ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِتُّ أَبِيهِ)^(٤).

والوعيد الوارد في القرآن والسنة في قطع الأرحام يحتمل على ذوي
 الأرحام؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفِيدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقْلَقُوهَا
 أَمَّا نَسْتَنْتُمْ لَكُمْ أَنْ تَنْتَفِرُوا وَأَنْتُمْ لَا تَكُونُونَ﴾ (محمد: ٢٢ - ٢٣)،
 وقوله ﷺ: (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاتِلٌ رَجِمَ)^(٥).

والفضل وارد على جميع الأرحام؛ كقوله: (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَاطَ لَهُ
 فِي وَرَثِهِ، وَتَنَسَّ لَهُ فِي آثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ)^(٦)، وأمرهم رجماً أعظمهم
 حقاً، ووصلة أعظم أجراً.

المحرّم بالرضاع لا يدخل في الأرحام:

ولا يدخل في الأرحام الرضاع بالاتفاق؛ لأنّ الرجم إنما سُنِّيَتْ

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٩) (١٨٥/٣).

(٢) أخرجه أحمد (٩٣١) (١١٥/١)، وأبو داود (٢٢٨٠) (٢٨٤/٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٤٠٢) (٤٣٣/٧)، عن عليّ.

والترمذي (١٩٠٤) (٣١٣/٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٠٢٥) (٤٨٣/٧)، عن
 التبرّاء.

(٣) أخرجه أحمد (٧٧٠) (٩٨/١)، (٤) أخرجه مسلم (٩٨٣) (٦٧٦/٢).

(٥) أخرجه البخاري (٥٩٨٤) (٥/٨)، ومسلم (٢٥٥٦) (١٩٨١/٤).

(٦) أخرجه البخاري (٥٩٨٦) (٥/٨)، ومسلم (٢٥٥٧) (١٩٨٢/٤).

وَجَعَلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ لَا لِلْمَرْءِضَاعِ، (خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْهُ، فَاتَتْ
الْمَرْجُمُ، فَقَالَ: مَنْ، قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْمَائِدَةِ بِكَ مِنَ الْمَطِينَةِ، فَقَالَ: أَلَا
تَرْضَيْنَ أَنْ أُهَيِّلَ مِنْ وَصْلِكَ، وَالْقَطْعَ مِنْ قَطْعِكَ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ:
فَذَلِكَ لَكَ^(١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَنَّا الْبَيْتَ الْخَامِسَ وَلَا تَذْكُرُوا الْقِيَمَةَ وَالْكَفَاةَ
أَمْوَالَكُمْ إِنَّ أَمْوَالَكُمْ بِكُمْ كَذَلِكَ حَقٌّ﴾ (النساء: ٢٢).

ذَكَرَ اللَّهُ أَمْوَالَ الْإِيثَامِ بِمَدِّ بَيَانٍ حَقُّو تَعَالَى بِتَقْوَاهُ وَحُكْمِ الرَّجْمِ
بِالْوَصْلِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ كِفَالَةِ الْإِيثَامِ تَكُونُ مِنْ فَوِي الرَّجْمِ وَالْقُرْبَى،
فَيَسْتَبِغُّ الرَّجُلُ إِيثَامَ أَخِيهِ وَأَخِيهِ وَصَمُو وَنَحْوِهِمْ؛ فَهَيَّئَ اللَّهُ حَقَّهُمْ
وخصيصةَهم بِالْحَقِّ وَالْفَضْلِ وَالشُّرْمَةِ.

وَأَعْظَمُ الْإِيثَامِ فَقَدْ الْإِيثَامُ، ثُمَّ فَقَدْ الْآبُ، ثُمَّ فَقَدْ الْآمُ، وَيُطْلَقُ فِي
الْشَّرْعِ الْبَيْتُ عَلَى مَنْ فَقَدْ أَبَاهُ وَلَوْ كَانَتْ أُمُّهُ بَاقِيَةً؛ قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ:
«الْبَيْتُ فِي بَنِي آدَمَ مِنْ قَبْلِ الْآبِ، وَفِي غَيْرِهِمْ مِنْ قَبْلِ الْآمِ»^(٢).

وَيُسَمَّى الْعَرَبُ مَنْ فَقَدْ أَبَوُوهُ لَوَلِيًّا، وَيَسْمَرُ وَصْفُهُ بِالْبَيْتِ مَا لَمْ
يَحْتَلِمُوا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (لَا يَيْتَمُ بَعْدَ الْحَيْلَامِ)؛ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

تَعْظِيمُ حَقِّ الْبَيْتِ وَمَالِهِ:

وَعَقَّلَ اللَّهُ مَا لَ الْبَيْتِ؛ لِتَضَعِفَهُ مِنَ الْإِنْتِصَارِ لِتَضَعِيفِهِ وَمَعْرِفَةِ حَقِّهِ،
وَلَمَّا كَانَتْ الْبَلَوَى تُعْمُ بِمَخَافَتِهِ مَالِهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ مِنْ يَكْفُلُهُمْ لِتَعْيِينِهَا أَوْ

(١) أخرجه البخاري (٢٥٠٢) (٧٥/٩٠)، ومسلم (٢٥٥٤) (١١/١٩٨٠).

(٢) ينظر: «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص ٢٦٣)، و«تاج المروس» (٣٤/١٣١).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٧٣) (١١٥/٣).

جَفَلَهَا، شَدَّ اللَّهُ فِيهَا أَنْ تُخْلَطَ بِغَيْرِهَا قَصَدَ الإِهْرَاقَ بِهَا وَالتَّكْثِيرَ بِهَا
وَالْإِسَادَ لَهَا، كَمَنْ يَخْلُطُ مَالَهُ بِمَالِ الْيَتِيمِ لِتَأْكُلَهُ، أَوْ لِأَنَّ مَالَهُ قَلِيلٌ وَمَالُ
الْيَتِيمِ كَثِيرٌ، أَوْ مَالَهُ رَدِيءٌ وَمَالُ الْيَتِيمِ جَيِّدٌ وَطَيِّبٌ لِيَنْفَاسَةً بَعْدَ ذَلِكَ
فَيَكُونُ الطَّيِّبُ مِنْ نَصِيْبِهِ، وَالْخَيْثُ مِنْ نَصِيْبِ الْيَتِيمِ، فَيَبُولُ هَذَا بِهَذَا.
وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالزَّهْرِيُّ: «لَا تُعْطَى مَهْرُؤَلَا، وَتَأْخُذُ
سَجِيئًا»^(١).

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّكْمُزِيُّ وَالضَّحَّاكُ: «لَا تُعْطَى زَانِعًا، وَتَأْخُذُ جَيْدًا»^(٢).
وَجَنْسُ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ أَعْظَمُ مِنْ جَنْسِ أَكْلِ مَالِ الرَّبَا؛ لِأَنَّ مَالَ
الْيَتِيمِ يُؤْخَذُ عَنْ جَهْلٍ وَضَعْفٍ، أَوْ قَهْرٍ وَغَلْبَةٍ، وَيَسْتَبْرَأُ بِأَكْلِهِ عَنِ النَّاسِ،
وَيُؤْكَلُ بِالتَّحَايَلِ وَتَأْكُلُهُ النُّفُوسُ الضَّعِيفَةُ الدَّيْنِيَّةُ، بِخِلَافِ الرَّبَا، فَكَثِيرًا مَا
يُؤْخَذُ عَنْ رِشَا وَتَوَافُقٍ، وَالنُّفُوسُ تَعَاثَفَ أَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ؛ لِأَنَّا جُئِلَتْ عَلَيْهِ
بَيْنَ الرَّحْمَةِ وَالْإِنْفَعَةِ مِنَ الضَّعِيفِ، وَلِأَنَّ الْيَتِيمَ غَالِبًا مَا يَكُونُ فِي كِفَالَةِ
ذِي الرَّحْمِ؛ لِذَا كَانَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ أَقْلَ وَقُوْعًا وَاتِّشَارًا بِخِلَافِ الرَّبَا؛
لِذَا جَاءَتْ النُّصُوصُ فِي الْوَعِيدِ فِي الرَّبَا أَكْثَرَ وَأَشَدَّ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ؛ لِأَنَّ
الرَّبَا بِلَاءٌ عَامٌّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ بِلَاءٌ خَاصٌّ.

وَالشَّرْعُ يُعْظِمُ الذَّنْبَ الَّذِي يَنْشُرُ وَيَشِيْعُ، وَيُشَدُّ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ
وَلَوْ كَانَ أَشَدَّ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا فِي الْحَدِيثِ أَكْلُ الرَّبَا عَلَى أَكْلِ مَالِ
الْيَتِيمِ؛ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَتَّبِعُوا الشَّيْخَ الْمُوْبِقَاتِ»،
قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُوَ؟ قَالَ: «الشُّرُوكُ بِاللَّهِ، وَالسُّخْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ
الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرَّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالنُّوْلِيُّ يَوْمَ

(١) تفسير الطبري (٢/٣٥٢)، وتفسير ابن المنذر (٢/٥٥٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٨٥٥).

(٢) تفسير الطبري (٢/٣٥٢)، وتفسير ابن المنذر (٢/٥٥٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٨٥٦).

الرَّحِيفُ، وَقَدْ ذُكِرَ الْمُخَصَّنَاتِ الْمُؤَيَّنَاتِ الْفَائِلَاتِ^(١).

وجاء في رواية مُسْلِمٍ في هذا الحديث تقديمُ أَكَلِ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى أَكَلِ الرِّبَا^(٢).

وهو له: ﴿سُيْءٌ كَيْدًا﴾، يعني: إِنَّا عَظِيمًا؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ^(٣).

وتقدّم في سورة البقرة الكلامُ على جوازِ مِشَارَكَةِ الْكَفِيلِ لِمَالِ الْيَتِيمِ وَالْمُتَاجِرَةِ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَحَايَلْتُمْ عَلَيْكُمْ فَاَعْلُوا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

• • •

فَالِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَحْتَمِلُوا فِي الْيَمِّ مَتَكِحُوا مَا كَذَبَ لَكُمْ عَنْ أَلَيْسَ لَكُمْ ذِكْرٌ وَالَّذِي نُنَزِّلُ مِنْ سَمَاءٍ يَحْمِلُ الْآبَاقُ مَتَكِحًا أَوْ مَا تَكُنَّ أَيْتَاتُكُمْ مِنْهُ أَنْتُمْ الْآ تَكُونُونَ﴾ [المد: ٣].

بعدمَا ذَكَرَ اللهُ الْإِيمَانَ وَحَقَّقَهُمْ بِرُحْمِهِ وَحَفِظَ مَالَهُمْ ذِكُورًا وَإِنَانًا، أَشَارَ إِلَى مَا تَحْتَرِزُ مِنْهُ نَفْسُ كَفُولِ الْيَتِيمِ عَادَةً، مِنْ أَمْرِ الْمَخَالِطَةِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَفْتِيكَ عَنْ آلِيكَ قُلُوبٌ فَلْإِصْلَاحِ لَكُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تَحَايَلْتُمْ عَلَيْكُمْ فَاَعْلُوا لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْفَيْسِدِ مِنَ التَّضْلِيلِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، فَالِنَّاسُ تَنْهَيْتُ لُرُبِّ مَالِ الْيَتِيمِ؛ لِحُرْمَتِهِ وَلِضَعْفِ صَاحِبِهِ، فَتَخَافُ الْإِثْمَ، وَخَوْفُهَا رُبَّمَا أَجْبَحَتْ بِالْيَتِيمِ وَمَالِهِ، فَيُتْرَكُ عَنِ النَّتَاءِ وَالْإِصْلَاحِ؛ فَيَهْلِكُ بِأَكْلِهِ أَوْ نَفْسُهُ عَيْنُهُ بِعَدَمِ الْعَنَازَةِ بِهِ إِذَا كَانَ زَوْجًا أَوْ مَاشِيَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَمِمَّا تَنْهَيْتُهُ النَّفُوسُ: الْعَدْلُ فِي حَقِّ الْيَتِيمَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي خَيْرٍ كَفِيلِهَا، وَهُوَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَحْتَمِلُوا﴾، يعني: تَحْرُجْتُمْ؛ كَمَا قَالَ مُجَاهِدٌ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٦) (١٠/٤). (٢) أخرجه مسلم (٨٩) (١/١٩٦).

(٣) تفسير الطبري (٣٥٧/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٥٧/٣).

(٤) تفسير الطبري (٣٦٦/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٥٧/٣).

ولاية اليتيم:

والخراج المذكور في الآية حبل على تعانٍ علواً منها:

الخراج من اليتيم التي تكون في حنجر وليها، وليس لها ولي غير يحميها، وينفذ عنها عند أذيتها وأخذ حلقها، ويريد كفيلها من أوليائها الزواج منها بمهر دون مهر يثلها، وربما كان لها مال وفيها جمال؛ فكميع فيها لأجل ذلك، وقد يقصر في حلقها، وربما طرستها وأضر بها، فأمر الله النفوس الواحدة لتلك بتركها ونزويجها غيره، ويكون هو ولياً لها عند زوجها يحميها ويطلب لها مهر البتل، وهو يتزوج مما أخل الله له من النساء ثقتى وثلاث وثلاثين، كما روى الشيخان، عن عروة، عن عائشة، في قوله: ﴿وَلَوْ جَفَّتْ أَلَا تُقِيلُوا فِي الْبَتْلِ﴾، قالت: «أنزلت في الرجل تكون له اليتيم وهو وليها ووارثها، ولها مال وليس لها أحد يخاصم دونها، فلا يتركها لِمَالِهَا، فيضرب بها ويُسِيءُ مُحَبَّتَهَا، فقال: ﴿وَلَوْ جَفَّتْ أَلَا تُقِيلُوا فِي الْبَتْلِ فَانْكَحُوا مَا كَلَبَ لَكُمْ مِنَ الْبَتْلِ﴾ يقولون: ما أخلت لكم، ودفع عِلْوُ التي تُضِرُّ بها»^(١).

ومن معانيه:

دفع النفوس التي تخرج من مال اليتيم أن تخرج من الرضى كذلك، سواء باليتيم التي في حنجره أو بغيرها، وكما أمر الله بالحيطة في أموال الأيتام وغيرهم، ووضع له من ذلك مخرجاً، كذلك أمر الله بشجب الرضى، ووضع له مخرجاً، وهو التعلد بالأزواج مما أباح الله؛ كما روى ابن المنذر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَلَوْ جَفَّتْ أَلَا تُقِيلُوا فِي الْبَتْلِ﴾، يقولون: «إن تخرجتم من ولاية البنات وأكل أموالهم إيماناً ونصيلاً، فلكلك تخرجوا من الرضى، فانكحوا النساء نكاحاً

(١) أخرجه البخاري (٥٠٩٨) (٩/٧)، ومسلم (٣٠١٨) (١/١٤١٤).

عليه: ﴿تَتَزَوَّجُكَ وَتَزَوِّجُكَ﴾ فَإِنْ عَقِبْتُمْ فَلَا تَقْبَلُوا نِكَاحًا وَلَا مَا مَتَّكَتُمْ^(١).
وبين تعانه:

الحثُّ على العدلِ مع الزوجات، والتخوف من غُلُوهِنَّ؛ فقد روى
ابن أبي حاتم، عن ابن جبير، عن ابن عباس: **يُيْهِ هُوَ تَعَالَى** ﴿وَإِنْ عَقِبْتُمْ
أَلَّا تَقْبَلُوا فِي الْيَتَمِّ﴾؛ قَالَ: «فَكُنَّا نَعْقِبُهُمْ أَلَّا تَقْبَلُوا فِي الْيَتَامَى، فَخَافُوا
أَلَّا تَقْبَلُوا فِي السَّاءِ؛ إِنَّمَا جَمَعْتُهُمْ عِنْدَكُمْ»^(٢).
تَزْوِيجُ الْيَتَمَةِ:

وفي هُوَ تَعَالَى ﴿وَإِنْ عَقِبْتُمْ أَلَّا تَقْبَلُوا فِي الْيَتَمِّ﴾ إشارة إلى جواز
تَزْوِيجِ غَيْرِ الْيَتَمَةِ بِأَقْلٍ مِنْ يَهْرٍ يَتْلَاهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا نَهَى عَنْهُ فِي الْيَتَمَةِ،
ذَكَرَ عَلَى جَوَازِهِ فِي غَيْرِهَا؛ وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ؛
فَقَدْ مَنَعَ الْوَلِيُّ كَالْأَبِ مِنْ تَزْوِيجِهَا إِلَّا بِيَهْرٍ يَتْلَاهَا.

وَأَبُو حَنِيفَةَ يَجْعَلُ الثَّيِّبَ الَّذِي لَا حَيْضَ عَلَيْهَا لَا تُزَوِّجُ إِلَّا بِيَهْرٍ يَتْلَاهَا
وَلَوْ زَوَّيْتُ بِأَقْلٍ مِنْهُ، وَجَعَلَ مَهْرَ الْجَنَّةِ مِنَ الْكِفَاةِ فِي النِّكَاحِ.
وظَاهِرُ الْآيَةِ وَالشَّرْحِ جَوَازُ ذَلِكَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

تَزْوِيجُ وَلِيِّ الْيَتَمَةِ نَفْسَهُ:

وَتَنْصُرُ الْآيَةُ دَلَالَةً عَلَى وَجوبِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ شَرَكٌ فِيهِ.
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَزْوِيجِ وَلِيِّ الْيَتَمَةِ مِنْ نَفْسِهِ:
فَمَنَعَ مِنَ الشَّافِعِيِّ.

وَعَمْرُو مَالِكٌ تَزْوِيجُ الْوَلِيِّ لَهَا حَتَّى مِنْ ابْنِهِ؛ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِحِفْظِ
حَقِّهَا مِنْ أَنْ تَطْلُبَ الْفُرْسَ فِيهِ.

وَإِذَا زَوَّجَهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ ابْنِ سُلْطَانٍ أَوْ وَلِيِّ غَيْرِهِ، جَازَ عِنْدَهُمْ؛ لِأَنَّهُ

(٢) تفسير ابن أبي حاتم، (٣/ ٨٥٧).

(١) تفسير ابن المنذر، (٢/ ٥٥١).

أَحَقُّ لِحَقِّهَا مِمَّا لَوْ كَانَ مِنْ وَلِيِّ الْبَيْعَةِ الْأُولَى نَفْسِهِ أَوْ لَابَنِهِ.

وَأَجَازُ أَنْ يَنْكِحَ وَلِيُّ الْبَيْعَةِ وَوَصِيَّهَا الْبَيْعَةَ مِنْ نَفْسِهِ - وَهُوَ قَوْلُ
لِمَالِكٍ -: أَهْلُ الْكُوفَةِ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ وَاللَّبِيثُ وَغَيْرُهُمْ - لِدَلَالَةِ
التَّضْمِينِ فِي الْآيَةِ؛ فَإِنَّهُ مَتَّعَ أَنْ يُزَوِّجَهَا الْوَلِيُّ مِنْ نَفْسِهِ عِنْدَ حَوْلِهِ عَدَمِ
النِّسْبَةِ فِي حَقِّهَا، وَمِنْهُمْ ذَلِكَ الْجَوَازُ عِنْدَ الْأَمَنِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَالْمَتَّعُ حَيْثُمَا
تَوَجَّهَ إِلَيْهِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ وَلَا يَهْتَأُ، وَلَوْ كَانَتْ الْوَلَايَةُ لغيرِهِ حَتَّى
لنَفْسِهِ، لَمْ يَكُنْ لَتَوْجِيهِ الْخُطَابِ إِلَيْهِ مَعْنَى فِي هَوَاهُ تَعَالَى ﴿وَلَيْتُمْ أَفْعَلْتُمْ إِلَّا
تَقَطَّلُوا فِي الْيَقِينِ فَلْيَكُونُوا﴾.

تَزْوِيجُ الْبَيْعَةِ قَبْلَ بُلُوغِهَا:

وَاخْتَلَفَ فِي تَزْوِيجِ الْبَيْعَةِ حَالَ يُنْهَاهَا، وَقِيلَ بُلُوغُهَا: فَمِنْهُمْ مَنْ
أَجَازَ تَزْوِيجَهَا كغيرِهَا مِنَ الصَّغِيرَاتِ، وَمَنْ أَجَازَ، أَخَذَ بِظَاهِرِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ
بِالْبُلُوغِ يَرْفَعُ الْيَتَمَ فَمَسَّحَاهَا اللَّهُ بِبَيْعَةٍ: ﴿وَلَيْتُمْ أَفْعَلْتُمْ إِلَّا تَقَطَّلُوا فِي الْيَقِينِ﴾،
وَقِيَاسًا عَلَى جَوَازِ إِنْكَاحِ غَيْرِ الْبَيْعَةِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الشُّكْرَ، فَمَجَازٌ فِي غَيْرِهَا
وَيَجُوزُ فِيهَا عَلَى اخْتِلَافٍ عِنْدَهُمْ فِي حَدِّ الصَّغِيرَةِ؛ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ بَعْضِ
الصَّحَابَةِ: كَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَمْرٍ وَزَيْدٍ وَأُمِّ سُلَيْمَةَ، وَالْحَسَنِ وَعَطَاءَ
وَطَاوُسَ وَأَهْلَ الْكُوفَةِ.

وَمَتَّعَ الْجُمْهُورُ مِنْ تَزْوِيجِ الْبَيْعَةِ قَبْلَ بُلُوغِهَا حَتَّى تُسْتَأْذَنَ بِنَفْسِهَا؛
لِأَنَّ صِفَتَهَا يَمْتَنِعُ مِنْ اسْتِنْدَانِهَا؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ؛
وَحَقَّلُوا الْآيَةَ فِي تَسْمِيَةِ الْبَيْعَةِ: ﴿وَلَيْتُمْ أَفْعَلْتُمْ إِلَّا تَقَطَّلُوا فِي الْيَقِينِ﴾ عَلَى
اسْتِصْحَابِ وَصْفِهَا قَبْلَ بُلُوغِهَا مِمَّا عُرِفَتْ عَلَيْهِ؛ فَتَنْ وَلَيْتُمْ يَتِمُّ وَيَلْغُ يَتِمُّ
وَصَفَتْ الْبَيْعَ بَعْدَ بُلُوغِهِ؛ وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ؛ مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنْ
ابْنِ عَمْرٍ؛ قَالَ: «سُئِلَ عُمَرَانُ بْنُ مَطْلُوعٍ، وَتَزَكَتْ ابْنَتُهُ لَهُ مِنْ حَوْلَتِهَا بِسَبِّ
حَكِيمِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ الْأَوْقَصِ، قَالَ: وَأَوْضَى إِلَى أُخْيَرِهِ قُدَاتَةَ بَنِي

مَطْلُوعُونَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَمِمَّا خَالَاهُ، قَالَ: فَحَظَبْتُ إِلَى ثَمَانَةِ بَنٍ مَطْلُوعُونَ ابْنَةُ عَمَّتَانِ بَنٍ مَطْلُوعُونَ كَزَوَّجْنِيهَا، وَدَخَلَ الثَّيْبَةُ بْنُ شُعْبَةَ - بِغَضٍ: إِلَى أُمِّهَا - فَأَرْغَبَتْهَا فِي النَّالِ، فَحَظَلْتُ إِلَيْهِ، وَحَظَلْتُ الْجَارِيَةَ إِلَى هَوَى أُمِّهَا، فَأَيُّهَا حَتَّى ارْتَفَعَ أَمْرُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ثَمَانَةُ بْنُ مَطْلُوعُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنَةُ أُخِي أَوْحَى بِهَا إِلَيَّ، كَزَوَّجْتُهَا بَنٍ عَمَّتُهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَلَمْ أَقْصِرْ بِهَا فِي الصَّلَاحِ وَلَا فِي الْكُفَّاعِ، وَلَكِنَّهَا امْرَأَةٌ، وَإِنَّمَا حَظَلْتُ إِلَى هَوَى أُمِّهَا، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (هِيَ بَيْتَةٌ، وَلَا تُنْكَحُ إِلَّا بِإِذْنِهَا)، قَالَ: فَأَتَرَعْتُ وَاللَّهِ مِنِّي بَعْدَ أَنْ مَلَكَتُهَا، كَزَوَّجُوهَا الثَّيْبَةَ^(١).

قالوا: لو كانت صغيرة قبل بلوغها، لم يكن لها استئذان؛ لأن الصغيرة يزوجه أهلها، فسأها بئمة، وأمر باستئذانها؛ استصحاباً لاسم البئمة الذي كانت عليه قبل بلوغها.

ولما كانت ولاية البئمة في النكاح قاصرة، شُدَّ في ذلك؛ فالأصل أنَّ الفرس تحتاط لبنتها من صلبها عند تزويجها وهي صغيرة ما لا تحتاط للبنت من غير صلبها، فلو أراد الولي والوصي الخلاص من البئمة وهي صغيرة؛ وهذا لا يكون في الأب مع ابنته.

تعليد الزوجات:

وكان العرب ينكحون في الجاهلية عشر نسوة من الأيمان، ثم جعل الله ذلك في أربع نسوة فقط؛ قاله ابن عباس^(٢)، وحُدَّ تعليد النساء بأربع مئة على عهد السلف والخلف، وخالف الرافضة. وكانت ثقيف من أكثر قبائل العرب في الجاهلية تعليداً للنساء.

(١) أخرجه أحمد (٦١٣٦) (١٣٠/٢).

(٢) تفسير الطبري (٣٨٥/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٥٩/٣).

فَرُبَّمَا كَانَ لِلوَاحِدِ مِنْ رَجَالِهَا عَشْرُ نِسَاءٍ كَثُرُوا بِنِ مَسْعُودٍ، وَمَسْعُودٍ بِنِ
مُعْتَبٍ، وَأَبِي عَقِيلٍ مَسْعُودٍ بِنِ عَامِرٍ، وَسَفِيَّانَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَغَيْلَانَ بِنِ
سَلَمَةَ، فَلَمَّا أَسْلَمَ أَبُو عَقِيلٍ وَسَفِيَّانُ وَغَيْلَانُ، فَرَزَّ كُلُّ مِنْهُمْ عَنْ سِتِّ
زَوَاجَاتٍ، وَأَمْسَكَ أَرَبًا^(١).

نِكَاحُ الْعَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ:

وَأَصْلُ النِّكَاحِ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ شَبِيهُ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ، فِي
الْمَهْرِ وَالْوَلِيِّ وَالْإِشْهَارِ، لَكِنَّهُمْ لَا يَحْلُونَ الْعَلَّةَ، وَعِنْدَهُمْ أَنْوَاعٌ مِنْ
النِّكَاحِ قَلِيلَةٌ لَا يَفْعَلُهَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ، كَنِكَاحِ الْإِسْتِيفَاعِ: أَنْ يُفَارِقَ الرَّجُلُ
زَوْجَتَهُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ، ثُمَّ تَسْتَيْفَعُ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ حَمَلَتْ وَبَانَ
حَمْلُهَا، رَجَعَتْ لَزَوْجِهَا وَنُسِبَ الْوَلَدُ لِأَبِيهِ، وَكَأَنَّمَا تُوْجِرُ رَجَمَتِهَا، وَهُوَ
زَنَى وَبِغَاثٍ، وَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ أَكْثَرُ الْعَرَبِ وَلَكِنَّهُ فِيهِمْ، وَكَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ
فِدْعَاءِ الْيُونَانِ، وَقَدْ حَكَاهُ الْفَلَاطُونُ فِي «جُمْهُورِيَّتِهِ»، وَمِنْهُ نِكَاحُ الرُّفُوفِ
الَّذِي وَرِثَهُ بَعْضُ عَرَبِ الْيَمَنِ مِنَ الْقُرَاسِ، وَهُوَ أَنْ يَتَّكَأَ رَجُلٌ دُونَ الْعَشْرِ
امْرَأَةً فِي يَوْمٍ، ثُمَّ تَخْتَارَ مِنْهُمْ أَبَا لَوْلِيَعَا إِنْ حَمَلَتْ مِنْهُمْ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: «كَانَ
النِّكَاحُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْعَامٍ: فَنِكَاحٌ مِنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ
الْيَوْمَ: يُخْطَبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتُهُ، فَيَضِيقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا،
وَنِكَاحٌ آخَرُ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: إِنَّا ظَهَرْتُ مِنْ عِلَّتِيهَا: أُرْسِلِي إِلَى
فُلَانٍ فَاسْتَيْفَعِي مِنِّي، وَتَنْتَرِلُهَا زَوْجَتُهَا وَلَا يَمْسُهَا أَبَدًا، عَلَى تَبَيَّنِ حَمْلِهَا
مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَيْفَعُ مِنِّي، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا، أَصَابَهَا زَوْجَتُهَا إِنْهَا
أَحَبُّ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نِكَاحِ الْوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحَ
الْإِسْتِيفَاعِ، وَنِكَاحٌ آخَرُ: يَجْتَمِعُ الرُّفُوفُ مَا دُونَ الْعَشْرِ، فَيَحْلُونَ عَلَى

(١) يَنْظُرُ: «الْمَحْبَر» لِمُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ (ص ٢٧٧).

المرأى، فلهن نصيبهن، فإذا حملت ووضعته، ومنر عليها ليالي بعد أن تضع حملها، أرسلت إليهن، فلم ينطلع رجل منهن أن ينشئ، حتى يحتسبوا جنتها، تقول لهن: قد عرفتم الذي كان من أمركم وقد ولدت، فهو ابنك يا فلان، نسي من أحب بأسبو، فالحق به ولدها، لا ينطلع أن ينشئ به الرجل، ويكاف الرابع: ينشئ الثامن الكثير، فيدخلون على المرأى، لا تنشئ ومن جافها، ومن البغايا، من ينشئ على أبنائها رابات تكون علما، فمن أرادفن، دخل عليهن، فإذا حملت إشافن، ووضعته حملها، جوسوا لها، ودعوا لهن القافة - أي: الذين يفرلون شبة الولد بالوالد بالآثار السوية - ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون، فالثقة به، ودعي ابنه، لا ينشئ من ذلك^(١).

النكاح في الإسلام:

وقد عظم الله أمر النكاح في الإسلام، وحفظ حتى الزوجين والولدة، وسى عقد النكاح وما يتضمنه: «الميثاق الغليظ» قال تعالى: ﴿وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٦١]، والله لم يصيب الميثاق بالغليظ إلا في ميثاق عقد الزوجين، وميثاقه على الأنبياء: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي آلِ يَسْمَ مِثَاقٌ مِثَاقُ الْمَوَدَّةِ لَفُتِحَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ مِثَاقُ الْمَوَدَّةِ﴾ [الاحزاب: ٧]، وكذلك ميثاقه على بني إسرائيل ألا يغشوا في السبت نظيرا لعذابهم الذي يغش عضيانهم له: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ فِي السَّبْتِ وَالْحَقُّ فِي السَّبْتِ مِثَاقُ الْمَوَدَّةِ﴾ [النساء: ٦١٤].

وأما جعل الله المرأة هي التي تأخذ الميثاق في قولها: ﴿وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٦١]، ولم يجعله بين الزوجين، لأن المرأة هي من تغلب على حقا غالب، لضيقها وقلة قدرتها على أخيه.

(١) أخرجه البخاري (٥١٢٧) (١٠٠/٧)، وأبو داود (٢٢٧٢) (٢٨١/٧).

وَقَيْدَ الْإِذْ الرِّخْصَةَ بِالْتَعْلُو عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ الْخَيْفِ وَطَلَمَ الْأَزْوَاجَ؛
 رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ؛ قَالَ فِي هَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَنْتَهِمْ
 إِلَّا تَقِيلاً قَرِينَةً﴾؛ يَنْتَهِمُ: «إِنْ خِفْتُ إِلَّا تَعْدِيلَ فِي أَرْبَعٍ لَسَلَاتِي، وَإِلَّا
 فَاتَّخِذِي، وَإِلَّا فَوَاجِدَةً»^(١).

وَهَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَكُنْ أَتَنَّهُ إِلَّا تَقُولُ﴾؛ أَيُّ: «إِلَّا تَجُورُوا وَتَمِيلُوا فِي
 حَقِّهِمْ»؛ قَاتِلُهُ عَائِشَةُ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَعُكْرَمَةُ وَغَيْرُهُمْ،
 وَدُرَيْمٌ مَرْفُوعًا مِنْ حَلِيفِ عَائِشَةَ؛ وَلَا يَصُحُّ، وَالصَّوَابُ وَقَفُّهُ؛ قَالَ
 أَبُو حَاتِمٍ^(٢).

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: «ذَلِكَ أَتَنَى إِلَّا
 تَقْتَرُوا»^(٣).

وَقِيلَ فِي هَوْلِهِ: ﴿أَتَنَّهُ إِلَّا تَقُولُ﴾؛ أَيُّ: كَيْلًا تَكْتَرُ حِيَالَكُمْ فَلَا تَقْدِرُوا
 عَلَى النِّفْقَةِ.

وَأَطْلَقَ الشَّافِعِيُّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِلَّا تَقُولُ﴾؛ أَيُّ: «إِلَّا تَجُورُوا
 وَتَمِيلُوا فِي حَقِّ النِّسَاءِ فَتُظْلِمُوهُنَّ»؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْمُفَسِّرِينَ، وَهُوَ مَا
 يَجْرِي اسْتِعْمَالُهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَفَرَسِي خَاصَّةً؛ قَالَ أَبُو طَالِبٍ:

بِجِيزَانٍ حَيْثُ مَا يَمْشِي شَجِيرَةً وَدَوَانٍ حَيْثُ وَزْنُهُ خَبِيرٌ خَالِلٌ
 وَقَالَ الشَّاعِرُ:

إِنَّا نَسْتَعِثُّ رَسُومَ اللَّيْلِ وَالطَّرِيقِ قَوْلَ الرُّسُولِ وَخَالُوا فِي التَّوَارِيخِ
 وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: «إِنَّ الْمَرَادَ: حَتَّى لَا تَكْتَرُ حِيَالَكُمْ، فَلَا تَقْدِرُوا
 عَلَى الْإِنْفَاقِ»؛ فَهُوَ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ، وَلَمْ يُفَسِّرْهُ بِهَذَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ،

(١) «تفسير الطبري» (٣٦٣/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٥٩/٣).

(٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (٨٦٠/٣).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٨٦٠/٣).

وقولُ التعليلي: «إنَّه لم يُقل بهذا التأويل غيرُ الشافعي»^(١)، فيه نظر؛ فقد رَوَاهُ الدارقطني، عن زيد بن أسلم، قال: «ذلك أَدْنَى الْآلَا يَكْثُرُ مِنْ تَعْوِيلِهِ»^(٢).

وربَّما أخْلَعَهُ الشافعي مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: (وَأَمَّا بِمَنْ تَعْوِيلُ)^(٣).

ولَكِنَّ النِّصَوصَ وَالْأَثَرَ تُضَعِّفُ الْقَوْلَ بِهَذَا التَّأْوِيلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَلِي هَذَا السِّيَاقُ؛ فَلَمْ يَثْبُتْ فِي تَرْكِ الْأَوْلَادِ وَتَكْثِيرِهِمْ غَشِيَةَ الْفَقْرِ وَالْفَقْرُ شَيْءٌ.

حَكْمُ تَعْدُدِ الزَّوْجَاتِ:

وتَعْدُدُ الْأَزْوَاجَ لِلْقَادِرِ الْعَادِلِ شِرْعَةً نَبَوِيَّةً وَفَقْرَةً صَحِيحَةً؛ فَقَدْ تَزَوَّجَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَتَزَوَّجَ دَاوُدُ أَلْفَ امْرَأَةٍ؛ كَمَا جَاءَ فِي التَّوْرَةِ وَلِي بَعْضُ حِكَايَاتِ بَنِي إِسْرَآئِيلَ، وَتَزَوَّجَ سُلَيْمَانُ بِثَلَاثَةِ زَوْجَاتٍ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥)، وَجَمَعَ غَيْرُ النَّاسِ مُحَمَّدٌ ﷺ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَلِيْلُ: ثَلَاثُ نِسَاءٍ، وَالرَّوَايَاتُ فِي «الصَّحِيحِ»^(٦) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ^(٧).

وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ تَزَوَّجُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، مِنْهُمْ مَنْ جَمَعَهُنَّ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَزَوَّجَ وَفَازَقَ، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ؛ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو حَبَاسٍ: أَقَلُّ تَزَوَّجْتَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّ خَيْرَ هَلِيلٍ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً^(٨).

وَهِيَ شِرْعَةٌ إِلَهِيَّةٌ لِحَكْمٍ عَظِيمٍ، بِهَا يَتَحَقَّقُ دَفْعُ مَفَاسِدٍ عَظِيمَةٍ مِنْ

(١) تفسير التعليلي: الكشف والبيان، عن تفسير الترقية (٢٤٨/٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في مستدركه (٣٨٥٩) (٤٨٧/٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٢٧) (١١٢/٢)، ومسلم (١٠٣٤) (٧١٧/٢).

(٤) أخرجه البخاري (٢٨١٩) (٢٢/٤)، ومسلم (١٦٥٤) (١٢٧٥/٣).

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٨) (٦٦/١). (٦) أخرجه البخاري (٥٠٦٩) (٣/٧).

النساء والرجال، وإن غابت حكمتها عند بعض الناس، فليقصوها ومكاتبها عن إدراك مكانة النفوس وبواطن الغرائز.

وأكثر من يُكرِّه شريعة الله في التعدد من الرجال اليوم هم من هان الرئي في قلبه؛ فافقه يُنظِّم ما تفعله النفوس المريضة في السرِّ ليجنَّ في العلانية، ويدفع به الغنث والمشقة التي تجدها النفوس السويَّة، وبه تنتظم الفطرة، ويدفع الحرام، وتحصن الأعراض، وقد قلَّت لأحد الفلاسفة الغربيين: «تقيّد تعدد الزوجات بأربع غير مّا تُبيحونه من الرئي بالعشيقات بلا عدد؛ فالإسلام أمر بإعلان ما تُخفونه وضبطه وحده حتى لا تضيع الحقوق، وتحريم التعدد والرئي بالعشيقات جميعاً اختلالاً لفطرة المجتمع، وتكليف لها بما لا يُطيق، وإباحة الرئي وتحريم التعدد كلَّم في الدين وإمداداً لحقوق الزوجين».

وأما كراهة المرأة أن يُعَدَّ حليها زوجها، فذاك ليس كُرْهاً للشرعة؛ ولكنه كُرْه لأن تُشارك في نصيبها من زوجها، وهذا من أبواب الفمزة والشح، لا من أبواب كُرْه التشريع؛ ولذا لا تجد المرأة المسلمة خرجاً من تعدد غير زوجها، وكُرْهاً في زوجها لحظاً فيها.

وأنفق العلماء أن الحرَّ يتزوَّج أربع نسوة، واعتلّفوا في العبد، وهما روايتان عن مالك: قيل: إنه كالحرِّ وهذا قول أهل الظاهر، وقال الجمهور: يتزوَّج اثنتين، وهو الأصح؛ فهو قول عمر وعلي وابن حنبل، ولا أعلم من خالفهم من الصحابة.

قال تعالى: ﴿وَتَلَاؤُا الْيَمِينِ مَتْلَفَهُمْ وَإِلَّا فَن لَكُمْ مَن قَدَرْتُمْ قَدًا فَكَلِمَةً مِّنَ رَبِّكَ﴾ [النساء: ٢٤].

والضدائق هو الشهر، ويُسمى في القرآن أجراً؛ قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَوْفَىٰ أَجْرَكُمْ رَبِّيكَ﴾ [النساء: ٢٤].

حكم المهر:

وهو فريضة في النكاح؛ لقوله في الآية: ﴿يَهْدِي﴾، يعني: فريضة؛ وبهذا فطرة ابن عباس وعائشة وقادة وابن جريج^(١)، وهو فرض بالاتفاق كما حكاه غير واحد؛ كابن رشد.

والعقد يصح بلا تسمية للمهر على قول جمهور الفقهاء؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا نِكَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمْ إِلَيْهِ مَا تَمَّ تَشْوَعُونَ أَوْ تَقْرِبُوا لَهُنَّ رِيْبَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]؛ لإباحة الله الطلاق قبل تسمية المهر دليل على صحة العقد، وأن المهر والضدائق لا يتعلق بصحة العقد؛ وإنما هو حق لاستباحة البضع؛ قال تعالى: ﴿وَأَمِلْ لَكُمْ مَا وَدَّتُمْ عَلَيْكُمْ أَوْ تَتَخَفُوا بِأَمْرِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فينفي النكاح بالأموال؛ سواء سُمي أو لم يُسم.

وشروط عدم المهر وإسقاطه عند العقد فاسدة في نفسه بالاتفاق، فسيب للمنفق على الصحيح؛ لأن العقد بلا مهر وبه، والهبة لا تصح في النكاح إلا للنبي ﷺ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَهْنُةَ لَهُنَّ أَن يَخْرُجَ عَلَيْهِنَّ﴾ [النساء: ٢٠]، ولا خلاف عند العلماء أن الهبة في النكاح بلا ضدائي لا تجوز، وقد نص على الإجماع غير واحد.

(١) «تفسير الطبري» (٦/ ٢٨٠)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ٨٩٦).

ناحرُ المهر عن العقد:

ولو ناحرَ تقاضى المهر عن العقد أو ثمَّ العقد بلا تسمية للمهر، جاز؛ لما تقدم، ولما روى أبو داود والترمذي: أنَّ ابنَ مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يَدْخُلْ بها حتى مات؟ فقال ابنُ مسعود: «لها صداقُ نسايتها، لا وَثَسٌ ولا شَطَقٌ، وعليها العِدَّةُ، ولها الميراثُ» فقامَ مَقْبُلُ بنُ سنانٍ الأشجعيُّ، فقال: «نَفْسُ رسولِ الله ﷺ في بَرْزَخٍ بينَ واثِقٍ ورائِقٍ: امرأةٌ مثا، مِثْلُ ما كَفَيْتَ»^(١). والأَمَةُ بِجَوْرٍ وظُلْمٍ بلا مهر؛ لأنَّ حَقَّها غيرُ حَقِّ غيرها من النساء.

المهرُ حَقٌّ للمرأة:

وفي الآية: دليلٌ على أنَّ المهرَ حَقٌّ للمرأة، لا لوليتها ولا لأهلها؛ «فَاللَّهُ يَهْدِيكُمْ إِلَى صَوَابِكُمْ إِنَّكُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^(٢)، فأمَرَ بِإِعْطَائِهِمْ أَنْفُسَهُمْ، وأَثَبَهُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّكُمْ لَا تَعْلَمُونَ»^(٣)، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ المهرَ لا يُسْفِطَةُ الولي؛ لأنَّه ليس من حَقِّه، في قوله: «وَإِنْ طَلَّقْتُمْ عَنْ قَوْلِ رَبِّكُمْ فَلِلنِّسَاءِ»^(٤)، فالأمرُ بِإِسْقَاطِ شيءٍ من المهرِ وَهَبَتْ: لها، لا لوليتها، وهذا يُؤَكِّدُ حَقَّها وَحَقَّها فيه؛ وهذا عِلَافٌ ما كان عليه أهلُ الجاهليَّةِ؛ إذ كان يَكْتَرُ الأولياءُ بِمهورِ بناتهم وأخواتهم، وكان الرجلُ إذا وَلَدَ له بنتٌ يقالُ له: (هنيئاً لك النِّسَاءُ)^(٥) يعني: ما تَزِيدُ في مالِكَ وتُغْنِيكَ بِمَهْرِها، فكان المهرُ وَلِئَها للولي لا للزوج، فأبطلَهُ اللهُ وجعلَهُ حَقًّا للزوج، نَقَضَ منه ما نشأ، وتَبَيَّنَ لها ما نشأ، عن طِبِّ نَفْسٍ منها بلا إكراه، وقد كان بعضُ الجاهليِّينَ تَرَفُّعُ نفوسهم عن مهورِ بناتهم تَعَفُّفاً عن حَقِّهنَّ؛ كما يقولُ الشاعرُ:

(١) أخرجه أبو داود (٢١١٦) (٢٣٧/٢)، والترمذي (١١٤٥) (١٢٢/٢).

(٢) ينظر: «الصحيح» (٣١٥/١)، و«السان المعرب» (٢٨٨٢/٢)، و«تاج العروس» (٦).

(٣) مائة: (٤٠ ج).

وَلَيْسَ يَلَاوِي مِنْ وَرَاقَةٍ وَالْيَدِي وَلَا شَاةَ عَالِي مُسْتَقْدَاةِ التَّوَافِيحِ
تعظيم شرط المهر للنكاح:

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلِقْتُمْ لَكُمْ عَنْ كَتْمٍ فَتَقَالُوا﴾ دليل على أن حق الله في المهر أعظم من حق الزوج، وأن الزوجة لا تملك إسقاط جميع مهرها ولو كان بطيب نفس منها، ولذا قال: ﴿طَلِقْتُمْ لَكُمْ عَنْ كَتْمٍ فَتَقَالُوا﴾، فلا يجوز للمرأة أن تسقط كله، ولكن لها أن تسقط منه، فانه شرعه لتسقط به الحقوق، وتكرّم به المرأة، وحتى لا يتكبد إباحة إسقاط المرأة للمهر فريضة لإلغائه كله في العقود، فأجاز الله لها إسقاط بعضه لا كله.

إسقاط المرأة لبعض مهرها:

وفي قوله تعالى: ﴿عَنْ كَتْمٍ فَتَقَالُوا﴾ تحريم أخذ المال بالأكراو وسيب الحياء، ولو أظهرت الرضا؛ لحياتها أو خوفها، وقد حكي غير واحد من العلماء: أن ما أخذ من المال بسبب الحياء، فهو حرام؛ لأن الحياء، يغلب بعض النفوس، فتهاجب مغرة الإساءة، فلا تجب اللوم، فلذا أخذ الحق تخويفاً من كلام الناس، أو تهيباً من معرفتهم وفتقهم، فالماخوذ حرام، وسبب الحياء كسبب الأكراو، وكلها ممان تقوم في الضم تدفع صاحبها إلى بدلي ما لا يريد بذلك لو كان مختاراً.

فإذا لم تملك الزوجة إسقاط المهر كله، فزيتها من باب أولى؛ لأنه حق هو رخص لهم بإسقاط بعضه لا كله، والتراخي على الإسقاط لا يُجيز الإسقاط؛ كالتراخي بين الطريقتين على الرّيا لا يُجيزه.

المهر المؤخر:

وفي قوله: ﴿وَإِنْ طَلِقْتُمْ لَكُمْ عَنْ كَتْمٍ فَتَقَالُوا﴾ دليل على جواز تأخير بعض المهر بعد الدخول أو عند الطلاق، وهو ما يعتاده بعض الناس

اليوم بخوارج المهر لأن ما جاز إسقاطه جاز تأخيرته، وإذا تشاركت الزوجان تأخير بعض المهر، وجب الوفاء به، وهو شرط صحيح، وفي «السنن» قال رحمه الله: (المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ خَلَالًا، أَوْ أَخْلَ حَرَامًا)^(١)، وفي «المصنفين» قال رحمه الله: (إِنْ أَشَقَّ الشَّرْطُ أَنْ يُوَلَّى بِهِ، مَا اسْتَحْلَقْتُمْ بِهِ فَالْفُرُوجُ)^(٢).

وهو له، **«تَكَرَّرَ حَيْثُ تَرَى»** إشارة لجُلُو بطلانِ نَفْسِ منها، لا مكرًا ولا عديمًا، ولا إكرامًا ونفلاً بسبب الحياء.

وفي الآية: دَفْعُ لِحَرَجِ النُّفُوسِ التَّقِيَّةِ مِنْ قُرْبِ مَهْرِ الزَّوْجَةِ إِذَا أَحَلَّتْ لَزَوْجِهَا أَوْ لَابْنِهَا عَنْ طَيْبِ نَفْسِ مِنْهَا. شرط الولي تنظيها مآلاً:

وإذا شرط الأب حقاً له من مالٍ ونحوه على الزوج عند العقد وقبلة الزوج، فاختلَفَ العلماءُ في صحة ذلك الشرط على قولين: قال بجوازه مسروق وإسحاق.

وقد روي عن مسروق: أَنَّهُ لَمَّا زَوَّجَ ابْنَتَهُ اشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ عَشْرَةَ أَلْفٍ، فَبَعَثَهَا فِي الْحَيِّ وَالْمَسَاكِينِ، ثُمَّ قَالَ لِلزَّوْجِ: «جَهِّزْ امْرَأَتَكَ». وروى هذا عن علي بن الحسين^(٣).

وقال من جَوَّزَ ذلك للأب: إِنَّهُ يَمْلِكُ مَالِ أَوْلَادِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وفي الشرط من باب أولى.

وقال عطاء وعكرمة وطاوس وعمر بن عبد العزيز والثوري ومالك والشافعي: بَعْدَ صَحَّةِ ذَلِكَ، وَيَكُونُ الشَّرْطُ عِنْدَهُمْ - إِلَّا الشَّافِعِيَّ - حَقًّا

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩١/٣) والترمذي (١٣٥٢) (١٢٦/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٢١/٣) (١٩٠)، ومسلم (١٤١٨) (١٠٣٥/٣).

(٣) ينظر: «السنن» (٢٢٤/٧).

للمرأة؛ لأنه أخذ مالا بسبب نكاحها؛ فيكون في حكم مهرها الذي تمليكها؛ فيزول إليها، لا لايتها.

وهذا هو الأظهر؛ لأن المهر ينقضي لأجل هذا الشرط عادة، فربما نقص الأب من مهر ابنته ليتقبل الزوج شرطه لنفسه، فيكون حيلة للإضرار بالزوج.

ونص أحمد على أن شرط غير الأب كالجد والعَم والخال والأخ في المهر، لا يصح، ويعود الشرط مهرا للزوج.

ويرى الشافعي الشرط من الأب وغيره يُقيد تسمية المهر كله؛ لأن الشرط عند اشتراطه ينقص من حقها، حتى لا يُثقل على الزوج؛ فيكون تسمية المهر باطلا، ولها مهر الجلي.

وبأي مزيد كلام في شرط النكاح في قصص شعيب عليه السلام في سورة القصص: ﴿إِنْ أَرَادُ أَنْ نَنْكَحَكَ ابْنَتِي فَاتَّخِذْ عَلَيَّ ذَنْبًا أَوْ أَنْ تَبْهَرَنِي فَنُكِّهَ﴾ [القصص: ٢٧].

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِنُوا أَلْفَافًا أَتَوَلَّيْتُمْ أَلَيْسَ لِكُلِّ يَدَيْنَا مَوَازِينُ﴾﴾ [النساء: ١٠].

والنهي في هذه الآية متوجه للأولياء أياء أو أزواجاً أو غيرهم، والمقصود بالشئ في الآية: عدم إحسان التصرف؛ سواء كان من الرجل أو المرأة، أو الصغير أو الكبير، وقد يكون سوء التدبير في باب دون باب، فما لم يُحسين التصرف فيه الإنسان، فبدخل في حكم الآية، فمن يضارب في سوق لا يعرفها ولا يعرف إقبالها ولا إقبالها، ولا مواضع الربح والخسارة فيها، ولو كان عافلاً مكلفاً في نفسه، فهو داخل في الآية.

إعطاء المال مَنْ لَا يُحْسِنُ تَدْبِيرَهُ:

والعلماء بين المفسرين بين السلف يَذْجَلُونَ فِي الْآيَةِ الصَّغِيرِ وَالْمَرَأَةِ
الَّتِي لَا تُحْسِنُ التَّدْبِيرَ فِي الْمَالِ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَالْحَسَنُ
وَالْحَكَمُ وَغَيْرُهُمْ^(١).

وَقَالَ أَبُو مُرَّةٍ: هُمُ الْخَلَمُ^(٢).

وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ التَّنْوِيعِ، لَا الْحَصْرِ فِي نَوْعٍ، فَرُبَّمَا كَانَ السَّيْفُ كَبِيرًا،
وَرُبَّمَا كَانَ امْرَأَةً، وَرُبَّمَا كَانَ رَجُلًا.

الْحَجَرُ عَلَى السَّيْفِ:

وَهَذِهِ الْآيَةُ أَصْلٌ فِي الْحَجَرِ عَلَى السَّيْفِ، وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ
عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّي: «أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ يَرَوْنَ الْحَجَرَ عَلَى
كُلِّ نَضِيجٍ لِمَالِهِ؛ صَغِيرًا كَانَ أَمْ كَبِيرًا»^(٣).

وَالنَّضِجُ: هُوَ صَرْفُ الْمَالِ فِي الْحَرَامِ، أَوْ السَّرَقَةُ فِي الْمَبَاحِ، وَمَنْ
تَحَكَّمَ عَلَيْهِ بِالْحَجَرِ، لَا يَصُحُّ تَصَرُّفُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مُفْتَضِلُ الْحَجَرِ،
فَلَا يَنْعَقِدُ شَرَاؤُهُ وَلَا بَيْعُهُ وَلَا وَقْفُهُ، وَلَا يَصُحُّ لَهُ إِفْرَازُ.

وَإِفْرَازُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ عَلَى نَفْسِهِ صَحِيحٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ؛ إِذَا كَانَ بَزْنِي
أَوْ سَرَقَةً أَوْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ قَتَلَ أَوْ قَتِلَ؛ وَحَسَى الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا
ابْنُ الْمُثَنِّي^(٤).

وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْحُدُودَ تُقَامُ عَلَيْهِ، وَإِنْ طَلَّقَ، فَقَدْ طَلَّقَهُ
وَمَضَى.

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣٨٨ - ٣٩٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٧٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٧٣).

(٣) الأوسط (١١/ ١٠)، والإشراف على مظاہب العلماء (٦/ ٢٣٧).

(٤) الأوسط (١١/ ٢٠)، والإشراف على مظاہب العلماء (٦/ ٢٤٣).

وجوب حفظ الأموال وعدم السرِّف:

وحَرَّمَ اللهُ إِيثَاءَ السُّفَهَاءِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الْمَالَ وَلَوْ كَانَ مِلْكًا بِيَدِ الْعَبْدِ، فَهُوَ حَقٌّ لَهُ، لَا يَجُوزُ التَّخَوُّصُ فِيهِ بِلَا حَقٍّ؛ فَفِي «الصَّحِيحِ» قَالَ ﷺ: (إِنْ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ يَغْتَبِرْ حَقًّا، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(١).

وَاللَّهُ مَلَكُ الْإِنْسَانِ مَالَهُ لِيَتَذَكَّرَهُ وَيَتَنَبَّهَ وَيَسْتَمْتِعَ بِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَلْزَمَ النَّاسَ كُفْرًا فِي الْأَرْضِ جُحِيمًا﴾ (البقرة: ٢٦٩)؛ وَحَدَّثَ ذَلِكَ بِالتَّضْيِيقِ وَحُسْنِ التَّصَرُّفِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَكُّنُوا وَتَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١).

بَلْ نَهَى اللهُ عَنِ السَّرْفِ حَتَّى فِي التَّفَقُّعِ إِذَا أَخَّرَ بِصَاحِبِهِ وَأَعْلَى فِي غَيْرِ مَا ضَرُورَةٍ عَامَّةٍ بِالْأَمْرِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: ٦٧).

وَفِي «السُّنَنِ» قَالَ ﷺ: (كُلُّوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَابْتَسُوا، مَا لَمْ يَخَالِفْهُ إِسْرَافٌ أَوْ تَخِيلَةٌ)^(٢).

وَفِي الْآيَةِ: حَفِظَ لِلْمَالِ حَقًّا هُوَ وَحَقًّا لِمُصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يُهْلِكَهُ وَهُوَ فِي حَاجَةٍ إِلَيْهِ؛ وَلِلَّهِ جَمَلُ الْوِلَايَةِ وَالْقَوَامَةِ، فَأَمَرَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى السَّيْرِ وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ، وَأَنْ النَّهْيُ عَنِ تَصْرِيفِهِ فِي الْمَالِ فِي مَوْضِعٍ لَا يُحْسِنُهُ؛ لَا يَعْنِي كُلْمَتُهُ وَالتَّقْصِيرُ فِي حَقِّهِ؛ وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: «مَنْ أَنْتَ الَّذِي تَنْفِقُ عَلَيْهِمْ فِي كِسْوَتِهِمْ وَمَوَاتِنِهِمْ»^(٣).

وَأَمَرَ اللهُ - مَعَ حَبْسِ الْمَالِ عَنِ تَصْرِيفِهِمُ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ - بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ حَتَّى فِي الْقَوْلِ؛ تَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِمْ، وَكَسْبًا لِقُدْرَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْهَلُونَ

(١) أخرجه البخاري (٣١١٨) (٨٥/٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٦٠٥) (١١٩٢/٢).

(٣) تفسير الطبري (٣٩٨/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٦٤/٢).

مواضع النفع والضّر في أموالهم، فربما تفرّجوا الحجز عليهم إساءة للفلان، وقول المعروف يدفع عن السوء، ويُطَيّب القوم.

وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ كِتَابَ الْفُرْقَانِ﴾ أي: نُقَرِّمُ الحياءَ بالمالي؛ فلا يصفق الإنسان بفقر أو حاجة لغيره، فبالعاقبة تقوم الحياء الدنيا، وبالعاقبة تقوم الحياء الأخرى.

قِيَامَةُ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ:

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرُوكُم فِيهَا وَآتَاكُم مَّا تَوَلَّوْا لَهَا ثَمَرًا﴾ دليل على قِيَامَةِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ، فإِنَّهُ أَمَرَهُمْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى النِّسَاءِ وَالصِّغَارِ، وَفِيهِ أَنَّ الْعَمَلَ وَالتَّكْسِبَ عَلَى الرِّجَالِ لَا عَلَى النِّسَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَأْمُرِ النِّسَاءَ فِي الْوَحْيِ بِالتَّكْسِبِ وَالضَّرَبِ فِي الْأَرْضِ؛ وَهَذِهِ هِيَ الْفِطْرَةُ الَّتِي جُعِلَ عَلَيْهَا الْبَشَرُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى لَأَقِمَّ وَحْوَءَ فِي الْجَنَّةِ: ﴿وَلَا يَخْرُجَنَّ مِنْ الْجَنَّةِ فَتَنَنَّهُ﴾ (٥: ١١٧)، فَيَخْرُجَانِ جَمِيعًا وَالشَّقَاءُ لَأَدَمَ؛ لِأَنَّهُ تَكُنَّ فِي الْجَنَّةِ مِنَ الضَّرَبِ فِي الْأَرْضِ وَالْعَمَلِ وَالتَّكْسِبِ، وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَسَيُفْتَلَى وَحْدَهُ، وَمَحَلُّ حَوَاءَ فِي قَرَارِهَا، وَإِنَّهُ أَمَرَ الرِّجَالَ وَلَمْ يَنْهَ النِّسَاءَ عَنِ التَّكْسِبِ إِنْ اخْتَنَنَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَرْجٍ وَلَا اخْتِلَاطٍ بِالرِّجَالِ الْأَجَانِبِ.

كَفَايَةُ الْأَهْلِ وَالزَّوْجَةِ بِالتَّقْوَى:

وَلَا حُدَّ لِلرِّزْقِ وَالْكُسُوفِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي الْآيَةِ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ، وَلِظَاهِرِ الشُّنَّةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهَذِهِ بِنْتُ عَثْبَةَ: (خُلَيْي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالسَّمْعُورِيِّ)^(١)؛ فَالْوَاجِبُ الْكَفَايَةُ مِنْ غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا مَحِيلَةٍ، وَالْكَفَايَةُ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَحْوَالِ، وَالْعُلَمَاءُ يَخْتَلِفُونَ عَلَى عَدَمِ تَحْدِيدِ حُدِّ الْكُنُوفِ، وَيَخْتَلِفُونَ فِي تَحْدِيدِ التَّقْوَى، وَالْأَرْجَحُ عَدَمُ تَحْدِيدِهَا أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ

(١) أخرجه البخاري (٥٣٦٤) (٦٥/٧)، ومسلم (١٧١٤) (١٣٢٨/٣).

وعلى هذا الحديث عملُ الصحابة والتابعين وجمهور الفقهاء كالشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة وبعض أصحاب مالك.

وحدَّ مالك وأبو حنيفة البلوغ لغير المحتلم بشمانية عشر، وفي رواية عنهما بسبعة عشر، وفي قول فرَّق أبو حنيفة بين الجارية والغلام؛ فحدَّ الجارية بسبعة عشر، ما لم يُلَمَّ الاحتلام قبل ذلك؛ تَمَسُّكًا بظاهر القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُحُ الْإِنْفِلَ وَنَكْمَ الْعُلَمِ فَتَسْتَفْهِمُوا﴾ [النور: ٥٩].

واعتماد السن في البلوغ بُنِيَ به السُّنَّة، ويجزى عليه عملُ السلف، والاحتلام لا يُقايىء؛ بل هما علامتان للبلوغ قد يجتمعان وقد يفترقان؛ فَمَا يَسْتَفْهِمُ منهما، فهو مُثَبِّتٌ للبلوغ، فقد تَعَلَّقَ العلامات والأدلة على ثبوت الشيء الواحد مجتمعة ومفترقة؛ يدلُّ على هذا العقل والنقل.

وحدَّ البلوغ بسنَّ الثامنة عشرة لا دليل عليه سوى ما يراه أبو حنيفة؛ أَنَّهُ أَقْصَى مَا يَلْبَسُ عَلَى الظَّنِّ مَعَ بُلُوغِ الرِّجَالِ حَدَّ نَضُوجِ الْعَقْلِ وَالْقُوَّةِ، وَمَا قَبْلَهُ ظَنٌّ؛ وَهَذَا نَظَرٌ لَا يَدْفَعُ النَّصَّ.

بلوغ الفتاة بالحيض:

وَيُلْبَحُ النِّسَاءُ بِزَوَالِ الْحَيْضِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي جَسَرَ مِنَ الْمَرْجُومِينَ إِلَى لَيْسَ بِهَا قَوْلُهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَهْلُهُنَّ وَالَّتِي لَمْ يَحْسُنْ وَذَلِكَ الْإِتِّحَامُ لِحُجَّتِهِمْ أَنْ يَتَمَتَّعَ حَتْمًا﴾ [الطلاق: ٤].

وجعلَ مالك بِلُغَةِ الصَّوْتِ وَخَشَوْنَةَ عِلَامَةٍ عَلَى الْبُلُوغِ.

علامة إنبات الشعر على البلوغ:

وَالْإِنْبَاتُ دَلِيلٌ عَلَى الْبُلُوغِ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَنْ مَرَضٍ فِي دَمٍ أَوْ هَرَمٍ يَمُرُّهُ أَهْلُ الطَّبِّ؛ وَقَالَ يَهْدَى أَحْمَدُ، وَهُوَ قَوْلُ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِقَضَاءِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ، فِي يَهُودِ بَنِي قُرَيْظَةَ؛ أَنَّ يُقْتَلُ مَنْ أُنْبِتَ مِنْ رِجَالِهِمْ، وَأُنْسَبَ قَرَابَتُهُمْ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أَقْضَيْتِ

يُحْكَمُ اللَّهُ^(١).

ولم يجعله أبو حنيفة دليلاً على البلوغ، والصحيح خلاف قوله؛
لشبهت التلييل في ذلك؛ فقد روى أحمد، وأصحاب «السُّنَنِ»، عن
عبد الملك بن عُقَيْبٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ الْقَرَطِيُّ، قَالَ: «كُنْتُ مِنْ سِنِي بَنِي
لُرَيْظَةَ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ، فَمَنْ أَتَيْتُ الشَّعْرَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ لَمْ يُقْتَلْ،
فَكُنْتُ يَمَنْ لَمْ يَأْتِ»^(٢).

وسننه صحيح، وله طُرُق، ولو لم يَكُونُوا بِالْبُغَيْرِ، مَا قُتِلَهُمْ،
وَلَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (قَضَيْتُ بِحُكْمِ اللَّهِ)، لِأَنَّ الصَّغِيرَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ؛
فَلَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْحُدُودُ، وَخَاصَّةً الْقَتْلُ.

وهو له: ﴿إِنَّ كَانْتُمْ يَتَمُّنُّوا﴾ الْإِنْسَانُ: الْمَعْرِفَةُ وَالْإِدْرَاكُ؛ رَوَى
عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي حَبَّاسٍ قَالَ: «عَرَفْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا»^(٣).
وهذا كما في قولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ كَلَّا لَقَلَّ عَلَيْكُمُهَا وَيَقِينُ﴾
[ط: ٤١٠].

معنى بلوغ الرُّشْدِ:

والرُّشْدُ: هُوَ الْعَقْلُ؛ قَالَه مَجَاهِدٌ^(٤)؛ فَمَا كُلُّ بَالِغٍ رَاشِدًا عَاقِلًا،
فَالصَّبِيُّ يَنْشَأُ سَفِيهًا، فَرُبَّمَا صَاحَبَهُ السُّفْهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ عَاقِمًا أَوْ أَحْوَامًا،
وَيُعْرِفُ رُشْدَهُ بِمَعْرِفَةِ مَوَاضِعِ الشَّرِّ وَالْخَيْرِ وَتَوَقُّفِهَا، وَمَجْرَدُ الْمَعْرِفَةِ
لَا تَجْعَلُهُ رَاشِدًا حَتَّى يَتَوَلَّى.

(١) أخرجه البخاري (٤١٢١) (١١٢/٥)، ومسلم (١٧٦٨) (١٣٨٨/٣).

(٢) أخرجه أحمد (١٨٧٧٦) (٣١٠/٤)، وأبو داود (٤٤٠٤) (١٤١/٤)، والترمذي (١٤٨٤) (١٤٥/٤)، والنسائي في «المسنن الكبير» (٨٥٧٧) (٦٥/٨)، وابن ماجه (٢٠٤١) (٨٤٩/٣).

(٣) تفسير الطبري (٤٠٤/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٦٥/٣).

(٤) تفسير الطبري (٤٠٦/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٦٥/٣).

والمقصود بالرشد في هذا الموضع: الانفراد بإحسان تدبير المال، ولو كان اليتيم لا يحسن في غير المال، كمن يقتصر في عبادته، ولكنه حريص على دنياه، متوقف ليلته في حرام وسرف، ولما قال ابن عباس: «إذا عرفتم رشداً في حالهم، والإصلاح في أموالهم» رواه ابن أبي حاتم عنه، بسند صحيح^(١).

والرشد: هو الشدة في جياطة المال، وحمايته والدفع عنه من المنكر والخليفة والقوة؛ ويفسر هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [النعام: ١٥٢، والإسراء: ٣٤].

والرشد قد يصاحبه البلوغ وقد يتأخر عنه، ولكنه لا يسبقه حتماً، ولو سبقه حقيقته، فعرفت في الصبي نجابة ونباهة الشيوخ، فلا يدفع إليه المال حتى يبلغ.

وللرشد علامات؛ كصلاح الدين وعشية الله؛ قال عبيدة بن عمرو: «إذا أقام الصلاة، رشده»^(٢).

حدُّ بلوغ الرشد:

ولا حدٌ للشدة التي يظهر فيها الرشد، وما يذخره الفقهاء، فهو تعليق للأهل بين حال العلمان بعد بلوغهم؛ وهذا لا يقدّر بكل حال، ولا يستقيم في كل غلام؛ ولهذا قيد الله معرفة الرشد بالابتلاء والاختبار، لا بمدى كعام أو عاتق؛ لعدم انضباط ذلك.

ثم بين الله أن المال حق لهم يدفع إليهم متى ارتفع موجب الحجز والوصاية، ولا يجوز حبس مال اليتيم عنه عند جواز تصرفه وتعام رشده إلا بإذنه؛ قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لَهُمْ أَهْلَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا إِلَيْهِمْ﴾.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٦٥).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٦٦).

التحرّي عند إعطاء اليتيم ماله:

وفي الآية: شدة التحري عند إعطاء اليتيم ماله في قوله: ﴿وَاتَّقُوا﴾ والابتلاء هو الاختبار المتكرر الذي يثبت معه المرء بيقين، والاختبار في متابعة وشحر، وظاهره: أن يختبر في إحسان التصرف بالمالي، فيعطى مالا يسيرا لا يضر المسألة؛ سواء كان من مالي اليتيم أو مالي الولي، ومن مالي الولي أولى، ومن مالي اليتيم جائز.

ولا فرق في ذلك بين ذكر الأيتام وإنايتهم عند الأئمة الأربعة، خلافا لمالك في قوله: فيرى أن المرأة لا تستحق رثتها، إلا بعد تزويجها، فيؤنس منها مع كثرة العشرة رثا، وهذا تفصيل منه، والعبارة بصوم الدليل.

الأكل من مال اليتيم:

ونهى الله الأولياء والأوصياء عن مسابقة اليتيم بأكل ماليه قبل بلوغه ورشده؛ حتى لا يترك ما فات من ماليه وما بقي منه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالًا مِمَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ لأن اليتيم إذا بلغ، عرفت ما نقص من ماليه وما قسد عليه منه؛ فياكل منه قبل كبره وإدراكه.

وفي تنبيه الأكل بالشرب والمبادرة: دليل على جواز الأكل في غير شرب ولا قسط الإضرار عند الحاجة، وهذا محدود مضبوط في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ عَرِيًّا فَلْيَسْتَعِذْ بِمَنْ كَانَ قَرِيًّا﴾.

فأمر الغني بالعفاف، وهو التورع والاحتراز عن أكل مالي اليتيم من غير حاجة؛ وبهذا قال ابن عباس وعائشة ومجاهد والحسن وأكثر المفسرين.

وقال بعض المفسرين: كحيى بن سعيد وربيعة: إن المراد بالغني في الآية: ﴿وَمَنْ كَانَ عَرِيًّا﴾؛ يعني: من الأيتام، أنفق عليه بحسب حاله؛

فَلَا يُجَحِّفُ فِي نَفَقَتِهِ وَيُقَصِّرُ فِي كَسْوَتِهِ وَشُكْلَتِهِ لِبَنَاتِ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَصِيِّ
مِمَّا أَتَقَاءُ مِنْ نَفَقَةِ الْيَتِيمِ، رَوَاهُ نَافِعُ بْنُ أَبِي نَعْتِمٍ عَنْهُمَا؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي
حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ^(١).

وَهَذَا التَّأْوِيلُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ مِنْ كَلَامِ الْمَفْسُورِينَ مِنَ السَّلَفِ فِي أَنَّ
الْمُرَادَ بِالْفَقِيرِ وَالْفَقِيرِ هُوَ الْوَلِيُّ وَالْوَصِيُّ.

وَأُذِنَ لِلْوَلِيِّ الْيَتِيمِ وَوَصِيِّهِ إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَنْ يَأْكُلَ بِالْمَعْرُوفِ
بِمَقْدَارِ حَاجَتِهِ؛ رَوَى عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: «تَزَلَّتْ فِي وَلِيِّ الْيَتِيمِ
الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ وَتُضْلِعُهُ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ»؛ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ،
وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢).

وَأَكَلَ مَالُ الْيَتِيمِ مِنْ غَيْرِ حَقِّ كَبِيرَةٍ، وَتَقَدَّمَ أَنْ جَسَّ أَكَلَ مَالِ الْيَتِيمِ
أَعَظَمُ مِنْ جَسِّ أَكْلِ مَالِ الرِّمَاءِ، وَقَالَ عَامِرُ الشَّعْبِيِّ: «هُوَ كَالْمَيْتَةِ
وَالدَّمَ»^(٣).

وَيَجِبُ الْإِحْتِيَاظُ عِنْدَ أَكْلِ الْوَلِيِّ الْفَقِيرِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ مِنْ شَرِّ نَفْسِهِ
وَقَلَمِهَا وَهَوَائِهَا؛ فَلَا يَأْكُلُ قَلْبَ مَالِهِ وَنَفْسَتَهُ، بَلْ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهِ
وَحَوَاشِيهِ، وَلَا يُكْثِرُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ»^(٤).

وَمُرَادُهُ بَلَا شَرِّ وَقَضَاءِ نَهَمٍ وَوَلَرٍ كَمَا يَفْعَلُ الرَّجُلُ فِي مَالِهِ، وَقَدْ
قَالَ الشَّعْبِيُّ: «لَيْسَ الْمَعْرُوفُ بَلْبَسِ الْكُثَّانِ، وَلَكِنَّ الْمَعْرُوفَ: مَا سَدَّ
الْجُوعَ، وَرَازَى الْقَوْرَةَ»^(٥).

الْأَكْلُ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ بِمَقْدَارِ وَلَا يَجُوزُ:

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَكْلُ الْوَلِيِّ الْفَقِيرِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ بِمَقْدَارِ قِيَامِهِ عَلَيْهِ،

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٨٦٧/٣).

(٢) «تفسير الطبري» (٤٢٥/٦)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٨٦٨/٣).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٨٦٨/٣). (٤) «تفسير ابن أبي حاتم» (٨٦٩/٣).

(٥) «تفسير ابن أبي حاتم» (٨٧٠/٣).

وما يُكَلِّفُهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْ قِيَامٍ بِشَايِهِ، فَإِنْ كَانَ يَقُومُ عَلَى كُلِّ شَايِهِ، فَيَأْخُذُ مِنْ وَقْتِهِ وَعَمَلِهِ الَّذِي لَوْ بُلِّغَ فِي كَسْبٍ لَنَانَ خَيْرًا، فَيَأْكُلُ بِمَقْدَارِ حَاجَتِهِ وَدُونَ مَا يَقُورُهُ مِمَّا لَوْ تَفَرَّغَ لِلْعَمَلِ لِصَالِحِ نَفْسِهِ لَحَصَلَتْ؛ فَإِنْ هَذَا هُوَ الْعَدْلُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَعَدَمُ الْإِضْرَارِ فِي الْوَلِيِّ الْفَقِيرِ.

فَإِنْ كَانَ أَكَلَ الْفَقِيرِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ يُقْبِلُهُ لِقَائِهِ، فَلَا أَوْلَى تَرْكُ وَلَا يَتِي إِلَى غَيْرِهِ مِنْ قَرَابَاتِهِ مِمَّنْ يَقُومُ بِهِ كَقِيَامِهِ.

حَكَمَ إِمَادُ الْوَلِيِّ مَا أَكَلَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ:

وَبَعْضُ السَّلَفِ جَعَلَ الْأَكْلَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ قَرْضًا يَجِبُ رَدُّهُ؛ صَحَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمِجَازٍ وَغَيْرِهِمَا^(١).

وَقَدْ سَعِدَ بِنُ تَجْبِيرِ إِعَادَتِهِ بِالْفَقْرِ قِيلَ الْمَوْتِ وَالْمُسَانَحَةُ بَعْدَهُ^(٢)، وَكَانَتْ جَعَلَ إِعَادَتَهُ فَضْلًا لَا قَرْضًا، وَلَوْ كَانَ قَرْضًا، لَبَقِيَ فِي الذَّمِّ وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالْقَضَاءِ بِمَا رَوَاهُ حَارِثَةُ بْنُ مُضَرَّبٍ؛ قَالَ: قَالَ: قَالَ: عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «إِنِّي أَنْزَلْتُ مَالَ اللَّهِ تَعَالَى مِنِّي بِمَشْرُكٍ مَالِ الْيَتِيمِ؛ إِنْ اسْتَقْبَلْتِ اسْتَقْبَلْتِ، وَإِنْ انْتَقَرَتْ أَكَلْتُ بِالْمَعْرُوفِ، كَرْنَا أَمْسَرْتُ قَضَيْتُ»؛ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ^(٣)، وَهَذَا مَرْكُوبٌ عَنْ عَمْرٍ؛ وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَالصَّحِيحُ: عَدَمُ وَجوبِ إِعَادَتِهِ إِذَا كَانَ مِنْ وَلِيِّ فَقِيرٍ وَبِالْمَعْرُوفِ؛ قَالَ بِهَذَا عَطَاءُ وَالْحَسَنُ وَالشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَّاهُ أَكْلًا، وَالْأَصْلُ فِي الْأَكْلِ فِي الْقِرَافَةِ الْإِبَاحَةُ مِنْ غَيْرِ جَوَازٍ، وَمَا جَاءَ عَنْ عَمْرٍ فِي الْخَطَّابِ

(١) تفسير الطبري (١/٢١٢ - ٢١٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٦٩).

(٢) تفسير الطبري (١/٢١٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٧٠).

(٣) أخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/٢١٢)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْمَنْزَنِ الْكَبِيرِ» (١/٦).

محمول على التزويج أو كمال العزلة، فيكون للفقير الولي مع البتيم في الأكل من ماله حالتيه:

الأولى: حالة فضل؛ أن يأكل ويؤيد ما أكل فيجعله على نفسه في حكم القرص؛ من غير إزام إلا من نفسه على نفسه.

الثانية: حالة جواز؛ أن يأكل من ماله الفقير بالمعروف ولا يؤيد؛ وهذا جائز لظاهر القرآن، وعمر قضد الحالة الأولى؛ لأنه أجاز الأكل ولم يبين القضاء والسداد، ويأن السداد أوجب؛ لأنه حق لضعيف غير مكلف، وهو البتيم، والأكل حق لمكلف قوي، وهو الولي والوصي، والقرآن يبين حق الضعفاء أكثر وأشد من بيان حق الأقوياء.

وقد أذن الله بالأكل من غير ذكر القضاء؛ كما روى أحمد وأصحاب «السنن»، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ، فقال: ليس لي مال، ولي يتيم؟ فقال: (كل من ماله يتيمك، غير شرب ولا بخل، ولا متاع مالا، ومن غير أن تهي مالك - أو قال: قلبي مالك - يتالي)^(١).

الإتفاق على البتيم من ماله:

ويؤيد على البتيم من ماله البتيم نفسه، وسكنه في مسكن الولي، إلا إن كانت داره ضيقة، أو يحشى على إثبات محاربه من الخلق به؛ فيجوز إسكان البتيم من ماله نفسه.

والأولى: ألا يأخذ الولي زكاة ماله البتيم لنفسه؛ حتى لا يحابي نفسه وعياله ولو كان فقيراً، وإن أخذها بحقها، جاز.

(١) أخرجه أحمد (٧٠٢٢) (٢/٢١٥)، وأبو طه (٢٨٧٢) (٣/١١٥)، والنسائي (٣٦٦٨)

(٢/٢٥٦)، وابن ماجه (٢٧١٨) (٣/٩٠٧).

الإشهاد عند دفع مال اليتيم له:

نَمَّ أَمَرَ اللهُ بِالْإِشْهَادِ عِنْدَ دَفْعِ الْأَمْوَالِ لِلْأَيْتَامِ؛ حَتَّى لَا يَلْقَى فِي النُّفُوسِ ظُلْمٌ سَوِيٌّ، أَوْ تَسْرِى عَلَى الْوَصِيِّ وَالْوَلِيِّ وَضَائِقٌ تَكْثُرُ وَقَالَةُ سَوِيٌّ، قَسَمْتُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْيَتِيمِ وَفَرِي رَجِيوْ قَرَابَاتِهِ.

وَيَعْنِي مَنْ قَالَ بَأَنْ مَا يَأْكُلُهُ الْوَلِيُّ وَالْوَصِيُّ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ قَرْضٌ، حَتَّى الْأَمْرُ بِالْإِشْهَادِ فِي الْآيَةِ: عَلَى الْإِشْهَادِ عِنْدَ سَدَاوِ الْقَرْضِ وَإِعَادَتِهِ، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِشْهَادِ الْعَمُومُ فِي كُلِّ حَقٍّ لِلْيَتِيمِ يُعَادُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ فِي حِفْظِ حَقِّ الْيَتِيمِ فِي مَالِهِ، فَيَشْمَلُ كُلَّ حَقٍّ لَهُ.

وَلَيْل: إِنَّ الْأَكْلَ وَاجِبٌ، لظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْإِشْهَادِ لَا لِلْفَرْضِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَيَّنَ الْوَلِيُّ وَالْوَصِيُّ عَلَى قَبْضِ مَالِ الْيَتِيمِ كُلِّهِ، وَالْمُنَاجَرَةِ بِهِ، وَالْأَكْلَ مِنْهُ عِنْدَ فَقْرِهِ بِالْمَعْرُوفِ؛ فَالْأَمَانَةُ عِنْدَ تَسْلِيْمِهِ وَتَوْثِيقِهَا أَفْزَنُ مِنْ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالْإِشْهَادِ؛ دَفْعًا لِلتَّهْمَةِ وَتَقْلِيلًا لِنَفْسِ الْيَتِيمِ وَقَرَابَاتِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُسْتَحَبٌّ؛ لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِي الْمُنَاجَرَةِ وَالْكَفَالَةِ أَقْوَى.

وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْإِشْهَادُ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِ وَالْأَكْلُ مِنْهُ شَأْنًا، لَمْ يُوجِبْهُ اللهُ، وَجَعَلَ التَّخَوُّفَ مِنْ عِقَابِ اللهِ وَرِقَابَتِهِ أَقْوَى فِي حِفْظِ مَالِ الْيَتِيمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هَلْ يَمُرُّ بِالْإِشْهَادِ: ﴿وَلَكِنْ يَأْتُرْ حَيْثُ﴾؛ يَعْنِي: شَهِيدًا رَقِيبًا، وَهَلْهَ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِشْهَادِ لِلِاسْتِحْبَابِ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ الْأَنْجَارِ بِمَالِ الْيَتِيمِ وَمُخَالَطَتُهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَحَايَرْتُمْ فِي شَيْءٍ مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ [٢٢٠].

الأخوات: هل يَحْتَقُّ عَصَبَاتٌ مع البنات كما يَحْتَقُّ الإخوةُ معهنَّ نَعَصِبًا؟
 فطَلَبَ جمهورُ العلماء: إلى توريثهنَّ نَعَصِبًا.
 وَذَهَبَ ابنُ عباسٍ: إلى عدم توريثهنَّ مع البنات، ويقولُه قال داودُ.
 واخْتَلَفَ في إرث النساءِ بالوَلَاءِ:
 فَطَلَبَ الجمهورُ: إلى أَنَّهُ لا ولاءَ لهنَّ، إلا فيما أَخْطَنَ أو عَقَلَ مَنْ
 أَخْطَنَ أو وَلَدَ مَنْ أَخْطَنَ خصوصًا.
 وَذَهَبَ طائِفَةٌ ومُسَوِّقٌ: إلى إرثهنَّ من الولاءِ كما يَرِثُنَّ من
 المالِ؛ لعمومِ هذه الآيةِ؛ وقيل بشروطِ هذا القولِ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ
 فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾﴾ (النساء: ٨).

هذه الآيةُ فِيَمَنْ حَضَرَ قِسْمَةُ التَّرَكَةِ من غيرِ الوارِثِينَ، واخْتَلَفَ في
 نسخِها:

فليل: كانت هذه الآيةُ قَبْلَ نسخِها في حَقِّ مَنْ حَضَرَ قِسْمَةُ
 الميراثِ، وشَهِدَها من غيرِ الوَرَثَةِ من الفقراءِ واليتامى الذين تَشَوَّطَ
 نفوسُهم إلى المالِ المقسومِ، فَيُعْطَوْنَ منه، تطييبًا لنفوسِهم طَرَفًا يسيرًا من
 غيرِ تقديرٍ، ثُمَّ نَسَخَ اللهُ ذَلِكَ بِآيَاتِ الميراثِ.

وَمَنْ قَالَ بالناسخِ لهذه الآيةِ جَعَلَهُ جَمِيعُ آيَاتِ الفرائضِ التي تُقَدَّرُ
 للوارِثِينَ أَنْعِيًا، فَمَا جَعَلَ مِنَ الوارِثِينَ ما لهُ الثَّلَاثَانِ، ومنهم ما لهُ
 النِّصْفُ، ومنهم ما لهُ الثُّلُثُ، ومنهم ما لهُ الرُّبُعُ، ومنهم ما لهُ السُّدُسُ،
 ومنهم ما لهُ الثَّمَنُ.

والقولُ بالنسخِ هو قولُ جماعةٍ من السلفِ من المفسرين، وهو قولُ

الأنثى الأربعون؛ لأنهم لو جعل لهم حق في الميراث قبل قسمته، ما كان صاحب النصف يأخذ النصف، والثالث يأخذ الثلث، والرابع يأخذ الربع؛ لأن الميراث نقص قبل قسمته، فنقص حقه.

وجعل ابن عباس ناسخها ما يليها من آيات الميراث؛ كقوله: ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ فِي ذِكْرِكَ حُكْمًا﴾ [النساء: ٤١].

وجعل ابن عباس في قوله وابن المسيب وعطاء: التاسع كل آيات الموارث وآيات الوصية.

وهذا من خلاف التنوع، لا التضاد؛ فكل آيات الموارث والوصية دالة على وجوب حفظ المال لأهلوه من الورثة والموصى لهم بالمقدار المتقدر في الوصية، وبالمقدار الذي قدره الله في الميراث.

وقيل بإحكام الآية، ومن قال بهذا قال: هي على الاستحباب بطيب نفس من الورثة، وبهذا قال سعيد بن جبير والحسن.

وقال جماعة من السلف: إن الآية مُحْكَمَةٌ غير منسوخة، وهو قول صحيح عن ابن عباس، وجاء عن عائشة وأبي موسى وأبي العالية والحسن وابن جبير والثوري والزهرى.

رواه البخاري، عن عكرمة، عن ابن عباس: «هي مُحْكَمَةٌ، وَلَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ»^(١).

وبهذا قال مالك والشافعي.

وجعل من قال بعدم النسخ الآية على التذنب، ومنهم من حملها على استحباب الوصية لهم.

وقيل بالوجوب، وفي الوجوب نظراً؛ فإنه لو جعل ذلك حقاً

(١) أخرجه البخاري (٤٠٧٦) (٤٣٧٦).

لِلْفَرَائِغِ أَنْ يُضْرَبَ لَهُمْ إِنْ حَضَرُوا، فَرُبَّمَا كَانَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ لَمْ يَحْضُرْ، وَلِئَلَّامَ مِنْهُ بَيَانُ مَقْدَارِ الْحُضُورِ وَنُوجِهِ؛ فَمِنْهُمْ: مَنْ شَهِدَ الْقِسْمَةَ كُلَّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا، وَمِنْهُمْ: مَنْ حَضَرَ آخِرَهَا، وَمِنْهُمْ: مَنْ شَهِدَهُمْ يَفْضُلُونَ لَا يَفْتَسِمُونَ؛ وَهَذَا لَا يَثْبُتُ بِهِ حَقٌّ بَيْنَ، وَلَا يُلْزَمُ بِهِ الْوَحْيُ الْمُحْكَمُ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْآيَةَ مُحْكَمَةٌ قَوْلٌ مُحْتَمَلٌ، وَلَكِنْ خَشَفَتْ عَلَى الْوُجُوبِ لَهُ نَظَرٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ قَالَ: «هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى أَهْلِ الْبَيْرَاتِ، مَا ظَلَمَتْ بِوَأَنْفُسِهِمْ»^(١).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُثَيْلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ؛ قَالَ: «أُولَئِكَ عَقِيدَةٌ وَصِيَّةٌ، فَأَمَرَ بِشَاوِءِ قَلْبِهِمْ، فَأَطَعَهُمْ أَصْحَابُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَقَالَ: لَوْلَا هَذِهِ الْآيَةُ، لَكَانَ هَذَا مِنْ مَالِي»^(٢).

وَرَوَى مَالِكٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ: «أَنَّ عُرْوَةَ أَخَذَتْ مِنْ مَالِي مُضَضَبٍ جَبِينٍ فَسَمَّيْتُهُ مَالَةً»^(٣).

وَمَنْ قَعَلَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَنْ يَلِيبِ نَفْسٍ وَلَا يَقُولُ بِالْوُجُوبِ، فَهُوَ يَقُولُ بِالنَّسْخِ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الْآيَةَ عَلَى الْوُجُوبِ، وَيَتَحَوَّلُ مَا جَاءَ عَنِ السَّلَفِ مِنْ تَقْدِيرِ لَمَنْ حَضَرَ حَقًّا، أَوْ جَعَلَ الْآيَةَ مُحْكَمَةً: أَنَّ الْإِحْكَامَ فِي النَّدْبِ، لَا فِي الْوُجُوبِ؛ فَمِنْ الْإِحْسَانِ إِعْطَاءُ مَنْ حَضَرَ وَشَهِدَ الْقِسْمَةَ إِكْرَامًا وَفَضْلًا.

(١) تفسير الطبري، (١٣٢/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم، (٨٧٥/٣).

(٢) تفسير الطبري، (١٤٤/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم، (٨٧٤/٣).

(٣) تفسير ابن كثير، (٢٢٠/٣).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرْكُوا مِنْ خَلْقِهِمْ دُرَيْتَةً يَكْتَلِفُ حَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾﴾ (النساء: ١٩).

الأمرُ في الآية لمن حضرَ موصياً يُوصي أن يخشَى الله فيه ويَتَّقِيه، فقد تَنَبَّأ بعضُ الحقوقِ عن الموصي، وخاصةً عندَ قُرْبِ الأجلِ وظهورِ علاماته؛ لتَنَبُّبِ الذمِّ وَهَيْبِ الإدراكِ؛ لأنَّ الموصي قد لا يَقُولُ عَمْرُءَ بعدَ وَصِيَّتِهِ فَيَسْتَدْرِكُ، ولأنَّ مقامَ تغييرِ الوصيةِ عظيمٌ مِن بعده، فربما أَوْضَى الموصي بكلِّ مَالِهِ أو نَفْسِيهِ أو يُضْفِيهِ وَلِذَلِكَ ذُرِّيَّةٌ ضِعْفَاءُ، وعليه حقوقٌ كثيرةٌ، فيجِبُ على مَنْ حضرَ تذكيره.

التشديدُ على شهودِ الوصية:

والأمرُ هنا اقْتِرَانُ بتذكيرٍ من شَهِدِ الوصيةَ أَنْ يَنْظُرَ في نَفْسِهِ لو كان موصياً وَتَرَكَ ذُرِّيَّةً ضِعْفَاءَ، فهو يخافُ عليهم أَكْثَرَ مِن غَيْرِهِمْ؛ فلا يَطْمَعُ مَنْ حضرَ الوصيةَ في الوصيةَ له، أو لَمَنْ أَحَبَّ، أو فيما يُجِبُ مِن المصروفِ وَيَقُولُ عن حقِّ ورثةِ الميت.

فأَمَرَ الله مَنْ شَهِدَ الوصيةَ بِتَقْوَاهُ وَخَلْقَهُ مِنَ الخَيْفِ فيها، وأَمَرَ بالقولِ السديدِ والقضدِ والإنصافِ في النصحِ للموصي؛ حتى لا يَتَأَثَّرَ بقوله وتلقينه له.

وهذا قولُ ابنِ عباسٍ والحسينِ وسعيدِ بنِ جبْرِ ومجاهِدٍ وغيرِهِم.

روى ابنُ جريرٍ، عن عليِّ بنِ أبي طلْحَةَ، عن ابنِ عباسٍ؛ في هَذِهِ تَعَالَى ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرْكُوا مِنْ خَلْقِهِمْ دُرَيْتَةً يَكْتَلِفُ حَافُوا عَلَيْهِمْ﴾، إلى آخِرِ الآية: «فهذا في الرجلِ يحضرُ الموتَ فيسمعهُ يُوصي بوصيةً تُضِرُّ بورثتهِ، فأَمَرَ الله سبحانه الذي سَمِعَهُ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ وَيُوقِفَهُ وَيُسَدِّدَهُ

للصواب، ويُنتظر لورثته، كما كان يجب أن يُصنَّح لورثته إذا خشي عليهم الطبيعة^(١).

وكانوا في أول الأمر يجلسون عند الميت، ويَرْقُدُونَ في حَقِّ ذَرِيَّتِهِ لِيُوصِيَهُ فِي مَالِهِ بِحَسَنِ ظَنٍّ، فَتُهَوَّ عَنْ ذَلِكَ، وكان هذا قبل تقديم الوصية بالثُلث، روى عطاء معنى هذا عن ابن عباس^(٢).

وقال بعض السلف: إنَّ الخطاب في الآية لأولياء البتامة أن يَقُولُوا اللَّهُ فِيهِمْ فَيُحْيُوا وَيُطْعِمُوا معهم كما يُحْيُونَ مع أولادهم، وكما يُجَبِّونَ أَنْ يُحْيِيَ وَلَاأَوْلَادِهِمْ وكذلك أوصيائهم من بعدهم إذا صار أولادهم أيتامًا؛ وهو مروي عن ابن عباس^(٣) وعطاء بن السائب.

وقيل: هو خطاب للأوصياء أَنْ يُؤَدُّوا الوصية، كما أمر بها الموصي؛ وتقدَّم في سورة البقرة الكلام على تحريم تبديل الوصية في قوله: ﴿فَإِنْ بَدَلْتُمْ بِهَا فَعَلَّامٌ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾ (البقرة: ١٨١).

العدل في الوصية:

وتتضمن الآية وجوب العدل في الوصية، وتحريم الخيف بها، ومن ذلك: الوصية بما يُغَيَّرُ بالورثة وَيُظْلِمُ بعضهم بعضًا كالوصية للوارث، والوصية بأكثر من الثُلث، والوصية بحرام، والوصية بعمل يُرْكَعُ وعدم ترك وفاء للدين، والوصية بدون الثُلث والمال الباقي قليل لا يَرَكُ قَرَّ الورثة ولا يَدُلُّعُ حاجتهم.

وروى ابن طاووس، عن أبيه، قال: «لا يجوز لِمَنْ كَانَ وَرَثَتُهُ كَثِيرًا، وماله قليلًا: أَنْ يُوصِيَ بِثُلث مَالِهِ»^(٤).

(١) تفسير الطبري (١٤٦/٦).

(٢) تفسير الطبري (١٤٧/٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٨٧٦/٣).

(٣) تفسير الطبري (١٥١/٦).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٧٣٥٣) (٦٣/٩).

ففي «الصحيحين»^(١) من حديث عامر بن سبيع، عن أبيه قال:
«خافني النبي ﷺ في خجوة الوقاع، من رجع أشقيت منه على الموت،
قلت: يا رسول الله، بلغ بي من الوجع ما نرى، وأنا ذر عالى، ولا يؤتى
إلا ابنة لي واحدة، أفأصلق بثلثي مالي؟ قال: (لا)، قلت: أفأصلق
بشطره؟ قال: (لا)، قلت: فأثلث؟ قال: (والثلث محبب؛ إنك أن تذر
ورثتك أغياء، خير من أن تذرهم حالة يتكفنون الناس»^(٢).

وسعد لم يكن له إلا بنت حبثها، فاستكثر النبي عليه الوصية
بالثلث؛ لأن الوصية لسد حاجة محتاج وحاجة الورثة أولى، وسد
حاجتهم المظنونة أعظم من سد حاجة غيرهم المتيقنة؛ لأن الولي مكلف
بنزله أعظم من تكليفه بغيرهم، وعنه يسأل أعظم من غيرهم.

والورثة من غير ولهم يقطعون غالباً، وغيرهم لهم من يقوم بأمرهم
وشأنهم؛ لهذا جمل النبي ﷺ إثناء الورثة أولى من سد فقر غيرهم.

وقد بين النبي ﷺ سبب تفضيل الوصية بالثلث للسعد مع استكثاره
لها، وهو خوف فقر الورثة وسد حاجتهم وإغنائهم؛ وذلك في قوله:
(إنك أن تذر ورثتك أغياء، خير من أن تذرهم حالة).

مع أن ورثة سعد ابنته، والبنت غالباً لا تحتاج إلى مال إذا كانت
في ذمة زوج يقوم عليها؛ فالنفقة عليه لا عليها؛ ولذا فالوصية بالثلث مع
الابن أولى باستكثارها؛ لأنه أكثر نفقة على نفسه ومن يتولى.

حكم الوصية بأكثر من الثلث:

ولا تجوز الوصية بأكثر من الثلث ولو كان المال عظيمًا والورثة
قليلًا؛ لإظهار الدليل، ولكن لو اتفق الرجل في حياته وصحبه وأكثر من
النفقة ولو بأكثر من الثلث، جاز منه ذلك بلا خلاف؛ فقد اتفق أبو بكر

(١) أخرجه البخاري (٤١٠٩) (١٧٨/٥)، ومسلم (١٧٢٨) (٣/١٧٥٠).

ماله كله، وانفق عمره نصف ماله، وقد حكي الإجماع الطبري كما ذكره
 عنه ابن السلقين، وحكاؤه ابن حزم في «مراتب الإجماع»، وغيرهما.
 وإذا كانت ورثة الشخص أغنياء، وماله أكثر من ماله، فلا يجوز
 له الوصية بأكثر من الثلث أيضاً؛ لعموم قول النبي ﷺ لسعد: «فهو يعلم
 أن الثلثين من مال سعد يفتيان ابنته بعد موته، ومع ذلك استكثر الثلث»
 فبنى الورثة لا يجرى الوصية بأكثر من الثلث، ثم إن النبي ﷺ لم يسأل
 عن ابنته: هل هي غنية بنفسها ولها مال يدها يسد حاجتها من غير مال
 واليها؟ وفي القاصد: أن ترك الاستيفصال، في حكايات الأحوال، يترن
 منزلة العموم في المقال؛ وهذه قاعدة صحيحة نص عليها الشافعي
 وغيره، وتشهد لها الأدلة؛ فقد قال النبي ﷺ لعتلان حين أسلم على
 عشر نسوة: (أملككن منهن أزواجهن، وفارقن ما يوزعن)^(١)، ولم يسأله عن
 الألف منهن وعدو فريجهن؛ فدل على أنه لا أثر للثالث في الحكم.
 وصية من لا ورثة له بماله كله:

ومن كان له مال ولا ورثة له، فقد اختلف في وصيته بماله كله
 على قولين، وهما روايتان عن أحمد:
 الأولى: المنع؛ وبهذا القول قال مالك والشافعي وأهل المدينة
 والأوزاعي.

الثانية: الجواز؛ وبهذا القول قال أبو حنيفة وإسحاق.
 وهذا القول مروى عن ابن مسعود؛ وهو الأظهر والأقرب
 للصواب؛ لأن النبي ﷺ منع سعداً من الوصية بأكثر من الثلث، وعلم ذلك
 بالورثة وحاجتهم، والحكم بدور مع علمه.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٧٦) (٢/٥٨٦)، وابن حبان في «صحيحه»
 (٤١٥٧) (٩/٤٦٥)، والحاكم في «المستدرک» (٢/١٩٣)، والبيهقي في «السنن
 الكبرى» (٧/١٨١).

روى أبو مَسْرُوق: قَالَ: قَالَ لِي أَبُو مَسْعُود: «إِنْ كُنْتُمْ مِنْ أُخْرَى حَيٍّ بِالْكُفْرَةِ أَنْ يَمُوتَ أَحَدُكُمْ، وَلَا يَدْعُ عَصْبَةً وَلَا رَجُلًا، فَمَا يَنْتَعُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَنْ يَضَعَ مَالَهُ فِي الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ»^(١).

وروى أَبُو حَبِيبٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ: قَالَ: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْدٌ لِأَحَدٍ وَلَا عَصْبَةٌ يُوَثِّقُهُ، فَإِنَّهُ يُوصِي بِمَالِهِ كُلِّهِ حَيْثُ شَاءَ»^(٢).
وكان زيد بن ثابت يرى أن بيت المال أحق بذلك من الوصية بما زاد عن الثلث.

إذن الورثة بالوصية بأكثر من الثلث:

وإذا أوصى الشخص بأكثر من ثلث ماله، لم تكن الوصية بما فوق الثلث نافذة، واختلف في بطلانها وعدم صحتها:

فذهب عبد الرحمن بن كيسان والمزني وبعض الفقهاء من المالكية والحنابلة: إلى بطلانها وعدم صحتها.

ودفع جمهور الفقهاء: إلى أنها مُعلقة بإجازة الورثة لها، وإجازة الورثة لها على حاليين:

- إجازة لها قبل موت الموصي، وهذه إجازة غير معتبرة؛ لأن المال لا يكون ملكاً لهم إلا بعد موته، وإجازتهم للوصية فرع عن ملكهم للمال كله.

- إجازة للوصية بعد موت الموصي؛ فهذه معتبرة؛ لأنهم ملكوا المال، ولهم حق التصرف فيه.

وأما من قال ببطلانها أصلاً، فلا يرى أن عقدها صحيح من الموصي؛ فإن سئى مصادف وأعياناً، لا تنفي إليهم كما ساء؛ لِبُطْلَانِ

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٦٣٧١) (٦٨/٩).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٦٣٧٠) (٦٨/٩).

أصل الوصية، فلا يلزم الورثة إضفاء ما سُمي، ومن قال بجوازها مع إضفاء الورثة، فهو يرى صحة عقدها منه ابتداءً، فتتمضي على ما ساء الحوصي من غير تغيير.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْيَتِيمَ يُحْكَمُ أَكْلَ الْيَتِيمِ أَكْلَ الْيَتِيمِ لَكُمْ إِنَّمَا يَكُونُ فِي بُطُونِهِمْ لَأَنَّا وَسَيَكُونُ سَوِيًّا﴾ (النساء: ١٠).

وَدُوذُ الْآيَةِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أَكْلِ مَالِ الْيَتَامَى بَعْدَ الْآيَةِ السَّابِقَةِ قَرِينَةٌ لِقَوْلِي مَنْ قَالَ: إِنَّ الْآيَةَ السَّابِقَةَ يُخَاطَبُ بِهَا أَوْلِيَاءُ الْيَتَامَى أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ فِيهِمْ كَمَا يُرِيدُونَ أَنْ تُعَامَلَ أَيْتَاهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ لَوْ مَاتُوا عَنْهُمْ.

التَّحْذِيرُ فِي أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ:

وَفِي الْآيَةِ: شَلَّةُ الْوَعْدِ لِأَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ جَنْسَ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ أَعْظَمُ مِنْ جَنْسِ أَكْلِ مَالِ الرِّبَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكُونُ فِي بُطُونِهِمْ لَأَنَّا﴾ جَزَاءٌ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ، وَهَذَا شَيْءٌ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ شَرِبَ فِي إِثْمِهِ مِنْ فَنَظٍ أَوْ فُضْؤٍ، فَإِنَّمَا يُخْرِجُهُ فِي بَطْنِهِ لَأَنَّا مِنْ جَهَنَّمَ)، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمَةَ^(١).

وَلَكِنْ أَكَلَ مَالِ الْيَتِيمِ أَعْظَمُ، لِأَنَّهُ مُكْرَمٌ مَعَ أَكْلِ النَّارِ: ﴿وَسَيَكُونُ سَوِيًّا﴾، وَهَذِهِ عَقُوبَةٌ زَائِدَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَكْلِ بِأَيِّهِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ.

وَالْمُضَلِّي هُوَ الشَّيْءُ، كَمَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ»: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ مِنْ شَاؤِ مُضَلِّيٍّ^(٢)، بِمَعْنَى: مُشَوَّطٍ.

(١) أخرجه البخاري (٥٦٣٤) (١١٣/٧)، ومسلم (٢٠٦٥) (١١٣٥/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٦٤) (١٠٤/٧) من حديث أبي هريرة.

وهوله. ﴿عَلَمًا﴾ دليل على جواز الأكل من مال اليتيم بغير علم،
للفقر المحتاج من غير إهلاك وإفساد كما تقدم.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: (يُؤْتِيكَ اللَّهُ فِي لَيْلِهِ خُزُنًا يَلَذُّهُ فَإِذَا ذُقْتَ أَنَّكَ بِرُحْمٍ وَأَنْكَرَ لَكَ مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْهُ قَبْلًا وَمَكَاتُهَا فَكَرِهْتَهَا إِنَّ اللَّهَ يَلْعَنُ الْمُؤْمِنِينَ وَلِئَامَهُمْ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كَيْدٌ وَلَا هُمْ يَصْنَعُونَ فَمِنْهُمْ قَوْمٌ لَا يَخْشَوْنَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ كَلَامَ اللَّهِ وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ وَأُذُنٌ لَا تَسْمَعُ وَلَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ)﴾ [النساء: ٤١].

إحكام الله للأمور الأموال في الإسلام:

من إحكام الله في الأموال: أن ذكر الموارث بعد فصول في أمور
الأموال الأخرى في هذه السورة؛ فالموارث تكون بعد موت صاحب
المال، ونسب الموارث الوصية؛ لأنها قبل موته، ونسب الوصية نفقته
على زوجته، وقبل نفقته على فريته نفقته على زوجته، وقبل نفقته على
زوجه مهرها وضدائها؛ فيرى الله تلك الأحكام بالترتيب على ورجعها في
الحياة.

ترابط الأمور المالية بعضها ببعض:

فقال تعالى في الجباطة في أمر الأموال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لَضَرِبَ لَكُمْ فَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [النساء: ٤٢].

ثم ذكر الله بعد ذلك بداية تكون القرية بالزواج، فبين الحقوق
المالية لها، فقال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لَضَرِبَ لَكُمْ فَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [النساء: ٤٣].

ثم بعد العقد والدخول تَكُونُ النفقة والكسوة عليها وعلى ذريعتها منه ؛ فقال : ﴿ وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْتَفَوْهُمْ ﴾ [النساء : ٥] .

ثم بين حال الوصي وحَقَّرَ من أسباب الخُلف فيها . وهذا تسلسل وإحكام لا يُفهم ما بعده إلا به ، وصل الله في الأموال متلازمًا ؛ لا يُفهم أوله إلا بفهم آخره ، ولا يُفهم أوسطه إلا بفهم أوله وآخره .

وقد تشبَّه بعض أهل الأموال من الملاجدة وبعض النصارى طعنًا في الشريعة : أن إعطاء الابن ضعف ما للبت ليس من العدل ، وقصَلوها عما قبلها من الآيات التي تُوجب على الرجل القيام على الأنثى ؛ فإن كانت صغيرة أو كبيرة بلا زوج ، اتَّفَقَ عليها : ﴿ وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْتَفَوْهُمْ ﴾ [النساء : ٥] ، وهي في الصغار والنساء بالاتِّفاق ولو كانت المرأة كبيرة ، وأمَّا الرجل لو كثر فيجب عليه العمل والتكسب بخلاف المرأة ، وإن تزوجت ، وجب على الرجل أن يُعطيها صداقها ، فهو على الرجل لها ، لا عليها له : ﴿ وَبِمَا آتَيْنَا مِنْكَ نَفَقَاتٍ يَتَوَكَّلْنَ عَلَيْهَا فَيَافِيْنَ ﴾ [النساء : ٤] ، ثم يُنفق عليها بعد ذلك إلى موتها أو موته ، فكان الويت الذَّكَرُ أحوَج للمال من الأنثى ؛ لأن الأنثى استعاضت نفقة وكفاية قبل ذلك ، ولا تستقبل مثلها في حياتها ؛ لأنها في ولاية وكفالة غير والدها كزوجها أو ابنها ، بخلاف الذَّكَر ؛ فهو يستقبل نفقة على غيره من أبنائه وبناته وغيرهم ، والأنثى لا تجب عليها النفقة على أحد ، ولو كانت غنيًا ، وولَّيها أقلُّ منها مالًا ، وجب عليه أن يُنفق عليها ، لا أن تُنفق عليه ؛ فالأنثى مكفولة قبل الميراث وبعده ، والذَّكَر بخلافها ؛ لهذا كان نصيبه في الميراث أكثر منها . والمرأة لا تدخل في كثير من التكاليف الماليَّة والغرامات ؛ فلا تدخل في عاقلة الرجل عند القيَّة ، ولا تُضمن على ولدها لو أفسد ما ن غيره ؛ وإنما ذلك على الأولياء الرِّجَال .

ومن نظر إلى هذه الآية وقضائها عن انتظامها في الشريعة كما في هذه السورة، لم يتهم إحكام الشريعة وعملها ودقتها.

والله قدّم الأولاد على غيرهم في الذّكر والحق في الموارث؛ لأنهم أولى الناس بمال أبيهم بعد موته، وإن كان الآباء والأمهات أحقّ بالبرّ؛ ولكنّ الموارث حقّ ماليّ يتعلّق بالحاجة لا بالبرّ الذي يفتله الولد في حياته؛ فذلك انقطع بموته عن الذّيو، والميراث يحتاج إليه الأولاد أكثر من الوالدين؛ لأنّ الوالدين استقلالاً واكتفاءً، وغالبًا ما يكون الممرّ الباقي منهما أقلّ من العمر الباقي من أولاد الميّت؛ فالأولاد يستفيلون حاجة أشدّ من حاجة الوالدين، فقلّوا لهذا الأمر، وقد يكون الأولاد قسراً خيماً، والوالد كبيراً شديداً.

والوالدان سبقا الولد الميّت بكفاية نفسيهما، والإخوة فازوا الأخ الميّت بكفاية أنفسهم غالباً، والأولاد يلضرونّ عن الوالدين والإخوة في كفاية أنفسهم؛ لهذا كانوا أحقّ بالإرث.

وقد قدّم الله الأولاد، ثمّ نثى بالوالدين؛ لأنهما أحقّ من الإخوة؛ لحاجتهما لغلبة الذّكر والمُغف، بخلاف الإخوة.

وهو الله تعالى: ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ مِنْ فَى كَرِّهِمْ﴾؛ الوصية أمرٌ من الله وفرضٌ من بلا خلاف؛ فانه عظم هذه الآية بقوله: ﴿فَرِيضَةً مِنْكَ اللَّهُ﴾.

وهو الله تعالى: ﴿يَدْعُكَ بِحَقِّ الْأَنْثَىٰ فَإِنْ كُنَّ فَرَقَ الْأَنْثَىٰ فَلَهُنَّ ثُلَاثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾.

دُكر الله الذّكورة والأنوثة، ولم يُلحظ الرجال والنساء؛ ليُدخل في ذلك الصغير والكبير من الجنسين، ولا فرق بين وضيع وشيخ كبير، ولا فرق بين مجنون وعاقل.

أحوال إرث الأولاد:

والأولاد في الميراث باعتبار جنسهم وحدوهم حالات ثلاث:
الحالة الأولى: إذا كان الوارث ذكراً، سواء كان واحداً أو أكثر
من ذلك، فلهم جميع المال يتقاسمونه بينهم بالسوية إذا لم يوجد الأصل
الوارث، وهما الأبوان، فللابوين مع الأولاد السقم، وللولي الباني
واحداً أو جماعة بلا خلاف.

الحالة الثانية: إذا كان الوارث أنثى، فإن كانت واحدة، فلها
النصف، وإن كانتا اثنتين فأكثر، فلهما الثلثان بالسوية بينهما، وإذا
الأبوان أو لم يوجد، فيصاحب البنات واحد بلا خلاف.

الحالة الثالثة: إذا كان الوارث من الجنسين ذكورا وإناثا، فللذكر
مثل حظ الأنثيين من المال كله إذا لم يوجد أبوان، وإن وجدوا أو
أحدهما، فلكل واحد من الأبوين السقم، والباقي للإبناء؛ للذكر مثل
حظ الأنثيين، بلا خلاف؛ لظاهر الآية.

الوارث الابن الواحد له المال كاملاً؛ لأن هذا ظاهر الآية
ومفهومها، فعوله: ﴿يُورِثُ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، وقوله: ﴿وَلَهُنَّ كَمَا وَلَهُنَّ﴾
فلهما النصف: ظاهره: أن حظ البنين وحدها النصف، فكل ذلك حظ
الابن المال كاملاً إن كان وحده؛ لأنه يصف نصيب البنين وحدها،
وهكذا فالولد وحده مع أبيه أولى من الأخ وحده مع أخيه؛ فانه يقول في
الكلاسي: ﴿إِنْ تَرَىٰ عِنْدَكَ أَهْلًا فَلَيْسَ لَكَ بِهِ شَيْءٌ وَلَوْلَا الْفَلَاحُ لَكُنَّ رَبًّا﴾
يُرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ (النساء: ١٢٦).

وهذا لا خلاف فيه؛ حتى الإجماع عليه جماعة؛ كابن عبد البر
وابن رشد وغيرهما.

حكم الاثنين من البنات حكم الثلاث في الميراث:
وأنفق العلماء على أن حكم الاثنين حكم الثلاث، وما زاد

عليهم لهم الثلثان، ويُحكي خلافت هذا بسند لا يثبت عن ابن عباس في البتة، قال: إن الاثنين كالواحدة، لا كالثلاث وما زاد، وإن الثلثين لما زاد على اثنين؛ لظاهر الآية في قوله: ﴿إِنْ كُنْ يَكْفِيكَ فَرَقُ ثَلَاثِينَ فَهَؤُلَاءِ لَكَ مَا نَزَّلَ﴾.

وهو قول لا يُعلم من قال به من الصحابة، وقال بشذوذه وعدم صحته بعض العلماء؛ كابن عبد البر وغيره^(١).

وأما القول بأن أقل الجمع ثلاثة، فهذا من مسائل الخلاف، والأخذ بأحد القولين من مواضع الاجتهاد، ولكن في غير مواضع الإجماع، وفي غير ما دلّ القليل على خلافه، كما في مسألة البتة والإخوة مع الأم في قول الله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَالْأُولَئِىَّ السُّدُوسُ﴾، فعلى القول بأن أقل الجمع ثلاثة، لا يَخُصُّ الأم من الثلث إلى السُفَى إلا ثلاثة من الإخوة فما زاد؛ لأنه أقل الجمع.

وقد يقول بعض الأئمة: إن أقل الجمع ثلاثة، في أصليه، ويقولون بخلافه في التنزيل؛ لأدلة خاصة؛ كالحنابلية؛ يقولون بأن أقل الجمع ثلاثة، ويرَوْنَ أن جماعة الصلاة تُعَقِّدُ بالثين.

والقول بأن أقل الجمع ثلاثة هو قول الجمهور، خلافاً للمالكية والظاهرية الذين يَرَوْنَ أن أقل الجمع اثنان.

وربما أخذ بعض الفقهاء بأن أقل الجمع ثلاثة، وجعلوه في بعض المواضع اثنين مجازاً.

والله ذكر الإخوة في الآية، ولم يذكر الأخ الواحد، بخلاف قرصيه في البتة؛ طاعةً لذكر البنات ثم ذكر البتة الواحدة؛ وهذا دليل على أن الواحدة خاصة بمنحهم لا يُشَارِكُهَا الاثنان والثلاث.

والحق ما عليه عاثة العلماء؛ فإنَّ قولَه: ﴿وَرَوَى الثَّقَيْنِ﴾؛ يعني:
الثنَيْنِ وزيادة، فهوَلَه: ﴿وَرَوَى﴾ صلة وزيادة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ
رَوَّى الْأَعْيَانِ﴾ [الأنعام: ١٠١٢] أي: الأعْيَانُ وما خَلَقًا منها.

وبهذا جاء الحديث؛ كما في «المُسْتَدَرَك» و«السنن»؛ من حديث
عبد الله بن محمد بن عجيل، عن جابر، أنَّ النبي ﷺ أعطى البَيْتَيْنِ
الثَّقَيْنِ^(١).

وقد ثبت عن ابن عباس ما يُوافق فيه عاثة العلماء؛ كما رواه
الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس؛ أنَّ البَيْتَيْنِ الثَّقَيْنِ^(٢).
وهذا يدلُّ على تكرار ما يُحكى عنه بأنَّ البَيْتَيْنِ ثَاخِفَانِ النصف
كالْبَيْتِ.

وهَلْهُ تعالى قاله: ﴿وَرَوَى الثَّقَيْنِ﴾؛ لبيان المُفَارَقَةِ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ الْأَنَى
الواحدة وغيرها، فلو كان الإِثْرُ على هذا القولِ الشاذِّ، فيكونُ للواحدةِ
النصف، وللثلاثِ الثَّلَاثانِ، وتبقى الاثنتانِ من غيرِ بيانٍ، وهذا غيرُ واردٍ
في القرآن، فلا بُدَّ أَنْ تُرَوِّفَ الاثنتانِ بدخولهما في قولَه: ﴿وَرَوَى﴾ فكانتِ
وَاحِدَةً كَمَا أَتَتْهُ؛ للإجماع في اللُّغَةِ والشرع على عدم صحَّة ذلك
ولا جواز؛ فدخولُ الاثنتين في حُكْمِ الثلاثِ أَزْلَى من دخوله في حُكْمِ
الواحدة في اللُّغَةِ والشرع؛ وهذا دليلٌ على أنَّ حُكْمَ النصفِ خاصٌّ
بِالواحدة، لا بالاثنتين، وأنَّ قولَه: ﴿وَرَوَى﴾ وَثَقَيْنِ الثَّقَيْنِ؛ يعني: مَنْ
خَرَجَ عن الواحدةِ اثْنَيْنِ وزيادةَ ظِلْمَا الثَّلَاثانِ.

ونَحَرَّه تعالى: ﴿وَرَوَى﴾؛ حتى لا يُظُنَّ أنَّ الحُكْمَ خاصٌّ بالاثنتين؛
فبحُجَّتِ إلى البيانِ الجديدِ فيما زادَ على ذلك.

(١) أخرجه أحمد (١٤٧٩٨) (٣/٣٥٢)، وأبو داود (٢٨٩١) (٣/١٢٠)، والترمذي
(٢٠٩٢) (٤/٤١٤).

(٢) الاستذكار (١٥/٣٩٠).

وكذلك: فإنَّ الأختينِ بالْحَذَانِ التَّلْتَيْنِ عندَ عدمِ الفِرْعِ الوارثِ: كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُمَّتَيْنِ فَمَا بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ وَرَثَةٍ﴾ النساء: ١٢٧، فالْبَحَانِ أَوَّلِي مِنَ الْأَخْتَيْنِ بِهَذَا.

وهو له تعالى: ﴿وَلَا يَرِثُهُ يَتْلَى وَجِيرَتُهُمَا أَسَدُش وَمَا رَزَقَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلَوْ أَنَّهُ يَتْلَى وَلَوْ رَزَقَهُ أَبَوَاهُ فَيُؤْتِيهِ الْكُلُّ﴾.

ميراثُ الأبوينِ:

ذَكَرَ اللهُ ميراثَ الأبوينِ مُجْمَعَةً عَلَى حَالَتَيْنِ:

الأولى: مع ولدٍ المَيِّتِ واحداً أو أكثرَ، لهما السُّنَنُ، والأُمُّ مع جميعِ الإخوةِ ولو من غيرِ ولدٍ للمَيِّتِ تأخُذُ السُّنَنُ.

الثانية: عندَ عدمِ الولدِ وولدِ الابنِ للمَيِّتِ والجمعُ من الإخوةِ جَعَلَ لِلأُمِّ الثُلُثَ.

ولهما حالٌ ثالثٌ يُؤْخَذُ مِنَ الْأَثَرِ ومفهومِ الآيةِ، وهي مع الزوجِ والأبوينِ، أو الزوجِ والأبوينِ، فَلِلأُمِّ ثُلُثُ الْبَاقِي، لَا ثُلُثُ الْمَالِ الْمُتْرَكِ كاملاً، بعدَ فرضي الزوجينِ على الصحيح؛ لِأَنَّ هَلْ هَال فِي الْأُمِّ: ﴿فَيُؤْتِيهِ الْكُلُّ﴾، وَلَمْ يَنْقُلْ سَبْحَانَهُ: (ثُلُثُ مَا تَرَكَ)، كما في المواضعِ السابقة: ﴿يَتْلَى وَجِيرَتُهُمَا أَسَدُش وَمَا رَزَقَ﴾، وهو له: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُمَّتَيْنِ فَمَا بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ وَرَثَةٍ﴾، ولأنَّ إعطاءَ الأُمِّ الثُلُثَ مِمَّا تَرَكَ بعدَ فرضي الزوجِ النصفِ: يَجْعَلُ الْآبَ بِأَخْذِ السُّنَنِ، فتأخُذُ الأُمُّ ضِعْفَيْهِ، والأصلُ عندَ استواءِ الدرَجَةِ في الإخوةِ والأولادِ: أَنَّهُ لِلذَّكَرِ بِنْتُ حَقٍّ الْأُنثَيْنِ، والآبُ والأُمُّ هنا متساويان، فالأصلُ تَسَاوِيَهُمَا فِي الْإِرْثِ فِي السُّنَنِ مع الأولادِ، أو زيادةُ الآبِ على الأُمِّ بفرضي وتعصيبٍ أو تعصيبٍ.

وهذا الذي عليه جمهورُ السلفِ والخلفِ؛ أَنَّ لِلأُمِّ ثُلُثَ الْبَاقِي،

لَا تِلْكَ مَا تَرَكَ، وَيَبْقَى الثَّلَاثَانِ لِلْأَبِ نَعَصِيْبًا؛ لِأَنَّ الْآبَ أَوَّلَى بِقَوْلِهِ، ﴿يُذَكِّرُ فِيذَلِكَ حَتَّى الْأَنْثَيْنِ﴾ مِنَ الْأَوْلَادِ وَالْإِخْوَةِ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ نَعَصٌ يُعَارِضُهُ؛ فَقَوْلُهُ، ﴿وَلِكُلِّ الثَّلَاثِ﴾ لَيْسَ فِيهِ (مِمَّا تَرَكَ)؛ فَحُيِّلَ الثَّلَاثُ عَلَى مَا يُوَافِقُ الْأَصُولَ، وَهُوَ ثَلَاثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الزَّوْجِ، وَالزَّوْجُ حَقُّهُ مَنصُوصٌ عَلَيْهِ مِمَّا تَرَكَتِ الزَّوْجَةُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِكُلِّمَنْ يَنْصَفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، وَفِي مِيرَاثِ الزَّوْجَةِ مِنَ الزَّوْجِ قَالَ: ﴿وَلِكُلِّمَنْ أَرِثَ مِنْكُمْ وَنَحْوَهُ تَرَكَتُمْ﴾ [النساء: ١٢]، وَأَمَّا الْأُمُّ، فَاطْلُقَ حَقُّهَا فِي الثَّلَاثِ، فَحُيِّلَ عَلَى مَا يُوَافِقُ الْأَصُولَ.

وبهذا قال زيد بن ثابت؛ فروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة، عنه؛ قال: «لَا أَفْضَلُ أُمًّا عَلَى أَبِيهِ»^(١).

ودَوِّيٌّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَضَرِيحٍ وَدَاوُدَ: يَحْتَمِلُ الثَّلَاثُ فِيهَا تَرَكَ كُلَّهُ، فَيَكُونُ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الثَّلَاثُ، وَلِلْأَبِ مَا تَبَقَّى، وَهُوَ السُّلْسُ.

وَلَمْ يَذْكُرْ اللَّهُ الْآبَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتَهُ أَبَوَاهُ فَلِكُلِّ الثَّلَاثِ﴾.

وظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّ لِلْأَبِ الْبَاقِي كُلَّهُ؛ وَذَلِكَ أَيْضًا لقَوْلِهِ ﷺ: (أَقْسَمُوا بِالنَّارِ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَاتَيْنِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، لَمَّا تَرَكَتِ الْفَرَاتِيُّ، فَلِلْأَوَّلَى رَجُلٌ ذَكَرُ)^(٢)، وَحَقُّهُ فِي الْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِهِ وَهُوَ السُّلْسُ، فَهُوَ بَاقِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْبَاقِي زِيَادَةً عَلَيْهِ.

وَلَا تَرْتَفِقُ فِي الْوُلَدِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِي هَوَاهُ، ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ﴾، وَالْوَلَدُ وَلَدُ الْإِبْنِ سِوَاهُ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٩٠٢٠) (١٠/٢٥٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣١٠٢٣) (١/٢١٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٢) (٨/١٥٠)، ومسلم (١٧٣٤) (٣/١٧٣٤).

الولد والإخوة في حجب الأم:

والولد الواحد يساوي الجميع من الإخوة في تحجب الأم من الثلث إلى السمس، وهذا دليل على أن الأولاد أحق بالماله من الإخوة بكل حال.

حق الوالد في الميراث أعظم من الأخ:

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّعْرُ﴾ دليل على أن حق الوالد أعظم من حق الأخ في الميراث، فالأخ الواحد لا ينقص حق الوالدين من الإرث حتى يكون الإخوة جماعة.

والأخ لا يحجب فنقص حق الأم أو الأب منفرداً لقوة حقهما على أفراد الواحد من الإخوة، وإن تعلّقوا ولو بالكثرة، لم ينقصوا حق الأم عن السمس.

ترتيب الأخت من أصحاب الفروض:

وظاهر ترتيب الفروض في الآية: أن الأولاد أحق من الأبوين، والأبوين أحق من الإخوة، ولا يتأثر بضاة الأولاد المذكور في القرآن بوجود الأبوين، فمع عدم وجود الأبناء: فلبنت النصف، وللبنتين الثلثان، ووجد الأبوان أو فلهما، وكذلك الأبناء مع عدم وجود الشريك من البنات: يأخذون المال بعد أخد الوالدين حقهما وهو السمس، لفرض الأولاد واحد ذكورا وإناثاً، لا يتأثر بالوالدين نصيباً، ولكنه قد يتأثر قيمة، والمذكر أكثر تأثراً بقيمة حقه بسبب الذي الميبت من الأنثى؛ لأن فرضه أكثر منها، فنقص حقه إذا كان واحداً؛ لأنه يأخذ المال كله، فزاحمة أبوا الميبت، وأما البنت الواحدة، فلا ينقصها الأبوان، فهي تأخذ النصف بكل حال، وسمس الأبوين ينقص من مال الابن، ولا ينقص من نصيب الأنثى الواحدة؛ لأن سمسهما لا يراجم نصفها.

وتخصيص الله حجب الإخوة للأم من الثلث إلى السلمي دليل على أنه لا أثر من الإخوة في الأولاد؛ فالأولاد أقوى من الوالدين في الموارث.

حجب الإخوة للأم:

والاثنا عشر من الإخوة كالثلاثة فما فوق يحجبون الأم من الثلث إلى السلمي؛ وقد اختلف العلماء في هذا على قولين:

الأول: أن الاثنين يحجبان كالثلاثة؛ وعلى هذا عامة العلماء، وبه قضى الخلفاء الراشدون.

الثاني: روي عن ابن عباس خلافة، ويروي عن معاوية أنه لا يحجب الأم إلا الثلاثة من الإخوة فما فوق؛ لأنه أقل الجمع.

وهذا القول لا يصح سنده عن ابن عباس، فيزيو شعبة مؤلف ابن عباس عنه، وهو متكلم فيه، والعمل على ما عليه الخلفاء، وهو الصواب؛ لأن الله إذا ذكر الحجب في كتابه في الجمع، فهو يقع على الاثنين فما زاد، كحجب البنات بنات الابن، والأخوات من الأبوين الأخوات من الأب، وكذلك؛ فإن الإخوة تستعمل في الاثنين؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً لَجَاءُوا بِكَ عَلَى الْكُفْرِ وَقَتْلِكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

والمرئي عن ابن عباس ضعيف، ولو صح، لقال به أصحابه وأصحابه على خلافه.

وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ دليل على أن الإخوة الذكور والإناث سواء، ولأن الله يقول: ﴿وَلَوْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١٧٦].

ولا خلاف عند العلماء في هذا.

تقديم الذين والوصية على الميراث:

وهو أنه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَيَذَرُ وَرَثَةً فَلْيَصِغْ لَهُ وَصِيَّةً مِمَّا تَرَكَ فَإِنْ أَرَادَ الْوَرِثَةُ فَلْيَمْسِكْ بِهَا وَرِثَتَكُمْ وَرِثَتَكُمْ﴾ [النساء: ١٢٦].

فيه: أَنَّ قِسْمَةَ الميراث تكونُ بعدَ الوصِيَّةِ، وهذا فيه منزلة الوصِيَّةِ في الدِّينِ، وَجَعَلَهُمُ أَزْهَمًا عَلَى صَاحِبِهَا وَمَنْ وَرَّاهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ دَلِيلٌ عَلَى تَقَدُّمِ قَضَائِ الدِّينِ قَبْلَ قِسْمَةِ الميراثِ؛ لِأَنَّ الدِّينَ فِي ذِمَّةِ المَيِّتِ، وَالدِّينَ وَجِبَ فِي مَالِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ.

وَالدِّينُ وَالْوَصِيَّةُ لَا يَمْتَعَانِ الْإِرْثَ وَاسْتِحْقَاقُ الْوَرِثَةِ لِحَقِّهِمَا؛ وَإِنَّمَا يَمْتَعَانِ قِسْمَةُ الميراثِ.

وَالدِّينُ مُقَدَّمٌ عَلَى الوصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ الْأَمْمِيِّينَ، وَأَمَّا الوصِيَّةُ، فَلَيْسَتْ حَقًّا لِأَحَدٍ؛ وَإِنَّمَا حَقٌّ أَوْجِبَهُ المَيِّتُ فِي مَالِهِ، وَالدِّينُ يُؤْخَذُ مِنْ رَأْسِ المَالِ، وَأَمَّا الوصِيَّةُ، فَتُؤْخَذُ مِنَ الثَّلَاثِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ السَّلَفِ.

مُؤَنَّةٌ تَجْهِيزُ المَيِّتِ مِنْ مَالِهِ:

وَتَكُونُ مُؤَنَّةٌ تَجْهِيزُ المَيِّتِ وَحُطْلُوهُ وَتَكْفِينُوهُ وَحُطْلُوهُ وَقَفْوُهُ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ النَفَقَةِ عَلَيْهِ، فَإِذَا مَاتَ غَرِيبًا أَوْ مَفْقُودًا فِي بَرِّيَّةٍ وَمَغَافِرٍ مُهْلِكَةٍ أَوْ وُتِعَ فِي بَطْنٍ، فَمُؤَنَّةٌ إِخْرَاجُهُ وَحُطْلُوهُ وَمَا تَبِعَ ذَلِكَ، مِنْ مَالِهِ؛ وَهَذَا أَحَقُّ مِنَ الدِّينِ وَالْوَصِيَّةِ.

وهذه المؤنَّة من رأس مالِه، موصراً كان أو فقيراً، في قول جمهور العلماء، خلافاً للزُّهري؛ فقد جعلَ المؤنَّةَ في ثلث مالِه إذا كان فقيراً.

وقد كان النبي ﷺ يأمرُ بتكفينِ المَيِّتِ، ودَفْنِهِ، وكَفْنِ المُنْهَرَمِ الَّذِي وَفَضَّتْه نَافَتُهُ بِوَتِيئِهِ، وكَفْنِ مُضْغَبٍ بَيْنَ عَجَبِيٍّ فِي بُيُوتِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا، وَلَمْ يَسْأَلْهُ وَأَصْحَابُهُ عَنْ حَالِهِ وَمَا يَحْتَجُّ مِنْ مَالِهِ.

وفي قوله: ﴿عَلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَدْعُونَ إِلَيْهِمْ أَتَرَبُّوا لَكُمْ نَفْسًا قَرِيبَةً مِنْكُمْ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَةَ تُقَسَّمُ عَلَى مَا فَرَضَ اللَّهُ، لَا عَلَى مَا بَرَأَهُ الْوَرِثَةُ مِنْ نَفْعِ بَعْضِهِمْ لِلْمَيِّتِ؛ فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ، فَيُنْتِزَعُ مَنْ شَاءَ مِنْ حَالِي إِلَى حَالِي؛ مِنْ صَلاَحٍ إِلَى فَسَادٍ، وَمِنْ فَسَادٍ إِلَى صَلاَحٍ، وَيُنْتِزَعُ مَنْ شَاءَ مِنْ حَالِهِ.

الحالة الثانية: إن لم يكن لها ولد، فله النصف مما تركت.
وجعل الله ميراث الزوجين من زوجها على حالتين:
الأولى: إن كان للزوج ولد ولو من غيرها، فلها الثلث مما ترك.
الثانية: إن لم يكن له ولد، فلها الربع مما ترك.
وإن تعدت الزوجات، فهن شريكات في هذا الفرض: الربع أو الثلث، الزوجة والزوجتان والثلاث والأربع.
وجعل الله ذلك كله بعد الوصية والدين، فقال في ميراث الزوجة:
﴿يَرِثُهَا مَتَدُ وَصِيَّتِهَا أَوْ تَرَكَهَا﴾، وقال في ميراث الزوج: ﴿يَرِثُهَا مَتَدُ وَصِيَّتِهَا أَوْ تَرَكَهَا﴾.
ولا خلاف أن الدين مقدم على الوصية، وأن الوصية مقدمة على الميراث.

ولا خلاف أن حكم أولاد البن كحكم أولاد الشئب.

معنى الكلالة:

وهو تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ زَجَلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ والكلالة من الإكليل الذي يجهد بالراس من جوانبه، فكان الورثة الذين يرثونه هم حواشيها أي: جوانبها، لا أصولها وهم أبواؤها وإن علوا، ولا فروعه وهم أبناءها وإن نزلوا.

فهي بضمة من قولهم: تكلمة النسب كلالا وكلالا، بمعنى: نطقت عليه النسب.

وبهذا فسرها أبو بكر وعمر، كما روى الشافعي، عن أبي بكر الصديق: أنه سئل عن الكلالة، فقال: أمول فيها برأيي، فإن يكن صوابا فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريان منه، الكلالة: من لا ولد له ولا والد، فلما ولي عمر، قال: إني لأستحي أن

أخالف أبا بكر في رأي ركة؛ رواة ابن جرير وغيره^(١) ورواه طائفة من ابن عباس، عن عمرا أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير^(٢).

وبهذا قال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس وأهل المدينة والعراق والفقهاء السبعة والأئمة الأربعة، وعكس بعض الأئمة الإجماع على هذا.

روى أبو إسحاق، عن سليمان بن عبد السلولي: أنهم اتفقوا على هذا؛ أخرجه ابن جرير وغيره^(٣).

ميراث الكلالة:

والله قد ذكر ميراث الإخوة الأشقاء والإخوة لأب في آية الكلالة؛ فلأحب الواحدة من أجيها النصف، وللاثنين منه الثلثان، والأخ يرثها إن لم يكن لها ولد، وهذا يختلف عن حكم الإخوة في هذه الآية؛ فدل على أن الإخوة في آية الأب هم الإخوة لأب، وأن حكم الإخوة هنا غير حكم الإخوة هناك، ولا تسع بين الاثنين.

وروي عن ابن عباس ما يخالف ذلك: أنه من لا والد له فقط.

والصحيح عنه: ما يوافق الخلفاء؛ فإن الآية فسرت معنى الكلالة في قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ زَوْجٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَكَانَ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَكَانَ وَارِثًا وَرَثَتَهَا أَسْلُوكَ﴾، فذكر من يرثه، وهم الإخوة، وهذا لا يكون إلا عند فقد الأصلي وهو الوالد، والفروع وهي الأبناء والبنات.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَخٌ أَوْ أُخْتُ﴾ والمقصود بالأخ والأخت هنا هو من الأم بالإجماع، قرأها سعد: (أخيت لأب)^(٤)، ورواه قتادة

(١) تفسير الطبري (١/١٧٥)، وتفسير ابن كثير (٢/٢٣٠).

(٢) تفسير الطبري (١/١٨٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٨٧).

(٣) تفسير الطبري (١/١٧٨)، وتفسير ابن المنذر (٢/٥٩١).

(٤) تفسير الطبري (١/١٨٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٨٨).

عن أبي بكر^(١).

مخالفة الإخوة لأم لبنة الإخوة:

والإخوة من الأم يُخالفون غيرهم من الإخوة من وجوه:

أولها: أنهم يَرثُونَ مع مَنْ أَدْلُوا به؛ وهي الأم.

ثانيها: أَنْ دُكِّرَهم وإنَّهم في الميراث سواء؛ فقد روى يونس، عن الزهري قال: قُضِيَ عَمْرُ أَنْ ميراث الإخوة من الأم بينهم للذكر مثل الأنثى، قال الزهري: «ولا أرى عَمْرَ قُضِيَ بذلك، حتى عَلِمَ بذلك من رسول الله ﷺ؛ ولهذه الآية التي قال الله تعالى فيها: ﴿لَكُمْ كُنُوزٌ مِمَّا دُونَ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِيهَا﴾^(٢)».

ويستوي الإخوة من الأم في الميراث ذكورا وإناثا؛ لأنهم يُدْلُونَ بالرجم فقط.

ثالثها: أنهم لا يَرثُونَ إِلَّا في الكلالة مَن مات، وليس له أب ولا فرع، فلا يَرثُونَ مع الأب والأولاد وأولاد الأبناء.

رابعها: أنهم لا يَرثُونَ في ميراثهم على الثلث مهما كَثُرُوا.

الإضرار بالوصية:

وهو: «بِمَا يَدَّ وَصِيٌّ يُؤْمِنُ بِمَا أَوْ ذِيٌّ عَلَيْهِ مُسَكَّرٌ» نهى عن المضاربة في الدين والوصية، وقد اختلفت في عموم النهي عن الإضرار لإتباعه بعد جُحْلٍ، فهل يَسْتَلْها جميعا أو يختص بأجزائها؟

جمهور العلماء: على أَنَّ الصفة إذا جاءت عَقِبَ جُحْلٍ، فإنَّها تَسْتَلُّ جميعها؛ وهو قول مالك والشافعي.

وجعلها أبو حنيفة وأصحابه خاصة بالآخر منها؛ وهي الوصية.

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٢٢٠).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٨٨).

وعلى القولين: فالأية تنصبتُ نهياً عن الإصرار بالوصية والجور
لها بالاجتماع، كمن يَحْرُمُ بعض الورثة، أو من يَحْصُ بعض الورثة؛
فلا وصية لوارث، أو من يوصي بأكثر من الثلث، أو يوصي بأقل من
ذلك ولكن على الورثة الضرر بالوصية؛ لكثرتهم أو لفقرهم، أو من
يوصي بخرام.

وروي جكرمة، عن ابن عباس، موقوفاً ومرفوعاً: (الإصرار في
الوصية من الكبائر)^(١).
والموقوف أصح^(٢).

وروي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْتَلِ
بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَبْرِ سِتِينَ سَنَةً، فَإِذَا أَوْصَى، خَافَ فِي وَصِيَّتِهِ، فَيَحْتَمُ لَهُ
بَشَرٌ عَمَلُهُ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْتَلِ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّرِّ سِتِينَ سَنَةً،
فَيُعَذِّبُ فِي وَصِيَّتِهِ، فَيَحْتَمُ لَهُ بِغَيْرِ عَمَلِهِ، فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ)^(٣).
الوصية للوارث:

والوصية للوارث غير جائزة على الصحيح؛ لما جاء في «المسندين»،
و«السنن»؛ قال ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ آتَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ؛ فَلَا وَصِيَّةَ
لِوَارِثٍ)^(٤).

وهذا قول الأئمة الأربعة، خلافاً للشافعي في الجديد.
وإن أَوْصَى أحد لوارث، فأجازها الورثة بعد موت الموصي،
صحت إجازتهم لها على الصحيح؛ فلي الحديث: (لَا وَصِيَّةَ لِّوَارِثٍ، إِلَّا

(١) تفسير ابن المنذر (٢/٤٩٨)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٨٨٨).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٣/٩٣٣).

(٣) أخرجه أحمد (٥٧١٣) (٢/٢٧٨)، وابن ماجه (٤) (٢٧٠٤) (٢/٩٠٢).

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٩٤) (٥/٢٧٧)، وأبو داود (٢) (٢٨٧٠) (٣/١١١)، والترمذي

(٢٨٧٠) (٤/٤٣٣)، وابن ماجه (١٣) (٢٧١٣) (٢/٩٠٥).

أَنْ يُجِيرَ الْوَرِثَةَ؛ رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ، عَنْ صَمْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ^(١).

وَلَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (لَا تَجُورُوا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، إِلَّا أَنْ يَمُتَهُ الْوَرِثَةُ)^(٢).

وَلَا تَمَارَضَنَّ بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: (لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ) وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (البقرة: ١٨٠) فَإِلَّا يَتَّبَعُ مَنْسُوخَةٌ عَنْدَ حَاشَةِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمَفْسُورُونَ فِي تَأْوِيلِهَا.

وَهَذِهِ الْآيَةُ كَانَتْ فِي بَدَايَةِ الْإِسْلَامِ؛ فَقَدْ كَانَتْ الْعَرَبُ تَدْفَعُ الْأَمْوَالَ لِلْأَوْلَادِ، وَلَا تُعْطِي الْآبَاءَ؛ فَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْآبَاءِ قَبْلَ فَرْضِ حَقِّهِمْ، ثُمَّ خَصَّ اللَّهُ الْآبَاءَ بِعِيرَانٍ، وَوَضَى بِالْأَقْرَبِينَ.

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، فِي بَابِ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَتَسَخَّرَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَقِّ الْأُنثِيَّتَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأَبْنَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِثْلَ مَا لِمَرْأَتَي الشُّمْنِ، وَجَعَلَ لِمَرْأَتَي الشُّمْنِ وَالرُّبْعِ، وَالرُّبْعِ وَالرُّبْعِ»^(٣).

وَحَدِيثُ: (لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ) مُحْكَمٌ صَحِيحٌ، وَجَعَلَهُ بَعْضُ الْأَشْعَثِ مُتَوَاتِرًا؛ فَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ يَزِيدُونَ عَلَى الْعَشْرَةِ، وَقَدْ عُدَّ الشَّافِعِيُّ مُتَوَاتِرًا فِي «الْأَمِّ»، ثُمَّ قَالَ: «أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي؛ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ، لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ حَتَّى

(١) أخرجه الدارقطني في مستدركه (١١٥٤) (١٧٢/٥).

(٢) أخرجه الدارقطني في مستدركه (١١٥٥) (١٧٣/٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧١٧) (٤/٤).

الفتح: (لَا وَصِيَّةَ لِلزَّوَارِثِ)^(١).

والوصية للورثة تُوقِفُ الخِيفَ، وتُعْطِلُ الفرائضَ، وتُورِثُ البغضاء والشحناء بين الورثة، وتُقطعُ الأرحامَ، فيظلمُ أقوامٌ، ويظلمُ آخرونَ.

وذُوِّي عَن طَاوِسي وعطاء والحسن وعمر بن عبد العزيز: القول بجواز الوصية للوارث، ونُسِبَ هذا القول لرافع بن خديج؛ لأنه أَوْصَى أَلَا تُكْشَفَ أَسْرَاةُ الْفَرَاثِثَةِ عَنَّا أَغْلِقَ عَلَيْهِ بَابُهَا، ونُسِبَ للبخاري؛ لإخراجه لخبر رافع، وترجم عليه: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْعَلُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَوْلِيَائِهِمْ هَبْ أَذُنًا غَلِيظًا مَعَكُمْ﴾) (النساء: ١١)^(٢).

وفي نسبة هذا القول إلى رافع والبخاري نظر؛ فليس هو بصريح عنهما، وما جاء في خبر رافع أنه جعل لزوجه - واسمها سَلَمَى - ما أغلقت عليه بابها من متاع وأثاث وطعام ولباس؛ وإنما رافع أقر وأشهد على هذا؛ لأنه تزوجها فيما يظهر فقيرةً فيبين أن متاع بيتها لها لا ينزع منها؛ لأنها لا مال عندها قبل زواجها بها؛ وهذا قول معروف عند الفقهاء، يقول به مالك وغيره، وهو ممن يقول أن لا وصية لوارث، والإقرار للوارث في حال الحياة شيء، والوصية له بعد الممات شيء.

والنبي ﷺ مع أنه لا يُورَثُ؛ كما قال في «الصحيح»: (لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً)^(٣)، لم تدخل نفقة نسائه وموئنة عايلته في تركته التي لا تُورَثُ؛ فقد جاء في «الصحيحين»: من حديث أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (لَا يَتَّقِسُمُ وَرَثَتِي بَيْتًا، مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَتِي نِسَائِي وَمَوْئِلَتِي عَائِلَتِي، فَهُوَ صَدَقَةٌ)^(٤).

(١) «الأم»، (١/١١٤)، و«الرسالة» (ص ١٣٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٤/٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٩٣) (٢/٧٩)، ومسلم (١٧٥٩) (٣/١٢٨٠).

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٧٦) (٢/١٢)، ومسلم (١٧٦٠) (٣/١٢٨٢).

وقد ترجمَ البخاريُّ في «صحيحه»: (باب: لا وصية لوارث)^(١)، وهي أصحُّ من غيرها، وموافقته للتليل وللأئمة بدليل صريح أؤلى من مخالفتهم بدليل محتمل.

ميراث أولاد الأولاد:

وَيُزَوَّلُ ابْنُ الْإِبْنِ مَكَانَ الْإِبْنِ عِنْدَ قَلِيلٍ بِلَا خِلَافٍ فِي الْمِيرَاثِ وَالْحُجُبِ، وَيُؤَيَّ عَنْ شُعَابِهِ: أَنَّ وَلَدَ الْإِبْنِ لَا يَحُجُّبُ الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ مِنْ فَرَضِهِمَا الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى، وَلَا الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السَّقَمِيِّ، وَالصَّوَابُ خِلَافُهُ؛ لظهور الدليل.

ولا خلاف في أَنَّ بَنَاتِ الْإِبْنِ لَا يَرِثْنَ إِنْ اسْتَكْمَلَتِ الْبَنَاتُ مِنَ الثَّلَاثِ الثَّلَاثِينَ، إِلَّا إِنْ وَجَدَ ابْنُ الْإِبْنِ مَعَهَا؛ فَإِنَّهَا تُشَارِكُهُ لِلذَّكَرِ بِثُلِّ حَقِّ الْأُنثَيَيْنِ مِنَ الْبَاقِي فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَقَضَى بِهِ عَمْرٌ وَعَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُورِثُكُمُ اللَّهُ﴾ أَوْ كَوْنِهِمْ يَذْكُرُ بِثُلِّ حَقِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴿لِلنِّسَاءِ﴾: (١١).

وَذَهَبَ قَلِيلٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِلَى أَنَّ الْمِيرَاثَ الْبَاقِيَ يَكُونُ لِابْنِ الْإِبْنِ وَحْدَهُ؛ لِعَمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: (اتَّبِعُوا النَّسْلَ بِمَنْ أَعْلَى الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ؛ فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ، فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرِي)^(٢)، وَعَمُومِ الْحَدِيثِ لَيْسَ بِأَوْلَى مِنْ عَمُومِ الْأَيَّةِ؛ غَالِيَةً فِي اجْتِمَاعِ الذَّكَوَرِ وَالْإِنَاثِ، وَالْحَدِيثُ عِنْدَ بَقَاؤِ شَيْءٍ مِنَ الْمَالِ بَيْنَ ذَكَوَرٍ، فَيُعْطَى أَقْرَبُهُمْ مِنَ الْمَيْتِ، وَلَوْ وَجَدَ مَثَلًا مِّنْ مُّساوِي أَقْرَبَ الرِّجَالِ مِنَ الرِّجَالِ رَجَعًا، لَوَجِبَ أَنَّ يُفَاسِمَهُ الْبَاقِي، وَكَذَلِكَ عِنْدَ وَجُودِ مِّنْ مُّساوِيهِ مِنَ الْإِنَاثِ تُشَارِكُهُ؛ لِلْأَيَّةِ، وَإِنَّا انْفَرَدَ، يَأْخُذُهُ كُلُّهُ؛ لِلْحَدِيثِ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا.

(١) «صحيح البخاري» (٤/٤).

(٢) سبق ترجمته.

الْمُحْسَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَمْرٍ فَهَيَّاهُ [النور: ٤٤]، ولقوله: ﴿وَيَذَرُهَا عَلَى الْعَذَى أَنْ فَتَنَهُ لَرَجٍ فَهَيَّاهُ وَأَقْبَاهُ﴾ [النور: ٤٨]، وكذلك لما في «الصحيحين»^١ من حديث أبي هريرة، في استنهاض النبي ﷺ للزاني على نفيه أربعا.

وقوله تعالى في الآية: ﴿إِذَا مَكَاتُكُمْ﴾ تقييد للشهود بالمؤمنين، ومثل هذا قوله في الطلاق: ﴿وَأَتَاهُمَا ذَوْقٌ عَذْلٍ يَنْكُرُ﴾ [٢٢] وفي البقرة قال: ﴿وَمَنْ زَيْنَتْهُ مِنْ أَهْلَيْهَا﴾ [٢٢٤١].

تعظيم فاحشة الزنى:

نزلت هذه الآية قبل آيات الحدود تشيهاً وتبيهاً لفاحشة الزنى، وتهليلاً لما عليها، ثم بين الله حكمه وسبيله في سورة النور لما أنزل الله حد الزانية والزاني غير المحصن بالجلد والتغريب، والمحصن بالرجم والجلد؛ كما في آية: «الشيخ والشيخة»، والأحاديث المتواترة في الرجم في «الصحيحين»، وغيرهما.

وفي الآية: أَنَّ العقوبات لا تُنزل إلا بالبينات كالشهود، ولو من الولي؛ كالزوج على زوجته، والأب على ابنته، وإنزاعها بالنسقي والظن محرم.

وقوله: ﴿أَشْهِدُوا ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَنَاتِ﴾ هذا حكم للنساء خاصة في أول الأمر لقوله: ﴿وَالَّذِي يُلِيكَ الْفَحْشَاءَ مِنْ بَنَاتِكُمْ﴾.

وقوله: ﴿وَالَّذِي يُلِيكُنَّ مِنْ بَنَاتِكُمْ فَمَنْ لَبَّيْنَهُنَّ﴾ حكم الرجال والنساء، ثم جعل الله حكم الجميع كما في سورة النور.

وقال بعض السلف: «إِنَّ الْأَكْثَرَ لِلرِّجَالِ فَقَطْ» وهو قول مجاهد^(١).

(١) ينظر: التفسير الطبري (١/١٩٩).

والأظهر: عموم ذلك للرجل والمرأة؛ وهو قول عطاء وعكرمة والحسين^(١).

وقال ابن جرير: إن المراد بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمُ مِّنكُمْ﴾ فكذلك، هما اليكرا^(٢)؛ فالحيض حتى الموت على المحصنين، والأذى على غير المحصن من الجنسين.

وقد يصح هذا القول لولا أن الخطاب الأول خاص بالنساء: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيهِمُ الْفُجْأَةُ﴾، والأصل أن التذكير بغيب الثانية، لا العكس.

والأشهر: أن العقوبة كانت في أول الأمر للمحصن وغير المحصن؛ ترهباً من هذا الفعل، وظاهر الآية: أن الله أراد الترهيب والتشديد؛ لينقبة السير فتقبله الفوس؛ لأنه يتأيب العقوبة على بشاعة فاجشة الزنى.

عقوبة الحبس:

وفي الآية: دليل على عقوبة الحبس، وهو السجن، وهو قوله: ﴿فَأَمَّا كُمُومٌ فِي الْبُيُوتِ﴾، وهكذا كانت عقوبة الحبس التعزيرية بعد ذلك بتعويذ الملجأ من التصرف والسير في الأرض، وعقوبة الحبس ملجأ إليها ضرورة، وليست عقوبة اختيارية؛ ولهذا نسخها الله حتى في الفاحشة ولو في المحصن، وجعل مكانها الرجم له، والجلد والتغريب لغير المحصن.

وليس السجن كما يفعله بعض الظلمة والفتاة اليوم بالحبس في أفرع صهق لا تشيع إلا للنائم، وربما القاعد، وهذه عقوبة فوق الحبس لا تجوز بحال.

(٢) تفسير الطبري (٦/٥٠١).

(١) ينظر: تفسير الطبري (٦/٥٠٠).

وهو له: ﴿أَنْ يَجْتَلَ كَلَّهُ لَمْ يَسْبِلَا﴾ إشارة إلى الحكم المخفف، فسبأ سبلا، وهو الجلد والتغريب والرجم؛ كما قاله ابن عباس وغيره.

قال ابن عباس رضي الله عنه: «كان الحكم كذلك، حتى أنزل الله سورة التور، فسبأ بالجلد أو الرجم»، وكذا زوي عن عكرمة وسعيد بن جبلي والحسين وعطاء الخراساني وأبي صالح وعقادة وزيد بن أسلم والضحاك: أنها منسوخة، وهو أمر متفق عليه^(١).

روى مسلم، عن عقادة بن الصامت، عن النبي ﷺ؛ قال: (خُلُوا عَنِّي، خُلُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدٌ بِقَدْرٍ وَتَفِي سَنَةٍ، وَالنَّكَبُ بِالنَّكَبِ جُلْدٌ بِقَدْرٍ وَالرَّجْمُ)^(٢).

وهو له تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَلْمِزُوا يُنْعَكَمُ فَكَاتُفَتَا﴾ هو التوبيخ واللوم، وفي هذا أد التوبيخ واللوم والتغيير عقوبة لا تنزل إلا على ذنب؛ وكلما كان الذنب أشد، كان الأذى باللسان أشد.

وقال بعض السلف: «إِنَّ الْأَذَى فِي الْآيَةِ يَدْخُلُ فِيهِ الضَّرْبُ بِالْيَدِ وَالنَّعَالِ»؛ صح ذلك عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس^(٣).

تأديب فاعلي الفاحشة:

وفيه: جواز إلحاق الأذى بفاعلي الفاحشة؛ فيؤدب باللسان واليد معاً لا يَحِلُّ إلى الحد؛ ودعا له وتوبيخاً وتشنيهاً له على عمله، ومن غلَمَ وتلقَّى بزني رجلٍ أو امرأة، وغلبَ على ظنه عدم إقامة السلطان الحدَّ عليهما لو رَفَقَهما إليه، جاز له إلحاق الأذى بهما بالتوبيخ واللوم والضرب باليد تأديباً لهما.

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/٢٣٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٩٠) (٣/١٣١٦).

(٣) «تفسير الطبري» (١/٥٠٢)، و«تفسير ابن المنذر» (٢/٦٠٣).

توبة الزاني:

وفي الآية: وجوب ترك من تاب، وصحت توبته بعد إقامة الحد عليه؛ فلا يُعَيَّر ولا يُسَبَّ ولا يُؤْتَمَّ ولا يُذَكَّر بظنِّه؛ حتى لا يُلازِمَهُ قَهْرُهُ، وقد ثبت في «الصحيحين»: (إِذَا وَثَّ أُمَّةٌ أَخَوْتُمْ، فَتَبَيَّنْ زَلَعًا، فَلْتَجْلِسْنَهَا الْحَدَّ، وَلَا تَلْتَرَبْ عَلَيْهَا)^(١)، أي: ثم لا يجوز أن يُعَيَّرَ بما فعلت بعد الحد الذي هو كفارة لما صنعت.

ويشأنه: من ظهرت توبته ولو لم يقم عليه الحد من قِبل السلطان، فليس للعامة تعييره وسببه؛ لأنَّ الحد إلى السلطان، والإعراض الذي في الآية ﴿لَا تَلْتَرَبْ عَلَيْهَا﴾ لا يَرُدُّهَا عَنِ الْحَدِّ، خطاباً للسلطان وللعامة.

والتوبة لا تُسَلِّطُ الْحَدَّ عَلَى مَنْ قَامَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ عِنْدَ السُّلْطَانِ؛ وهذا قول الجمهور؛ كمالك وأبي حنيفة والشافعي في آخر قوليه.

وإذا نقضت العهد بالنسب، وتبَّخَّه صلاح طويل، وترُئِصَ أحدٌ بمصلحة لا غلبَ بسابقته البعيدة من الذنوب، فللمحاكم أن يُسْقِطَهَا عنه؛ لهذه الآية، ولا يصح إسقاط الحدود بكلِّ دعوى توبة وصلاح؛ فهذا يُعْتَلُّ الشريعة، ويكثر من الثَّقافي والفُسْقي والكلْب.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِدُ لَكُمْ أَنْ تَرْتَدَّ إِلَيْكُمْ كُرْهُكُمْ وَلَا تُنْهَوْنَ أَنْ تُعْلِنُوا بِمَنَ عَصَيْتُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّكُمْ شَيْئٌ مِّنْهُنَّ وَأَنْتُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ فَتَعْلَمُونَ أَنَّ كُرْهُكُمْ كُنْتُمْ وَتَجِدُونَ أَنَّ كُرْهُكُمْ كُنْتُمْ وَتَجِدُونَ أَنَّ كُرْهُكُمْ كُنْتُمْ وَتَجِدُونَ أَنَّ كُرْهُكُمْ كُنْتُمْ﴾ (النساء: ١٧).

بعدما ذكر الله الموارث على وجوه مشروع، نَبَّهَ على الممنوع منها

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٤) (٨٢/٢)، ومسلم (١٧٠٢) (١٣٨/٢).

بالإكراه والتحليل والإضرار؛ وذلك أنهم كانوا يستعجلون مئة المرأة، وربما تسبوا في ذلك أو أخبوا، وكانوا يحبسون النساء؛ ليشبب في موتهن فيرتوهن، ثم استثنى من تأتي بفاحشة - وهي الزنى - من العقول والحس.

واختلف في نسخ هذه الآية:

فجعل عطاء - وثمة الشافعي - هذه الآية تابعة للآيتين السابقتين في حكم من زنى وخبى حتى الموت، فنيحت معها بآيات الحدود في النور.

وقال آخرون: إن الآية محكمة؛ فقد صح عن ابن عباس في البخاري: أن أولياء المرأة بعد موت زوجها في الجاهلية كانوا أحن بها حتى من نفيها؛ إن شأوا تزوجوها، وإن شأوا زوجوها غيرهم أو عقلوها؛ فاعلم الله أن ذلك حرام^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَحْلِفُوا بِمَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ دليل على الحلف وإباحته؛ لأن الله حرّمه مع العقل، وهو جائز بغيره بالاتفاق.

جاءت النشوز:

والنشوز بين الزوجين ثلاث جهات:

الجهة الأولى: نشوز الزوجة وحدها من غير تقصير من زوجها؛ فيجوز للزوج أن يخالعها، وتقتدي نفسها بما لها؛ وذلك حتى لا يتخذ نشوز النساء باباً للإضرار بالأزواج في أموالهم.

الجهة الثانية: نشوز الزوج وحده من غير تقصير من الزوجة في

(١) أخرجه البخاري (٤٥٧٩) (٤٤٦٧).

حقه، فلا يجوز للزوج أن يأخذ من مالها شيئا، ولا أن يعطىها لغيره
نفسها بمالها دفعا لعطيل أو ضرره لها، وهذا لا خلاف فيه إلا في قول
غير معتبر.

الجهة الثالثة: نشوز الزوجين بعرضهما عن بعض، فلا يزعمان في
البقاء بعرضهما مع بعض؛ لانصراف النفس عن المودة والألف، مع
جزئتهما على الإصلاح وتذلل الحقوق، فيجوز للزوج مخالعة امرأته بمال
من غير عطيلها لغيره نفسا، لأن العطيل إضرار بالزوج، وأما المال
فيجوز أخذه؛ لأن الزوجة نشزت عنه، فربما لو كانت راضية به لربد
البقاء معه، لئلا نشوزة ونفورة منها، وقد أباح الله للزوجين الخلع عند
الخوف من عدم إقامة حدود الله لتأمر نفسيهما عن الألف والمودة: ﴿وَلَا
يَجِزُ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا عَلَيْهِمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَ الْإِثْمَ حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ
يَتْلَمَّ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ عَلَىٰ سَبِيلٍ مِّنْهُ جَاءَ بَعْضُكُم مِّنَ الْآخَرِ﴾ (النساء: ٣٢٩).

أخذ الزوج من مهر زوجته:

والأصل: أنه لا يجزى للزوج أن يأخذ من مهر زوجته شيئا إلا
بطلب نفسها ولو لم يرد طلاقها؛ لأنه حق لها، وربما ظن أن بقاء
زوجها معها رغبة لها مرهون بإعطائه من مالها ومهرها، فتعطيه بنفس غير
طيلة؛ ليقيها في عرضها، فحرم الله ذلك؛ على ما تقدم في أول السورة:
﴿وَإِنْ كَانَ لَكُم مِّنْ مَّوَدَّةٍ بَيْنَهُمَا فَاغْلُظْ فِي بَيْنِهِمَا﴾ (النساء: ٣٤).

حكم الخلع بقصر أخذ المال:

وفي آية الباب: نهى عن مخالعة المرأة على وجوه الإضرار بها
وأخذ مالها، ولا خلاف عند العلماء: أن من خالعت امرأته؛ ليغير بها،
ويأخذ مالها؛ أنه عاصي وأخذ للمال بغير حقه، ولا يجزى له؛ بل تجب
إعادته لها.

وقال بعض أهل الرأي: بصحة الخلع مع الإثم، وهذا قول يخالف ما عليه السلف وظواهر الأدلة، كهذه الآية، وحديث امرأة ثابت، ونُقِلَ عن مالك جوازُه إذا رُحِبَتْ ولو كان النشوز من قبيل الزوج، ويجلُّ له ما أخذَه من مالها.

وأما لو رُحِبَت المرأة، وأعطت زوجها المال بلا شرط منه، وهو يُريدُ طلاقها بلا مقابل، ولم يظهر منه ما يُبَيِّرُ بها ويُلجئها إلى مُخالعته، فأردت أن تكون حَسَنَةً المهيد، ولها اليدُ عليه، صَحَّ وجازاً؛ لأنَّ الله نهى عن الإضرار، وهذا ليس بإضرار.

أخذ مهر من فاحشة:

وأباح الله أخذ المهر منهنَّ إذا أَتَيْنَ بفاحشة، والفاحشة هنا: كلُّ ما كُشِنَ من القول؛ من البذاءة واللعن والغفب والسب والتعيير؛ وبهذا قال عامة السلف من المفسرين؛ فالفاحشة في هذا الموضع غيرُ الفاحشة في الآيات السابقة؛ فهي هناك يُرادُ بها الزنى، وهذه قريبة على أن الآية مُحْكَمَةٌ لا منسوخة؛ كما بقوله عطاء والشافعي؛ فعامة المفسرين من السلف على أن الفاحشة في هذه الآية: بذاءة اللسان، وقد قال ذلك ابن عباس وابن مسعود والضحَّاك وقتادة.

وخالف أبو قلابة، فقال: إنَّ الفاحشة في هذا الموضع هي الزنى، وذوي نحوه عن ابن سيرين.

وهذا القول فيه نظر؛ فالزنى أعلى الفاحشة، ولكنَّ الفاحشة هي الزيادة؛ أي: كلُّ ما خرج عن المباح من الأقوال والأفعال، وعند العرب القواحش: القبائح، ففي «الصحيح» قال النبي ﷺ لعائشة: (عَلَيْكِ بِالزُّنَى، وَإِيَّاكِ وَالْعَنَفَ وَالْمُحْشَنَ)^(١)، وفي «الصحيحين»؛ من حديث

ثُمَّ بَيَّنَّ اللَّهُ عِصْمَةَ مَالِ الزَّوْجَةِ وَمَهْرَهَا، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ لِمَجْرُودِ مُفَارَقَتِهَا؛ لِيُنْكَحَ الرَّجُلُ زَوْجَةً أُخْرَى بِمَهْرَهَا، وَهُوَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾؛ يَعْنِي: وَلَوْ كَانَ مَهْرُهَا كَثِيرًا كَقِنطَارِ الذَّهَبِ، فَلَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ شَيْءٍ مِنْهُ وَلَوْ قُلَّ، وَبَيَّنَّ أَنَّ اخْتِلَافَ كِبِيرَةً: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ وَفِيهَا تَنْكِحُكُمْ، وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ اسْتِكْرَاهِيٌّ.

وَهُوَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾؛ أَيْ: تَبَادُلُشَا الْحَقُوقَ وَالنِّفْعَ وَالْإِحْسَانَ بِالْوِثَرَةِ وَالْجِنَاحِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(١).

وَهُوَ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾؛ يَعْنِي: عَقْدَ النِّكَاحِ وَالْمَهْرَ مَعَهُ بِاسْتِحْلَالِ قَرْنِهَا بِهِ: ﴿وَمَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا﴾^(٢)؛ لِمَا لَا تَمْلِكُكُمْ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُنَّ بِغَيْرِ حَقٍّ.

حُكْمُ الْخُلْعِ قَبْلَ الدَّخُولِ:

وَقَدْ أَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ مَفْهُومِ خُطَابِ الْآيَةِ: جَوَازَ الْمُخَالَعَةِ قَبْلَ إِنْقِضَاءِ الزَّوْجِيَّةِ بِعَظْمَيْهَا إِلَى بَعْضٍ، وَقَبْلَ الدَّخُولِ؛ وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وَذَعَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِلَى أَنَّ الْخُلْعَ قَبْلَ الْخُلُوفِ بِالزَّوْجَةِ جَائِزٌ؛ لِمَفْهُومِ الْآيَةِ، وَلَوْ لَمْ تَأْتِ الزَّوْجَةُ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَّةٍ؛ لِعَدَمِ الْإِنْقِضَاءِ بَيْنَهُمَا وَالْمَعَاشَرَةِ الَّتِي قَبِلَتْ تَحْرِيمَ اخْتِلَافِ الْمَالِ لِأَجْلِهِ.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ، وَالتَّحْلِيلُ بِالْإِنْقِضَاءِ لِلْعَالِيَةِ مِنْ حَالِ الزَّوْجِيَّةِ: أَنَّهُمَا يَتَفَارَقَانِ بَعْدَ الدَّخُولِ لَا قَبْلَهُ، وَلِلتَّغْيِيرِ مِمَّا يُسْتَبَحُّ أَنْ يُؤْخَذَ الْمَهْرُ بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنْ عِشْرَةٍ وَإِنْقِضَاءٍ؛ فَالْنَهْيُ فِي الْآيَةِ عَامٌّ، وَالتَّحْلِيلُ لِلْعُمُومِ لَا لِلتَّغْيِيرِ، وَكَذَلِكَ لِعُمُومِ آيَةِ الْبُقْرَةِ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ

(١) تفسير الطبري (٥٨٢/٦)، وتفسير ابن المنذر (٦١٦/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٠٨/٣).

تَأْتِلُوا مِنَّا غَيْرَ مُتَمَوِّضِينَ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْكَحٌ بِمَا خُلِعَ الْقَوْلُ [البقرة: ٢٢٩].

• • •

قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فُجُورًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَاثِمَةٌ كُفْرُهُ يَكُونُ مِنْكُمْ لَعْنَةٌ وَالْأُولَئِكَ عَنِ النَّارِ﴾ [النساء: ٢٢].

نَزَلَتْ الْآيَةُ لِتَسْأَلَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فِي نِكَاحِ زَوَاجَاتِ آبَائِهِمْ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ وَجَلٍ بْنِ الْأَنْصَارِ، قَالَ: لَمَّا تَوَلَّى أَبُو قَيْسٍ - يَعْنِي: ابْنَ الْأَسْلَتِ - وَكَانَ مِنْ صَالِحِي الْأَنْصَارِ، فَخَطَبَ ابْنَهُ قَيْسَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَتْ: إِنَّمَا أُخْلِعْتُ وَلَدًا وَأَنْتَ مِنْ صَالِحِي قَوْمِكَ، وَلَكِنْ أَنَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَسْتَأْذِرُهُ، فَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبَا قَيْسٍ خَطَبَنِي، وَهُوَ مِنْ صَالِحِي قَوْمِهِ، وَإِنَّمَا كُنْتُ أُخْلَعُ وَلَدًا، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَهَا: (ارْجِعِي إِلَى بَيْتِكَ)، فَنَزَلَتْ الْآيَةُ بِالنَّهْيِ^(١).

وَنَحْوَهُ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ جُحْرَمَةَ، مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(٢).
وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ الْمَوَارِثَ، ثُمَّ أَخْفَيْهَا بِذِكْرِ الْمَحْرُمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ لِمَعْرِفَةِ حَقُوقِ الْفَرَائِثِ وَتَضَلُّهِمْ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ، وَقَدْ كَانَ فِي الْمَحْرُمَاتِ نِكَاحُ زَوَاجَاتِ الْأَبَاءِ عَلَى غَيْرِهِنَّ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَسَاءَلُ بِهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَحْرِمُونَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ مِنَ النِّكَاحِ إِلَّا نِكَاحَ زَوَاجَاتِ الْأَبَاءِ وَالْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخَوَتَيْنِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٣).

(١) تفسير ابن المنذر (٦/١١٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٩٠٩).

(٢) تفسير الطبري (٦/٥٢٣).

(٣) تفسير الطبري (٦/٥٤٩)، وتفسير ابن المنذر (٢/٦١٨).

أولويات الإصلاح:

ومن الحكمة: تقديم ما يفرّك فيه الناس ويُضيّقونه من أحكام الله ولو كان مفضولاً، على ما يحفظونه ويَتَمَلَّونَ به ولو كان فاضلاً، مع عدم إهمال المحفوظ؛ حتى لا يُنسى، وهكذا ينزل الوحي، وهذا من الحكمة التي يجب أن تسلكها العالم في إصلاحه، فننظر إلى جهتين:

الأولى: أن ننظر إلى مواضع يُعَدُّ الناس من الحقّ وتُزهِم منه، فيُقرَّب البعيد حتى لا يُفَرَّد، ويَحْفَظَ القريب حتى يَبُت فلا يَغْلُو.

الثانية: أن ننظر إلى منازل الأحكام من الشريعة ومراتبها منها؛ حتى لا يُصْلَح بالتشهي، أو بما يُجِبُّ الناس، فيترك المنهيات التي يُجِبُّها الناس إلى المنهيات التي لا يُجِبُّونها، فنظّر أنه حَفِظَ الشريعة بانشغاله بما هو محفوظ من غيره، ويترك المُهْمَل المُضْهِق من حدود الله تهيأ للناس.

ولا شك أن نكاح الأم والأخت والبنات أعظم عند الله من نكاح زوجة الأب، ولكن تحريم نكاح الأم والأخت والبنات معظم في الجاهلية، وسنجلون نكاح زوجة الأب؛ فقدّم تحريم نكاح زوجة الأب على غيره.

العقد على زوجة الأب:

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾، المراد بالنكاح هنا العقد، فيحرم العقد على زوجة الأب ولو لم تُزَوَّج، وهذا ظاهر الآية؛ لأن الآية وما بعدها لبيان المحرمات نكاحاً لا سفاحاً؛ فالآية في سياق بيان العفوة؛ فإنا أطلق في أول السورة جلّ النكاح من النساء، وفيه ذلك بالعقد في قوله: ﴿فَاتَّخَذُوا مَا كَلَبَ لَكُمْ مِنَ السِّتَةِ شَتًى وَكَذَّبَتْ وَكَبَرْنَ﴾ (النساء: ١٣)، احتاج إلى التقييد بالوصف مع العدة؛ حتى لا يُفْهَم الجُلّ

على إطلاقه، والآية من أول السورة ليبين ما تجل ويحرم من نكاح النساء والعقد عليهن، وهذا يظهر في مواضع من هذه الآيات:

الأول: قوله تعالى في أول السورة: ﴿لَكُمْ مَا كَانَتْ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾، والنكاح إذا أطلق في الشريعة فُرَادُ به العقد؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا تَكَتْهُمُ الْمُؤْمِنَاتُ لَمْ يَكُنَّ لَهُنَّ مَحْرُومٌ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، فلا يقع الطلاق إلا بعد عقد.

والنكاح إذا أطلق في القرآن؛ كقولوا: ﴿وَلَكُمْ مِنَ الْأَنْثَىٰ بِمَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، يعني: زواجهن، وقولوا: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، يعني: لا تزوجوهن، فذكر القيد (الإيمان)، وبنى المشرك والمؤمنة محرم لا فرق بينهما، إلا أَنَّ المؤمنة أشد إحصاناً وحرماً وجعلاً، فهي أشد تحريماً، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا لَهٌ مِنْ بَنٍ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، يعني: تزوج بل ويدخل عليها.

ومنه قوله: ﴿لَكُمْ مَا كَانَتْ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَىٰ وَلَئِنْ دَخَلْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ٤٢]، يعني: تزوجوا.

الثاني: أَنَّ الله ذكر المحرمات بعد ذلك؛ فقال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَمَلَاتُكُمْ وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ﴾ [النساء: ٢٣]، وهذا تحريم للزواج منهن والعقد عليهن.

فالزنى لا تقول العرب حتى في الجاهلية بجعله بهن، فالآيات في سبقي تحريم النكاح، لا وطء الزنى.

الثالث: أَنَّ الله قال في المحرمات بعد ذلك: ﴿وَعَلَيْكُمْ أَيْتَامُكُمْ مِنَ الْأَرْوَاحِ﴾ [النساء: ٢٣]، وَعَمَلَاتُكُمْ بالحلالي؛ يعني: ما أحله الله لهم، ولا تجل المرأة إلا بعقد صحيح.

الرابع: أن الله ذكر محرمات وقيد التحريم بأوصاف، منها إذا تزوجها الأب، ومنها الرضا، ومنها جميع الأختين، وهذه الأوصاف لا تغير حكم الزنى قبل وجودهن في المرأة وبعدهن، فالزنى حرام، كان ذلك قبل الرضا أو بعده، وبعد أشد، والزنى حرام قبل نكاح الأب أو بعده، وبعد أشد، والزنى بأخت الزوجة حرام قبل العقد على الزوجة أو بعده، وبعد أشد.

والقول بأن النكاح في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ هو العقد: هو قول عامة السلف وجمهور الفقهاء.

خلافاً لأبي حنيفة وقول لمالك، ولازم قول أبي حنيفة: أن من زنى بامرأة حرم على ابنه الزواج منها؛ لأن النكاح في اللغة الضم والجمع، وهو شامل لهذا المعنى.

ويؤيد على خطأ هذا القول: أن من عقد على امرأة، ولم يدخل بها، لا يحرم على ابنه الزواج منها؛ وهذا مخالف للإجماع، وقد روى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: قال: «كُلُّ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا أَبُوكَ أَوْ ابْنُكَ، دَخَلَ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَهِيَ عَلَيْكَ حَرَامٌ» أخرجه ابن أبي حاتم^(١).

ويؤيد على أن التحريم متعلق بالعقد، لا بالدخول: أن الله حرم على البنات نكاح أزواجهن، وحرم على الأبناء نكاح زوجات آبائهم، وقال في تحريم البنات على أزواجهن: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْفَوْحُ فِي حُرْمَةِ أَوْلَادِكُمُ الَّذِينَ دَخَلْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، فليد التحريم بالدخول بأمهاتهن، وأطلق التحريم في زوجات الآباء بلا تقييد، ولو كان مقيداً بالدخول، لقيده في حرمة زوجات الآباء على الأبناء، كما قيده في حرمة أزواجهن على البنات.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩١٠).

وكذلك: فإنَّ الشريعة لا تُجِلُّ وَصْفَ المحرَّم إلى ما يُشُقُّ معرفته،
لأنَّى للأبناء أن يَعرِفُوا فواحدَ الآباء؟ ولو زنى الرجلُ بامراةٍ ولم يَعْلَمْ
به أحدٌ، لم يُجِلَّ له أن يُخبرَ ابنةَ بِناءٍ إذا رَجِبَ في نكاحها، وأما له أن
يَسْتَعْمِدَ وَيَتَهَادَى عنها، لا أن يُخبرَ بِناءً؛ لأنَّ هذا هتكٌ لسترِهِ وميترها،
وإشاعةٌ للفاحشة.

وهو له تعالى ﴿مَا نَكَحَّ الْمَوْلَى﴾ يحرمُ نكاحَ زوجةِ الأبِ وإن
علا كالجدِّ من جميع جهاته؛ من الأمِّ والأبِ، ويحرمُ ذلك على الأبناء
وإن نزلُوا، ولو كانوا أبناء البنِّ.

نكاح الابن مولاة أبيه:

ويحرمُ على الابنِ وطءَ الموطوءةِ من أبيه يملكُ بعينه؛ لأنه نكاحٌ
مشروعٌ أثبتَّه النكاحُ بعقدٍ، وهذا وطءٌ بعقدٍ يملكُ.

وما يملكُهُ الأبُّ من الإماء إذا لم يَرَ الأبُّ منها ما يحرمُ عليه لو
كان أجنبيًّا، جاز للابنِ الزواجُ بها، وأما إذا رأى منها ما لا يراه إلا
الزوجُ أو باشرَها من غيرِ جماع، فقد احتلَّتْ في تحرِّيها على ابنه،
والصوابُ التحريمُ؛ وبه قال أحمدٌ، وذو ابنِ عساكرَ، عن غريبٍ
الخصيِّ مَوْلَى معاويةَ، عن معاويةَ؛ أنه أخذَ بالمتع^(١).

وهو له تعالى ﴿وَلَا مَا قَدْ مَلَكَ﴾ عَفْوٌ عَمَّا مَضَى مِنَ الأفعالِ
المُخالفَةِ لأمرِ الله، لا أنَّ اللهَ أخلَّ لهم أن يَتَفَرَّغُوا على نكاحِ نساءِ آبائِهِمْ
مِمَّا سَبَقَ لزولِ الوحي؛ فإنَّ اللهَ ذَكَرَ في المحرَّماتِ مِنَ النِّسَاءِ، ﴿وَلَا مَا
قَدْ مَلَكَ﴾ [النساء: ٢٢، ٢٣] في موضعَيْنِ؛ الأولُ: في زوجاتِ الآباءِ،
والثاني: في الجمعِ بينِ الأختَيْنِ؛ وهذا لأنَّهُم في الجاهليَّةِ لم يَسْلُفْ
منهم نكاحٌ غيرُ هاتَيْنِ مِنَ المحرَّماتِ، فهم يُعَظِّمُونَ المُحرَّماتِ التي

حرّم الله، ولم يكن يقع منهم شيء يُخالِف ما حرّمه الله إلا في هذين
الموضعتين كما قاله ابن عباس، فيما رواه عنه بكرهه، أخرجه
ابن المنذر^(١).

فقد تزوّج صفوان بن أمية بن خلف امرأة أبيه بعده، وهي فاجئة
بنّت الأسرو بن عبد المطلب، وكذلك كنانة بن خزيمة تزوّج امرأة أبيه
وولدت له ابنة التضر بن كنانة.

حدود ما يحرم من زوجات الآباء:

ولا ينتشر التحريم من زوجات الآباء إلى أصولهم وفروعهم
وعزالتيهم؛ فلا يحرم على أبناء الآباء أن يتزوّجوا من بنات زوج الآب
من غيره، فإنّ جاز هذا في المحرمة بالنص على التأبيد كالعمّة والخالة،
فيجوز نكاح بنتها، فبنّت زوجة الأب من غير الأب من باب أولى.

وتحريم زوجات الآباء على الأبناء، كتحریم زوجات الأبناء على
الآباء.

وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ كُنْتُمْ كَيْفَةً وَمَتْنًا وَمَكَّةً سَبِيلًا﴾؛ يعني:
بعد تحريره.

وقيل: إنّ وصفت العاقلة على زوجة أبيه بعد التحريم بفاجئة
الفاجشة والمقبت وساء سبيلًا، إشارة إلى عدم كفره، قال: ولو كان
كافرًا، لكان وصفه بالكفر أعظم من فعل الفاجشة والمقبت، والمقبت هو
شدّة البغض بين الله للفعل وقايله.

وهذه الآية من مواضع النزاع فيمن عقد على امرأة تحرّم عليه،
وقبل ذكر كلام العلماء في هذا، فإنّ الأمر الشجّع عليه: أنّ من حرّم ما
أحلّ الله في كتابه، أو حلّ ما حرّمه الله في كتابه: كافر، ولكن قيل له

دُونَ اسْتِحْلَالِهِ فُسُقٌ وَقُحُشٌ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ فِعْلِهِ الشُّحْرُمُ تَشْرِيعُ جِلْدِهِ،
وَلَا مِنْ تَرْكِ الْحَلَالِ تَشْرِيعُ تَحْرِيبِهِ.

حُكْمُ الْعُقُودِ عَلَى مُحْرَمٍ:

وَأَمَّا الْخِلَافُ طَرَأَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ؛ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي أَمْرِ الْعُقُودِ: هَلْ
هِيَ اسْتِحْلَالٌ صَرِيحٌ لِلْمُحْرَمِ أَوْ لَا؟

وَالْحَقُّ: أَنَّ مُشْرَعَ الْعُقُودِ وَسَّأَلَهَا حُكْمُهُ أَشَدُّ مِنْ حُكْمِ الْمُتَعَالِدِينَ،
فَمَنْ شَرَعَ الْعُقُودَ لِلْوُقُوعِ فِي الْمُحْرَمِ؛ كَمَنْ شَرَعَ الْحَرَامَ بِسُوءِ عَقْدٍ لِلزُّنَافِ
إِذَا أَرَادُوا الزُّنَى، وَمَنْ بِسُوءٍ وَشَرَعَ عَقُودًا لِمَتَابِعِي الْخَمْرِ إِذَا تَبَايَعُوا،
فَهَذَا مُشْرَعٌ يَنْ دُونَ اللَّهِ حَاكِمًا أَوْ نَظَامًا، وَهَذَا كُفْرٌ بِاللَّهِ.

وَأَمَّا الْمُتَعَالِدُونَ عَلَى مُحْرَمٍ قِطْعِيٍّ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ طَعَامٍ وَنَحْوِ
ذَلِكَ مَعَ الْوَلَمِ بِتَحْرِيبِهِ؛ كَمَنْ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ لَا تُحِلُّ لَهُ:

فَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَشْرِيعٍ قِطْعِيٍّ حَتَّى
تَقْرَأَ قَرِينَةً أَوْ يَبْنَى عَلَيْهِ؛ وَأَمَّا هُوَ فِعْلٌ لِلْمُحْرَمِ؛ وَبِهَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ
الْفُقَهَاءِ: كَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيَّ وَأَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ
وَجَمَاعَةٌ مِنَ قَهَّاءِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَبِي وَابْنِ الْقَاسِمِ
وَأَشْهَبُ وَغَيْرِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعُقُودِ وَجِيفَةُ إِتْرَالِهَا، فَإِنَّهُمْ
يُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُتَعَالِدِينَ لَمْ يُخْجَرُوا.

وظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَقَوْلِهِ: أَنَّ مَنْ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ مُحْرَمَةٍ عَلَيْهِ
تَحْرِيمًا قِطْعِيًّا: أَنَّهُ يُخْجَرُ رِثَاءً؛ لِأَنَّ التَّعَالُفَ عَلَيْهِ اسْتِحْلَالٌ عِنْدَهُ؛ وَبِهَذَا قَالَ
إِسْحَاقُ وَالطَّحَاوِيُّ وَابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ كَثِيرٍ.

وَاسْتَدَلَّ أَحْمَدُ: بِمَا رَوَاهُ هُوَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ ثَابِتٍ،
وَأَبِي الْجَهْمِ؛ كِلَاهُمَا عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ؛ قَالَ: «فَرَّ بِي عُمِّي
الْحَارِثُ بْنُ عَمْرِو وَمَعَهُ إِزَاءٌ قَدْ عَقَلَتْ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: أَيُّ عَمٍّ،

أَبْنِ بِعَثْكَ الشَّيْءَ (١) قَالَ: بَعَثْتَنِي إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ غُلَّتَهُ (٢).

ودواء أهل السنن من طرق والقايض متقاربة (٣).

وخلافت العلماء في التعاقب على المحرم هل يكون دليلاً صريحاً على الاستحلال أو لا؟ وأما الاستحلال للمحرم القطعي، فلا خلافت في كونه كفراً.

والصحيح كما سبق: أن من سنَّ العقود للناس وشرعها ليفعلوا، فهو مستجل للفيعل، وهذا في الحُكْم والنظم والقوانين والحكومات، والقرينة فيه مشرقاً أصرخ بين المتعاقدين، فالمشروع للعقود وسنَّ الأنظمة التي يعمل بها المتعاقدون للمحرم - البيئة عليه في استحلاله للمحرم أظهر وأقوى - فيأخذ حكم المستجل بالكفر؛ لأن المتعاقدين تختلف مقاصدهم بين مستجل وغير مستجل، فهو قد شرع للجميع مع اليقين بوجود من يتعاقد منهم استحالاً.

والمتعاقدان قد يتعاقدان على مُحَرَّم شهوة؛ من مالي كالزَّهَّاء، أو منظم كالخمر، فلا يحصل لهما إلا بعقد؛ كمن يتعاقد مع بائع على بيع رِيٍّ، أو غَرَرٍ، أو شراء عَمَرٍ، وهو يعلم؛ لأنه لا يجد ما يُعْقِدُ به الصفقة إلا بتعطئها، فهذا لا يَحْكُرُ، وهو أتم، ويثله من عقد على ذات مُحَرَّم يُريد الزَّنى بها، فلم يعمل إلى موافقتها وقضاء شهرته منها إلا بالعقد عليها؛ فهذا يُقام عليه حدُّ الزَّنى، ولا يَحْكُرُ، وإذا قامت البيئة على من عقد على ذات مُحَرَّم: أنه فعله لا لقضاء شهوة الموافقة، بل للبغاء والولادة منها، ولو أرادها زنى من غير عقد، وجنَّها، فهذا مستجل، وعليه يُحمل حديث

(١) أخرجه أحمد (١٨٤٧٩) (٢٩٢/١).

(٢) أخرجه الترمذي (١٣٦٢) (٣٢٥/٢)، والبيهقي (٢٣٣١) (١٠٩/٦)، وابن ماجه (٢٦٠٧) (٨٦٩/٢).

البراءة وقول أحمد فيه؛ لأن الفاعل عالم بالتحريم، وظاهر منه استحلاله، وأنه يبرئه الكناخ لا الزنى، وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يعتقدون أن الابن أولى بأمرأه أبيه من غيره، فظهر: أن مقصود نايح امرأه أبيه العقد عليها والزواج منها، لا الزنى بها، وهذا استحلال كما سبق.

والشافعي إنما جعل من عقد على امرأة أبيه زانياً، فيقام عليه حد الزنى، لا الرق؛ لعدم قيام البيعة على استحلاله.

والاستحلال لا خلاف فيه عند الجميع، ولكن الخلاف في تحقق صورته في الأفعال؛ ولذا فأبو حنيفة يرى أن العقد يقيم الشبهة على جهل المتعاقدين؛ لأنهما لو أراقا الفاحشة، لما تعاقدا، ولكنهما أراقا الكناخ المشروع، فأخطأ موضعاً.

وعلى هذا: فلا خلاف بين قول أحمد وبين غيره من الأئمة فيما قاسى البيعة على استحلاله من المحرمات بعقد أو بغير عقد؛ أن فاعله كافر بالله؛ فإن أحمد يفرق بين الجاهل والعالم إذا تكح ذات المحرم؛ كما في رواية أبيه عبد الله:

قال عبد الله: سألت أبي عن حديث النبي ﷺ: أن رجلاً تزوج امرأة أبيه، فأمر النبي ﷺ بقتله وأخذ ماله؟

قال أبي: نرى - والله أعلم - أن ذلك منه على الاستحلال، فأمر بقتله بمنزله وأخذ ماله^(١).

ويؤيد هذا: أن النبي ﷺ لم يأمر بقتل امرأة الأب التي تزوجها ابن زوجها، ولم يأمر بقتل الولي إن وجد؛ لأن القرينة في قصد الابن بالزواج من امرأة أبيه أنه استحل؛ أظهر منه في غيره؛ فدل على أن الحكم على المتعاقدين على حرام يختلف باختلاف حالهما في قصد وفي الجهل والعلم.

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبيه عبد الله (ص ٣٥١ - ٣٥٢).

وعلى هذا: يفرق بين المحرم البين فيما يُعاقَد عليه وبين المشبه بحسب حال المتعاقدين وبُلبانهم وقررة الطلغ فيها؛ فنكاح الأم يختلف عن نكاح زوج الأب، والبنت تختلف عن الأخ، وكلما كانت المرأة أقرب تحريمًا بالطبع والشرع، فالقربة على الاستحلال أقوى.

وأما كان التفریق بین مشروع العقود وساتها للناسی و بین المتعاقدين؛ أن یعمل مشروع العقود المحرمة وساتها یقع علی العقد، لا علی یعملی الحرام؛ كالزنا والخمر والزنى والانتفاع به؛ فلیس هو من المتعاقدين، ولا شهوة له بالمال ولا الطعام ولا الفرج الحرام المحقود علیه، وأما المتعاقدان؛ فیتعلما یقع علی الحصول علی المحرم، وشبهة الاستحلال بالعقد قائمة؛ لأنهما فعلا العقد لأكل مال الزنا وشرب الخمر وفعلی الزنى، فلم یجئاه إلا بعقد علیه، ولو وجدها من غیر عقود، لما اشترطا العقد، ولا بخفا عنه، والحاكم یسئ العقود ویشرعها للناسی للحصول علی المحرم، ففعله تشریع فقط، وأعظم من ذلك من یلزم بالعقد المحرمة القطعیة ویعاقب علی تركها.

﴿قَالَ نَسُوا اللَّهَ فَنَسُوا مَا كُتِبَ عَلَيْهِمْ أَن يَسْمَعُوا دَعْوَا رَسُولِهِ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْمَوْتُ فِي غَرَضَاتٍ مِّنْ دُونِ مَا كَانُوا يَمْسِكُونَ﴾

حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَتَبُّعًا بِالنُّسْبِ، وَتَتَبُّعًا بِالصُّبُغَةِ،

وجملة ذلك أربع عشرة امرأة؛ كما رواه سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس^(١)، ونحوه قال سفيان وغيره.

الحركات في العلم

وهو له تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُم بِالنَّسَبِ وَالْحَالَةَ﴾ : فيه المحرمات من النسب، والمحرمات من الأحوال كالأمهات والأخوات والآباء والأمهات كالعلمات مباشرةً، وحالات الآباء والأمهات كالحالات مباشرةً.

وتَحَرَّمَ بَنَاتُ الْبَنَاتِ كَالْبَنَاتِ، وَكَفُلُكَ: فَإِنَّ بَنَاتِ بَنَاتِ الْأَخِ وَالْأُخْتِ كِبَنَاتِ الْأَخِ وَالْأُخْتِ مُبَاشَرَةً، سَوَاءً تَحْرُقَ بِوَاسِطَةِ الْأُمِّ أَوِ الْآبِ أَوْ بِهَمَا جَمِيعًا؛ فَإِنَّهُمَا ذَكَرَ فِي آيَةِ أَصْحَابِ الْمُحَرَّمَاتِ.

وبدأ الله بالأمهات: يعظم عزلهن وحققن وفضلهن على غيرهن؛
فالمرأة الواحدة قد تكون أمًا من وجوه، وتكون أختًا وبنًا وجدّة وعمّة
وخالة وبنّت أخ وبنّت أخت من وجوه أخرى بحسب وشايع القرى
والرجم التي تتعلّق بها؛ فقلّم الله من هذه المنازل منزلة الأم؛ لأنها
أصل الرجيم وأولّه، وهي أعظم حقًا من الأب، وتقديّم التحريم للأم
تفضيل لها وتعظيم لحقها، وتليها في التحريم والحق والصلة: البنت؛
فالبنت أعظم حقًا وصلةً من الأخت، وعند التراجع في الحقوق تقلّم
الأم فالبنت فالأخت، ثم العنت والخالة، وهما أعظم حقًا من بنات الأخ
بنات الأخت.

تحریر: بیت الزمر:

وَنَحْرُمُ بَنَاتَ الرَّثَمِيِّ عَلَى أَيْبِهَا كَالْبَنَاتِ مِنَ النُّكَاحِ، وَلَوْ كَانَتْ

(١) تفسير الطبري (١/٥٥٤)، وتفسير ابن أبي عمير (٣/٩١١).

لا تَنْسَبُ إِلَى أَبِيهَا، وَلَا يَجِبُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ صِلَةٌ رَحِمٍ وَلَا نَسَبٌ وَلَا مِيرَاثٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهَا بَنَتْهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَفَعَ الْحَقُوقَ بَيْنَهُمَا، وَبَقِيَ تَحْرِيمُ الرُّطْبَةِ لِعُمُومِ الْآيَةِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾؛ وَهَذَا قَوْلُ حَائِثِ الْفَقَهِاءِ.

وقيل بعدم تحريم النكاح؛ لِأَنَّ الْإِبْنَ وَالْبَنْتَ مِنَ الرُّزْنِ لَا يَدْخُلُونَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿يُؤَيِّدُ اللَّهُ فِي كَلِمَتَيْكُمْ بِذَلِكَ وَيُلْغِي عَنِ الْأَشْيَاءِ﴾ (النساء: ١١)؛ وَهَذَا الْقَوْلُ ثَقِيلٌ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا: أَنَّ بَطْلَ الرَّجُلِ أُمُّهُ مِنَ الرُّزْنِ؛ وَهَذَا بِحَرْمٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَبِيهِ؛ فَالْخُلُقُ مِنْ مَائِهِمَا جَمِيعًا، وَتَحْرِيمُ الْأُمِّ عَلَى وَلِيِّهَا مِنَ الرُّزْنِ، لَا يُخَالِفُ فِيهِ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ تَحْرِيمِ الْبَنَاتِ عَلَى أَبِيهَا مِنَ الرُّزْنِ، وَيُنْفِي أَنْ يَكُونَ تَحْرِيمُ الْبَنَاتِ عَلَى أَبِيهَا وَالْإِبْنِ عَلَى أُمِّهِ إِجْمَاعَ السَّلَفِ، وَقَدْ كَانَ أَحْمَدُ يُنَكِّرُ أَنْ يَكُونَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي هَذَا.

تَحْرِيمُ بَنَاتِ الْمَلَاحِقَةِ:

وَالْمَلَاحِقُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَطَّأَ ابْنَةَ مَلَاحِقَتِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُفَرُّ بِكُونِهَا مِنْهُ؛ فَكَيْفَ يَأْتُرَاهُ أَنَّهَا مِنْهُ بِبِقَاحٍ لَا نِكَاحٍ؟! وَهِيَ ابْنَتُهُ حَقِيقَةً حَسَبًا، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ ابْنَتُهُ شَرْعًا، وَالتَّحْرِيمُ فِي النِّكَاحِ يَثْبُتُ لِلْحَقِيقَةِ الْحَسَبِيَّةِ.

وَأُسَبِّحُ الْقَوْلَ بِالْجَوَازِ لِلشَّامِلِ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ عَلَى الْكَرَاهَةِ، وَالْأَوَّلَى: حَمْلُ سُرَادِهِ بِالْكَرَاهَةِ عَلَى التَّحْرِيمِ، لَا عَلَى الْجَوَازِ؛ لِمُوَافَقَةِ السَّلَفِ وَالْفِطْرَةِ الْقَوِيَّةِ.

الْمَحْرُمَاتُ مِنَ الرُّضَاعِ:

وَأَمَّا فِي الْمِيرَاثِ، فَلَا يَرِثُ وَلَدُ الرُّزْنِ بِالْإِخْتِلَافِ.

وَهَؤُلَاءِ سَعَالٌ: ﴿وَأَلْفَحُكُمْ إِلَيْهِ أَزْكَىكُمْ وَأَعَزُّكُمْ مِنْكُمْ﴾؛ لَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي حُرْمَةِ الْأَمْهَاتِ وَالْأَحْوَابِ مِنَ الرُّضَاعِ.

الرُّضَاعِيَّةُ، وَأَنَّ حُرْمَةَ الرُّضَاعِيَّةِ فِي الْكِتَابِ كَحُرْمَةِ النَّسَبِ، وَلَيْسَ الرُّضَاعُ رَجْمًا لِأَنَّ مَنِ انْفَضَّتْ بَوَاسِطُهُ لَمْ يُقَدْ بِرَجْمٍ، وَإِنَّمَا بِرُّضَاعٍ.

وَأَذْنَى الْمُحْرَمَاتِ مِنَ النَّسَبِ: كَبَنَاتِ الْأَخِ وَالْأَخْتِ اعْظَمُ مِنْ أَعْلَى الْمُحْرَمَاتِ مِنَ الرُّضَاعِ كَالْأُمِّ مِنَ الرُّضَاعِ وَإِنْ اشْتَرَكْنِ فِي النَّحْبِ؛ لِأَنَّ أَبْعَدَ الرَّجْمِ الْمُحْرَمُ الْقَوِيُّ مِنْ أَذْنَى الرُّضَاعِ وَأَقْرَبُهُ؛ فَلَيْسَ الرُّضَاعُ رَجْمًا بِحَبِّ وَصْلِهِ، وَلَا عَاقِلَةً يَمُوتُ الدِّمَةُ عَنْهُ، وَلَا يَلْحَقُ بِهِ نَسَبٌ، وَفِي «الصَّحِيحِ»: أَنَّ عَائِشَةَ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعِ، فَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ حَتَّى سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا بِالْإِذْنِ لَهُ بِالدُّخُولِ عَلَيْهَا^(١)، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ، فَلَمْ يَنْتَهَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فِعْلِهِ السَّابِقِ؛ لَعَدَمِ وَجوبِ صِلَتِهِ عَلَيْهَا.

وَلَمَّا اخْتَرْنَا أَقْرَبَ الْمُحْرَمَاتِ مِنَ الرُّضَاعِ - وَهِيَ الْأُمُّهَاتُ - بَعْدَ أَبْعَدِ الْمُحْرَمَاتِ مِنَ النَّسَبِ، وَهِيَ بَنَاتُ الْأَخِ وَالْأَخْتِ.

وَهُوَ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ أُولَئِكَ الْأَعْيُنُ﴾ وَلَا عِلَاقَةَ فِي حُرْمَةِ الْأَخْتِ مِنَ الرُّضَاعِيَّةِ.

انْتِشَارُ حُرْمَةِ الرُّضَاعِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ:

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ فِي ثُبُوتِ مَحْرُمِيَّةِ الرُّضَاعِ فِي الْأُمِّ وَمَنْ يُنْزِلُ بِهَا، وَإِنَّمَا ثُبُوتُ مَحْرُمِيَّةِ الرُّضَاعِ لِلْأَبِ وَمَنْ يُنْزِلُ بِوَاسِطَتِهِ وَحَدَّثَ كِتَابُ الْأَبِ وَأَخَوِيهِ وَأَعْيَانِهِ وَأَخَوَالِهِ، فَعَامَّةُ السَّلَفِ عَلَى ثُبُوتِ مَحْرُمِيَّةِ لِلْأَبِ وَمَنْ فِي جِهَتِهِ كَالْأُمِّ؛ وَبِهِ تَبَيَّنَ الدَّلِيلُ؛ فَفِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَخَا أَبِي الْقَعْقِيسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الْقَهْطُ لَهَا؛ فَإِنَّهُ عَمَلُكَ)^(٢). وَأَبُو الْقَعْقِيسِ زَوْجُ السَّرَاةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ.

(١) أخرجه البخاري (٢٦٤٤) (٣/١٦٦)، ومسلم (١٤٤٥) (٢/١٠٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٩٩) (٦/١٢٠)، ومسلم (١٤٤٥) (٢/١٠٦٩).

روى سالم، عن ابن عمر، قال: «لا بأس بلبس الفضل»^(١).

وروى مالك، عن ابن شهاب، عن عمرو بن الشريد، قال: سئل ابن عباس عن رجل نحس له امرأتان، فأرَضَعَتْ إحداهما حَلَامًا، وأرَضَعَتْ الأخرى حَبَابَةً، فُقِيلَ لَهُ: هَلْ يَتَزَوَّجُ الْعَلَامُ الْحَبَابَةَ؟ فَقَالَ: «لَا، الْفَلَاخُ وَاجِدٌ»^(٢).

ولا مخالفت لهم من الصحابة، وإنما ما رواه مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أنها لما دَخَلَ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضَعَتِهَا أَخَوَاتُهَا وَبَنَاتُ أُخِيهَا، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَهُ نِسَاءُ إِخْوَتِهَا^(٣)، فهذا عمل لا رفع للتحريم، وقد يكون حامل ذلك الورع، وقد أدخل النبي ﷺ عليها عمها من الرضاعة فلا يُنصَرَفُ أَنْ تقول بخلافه.

وبه قال عمرو والزهري وطائفة وعطاء ومجاهد ومكحول والشافعي، وهو قول الأئمة الأربعة؛ لقوت الدليل في مشابهة التحريم من جهات الرضاع كالتحريم من جهات النسب؛ لهذه الآية، فتخصيص الأمهات والأخوات بالذكر، لا يُخرج البنات من الرضاعة؛ لأنهن أولى بالتحريم من الأخوات، ولقوله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَافَةِ» من حديث عُمَرَ عن عائشة؛ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ^(٤).

وذُكِبَ بعض السلف: إلى أَنَّ التحريم لا يكون من جهة الرجل، وهو الأب وأصوله وفروعُه وخَوَاتِمُهُ، وإنما من جهة الأم خاصة وفروعها وخواتمها، ورَوَى هذا القول عن ابن المسيب وسليمان بن يساب

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٣٩١٣) (١٧٤/٧).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٥) (٦٠٢/٧).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٩) (٦٠٤/٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٦١٦) (١٧٠/٣)، ومسلم (١٤٤٤) (١٠٦٨/٧).

وأبي سلمة وغيرهم؛ فقد روى محمد بن عمرو، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط؛ أنه قال: سأل سعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار، وسليمان بن يسار، وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، فقالوا: «إنما تحرّم من الرضاعة ما كان من قبل النساء، ولا تحرّم ما كان من قبل الرجال»^(١).

هذه الرضعات المحرّمة:

ولا يختلف العلماء في أن خمس الرضعات يُحرّمْنَ؛ وأنما الخلاف فيما دونهنّ، فقد اختلفت الأئمة على أقوال ثلاثة، وهي ثلاث روايات عن أحمد:

القول الأول: يُحرّم من الرضاع قليله وكثيره؛ لعموم الآية وإطلاقها؛ وبهذا القول قال مالك، وعليه مذهبه، والحنفية، وبه قال ابن المسيب وعروة وابن شهاب.

القول الثاني: لا يُحرّم أقل من ثلاث رضعات، وتُحرّم الثلاث وما فوقها؛ وذلك لما ثبت في مسلم، عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ قال: (لَا تُحَرِّمُ الْمَنْعَةُ وَالْمَنْعَتَانِ)^(٢).

وبين حديث أم الفضل؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: (لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةُ أَوْ الرُّضْعَتَانِ، أَوْ الْمَنْعَةُ أَوْ الْمَنْعَتَانِ)^(٣).

وفي لفظ آخر لمسلم أيضا: (لَا تُحَرِّمُ الْإِنْلَاجَةُ وَالْإِنْلَاجَتَانِ)^(٤). وقال به إسحاق وأبو عبيد وابن المنذر.

القول الثالث: لا يُحرّم من الرضاع إلا خمس رضعات لما فوق، ولا يُحرّم أقل من ذلك؛ وهو قول الشافعي، والصحيح في مذهب أحمد؛ وهو قول عائشة وابن مسعود وابن الزبير وطاوس وعطاء؛ وذلك

(١) تفسير ابن المنذر (٢/ ٧٢٥). (٢) أخرجه مسلم (١٤٥٠) (٢/ ١٠٧٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٥١) (٢/ ١٠٧٤). (٤) أخرجه مسلم (١٤٥١) (٢/ ١٠٧٤).

لَمَّا فِي مَسْلَمٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: تَخَانُ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَتَلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ»، ثُمَّ لَيْسَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَتَلُومَاتٍ، قَوْلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُلْقَى مِنَ الْقُرْآنِ^(١).
ورواه عن عائشة عروة وغيره.

وجاء مرفوعاً من حديث عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَسَهْلَةٌ بِنْتُ سَهْلٍ: (أَرْضِعِي خَمْسَ رَضَعَاتٍ)^(٢).

وهذا القول أقوى، والدليل فيه أصح، والدليل إذا جتمع بين الناسخ والمنسوخ كان أحكم من غيره وأقوى.

ونقدم في سورة البقرة الكلام على تفهيد الرضاع بالخولتين في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْوَلَدَ حَتَّى تَكَفِّرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (البقرة: ١٧٣).

وهو لله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْوَلَدَ حَتَّى تَكَفِّرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾: يحرم على الرجل بسبب زوجته: أصلها (وهي أمها)، وفرعها (وهي بنتها)، ولحرم أم الزوجة بمجرد العقد على الزوج ولو لم يدخل بها؛ لعدم الآية وإطلاقها، وأمّا بنتها، فلا تحرم عليه حتى يدخل بها؛ لتقييد التحريم بذلك كما يأتي.
تحريم زوجة الولد:

ويحرم على المرأة بمجرد العقد عليها: والد زوجها وولده؛ فالولد لأنها حليلته أبياً كما يأتي في الآية، والولد لأنها زوجة أبيه؛ كما سبق في الآية.

وقد روى عبد الرزاق، وعنه ابن أبي حاتم، عن منتهر، عن قتادة: قال في الرجل يتزوج المرأة، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَرَاهَا، قَالَ: «لَا تَحِلُّ»

(١) أخرجه مسلم (١٤٥٢) (١٠٢٥/١).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (عيد الباقى) (١٢) (٦٠٥/٢)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٣٨٨٧) (٤٦٠/٢)، وأحمد (٢٥٦٥٠) (٢٠١/٦).

لا يبرأ، ولا لا يبرأ^(١).

تحريم أم الزوجة:

ونص على تحريم أم الزوجة ولو لم يدخل بينها: جماعة من الصحابة، كابن مسعود وابن عمر وعمران بن حصين، وابن التابعين مسروق وطاوس وجكرمة وقتادة وغيرهم.

وهذا القول هو الأصح والأظهر، وفي المسألة قولان آخران:

الأول - وهو القول الثاني في المسألة: أن الأم لا تحرم إلا بالدخول على بنتها، وحكمها كحكم البنت مع أنها: لا تحرم إلا بالدخول على أنها، لا بمجرد العقد، وقد روى ابن المنذر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن علي: أنه جعل أم الزوجة والرئيسة سواء، لا تحرم واحدة إلا بالدخول على الأخرى^(٢).

وقتادة لم يسمع من علي، ورواه حماد عن قتادة، وجعل الواسطة خلاص بن عمرو^(٣).

ودوي هذا القول عن أبي عيسى، وخالفه ابن عمر^(٤).

وروى عبد الرزاق، عنه ابن أبي حاتم، عن عبد الله بن الزبير: خلافت ذلك، ولا يصح عنه، ففي إسناده من لا يعرف، يزوي رجل عنه قال: «الرئيسة والأم سواء، لا بأس بينهما إذا لم تدخل بالمرأوة»^(٥).

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٨٠٧) (١٧٢/٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٩١١/٣).

(٢) تفسير ابن المنذر (٦٢٧/٣).

(٣) تفسير ابن المنذر (٦٢٧/٢). وينظر: «تفسير الطبري» (٥٥٦/٦)، والتفسير ابن أبي حاتم (٩١١/٣).

(٤) تفسير ابن المنذر (٦٢٨/٢).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٨٣٣) (٢٧٨/٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٩١٢/٣).

وروى ابن المنذر وابن جرير، عن جكرمة بن خالد، عن مجاهد، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنفَكْتَ بَيْنَهُنَّ مَتَاعًا﴾: «وَأَنفَكْتَ بَيْنَهُنَّ مَتَاعًا» قال: «أَنفَكْتَ بَيْنَهُنَّ مَتَاعًا»^(١).

ومن قال بهذا القول جعل الوصف في قوله: ﴿بَيْنَهُنَّ مَتَاعًا﴾ على انتهاء النساء ونسب النساء، فجعل قوله تعالى: ﴿وَأَنفَكْتَ بَيْنَهُنَّ مَتَاعًا﴾ إنما سبقه من الحاليتين: «وَأَنفَكْتَ بَيْنَهُنَّ مَتَاعًا» في حوزكم بين إكسكم، فجعلوا التحريم مقبلاً بالدخول بالنساء، فعلى قولهم هذا لا يحرم الأصل ولا الفرع إلا بالدخول بالمراة، لا بمجرد العقد عليها.

القول الثاني - وهو القول الثالث في المسألة - وهو قول زيد بن ثابت، وهو التفرقة بين سبب مفارقة البنت قبل الدخول بها، إن كان سبب الفروقة وفاتها، لم تجز له أن ينكح أمها، لأنه يركب بنتها إرك الزوجية، فالأم شواؤة في ميراث بنتها، فليس له أن يتزوج أمها، وإن كان سبب الفراق طلاقاً لها قبل دخوله بها، فله الزواج من أمها.

فقد روى ابن المنذر، عن ابن المسيب، عن زيد بن ثابت، قال: «إن تزوجها فتوفيت، فأصاب ميراثها، فليس له أن يتزوج أمها، وإن طلقها، فما شاء فعل؛ يعني: إن شاء تزوجها»^(٢).

وعلاوة الصحابة في ذلك معروف؛ فقد قال بالمنع ابن عمر وأخرون، وبالإباحة ابن عباس وأخرون، وتوفيت في ذلك معاوية؛ فقد روى عبد الرزاق، وعنه ابن المنذر، عن مسلم بن عوف بن الأجدع، عن بكر كنانة: «أن أباه أنكحه امرأة بالطائفة، قال: فلم أجمعها حتى توفيت»

(١). تفسير الطبري (٦/٥٥٧)، وتفسير ابن المنذر (٢/٦٢٧).

(٢). تفسير ابن المنذر (٢/٦٢٨).

عَمِي عَنْ أُمِّهَا، وَأُمُّهَا فَاتَتْ مَالِي كَثِيرًا، فَقَالَ أَبِي: خَلِّ لَكَ فِي أُمِّهَا؟
قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَخْبَرْتُهُ السَّيْرَ، فَقَالَ: انْجِخْ أُمُّهَا، قَالَ: فَسَأَلْتُ
ابْنَ عُمرَ، فَقَالَ: لَا تَنْجِخْهَا، فَأَخْبَرْتُ أَبِي مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَا قَالَ
ابْنُ عُمرَ، فَكَتَبْتُ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَأَخْبَرْتُهُ فِي كِتَابِهِ بِمَا قَالَ ابْنُ عُمرَ
وَابْنُ عَبَّاسٍ، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ: إِنِّي لَا أَجِلُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَلَا أُحَرِّمُ مَا
أَحَلَّ اللَّهُ، وَأَنْتَ وَقَدْكَ، وَالنِّسَاءُ كَثِيرٌ، وَلَكِنْ يَنْهَئُنِي، وَلَكِنْ يَأْذُنُ لِي،
وَأَضْرَبُ أَبِي عَنْ أُمِّهَا، فَلَمْ يَنْجِخْهَا^(١).

وهو لله تعالى ﴿وَيَنْهَيْكُمُ اللَّيْلِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ زَوَاجِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ
بِهِنَّ﴾: فَلَيْدَ اللَّهِ تَحْرِيمَ الزَّوْجِ - وَهُنَّ بَنَاتُ الْأَزْوَاجِ - بِالدَّخُولِ
بِأُمَّهَاتِهِنَّ، فَإِذَا دُخِلَ بِأُمَّهَاتِهِنَّ، حُرِّمَتِ الْبَنَاتُ.

الجمع بين الأم وبينها:

والجمع بين الأم وبينها أعظم حرمة من الجمع بين المرأة وعمتها
أو خالتها، وأعظم من الجمع بين الأخنتين؛ لأنَّ الحق بين الأم وبينها
أعظم من حقوق غيرهنَّ من ذوي الأرحام فيما ينهين، والجمع بين الأم
وبينها دافع للقطيعة والفتنة.

حكم ابنه الطليقة:

وإذا طلق الرجل المرأة، وكانت ابنتها في حجره، حرمت عليه إلى
الأبد بلا خلاف، وتحرَّم عليه كذلك لو كانت في غير حجره؛ كأن تكونَ
في حجر أبيها بعد طلاق أمها، أو كانت في حجر عمها أو خالها أو
غيرهم من ذوي وجوبها، وعلى هذا عائدة السلف، وحكي أنَّما في الفقهاء
عليه؛ خلافاً لداود الظاهري، وحكي في هذا خلافاً عن عليٍّ في الضرب

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٨١٩) (٢٧٥/٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه
(١١٢٢٩) (٤٨٤/٣)، وابن المنذر في تهذيبه (١٢٨/٣).

بين البنت التي تكون في حَجَرِ الزَّوْجِ وبينَ مَنْ تكونُ في حَجَرِ غيره،
لأنَّ اللهَ قال: ﴿وَرَبِّهِنَّ كَمِ الْأَقْرَبِينَ﴾ (١).

والصحيح: أنَّ اللهَ ذَكَرَ الْحُجُورَ وأضافها للأزواج بقوله: ﴿وَرَبِّهِنَّ كَمِ الْأَقْرَبِينَ﴾؛ لأنَّ هذا هو الغالب؛ أنَّ البنتَ تَتَبَّعُ أمَّها، والتعاني تُعَلَّلُ بغالبِ الحال، وكذلك: فإنَّ في ذِكْرِ الحُجُورِ إشارةً إلى ما ينبغي أن تكونَ عليه الحال، ومن حَسَنِ العهدِ والمُعْشَرِ مع الزَّوْجَةِ إكرامُ بنتها في كفِّها ورعايتها معها.

ثم إنَّ أحكامَ الحرامِ بيَّنة، وتُناطُ بالأوصافِ والعِلَلِ الواضحةِ المنضبطة، وتُفِيدُ الحُكْمَ بالرَّيْبَةِ إذا كانت في الحجر، ورفَعَهُ إذا كانت في غيره؛ لا يَنْضَبُطُ؛ فلا تَخْلُو الأمُّ من تَعَهُّدِ بنتها لها في حَجَرِ زوجها بعدَ أبيها، وربما تَنَقَّلَتِ البنتُ بينَ حَجَرِ زوجِ أمِّها وبينَ حَجَرِ أبيها أو كَفَّلَهَا ووصَّيها من ذَوِي رَجْعِها؛ فالبقاءُ في الحُجُورِ في مثْلِ هذه الصُّوَرِ لا يَنْضَبُطُ؛ فقد تَبَقَّى البنتُ يومًا أو أسبوعًا أو شهرًا في حَجَرِ الزَّوْجِ، ومثْلُ هذه المدَّةِ أو قَرِيبًا منها في حَجَرِ غيره، وحُدُّ القَلْبِ الذي تكونُ فيه البنتُ (رَبِيةً في الحجر) لا يَنْضَبُطُ، وأحكامُ التحريمِ تَنْضَبُطُ بوصفِ يَمِينٍ؛ كزَوجاتِ الآباءِ، وتَقْيِيدُ تحريمِ البناتِ بالدُّخُولِ على أمَّهاتِهِنَّ، وتحريمِ الرُّضَاعِ بعددٍ معيَّنٍ وقَدَرٍ منضبط.

وتَحَرَّمَ بنتُ الزَّوْجَةِ على زوجِ أمِّها، ولو وَلَدَتِ البنتُ من رَجُلٍ بعدَ طَلَاقِ أمِّها؛ لأنَّ عِلَّةَ التحريمِ الدُّخُولُ بأُمِّها.

وتَحَرَّمَ زوجُ الأمِّ على ابنتها شَبِيةً بتحريمِ زوجِ الأبِ على ابنته، إلَّا أنَّ اللهَ حَرَّمَ نِكَاحَ زَوجاتِ الآباءِ بلا تَقْيِيدٍ بالدُّخُولِ بهنَّ، فَيَحْرُمُنَّ بِسَجَرَةِ الْعَقْدِ، وجَعَلَ تحريمَ زوجِ الأمِّ على البنتِ بِشَرِطِ الدُّخُولِ بأُمِّها،

(١) ينظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/٩١١).

وفي هذا إشارة إلى أَنَّ نِكَاحَ زوجاتِ الآباءِ مِنَ الأبناءِ أَشدُّ تحريمًا مِن نِكَاحِ أزواجِ الأمهاتِ مِنَ البناتِ.

وَأَكْثَرُ أَهْلِ تَفْسِيرِ التَّحْرِيمِ بِالدُّخُولِ، وَجَوَازُهُ بِغَيْرِهِ فِي هَوَاهُ تَعَالَى ﴿لَمَّا كَانُوا مِنْكُمْ يَكْفُرُوا كَمَا كَفَرُوا مِنْكُمْ﴾ ١ بِمَعْنَى: وَمِن نِكَاحِهِمْ.

وَالدُّخُولُ: النِّكَاحُ ٢، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ (١).

وَقَالَ طَاوُوسٌ: الْجَمَاعُ (٢).

وَالْمَعْنَى بِذَلِكَ: الدُّخُولُ وَالتَّمَكُّنُ مِنْهَا، لَا حَقِيقَةُ الْجَمَاعِ، فَهَذَا يَدْخُلُ بِالْمَعْنَى زَوْجٌ لَا يُرِيدُ جَمَاعَهَا ٣ وَأَمَّا مَا كَانَتْهَا وَمُعَاشَرَتُهَا ٤ لِيَكْتَبَرُ مِنْ وَعَظٍ بِمَرْضَى وَنَحْوِهِ، فَلَا يَرْتَفِعُ ذَلِكَ التَّحْظَمُ.

تَحْرِيمُ زَوْجَةِ الْوَلَدِ:

وَهَوَاهُ تَعَالَى ﴿وَلَعَلَّيْ أَتَانِيَكُمْ أَوْلِيَّيْنِ مِنْ أَسْكَانِكُمْ﴾ ٥ بِمَعْنَى: مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ ٦ فَتَحَرَّمَ زَوْجَةُ الْإِبْنِ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ٧ لِإِطْلَاقِ التَّحْرِيمِ فِي الْآيَةِ، وَلَسَبَقَ التَّحْرِيمُ الْمُقْبِلُ لِلرِّبَايَةِ هَذَا الدُّخُولُ بِأَمْتَانِهِمْ فَقَطَّ، وَلَوْ كَانَ مَا يَتَلَوُّهَا مَقْبُولًا وَمِنْهَا، لَنَاقَضَ التَّجْيِيزُ لِيَشْمَلَ الْمُتَكَنِّنَ جَمِيعًا.

وَتَحَرَّمَ الرِّبَايَةُ - وَهِيَ بَنَاتُ الزَّوْجَاتِ، وَإِنْ نَزَلْنَ - عَلَى أَزْوَاجِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَإِنْ عَلَوْنَ وَعَلَوْنَ.

رَوَى ابْنُ السَّكَنِ، عَنْ قَتَادَةَ ٨ قَالَ: «بَنْتُ الرِّبِيبَةِ وَبَنْتُ ابْنَتِهَا لَا تَصْلُحُ وَإِنْ كَانَ أَسْفَلُ بَطُونٍ كَثِيرَةٍ» (٩).

(١) «تفسير الطبري» (١/٤٠٩)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣/٩١٢).

(٢) «تفسير ابن أبي حاتم» (٣/٩١٢).

(٣) «تفسير ابن المنذر» (٢/٦٣٠).

ورواه قتادة عن أبي العالية قال: «وإن كان أسفل يسويين بطناً، لا تصلح»^(١).

تحريم زوجة الأب:

وتحريم زوجة الأب على ابنه أعظم من تحريم زوج الأم على ابنتها؛ لأن الله حرّم زوجة الأب بلا قيد ولا شرط، وحرّم زوج الأم على ابنتها بقيد الدخول بأمتها، والمحرّم بلا قيد أقوى من المحرّم بقيد؛ لأنّ المحرّم بلا قيد لا مدخل لجهله، أمّا المحرّم بقيد فيحل بزوال القيد، وهذه قاعدة في المحرمات كلّها في النكاح، والطعام، واللباس، وغيرها.

وفي قوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ يعني: ما يحلّ لهم من النساء، والمرأة تحلّ بمجرد العقد عليها، لا بالدخول والتمكين منه.

ودوّي أنّ سبب نزول هذه الآية زواج النبي ﷺ من امرأة زينة فقال المشركون بمنّة بذلك وعاهوة؛ فأنزل الله قوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَثْنَائِكُمُ﴾ رواه ابن أبي حاتم، عن ابن جرير، عن عطاء مرسلاً^(٢).

والمحرّم نكاح حلائل الأبناء وإن نزلوا، تحرّم على الآباء وإن علوا.

الجمع بين الأختين:

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَتَزَوَّجُوا بَيْنَكُمُ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَكُمْ﴾ وهذا من المحرمات لسبب، والسبب عارض؛ فكلّ أختين حلال على غير المحرّم منهما مفرقات لا متتابعات، وإذا طلق واحدة، جاز له نكاح أختها من بعدها.

(١) تفسير ابن المنذر (١٣١/٢).

(٢) تفسير ابن المنذر (١٣١/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩١٣/٣).

ومثل ذلك المرأة وعصتها، والمرأة وخالتها: يحرم الجمع بينهما بالانثافي، حكاة الشافعي وغيره، وبحوزة الانفراد بالواحدة منهما ثم الانفراد بالأخرى.

الجمع بين الأخنتين الأمتين:

واختلف العلماء في الجمع بين الأخنتين الأمتين بالوطء على قولين:

القول الأول: التحريم؛ وهو قول جمهور الفقهاء، وبه قضى علي والزبير وابن مسعود.

وقد روى مالك في «الموطأ»، عن قبيصة بن ذؤيب: أن رجلاً سأل عثمان بن عفان: عن الأخنتين من ملك النسيب: هل يجمع بينهما؟ فقال عثمان: أعلمتهما الله، وحرمتهما الله، وما كنت لأضغ ذلك، فخرج من عنده، فلقي رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، فسأله عن ذلك، فقال: لو كان إلي من الأمر شيء، ثم وجدت أحداً فعل ذلك، لجعلته نكالا.

قال مالك: قال ابن شهاب: أراه علي بن أبي طالب؛ قال: ويبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك^(١).

وروى ابن أبي حاتم، عن عبد الله بن أبي غنبة، عن ابن مسعود: «أنه سئل عن الرجل يجمع بين الأخنتين الأمتين، ففكره، فقال: يقول الله تعالى: ﴿لَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾» (النساء: ٢٤) فقال له ابن مسعود: يبرك ألبها وما مَلَكَتْ يَمِينُكَ^(٢).

وروى مشروقي: قال ابن مسعود: يحرم من الإماء ما يحرم من الحراري إلا العلة^(٣).

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٣٤، ٣٥، ٣٦/٢)، (٥٣٩).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٩١٨/٣). (٣) تفسير ابن المنذر (١٣٣/٢).

وهذا هو الظاهر، فانه حرّم الجمع بين المرأة وعمّتها أو خالتها، والجمع بين الأخنتين بلا قيد، ويُؤخذ ذلك على إطلاقه؛ فانه حرّم الجمع لجنسهم وجعلها منها القطعية؛ لأنهن ضرات، ويقع هذا في وطء النكاح ووطء الشّري.

وجعل ذلك اليمين لا يلزم منه جلّ الوطء؛ كملك يمين الأمّة المشركة والشفقة، لا يجوز وطؤها، والمملوكة قبل استيرائها.

القول الثاني: الجواز؛ وهو قول ابن عباس؛ حكاه عمرو بن دينار عنه؛ أخرجه ابن المنير، عن حماد، عن عمرو، به^(۱).

والنهي في الجمع بين الأخنتين والجمع بين المرأة وعمّتها أو خالتها من النسب بلا خلاف، وأما الجمع بين الأخنتين والجمع بين المرأة وعمّتها أو خالتها من الرضاع، فقد حكى الإجماع فيه غير واحد؛ وهو قول الأئمة الأربعة، وخالف في ذلك بعض الأئمة؛ كإبن تيمية.

ويحرّم الجمع بالوطء بين المرأة وعمّتها والمرأة وخالتها من الإماء، والحكم في ذلك كالحكم في الجمع بين الأخنتين، والجمع بين الأخنتين أغلظ، وأغلظ من ذلك الجمع بالوطء بين الأم وبنتها من الإماء.

وقد قال تعالى في آخر آية المحرمات من النساء: ﴿لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَفَرًا أَوْ بِعَادَةً﴾ أي سافروا إياهم إماماً سلفاً من مخالفة أمره قبل العلم به في الجاهليّة، رحباً بهم في تشريعهم وحكمهم وإن خفيت على العباد جلّته.

• • •

(۱) تفسير ابن المنير (۲/ ۷۳۲).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْتَصَّصْتُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا مَا تَلَكَتْ أَيْتَانُكُمْ﴾ كَذَبَ
أَنَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَمِلَ لَكُمْ مَا وَدَّ أَنْ يَكْسِبَكُمْ أَنْ تَسْلُوا بِأَمْرِكُمْ لِحُسْنِ عَمَلٍ
مُسْتَوْجِبٍ مَا أَسْتَقْتُمْ بِهِ وَهِيَ قَاتِلَةٌ أَلْجُورُ قَرِيبَةٌ وَلَا جُنَاحَ
عَلَيْكُمْ بِمَا تَزَكَّيْتُمْ بِهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ الْقَرِيبَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾
[النساء: ٢٤].

الإحصان يُطْلَقُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى مَعْنَى:

منها: إحصان النكاح والزواج؛ فالمتزوج بين الرجال والنساء يُسَمَّى
مُحْصَنًا.

ومن معاني الإحصان: إحصان عقال وتعلد عن الفاحشة، ومن هذا
قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْلِفْ يَتَكَلَّمْ فَلَوْلَا أَنْ يَكْجَحَ النَّحْصَكُ
الْمُؤْمِنُ﴾ [النساء: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَالْتَصَّصْتُ مِنَ الْكُفُوفِ وَالْقَصَصُ مِنَ
الْزَيْنِ أَوْفَرُ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٢٥] يعني: العفيفات، ومنه قوله تعالى:
﴿وَالَّذِينَ أَنْصَحْتَ فَإِنَّهُمْ﴾ [النساء: ٢٩] يعني: أغفقت وغضبت من الحرام،
ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُ النَّحْصَكُ﴾ [النور: ٢٤] يعني: العفيفات
البعيدات عن الفاحشة.

ومن معاني الإحصان: الحرمة، والبرق وصف الإحصان بالحرارة
لغلبة العقاب عليهن بخلاف الجوارح؛ ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ
يَسْتَعْلِفْ يَتَكَلَّمْ فَلَوْلَا أَنْ يَكْجَحَ النَّحْصَكُ الْمُؤْمِنُ﴾ [النساء: ٢٥]، ولفرق
بين وصف الإيمان، وصف الإحصان.

ومثله قوله تعالى في المائدة: ﴿وَالْقَصَصُ مِنَ الْزَيْنِ أَوْفَرُ الْكِتَابِ
فَلْيَكُنْ﴾ [٥]، فسر ابن عباس الإحصان بالحرمة^(١).

(١) تفسير الطبري (١٣٩/٨).

ومن تعاني الإحصان: الإسلام؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَبْغُوا فِتْنَةً يُفْتَنَ مَا عَلَى الْفِتْنَةِ مِنْ الْمَكَايِدِ﴾ للنساء: ٢٥، فسر الإحصان بالإسلام: ابن مسعود والشَّعْبِيُّ والحَسَنُ والنَّعْمِيُّ والسُّدِّيُّ^(١) والشَّافِعِيُّ^(٢).

واختلفت كلامُ المفسرين في المراد بالمُحْصَنَاتِ في هذه الآية:

وأكثرُ السلف على أنَّ المراد بالمُحْصَنَاتِ هنا مَنُ النساء اللاتي في عِصْمَةِ أَزْوَاجٍ؛ فهنَّ مِنَ الْمُحْرَمَاتِ أَنْ يُعَقَّدَ عليهنَّ، واستثنى الله المملوكات المُتَبَيَّنَاتِ، ولو عُتِقَ في عِصْمَةِ زَوْجٍ مُشْرِكٍ، فَيُطْلَقَ نِكَاحُهَا بِسِتْيَا وَيُلَاحِظَ، روى ابنُ جرير، عن علي بن أبي طلحة، عن ابنِ عباسٍ: «فِي هَوَاجِهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْدِيكُمْ﴾» يقول: «كُلُّ امرأةٍ لها زَوْجٌ، فهي عليك حرامٌ، إِلَّا أَمَةً مَلَكَتَهَا ولها زَوْجٌ بأرضي الحرب، فهي لك حلالٌ إِذَا اسْتَقَرَّتْهَا»^(٣).

ورواه سعيد بن جبير، عن ابنِ عباسٍ^(٤).

وقاله أبو قلابَةَ ومكحولٌ وابنُ زيدٍ وغيرُهم^(٥).

وهذا قولُ جمهورِ العلماء، وقيلَ أبو حنيفةٌ وأحمدُ قَسَخَ التَّشْيِيعَ مِنْ زَوْجِهَا الْمُشْرِكِ إِذَا سُبِّحَتْ وَحَدَّثَا دُونَهُ؛ سواءَ كانَ سِبْبُهَا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.

وليل: إِنَّ المرادَ بِالْمُحْصَنَاتِ فِي الآيةِ: الْعَقِيفَاتُ؛ وبهذا قال

(١) تفسير الطبري (٦/٦٠٩ - ٦١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٩٢٣).

(٢) تفسير القرطبي (٦/٢٣٧)، وتفسير ابن كثير (٢/٢٦١).

(٣) تفسير الطبري (٦/٥٦٢)، وتفسير ابن المنذر (٢/٦٣٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٩١٦).

(٤) تفسير الطبري (٦/٥٦٢)، وتفسير ابن المنذر (٢/٧٣٦).

(٥) تفسير الطبري (٦/٥٦٣).

أبو العالية وطائوس وغيرهما^(١)، ومعنى ذلك على هذا القول: أن الله حرّم العفيفات إلا بعقد نكاحٍ ووليٍّ وشهودٍ وقهرٍ، وحرّم ما زاد عن أربعٍ مهنٍ.

والقول الأول أصح، والقول الثاني يُعَضَّدُ أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٢٢) أي: ما وَطَّأها الأبُ بعقدٍ ونكاحٍ، لا بِزنىٍ وبِفَاحٍ، وأن الموطوءة بيفاحٍ من الأب لا تحرّم على الابن.

والأرجح: أن المراد بالمُحْصَنَاتِ في هذه الآية: النساءُ المفزُوجات، فقد نَزَلَتْ الآيةُ في سَبِيٍّ أَوْطَاسٍ، حيثُ سَبِيٌّ وهُنَّ نَحْتُ أزواجٍ، فنَحَرَجَ الصحابةُ من ذلك ﷺ، فأنزَلَ اللهُ هذه الآيةَ كما روى أحمدٌ ومسلمٌ في «صحيحه»؛ من حديث أبي سعيدٍ الخدري؛ قال: «أَصَبْنَا نِسَاءً مِنْ سَبِيٍّ أَوْطَاسٍ، وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَقَعَ عَلَيْهِنَّ وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَخَرَّفَ هَلْ هِيَ الْآيَةُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»، فَاسْتَحْلَلْنَا بِهَا مُرُوجَهُنَّ»^(٢).

اعتبارُ بيعِ الأتَمِّ طلاقًا:

وهو أنه تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: أَخَذَ بَعْضُ السَّلَفِ مِنْهُ: أَنَّ بَيْعَ الْأَتَمِّ طَلَاقٌ لَهَا مِنْ زَوْجِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ جَلَّهَا لِعَالِيهَا بِمَجْرُودِ مِلْكِهَا، وَلَا زِمَ ذَلِكَ: أَنَّ بَيْعَهَا فَسَخَّ أَوْ طَلَاقٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القولُ الأوَّلُ: أَنَّ الْبَيْعَ طَلَاقٌ؛ وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ؛ كَمَا رَوَاهُ الشَّعْبِيُّ، وَقَدْ سُئِلَ: الْأَتَمُّ ثِيَابٌ وَلَهَا زَوْجٌ؟ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ:

(١) تفسير الطبري (٥٦٨/٦ - ٥٦٩)، وتفسير ابن كثير (٢/٢٥٨).

(٢) أخرجه أحمد (١١٦٩١) (٢/٧٢)، ومسلم (١١٥٦) (٢/٢٩٠).

ببئها طلائها، وثلا هذه الآية: ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الْإِسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١).

ورواية النخعي عن ابن مسعود مجمولة على الاتصال ولو كانت منقطعة؛ فإنه يروي عن جماعة عن ابن مسعود.

وبهذا قال ابن عباس وأبو جابر؛ رواه عنهم قتادة^(٢).

ورواه عن ابن عباس جكرمة^(٣).

وبه قال أبو المسيب والحسن وغيرهم^(٤).

وهو رواية عن مالك.

القول الثاني: قالوا: إن البيع ليس بطلاق حتى تطلق من زوجها، حرًا كان أو عبدًا، وإن الآية خاصة بمن سبيته، وهي تحت كافر؛ وهذا سنن وليس يبع، وإن الزواج من الأمة قد يكون لغير ماليتها، فيسقط ماليتها منعتة يضيها ويزوجها غيره حرًا أو عبدًا، فبائنها لا يملك فزجها وكذلك مشتريها، والمشتري في ذلك كالبايع.

وبهذا قال جمهور الفقهاء، واحتجوا بحديث بريدة؛ حيث اشترتها عائشة وهي في حضرة زوجها مغيبة، وهو عبد، حيث أنجزت ثمنها وأعتقها، وتبيته في حضرة مغيبة زوجها قبل بيعها، ولحيث بين البقاء أو تركه، فاحتار تركه، والحديث في «الصحيحين»^(٥).

وهذا قول جمهور الفقهاء؛ كابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وروى هذا عن عمر وعثمان وعلي.

(١) تفسير الطبري (٦/٥٦٥).

(٢) تفسير الطبري (٦/٥٦٦).

(٣) تفسير الطبري (٦/٥٦٧).

(٤) تفسير الطبري (٦/٥٦٦)، وتفسير ابن المنذر (٢/٦٣٧).

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٩٧) (٨/٧)، ومسلم (١٥٠٤) (٢/١١٤٣).

نَسَمَ هَٰذَا نَعَالٌ ﴿وَكَيْفَ تَكُونُ عَلَيْكُمْ وَلَيْلَ لَكُمْ بَا وَرَاةً تَكُونُ﴾ ١: أَيِ:
أَخْلُ اللهَ لَكُمْ غَيْرَ مَا دُكِرَ، وَمَا تَكُنَّ عَلَيْكُمْ تَحْرِيمًا.

وَيَقُولُهُ نَعَالٌ، ﴿وَلَيْلَ لَكُمْ بَا وَرَاةً تَكُونُ﴾ تَوَقَّفَتْ بَعْضُ الصَّحَابَةِ
وَالنَّاسِ فِي تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ الْأَخْتَيْنِ بِالْوَطْءِ، وَقَالُوا:
«أَخْلُكُمَا آيَةً» يَقْتَضُونَ هَذِهِ الْآيَةَ، «وَحَرَّمَكُمَا آيَةً»؛ بِمَعْنَى: الْآيَةُ السَّابِقَةُ فِي
قَوْلِهِ نَعَالٌ مِنْهَا: ﴿وَإِنْ تَجَمَّعُوا بِتِلْكَ الْأَخْتَيْنِ﴾ (النساء: ٢٣).
وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي الْآيَةِ: جَوَازُ نِكَاحِ النِّسَاءِ وَلَوْ تَبَايَنَّتْ أَعْمَارُ الزَّوْجَيْنِ؛ فَيَجُوزُ
أَنْ يَتَزَوَّجَ الْكَبِيرُ الصَّغِيرَةَ، وَأَنْ يَتَزَوَّجَ الصَّغِيرُ الْكَبِيرَةَ؛ فَالْأَمْرُ مُفْعَلٌ
الْحَرَامَ، وَأَجْمَلُ الْحَلَالِ، وَكُلُّ مَا لَمْ يُفْصَلْهُ اللهُ وَحَرَّمَهُ، فَهُوَ مِنَ
الْحَلَالِ، وَفِي الْآيَةِ جَلُّ نِكَاحِ السَّوَالِي مِنَ الْحَرَامِ، وَالْأَحْرَارِ مِنَ
الْإِمَامِ، وَأَنَّ النَّاسَ يَتَسَوَّوْنَ فِي بَابِ النِّكَاحِ فِي النَّسَبِ؛ إِذْ لَا اِعْتِبَارَ
بِفَاوِثِ الْأَنْسَابِ وَالْأَحْسَابِ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَغَائِبُ
تُلْحِقُ الزَّوْجَ أَوْ الزَّوْجَةَ وَأَهْلَهُمَا مِنْ ذَلِكَ، فَيُنْهَى عَنْ ذَلِكَ، وَلَا يُحَرِّمُ
إِذَا هُوَ.

وَقَوْلُهُ نَعَالٌ، ﴿وَإِنْ تَجَمَّعُوا بِتِلْكَ الْأَخْتَيْنِ غَيْرَ مُتَحَرِّجِينَ﴾ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى
الْقُدْرَةِ الْمَالِيَّةِ فِي الرَّجُلِ، وَأَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِلْإِحْصَانِ وَالْمَتَانَةِ لَهُ أَوْ
لِزَوْجِهِ.

وَفِي هَذَا وَفِي قَوْلِهِ نَعَالٌ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿فَمَا اسْتَقْتَضَى بِهِ وَتَبَيَّنَ فَتَوَقَّعْ﴾
أَتَجَوَّزُكُمْ؛ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْمَهْرِ فِي النِّكَاحِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَهْرِ
وَأَحْكَامِهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ نَعَالٌ: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
تَسُوْمُوا فَقَدْ فَرَضْتُ لَكُنَّ فَرْصَةً فَرَضْتُ مَا وَصَّيْتُ﴾ [٢٣٧]، وَفِي أَوَّلِ سُورَةِ
النِّسَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ نَعَالٌ: ﴿وَإِنْ تَجَمَّعُوا بِتِلْكَ الْأَخْتَيْنِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ (٢٣).

نكاح المتعة:

وفي الآية: إشارة إلى متعة النساء قبل النسخ في قوله تعالى: ﴿وَمَا اسْتَنْتَعْتُمْ بِهِ بِهِنَّ فَمَا تَأْكُلُ مِنْ أَثْوَارِهَا﴾، وكان ابن عباس وأبي بكر رضي الله عنهما استنتعتم به وبهِنَّ إلى أجلٍ مسمى^(١).

وعامة السلف والأئمة على نسخ نكاح المتعة وتحريمه، وإنما اختلفوا في عدد مرات جلوه ونسخه:

فمنهم من قال: إن الله أحله ثم حرّمه ثم نسخ التحريم فأحله ثم نسّاه إلى التحريم، وكان ختام الأمر النسخ، وهذا قول الشافعي.

ومنهم من قال: إن الله حرّمه مرة واحدة، ولم يحرم غيرها، وبقي التحريم على ذلك.

ولابن عباسي قولٌ بجعل نكاح المتعة للحاجة، وزوّج عن أحمد للضرورة، ولا شك أنه دون الزنى، لأن الله لا يجعل الزنى، وقد أحل الله المتعة، ثم حرّمها، والتحريم مقطوع به مستفيض في السنّة، ومن ذلك ما في «الصحيحين» من حديث علي بن أبي طالب قال: «نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة يوم حُبَيْرَ، وعن لحوم الحُمُرِ الْأَخْضَرِ»^(٢).

ومن ذلك: ما في مسلم من حديث الربيع بن سبرة بن مغبل الجُهَنِي، عن أبيه: أنه غزا مع رسول الله ﷺ يوم فتح مكة، فقال: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي لَدُ كُنْتُ لَأَكُنَّ لَكُمْ فِي الْإِسْتِنَاقِ مِنَ النِّسَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَدُ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ جُنْدًا وَبَهُنَّ شَيْءٌ، فَلْيُجْعَلْ سَبِيلُهُ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْهَا أَكُنْتُمْوهُنَّ شَيْئًا)^(٣).

(١) تفسير الطبري (١/ ٥٨٧ - ٥٨٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٢١٩) (٥/ ١٣٥)، ومسلم (١٤٠٧) (٢/ ١٠٢٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٠٦) (٢/ ١٠٢٥).

وفي رواية عند أبي داود: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي بَحْثِ الْوَدَاعِ^(١)، وَهِيَ رَاوِيَةٌ شَائِعَةٌ.

وفي مسلم: مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْثَرِ: فَرَّخَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أَوْقَاسِي فِي الْمُثَقَّةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا^(٢)، وَعَامَ أَوْقَاسِي وَفَتِحَ مَكَّةَ وَاحِدًا.

وَبُؤَيٍّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَاوِيَةٌ بِالْتَحْرِيمِ، وَرَاوِيَةٌ الْجَوَازِ أَصْحُ عَنْهُ وَأَشْهُرُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكَافِئُ عَلَيْكُمْ فِيكَ تَزَوُّجُكُمْ بِهِ مِنْ بَيْنِ الْغَرِيضَةِ﴾.

عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي نِكَاحِ الْمُثَقَّةِ، وَالْمُثَقَّةُ هِيَ النِّكَاحُ إِلَى أَجَلٍ بَيْنَ مَشْرُوطٍ، فَمَعْنَى الْآيَةِ: لَا تَخْرُجْ عَلَيْكُمْ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ الْمُسَمَّى بِإِضَافَةِ أَجَلٍ جَدِيدٍ قَبْلَ أَنْ يَجُلَّ الْأَجَلُ الْأَوَّلُ، فَلِذَا حَلَّ، مَلَكَتْ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي التَّرَاهِيهِ بِالْآيَةِ بَعْدَ الْغَرِيضَةِ: أَنْ يُؤْتِيَهَا مَهْرَهَا ثُمَّ يُخَيِّرَهَا بَيْنَ الْبَقَاءِ عَنْهُ وَبَيْنَ مَفَارِقَتِهِ إِحْسَانًا وَمَعْرُوفًا مِنْهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ عَنْهُ، رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ^(٣).

وَعَنْهُمُ اللَّهُ لِمَا سَبَقَ يَقُولُهُ: ﴿إِنْ لَكَ كَانَ عَلَيْكَ عَيْتًا﴾، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْضِي لِبَيَادِيهِ إِلَّا الْحَقَّ وَالْخَيْرَ مِمَّا يُضْلِيهِمْ، فَيُخَيِّرُهُمْ بَعْلَهُمْ وَيَقْضِي بِرَحْمَةٍ، فَإِنَّ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَخُتْمِ اللَّهِ مَا لَا يُظْهَرُ بِجَهَنَّمَةِ وَجَلَّتْهُ لِبَعْضِ النَّاسِ، فَوَقَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ لِبَوْلِيهِ الْوَاسِعِ الَّذِي لَا يُحِيطُ بِهِ أَحَدٌ،

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٧٢) (٢/٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٤٠٥) (١/١٠٢٣).

(٣) تفسير الطبري (٥٩١/٦)، وفتاوى ابن المنذر (٦٤٦/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٢٠/٣).

والواجبُ النسلُ والرِّضا والانتقاء ولو قَصُرَتِ الأفهامُ عن المقاصد، وهذه مرتبةُ أهلِ اليقينِ والصِّلَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَمْتَنِعُهُمْ خِفَاءُ الْعِلَالِ عَنِ النَّسْلِ وَالرِّضَا.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ كَوْلًا أَنْ يَحْكُمَ الْمُحْصَنَاتُ الْمُؤْمِنَاتُ فِيمَنْ ثَمَّ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَنِكُمْ التَّؤْيِيدُ وَالْقُدْرَةُ عَلَيَّكُمْ بِمَعْنَى قَاتِلِكُمْ وَأُولَى أَعْلَاهُمْ وَأَتَوْهُمُ أُجُورُهُمْ وَالْمَعْرُوبُ مُصَنَّفٌ خِزْيٌ مُكْرَهٌ وَلَا تُجْزَأُ أَنْتَاؤُهَا فَإِذَا أُخْبِرَ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ بِمَعْنَى قَاتِلِهِمْ يَضُفُّ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِأَنَّ خِيَرَتَ السَّنَةِ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصِيَرُوا خِزْيًا لَكُمْ وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ﴾﴾ [النساء: ٦٥].

بعدها ذكر الله في الآيات السابقة ما يحرم وما يَجُوزُ مِنَ النِّسَاءِ الْحَرَّاتِ وَالْإِمَاءِ، ذَكَرَ التَّفَاضُلَ بَيْنَ نِكَاحِ الْحَرَّاتِ وَالْإِمَاءِ وَأَنَّ الْأُولَى نِكَاحُ الْحَرَّاتِ مِنَ الْخُرِّ، وَهُوَ تَعَالَى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ كَوْلًا﴾؛

يعني: فِدْرَةً مَالِيَّةً تَجْعَلُهُ يَتِمُّونَ مِنْ نِكَاحِ الْحَرَّاتِ.

وفي هذا: استحبابُ اخْتِيَارِ الزَّوْجَاتِ وَتَحْرِيمِ الْأَعْرَاقِ وَالْأَحْصَابِ الشَّرِيفَةِ لِنَجَابَةِ الْوَلَدِ وَنَسَبِهِ، وَأَعْظَمُ ذَلِكَ حَسَبُ الدِّينِ وَشَرَفُهُ.

الوليُّ فِي نِكَاحِ الْإِمَاءِ:

وهو تَعَالَى ﴿فَالنَّكَاحُ يُؤْذَنُ أَعْلَاهُمْ﴾ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ حَتَّى لِلْإِمَاءِ، وَوَلِيُّ الْأُمَّةِ سَيِّدُهَا وَلَوْ كَانَ أَبُوهَا وَأَخُوهَا حَيًّا مَعْلُومًا، وَلَوْ كَانَ حُرًّا؛ فَهُوَ يَمْلِكُ أَمْرَهُ، لَا يَمْلِكُ أَمْرَ غَيْرِهِ.

وَالسَّيِّدُ وَلِيُّ الْعَبْدِ، لَا يَنْكِحُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ كَالْأُمَّةِ؛ وَفِي الْحَدِيثِ

قال (١): (أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، فَهُوَ عَاهِرٌ) (٢)، وَإِنْ كَانَتْ سَيِّدَةُ الْأُمَةِ امْرَأَةً، لَا تُزَوِّجُهَا، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَتَوَلَّى فِي النِّكَاحِ، لِمَا فِي الْحَدِيثِ: (لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا، لِإِنَّ الرِّبَايَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا) (٣).

إِنَّ السَّيِّدَ لِلزَّوْجِ الْيَسِيرَةِ:

وَلَا خِلَافَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهَا، حَتَّى لَا يَكُونَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً لِلزَّيْنِ، لِكَثْرَةِ خُرُوجِ الْإِمَاءِ وَدُخُولِهِمْ فِي عِبَادَةِ أَهْلِهِمْ، وَالْعَبْدُ كَالْأُمَةِ إِذْنُهُ يَبْدُ سَيِّدِهِ، لِأَنَّ نِكَاحَهُ يَفْتَضِي انْشِغَالَ وَحْنِ زَوْجِهِ عَلَيْهِ، وَهَذَا يَقْوَمُ حَقٌّ سَيِّدِهِ، وَهُوَ أَصْلُهُمْ وَأَقْدَرُ، وَهَذَا بِلَا خِلَافٍ.

حُكْمُ الزَّوْجِ مِنَ الْأُمَةِ:

وَأَمَّا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ نِكَاحِ الْإِمَاءِ فِي الْآيَةِ:

الْأُولَى: عَدَمُ الْإِسْطَاعَةِ عَلَى نِكَاحِ الْحُرَّةِ: هَلْ هُوَ شَرَكٌ وَاجِبٌ فِي نِكَاحِ الْإِمَاءِ؟

الثَّانِي: خَوْفُ الْعَنَتِ وَالزَّيْنِ عِنْدَ عَدَمِ نِكَاحِ الْأُمَةِ: هَلْ هُوَ شَرَكٌ فِي جَوَازِ نِكَاحِهَا؟

وَهَذَانِ الْأَمْرَانِ شَرْطَانِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فِي جَوَازِ نِكَاحِ الْأُمَةِ، وَذَوِي ذَلِكَ مِنَ الْأَنْثَى الْأَرْبَعَةِ، وَبِهِ قَالَ عَلِيُّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ وَعَطَاءٌ وَالزَّهْرِيُّ.

وَذَوِي عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ وَبَعْضِ أَهْلِ الرَّأْيِ: جَوَازُ ذَلِكَ مَعَ الْكِرَاهَةِ، وَأَنَّ الشَّرْطَ فِي نِكَاحِ الْأُمَةِ فِي الْآيَةِ كَشَرْطِ الْعَقْلِ فِي التَّعْلُّقِ:

(١) أَصْرَحَهُ أَحْمَدُ (١٤٢١٢/٣)، وَابْنُ قُودُسٍ (٤٠٧٨/٢) (٢٢٨/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١١١) (٤٩١/٣).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ (١٨٨٢) (٦٠٦/١).

كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتُومَ الْآلُ فَقِيلًا قَوْلًا﴾ (النساء: ٨٣) فالنكاح جائز، ويأتى على عدم عدله وظلمه لأزواجه، وجمهور العلماء على جواز التعبد وإن خاف عدم العدل، خلافاً لأبي حنيفة، فقد منع من التعبد عند خوف عدم العدل.

والفرق بين ابتداء النكاح وبين ديموميته هو الأئيم والأنتب الأحكام الشرعية وعليها؛ فاصل التعبد في النكاح مشروع لا يحرم لمجرد خشية عدم العدل والخوف منه، وإذا عُد ولم يعد، فلا يخلو من حالتين:

الأولى: إن خشي الرئي والعنت بطلاقه، أبقاها واجتهد بالعدل، ويأتى على ظلمه، ويُعَدُّ بنكاحاً خوفاً للرئي.

الثانية: إن لم يخش الرئي، فيحرم عليه إبقاء الزوجة مع ظلمها، فعدم الطول وخوف العنت ليسا شرطاً في نكاح الإمام، فمن تزوج أمة، ثم قلد على الزواج بخرق، لا يجب عليه طلاق الأمة بعد ذلك؛ وبهذا قال عطاء والشافعي، وهو قول أصحاب أبي حنيفة وأحمد.

وقيل: يفسخ نكاح الأمة بمجرد القدر على نكاح الحر؛ وبه قال مسروق والنخعي.

وقال أحمد ومالك وغيرهما: إن الحر تغيّر بين البقاء والطلاق؛ إن لم تعلم بالأمة التي مع زوجها قبلها.

نكاح الأمة غير المومنة:

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمِنْكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ أخذ منه بعض السلف عدم جواز نكاح الأمة غير المومنة، وإن جاز وظلمها بلا نكاح شرعاً؛ وهو قول الرقري والأوزاعي، وبه أخذ مالك والشافعي، خلافاً لأبي حنيفة وجماعة أهل الرأي؛ لعدم اعتمادهم بدلالة الخطاب.

ويُذَلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْفَتَنَةُ مِنَ الْيَمِينِ أَوْثَرُ الْكَيْفِ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (الاعصاف: ١٢٥) فَتَرَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُثْمَانَ الْإِحْصَانَ: بِالْحُرَّةِ.

وَالْقِيَاسُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ مَنْ قُلِدَ عَلَى حُرَّةٍ كِتَابِيَّةً، لَمْ يُجْزَلْ لَهُ نِكَاحُ أَمَةٍ كِتَابِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ الْعَتَقَ بِنِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ الْحُرَّةِ؛ وَهَذَا نِبَاسًا عَلَى الْحُرَّةِ مَعَ الْأَمَةِ.

مَهْرُ زَوَاجِ الْأَمَةِ:

وَيَجِبُ لِلْأَمَةِ مَهْرُهَا فِي زَوَاجِهَا بِمَا يُعْرَفُ عِنْدَ النَّاسِ، فَلَا يُبَحْسُ لِكُونِهَا أَمَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وَظَاهِرُ الْآيَةِ: أَنَّ الصَّدَاقَ لِلْأَمَةِ، لَا لِسَيِّدِهَا؛ وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ، خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ الْأَمَةَ لِسَيِّدِهَا، وَإِنْ مَلَكَتْ بِعَمَلٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ جِرْفَةٍ، فَهِيَ لِسَيِّدِهَا؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا وَمَالُهَا، وَالْحَقُّوهُ الْمَهْرَ بغيره مِنَ الْمَالِ وَالْمَنَافِعِ.

وَهَوْنُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ يَفْقَهُوْا قَوْلَهُمْ نَضَعُ مَا عَلَى الْأُفْصَلِ مِنَ الْعَدَابِ﴾: اخْتَلِفَ فِي الْحَرَامِ بِالْإِحْصَانِ؛ فَابْنُ مَسْعُودٍ يَرَى أَنَّهُ الْإِسْلَامُ^(١)، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى أَنَّهُ النِّكَاحُ^(٢)، وَيَقُولُ ابْنُ مَسْعُودٍ قَالَ جَمَاعَةٌ: كَالشُّقْبِيِّ وَالْحَسَنِ وَالنُّجَعِيِّ وَالشُّدِّيِّ وَالْأَعْمَشِيِّ وَالضَّافَرِيِّ^(٣).

الْعُقُوبَةُ عَلَى زِنَى الْأَمَةِ:

وَعَائَةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْأَمَةَ لَا رَجْمَ عَلَيْهَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ بَعْدَ حُرَّتِهَا، وَلَوْ تَزَوَّجَتْ وَهِيَ أَمَةٌ، ثُمَّ أُعْتِقَتْ، لَمْ يُعْتَقَدْ بِزَوَاجِهَا حَالُ وَقْهَا إِلَّا إِنْ اسْتَمَرَّتْ عَلَيْهِ وَهِيَ حُرَّةٌ؛ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ تَكُونُ عَلَى الزَّانِي، وَالزَّانِي لَا يَدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ إِحْصَانٌ وَحُرَّةٌ، وَالرَّجْمُ لَا يُنْتَفَعُ؛ فَهَلَاكَ يَقُولُ: ﴿وَقُلُوبُهُمْ

(١) سبق تخريجه.

(٢) (تفسير الطبري) (٦/ ٦١١).

(٣) سبق تخريجه.

يُضَفُّ مَا عَلَى الْمُتَحَصِّنَاتِ مِنَ الْكُتَابِ»؛ فَنَدَّ عَلَى أَنَّ الْعَقْرِيَّةَ مَحْصُورَةٌ بِمَا يُضَفُّ، وَهُوَ الْجَلْدُ، خِلَافًا لِأَبِي نُؤَيْرٍ، فَقَدْ قَالَ بِأَنَّ الْأَمَةَ الْمُتَحَصِّنَةَ تُرْجَمُ.

وَلَا خِلَافَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ جَلْدَهَا لَا يَزِيدُ عَلَى الْخَمْسِينَ؛ لِأَنَّهُ الْحَدُّ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ النُّورِ لِلْعُرَّةِ؛ كَمَا سَيَأْتِي.

وَالسُّنَّةُ لَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ الْأَمَةِ الْمُتَزَوِّجَةِ وَغَيْرِهَا فِي الرُّزْنِ؛ فَطُشَّتْ عَلَى عَقْرِيَّةٍ وَاحِدَةٍ وَلَوْ تَكَرَّرَ الرُّزْنُ، مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ فِي الْحَالِ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ ﷺ: (إِنَّا زَنَّتْ أُمَّةٌ أَحَدَهُمْ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْنَهَا الْحَدَّ، وَلَا يُثْرَبَ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَّتْ، فَلْيَجْلِدْنَهَا الْحَدَّ، وَلَا يُثْرَبَ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَّتْ الثَّانِيَةَ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْنَهَا، وَلَوْ يَخْتَلِي مِنْ شَعْرٍ^(١)).

وَعَقْرِيَّةُ الرُّزْنِ عَلَى الْأَمَةِ حَدٌّ، لَا تَعْزِزُ؛ الْعَوْلَةُ: «تَكْتَلِبُ» يُضَفُّ مَا عَلَى الْمُتَحَصِّنَاتِ عِنْدَ عَائِثَةِ السَّلَفِ؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ عَنْهُمْ فِي حَدِّ الْأَمَةِ: هَلْ يَجِبُ ذَلِكَ بَعْدَ زَوَاجِهَا أَوْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُتَزَوِّجَةِ وَغَيْرِ الْمُتَزَوِّجَةِ مِنَ الْإِمَامَةِ؟

فَمَنْ فَسَّرَ الْإِحْصَانَ بِالنِّكَاحِ فِي الْآيَةِ: «فَإِنَّمَا أَتَاهَا إِذَا أَتَى» بِكَيْفِيَّةٍ قَلِيلَةٍ يُضَفُّ مَا عَلَى الْمُتَحَصِّنَاتِ مِنَ الْكُتَابِ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَزَوِّجَةِ وَغَيْرِهَا، وَجَعَلَ الْحَدَّ عَلَى الْمُتَزَوِّجَةِ فَحَسَبَ، وَعَلَى غَيْرِهَا التَّعْزِيرَ وَالْقَادِمَ وَالزَّجَرَ وَالشَّرِبَ؛ وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَمَا سَبَقَ؛ وَبِهِ قَالَ طَاوُوسٌ وَغَيْرُهُ.

وَالْأَظْهَرُ: وَجُوبُ الْحَدِّ مُطْلَقًا؛ فَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَّتْ وَلَمْ

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٤) (٢٢/٢)، ومسلم (١٧٠٣) (٣/١٣٢٨).

تُحْسِن؟ قَالَ: (إِنْ رَأَيْتَ قَاتِلِيْهَا، ثُمَّ إِنْ رَأَيْتَ قَاتِلِيْهَا، ثُمَّ إِنْ رَأَيْتَ قَاتِلِيْهَا وَلَمْ يَتَغَيَّرْ)^(١).

وهو قول الأئمّة الأربعة، وعندهم يُقاسُ العبدُ على الأُمّةِ خلافاً لأهل الظاهر.

وقوله تعالى بعدَ ذِكْرِ عقوبة الحدِّ: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذِكْرُهُ﴾؛ ذلك لأنّ الآيةَ لدفعِ مُزَاقَعَةِ الذَّنْبِ؛ ببيانِ الأحكامِ وَسْوَ الحدودِ، وإنّ لم تُسَيِّطْ الحدودُ وتجاوزَ الأحكامُ، فبَابُ التَّوْبَةِ مَفْتُوحٌ لَهُ؛ قاله خُفُورٌ للمصنّف المتجاوزِ، رحيماً به.

وفي الآية: ذِكْرُ الْمُقْرَأِ اللهُ وَرَحِمَهُ بعدَ حدِّ الرّأْسِ للأُمّةِ؛ إشارةً إلى أنّ الحدودَ كَفَّارَةٌ لأصْحَابِهَا، ولو لم يكنْ في ذلك توبةٌ عَاصَةً بِذاتِ الذَّنْبِ؛ لأنّ الله لا يَجْتَمِعُ على عبده عقوبَتَيْنِ؛ ففي «الصحيح»؛ من حديثِ عُبَادَةَ؛ قَالَ ﷺ: (وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلْيُخِذْ بِهِ فِي الدُّنْيَا، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَطَهْرٌ)^(٢).

وقيل: بأنّ الحدودَ لا تُكْفِّرُ الذَّنْبَ حتّى يُتَابَ منه؛ استئدلاً بما رُوِيَ من حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: (مَا أَقْرَبَ الْخُدُودُ كَفَّارَةً لِأَهْلِهَا أَمْ لَا)^(٣)، وهو حديثٌ مُتَّكِرٌ أَغْلَهُ الْبُخَارِيُّ؛ حيثُ أخرجَ خلافاً؛ بل قال: لا يَنْتَقُ.

والصوابُ فيه الإرسالُ من مُرْسَلِ الزَّهْرِيِّ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٢١٥٢) (٧١/٢)، ومسلم (١٧٠٣) (٣/١٣٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٠١) (١٦٢/٨).

(٣) أخرجه الترمذي في «مسنده» (٨٥٤١) (١٧٦/١٥)، والحاكم في «المستدرک» (٣٦/١) و(١٤٠ و ١٤١/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٢٩/٨).

(٤) «التاريخ الكبير» البخاري (١٥٢/١).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَلَا أَنْ تَكُونُوا بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ زَكَّاءً ۖ وَلَا تَكُونُوا بَعْضُكُمْ فِئَةً عَلَى بَعْضٍ ۚ وَلَئِنْ لَفُتُمْ إِلَّا لَهَاكُمُ الْعَذَابُ﴾﴾ [البقرة: ٢٦٩].

نَقَدَّمْ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ الْكَلَامَ عَلَى أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَالتَّحَايُلِ فِي أَخْلَافِهَا بِقَتْلِ الْيَتَامَى وَالْأَدْلَى، وَأَخْلَافِهَا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى نَفْسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٨٨].

عَصْمَةُ مَالِ الْمُسْلِمِ وَدَوِيهِ:

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ وَأَمثالُهَا فِي الْقُرْآنِ: دَلِيلٌ عَلَى عِصْمَةِ مَالِ الْمُسْلِمِ وَدَوِيهِ، وَتَوْجِيهُ الْخُطَابِ فِي الْآيَةِ إِلَى الَّذِينَ آمَنُوا: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَائِهِمُ الْوُضْعَةُ، وَفِي دَلِيلِ الْخُطَابِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَمْوَالِ الْمُشْرِكِينَ وَدَعَائِهِمُ الْجُلُ، إِلَّا مَا عَصَمَهُ اللَّهُ بِحُكْمٍ؛ كَأَهْلِ الذَّمِّ وَالْعَهْدِ وَالْأَمَانِ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾، وَهُوَ: ﴿تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ إِنْشَاءً إِلَى أَنْ يَنْظُرَ الْمُؤْمِنُ إِلَى عِصْمَةِ مَالِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ؛ كَمَا يَنْظُرُ إِلَى عِصْمَةِ مَالِهِ هُوَ وَدَوِيهِ؛ فَنَفْسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ سَوَاءٌ، لَا تَتَفَاضَلُ لِاخْتِلَافِ مَنَازِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ وَأَجْنَاسِهِمْ وَأَعْرَاقِهِمْ؛ فِعِصْمَةُ مَالِ الصَّغِيرِ وَدَوِيهِ كِعِصْمَةِ الْكَبِيرِ وَدَوِيهِ، وَعِصْمَةُ مَالِ الْمَرْأَةِ وَدَوِيهَا كِعِصْمَةِ مَالِ الرَّجُلِ وَدَوِيهِ، وَعِصْمَةُ مَالِ الضَّعِيفِ وَدَوِيهِ كِعِصْمَةِ مَالِ الشَّرِيفِ وَدَوِيهِ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَنْ تَكُونُوا بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ زَكَّاءً﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَعْمَالِ التَّجَارَةِ: الْجُلُ؛ حَيْثُ اسْتِثْنَاهَا مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ؛ وَهَذَا قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقِيْدُ التَّجَارَةِ بِالرِّضَا، وَلَيْسَ قِيْدُ الرِّضَا وَحْدَهُ يَمْنَعُ مِنْ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ؛ فَقَدْ تَكُونُ رِبَاً أَوْ غَرَرًا وَلَوْ عَنْ

تَرَاظِي فَتَحْرُمُ، وَلَكِنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ فِي بَيَانِ تَحْرِيمِ اخْتِلَافِ مَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَالْأَصْلُ فِي الْفُرْسِ الْمَوْتَةُ: أَنَّهَا لَا تَرُفْسُ بِالْبَاطِلِ وَالْحَرَامِ، فَجَاءَ سِيَاقُ الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ.

وَجَاءَ فِي سَبَبِ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ وَالْمَقْصُودِ مِنْهَا كَثَرٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ؛ مِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ الثَّوبَ، لِيَقُولَ: إِنَّ زَوْجَتِي أَخْلَقَتْهُ، وَالْأُخْرَى زَوَّجْتُ سَعَةَ وَزَوْجَتَا، قَالَ: هُوَ الَّذِي هَلَا هَلَا، ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(١).

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، قَالَا فِي هَوَالِهِ، ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِمَكَرٍ عَنْ زَوْجٍ يَنْكِحُكُمْ﴾ الْآيَةُ: فَكَانَ الرَّجُلُ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَأْكُلَ حَتَّى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ بِعَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَخُيِّعَ ذَلِكَ بِالْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ النُّورِ؛ فَقَالَ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْاِمْتِنَانِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْاِعْتِصَامِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى التَّرَبُّعِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى التَّحِيصِمْ لَنْ تَأْكُلُوا مِنْ أَمْوَالِكُمْ أَوْ مِنْ بَنِينَكُمْ أَوْ مِنْ نِسَائِكُمْ لَوْ يَبُونَ لَأَقْبَلْتُمْ﴾ [النور: ٢٦].

أَخَذَ الْمَالُ بِسَيْفِ الْحَيَاءِ:

وَفِي هَوَالِهِ لَعَالِ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِمَكَرٍ عَنْ زَوْجٍ يَنْكِحُكُمْ﴾ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ اخْتِلَافِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ نَفْسٍ؛ كَمَا خَلَوْهُ بِسَيْفِ الْحَيَاءِ أَوْ التَّرْهيبِ، وَهَذَا إِكْرَاءٌ، وَالْإِكْرَاءُ عَلَى تَوْعِينٍ؛ ظَاهِرٌ: وَهُوَ الْقَضْبُ وَالسُّلْبُ وَالتَّهَبُّ.

وَبَاطِلٌ: وَهُوَ اخْتِلَافُ بِسَيْفِ الْحَيَاءِ، أَوْ لَضَعْفِ الْبَائِعِ وَقُوَّةِ

(١) تفسير الطبري (١/٦٢٧).

(١) تفسير الطبري (١/٦٢٧).

المُشتري، فيُخلَب على الظَّنَّ يعمُّ لأجل الخوف من امتناعه من البيع.
وفي الآية: وجوبُ ظُهور الرُّضا أو قرينه التي تدلُّ على حصوله
باطناً؛ فما كُلُّ النفوس تُقْبِلُ على إظهار ما تُكْرَهُ، وفي قوله تعالى في
مهر الزوج: وَصَلَّاهَا: ﴿وَإِنْ طَلَّقَ لَكُمْ عَنْ مَقْرُونَةٍ قَدْ تَكَلَّمُوا﴾ [النساء: ١٤]
فعلِبَّ النفس لا بدَّ منه. فما يخرج مع عيب نفسٍ وعدمِ رضا محرِّمٌ
لأنه إكراه باطنٌ.

حكمُ المعاقدَةِ في البيوع:

ولقد استدلَّ بعضُ الفقهاء بقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِعْتُمْ عَنْ رِضَايَ﴾
على وجوبِ المعاقدَةِ في البيوع وعدمِ جوازِ بيعِ المعاطاة؛ لأنَّ الشارعَ
اشترَطَ الرُّضا، والرُّضا لا يظهرُ إلا بالمعاقدَةِ كتابةً أو شهادةً أو قولاً بين
المُتبايعين بالقبول والإيجاب.

وفي هذا نظر؛ فالمعاطاةُ بين المُتبايعين كافيةٌ في صحَّةِ البيع عند
عامةِ السلف، وجاريةٌ في عَرَفِ الصَّنِيعِ الأول، وخاصَّةً في صغيرِ السلع
وحصيرها التي ينقلُ في يديها المعاقدَةُ ولو قوليةً، فيجري الناسُ في
أخذها منجرى العادة لمتيلاؤها، فيدخلُ المُشتري مُتَجَرِّراً، فيأخذُ سلعةً
يُشْهَرُ ثمنُها عَرَفاً، ويُقدِّمُ ثمنَها للبائع، ويمضي من غيرِ قولٍ أو كتابٍ أو
شهادة؛ وهذا عليه عملُ الصَّنِيعِ الأول والناسِ إلى يومنا لا يُشْهَدُونَ فيه؛
وهذا قولُ جمهورِ الفقهاء؛ كالمالكيَّةِ والحنفيَّةِ والحنابلة؛ خلافاً للشافعيَّةِ
الذين لا يَرَوْنَ المعاطاةَ بيِّناً؛ أخذاً بظاهر الآية، ويقولون: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ
عَنْ قَرَارِيضٍ﴾^(١).

وبعضُ فقهاءِ الشافعيَّةِ يُقْبِلُ جوازَ بيعِ المعاطاةِ بالمُحْطَرَاتِ، ومنعَهُ
في كرائمِ المالِ وعجزِهِ.

(١) أخرجه ابن حبان (٢١٨٥) (٧٣٧/٢).

عصمة الأموال والأنفس والدفع عنها:

ثم ذكر أن تحريم قتل النفس بحوله، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ بعدما ذكر تحريم أموال المؤمنين وأخذها بالباطل، وليس هذا تعطيلًا للأموال على الأنفس، ولكن يظهر أن في ذكر قتل النفوس بعد الأموال إشارة إلى أن أكثر ما يتنازع الناس ويتخاصمون ويتقاتلون بسبب الأموال وعدم امتثال أمر الله وحذوه في الأموال، فيبني بعضهم على بعض، ويسرق بعضهم بعضًا، ويئس ويؤمر ويخلق ويئلس بعضهم على بعض، فيتنازعون ويتقاتلون لما جيلت عليه النفوس من الشئ والطمع والأثرة.

وليس في الآية نهى عن دفع الإنسان عن ماله؛ إذا أريد منه حلفنا وغصبنا، فله أن يدفع الصائل عنه، وقد استفاضت الأحاديث في ذلك؛ ففي صحيح مسلم، عن أبي هريرة: قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: (فلا تعطه مالك)، قال: أرايت إن قاتلني؟ قال: (فأقته)، قال: أرايت إن قتلني؟ قال: (فأنت شهيد)، قال: أرايت إن قتلته؟ قال: (هو في النار)^(١).

وفي الحديث الآخر: (مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شهيد)^(٢).

وفي الباب من حديث قابوس بن أبي السكاك، عن أبيه، عند أحمد والنسائي^(٣).

ومن أريد ماله من غصب، فهو بالخيار؛ إن شاء قاتل دون ماله ولو كان قليلا، ولو قُتل فهو شهيد، أو يُسلم ماله ليحفظ نفسه كأن يكون

(١) أخرجه مسلم (١٤٠) (١٢١/١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٨٠) (١٣٦/٣)، ومسلم (١٤١) (١٢٤/١).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٠١٣) (٢٩٤/٥)، والنسائي (١٠٨١) (١١٣/٥).

المال المراد مُحَقَّرًا، فالأولى قضاء النفس به، ولو دفع نفسه ليحفظ ماله، جاز له، ولو قُتِلَ فهو شهيدٌ.

ومن دافع صائلًا عن ماله، وقتل الصائل بأذى ما يندفعه، فكان القتل، فدم المقتول مَحَرَّرٌ، فإذا لم يكن للقاتل بيعة في دفع الصائل، فيقاد به؛ لأن الأصل عضة دم المقتول، ولو قُتِلَ القاتل قصاصًا وهو في الحقيقة يدفع عن ماله، كان شهيدًا في إقامة الحد عليه، ويجب على القاضي قتله؛ لعدم البيعة على قذواء؛ لأن في هذا حفظًا للأمير العام وضبطًا له، وليس في هذا تناقض من إجازة الشريعة للرجل الخالي من البيعة على دفع الصائل أن يدفع الصائل ولو بقتله إن كان لا يتدفع إلا به، وبين قتله بالمقتول قصاصًا إن لم يكن معه بيعة؛ حتى لا تستباح النفوس بقتل دفع الصائل؛ فيكثر التغيي من الظالمين على الناس، وينتقم الناس بعضهم من بعض بالقتل بلا بيعة.

ومثل هذا دفع الرجل عن جرّيه وأهله ولو بالقتل، ولو لم تكن لئيه بيعة على دفعه، يقاد بمن قتله قصاصًا، ولو قُتِلَ قصاصًا، فهو شهيدٌ، والحاكم معذور؛ لأنه يحكم بما ظهر له، وهذا لا يتناقض أمر الشارع له بأن يدفع عن جرّيه، ولكن ليحسم النظام العام والدم العام من الهدم والسفك، ولكيلا يتسلل الظلم والبغي والانتقام بحجج الدفع عن الجرّيه؛ فينظف الناس من يوثقهم ليؤدّبوا في البيوت ليقتلوا فيها بدفعي الدفع عن الجرّيه، فلو علم أصحاب الشهوات والظلم أن القتل في البيوت يحفظ الحدود وحدة بلا بيعة، لكان ذلك محلًا لسفك الدماء.

ولهذا تأمر الشريعة بالشيء الخاص من وجوه، وتُعاقب عليه من وجوه؛ فالأمر به لحفظ الحق الخاص ببيته أو بغير بيته، وتُعاقب على عدم البيعة عليه؛ لحفظ الأمر العام، وحتى لا تضيع الأموال وتستباح

الأعراض، فلا يَدُلُّع الرجلُ عن ماله ويزفده؛ لعدم اليقظة، بل له في الشرع ذلك، ولا يُحاسبُ عليه في الآخرة، وحدودُ الدنيا إنما هي لضبطها واستقامة أمر الناس وحالهم، والله أعلم.

• • •

﴿قَالَ نَعَالِي: ﴿إِنْ تَجَرَّبُوا صَغَائِرَ مَا تَهْوَى عَنْهُ تَكَثَّرَ عَنْكُمْ سَفَاهَاتُكُمْ وَتَذَلَّتْكُمْ تَذَلُّ كَرِيمَةٍ﴾ (الماء: ١٣١).

بعدما ذكر الله حدوده والذنوب والكبائر، بيّن وجوب الإفلاع عنها لتبليغ عفو الله وعطفه ومسامحته، ومن اجتنب الكبائر، كان تركه لها موجباً لعفو الله له عن الصغائر واللّثم.

التوبة من الصغائر، مع وجود الكبائر:

ومن تاب من صغيرة مستوفياً شروط التوبة، قُبِلَتْ توبته ولو كان مقيماً على كبيرة أخرى؛ لأن الله اشترط لتكفيره وعفوه عن ذنوب عبده الصغائر إن لم يثبت منها أن يجنب الكبائر ولو لم يثبت من صغائره بنفسه.

تكفير الصغائر بالأعمال الصالحة مع وجود الكبائر:

وقد اختلف العلماء في تكفير الأعمال الصالحة للصغائر، مع وجود الكبائر:

فذهب أكثر العلماء - وعنه ابن عبد البر لإجماع العلماء^(١) - إلى أن الصلوات الخمس والجمعة ورمضان لا تكفر الصغائر إن لم يمتنع على كباير، وأن اجتناب الكبائر شرط لتكفير الأعمال الصالحة للصغائر؛ وذلك لما ثبت في صحيح مسلم^(٢) من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ:

قال: (الصَّلَاةُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ: تُكْفَرُ مَا بَيْنَهُمَا إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ)^(١).

ويستوفى عند مسلم عن عثمان في الصلاة^(٢).

وجاء عند الثمالي: من حديث أبي هريرة وأبي سعيد: تفيد الاجتناب للسير الموقفات خاصة لتكفير الصغائر؛ قال (والذي نفسي بيده - ثلاث مرّات - ما من عبٍ يُصلي الصَّلَاةَ الْخَمْسَ، وَرَمَضَانَ، وَيُطْرُقُ الرُّكْعَةُ، وَيَجْتَنِبُ الْكَبَائِرَ السَّيِّئَةَ، إِلَّا قُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِسَلَامٍ)^(٣).

ورواه أحمد وغيره من حديث أبي أيوب^(٤).

وجاء موقوفاً عن ابن مسعود وسلمان الفارسي اشتراطاً تقييداً للتكفير باجتناب الكبائر^(٥).

ومن العلماء: من يرى تكفير الصلوات والجمعة ورمضان للصغائر بكل حال؛ ولو لم تجتنب الكبائر:

والأول أصح؛ لظاهر الأدلة وتصريحها.

ويستثنى من هذا: ما جاء مُطْلَقاً بتكفير الذنوب من غير قيد؛ كالصَّحْح؛ كما في قوله (مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ، لَمْ يَزَلْ وَلَمْ يَلْسُقْ، وَجَعْنَا تَمَنَّا وَلَدْنَاهُ)^(٦)، وكما في تكفير صوم يوم عرفة وحاشوراء.

فتحمل هذه النصوص على عمومها واستغناءها بفرحة الله أو شح.

(١) أخرجه مسلم (٢٣٣) (٢٠٩/١). (٢) أخرجه مسلم (٢٢٨) (٢٠٩/١).

(٣) أخرجه الثمالي (٢٤٣٨) (٨/٥).

(٤) أخرجه أحمد (٢٣٥٠٢) (٤١٣/٥)، والتمالي (١٠٠٩) (٨٨/٧).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٦١٣) و(٧٦١٤) (١٥٩/٢).

(٦) أخرجه البخاري (١٨١٩) (١١/٣)، ومسلم (١٣٥٠) (١٣٣/٢).

تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر:

وقد ذُهبَ ببعض المتكلمين: إلى عدم تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر؛ كالأقلائي والإسفرايين وإمام الحرمين الجويني.

والنصوص دالة صريحة متواترة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر؛ كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْتَفُونَ كَثِيرًا مِنَ الظُّلُمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَى الْكُفْرِ﴾ [النجم: ٣٢]، واللمم هي الصغائر، وفي قوله تعالى: ﴿وَكَبُرَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرُ وَالْمُنَافِقَةُ وَالْمُتَكَلِّفُونَ﴾ [الحجرات: ٢٧]، وفي هذه الآية تقسيم الذنوب إلى كبرى وصغرى، وهي الكبائر، وعصيان، وهي الصغائر؛ وتتبعها بالاسم دليل على اختلاف قدرها.

وقد نواترت الأحاديث على ذلك في «الصحيحين»، وغيرهما، وتقسيم الذنوب إلى ذلك محل اتفاق عند السلف، ونسبة غير ذلك إلى بعض الصحابة؛ كابن عباس، ليس المراد منه نفي تباين الذنوب في عظيمها وكبرها؛ وإنما حتى لا يتساهل الناس في مقابلة الصغائر، وله أقوال كثيرة ودروابات متعلّدة في تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر.

وإنما تختلف السلف في حدها وعدّها؛ فالكبائر فيها مؤبدات، وفيها كبائر لم توصف بالمؤبدّة، وفي الذنوب صغائر تباين في صغرها، وتباين الذنوب كتابي الطاعات، والقول بعدم تباين الذنوب كالقول بعدم تباين الطاعات؛ لأن لكل طاعة مأمور بها ذنباً يقابلها مثلاً؛ سواء بترك الطاعة، أو الابتعاد فيها، أو التساهل في أدائها.

اختلاف الذنوب، بحسب القلوب:

والذنوب تختلف بحسب أعمال القلوب؛ فقد يكون الذنب عظيماً فيتنزّه العبد بقلب خائف وجل من عقوبته وأثره؛ فهذا الذنب في حقه أقل من غيره، وقد يتنزه العبد الصغير وهو مستهين بها غير مبالٍ بمن عصى؛ فتكون في حقه أكثر من غيره.

كما دَخَلَتْ امرأة النارَ في هرة^(١)، وصفنا اللهَ عَمَّنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا لَقَدْ وَأَمَرَ ابْنَاءَهُ بِتَحْرِيقِهِ، لِأَنَّهُ قَتَلَ ذَلِكَ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ^(٢)، والحدثانِ في «الصحيحين»^(٣).

وهذا كما أَنَّهُ في بابِ مقاديرِ الذنوبِ، فكلُّكَ في تكفيرِها؛ فقد يَعْلَمُ العملُ الصالحُ القليلُ في مقابلِ ذنبٍ عظيمٍ مُوبِقٍ؛ فَيَكْفُرُ اللهُ اللذنبَ العظيمَ بالعملِ الصالحِ القليلِ؛ كما كَفَّرَ اللهُ لِلْبَيْتِ زِنَاهَا لِأَجْلِ سَفِيهَا الكلبِ، والحدثِ في «الصحيحين»^(٤).

وَيُسْجَلُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ الصَّلَاةَ وَالْجُمُعَةَ وَرَمَضَانَ وَهِيَ أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ - لَا تُكْفَرُ الصَّغَائِرُ إِلَّا بِاجْتِنَابِ الْكِبَارِ، وَالْحُجُّ دُونَهَا وَفَدَّ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ فِي الْحَاجِّ: (مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ، قَلَّمَ يَزَلُّ وَلَمْ يَنْسُقْ، رَجَعَ تَمَامًا وَلَقِيَهُ اللَّهُ)^(٥)، وَظَاهَرُ الْعَمُومِ، وَلَكِنْ يَحِيلُونَ حَدِيثَ الْحُجِّ عَلَى حَدِيثِ الصَّلَاةِ وَالْجُمُعَةِ وَرَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ دُونَهَا فِي الرُّكُوبَةِ وَالْفَضْلِ، وَيُظَنُّونَ أَنَّ التَّكْفِيرَ يَكُونُ بِحِجْمِ الْعَمَلِ، وَهَذَا لَيْسَ بِلَازِمٍ؛ فَفَضْلُ الْعِبَادَةِ فِي ذَاتِهِ لَا يَعْني فَضْلُهَا عَلَى مَا دُونَهَا فِي تَكْفِيرِ السَّيِّئَاتِ؛ فَالْفَضْلُ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ خَاصٌّ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِثَالُهُ التَّكْفِيرُ؛ فَالتَّكْفِيرُ يَحْتَاجُ إِلَى نَصٍّ خَاصٍّ لِمَعْرِفَةِ مَا بَأْتِي عَلَيْهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَنَوَاجِئِهَا، وَلَا يُؤَخَّذُ بِالْقِيَاسِ الْمَجْرُوعِ لِبابِ التَّفَاضُلِ؛ فَالْأَذْكَارُ تَفَاضُلُ، وَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَكِنْ الْاسْتِغْفَارُ أَقْوَى فِي تَكْفِيرِ الذَّنْبِ الشَّعْبِيِّ مَعَ فَضْلِ كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ عَلَى الْاسْتِغْفَارِ؛ وَلِذَا أُرْسِدَ الشَّارِعُ عِنْدَ الذُّنُوبِ إِلَى الْإِكْتِسَابِ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ؛ لِأَنَّهُ أَظْهَرُ فِي قَصْدِ الذَّنْبِ وَتَعْيِينِ طَلَبِ تَكْفِيرِهِ، مَعَ

(١) أخرجه البخاري (٢٣٦٥) (١١٢/٣)، ومسلم (٢٢٤٢) (٤/١٧٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٨١) (٤/١٧٦)، ومسلم (٢٧٥٦) (٤/٢١١٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٦٧) (٤/١٧٣)، ومسلم (٢٢٤٥) (٤/١٧٦١).

(٤) سبق تطريجه.

أَنَّ كَلِمَةَ الْإِخْلَاصِ تُكَفِّرُ أَحَقَّقَمَ الذَّنْبِ، وَهُوَ الشَّرْكُ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ أَظْهَرُ فِي قَصْدِ نَفْيِ الشَّرِكِ وَالْبِرَاءَةِ مِنْهُ؛ وَلِذَا قَدْ يُكَفِّرُ اللَّهُ بِالْعَمَلِ الْمَفْضُولِ ذَنْبًا أَحَقَّقَمَ مِمَّا يُكَفِّرُهُ الْعَمَلُ الْفَاضِلُ، وَالْأَجْرُ فِي الْعَمَلِ الْفَاضِلِ أَكْثَرُ، وَلَكِنْ فِي التَّكْفِيرِ أَقَلُّ، وَالْمَفْضُولُ فِي الْأَجْرِ أَقَلُّ، وَفِي التَّكْفِيرِ أَكْثَرُ؛ لِظُهُورِ قَصْدِ التَّوْبَةِ وَطَلَبِ التَّغْيِيرِ وَالْعُقْرَانِ فِيهِ أَكْثَرُ.

وَقَدْ يَأْتِي التَّكْفِيرُ فِي الدَّلِيلِ لِلذَّنْبِ بِالْإِطْلَاقِ، وَيُقْصَدُ مِنْهَا الصَّغَائِرُ؛ كَتَكْفِيرِ الذَّنْبِ وَتَحَاتُّهَا بِالْوُضُوءِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: (إِذَا قَوَّضْنَا الْعَبْدُ، تَحَاتَّتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ، كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ حَلِيبِ الشَّجَرَةِ)^(١).

وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ الصَّغَائِرُ بِلَا شَكٍّ؛ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ وَرَقَ الشَّجَرِ؛ يَعْنِي: خَفِيفَ حَمَلِهَا وَصَغِيرَ، لَا مَوْتَ شَجَرِ الذَّنْبِ وَسُقُوطَ أَغْصَانِهِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْوُضُوءَ لَا زَمَّ لِلصَّلَاةِ؛ فَلَا صَلَاةَ بِغَيْرِ ظُهُورٍ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ^(٢)، وَالصَّلَاةُ تُكَفِّرُ مَا بَيْنَهَا إِلَى الْجَنَّةِ الْكِبَارِ، فَإِذَا كَانَ الْوُضُوءُ يُكَفِّرُ الذَّنْبَ كُلَّهُ الْكِبَارَ وَالصَّغَائِرَ، فَالْأَوَّلَى الْاِكْتِفَاءُ بِوُضُوءٍ وَتَعْظِيمُهُ فِي بَابِ التَّكْفِيرِ عَلَى الصَّلَاةِ، وَالتَّصَوُّحُ فِي تَكْفِيرِ الصَّلَاةِ لِلذَّنْبِ أَكْثَرُ مِنَ الْوُضُوءِ.

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ قَالَ ﷺ: (الرَّائِبُ لَوْ أَنَّ نَهْرًا يَتَابِعُ أَحَدَكُمْ يُغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هَلْ يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ؟)؛ قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ، قَالَ: (فَلَيْكَ نَقْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَّ أَلْطَغَاتًا)^(٣).

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢١٨٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٤) (٢٠٤/١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٨) (١١٢/١)، ومسلم (٦٦٧) (١/١٦٢).

وإن كان الله قد جعل في كلِّ عملٍ طاعةً نوعٍ تكفيرٍ لنوعٍ من الذنوب؛ لأنَّ الله يُكَفِّرُ الذنوبَ بالطاعاتِ والقُرْبَاتِ أُولَى من تكفيرِها بالمصائبِ والهموم؛ ولذا قال تعالى: ﴿إِنَّ لِكُلِّ ذَنْبٍ لَّكَفِيرًا﴾ (هود: ١١٨).

وكُلُّما كانتِ العبادةُ أَظْهَرَ في الخضوعِ وظهورِ التوبةِ والندمِ والتعَبُّيِّ لهُ، كان أثرُها في التكفيرِ أَعْظَمَ.

وأَعْظَمُ المُكْفَرَاتِ التَّوْحِيدُ بِمَعْنَى الشُّرْكِ، فيأتي على الذُّنُوبِ كُلِّهَا، والحجَّ والهجرة؛ لظهورِ التعلُّقِ والخضوعِ والرجوعِ إلى الله فيها؛ كما في حديثِ عمرو بنِ العاصي في «الصحیح»: «لَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ ١؟ وَأَنَّ الْهَجْرَةَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا ١؟ وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ ٢؟»^(١).

والله أعلم.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْتَوُوا مَا قَبَّلَ اللَّهُ يَدَ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَهْيٌ ذِمَّةً اخْتِصَابًا وَلِلنِّسَاءِ نَهْيٌ ذِمَّةً اخْتِصَابًا وَمَنَازِلًا مِّنَ اللَّهِ لِيُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَيْثُ يَشَاءُ﴾﴾ (النساء: ٣٢).

تعايزُ الجسديَّينِ بعضهما عن بعضٍ:

هذا نَهْيٌ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَتَمَنَّى الرَّجَالُ مَنَازِلَ النِّسَاءِ وَأَحْكَامَهُنَّ، وَنَهْيٌ لِلنِّسَاءِ أَنْ يَتَمَنَّيْنَ مَنَازِلَ الرِّجَالِ وَأَحْكَامَهُمْ؛ فَالَّذِي قَسَمَ الْخَلْقَ وَالرِّزْقَ بِحِكْمَتِهِ، لِيَتِمَّ نِظَامُ الْحَيَاةِ، وَكُلُّ جَعَلَهُ اللهُ عَلَى جِلْفَةٍ حَسَنَةٍ تَامَّةٍ، وَإِنْ رَأَى أَنَّ غَيْرَهُ أَحْسَنُ مِنْهُ مِنْ وَجْهِ، فَالَّذِي كَمَّلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَلَكِنْ

(١) أخرجه مسلم (١١٧) (١١٧/١).

النفوسَ يَفْضُرُ نظرُها، ولا تنظرُ إلى جميع الوجوه؛ ليَصِبَّ لها النظرُ، فيَصِبَّ لها الحُكْمُ.

والنهي هنا للأماشي الباطلة التي يظهر منها الاعتراضُ والكراهيةُ لتقدير الله وحُكْمِهِ؛ كتمني المراءُ ميراثَ الرجل، وتمني الرجلُ مهرَ المراءِ؛ فقد قالت أم سلمة: يا رسول الله، لا نُعْطَى الميراثَ، ولا نُغْزَوُ في سبيلِ الله نُفُوسُ؟ هذِلْتُ؟ ﴿وَلَا تَكُنْتُمْ مِمَّا قُتِلُوا مَا قُتِلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(١).

وَرَوَى أَنَّهُ قَالَتْ: يا رسول الله، تغزو الرجالُ ولا تغزو، وإنما لنا بِضُفِّ الميراثِ! هذِلْتُ؟ ﴿وَلَا تَكُنْتُمْ مِمَّا قُتِلُوا مَا قُتِلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِرِجَالٍ قُتِلَتْ وَيَا أَهْلَ الْبَيْتِ قُتِلَتْ﴾، ونزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(٢).

عدل الله في تساوي الجنسين في الأجور:

فَاللهُ مَا خَصَّ جِنْسًا بِعَمَلٍ صَالِحٍ، إِلَّا وَجَعَلَ لِلْجِنْسِ الْآخَرِ مِنَ الْعَمَلِ مَا يُسَاوِيهِ فِي الْأَجْرِ خَاصًّا بِجَنْسِهِ؛ كما في الجهاد؛ فالله كتَبَهُ عَلَى الرِّجَالِ، ولم يَحْرَمْ النِّسَاءَ مِنْ أَجْرِهِ؛ كما جاء عن عَائِشَةَ؛ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: (نَعَمْ)؛ عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا يُقَالُ لَهُ: الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ^(٣).

وهذا من عدلِ الله وحُكْمِهِ وقُدْرَتِهِ.

وهكذا في كُلِّ شَيْءٍ؛ لا يَحْرِمُ الله أَحَدًا مِنْ عَمَلٍ إِلَّا جَعَلَ لغيره يُسَاوِي مَا يَحْجِزُ عَنْهُ؛ كالمشلول الذي لا يستطيعُ القيامَ والعمودَ والحركةَ، لم يَفْرِقِ الله عليه الأجورَ، بل جَعَلَ فيما يستطيعُهُ مِنَ

(١) تفسير الطبري (١/١٦٣). (٢) تفسير الطبري (١/٦٦٤).

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٣٢٢) (١/١٦٥)، وابن ماجه (٢٩٠١) (٢/١٦٨).

العبادات القولية عوضاً للبدنية التي تقوتها، فتكون في حقه أعظم من غيره؛ لكونه خير في الأجر.

وهذا في حال الممنوعين؛ سواء بعجز بدني، أو بحكم شرعي، وأما التارك القادر، فمحروم من العمل الصالح.

كرهية تمنى ما لا يمكن تحققه:

ولا ينبغي تمنى ما لا يمكن تحققه أو يصعب تحققه؛ فإن هذا يورث العجز والخسدة وتمنى زوال بقعة الغيرة، وربما أوردت الاعتراض على قلبي الله، والواجب سؤال الله من فضله؛ قال ابن عباس: «لا يتمنى الرجل يقول: «لَيْتَ أَنَّ لِي مَالَ فُلَانٍ وَاهْلَهُ»؛ فَنَهَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لِيَسْأَلِ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ»^(١).

والتمنى عن تمنى مالي الغير خاص بمن يتمناه لأجل الدنيا كثيراً ومنتمناً، ومن تمناه ليعمل بعمله الصالح من التقوى والبلد في سبيل الله، فلا بأس بذلك، فتمنى الخير لفعله جائز؛ كما تمنى النبي ﷺ الشهادة في سبيل الله مراراً، وقد روى أبو هريرة؛ قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا تَحَاسَدُ إِلَّا فِي الشَّيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ الْفَرَسَانِ، فَهُوَ يَتْلُو آتَاهُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، يَقُولُ: لَوْ أُرِيْتُ بِشَلِّ مَا أُرِي عَذَا، لَقَعَلْتُ مِمَّا يَفْعَلُ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ، فَيَقُولُ: لَوْ أُرِيْتُ بِشَلِّ مَا أُرِي، لَقَعَلْتُ مِمَّا يَفْعَلُ)^(٢).

وقال ﷺ: (إِنَّمَا الدُّنْيَا لِأَرْبَعَةِ نَفَرٍ: عَبْدٍ رَزَقَهُ اللَّهُ مَالًا وَعِلْمًا، فَهُوَ يَنْفِقُ فِيهِ رِزْقَهُ، وَيَعْمَلُ فِيهِ رَحِمَتَهُ، وَيَعْلَمُ لَهُ فِيهِ حَقًّا؛ فَهَذَا بِأَفْضَلِ الْمَنَازِلِ، وَعَبْدٍ رَزَقَهُ اللَّهُ عِلْمًا وَلَمْ يَرْزُقْهُ مَالًا، فَهُوَ صَافِي النَّيَّةِ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ لِي

(١) تفسير الطبري (١٠٠/١٠٠)، وتفسير ابن المنذر (١٠٠/١٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٠/١٠٠).

مَا لَا لَعِبَلْتُ بِعَمَلِ فُلَانٍ، فَهَوَ يَنْبَغِي أَنْ تَنْجِرَهُمَا سَوَاءً... (١) الحديث أخرجه الترمذي (٢).

وكثرة التمني تُغَيِّبُ حِكْمَةَ اللَّهِ فِي نفوس الرجال في تقسيم أرواقهم ومعايشهم؛ فإِنَّهُ قد يُعْطِي عبداً لِيُصْلِحَهُ، وَيُخْرِجُ آخرَ لِيُصْلِحَهُ، لا اختلافَ حالِهما نفساً ومكاناً وزماناً، ولو تمنى المحرومُ ما للمرزوق، لَنَسَدَ، وإنما يمتناه؛ لأنَّه يَنْظُرُ لحالِ المرزوق ولا يَنْظُرُ لحالِهِ، ولذا يُروى عن الحسن قوله: «لَا يَتَمَنَّ أَحَدُكُمْ الحَالَ وما يُلْزِمُهُ، لعلَّ هلاكه فيه» (٣).

استقلال المرأة في مالها:

وفي قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ نَسِيبٌ مِمَّا اسْتَفْسَرُوا وَلِلنِّسَاءِ نَسِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ إشارة إلى استقلال المرأة في مالها، وما اكتسبت؛ كالرجال، ولها التصرف فيه بما أحلَّ الله لها، ومالها الذي تملكه لا يَدْخُلُ تحت قِوَامِ زَوْجِها عليها؛ فلها البيعُ والشراء والهيبةُ منه كالرجل، من غير سَرَفٍ ولا مَخِيلَةٍ ولا قُضْدٍ سُوٍّ، وهذا لا يُعَارِضُ قولَ اللَّهِ تعالى السابق في أول النساء: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا أَثْمَانَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ (النساء: ٣٥)؛ لأنَّ المراد أموالَ الوليِّ نَفْسِهِ لا يَتَرَكُ في إعطائها مَنْ يَحْشَى إفسادَهُ مِمَّنْ يَلِي أَمْرَهُ، وَيَدْخُلُ في السُّفْهَاءِ كُلُّ مَنْ لَا يُحْسِنُ تَبْيِيرَ الحَالِ والِنَفَاقَةِ مِنْ صِبْيٍ صَغِيرٍ وامرأٍ ورجلٍ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِمْ ويُقْضَى حاجَتُهُم بالمعروف.

• • •

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٢٥) (١/٥٦٣).

(٢) تفسير الطبري (٦/٦٦٥).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَلَالٍ مِّنَ الْبَاطِلِ﴾﴾^(١)
 وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَامْلِكُوا عَلَيْهِمْ إِنَّ لَكَ عِندَ اللَّهِ حَقَّ حَسْبٍ
 وَلَهُ شَهِيدٌ﴾ [النساء: ٥٧].

وَالْمَوَالِي مِنْ مُّشْرَكَ الْأَنْفَاطِ الَّتِي رُبَّمَا تَقَعُ عَلَى الصُّدُورِ الْمُتَقَابِلِينَ؛
 فَيُسَمَّى الْمُتَعَبِّقُ وَسَمِيَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: مَوَالِي؛ وَتُسَمَّى النَّاصِرُ وَالْمُعِينُ
 وَالْعَاضِدُ: مَوَالِي؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَقَمَّ الْمَوَالِي وَفَعَدَ الْكُفْيَرُ﴾ [الحج:
 ١٧٨]، وَفِي الْحَدِيثِ: (اللَّهُ مَوَالِيٌّ)^(٢).

مَعْنَى الْمَوَالِي:

وَالْمِرَادُ بِالْمَوَالِي فِي الْآيَةِ: الْوَرِثَةُ، وَالْمَوَالِي: الْوَرِثَةُ؛ رَوَاهُ
 سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ وَرَوَاهُ عَنْ مَجَاهِدٍ
 وَفُتَادَةَ وَغَيْرِهِمْ؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(٣).

جَعَلَ اللَّهُ لِلْمَيِّتِ وَرَثَةً يَرِثُونَ مَالَهُ وَيَلْبَسُونَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَهَؤُلَاءِ قَدْ
 قَبَضَ اللَّهُ فِي بَيَانِ مَا لَهُمْ وَمَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَيِّتِ، كَمَا قَسَمَهُ اللَّهُ فِي
 الْآيَاتِ السَّابِقَةِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَرِضَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَقَضِيَّتِهِ فِي
 الْحَقِيقِ وَالْمَوَارِيثِ، فَيَتَمَسَّيَ الرَّجُلُ مَا لِلْمَرْأَةِ، وَتَتَمَسَّيَ الْمَرْأَةُ مَا لِلرَّجُلِ؛
 فَإِنَّهُ قَسَمَ الْأَرْزَاقَ كَمَا قَسَمَ الْأَجْنَاسَ لِيُحْكَمَ بِالْقَوَى، وَلَا يُصْلِحَ دُنْيَاهُمْ
 إِلَّا هَذَا.

عهد المزاخاة والموارث:

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَامْلِكُوا عَلَيْهِمْ﴾؛ يعني: مِنْ
 عهد المزاخاة بين المهاجرين والأنصار، وقد كان الصحابة يَرِثُ

(١) أخرجه البخاري (٣٠٣٩) (١/٦٦).

(٢) تفسير الطبري (١/٧٧١ - ٧٧٢).

الانصاري المهاجري ولو من غير رجم، للأخوة التي جعلها النبي ﷺ بينهم أول الهجرة، فكان المتأخرون يقولون أحدهما للأخر: ذبي ذمك، وقذمي ذمك، ونأري نأرك، وعزبي عزك، ويغليي بلمك، وترثني وأرثك، ونظلبُ بي وأظلبُ بك، ونغفلُ عني وأغفلُ عنك، فيكون للحليف السُّنَمُ من ميراث الحليف، ثم جاءت آيات الموارث، فسُحَّت توارث غير الأرحام.

وهذا لا خلاف فيه عند السلف، أن لا ميراث لمجرؤ الجلف، وإنما اختلفوا في قوله: ﴿فَتَكُونُ لَهُمْ مِيرَاثًا﴾: هل هو الميراث فيكون منسوخاً، أو غيره فلم يُسَخَّ على الأول:

روى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس: ﴿وَلِكُلِّ جَنْكَا مَوْلَى بِنَا كَرِهَ الْوَلَدُ وَالْأَزْوَاجُ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ لِنَفْسِكُمْ﴾ قال: «كأن المهاجرين حين قُبِلُوا إِلَى الْمَدِينَةِ يَرِثُ الْإِنصَارِيُّ الْمُهَاجِرِيَّ قَوْلَ قَوِي رَجِيوْا، لِأَخَوِ الْأَنْبِيِّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا قُرِئَتْ: ﴿وَلِكُلِّ جَنْكَا مَوْلَى﴾، هَلْ نَسَخَتْهَا: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ لِنَفْسِكُمْ﴾»^(١).

وقد نَسَخَهَا أَيْضًا آيَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّذِينَ آمَنُوا بِحَبِيبِ اللَّهِ أَهْلُ بَيْتِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأنفال: ٧٥، والأعراف: ٤٦)، ويكون هذه الآية ناسخة للتوارث بالمواخاة قال أكثر السلف: رواه علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وقال به عكرمة والحسن وقادة.

رَوَى عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ مِنَ السَّلَفِ: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِلْخُلَفَاءِ بِالْمَوَاخَاةِ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْإِنصَارِ حَقًّا بِالْوَصِيَّةِ، لَا بِالْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَسَمَ الْمِيرَاثَ لِأَهْلِهِ وَقَضَى فِيهِ، فَلَمْ يَنْتِ لغيرهم منه شيء؛ وبهذا قال ابن المسيب؛ فقد روى الزهري، عن سعيد بن المسيب؛ قال: «أَمَرَ اللَّهُ ﷻ

الذين كُتِبُوا غيرَ آبائِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَوَرُثُوا فِي الْإِسْلَامِ: أَنْ يَجْعَلُوا لَهُمْ نَصِيبًا فِي الْوَصِيَّةِ، وَرَدَّ الْمِيرَاثَ إِلَى ذَوِي الرَّجْمِ وَالنَّصِيبَةِ^(١).

وقال بعضُ السلف: إِنَّ الْآيَةَ مُحْكَمَةٌ، وَإِنَّ الْمِرَادَ بِهَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَكُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِمْ﴾^(٢)، يعني: نصيبهم من الثمرة والنصيب من الإعانة وقضاء الحاجة، ونحو ذلك؛ وهذا رُوي عن ابن عباس أيضًا، وعن مجاهد والسدي^(٣).

وقد نسخ الله الجلف الذي يتوارث به الناس؛ فجاء في الحديث: قال ﷺ: (لَا جِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ)^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَعَادٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ تذكير بأن الله لا يقضي إلا بولم وشهادة لما نفعلونه وفعلتموه من عقوب الأخطاء بينكم؛ فانه شهودها وعلمها، وقضى ما قضاء بولم وحكم بصلح شأنكم.

* * *

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَوْمُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ بِمَا فَكَّرَ اللَّهُ بِمَعْنَاهُمْ عَلَى بَعْضٍ دِينًا أَلْفَقُوا مِنْ أَنْزَلْنَاهُمْ فَالْكِتَابَ فَكَذَّبْتَ بِكَ كَذِبًا وَقَدْ جَاءَكَ بِمَا عَظَّمَ اللَّهُ وَالَّذِينَ تَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ يَحْمِلُونَ فِي النَّكَايِجِ وَأَخْرَجُوا مِنْ دُونِ الْمَسْجِدِ فَكَذَّبُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا

كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢٤].

قائمة الرجال على النساء:

في الآية: دليل على قوائم الرجل على المرأة وولايتها لها؛ وهذا

(٢) تفسير الطبري (٦/ ٦٧٩ - ٦٨١).

(١) تفسير الطبري (٦/ ٦٨١).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٣٠) (٤/ ١٩٦٦).

ليس خاصاً بالزوجية، بل عامٌ في النساء والرجال؛ لعموم الآية، فيقوم على المرأة أقرب أرحامها إن لم يكن لها زوج، وإن كان للمرأة زوج فهو أولى بقوامتها، والقوامة والولاية لا تكون إلا لمن قام بشروطها، لا بمن عطلها أو عجز عنها، فتستقل القوامة ممن عطل شروطها إلى القادر المؤهل لها، وقد تكون القوامة بين رجل واحد لعدد من النساء ولو كثُرْنَ، كما يقوم الرجل على بنتيه أو على زوجاته؛ كما في الحديث: قال ﷺ: (حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيَمُ الْوَاحِدَةُ)^(١).

أنواع القوامة:

والأصل في القوامة والولاية على الأشخاص أنها على نوعين:

قوامة وولاية عامة، وقوامة وولاية خاصة:

أما الأولى - وهي الولاية العامة -: فتكون لمن لا يستطيع القيام

بشيء من أموره؛ كالطفل والمجنون والأمير.

وأما الثانية - وهي الولاية والقوامة الخاصة -: فتكون لمن يستطيع

القيام بأموره، ولكنه يَضَعُ أو يَعِجُزُ عن القيام بأمر خاص من أموره؛

كالمرأة في نكاحها والتفقه عليها، واليتيم في ماله، وغيرهما.

الحكمة من قوامة الرجل على المرأة:

والقوامة على المرأة تكميل لما يفتقر من حق المرأة لو استقلت

بتفسيها، وأكثر ما تنقوى القوامة للرجل على المرأة عند حاجتها إلى

معاملة الرجال؛ لذا يحرم سفرها بلا محرم، أو خلوتها أو اختلاطها

بهم؛ لأن المرأة تضعف عند الرجل الأجنبي لحبايتها، وضعف الرجل

والمرأة - إذا كانا أجنبيين - بعضهما أمام بعض؛ لميل أحد الجنسين إلى

(١) أخرجه البخاري (٨١) (٢٧/١)، ومسلم (٢٧٧١) (٢٠٥٩/١).

الأخر بظرة، فتتبع الحقوق المالية والزوجية وغيرها تحت ستار العاطفة.

وإذا حُضِرَت العاطفة، فقد بغيب العقل، ويضيع العدل؛ لهذا فقد جعل الله لها ولياً في يكافئها لا تحضر العاطفة معه في مقابل الرجل، فيحفظ للمرأة حقها في مهرها واختيار زوجها وشروط يكافئها، ولو جاز للنساء أن يعقبن لأنفسهن على الرجال، لصاغت حقوقهن؛ فجعل الله بينهما ولياً يقوم بما قد يثوت من خطئها؛ المحصور عاطفتها مع الرجل الأجنبي عنها، وإذا زوجها وليها، انتقلت القوامة إلى زوجها الذي كانت هي تحتاج إلى قيم يقوم بأمر زوجها منه؛ لأن الزوج قبل العقد أجنبي، ويقتد قريب يحفظ حقها، ويرعى شأنها.

وهو تعالى: ﴿الزَّيْنَالُ قَوَّامَاتٌ عَلَى الْبَنَاتِ﴾، يعني: أمراء بالحق وطاعة الله، فيجب على الزوجة طاعة زوجها، وحفظ ماله وعهده، ووليها وبيته، والإحسان إلى أهله والفقير؛ روى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس قال: «يعني: أمراء، عليها أن تطيعه فيما أمرها الله به من طاعته، وطاعته؛ أن تكون محبة إلى أهله، حافظة لِمَالِهِ، وتفضل عليه بتلقية رَسْعِيهِ^(١)؛ ونحوه قال السَّعْدَانِ^(٢)».

الإمارة والقوامة تكليف:

والأصل في الإمارة: أنها تكليف، لا تشرية؛ لأنَّ عزَّزها اعظم من عُنيها؛ لهذا جاء في الشريعة التحذير من طلب الولايه والتشوف لها، وأنَّ الأصل في أهل الولايات: أنهم يُعْتَمَدُونَ مَعْلُولَةً أَيْدِيهِمْ إِلَى أَعْيَانِهِمْ؛ حتى يَكُنَّ عَيْنُهُمْ وَبُرْهُم لِمَنْ تَحْتَهُمْ.

(١) تفسير الطبري (٦/٦٨٧)، والتفسير ابن أبي حاتم (٣/٩٤٩).

(٢) تفسير الطبري (٦/٦٨٧).

وتتولى الرجل كامل الأهلية على المرأة كاملة الأهلية، لا العكس، ولكن تتولى المرأة على الرجل ناقص الأهلية؛ كالصغير والأسير والمرضى، ويمتد ما يفتوت بين الرجل تنولاً المرأة إلا ما استثنته الشريعة بعينه، وتتولى المرأة على المرأة كاملة أو ناقصة إلا ما استثنته الشريعة؛ كالنكاح، فلا تزوج الأم ابنتها؛ لأنه لا يصح منها أن تزوج نفسها.

نظرة الله للجنسين:

وقوله تعالى: ﴿يَمَّا فَطَرَ اللَّهُ بَعْثَ عَلَى بَعْضِهِمْ﴾:

فَطَرَ الله كل جنس على فطرة واحدة، وخص كل واحد منهما بخصائص ليست في الآخر؛ ففي الرجل من الخصائص الفطرية من القوة والصبر وبسطة الجسم ما ليس في المرأة، وفي المرأة من الرحمة والتحنن على الولد والصبر على رعايته ما ليس في الرجل؛ فكل جنس فضل ليس في الآخر، وفي هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ إِنَّ زَيْنَالْهَيْبَةِ يَمَّا فَطَرَ النَّاسَ وَلِلَّهِ قُضِيَّتْ يَوْمَ يَكْتَسِبُ﴾ النساء: ١٣٢.

معنى التضاملي بين الجنسين:

والمقصود بالفضل: الزيادة، وهو ضد النقص، والجمع فضول؛ يعني: ما زاد الله به بعضهم على بعض، ولما كان السبائي في تقديم الرجل في القيامة والولاية، كان المقصود فضل الرجل، والفضل في الآية على نوعين:

الأول: فطري خلقي، وهو ما ينشأ الرجل أو المرأة عليه؛ كقوة الرجل وشدة صبره؛ وهذا لا يكتسب حيث تقوى المرأة على اكتسابه؛ فهذا اسرجال منهم عنه، ويثله تعظم الرجل وتريق صوته وتكسر بشيته؛ وهو استثناء منهم عنه.

الثاني: مُكْتَسَبٌ، وهو طلبُ الرِّزْقِ والنَّفَقَةِ، وهذا يجوزُ للمرأة؛
بِغَلَّةٍ، لَكِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا؛ وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّهَا، فَإِنْ فَقَدَتِ الْمَرْأَةُ
وَلِيَّهَا، أُعْطِيَتْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمِنْ الرِّكَازِ وَلَوْ كَانَتْ قَادِرَةً عَلَى الْعَمَلِ؛
لَأَنَّهَا لَمْ تُخَاطَبْ بِالتَّكْسِبِ وَالْعَمَلِ وَلَمْ تُؤَمَّرَ بِهِ كَالرَّجُلِ.

روى علي بن أبي قلحة، عن ابن عباس: قال: «فُضِّلَتْ عَلَيْهَا بِتَقْوِيهِ
وَسَخِيهِ»؛ وَيَحْوِي قَالَ الشَّيْخُ وَسُيَّانُ^(١).

وَذَكَرَ اللَّهُ لِفَضْلِ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي سِيَاقِ الْقِيَامَةِ إشارَةً إِلَى أَنَّ
لَا قِيَامَةً لِلرَّجُلِ لَا يَقُومُ بِسَبَبِ قِيَامَتِهِ، وَهُوَ الْفَضْلُ الْقِطْرِيُّ وَالتَّكْتَسِبُ،
فَالَّذِي لَا يَعْمَلُ بِالْفَضْلِ الْقِطْرِيِّ وَهُوَ الْقُوَّةُ، فَيَرْغَى الْمَرْأَةُ وَيَحْبِبُهَا مِمَّا
يُخَافُ مِنْهُ، وَلَا يَبْذُلُ مَا يَكْتَسِبُهُ مِنْ مَالٍ فَيَتَّقِيهَا وَيُوقِفُ عَلَى زَوْجِهِ -:
لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهَا، فَتَكُونُ وَلَايَتُهَا إِثْنَا لَايِيهَا أَوْ لِلشُّلْطَانِ، وَيُفَسِّخُ الْكَفَاحُ
إِنْ شَاءَتْ، مَا لَمْ تُسَوِّطْ حَقَّ النِّفَاقِ عَنْهُ.

وَالْأَصْلُ فِي الْقِيَامَةِ: أَنَّهَا حَقٌّ يُبْذَلُ مِنَ الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ مُقَابِلَ حَقٍّ
مِنْهَا يُبْذَلُ لَهُ؛ فِيهِ مُكَافَأَةٌ وَمُقَابَلَةٌ؛ وَلِذَا هَلَلَ مَعْلَلًا حَقُّ الْقِيَامَةِ: ﴿وَالرِّجَالُ
قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْعَمُوا بِهِ
أَنْزَلْنَاهُمْ﴾، وَكُلَّمَا كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمَا أَشَدَّ عِفْوًا وَصَفَحًا وَاحْسَنًا، فَهُوَ
أَكْزَمُ وَأَفْضَلُ.

حَقِيقَةُ النِّشُورِ مِنَ الزَّوْجَةِ:

وَلَيْسَ ذَكَرَ اللَّهُ الْقِيَامَةَ لِلرَّجُلِ، ذَكَرَ نُشُورَ الزَّوْجَةِ؛ إِشارَةً إِلَى أَنَّ
النِّشُورَ الَّذِي يُعَالِجُ مِنَ الزَّوْجِ النِّشُورَ الَّذِي يَنْشَأُ مَعَ تِمَامِ إِعْطَاءِ حَقِّ
الْقِيَامَةِ عَلَى الزَّوْجَةِ بِالنَّفَقَةِ وَالْحِمَايَةِ، لَا مَا يَكُونُ مِنَ نَشُورٍ سَبَبُهُ تَعَطُّلُ
حَقِّ الْقِيَامَةِ؛ فَذَلِكَ يُعَالِجُ بِالْوَفَاءِ بِهَا وَتَلْلِيهَا.

(١) تفسير الطبري (٦/ ٦٩٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٤٠).

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْكَلْبُكْتُ قَتِيلَتُ كَقَطْنَتِ لَقَتَبٍ يَمَا حَوَظَ اللَّهِ﴾ إشارة إلى الترفيع في الزوجة الصالحة ذات الدين، لأن صلاحها في أمر ربها يتبع صلاحها في حق زوجها.

وقوله تعالى: ﴿وَالْقِي تَقَاوَنَ شَرُّكَ﴾:

أصل النشوز: الارتفاع، وسببه الكبر والاحتقار والبغض، ومن كبر واحتقر وأبغض، غصى وخرج عن الطاعة، والمراد: خروج المرأة عن طاعة زوجها بالامتناع عن لوائيه وسائر حقوقه عليها. نشوز الزوجة وعلاجها:

قوله تعالى: ﴿فَوَطِّقُوا وَاقْبِرُوا فِي التَّكَايُحِ وَالْخُرُوفِ فَإِنَّ التَّسْكُتَ فَلَا تَحْتَأُ عَنْهُمْ سَكِينًا﴾:

الوطء: التذكير بحكم الله من كتاب الله وسنة نبيه، والتخريف من عفايه، والوطء بالحق الفطري العقلي الذي فطرت النفوس عليه، والتذكير بالعهد المأخوذ عليها وعليه.

وجعل الله علاج النشوز على مرتبتين:

الأولى: علاج البيوت، فلا يخرج للناس جفقا لحق البيت وحرمته من ذنوب ما فيه من أسرار، لتحتفظ هيئته وكرامته حتى لا يقع في أفواء من يفتد على أهل البيت أقرهم بالقالات والنميمة والفيضة، وقد جاء في «المسئد»، و«الشَّنْ» من حديث معاوية بن عتبة مرفوعاً: (وَلَا يَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا يَنْتَحِ، وَلَا يَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ)^(١)، فجعل محل ذلك في البيت لا خارجه، ليحفظ لبيت حرمة، وللزوجة كرامتها، وجعل الله هذه المرتبة على حالات:

(١) أخرجه أحمد (٢٠٠١١) (١١٦/١)، وأبو داود (٢١١٢) (٢١٤/٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٢٦) (٢٦٦/٨)، وابن ماجه (١٨٥٠) (١/٨٩٣).

الحالة الأولى: الوعد بينه وبينها.

الحالة الثانية: الهجر، وخصه الله في المصاحح؛ يعني: الفرائض، فلا يهجرها في المبيت كله ويدفع النار ويتركتها أو يخرج المرأة من بيته؛ وإنما يكون معها في فرائضها وتوليها ظهره؛ قاله علي بن أبي طالب وابن عباسي والشعبي والحسن وقتادة وعائذ السلف^(١)، وذلك ليكون أقرب لعودة النفوس ومراجعتها، وأبعد عن مساوئ الشيطان بالكثرة.

ومن السلف: من جعل الهجر هنا هجر الكلام والحديث والموانسة به، لا هجر الجماع.

ومنهم من قال: هو هجر الموانسة والجماع جميعاً.

وبالأول قال ابن عباسي وجماعة والضحاك.

والثاني رواية أخرى عن ابن عباسي.

والهجر لا يكون فوق ثلاث؛ لعموم النهي؛ كما في «المصحيحين»؛ من حديث أنس؛ قال ﷺ: (لَا يَجُزُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ)^(٢).

وله أن يهجر ثم يعزل ثم يهجر؛ إن قام سوجب الهجر وطال، ورأى أن الهجر يصلحها لو طال، وظاهر الآية: أن الهجر هنا هجر لا يسقط الحفرق، فيهجر كلامه معها المشيمر بالموانسة والفروب والرضا، وتكلمها في الضرورات والحاجات، لا هجراً تاماً؛ ولذا قيّد الهجر بالمصاحح: ﴿وَأَعْرِضْ عَنْ السَّكَاجِعِ﴾، مع أن الرجل يخالف زوجته في غير المصاحح أكثر، وفي ذلك إشعار بهجر الموانسة، وعند الحاجة لهجر الجماع بهجر به.

الحالة الثالثة: الفروب؛ ولا يصير إلى حالة حتى يأتي بها يسيلها؛

(١) ينظر: تفسير الطبري (١/٧٠٠)، وتفسير ابن الجوزي (٢/٩٩٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/٩٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٦٥) (١٩/٨)، ومسلم (٢٥٥٨) (٤/١٩٨٣).

لأن الله رتب ذلك بعقله، ﴿يُعْطُونَ﴾، والقاء للتعقيب، وبين كل حالة والتي تليها ما يكفي لوجود أثرها، ولذا قال سعيد بن جبير: «يعطونها، فإن فعلت، وألا فعبرها»، أخرجه ابن المنذر^(١).

وظاهر قول الشافعي: الترتيب إلا للحاجو، فيجوز الجمع بين العقل والهجر والضرب.

وليس المراد بالضرب: المبرح الذي يوجع ويحرق ويكسر ويقتل العضو، وإنما ما يثبت معه التكبير بالقواو، كالضرب بالسواك ونحوه، قاله ابن عباس وعطاء^(٢).

وأما المرتبة الثانية: فهي معالجة تشوؤ المراء خارج بيت زوجها، وذلك بالسعي بالإصلاح بين الأولياء، وبعث الحكمين بين أولياء الزوجين؛ كما يأتي في الآية التالية.

والسنة: ألا يصار إلى مرتبة حتى يُلغى بالأولى.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَلْبَسْتُمْ فَلا تَتَوَخَّوْا عَلَيْهِمْ مَكِيلًا﴾؛ أي: لو رجعت الزوجة عن تشوؤها ومنع الزوج حقه منها كفرائيه، فلا يجوز له أن يستمر في وعظو كالمعتبر لها ليكبرها، أو هجره وضربه ليؤذيها ويضرها؛ لأن الثابت كمن لا ذنب له، فلا يجوز المواخذة بما ييب منه.

• • •

قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَفَثَتْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْسَلُوا بَيْنَكُمْ مِنْ أَهْلِهِمْ وَحَكَمَ بَيْنَ آلِهِمَا إِنْ بَرِحَا إِسْلَمَكَ يَوْمَئِذٍ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء: ٣٥).

الشقاق هو الشراخ والمقصومة التي يخلب على الطرف عدم علاجها

(١) تفسير ابن المنذر (٢/ ٦٩٠).

(٢) تفسير الطبري (٦/ ٧١١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٤٤).

بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي بَيْنَهُمَا، وَالْخُطَابُ فِي هَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَنْفُتُ شَيْئًا بَيْنَهُمَا﴾ هُوَ لِلزَّوْجَيْنِ وَالسُّلْطَانِ؛ وَحَكَى ابْنُ جَرِيرٍ الْإِجْمَاعَ أَنَّهُ لَيْسَ لغيرِهِمْ؛ وَأَمَّا الْخِلَافُ عَنْهُ فِي الْآيَةِ فِي الْمُخَاطَبِ بِهَا: هَلْ هُوَ السُّلْطَانُ، أَوِ الزَّوْجَانِ، أَوْ هُمَا جَمِيعًا^(١)، وَلَا أَهْلُكُمْ فِي تَعْيِينِ الْمُخَاطَبِ بِعَيْنِ الْحَكَمَيْنِ فِي الشُّنْ شَيْئًا.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: «هُوَ السُّلْطَانُ»^(٢).

وَقَالَ الشَّيْخُ: «الْخُطَابُ لِلزَّوْجَيْنِ»^(٣).

وَكُلُّ ذَلِكَ صَحِيحٌ؛ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَوْلَادِكَ طَلَبُ الْحَكَمَيْنِ وَبَيْنَهُمَا، وَالسُّلْطَانُ أَظْهَرُ وَأَقْوَى بِالْإِجْمَاعِ بِقَضَاءِ الْحَكَمَيْنِ وَامْضَائِهِ.

وَيَصُحُّ تَوْجِيهُ الْخُطَابِ إِلَى أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ إِذَا كَانُوا أَوْصِيَاءَ عَلَى الزَّوْجَيْنِ لضعفِ الْأَهْلِيَّةِ، أَوْ أَنْتَاهُمَا الزَّوْجَانِ، أَوْ رَأَوْا تَمَرُّدًا مِنْ الزَّوْجَيْنِ وَعِصْيَانًا لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِاتِّدَابِ الْأَهْلِيَّةِ لِيَتَعَثَّرَا حَكَمَتَيْنِ.

فَالْأَوَّلَى إِلَّا يَنْضَيَّ حُكْمُ الْحَكَمَيْنِ مِنَ الْأَهْلِ إِلَّا بِامْضَاءِ السُّلْطَانِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْخُطَابَ فِي الْآيَةِ فِي هَوْلِهِ، ﴿فَلْيَتَعَثَّرَا﴾ لِلسُّلْطَانِ وَالزَّوْجَيْنِ، وَدُخُولِ الْأَهْلِ فِيهِ ظَنٌّ قَالَ بِهِ بَعْضُ الْقَفَّاهِ؛ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ سُلْطَانٌ فِي الْأَرْضِ الَّتِي هُمْ فِيهَا، تَضَى حُكْمُ الْحَكَمَيْنِ مِنَ الْأَهْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا يَقُومَانِ مَقَامَهُ، وَلَا يَصْلُحُ الْحَالُ وَيَزُولُ الشُّقَاقُ إِلَّا بِذَلِكَ.

رِضَا الزَّوْجَيْنِ بِحُكْمِ الْحَكَمَيْنِ:

وَفِي الْآيَةِ: إِنْشَاءً إِلَى عَدَمِ لُزُومِ رِضَا الزَّوْجَيْنِ بِالْحَكَمَيْنِ لَمَّا قَالَ بِأَنَّ الْخُطَابَ لِلسُّلْطَانِ، أَوْ مَنْ قَالَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: إِنَّ الْخُطَابَ لِأَهْلِ الزَّوْجَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُخَاطَبُ بِالْبَيْتِ غَيْرَ الزَّوْجَيْنِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى

(١) تفسير الطبري (٧٢٦/٦).

(٢) تفسير الطبري (٧١٦/٦).

(٣) تفسير الطبري (٧١٧/٦).

وخاصةً، فالرضا، يعني: أنهما أهلُ الخطاب، والسلطان وأهلها فرعُ
عنهما.

وهو له تعالى ﴿فَابْتَئُوا حَكْمًا مِنْ أَهْلِهِ. وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِيهَا﴾؛ ليُصلحها
ما قَسَدَ، وليُأَيِّزَ الزوجَيْنِ على الحقِّ بسيفِ الحياءِ والمروءةِ؛ فيستجلبَا
منهما ما جُبِلَتْ عليه النفوسُ من بَذْلِ الحقوقِ، وكراهةِ الظُّلمِ، وفصلِ
الإحسانِ والمروءةِ.

الحكمان من أهل الزوجين:

والشُّعْرُ: أَنَّ يَكُونَ الْحَكَمَانِ مِنَ أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ؛ لقوله: ﴿حَكْمًا مِنْ
أَهْلِهِ. وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِيهَا﴾؛ لأنهما أعلمُ الناسِ بالحالِ، وأكثرُ الناسِ رغبةً
في صلاحِ الزوجَيْنِ واستقامةِ أمرهما، بخلافِ الأجنبيِّينَ؛ فلا يَعْلَمُونَ ما
يُصْلِحُ الزوجَيْنِ، وما هما عليه من مصلحةٍ ومَضَرَّةٍ.

وفي تحكيمِ الأقرَبَيْنِ من أهلِ الزوجَيْنِ دفعٌ لاطِّلاعِ الأجنبيِّينَ على
عيوبِ الزوجَيْنِ وما بينهما من خلافٍ وخُصُوصَةٍ تُنشِئُ الشُّرْبَةَ إلى
كُتْبِهِ، لا إِذَاعَتِهِ.

وقد حَكَّى بعضُ العلماءِ الإجماعَ على وجوبِ كونهِ الْحَكَمَتَيْنِ من
أهلِ الزوجَيْنِ؛ كابن عبد البرِّ وابنِ رُشْدٍ.

وفي حكايةِ الإجماعِ نظرًا؛ فالآيَةُ أَرَشَدَتْ لِلأَصْلَحِ والأَقْرَبِ، وقربةً
ذلك: أَنَّ بَعْثَ الْحَكَمَتَيْنِ أصْلًا ليس بِواجِبٍ على الأظهرِ، وقد قال
جماعةٌ من فقهاءِ الشافعيةِ: إِنَّ كَوْنَ الْحَكَمَتَيْنِ من أَهْلِيهما مُسْتَحَبٌّ، ولو
بَقِيَتْما من غَيْرهما لِلحَاجَةِ ولِرِجَاحَةِ ذلكِ في حالِ بعينها، فهو جائزٌ؛ فَرُبَّمَا
كَانَ أَهْلُ الزَّوْجَيْنِ أو أَهْلُ أَحَدِيهما مَبْنِيًّا في خُصُومَةِ الزوجَيْنِ وشِقَاقِيهما،
فَبَعَثَ الْحَكَمَتَيْنِ مِنْهُمَا بِكُلِّ حالٍ محلٌّ لِهَيْبَتِهِ وَهَيْبَتِهِ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَشَدَ إِلَى
الغالبِ وَدَلَّ عَلَيْهِ؛ لِيُضْلَحَ الحالُ وتُسْتَقِيمَ.

اتفاق الحكمين ملزم:

وهو له تعالى ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾، يعني: الحكمين، قاله ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وعائشة السلف^(١).

وفي الآية: إشارة إلى أن الحكمين إن اتفقا، لزم قولهما ولو لم يتم الزوجان بتوكيلهما، فالحكمان يقضيان على الزوجين بالحق الذي لم يخالف حكما في الكتاب والسنة، وعكس بعض العلماء الإجماع على أن حكم الحكمين إن اتفقا ملزم للزوجين.

وهذا في حال اتفاق الحكمين، وأما في حال اختلافهما، فلا يلزم قول كل واحد الآخر، ولا يلزم الزوجين من ذلك شيء؛ لأن الله جعل توفيقه للزوجين في اتفاق الحكمين، فتوفيق الزوجين فرع عن توفيق الحكمين كما في قوله، ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّيَنَّ اللَّهُ رِجْسَهُمَا﴾.

تفريق الحكمين بين الزوجين:

وهذا في اتفاق الحكمين في غير التفريق بين الزوجين، وأما إن اتفق الحكمان في التفريق بين الزوجين، فقد اختلف العلماء في الإلزام به:

القول الأول: الإلزام به ولو في التفريق؛ وهو قول عثمان وعلي بن أبي طالب، وقول ابن عباس ومعاوية؛ ودفع إليه مالك، وهو أحد قولي الشافعي، فيترق بينهما؛ فيعطى الذي من أهلها الموضع، ويطلق الذي من أهل الزوج.

القول الثاني: عدم إلزامهما بالتفريق ولو اتفقا، ما لم يجعل الزوجان ذلك إليهما؛ وهو قول عطاء وثلاثة والحسن، ودفع إلى هذا

(١) تفسير الطبري (٧٣٠/٦ - ٧٣٦)، وتفسير ابن المنذر (٦٩٩/٦)، والتفسير ابن أبي حاتم (٩٤٦/٣).

القول أبو حنيفة والشافعي في القول الآخر، ورواية عن أحمد.
وأما قالوا بعدم التفريق ولو اتفقا؛ لأن العضة بيد الزوج،
فلا يطلُّ غيره، وجعل الله للسلطان الفسخ بشروط، ولم يجعل ذلك في
المحكِّمين.

والأرجح: قول عثمان وعلي بن أبي طالب، ولم يُخالِفهما غيرهما
من الخلفاء الراشدين، والخليفة إن قال قولا لا يُعارض الدليل المعمول
به، ولم يُخالِف أحد من الخلفاء، فقوله أقرب إلى الصواب. هذا لو كان
واحدا، كيف وقد وافقه غيره من الخلفاء وقال بقولهما فقهاء الصحابة؛
كابن عباس ومعاوية^(١)

روى ابن سعد وابن المنذر عن عكرمة، عن ابن عباس ومعاوية؛
قال: بغتُهما - لا أعلمه إلا قال: عثمان - فقال: إن رأيتما أن تجتمعا
فاجتمعا، وأن تفرقا ففرقا؛ قال: وذلك في فاطمة بنت عتبة بن ربيعة
وغيل بن أبي طالب، قال: وكانت قد نزلت على علي^(٢)
وله طريق أخرى عند ابن المنذر؛ من حديث ابن جريج، عن
ابن أبي مليكة؛ بنحو هذه القصة^(٣).

وروى الشافعي والنسائي من حديث عبيدة السلماني؛ أن عليا قال
لمحكِّمين: إن رأيتما أن تجتمعا فاجتمعا، وإن رأيتما أن تفرقا ففرقا^(٤).
وبنحوه روى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس^(٥).

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٣٩/٨)، و«تفسير ابن المنذر» (٦٩٩/٢).

(٢) «تفسير ابن المنذر» (٦٩٩/٢).

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٤٦٦١) (٤٦١/٤)، والشافعي في «مسنده» (ص ٢٦٢).

(٤) «تفسير الطبري» (٧٢٢/٦)، و«تفسير ابن المنذر» (٦٩٧/٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٩٤٥/٣).

وَيُؤَكِّدُ الْقَوْلَ بِهَذَا: أَنَّ اللَّهَ سَمَّى الْحَكَمَتَيْنِ بِالْحَكَمَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا قَاضِيَانِ، لَا وَكِيلَانِ وَلَا شَاهِدَانِ، وَالْحَاكِمُ يَقْضِي وَيُزِمُّ.

وَالْأَرْخِجُ: أَنَّهُمَا يُوقِفَانِ الطَّلَاقَ، وَلَكِنَّهُ يَفْعُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ أَقْنَى الْحُكْمِ الَّذِي تَحْتَقِقُ بِهِ الْمَصْلَحَةُ لِلزَّوْجَتَيْنِ؛ وَهَذَا قَوْلٌ مَالِكٍ.

وَلَا بُدَّ لِلْحَكَمَتَيْنِ أَنْ يَغْلِبَا حَالَ الزَّوْجَتَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ حَقُوقٍ وَفَضْلٍ، وَرِضًا وَغَضَبٍ، وَمَا يُرِيدَانِ مِنْ بَقَاءٍ وَفُرْقَةٍ؛ حَتَّى يَصْلُحَا بِمَا يَصْلُحُ الزَّوْجَتَيْنِ، لَا بِمَا يُسَيِّدُهُمَا، فَيَكُونُ الْبَغْيُ وَالظُّلْمُ.

وَنَمْلِئُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ فِي اجْتِمَاعِ الْحَكَمَتَيْنِ، وَمَا النَّانِ -: دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ الْاجْتِمَاعِ؛ فَاجْتِمَاعُ الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْأَمْرِ أَقْرَبُ إِلَى تَوْفِيقِ اللَّهِ وَأَوَّلَى بِهِ.

فَإِنَّ الْكَثْرَةَ وَمَنْعَهَا:

وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ يَذْكُرَانِ الْكَثْرَةَ وَيَنْعَاهَا إِنْ كَانَتْ فِي عُمُومِ النَّاسِ جَمِيعًا الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ، وَيَنْعَاهَا إِنْ كَانَتْ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْعُ الْكَثْرَةِ فِي الْمُسْلِمِينَ قَرِيبَةٌ عَلَى الْحَقِّ، لَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَفِي الْكَثْرَةِ فِي النَّاسِ كُلِّهِمْ دَلِيلٌ عَلَى الْبَاطِلِ، لَا قَرِيبَةٌ عَلَيْهِ؛ فَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلَيْكُنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [مَعْرِف: ١٧]، ﴿وَلَيْكُنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الْأَنْعَام: ١٨٧]، ﴿وَلَيْكُنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الْبُرْج: ٢٤٣]، ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الْمَائِدَة: ١٠٣]، وَالْكَثْرَةُ فِي الْمُسْلِمِينَ مَحْمُودَةٌ لَكِنْ لَيْسَتْ دَلِيلًا بَلْ قَرِيبَةٌ؛ فَقَدْ تَكُونُ الْكَثْرَةُ عَلَى الْبَاطِلِ، وَالْقَلَّةُ عَلَى الْحَقِّ، فَلَمْ يَنْدُمِ اللَّهُ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ؛ وَإِنَّمَا الذَّمُّ لِمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ كُلِّهِمْ.

وَمَالَاتِ الْأُمُورِ إِلَى اللَّهِ؛ هُوَ أَعْلَمُ بِصَالِحِهَا وَمَالِحِهَا، وَخَيْرُهَا وَشَرِّهَا؛ فَمَنْ امْتَثَلَ أَمْرَهُ، جَعَلَ التَّوْفِيقَ لَهُ، وَمَنْ خَالَفَ أَمْرَهُ، خَرِبَتْ؛ وَلِذَا هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾.

﴿لَا تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذُوا اللَّهَ وَلَا شَرِكًا بِهِ. كَيْفًا وَالْقَوْلَيْنِ إِسْحَاقَ
وَبَدَى الشَّرْكَ وَالْإِنْسَى وَالنَّسَكِيْنَ وَالْمَلَكُ ذِي الشَّرْكَ وَالْمَلَكُ الْجَنَّبِ
وَالْمَلَكُ وَالْمَنْسَبِ وَأَبَى النِّكِيلِ وَمَا مَلَكَكَ أَيْمَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُجِبُ مَنْ
كَانَ تَحْتَكَ كَعُورًا﴾﴾ [النساء: ١٣٦].

أَمَرَ الله بتوحيده، ونهى عن ضده، وهو الشرك، وإذا أمر الله بشيء
ونهى عن ضده، فهو من عظامم الأمور أو أعظمها، فالتوحيد أعظم
مأمور به، والشرك أعظم منهي عنه.

وقرَنَ الله بتوحيده أمرَ الوالفتين والإحسان إليهما؛ وهذا كقولهِ
تعالى: ﴿وَقَفَّيْ رَيْكَةَ لَا تَقْبَلُوا إِلَّا بِكَةِ وَالْقَوْلَيْنِ إِسْحَاقَ﴾ [الاسراء: ١٣٣].

كيف تُعرف الأوامر المؤكدة والمخففة؟

وتُعرف الأوامر المتأكدة على غيرها بأن يؤمَر بها ونهى عن ضدها
في سياق واحد، وتليها مرتبة: أن يؤمَر بها ونهى عن ضدها في سياق
وموضع آخر، وتليها: ما أمَر به ولم يَنْهَ عن ضده، وهكذا في المنهيات:
بالنهي عن شيء والأمر بضده، وهكذا.

ومن قرائن معرفة الأوامر المتأكدة على غيرها: معرفة عدد ورود
الأمر بها في الشريعة؛ فما يؤمَر به في عشرة أحاديث أكَّدَ مَّا يؤمَر به في
حديث وحديثين وثلاثين، وهكذا في النهي؛ لأن تكرار النهي وتقل
الصحاب له دليل على أهميته، ولهذا كثيرا ما ينقل أهل العلم بالسنة
والأثر عدد الأحاديث في الباب إشارة إلى هذا؛ فيقول أحمد والشافعي
وأضرابهما: في هذا عشرة أحاديث أو خمسة، ونحو ذلك.

وإذا اجتمع في الشيء أمران، فهو من عظامم الدين:

الأول: الأمر به والنهي عن ضده في سياق واحد.

الثاني: تَكَرَّرَ الأمرُ به والنهي عن ضده في مواضع كثيرة.
ولهذا كان التوحيد أعظم وأكثر ما أُبرِز به، والشُّرك أكثر وأعظم ما
نُهي عنه، ويَلِيه بقية أركان الإسلام.

وَمِنْ نَتِيجِ ذلك، وَجَدَ أَنَّهُ ثَبُتَ مَطْرُودُ في الشريعة، وَأَنَّ الأمرَ إِذَا
خَلَا مِنْ نَهْيٍ عَنْ ضِدِّهِ، فَغَالِبُهُ مُسْتَحَبٌّ، وَأَنَّ النَهْيَ إِذَا خَلَا مِنْ أَمْرٍ
بِضِدِّهِ، فَغَالِبُهُ مَكْرُوهٌ؛ وَهَذَا يُفسَّرُ فَقَّةُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي التَّشْدِيدِ فِي
بَعْضِ الْأُمُورِ وَالتَّوَاهِي وَالتَّخْفِيفِ فِي بَعْضِهَا؛ لِأَنَّهُمْ أَدْرَكُوا مِنْ حَرَمِ
النَّبِيِّ ﷺ مَا لَمْ يُدْرِكُوهُ غَيْرُهُمْ.

وهذا مع قرائن أخرى؛ مِنْ وَصْفِ الشَّارِكِ بِوَصْفِ كَالِهَلَاكِ،
وَالْفَاعِلِ بِوَصْفِ كَالنَّجَاةِ، وَهِيَ أوصاف كثيرة جدًا تَجْمَعُ مع غَيْرِهَا؛
فَيُؤَخِّذُ مِنْهَا قَوْلُهُ التَّحْكُمُ فِي الشَّرِيعَةِ.

حفظ العالم وفقهه وأثره على مراتب الشريعة:

وَكَلَّمَا كَانَ الْعَالِمُ أَكْثَرَ جَهْظًا لِلوَحْيِ وَمَعْرِفَةً لِمَعَانِيهِ وَسِيَاقَاتِهِ، كَانَ
أَكْثَرَ مَعْرِفَةً لِأَوَلِيَّاتِ الشَّرِيعَةِ عِنْدَ تَرَاخُيْهَا وَالتَّفَرُّجِ فِي تَنْزِيلِهَا، وَأَبْضَرَ
بِالسِّيَاسَةِ عِنْدَ ارْتِكَابِ الْأُمُورِ الْمُزْدَجِمَةِ الَّتِي لَا تَنْسَعُ الْحَالُ لِلِإِتْيَانِ بِهَا
جَمِيعًا، أَوْ اجْتِمَاعِ الْمُنْهَيَّاتِ الَّتِي لَا يَذُّ مِنْ ارْتِكَابِ وَاحِدٍ مِنْهَا؛ فَبِهَذَا
تُعَرَّفُ الْأَوَلِيَّاتُ، وَمَا شَلَّتْ فِي الشَّرِيعَةِ وَمَا غُفِّتَ فِيهِ.

وقوله: ﴿وَيُؤَيِّدُ الشَّرِيعَةَ﴾: هُمُ أَهْلُ الرَّجْمِ وَعَمُومُ أَهْلِ الْقُرَابَةِ مِنْ
النَّسَبِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الرُّضَاعُ وَالْمُصَاغَرَةُ بِالْأَمْرِ، وَلَكِنَّهَا تَدْخُلُ فِي
الْقَضَلِ وَالْإِحْسَانِ وَبَذَلِ الْمَرْغُوبِ وَكَرِيمِ الْخُلُقِ.

وأعظم القُرْبَى: أُولُو الْأَرْحَامِ، وَاخْتَلَفَتِ الْعُلَمَاءُ فِي الرَّجْمِ الَّتِي
يَجِبُ وَصْلُهَا عَلَى أَقْوَالٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ.

وقوله: ﴿وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ﴾: وَأَوَّلَى الْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ هُمُ يَتَامَى

الرَّجْمِ وَمَسَاكِينُهُمْ؟ فَلَهُمْ حَقُّ الْقَرَابَةِ وَحَقُّ الْيَتَمِ وَالْمَسْكِينَةِ؛ لِأَنَّ الْقَرِيبَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَاجَةِ قَرِيبِهِ، وَأَكْثَرُ إِحْلَاحًا عَلَيْهَا؛ فَالْحَقُّ مِنْهُ أَوْجِبُ، وَحَقُّ الرَّجْمِ مِنْهُ أَكْثَرُ.

حَقُّ الْجِيرَانِ وَأَنْوَاعُهُمْ:

وَقَوْلُهُ: ﴿وَالْجَارُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ﴾:

﴿وَالْيَتَامَىٰ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ الَّذِي جَمَعَ مَعَ قُرْبِهِ مَكَانًا: قُرْبُهُ نَسَبًا وَرَحْمَةً؛ فَلَهُ حَقُّ الْقَرَابَةِ وَحَقُّ الْجَوَارِ.

وهذا المعنى عليه أكثرُ المفسرين من السلف؛ وهو قولُ ابنِ عباسٍ وعكرمةٍ ومجاهدٍ وزيد بنِ أسلم^(١).

وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّهُ الزَّوْجَةُ^(٢).

وقيل: هو كلُّ جَارٍ مُسْلِمٍ؛ فَلَهُ حَقُّ الْجَوَارِ وَحَقُّ الْإِسْلَامِ.

وفي هذا القولِ نظرٌ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وَالْجَارُ ذُو الْقُرْبَىٰ وَلَوْ كَانَ بَعِيدَ الْمَنْزِلِ أَحَقُّ مِنَ الْجَارِ الْغُلَامِيِّ؛ كَالْأَخِ وَالْأَعْيِ وَالْعَمِّ وَالْخَالَ؛ لِأَنَّ حَقَّ الرَّجْمِ أَعْظَمُ مِنْ حَقِّ الْجَارِ فِي النَّصُوصِ؛ وَالنَّصُوصُ فِي الْأَمْرِ بِصِلَتِهَا وَالتَّهْيِ عَنْ ضَلْعِهَا أَكْثَرُ وَأَوْفَرُ، وَالْوَعْدُ فِي قَطِيعَةِ الْأَرْحَامِ أَعْظَمُ مِنْ قَطِيعَةِ الْجَارِ وَأَذْيَتُهُ، وَكُلُّ إِنْ.

وَبَعْضُ ذَلِكَ: أَنَّ حَقَّ الرَّجْمِ دَائِمٌ لَا يَنْقَطِعُ بِالْبُعْدِ، وَحَقُّ الْجَارِ عَارِضٌ يَنْقَطِعُ بِالْإِفْرَاقِ وَالْبُعْدِ؛ فَالْحَقُّ الدَّائِمُ أَعْظَمُ مِنَ الْعَارِضِ.

فَالرَّجْمُ يُوصَلُّ وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا.

﴿وَالْيَتَامَىٰ﴾: هُوَ الْجَارُ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَا قَرَابَةَ لَهُ؛ رُوِيَ هَذَا

(١) تفسير الطبري: (٦/٧ - ٧)، وتفسير ابن المنذر: (٢/٧٠٠)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٩١٨/٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم: (٩١٨/٢).

عن ابن عباس، وقال به بحكمة وقناعة وزيد بن أسلم^(١).

وقال مجاهد في قوله له: «إنه رفيق السفر»^(٢).

وقيل: الجار الكافر يهوديًا أو نصرانيًا.

والأظهر: أنه كل جار لا قرابة له، وحق المسلم أولى من غيره، وكلما كان الجار أقرب بابًا، فهو أقرب، والجار ذو القرى البعيدة، أولى من الجار غير ذي القرى ولو كان قريب الدار.

حق الصديق:

«والفكاك: والسب»: كل رفيق في حل وسفر، وأولى من يدخل في هذا الوصف: الزوجة؛ وفترته بالزوج على بن أبي طالب وابن مسعود وسعيد بن جبير وغيرهم^(٣).

وختلة ابن عباس على كل رفيق وصاحب في سفر وغيره، وبه قال بحكمة ومجاهد.

حق ابن السبيل:

وهذه الآية في حق الشخص وحفظ حقها وتلذذ المعروف إليها.

ويحتمل أن المراد بالصاحب بالجنب: صاحب الرفاق: أن الله ذكر ما سبقه بوصف الجار، ونحطه بالصاحب، ثم إن الله ذكر ما بعده تكميلًا لحق الصاحب ورفيقه في السفر على ما يرقان عليه من البلدان، وهو «وإن أكني» وهو المسافر، انقطع زاده أو لم ينقطع، فله حق

(١) تفسير الطبري (٩/٧ - ١٠)، وتفسير ابن المنذر (٧٠١/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٤٨/٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٩٤٩/٣).

(٣) تفسير الطبري (١٤/٧)، وتفسير ابن المنذر (٧٠٣/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٤٩/٣).

بالإحسان إليه، ويدخل في حكمه الأسير ولو كان بين أهله إذا جيل بينه وبين ماله بحبس السلطان الظالم له وقطع رزقه عنه ولو كان غنياً، فهو من أهله الزكاة.

والأمة في غير الزكاة، فتحصل على عموم الإحسان إلى الغريب ولو كان معه ماله وزاده، ولا تُخصَّص بالنفقة والزكاة، فتحسن إلى الغريب عن تكليفه، فتؤنس وتحسنه ويدخل السرور عليه بالكرامه والبشاشة في وجهه، ودلالته على الطريق وهدايته السبل، وقضاء حاجته، فمن طعن أن ابن السبيل يستحق الزكاة وحدها في كتاب الله، فقد أخطأ؛ فله أوسع من ذلك في الحق.

الجار مقسم على الصديق:

والجار أخص من الصاحب والرفيق؛ لأن قرنه أقدم من غيره؛ فهو صاحب وجار، فصاحب جاره في مسجده ومجلسه ووليته وحاجته وحمايته بيت ويخط عورته وأهله، وأما الصاحب فصاحب فقط.

ثم إن النصوص في الأمر بحق الجار أكثر من حق الصاحب، والنهي عن أدبه الجار أعظم من أدبه الصاحب.

ومعنى أن الجار أخص: أن حقه يتعلق إلى أهله ومحاربه ومن يرد إليه؛ فالزنى بتحريم الجار والاطلاع إلى عورته التي عنده في الدار أو الواردة إليه أعظم من عورة الصاحب وأهله في النصوص، وفي «الصحيحين» أن النبي ﷺ قيل له: أي الذنب أعظم؟ فقال: (أن تجعل يدك يداً وهو خلقك... ثم أن ترائي حليملة جارك)^(١) فالنصوص في الإحسان إلى الجار والنهي عن أدبه أكثر وأعظم من الصاحب.

ولا يترك الرجل برّ والديه ويعمل بقية رجبه إلا لعبه الله لأن برّ الوالدين لا أكّد منه في حقّ الناس.

والمنكسر المختار المحور يستع من مخالطة الضعفاء لعلّوه، حتى لا يتسبب إليهم قرابة وضحية، ويحبس المال عن الصدقة والزكاة، عوقاً على فقد ماله الذي يرتفع به، فيترك من أغني الناس، ولو أنفق، أنفق ليعلم ويذكر ويحمد.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الصَّالِفِينَ وَأَنْتُمْ شَاكِرُونَ حَتَّى تَقُولُوا مَا كُنَّا بَشَرٌ إِلَّا عَرَبٌ بَيْنَ يَدَيْ حَتَّى تَقُولُوا وَآلَ كُثَيْبٍ نَحْنُ أَوْ عَن سَعْدٍ أَوْ جَعَلَهُ أَمَّا فَتَمَكِّنَ فِي الْقَلْبِ أَوْ تَنْسَبُ إِلَيْهِ فَلَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ قَبِيصًا سَمِيحًا لِّهَذَا فَامْتَسِكُوا بِيُوبِئَكُمْ وَآلِئَكُمْ بِإِذِ اللَّهِ كَانَ عَفْوًا غَفُورًا﴾ [النساء: ١١٣].

التدرج في تحريم الخمر:

لم يكن النبي ﷺ يجعل الخمر ولا يتناولها قبل تحريمه، وإنما غاية الأمر: السكوت عنها لسكوت الله عنها، توطئاً للنفوس وتدرجاً في التشريع، وإنما كان النبي يترقب، لقوى الفطر الصحيحة مما يوجب العقل ويجلب الشفة وسوء التصرف والهلأب، وأصبح الفطر فطر الأنبياء، وقد جاء الوحي متدرجاً مستصليحاً للفطر التي طرأ عليها تبدل من أعمال الجاهليّة، ولم يكن من يشرب الخمر قبل تحريمه آثماً، لأن الله لا يؤاخذ أحداً قبل البلاغ والبيان، وأوّل ما نزل من القرآن في الخمر هذه الآية، إشارة إلى تطهير العبادة وموضيعها من الشكاري، وكان في الآية دُعا وتنقلاً لشارب الخمر، إذ مُنع من قُرْب الصلاة، لفقده عقله وعدم إقامته

العبادة على ما يُريد الله، وهذا ظاهر في قوله تعالى ﴿لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ﴾
وَأَنْتُمْ شَاكِرُونَ حَتَّى تَقْرَأُوا مَا لَكُمْ مِنْهُ.

والعلم بالصلاة وما فيها شرط لصحة الصلاة، ولا يكون هذا إلا
من عاقل.

صلاة غير العاقل:

ولا خلاف عند العلماء: أنه لا يصح صلاة فاقده العقل بجنون أو
سكر.

وأما من شرب الخمر، ولم يفقد عقله كشارب القليل، أو شرب
كثيراً مما لا يسكر إلا الكثير الفاجئ منه، فقد أئتم واستوجب الحد،
وصلاته صحيحة لسلامة عقله.

حكم تصرفات السكران:

والحق بعض الفقهاء بطلان صلاته بطلان قوله وفعله في غير
الصلاة، كالطلاق والعقاق والنكاح والبيع، وفي المسألة خلاف فذهب عند
السلف وذهبهم الخلف على القول:

القول الأول: كل قول من السكران باطل؛ من بيع وعقاق ونكاح
وطلاق، ويحد بما تجنيه جوارحه من سرقة وقتل وزنى.

وهذا قول القاسم بن محمد وطاوس وعطاء، وذهب إليه الثوري
والشافعي وأبو العباس بن سريج، ونسبه بعض الفقهاء الشافعية قولاً فذهبوا
للشافعية، وأنكر نسبه للشافعية المأزوية وغيره.

القول الثاني: يلزم السكران كل شيء من تبعه قوله وفعله وهذا
قول أبي حنيفة، واستثنى ما استثناء غيره من العلماء ما كان من حق الله
كألفاظ الكفر والرؤء، وكذا الإقرار بالحدود على نفسه.

القول الثالث: يلزم السكران الطلاق والعقاق والقود، ولا يلزمه
النكاح والبيع، وهذا قول مالك.

وفي كلام بعض الفقهاء تناقض في بعض شؤره ما يلزم الشكران، بخلاف ما كان بين العلماء القائلين بلزوم كل شيء وبين القائلين بعدم لزوم أي شيء.

وهذان القولان أقل الأقوال حظاً من الأدلة ومقاصد الشريعة.

وللشافعية تفصيل يُعدّ قولاً رابعاً: وهو أنهم يفرقون بين الشكران بشحاح كالنتج الشكر للعلاج ومحالو الشكر، وبين الشكران بمحرّم؛ فالأول: لا يؤخذ بقوله ولا يلزمه منه شيء، والثاني: يؤخذ بقوله ويلزمه لزومه؛ من بيع وزواج وطلاق وعتاق.

وللفقهاء كلام كثير وتفصيل واستثناء في مسألة ما يلزم الشكران وما لا يلزمه، ومن تتبع أقوال السلف، وجد أن بعض الاستثناء عند الفقهاء لا يحتاج إلى بحث ونظر؛ لتواتر الأدلة على عدم مواضعه به؛ فإن السلف لا يختلفون في أن الفاظ الرّد لا تلزم الشكران، وأن من سكر شكرها أو مخطئاً، أو فقد عقله ينتج لا يسكر؛ أنه لا يؤخذ بشيء من أقواله، سواء بمقتضى أو طلاق أو نكاح أو بيع أو قود؛ لأنه في حكم المجنون المطبوع على الجنون، ولا حاجة لاستثناء هذه الصور؛ للإجماع عليها عند السلف.

وقد صحّ عن عثمان بن عفان: عدم إلزام الشكران بالطلاقي، من غير تفرق بين أسباب شكره؛ لارتفاع التكليف عنه ولو كان مختاراً لذلك السبب.

قرب الشكران للصلاة:

وفي المراد من قرب الصلاة في قوله: ﴿لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ﴾ خلاف عند المفسرين من السلف في قوله: ﴿لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ﴾:

فمنهم: من جعل المراد بالقرب: قسّد الصلاة ودخلها، لا دخول

المساجد بِقِيَّتِهَا بِلَا صَلَاةٍ، وبِهَذَا الْقَوْلِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَبَّاسٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَمُجَاهِدٌ، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمَرَادَ بِالْقُرْبِ: مُوَاجَعَتُهَا؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ، وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَجُهَيْمٌ وَالزُّهْرِيُّ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ لَا يُنَافِي الثَّانِي، وَلَا الثَّانِي يُنَافِي الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ مَنْ مَنَعَ مِنْ دُخُولِ الْمَسَاجِدِ لَا يُجِيزُ دُخُولَ الصَّلَاةِ لِلشُّكْرَانِ وَلَوْ فِي التَّزَيُّتِ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ الْمَرَادَ دُخُولَ الصَّلَاةِ لَا يُلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ حَصْرُ الْحُكْمِ فِيهِ؛ وَإِنَّمَا قَصَدَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ حُطِّمَتْ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ وَالْعِبَادَةِ، وَلَوْلَاهَا مَا كَانَتْ مُعْطَمَةً، فَلَذَكَّرُوا غَايَةَ الْحُكْمِ وَتَرَكُوا بَدَايَتَهُ، وَتَرَكْتُهُمْ لِلْبَدَايَةِ لَا بِعِنِي خُرُوجِهَا مِنَ الْحُكْمِ، وَلَكِنْ بِعِنِي أَنَّ دُخُولَ الصَّلَاةِ مِنَ الشُّكْرَانِ وَلَوْ فِي الْفَضَاءِ أَعْظَمَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ بِلَا صَلَاةٍ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا: أَنَّ اللَّهَ رَخَّصَ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ غُبُورًا، وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي شَيْءٍ مِنْ دُخُولِ الصَّلَاةِ بِأَيِّ حَالٍ لِلشُّكْرَانِ وَالْجُنُبِ إِلَّا مَعَ الْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ خَاصَّةً، وَمِنْ قَرَأَتِي هَذَا: أَنَّهُ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَاتِهِ، وَأَصْحَابِهِ مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ كَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ الْمَعْنَى الثَّانِيَّ كَعَطَاءٍ وَجُهَيْمٍ.

وَيَسْتَلِ هَذَا كَثِيرًا مَا يَفْقَهُ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَعْنِيهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ قَوْلِيَّيْهِ عَنْهُ.

وَلَيْسَ فِي خُتْلَى آيَةِ عَلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ صَرَفٌ لَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا، بَلْ حُمِلَ لَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا لِقِرَائَتِهَا مِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ نَهَى عَنِ الْقُرْبِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الْمَسْكُوتَ﴾؛ كَالنَّهْيِ عَنِ قُرْبِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ: تَحْرِيمٌ لِاقْتِنَائِهَا وَالْجُلُوسِ فِي مَوْضِعٍ تُسْتَحْمَلُ فِيهِ.

ومن القرأني هؤلاء: ﴿لَا تَكْرِى سَبِيلًا﴾ + فالعبور إشارة إلى أن المراد به محل الصلاة، فضلاً عن قتلها.

والخطاب في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُنُوا كَالْعَصَاةِ وَالشَّكْرَى﴾ توجية للمسلمين قبل القطع بتحريم الخمر + فلم يئة الناس عنها فضلاً عن عقابهم بالخذ عليها، والنهي توجية للمؤمن قبل شكره أن يسكر عند قُرب الصلاة، فيسبب ذلك في ترك الصلاة أو ترك إقامة على وجهها فلا تُقبل، ويتضمن الخطاب جيتها بذهالة المفهوم جواز الشكر في غير وقت قُرب الصلاة، فالخطاب توجية للمعاقل ألا يسكر عند قُرب الصلاة، لا للسكران أن يقترب من الصلاة؛ لأن السكران غير مخاطب لعدم عقله.

وفي هذا فريضة على نهى الرجل من أكل الثوم والبصل عند قُرب الصلاة جماعة؛ ففي الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ الْحَبِيثَتَيْنِ، وَقَالَ: (مَنْ أَكَلَهُمَا، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا)^(١)؛ فالسكر عند نزول هذه الآية لم يكن محرماً، فهو السكران وأكل الثوم والبصل عن قُرب الصلاة؛ يعني: موضعها، وتعلل نهى السكران عن أداء الصلاة نفسها أيضاً لعدم العقل عند أدائها، فكان نهى الرجل عن قُرب الصلاة وهو سكران أشد؛ لهذا جاء في القرآن، وجاء النهي عن الصلاة جماعة لأكل الثوم والبصل في السجدة، ولو ألقاها صحت منه، بخلاف فاقيد العقل بسكر ونحوه.

قرب الصلاة جماعة برائحة كريهة:

ولا يجوز لأحد أن يعتمد أكل الثوم والبصل ليُعذر بترك الصلاة

(١) أخرجه أحمد (١٦٢٤٧/١) (١٩/١)، وأبو داود (٢٨٢٧) (٣/٢٦١)، والنسائي في السنن الكبرى (٦٦٤٧/١) (٣٣٦/١).

جماعة؛ كما أنه لا يَنْهَهُمُ مِنَ الْآيَةِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلصَّحَابَةِ شَرْبُ الْخَمْرِ قَبْلَ تَحْرِيمِهِ قُبِيلَ الصَّلَاةِ فَيَعْتَرِضُوا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ؛ بَلْ إِنَّ الْآيَةَ دَالَّةٌ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْفِعْلِ قَبْلَ الصَّلَاةِ حَتَّى لَا تُتْرَكَ الصَّلَاةُ؛ وَلِهَذَا كَانُوا يَشْرَبُونَهَا بَعْدَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ وَقَبْلَ التَّصْرِيحِ بِالتَّحْرِيمِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ؛ كَمَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: «كَانُوا لَا يَشْرَبُونَهَا عِنْدَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا صَلَّوْا الْعِشَاءَ شَرَبُوهَا، وَلَا يُصْبِحُونَ حَتَّى يَلْقَبَ عَنْهُمْ الشُّكْرُ، فَإِذَا صَلَّوْا الْغَدَاةَ شَرَبُوهَا؛ فَمَا بَأْسُ الْكُفَرِ حَتَّى يَلْقَبَ عَنْهُمْ الشُّكْرُ»^(١).

وَيُسْتَنْشَى مَنْ لَمْ يَجِدْ طَعَامًا إِلَّا ثَوْبًا أَوْ بَصَلًا، فَلَهُ أَكَلُهُ وَلَوْ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَنَعَزَّ بِرُكْبَاهَا جَمَاعَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دخول المساجد للجنب:

وهو له تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ عَنِ تَقْوَاهُمْ﴾ يَتَضَمَّنُ تَحْرِيمَ الصَّلَاةِ بِلا طَهَارَةٍ، وَتَحْرِيمَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ إِلَّا بِرَفْعِ الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ أَوْ تَخْفِيفِهِ بِرُضُوءٍ؛ كَمَا هُوَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ.

وَالنَّهْيُ عَنِ قُرْبِ الصَّلَاةِ إِلَّا بِفَضْلِ الْجُنُبِ مُطْلَقٌ قُبَيْدٌ بِمَا بَعْدَهُ مِنْ جَوَائِزِ التَّيَسُّمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَنَعُ الْجُنُبِ مِنْ قُرْبِ الصَّلَاةِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ فِي الْحَضَرِ بِدَلَالَةِ اقْتِرَائِهِ مَعَ الشُّكْرَانِ، وَدَقَّرَ الْمُسْلِمُ فِي هَوَاهُ: ﴿عَنِ تَقْوَاهُمْ﴾؛ لِأَنَّ الْآيَةَ جَرَتْ تَجَرُّوهُ الْغَالِبِ؛ فَالْمَاءُ يُوجَدُ فِي الْحَضَرِ، وَكَذَا فِي الْمَسَاجِدِ؛ فَالْمَسَافِرُ مُطْلَقٌ فَقْدِ الْمَاءِ وَالصَّلَاةِ فِي الْعَرَاءِ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ حَضَرٌ؛ وَإِنَّمَا هِيَ لِبَيَانِ اشْتِرَاكِ الْحُكْمِ بَيْنَ الشُّكْرَانِ وَالْجُنُبِ فِي تَحْرِيمِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ فَضْلًا عَنْ آدَاءِ الصَّلَاةِ، فَهِنَّ الْجُنُبَ قُبَيْدٌ زَائِدٌ عَنِ نَهْيِ الْمُحْدِثِ حَقْلًا أَصْفَرًا، فَيَجُوزُ لِلْمُحْدِثِ حَقْلًا

(١) «تفسير ابن المطهر» (١٧/١٢).

اصْفَرَّ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَلَكِنْ الشُّكْرَانِ وَالْجُنُبُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ؛
 لَهُوِهِ، ﴿لَا تَقْرَبُوا﴾؛ فَالْقُرْبُ قَلْبُ فَوْقِ الْمُبَاشَرَةِ، وَلَرَفْعِ الْإِلْبَاسِ ذَكَرَ اللَّهُ
 جَوَارِ تَيْشُمِ الْجُنُبِ عِنْدَ تَقْدِ الْمَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا فِي هَوِهِ، ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا
 عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْرَةً أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَتْكُمُ امْرَأَتُكُمْ مِنْ
 الْقَاهِلِ أَوْ لَسْتُمْ الْأَتَاءِ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾؛ فِي هَوِهِ، ﴿أَوْ لَسْتُمْ
 الْأَتَاءِ﴾ بَعْدَ هَوِهِ، ﴿وَلَا جُنُبًا﴾ إِنْشَارَةً إِلَى اخْتِلَافِ الْمَوْضِعَيْنِ فِي
 الْحُكْمِ؛ فَالْأَوَّلُ نَهْيٌ عَنْ مَوْضِعِ الصَّلَاةِ، وَالثَّانِي يَنْصَرُّ نَهْيُ الْجُنُبِ عَنْ
 الصَّلَاةِ بِلَا وَضوءٍ أَوْ تَيْشُمِ.

وَلَا فَرْقَ فِي حُكْمِ الْجُنُبِ بَيْنَ الْحَاضِرِ وَالْعَاصِفِ عِنْدَ تَقْدِ الْمَاءِ عِنْدَ
 عَامَّةِ السَّلَفِ وَجَمْهُورِ الْفُقَهَاءِ؛ خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ، وَجَمَاعَةً مِنْ فُقَهَاءِ
 الْحَنِيفَةِ لَا يُفَرِّقُونَ كَالْجَمْهُورِ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ
 وَالْأَوَزَاعِيِّ.

مِبَاشَرَةُ الْمُتَعَيِّفِ لِرُؤُوسِهِ:

وَفِي الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْجِمَاعِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمُتَعَيِّفِ وَغَيْرِهِ؛
 لِذَلِكَ الْآيَةُ بِالنَّهْيِ عَنْ قُرْبِ الصَّلَاةِ لِلْجُنُبِ، فَسَبَبُ الْجَنَابَةِ مِنْ بَابِ
 الْأَوَّلِ.

الاحتلام في المسجد، وتخفيفه بالوضوء:

وَمَنْ تَامَ أَوْ احْتَلَمَ لَا يَأْتُمُّ؛ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ عِنْدَ وَرُودِ السَّبَبِ عَلَيْهِ،
 وَيُخْرَجُ بِفَسْلٍ أَوْ يَتَخَفَّفُ مِنَ الْجَنَابَةِ بِوَضوءٍ؛ كَمَا هُوَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ؛
 كَمَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَالْأَنْزَرَمِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ؛ قَالَ: فَرَأَيْتُ أَصْحَابَ
 النَّبِيِّ ﷺ يَحْلِسُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُجْتَنِبُونَ إِذَا تَوَضَّعُوا وَضوءَ
 الصَّلَاةِ^(١).

(١) «التفسير من مخرجات معجم ابن منظور» (٦٤٦) (١٢٧٥/٢)، «التفسير ابن كثير» (٣١٣/٢).

وسنده صحيح.

وبنحوه روى زيد بن أسلم عنهم.

وقال بهذا أحمد وإسحاق: أنَّ الوضوء يُخَفَّفُ، ويجوزُ معه المُكْتَبُ.

وقال مالك: يمنعُ المُكْتَبُ والمروءُ بكلِّ حال؛ وهو ظاهرُ مذهبِ الحنفية.

وكان أبو حنيفة يمنعُ المروءَ إلا للمتيهم، وأمَّا المُكْتَبُ: فيمنعُهُ بكلِّ حال؛ أخذًا بظاهرِ الحديثِ المرويِّ في «سنن أبي داود» من حديثِ أُمِّتِ بْنِ خَلِيفَةَ، عن جَسْرَةَ بِنْتِ وَجَّاجَةَ، عن عائشةَ مرفوعًا: (لَا أَجْلُ الْمَسْجِدِ لِخَائِفِي وَلَا جُنْبٍ)^(١).

والحديثُ ضعيفٌ لا يُحْتَجُّ به؛ تفردت به جَسْرَةُ، وعنها أُمِّتُ؛ قال البخاري: «عنها عجائب»^(٢).

وجَسْرَةُ كوثيةٌ ليست معروفةٌ بالحديث ولا بالفقه، وليست معروفةٌ بالأخذ عن عائشة ولا بمجالستها، ولعائشةُ أصحابٌ كثيرٌ يَرْوُون عنها حديثَها، ويحملونُ فقَهاها من الرِّجالِ والنِّساءِ، وفي قُرَابَاتِها من النِّساءِ والرِّجالِ ما لا يَثْبُتُ عليهم بثَلَّة، ولا يَثْبُتُ عليها تحديثُهم به.

وضَعَّفَ أحمدُ أُمِّتَ مَرَّةً^(٣)، وقال في أخرى: «لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا»^(٤).

وجاء من حديثِ أَبِي الْخَطَّابِ، عن مَخْلُوجِ الثُّقَلِيِّ، عن جَسْرَةَ،

(١) أخرجه أبو داود (٢٣٢) (١/٦٠).

(٢) «تاريخ الكبير» للبخاري (٦٧/٢) رقم (١٧١٠).

(٣) ينظر: «شرح السنة» للبخاري (٤٦/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٦٦/١) رقم (٦٦٨).

(٤) «المعلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبد الله (١٣٦/٣) رقم (٤٥٩٢).

عن أُمِّ سَلَمَةَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ^(١)، وَفِيهِ مَجْهُولَانِ، وَاضْطَرَّتْ فِيهِ جَسْرَةً؛
نَارَةً تَرْوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَنَارَةً عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَائِشَةَ كَمَا قَالَ
أَبُو زُرْعَةَ^(٢).

دُخُولُ الْحَائِضِ لِلْمَسْجِدِ:

وَلَدَ ذَقَبَ الْمُزَنِّيُّ: إِلَى جَوَازِ دُخُولِ الْحَائِضِ لِلْمَسْجِدِ.

وَجَعَلَ أَحْمَدُ حُجَّتَهَا كَالْجُنُبِ؛ لَوْ تَوَضَّعَتْ جَازَ أَنْ تَدْخُلَ، وَإِنَّمَا
ذَكَرَ الْجُنُبَ؛ لِأَنَّ وَصْفَ الْجَنَابَةِ يَقَعُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلِأَنَّ الرِّجَالَ
أَكْثَرَ قُرْبًا لِلْمَسَاجِدِ وَمُتَكِنًا فِيهَا.

وَلَا يَنْلِزُ اشْتِرَاكُ الْحَائِضِ فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ سَبَبٌ يُمَكِّنُ
لِصَاحِبِهِ رَفْعَهُ، بِخِلَافِ الْحَيْضِ؛ فَالْمَرَأَةُ لَا يُرْفَعُ حَيْضُهَا إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ،
وَذِكْرُهُ مُؤَكَّدٌ لَوْ اشْتَرَكَ مَعَ الْجُنُبِ فِي الْحُكْمِ، فَالْحَائِضُ أَيْسَرُ مِنَ
الْجُنُبِ، وَالْأَوَّلَى لَهَا الْوُضُوءُ إِنْ دَخَلَتْ بِشَرْطِ عَدَمِ تَلَوُّهِ الْمَسْجِدِ
بِاسْتِغْفَارٍ وَخَفَافَتِكَ وَنَحْوِهَا، وَتُبْنَى النِّسَاءُ بِدُخُولِ الْمَسَاجِدِ كَنِسَاءِ أَهْلِ
الضُّفَّةِ وَمَنْ تَلَّمَ الْمَسْجِدَ، وَعَدَمُ بَيَانِ الْحُكْمِ الْقَاطِعِ أَمَارَةً عَلَى التَّسْيِيرِ.

وَحَدَّثَ عَائِشَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: (تَأْوِيلِي الْخُتْرَةَ)، وَهِيَ
بِسَاطِكِ لِلْمَصَلَاةِ، فَالْتِ: إِنِّي حَائِضَةٌ! فَقَالَ: (إِنَّ حَيْضَتَكَ كَيْسَتْ فِي
بَدَنِكَ)^(٣).

يَبَيِّنُ بِهِ الْمَرَادَ: أَنَّ الْحَيْضَ لَا يُرْفَعُ كَالْجَنَابَةِ فَتَرْفَعُهُ بِالتَّسْلِيلِ؛ فَإِنَّ
التَّسْلِيلَ لَا يُرْفَعُ الْحَيْضُ مَا دَامَ نَازِلًا، وَانْقِطَاعُهُ بِيَدِ اللَّهِ لَا بِيَدِهَا، فَكُنْتُ
فِي الْحَائِضِ أَكْثَرَ مِنَ الْجُنُبِ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٥) (٢١٢/١).

(٢) إِبْرَاهِيمُ الْحَقِيقِيُّ: لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (١٢٨/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٨) (٢٤٤/١).

واستدل جماعة من الفقهاء بهذا الحديث: على منع الحائض من دخول المسجد.

وليس بصريح، ولو استدل به، فلخوف تنجيس أرضي المسجد؛ فالنساء في زمانهم لا يجد كثير منهن ما يستغفرن به؛ ليصغف الحال، والله أعلم.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَجْرِي سَبِيلٌ﴾ استثناء للتيسير ورفع الخرج لمن دخل المسجد من غير ثوب؛ كالعابر الذي يأخذ متاعاً أو يبحث عن حاجته، أو يدخل من باب ويخرج من باب آخر لكونه أبسر له، وقد روى ابن جرير، عن يزيد بن أبي حبيب: أن سبب نزول الآية في رجال من الأنصار كانت أبواؤهم في المسجد، فتصيبهم جنابة ولا ماء عندهم، فيبدون الماء ولا تمر لهم إلا في المسجد؛ فأنزل الله هذه الآية^(١). والخير مرسل لا يصح.

وزوي عن بعض السلف: أن عابر السيل في الآية هو المسافر؛ زوي هذا عن علي وابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير^(٢).

وزوي عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد وعمرو بن دينار: أن عابر السيل: العار^(٣).

ويظهر أن من حمله على المسافر، حمله على الأغلب؛ لتقديم الماء الذي يرققون به الحنك، ويخففون به ولو بالوضوء، وليس المرأة تقيته بالمسافر وخروج غيره من حكيه؛ ولذا زوي عن ابن عباس المتحيان.

(١) تفسير الطبري (٥٧/٧).

(٢) تفسير الطبري (٥٠/٧ - ٥٣)، وتفسير ابن المنذر (٧٢١/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٥٩/٣).

(٣) تفسير الطبري (٥١/٧ - ٥٨)، وتفسير ابن المنذر (٧٢٢/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٦٠/٣).

نَمْ هَلْ تَعَالَى ﴿وَيَا كُنْ تَهَيَّزْ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ حَكَهَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَالِبِ أَوْ لَسْتُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ﴾ قَالَمْ يَهْدَا مَا قَبِلْتُمْ سَوِيكًا عَلَيْهَا قَانَسُوا يَوْجُوكُمْ وَأَهْلِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا.

وفي ذكر السفر: حَقْلٌ لِلْأَلْهَبِ؛ لأنَّ المسافر لا يَجِدُ الماءَ، وليس فيه أنَّ الحاضر لا يستعمله عند قَلْبِهِ؛ لأنَّ الغالب في الحاضر: أَنَّهُ في بلد معصورة بالهاتين والآبار؛ بخلاف المسافر في زمانهم.

والقول بآئِه خاصٌّ بالمسافر لظاهر السياقي غلط؛ لأنَّه يلزَمُ منه منع الصحيح العاجز، وجوازُه لكلِّ مريض ولو كان قاهرًا؛ لأنَّه هَلْ قَالَمْ كُنْ تَهَيَّزْ، ولأنَّ الله قَبِلَ الجميع بعلم وجود الماء في آخرها: ﴿قَالَمْ يَهْدَا مَا﴾؛ وبهذا استدلَّ أحمدٌ على أنَّ كلَّ شيءٍ يتحوَّلُ عن اسم الماء لا يتوضَّأُ به؛ لظاهر الآية^(١).

والمرضُ في الآية مخصوصٌ بما يُعَجِّزُ معه عن استعمال الماء كالحروري، أو يَقْدِرُ معه على استعمال الماء ولكنه يُوَحِّرُ العافية والبرء؛ فيجوزُ التيمُّمُ، وخوفُ المرضي كالمريض؛ ينلُّ البرد الشديد الذي يُخْشَى معه من الموتِ والمرضي عند الغسل والوضوء؛ فيجوزُ معه التيمُّمُ.

العاجزُ عن استعمال الماء:

وَمَنْ لَا يَسْتَغْلُ بِغُضُوهِ فِي اسْتِعْمَالِ الْوُضُوءِ وَغَسَلِ أَعْضَائِهِ: يجوزُ له التيمُّمُ ولو كان الماء حاضراً؛ كالمشلول الذي لا يستطيعُ رفعَ الماء ولا إدارته على يَدَيْهِ ووجهه وقَدَمَيْهِ، وَيَقْوَى على بسطِ كَفَيْهِ على الترابِ ورفعهما إلى وجهه؛ يجوزُ له التيمُّمُ ما دام لا يَسْتَغْلُ بِغُضُوهِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُؤَسِّئُهُ؛ كحالِ النُصْلِيِّ الذي لا يستطيعُ القيام إلا بغيره؛ لا يجبُ عليه ما دام عاجزاً بغُضُوهِ؛ وذلك كالشيخ الكبير الذي

(١) مسائل ابن هانبة (٥/١).

يَقْرَأُ عَلَى التَّيْمِ وَيَعِزُّهُ عَنِ الْوُضُوءِ إِلَّا بِوَلَدِهِ أَوْ زَوْجِهِ أَوْ خَادِمِهِ، وَلَوْ
وَسَاءَ غَيْرُهُ، صَحَّ بِلَا عِلَافٍ، لَكِنَّهُ لَا يَجِبُ، لِأَنَّ الْخُطَابَ تَرْجُحُهُ إِلَيْهِ
لَا إِلَى غَيْرِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ لِعَالِي: ﴿إِنَّا فَتَنَّاكَ إِلَىٰ أَعْيُنِنَا فَاغْلِبْنَا
وَتُجِيبُكُمْ﴾ (العنكبوت: ١٦)، وَفِي الصَّلَاةِ قَوْلُهُ ﷺ: (صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ
فَقَاعِدًا)^(١).

وَلَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ عِنْدَ عَجْزِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ بِغَيْرِهِ، لَانْتَصَرَفَ الْأَمْرُ
إِلَىٰ غَيْرِهِ بِإِعَانَتِهِ، وَلَجَبَتْ الْإِثْمُ بِتَقْصِيرِهِ.

وَالْقُدْرَةُ الْخَاصَّةُ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ شَرْطٌ فِي وَجوبِهِ، بِخِلَافِ
الْقُدْرَةِ الْغَاثَةِ فِي جَلْبِ الْمَاءِ وَاسْتِخْرَاجِهِ، لَيْسَتْ شَرْطًا فِي الْوُجُوبِ،
فَمَنْ عَجَزَ بِتَقْصِيرِهِ عَنِ إِخْرَاجِ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا بِإِعَانَةِ خَادِمِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ
اسْتِخْرَاجُهُ مَا دَامَ قَادِرًا عَلَىٰ اسْتِعْمَالِهِ بِغَيْرِهِ، لِأَنَّ الْوَحْيَ نَزَلَ وَلَا يَسْتَقِلُّ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ بِتَقْصِيرِهِ فِي اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ وَجَلْبِهِ، فَجَاءَ الْأَمْرُ
بِالْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، فَذُلَّ عَلَىٰ وَجوبِهِ عَلَىٰ كُلِّ قَادِرٍ عَلَىٰ إِخْرَاجِهِ
وَجَلْبِهِ بِتَقْصِيرِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ، وَجَاءَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي الْوَحْيِ عَلَىٰ الْعَاجِزِ بِمَرْضِي،
وَالْعَادِمِ لِلْمَاءِ لِسَفَرٍ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا مَعْنَىٰ يَتَعَلَّقُ بِالنَّفْسِ لَا بِتَعَلُّقِهَا.

تَقْدِيمُ الْمَرَضِيِّ عَلَى السَّفَرِ:

وَأَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الْمَرَضَ قَبْلَ السَّفَرِ، لِأَنَّ الْمَرَضَ أَكْثَرُ وَقُوْعًا فِي
النَّاسِ، خَاصَّةً فِي أَزْمَنَةِ مَشَقَّةِ الْأَسْفَارِ، وَلِأَنَّ الْمَرَضَ عَلَزٌ يَنْزِلُ
بِلَا اخْتِيَارٍ وَلَا سَبَبٍ مِنَ الْمَرِيضِ، بِخِلَافِ السَّفَرِ فَيُخْتَارُهُ الْمَسَافِرُ.

الرُّضُوءُ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ السَّيْلَتَيْنِ:

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَوْ جَاءَ أَمْدٌ مِّنْ غَيْرِ الْيَدَيْنِ﴾، يَعْنِي: مَكَانَ
قَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَفِيهِ كِتَابَةٌ عَنِ الْخَارِجِ مِنَ السَّيْلَتَيْنِ، وَجَرَى الْحُكْمُ فِي

الآيَةُ تَجْرَى الْعَادَةُ وَالسَّلَامَةُ، لَا مَجْرَى الشَّلَوِيَّةِ وَالْمَرْضَى، كَمَنْ تَخْرُجُ
فَضْلًا مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ لِمَرْضَى أَوْ عَادَةٍ، فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ.

الخَارِجُ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ:

وَمَا خَرَجَ مِنَ الْبَدَنِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ، لَا الْخَارِجُ مِنْهُمَا وَلَوْ مِنْ
غَيْرِهِمَا: لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ كَالْقُرْءِ وَالرُّعَافِ، فَضْلًا عَنِ النُّكَامَةِ
وَالْبَرَاذِ، وَلَوْ أَشْرَ وَبُحْثًا.

الخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ غَيْرُ التَّجَسُّي:

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ بِمَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مِنَ
النَّجَاسَةِ وَالْمَنِيِّ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا خَرَجَ مِنْهُمَا وَلَيْسَ بِنَجَسٍ، أَوْ مِنْ
غَيْرِهِمَا؛ سَوَاءً كَانَ نَجَسًا أَوْ لَيْسَ بِنَجَسٍ؛ كَرُطُوبَةِ قُرْجِ الْمَرَأَةِ وَالرُّعَافِ
وَالْقُرْءِ وَالْحِجَامَةِ وَالْقَضَاءِ؛ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي عِلَّةِ النَقْضِ فِي الْآيَةِ
وَالْأَحَادِيثِ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ عَلَّقَ الْحُكْمَ بِالْمَخْرَجِ؛ كَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ عَلَّقَهُ بِالْخَارِجِ؛ كَمَا لَكَ وَأَصْحَابِهِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ عَلَّقَهُ بِهِمَا جَمِيعًا؛ فَجَعَلَ الْوُضُوءَ يَنْقُضُ بِمَا خَرَجَ مِنْ
مَحَلِّ النَّجَاسَةِ وَلَوْ كَانَ ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ الْمَرْءَ يُنَجِّسُهُ، وَجَعَلَ كُلَّ نَجَسٍ
يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَلَوْ مِنْ مَخْرَجٍ ظَاهِرٍ؛ كَالرُّعَافِ وَالْحِجَامَةِ وَالْقَضَاءِ؛ وَهُوَ
قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ.

وَفِي رِطْوِيَةِ الْمَرَأَةِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ اخْتِلَافٌ.

وَلِأَنَّ مَا نَحْنُ وَأَصْحَابِيهِ عَلَّقُوا الْعِلَّةَ بِالْخَارِجِ؛ فَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ
عِنْدَهُمْ بِخُرُوجِ الْخَصَاةِ مِنَ الدُّبُرِ، وَكُلِّ الدَّوْدَةِ وَالْمَغْنُونِ وَالْخَيْطِ وَالشَّعْرِ.
وَالشَّافِعِيُّ عَلَّقَهُ بِالْمَخْرَجِ؛ فَيَرَى كُلَّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ نَاقِضًا،
وَمَا خَرَجَ مِنْ غَيْرِهِمَا لَا يَنْقُضُ؛ كَالدَّمِ وَالرُّعَافِ، وَالْقُرْءِ وَالْحِجَامَةِ؛

قالوا: لأنَّ الرِّيحَ تَنْقُضُ الوُضوءَ مِنْ أَسْفَلٍ، وَلَا تَنْقُضُ الوُضوءَ إِنْ خَرَجَتْ مِنْ أَعْلَى، وَكِلَاهُمَا رِيحٌ خَارِجَةٌ مِنَ الْجَوَافِ.

وَإِنْ كَانَ هَذَا الرَّأْيُ قَوِيًّا، إِلَّا أَنَّ التَّعْلِيلَ فِيهِ نَقَرٌ؛ فَإِنَّ الرُّبُحَيْنِ وَإِنْ خَرَجَا مِنَ الْجَوَافِ، فَإِنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ، فَوَجِبَ اخْتِلَافُ حُكْمِهِمَا، فَلَيْسَ جَوْفُهُمَا وَاحِدًا؛ فَالْفَرْقُ بَيْنَ الرُّبُحَيْنِ كَالْفَرْقِ بَيْنَ الطَّعَامَتَيْنِ: الْقَيِّءِ وَالغَائِطِ، فَجَوْتُ الْغَائِطِ غَيْرُ جَوْفِ الْقَيِّءِ، وَكَذَلِكَ الرِّيحُ.

الْجَمَاعُ وَلَمَسُ الْمَرَاةِ:

وهو: ﴿وَإِذَا نَسَّيْتُمُ النِّسَاءَ﴾ المرادُ به: الْجَمَاعُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ السَّلَفِ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ: كَعَلِيِّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَمُجَاهِدٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالشَّعْبِيِّ وَطَاوُسٍ وَقَتَادَةَ^(١).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْمَلَامَةِ مِنَ الْجَسَدِ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَاللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

وَرَوَى طَارِقٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «الْلَّمَسُ: مَا دُونَ الْجَمَاعِ»^(٢).

وَقَالَ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ السَّلَفِ بِأَنَّ مِنَ الْمَرَاةِ يَنْقُضُ الْوُضوءَ: كَابْنِ عَصَرَ وَغَيْرِهِ فِيمَا رَوَاهُ نَافِعٌ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنْ قُبُلَةِ الْمَرَاةِ»^(٣).

وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْحَالِ الَّتِي يَجِبُ مَعَهَا الْوُضوءُ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ قَبَّلَتْهُ يَدُ الْمَرْءِ الشَّهْوَةَ؛ كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، بِحَائِلٍ أَوْ بِغَيْرِ حَائِلٍ، وَيُخْرِجُ عَلَى هَذَا مِنَ الزَّوْجَةِ لِلسَّلَامِ وَتَنَاوُلِ الْمَتَاعِ، أَوْ مِنَ التَّكَايُمِ وَالضُّغَارِ اللَّاتِي لَا يُسْتَهَى بِثَلَاثِينَ.

(١) التفسير الطبري (٧/ ٢٣ - ٦٨)، والتفسير ابن المنذر (٢/ ٧٦٦)، والتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٦١).

(٢) تفسير الطبري (٧/ ٦٩)، والتفسير ابن المنذر (٢/ ٧٢٧)، والتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٦١).

(٣) التفسير الطبري (٧/ ٧١).

وعنه: مَنْ قَبَّلَهُ بِمَسِّ الْيَدِ لَا يَغِيرُهَا مِنَ الْبِدْنِ؛ كَالْأَوْزَاعِ.

وظاهرُ فعلِ ابنِ عمرَ تقييدهُ بالشهوة التي يكونُ معها انتشارُ فَرْثِهِ كان يتوضأُ مِنَ الْفُتْلَةِ، وغالبُ ما يكونُ معها شهوةٌ، وأمَّا سائرُ المَسِّ للمرأةِ، فكثيرٌ، ولو كان يتوضأُ مِنْ كُلِّ مَسٍّ، لَذَكَرَ وَلَمْ يُخَصِّصِ الْفُتْلَةَ وَبَيَّنَّهَا.

وروى سالمٌ، عن أبيه، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ، أَوْ جَسَدَهَا يَبْدُو، لَمَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ^(١)، وظاهرُ جَسَدِ الشهوةِ؛ لِأَنَّهُ قَرَنَهُ بِالْفُتْلَةِ وَمَا أَطْلَقَ الْمَسَّ.

وَيُسَمَّى الْحُكْمُ الْمُجْمَلُ فِي الْآيَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّمَسَ هُوَ مَا دُونَ الْجِمَاعِ - السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتَوَضَّأُ مِنْ لَمَسٍ غَيْرِ الشَّهْوَةِ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهِيَ مُتَعَرِّضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا سَجَدَ، غَمَزَهَا^(٢).

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: أَنَّهَا تَغَلَّتْ النَّبِيَّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ وَهُوَ يُصَلِّي، فَوَقَعَتْ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُوَ سَاجِدٌ^(٣).

وَيَسْتَدُلُّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَسِّ فِي الْآيَةِ: مَسُّ الْيَدِ، لَا الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْجَنَابَةِ مَضَى أَوَّلَ الْآيَةِ فَلَا يُكَرَّرُ، وَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ الْأَشْرَافِ فِي الْحُكْمِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، فَالْحُكْمُ بَيْنَهُمَا مُخْتَلَفٌ؛ كَمَا تَقْلَمُ.

وَمَنْ اسْتَدَلَّ بِأَنَّ اللَّمَسَ هُوَ مَسُّ الْجَسَدِ وَلَيْسَ الْجِمَاعُ؛ أَخَذَ مِنْ

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٦٤) (١٣/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٤/١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٢) (٨٦/١)، ومسلم (٥١٢) (٣٧٧/١).

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٧) (٣٥٢/١).

النهي عن بيع الملائسة وهي من اليد، فهذا غلط؛ لأن للشرعة وضماً واستعمالاً للتمس بفهم من السياقي، لا من اللفظة المجردة، وقياس التمس الوارد في الشرعة يفتى على بعض لمجرد الاشتراك اللفظي من غير الاعتبار بالسياقي، ليس من طريقة العرب؛ وإنما من طريقة الأعاجم، فلا يمكن أن يفهم عربي فصيح من النهي عن بيع الملائسة معنى الجماع ولا ما يقابره؛ بل ولا ضرورة للذكورة والأنوثة فيه؛ فالسياقي له أثر على الألفاظ، وقد روى ابن جرير وابن المنذر، عن سعيد بن جبيرة قال: فذكروا التمس، فقال ناس من الموال: ليس بالجماع، وقال ناس من العرب: التمس الجماع، قال: فأتيت ابن عباس، فقلت له: إن ناساً من الموال والعرب اختلفوا في التمس، فقالت الموال: ليس بالجماع، وقالت العرب: الجماع، قال: فمن أي الفريقين كنت؟ قلت: كنت من الموال، قال: غلب فريق الموال؛ إن التمس والتمس والمباشرة: الجماع، ولكن الله يكتفي ما شاء بما شاء^(١).

وفي هذا أن غلطاً بعض المفسرين من السلف ليس من جهة وقوع التأويل على صحيح اللغة، ولكن غلطاً لهم بسبب فهم السياقي وتنزيله على أصح معاني اللغة المقصود في التنزيل، وهذا ما يغفل عنه الأعاجم من السلف، وكذلك بعض العرب الذين لم يقرؤوا من وضع اللسان الذي نزل عليه القرآن، فنأت مسألتهم وتواضعوا على معانٍ تختلف عن وضع العرب حال نزول القرآن في مكة والمدينة.

التمس وصفته:

قوله تعالى ﴿تَكْتُمُونَ صِيحاً طَبِيعاً فَاتَّخَذُوا يَهُودِيَكُمْ وَنَصَارِيكُمْ إِدَّةً لَكَ عَدُوّاً غُفُوراً﴾:

(١) تفسير الطبري (٦/٦٣)، وتفسير ابن المنذر (٢/٧٢٦).

لا يَخْتَلِفُونَ فِي التَّيْمُمِ، وَلَا فِي الْمَسْحِ لِلْوُجُوِّ وَالْيَدَيْنِ، وَلَا فِي أَنَّ الْمَرَاءَ: الْمَسْحَ، لَا ذَلِكَ وَالْفَرْكَ؛ وَلَكِنْ يَخْتَلِفُونَ فِي التَّعْدِ، وَالتَّرْتِيبِ، وَمَقْدَارِ مَا يُسْحَقُ مِنَ الْعِضْوَيْنِ، وَنَوْعِ الصَّعِيدِ الْمَقْصُودِ فِي الْآيَةِ.

وجمهورُ العلماء: على أَنَّ الْمَسْحَ يَكُونُ لِلْوُجُوِّ وَالْكَفَّيْنِ فَقَطْ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي الْجَنِيْدِ؛ فَقَدْ قَالَ بِمَسْحِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَلَا نَصَحَ الْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ عَلَى مَسْحِ غَيْرِ الْكَفَّيْنِ، وَعَلَى هَذَا ظَاهِرُ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَيُّدِيكُمْ﴾ (الباقية: ٦)، وَالْيَدُ إِذَا أُطْلِقَتْ فِي الْقُرْآنِ فَالْمَرَاءُ بِهَا الْكَفُّ؛ وَلِهَذَا أَطْلَقَهَا اللَّهُ فِي آيَةِ الشَّرْقَةِ: ﴿فَأَقْصِبْوْا يُدَيَّيْكُمْ﴾ (الباقية: ٣٨)، وَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ تَجَاوُزَ الْكَفِّ فِي الْوُضُوءِ قَالَ: ﴿وَأَيُّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقَيْنِ﴾ (الباقية: ٦)؛ وَهَذَا اسْتَدَّلَ أَحْمَدُ.

وقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمْ صَعِيدًا﴾: الصَّعِيدُ: مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ التُّرَابِ؛ فَمَنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ فِي التُّرَابِ الْخَالِصِ الَّذِي لَهُ غَبَارٌ؛ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ؛ وَذَلِكَ لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: (جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ ثَرَابُهَا لَنَا طَهْرًا)؛ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ حَذِيفَةَ^(١)؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ الصَّلَاةَ فِي الْأَرْضِ كُلِّهَا، وَخَصَّ التَّيَمُّمَ بِالتُّرَابِ مِنْهَا.

وَمِنَ الْمُفْتَاهِمِ: مَنْ جَعَلَ التَّيَمُّمَ بِكُلِّ مَا صَعِيدٌ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ أَجْزَائِهَا؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَأَجَازَ مَالِكُ التَّيَمُّمَ بِالْحَشِيشِ وَالْحِجَارَةِ وَالْخَشَبِ وَالْمُلْحِ.

وَرُوِيَ عَنْ حَمَّادٍ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ وَضَعْتَ عَلَيْهِ يَدَكَ، فَهُوَ صَعِيدٌ، حَتَّى غَبَارُ يَدِكَ، فَتَيَمُّمُ بِهِ»^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ اسْمَيْنِ مِنْ أَسْمَائِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَلِيمًا﴾؛ نَبِيَّهَا

(١) أخرجه مسلم (٥٢٢) (١/٣٧٦).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢/٩٦٦).

على التيسير في التشريع؛ فعفا الله عن واجبات، ورخص في منهيات؛ تيسيراً ورحمةً وضيقاً، وتبهيها على عدم المواظبة على ذلك.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِلَىٰ حَتَّىٰ تَكُونُوا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ إِلَىٰ اللَّهِ يَوْمَ تَكُونُوا يَوْمَ تَكُونُوا يَوْمَ تَكُونُوا﴾﴾﴾
 (النساء: ٥٨).

أمر الله بأداء الأمانات إلى أهلها، وهم مستحقوها، والأمانة تذكّر في القرآن مطلقاً من غير أن تعدى ولا تُضاف، وتذكر متعديّة ومضافة؛ فتعلم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَزَمَتِ الْأَمَلَةُ عَلَىٰ الْفَقِيرِ وَالْأَرِضِ وَالْجِبَالِ﴾ (الأحزاب: ٧٢).

وتذكر متعديّة كما في هذه الآية.

والأصل عند إطلاقها: العموم؛ فبدخل فيها حق الله وأمانته، وهو توحيدُه وإفراؤه بالعبادة وطاعته، وبدخل فيها حق خلقه فيما بينهم مما فُطروا عليه من حبّ العلى والإنصاف وتفضيل الظلم، والعمل بهذه الفطرة. وعند تعدّيها وإضافتها، فيحسب نوع الإضافة؛ فإن أضيفت وعُدّت إلى فاعليها، فهي عامة في كل أمانة؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَمَقَرُّوا أَمَانَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنفال: ٢٧)، وقوله في سورة المؤمنون والماعز: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لَا يُكْفِلُهُمْ وَهُمْ كَقُرْبَ الْإِنْسَانِ﴾ (المؤمنون: ٨، والماعز: ٣٢)، وإن عُدّت وأضيفت إلى مستحقيها كما في هذه الآية، فهي في الحقوق بين الناس كما في الآية.

حقوق الناس، وأداء الأمانات:

والمقصود بالأمانات في الآية هي حقوق الناس، وهي عظيمة؛ إذ

سبحانه ووجدانيه؛ فاعظم الأحكام وأجل العلم ما دلّت عليه الفطرة،
والتدنية الشريعة؛ لأن الأصل في ذلك: أنه لا يُعَدَّر أحدٌ بجهله ولو لم
يَتَلَمَّعْ الدليل؛ فحُرْمَةُ السَّرِقَةِ وَالْفُضْضِ وَالسُّلْبِ وَالْقَتْلِ وَالنَّعْدِي عَلَى
الْأَعْرَاضِ مَعْلُومَةٌ بِالْفِطْرَةِ، تَنْزِلُ الْأَسْمَاءُ وَالْأَحْكَامُ عَلَى فَعَالِهِ وَلَوْ لَمْ
يَتَلَمَّعْ الْوَحْيُ؛ لِأَنَّهُ قَامَ فِيهِ قَائِمُ الْفِطْرَةِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا مَا يَحْتَاجُ
ثَبُوتَهُ إِلَى وَحْيٍ مِنَ الْحَقِّوْقِ؛ كَأَنْوَاعِ الرُّبَا وَيُسُوعِ الْجَهَائِلَةِ وَالْعُرُ
وَالْقِنَارِ وَالنَّيْسِرِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النُّفُوسِ الصَّحِيحَةِ قَدْ قَرَضَاهَا فَاخْتَبَجَ
إِلَى ثُبُوتِ الْوَحْيِ؛ لِرَفْعِ الْجَهْلِ وَقِيَامِ الْحَقِّ.

وَمُعَرَفَةُ الْعَدْلِ بِدَلَالَةِ الشَّرْعِ وَدَلَالَةِ الطَّبْعِ؛ فَلَا تُطْبَعُ النُّفُوسُ
إِلَّا عَلَى حَبِّ لِلْعَدْلِ وَكُرْهِ لِلظُّلْمِ؛ فَالَّذِي أَمَرَ بِالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ لِمَعْرِفَةِ
دَلِيلِهِ بِدَاهِيَةٍ، وَفِي بَعْضِ الْآيَاتِ يَأْمُرُ اللَّهُ بِالْحُكْمِ بِمَا أَرْزَلَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ
الْعَدْلَ لَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنصَحْكُمْ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَرْزُقُوا﴾ [المائدة: ٤٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأُمُورِ
أَكْثَرَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٤٩].

تعارض الطبع والشرع في الظاهر:

وَأِنْ وَجَدَ تَعَارُضٌ بَيْنَ نَصِّ الشَّرْعِ وَبَيْنِ الطَّبْعِ، فَمِنْ أَحَدِهِمَا
تَبْدِيلُ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَصُّ الشَّرْعِ مُبَدَّلًا وَمُحَرَّفًا، فَلَيْسَ نَصًّا لِلشَّرْعِ
حَقِيقَةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الطَّبْعُ مُبَدَّلًا، وَإِذَا كَانَ النُّصُّ صَحِيحًا صَرِيحًا
مُحْكَمًا، فَالطَّبْعُ مُبَدَّلٌ مُنْحَرَفٌ عَنِ الْحَقِّ؛ إِمَّا بِهَوَى النَّفْسِ الْخَاصَّةِ؛ كَمَا
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنصَحْكُمْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَرْزُقُوا﴾ [المائدة: ٤٨]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأُمُورِ
أَكْثَرَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٤٩]، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأُمُورِ
أَكْثَرَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٤٩].

التَّضَرُّعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ:

وَحُكْمُ اللَّهِ وَالْعَدْلُ مُتَلَازِمَانِ، وَيُقْتَضَى أَنَّ الْعَدْلَ فِيمَا أُنْزَلَ اللَّهُ؛ وَلِذَا
 حَكَّمَ اللَّهُ بِكُفْرِ مَنْ جَعَلَ الْعَدْلَ مُتَلَازِمًا لِغَيْرِ حُكْمِهِ، قَالَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ
 بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]، أَوْ شَرَعَ تَشْرِيعًا أَوْ قَانُونًا
 يُخَالِفُ حُكْمَ اللَّهِ وَتَشْرِيعَهُ، فَأَعْلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ؛ فِهَذَا
 شُرْكٌ وَكُفْرٌ فِي الْأَلُوْهِيَّةِ مُسْتَلْزِمٌ لِلشُّرْكِ وَالْكَفْرِ فِي الرِّبَوِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ
 وَالصُّفَاتِ؛ فَمَنْ جَعَلَ مَشْرُوعًا غَيْرَ اللَّهِ، ضَرَفَ الْحُكْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَأَتَّخَذَ
 مَعْبُودًا غَيْرَهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَشْتَقُوا إِلَّا إِلَهُهُ﴾
 [يوسف: ١٠]، وَأَمَّا اسْتِلْزَامُ الْمَكْفُرِ بِالرِّبَوِيَّةِ وَالْإِشْرَاقِ بِهَا، فَمُقْتَضَى كِمَالِ
 الْعَدْلِ: الْخَلْقُ وَالْعِلْمُ؛ فَالْعَدْلُ فَرْعٌ عَنِ الْعِلْمِ بِالْمَعْدُولِ بِهِ، فَلَا يَعْدِلُ إِلَّا
 مَنْ أَتَمَّ الْعِلْمَ بِمَا قَضَى فِيهِ، وَمُقْتَضَى كِمَالِ الْعِلْمِ وَتَحَامِيهِ: الْخَلْقُ
 لِلْمَحْكُومَاتِ مِنْ أَحْيَانٍ مَادِّيَّةٍ وَمَعْلُومَاتٍ ذَهَبِيَّةٍ؛ وَلِذَا رَتَّبَ اللَّهُ الْعِلْمَ
 بِالْخَلْقِ؛ فَقَالَ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٦]، فَمَنْ جَعَلَ الْعَدْلَ التَّامَّ
 لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ جَعَلَ غَيْرَ اللَّهِ مُسَاوِيًا لِلَّهِ، فَضْلًا عَنْ جَعْلِ حُكْمِ غَيْرِ اللَّهِ
 أَعْدَلَ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ كُلِّهِ أَوْ فِي بَعْضِهِ وَلَوْ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ أَشْرَكَ وَكَفَرَ
 فِي رِبَوِيَّةِ اللَّهِ وَالْوَهْبِيَّةِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ كِمَالَ الْعَدْلِ وَأَحْفَظَتَهُ يَقْتَضِي
 كِمَالَ الْعِلْمِ بِالْمَعْدُولِ فِيهِ، وَكِمَالَ الْعِلْمِ يَقْتَضِي الْخَلْقَ، وَأَمَّا الشُّرْكُ فِي
 الْأَسْمَاءِ وَالصُّفَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَمِنْ أَسْمَائِهِ:
 الْعِلْمُ وَالْحُكْمُ وَالْحَكِيمُ، وَالْخَالِقُ وَالْخَبِيرُ؛ وَهَذَا إِشْرَاقٌ مَعَ اللَّهِ فِيهَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَتَذَكَّرُ فِيكُمْ لِمَ كَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]؛ أَيُّ: يَغْمُ
 مَا يَعْظُمُ اللَّهُ بِهِ، وَيَسْمَعُ مَا تَفْعَلُونَ وَتَحْكُمُونَ، وَيُبَيِّرُ مَا تَفْعَلُونَ؛ وَهَذَا
 تَنْبِيْهُ لَأَمْرِ الْعَدْلِ مَعَ إِخْلَاصِي، وَتَرْهِيْبٌ مِنَ الْخَوَارِجِ بِالطُّغْيَانِ مِنْ سَمْعِ
 الْمَخْلُوقِينَ وَتَضَرُّعِهِمْ؛ فَالَّذِي لَا يَقْرَأُ مِنْ إِحَاطَتِهِ وَسَمْعِهِ وَيَصْرِفُ.

﴿قَالَ تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي تَتَزَكَّى بِهِ قُلُوبُكُمْ وَلَكُمْ بِهِ الْإِسْلَامُ بِهِ تَكْمُلُ تَقْوَاهُمْ وَأَمَّا وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَآتَمَّتْ خُلُوفُهُمْ لِلهِ فَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ أَكْمَلُ نَبْذٍ وَأَكْمَلُ تَأْوِيلًا﴾ (البقرة: ١٥٩).

أَمَرَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ بِطَاعَةِ وَطَاعَةِ نَبِيِّهِ وَأُولِي الْأَمْرِ.

معنى أولي الأمر، والتلازم بين السلطان والعلم:

والمراد بأولي الأمر: هم العلماء؛ لأن الله فَرَضَهُمَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، ولأن الأصل: ألا يُطَاعَ إلا بِمَعْرُوفٍ، ولا يَعْرِفُ المَعْرُوفَ وَيُنْكِرُ الْمُنْكَرَ إلا عَالِمٌ بِهِمَا، وقد كَانَ السُّلْطَانُ وَالْعِلْمُ مُتَلَازِمَيْنِ، فَاعْتَقَمَ مَا كَانَا تِلَازِمًا فِي النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ فِي أَبِي بَكْرٍ فَعَمَرَ فَعَثْمَانُ فَعَلِيٌّ، وَقَدْ كَانَ لَا يُؤَلَّى أَحَدٌ وَلَايَةً إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ بِشَأْنِهَا، حَتَّى قُلَّ الْأَخَذُ بِهِمَا التِّلَازُمُ وَضَعُفَتْ، فَانْفَسَبَتِ الْوَلَايَةُ بَيْنَ سُلْطَانٍ وَعَالِمٍ، حَتَّى رَأَى كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَدَمَ لَزُومِ الْعِلْمِ لِلْسُّلْطَانِ، وَعَدَمَ لَزُومِ الْأَمْرِ وَفَقْدِهِ لِلْعَالِمِ؛ فَقَضَى الْحَاكِمُ بِجَهْلِ، وَاتَعَزَّزَ الْعَالِمُ عَنِ الْأَمْرِ، وَإِنْ أَمَرَ، لَمْ يُسَمَعْ لَهُ؛ فَظَهَرَتِ الْفِتْنُ فِي النَّاسِ بِتَسْلُطِ الْجَاهِلِ وَإِعْدَارِ أَمْرِ الْعَالِمِ، وَفِتْنَةُ الْحَاكِمِ: جَهْلُهُ، وَفِتْنَةُ الْعَالِمِ: ضِيَاعُ أَمْرِهِ، وَلَمْ يَكْمُلْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ إِلَّا مَنْ رَضِيَ اللهُ، أَوْ مَا نَسْتَقِيمُ بِهِ مَصَالِحُهُمْ، لَا مَصَالِحَ النَّاسِ، وَرُبَّمَا حَاتَى الْعَالِمُ السُّلْطَانُ فِيمَا يُرِيدُ، فَنَاقُلُ لَهُ لِيَنَالُ أَوْ يَحْفَظُ جَانِبًا أَوْ مَالًا، وَأَعْطَى السُّلْطَانُ الْعَالِمَ مَا يُرِيدُ لِيَحْفَظَ بِهِ جَانِبَهُ وَسُلْطَانَهُ عِنْدَ النَّاسِ وَيُقِيَّ هَوَاهُ شُبُهَةً وَشَهْرَةً، وَلَوْ اجْتَمَعَ الْعِلْمُ وَالسُّلْطَانُ فِي وَاحِدٍ، لَضَعُفَتْ دَوَائِقُ الْهَوَى وَالطَّمَعِ، وَفُضِيَ بِالْعَدْلِ وَالْإِنصَابِ.

تفسير السلف لأولي الأمر:

وقد كَانَ السَّلَفُ يُفَسِّرُونَ أُولِي الْأَمْرِ بِالْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ، وَنَارَةً بِالسُّلْطَانِ الْحَاكِمِ؛ وَهَذَا مِنَ التَّنَوُّعِ؛ تِلَازُمُ الْوَصْفَيْنِ فِي عَرَفِهِمْ عَالِبًا،

وعنه كثير من الثقات قولهم للصحابه أو للتابعين، وأكثرهم ما كانوا يفتيدون إلا الدلالة على العين بأحد أوصافها، فهم إن قالوا: أولو الأمر هم العلماء، فلا يفتنون نعمته الزلا لتعدد العلماء وكثرتهم؛ ولكن لأن الأصل أن العلماء لا يختلفون في أمر العائمه ومصالح الآله، وإن اختلفوا في الاجتهاد، تطاوعوا في العمل، فلم يتنازعوا لأجل أنفسهم وأهوائهم، سواء كان العالم مع قوة سلطان أو لم يكن مع قوة سلطان؛ لأن سلطان العالم أقوى من سلطان الأمر؛ ولما كان أكثر السلف يفترون أولي الأمر بالعلماء؛ فقد صح هذا عن ابن عباس؛ رواء علي بن أبي طلحه، عنه^(١).

وقال به عائمه السلف؛ كآبي العاليه وعطاء ومجاهد والحسن والنعمان ويكر المتوفى ومكرمة^(٢).

والآيه نزلت في طاعة أمير الجيش والجنه، وهي الولاية الصغرى؛ فالولاية ولايتان، كما أن البيعه بيعتان؛ بيعه وولاية صغرى، وبيعه وولاية كبرى؛ فقد روى الشيخان، عن ابن عباس؛ قال: نزلت في عبد الله بن حذافه بن قيس بن عدي؛ إذ بعته النبي ﷺ في سرية^(٣).

الطاعة بالمعروف:

ونجبت الطاعة بالمعروف في غير معصية الله للأمرأه والحكام، ولو لم يكن المأمور به واجباً، أو المنهي عنه محرماً، إن كان فيه مصلحة للناس؛ يجب بالأمر، ويمنع بالنهي، لا لذاته؛ وإنما لمالكه، فلا يحل ولا يحرم الأشياء بذاتها إلا الله، ومن جعل هذا بين خصائص أحد، فقد

(١) تفسير الطبري (٧/ ١٨٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٨٩).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٧/ ١٧٩ - ١٨١)، وتفسير ابن المنقر (٢/ ٧٦٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٨٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٥٨١) (٤٦/ ٦)، ومسلم (١٨٣٤) (٣/ ١٤٦٥).

كفرًا، ولكن يُوجَرُ المطيع للحاكم، لا لِذَاتِ الفعلِ الشَّابِّ الذي أَمَرَ به، ولا لِذَاتِ التَّركِ للمباحِ المنهي عنه؛ وإنما لما كَوِّدَ ومُقَدَّرَ انتفاعُ الناسِ به، ودفعُ المضارِّ عنهم به، ومنى انتفعتِ المصلحةُ منه، ترك، فلا يجوزُ للحاكم الأمرُ به ولا النهي عن ضده، ومن ترك من الرعيِّ أمرَ الحاكم؛ لأنه يرى أنَّ المفسدةَ في حقِّه مُتَضَيِّةٌ عندَ تركه وتيقُّنٌ من ذلك، لم يكن أَيْمًا لمجرِّدِ تركه؛ وإنما لوقوعِ المفسدةِ اللاجئةِ من تركه للأمرِ أو فعله للنهي لو وقعت؛ لأنه لا يُنَابِ على فعلِ المأموراتِ نفيها، ويُؤْتَمُّ على تركِ المنهياتِ نفيها، إلَّا إنْ كانَ الأَمْرُ والنَّاهي هو الله، ولو لم تُتَضَيِّحْ للعبدِ الحكمةُ من الأمرِ والنهي.

ولا تُتركُ طاعةُ الأميرِ لمجرِّدِ الظنِّ بعدمِ وُجودِ المفسدةِ من مخالفتِهِ؛ لأنَّ هذا البابُ لو فُتِحَ، لَوُكِّلَ العائنةُ إلى ظنِّهم وأهوائهم؛ ففسدَ أمرُ الناسِ واجتماعهم؛ ليعتدِلَ كُلُّ واحدٍ بِظَنِّهِ لمصلحتِهِ وهوائِهِ، وتعطلَ الأمرُ، وفُسدتِ ولايةُ السُّلطانِ، وضُيِّقتِ هيئَةُ في القومِ.

ولا يُطَاعُ السُّلطانُ في معصيةِ الله، ومن أطاعَهُم في معصيةِ الله، أَيْمٌ؛ فلي «المستبد»، والصحيحون من عليٍّ قال: «هَبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِرَّةً، وَاسْتَفْتَلْتُ عَلَيْهِمْ رُجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجُوا، قَالَ: وَجَدْتُ عَلَيْهِمْ فِي شَرٍّ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرْتُكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُطِيعُونِي؟ قَالَ: قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَقَالَ: اجْتَمِعُوا عَقَلًا، ثُمَّ دَعَا بِكَارٍ، فَأَهْرَمَهَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَنْتَدْخُلُوهَا، قَالَ: فَهَمُّ الْقَوْمِ أَنْ يَدْخُلُوهَا، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ شَأْنٌ وَتَهُمُ: إِنَّمَا قَرَرْتُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّارِ، فَلَا تُعْجَلُوا حَتَّى تَلْقُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَإِنْ أَمَرَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوهَا، فَادْخُلُوهَا، قَالَ: فَرَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ لَهُمْ:

(لَوْ فَخَلْتُمُوها، مَا خَرَجْتُمْ مِنْهَا أَبَدًا؛ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوبِ) (١).

الفرق بين ولاية المسلم والكافر:

وفي توجيه الخطاب للمؤمنين: دليل على أنَّ الطاعة من المؤمنين للمؤمنين، لا من المؤمنين للكافرين، فلا يُطاع الكافر تدبُّرًا وعبادة؛ وإنَّما يُطاع في الحقوق والأمانات المصلحة لا تدبُّرًا، وإنَّهم المخالفت بحسب دُرُودِ المفسدة من فعله ووقوع الضرر على غيره، ولَمَّا أُطْلِقَ الله الطاعة لأولي الأمر، دلَّ على أنَّ المقصود ولاية المسلم؛ لأدلة من هذه الآية:

الأول: أنَّ الخطاب للمؤمنين، والتكليف منهم إليهم؛ وبذلك على هذا أنَّ الله قال: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾؛ يعني: من المؤمنين، لا من غيرهم.

الثاني: أنَّ الله جعل الطاعة لأولي الأمر بعد طاعته وطاعة نبيه؛ لأنَّ الأصل عدم مخالفة أولي الأمر المؤمنين لأمر الله؛ لأنَّهم تبع له.

الثالث: أنَّ الله قرَّنه طاعة أولي الأمر بطاعة النبي ﷺ؛ فجعل الله طاعته بأمر: ﴿يُطِيعُوا اللَّهَ﴾، ثم جعل طاعة النبي والأولياء بأمر واحد: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾؛ إشارة إلى أنَّ ولايتهم هي كولاية النبي، وهي الإيمان بالله والانقياد له، وولايتهم فرع عن ولاية النبي ﷺ.

الرابع: أنَّ الله أمرَ عند النزاع بالرجوع إلى الله والرسول في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَرَوْهُم فِي شَيْءٍ مِّنْكُمْ مَّرْضُوا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، والأمر للأمر والمأمور، ولا ينصرف ذلك إلَّا إلى المؤمنين.

الخامس: أنَّ الله بعد ذلك وجَّه وجوب الرجوع عند النزاع إلى حكم الله والرسول ﷺ شرط الإيمان في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، وهذا الشرط للمتأخرين حكمًا ومحكومين.

(١) أخرجه أحمد (٦٢٢) (٨٢/١)، والبخاري (٤٣٤٠) (٦/١٦٦)، ومسلم (١٨٤٠) (٣).

السامع: أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ وَصَفَ الْأَتْبَاعَ بَعْدَ النِّزَاجِ بِهَوْلِهِ، ﴿وَكَلِمَةً حَقًّا وَاسْتَشْرَافًا﴾ ١، وهذا لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا مُؤْمِنٌ، فَلَا يُوصَفُ الْمُشْرِكُ الظَّالِمُ لِقِيَمِهِ فِي حَقِّ رَبِّهِ بِالْخَيْرِ وَوَحْشِ التَّوَابُلِ فِي عَدْلِهِ مَعَ الْخَلْقِ وَهُوَ ظَالِمٌ فِي حَقِّ اللَّهِ.

تَوَجُّهَ الْخُطَابِ فِي الْآيَةِ لِلْحَاكِمِ وَالْمَحْكُومِ:

وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ فِي الْآيَةِ: ﴿يَا أَيُّهَا اللَّهُ وَيَا أَيُّهَا الرِّثِيلُ﴾ عَامٌّ لِكُلِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْأَمْرُ الَّذِي بَعْدَهُ: ﴿وَيَا أَيُّهَا الْأُمَمُ يَنْتَبِهْ﴾ لِلْمَحْكُومِينَ مِنْ دُونِ الْحَاكِمِينَ، وَالْأَمْرُ الَّذِي يَلِيهِ: ﴿فَإِنْ تَتَوَقَّعْ فِي تَحَرُّوْا فَرْتَدُّوا إِلَى اللَّهِ وَالْأَمْرُ﴾ لِلْحَاكِمِينَ وَالْمَحْكُومِينَ جَمِيعًا: أَنَّ اللَّهَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ جَمِيعًا، وَفِيهِ نَزُولُ الْحَاكِمِ وَالْمَحْكُومِ إِلَى حُكْمِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ، وَأَنَّ لَا حَصَانَةَ لِلْحَاكِمِ فِي حُكْمِ اللَّهِ، وَلَا يُسْتَضَعَفُ مَحْكُومٌ مَعَ حَاكِمٍ، فَهَمَّ فِي حُكْمِ اللَّهِ مَوَازٍ.

وَلِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْحَسَنُ تَأْوِيلًا﴾ دَلِيلٌ عَلَى صَلَاحِ حُكْمِ اللَّهِ لِلْعِبَادِ فِي الْعَاجِلَاتِ وَالْمَآلَاتِ، وَرُبَّمَا يَسْتَعْجِلُ الْعِبَادُ غَيْرُهُ، فَيَرْوَدُونَ قَبِيلَ غَيْرِ الْعَاجِلِ، وَلَا يَرْوَدُونَ عَظِيمَ غَيْرِ الْآجِلِ، أَوْ يَرْوَدُونَ قَبِيلَ شَرِّ الْعَاجِلِ، وَلَا يَرْوَدُونَ عَظِيمَ شَرِّ الْآجِلِ؛ فَتَقْلِبُ أَحْكَامُهُ عَلَى خِلَافِ مُرَادِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ.

وَفِي الْآيَةِ: إِنْشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَعْيُنَكُمْ أَسْبَابُ النِّزَاجِ وَالْخُصُومَاتِ هِيَ بِسَبَبِ التَّوَابُلِ الْفَاسِدِ الَّذِي تُثْبِتُهُ النَّفْسُ تَسْوِيقًا لِمُخْرُوجِهَا عَنْ مُرَادِ اللَّهِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَقُوقِ.

أَحْوَالُ طَاعَةِ الْمَأْمُورِ لِلْأَمْرِ:

وَإِذَا تَفَرَّزَ أَنَّ الْخُطَابَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ مَجْتَمِعَةً عَلَى أَنَّ السُّلْطَانَ الْكَافِرَ لَا يُخَاطَبُ بِهَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَةَ لَا تَصَحُّ لَهُ، وَشَرَكَةُ الْبَيْعَةِ الطَّاعَةِ، فَهَلْ تَقُولُ بِعَدَمِ جَوَازِ طَاعَةِ الْحَاكِمِ الْكَافِرِ اخْتِيَارًا بِإِطْلَاقٍ أَوْ لَا؟ أَمْ فِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ؟ تَقُولُ: إِنَّ طَاعَةَ الْمَأْمُورِ لِلْأَمْرِ لَهَا حَالَاتٌ:

الحالة الأولى: طاعة المأمور لأجل الأمر والمأمور به؛ وهذه لا تكون إلا للحاكم المسلم صحيح اليقظة، فيُتدبَّن بطاعته بما أمر الله به بعد التدبُّن بطاعة الله؛ كأمر الأمير بالتَّغْيِير لِلجِهَادِ وَالصَّدَقَةِ؛ فإلَّا أمر بالجِهَادِ وَالصَّدَقَةِ، وأمر بطاعة الأمير، والمُتَكَيِّلُ يُؤَجِّرُ عليهما جميعًا.

الحالة الثانية: طاعة المأمور لأجل الأمر لا المأمور به؛ وذلك للحاكم المسلم صحيح اليقظة بيعةً عامةً أو خاصةً؛ حيثما يأمر بالمباح الذي لا يذلُّ الدليل على الحث عليه، أو مكروه لا يحرِّم لمصلحة اجتماع الناس عليه؛ فيُطَاعُ وَيُؤَجَّرُ الطَّائِعُ على طاعته للأمر واحتسابه في ذلك، لا على ذات الفعل المباح أو المكروه؛ لأنَّ لو فعل المباح أو المكروه مجرَّدًا، لم يُؤَجَّرْ عليه، بل لو تعبَّد به وليس بعبادة، ابتدَّع.

ويُؤَجَّرُ الفرد الذي يفعل المباح أو المكروه بلا أمرٍ لِذَاتِ الْعِلَاقَةِ، ولو لم يُؤَمَّرْ بذلك؛ كأن يرى مصلحةً للناس ووقع الحرج عنهم بفعله، فيُؤَجَّرُ على قصده وشرقه عليه، لا لِذَاتِ فَعْلِهِ.

الحالة الثالثة: طاعة المأمور لأجل الأمر به لا لأجل الأمر؛ وهذا يكون للسلطان الكافر ولو لم يصحَّ بيعته، ولا يجوز أن يُعَبَّدَ بطاعة الحاكم غير المسلم ويُتدبَّن بها، ويُطَاعُ لأجل الأمر به الذي تظهر مصلحة الناس فيه؛ كالمصالح العامة في البلدات وتنظيم الطرقي والوظائف والحقوق، ما لم تُخَالِفْ حُكْمَ اللَّهِ وَنَبِيِّهِ ﷺ، وإذا أمر الحاكم غير المسلم بشيء لا تظهر فيه مصلحة الناس، لم تجب طاعته، وجازت مخالفته؛ لأنَّ طاعته ليست بدين، ولا يجوز التدبُّن بطاعته ولو أمر بطاعة الله؛ وإلَّا يُتدبَّن هو وحده بما أمر به سبحانه.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُوا نَذْرَ مَا نَبُؤُوا﴾﴾ (النساء: ١٧١).

الْحَذَرُ مِنَ الْعَدُوِّ، وَالتَّهَيُّعُ مِنَ الْخَوْفِ مِنْهُ:
فِي الْآيَةِ أَمَرَ اللَّهُ بِالْحَذَرِ، وَهَذَا يَنْتَضِعُ إِعْدَادَ الْعَدُوِّ وَالْحَذَرِ؛
فَلَا يَكُونُ حَذَرًا مَنْ لَمْ يُعِدْ ذَلِكَ؛ فَالْحَذَرُ لَيْسَ مَعْنَى يَكْفِي قِيَامُهُ بِالنَّفْسِ،
بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِضَافَةِ مَا يَحْيِيهَا مِنْ غَيْرِهَا.
وَفِي الْآيَةِ: الْأَمْرُ بِالتَّغْيِيرِ بَعْدَ اخْتِلَافِ الْحَلِيزِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ بِالنَّفِيرِ
بِلا حَلِيزٍ، وَلَا الْحَلِيزُ مَعَ قَعْوِهِ عِنْدَ قِيَامِ مَوْجِبِ التَّغْيِيرِ.
وَاللَّهُ يَأْمُرُ بِالْحَلِيزِ فِي كِتَابِهِ وَيَنْهَى عَنِ الْخَوْفِ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ يُورِثُ
الْجُبْنَ وَالتَّقَهُمُزَّ وَالْفِرَاقَ مِنَ الْعَدُوِّ، وَأَمَّا الْحَذَرُ فَيُورِثُ الثَّبَاتَ وَجَفَّةَ
النَّفْسِ وَالتَّكَايَةَ فِي الْعَدُوِّ، وَالْحَذَرُ هُوَ تَوَلُّعُ السُّوءِ وَالتَّحَسُّبُ بِهِ وَالْحَيَاطَةُ
مِنْهُ.

وَهُوَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُوا نَذْرَ مَا نَبُؤُوا﴾: وَالثَّبَاتُ: جَمْعُ نَبْوَةٍ،
وَالنَّبْوَةُ: الْعُضْبَةُ وَالْجَمَاعَةُ الْمُنْفَرِدَةُ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
وَقَدْ أَهْدُوهُ عَلَى نَبْوٍ بِحَرَامٍ نَشَاوَى وَاجِدِينَ لِمَا نَشَاءُ
وَالْمَعْنَى: اتَّبِعُوا جَمَاعَةً وَاحِدَةً، أَوْ فِرْقَةً وَشَرَاةً وَعَصَابَاتٍ؛ رَوَى
عَلِيٌّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ فِي هَوَاهُ: ﴿فَاتَّبِعُوا نَذْرَ مَا نَبُؤُوا﴾: «يَعْنِي: عُضْبًا سَرَابًا
مُنْفَرِقِينَ»، وَيَنْحَوِي قَالَ ثَابِتٌ وَعَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ وَالضَّحَّاكُ^(١).
وَرَوَى عَلِيٌّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا، فِي هَوَاهُ: ﴿أَوْ اتَّبِعُوا جَمِيعًا﴾؛
«يَعْنِي: تَمْلِكُكُمْ»؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢).

(١) تفسير الطبري (٢١٨/٢ - ٢١٩)، وفسر ابن أبي حاتم (٩٩٨/٢).

(٢) تفسير الطبري (٢١٨/٢)، وفسر ابن أبي حاتم (٩٩٩/٢).

وروى ابن المنذر، عن ابن جريج، عن سجاويد، في قوله: ﴿فَانْزِلُوا﴾: «نَزَلًا فَلْيَلَا»^(١).

تعليد الجيوش في قتال الدفع:

وفي هذه الآية: دليل على جواز تعليد الجيوش الجماعات والرايات في قتال الدفع عند الحاجة إليه وتعليد الاجتماع لإشدة العدو وقوة ضوئيه، وقد تكون الفرقة عند دفع صولة العدو أحفظ للدفاع، وأتكن في العدو لمصلحة اجتماع المسلمين في موضع واحد أو انقيادهم لأمر واحد، ولكن عند الفرقة تجب الجماعة في كل جهاد دفع أو طلب؛ لأن الافتراق يورث سوء الظن بين جماعات المسلمين، فتلك كل جماعة: أنها الأولى والأخيرة؛ لأنها ترى مصلحتها ولا ترى مصلاب غيرها؛ وترى إقدامها ولا ترى إقدام غيرها، فيظهر لها من الأسباب الموجبة لرضاها عن نفسها وعملها عند تفصيلها: ما لا تراه من الأسباب في غيرها، فتستأخر النفوس وتتأكل فيما بينها، ويتعلت العدو إشتابهم، وربما تنازعوا على الغنيم والأرض واقتتلوا على دنيا، وكل واحد يرى أنه الأحق، ويحضر الشيطان في نفس كل طائفة جاهدًا وجهادها، ويبرزها وآلاتها؛ حتى ترى أنها الأحق من غيرها بكل شيء؛ لأنها ترى في نفسها ما لا تراه في غيرها؛ لهذا أمر الله بالجماعة في كل حين، ونهى عن الفرقة على كل حال إلا عند الضرورة والمصلحة، وهي قلقت بقلوبها.

وكانت هذه الآية أول الأمر في زمن الضعف وعدم كثرة المسلمين وقوتهم؛ ولذا قال بعض السلف بتشجيعها كاهن عباسي؛ كما روى عطاء المكراساني عنه: أنها تسكت بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا الْمُؤْمِنُونَ يُسْتَفْهِمُوا

كَتَبْتُ لَكُمْ قُرْآنًا مَقْرَأَ مِنْ كُلِّ رُقْعَةٍ فِيهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ (١٩٩٢) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا قُرْآنٌ طَائِفَةٌ، وَمَشَتْ طَائِفَةٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ: وَالْمَاكِثُونَ هُمُ الَّذِينَ يَضْمَنُونَ فِي الدِّينِ وَيُطْلِقُونَ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ مِنَ الْغَزْوِ بِمَا نَزَلَ مِنَ قَضَاءِ اللَّهِ وَكُتَابِهِ وَحُدُودِهِ (١) رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَعُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ (٢).

حماية الشريعة بالعالم والمجاهد:

وفي هذا: دليلٌ على وجوب جِراسَةِ الشريعة من داخلها بالعلماء، كوجوب حمايتها من خارجها بالمجاهدين، فليؤسِّطَ بُلْدَانُ الْمُسْلِمِينَ قُوَّةً فِي عَقَائِدِهِمْ وَدِينِهِمْ يَجِبُ أَنْ تُحْتَمَى، كَمَا فِي أَطْرَافِهَا مِنْ تَغَوُّرِ الرِّبَاطِ وَالْمُجَاهِدَةِ لِلْأَعْدَاءِ، وَحِمَايَتِهَا تَحْتَى الْأَمَّةُ؛ مِنْ دَاخِلِهَا: بِالْعِلْمِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْ خَارِجِهَا بِالْجِهَادِ وَالسَّلَاحِ، فَيُحْتَمَى دِينُهَا وَمَرْضُهَا وَدَمُهَا وَمَالُهَا وَأَرْضُهَا.

وَكَمَا أَنَّ الْمُجَاهِدَ يُرَاطِدُ فِي قَعْرِ لَا يَفْرُغُهُ عَدُوٌّ أَشْهَرًا أَوْ سِنِينَ، لَا زُهْدًا مِنَ الْعَدُوِّ فِي هَذَا الْقَعْرِ، وَلَكِنْ تَهَيُّا مِنَ الرِّبَاطِيِّ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ وَجُودُ الْعِلْمَاءِ فِي أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ وَشُهُودُهُمْ بِهَا: حِمَاةٌ تُخَيِّمُ مِنَ الْمُتَأَنِّي الَّذِي يُرِيدُ إظهارَ بَقَايَةِ، وَمِنَ الْقَائِمِ الَّذِي يُرِيدُ إظهارَ فُسْطَاقِهِ، وَلَوْ لَمْ يُظْهِرُوا فَلَيْسَ زُهْدًا مِنْهُمْ فِي الشَّرِّ، وَلَكِنْ تَهَيُّا مِنْ جِرَاسَةِ الرِّبَاطِيِّ، وَهُمْ الْعِلْمَاءُ.

الجهاد والتأني:

ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ بِعَدِّ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَتِمَّاعًا مِنَ الْجِهَادِ عِنْدَ قِيَامِ مُوْجِبِهِ وَتَمَيُّنِهِ إِلَّا تَأَنِّيًّا، وَسَعْدَادُ التَّابَعِ يَكُونُ مَقْدَارُ التَّأَنِّي، وَأَشَدُّ النَّاسِ تَأَنِّيًّا

(١) تفسير ابن المنذر (٧٨٥/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٩٨/٢).

الْمُتَخَلِّفُ عَنِ جِهَادٍ مُتَعَيَّنٍ بِمَا عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ يَنْكُرُ لَنْ يُبَاحَ﴾ [النساء: ١٧٢] أَيْ: يَحِلُّ غَيْرُهُ وَيُتَكَلَّمُ مَعَ تَخْلُيفِهِ، وَسَبَبُ تَخْلُيفِهِ عَنْ دَاجِيِ التَّغْيِيرِ بَيْنَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ أَسْبَغَ ثِيَابًا قَالَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ إِذَا لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ كَيْدًا﴾ [النساء: ١٧٢] وَذَلِكَ حَشِيَّةُ نَقْصِ الدُّنْيَا؛ إِذَا نَقَصَ الْأَمَنُ أَوْ النَّفْسُ أَوْ الشَّعْرَابُ، أَوْ فَقَدَ الْأَهْلَ وَالرُّوْحَانَ، أَوْ فَقَدَهَا جَمِيعًا؛ وَلِهَذَا بَرَى تَرْكَ الشَّهَادَةِ بَغْضًا، وَالْأَعْظَمُ: أَنَّهُ يَنْسُبُ هَذِهِ النِّعْمَةَ إِلَى اللَّهِ: ﴿فَقَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذَا لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ كَيْدًا﴾ [النساء: ١٧٢] فَقَدْ انْتَكَسَ الْمَعْنَى لَانْتِكَاثِ الْعِلْمِ، وَانْتَكَسَ الْعِلْمُ لَانْتِكَاثِ الْإِيمَانِ.

أَصْلُ التَّفَاقِي:

وَيُظْهِرُ هَذَا - وَهُوَ: أَنَّ التَّعَلُّقَ بِالدُّنْيَا وَغُرَّةَ الْجِهَادِ، هُوَ أَصْلُ التَّفَاقِي - الْآيَةُ الَّتِي قَوْلُهَا: لِأَنَّهُمْ بِهَا يَحْتَمِلُونَ الْجِهَادَ إِنْ كَانَ بِهِ نَصْرٌ وَكَفَرٌ، وَبِهَا يَلْمُؤُونَ إِنْ كَانَ بِهِ هَزِيمَةٌ وَقَتْلٌ، وَتُتَخَلَّفُ عِدَاوَاتُهُمْ بِاخْتِلَافِ مَنَافِعِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ، لَا بِاخْتِلَافِ مَبَادِيهِمْ؛ لِأَنَّ مَبَادِيَهُمْ عَلَى الدُّنْيَا لَا عَلَى الدِّينِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُ أَكْثَرُكُمْ فِتْنَةً يُدْعَى إِلَى اللَّهِ لِقَوْلٍ كَانَ لَمْ تَكُنْ يَتَنَبَّأُ وَيَتَنَبَّأُ مَوَدَّةً يَنْتَفِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٧٢].

تَعَامُلُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الْمُتَخَلِّفِينَ:

وَذَكَرَ بَعْضُ النَّاصِبِينَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَهُ يَنْكُرُ لَنْ يُبَاحَ﴾ [النساء: ١٧٢] هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ، وَسِوَاهُ كَانَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ، فَبَيَّنَّا ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُعَزِّزْهُ عَلَى فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يُظْهِرُ التَّأَوُّلَ، لَا الْمُعَارَضَةَ لِلتَّقْضِيهِ وَالغَايَةَ مِنَ الْجِهَادِ؛ وَإِنَّمَا يُظْهِرُ عَقَمَ الْحَاجَةِ وَالْكَفَايَةِ، وَأَنَّ الصَّرَرَ أَكْبَرُ مِنَ النِّفْعِ، فَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُخَالِفُهُمْ سِيَاسَةً، لَا وِلَاءَ لِلْكَفَرِ وَبِرَاءَ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ وَلِلَّهِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُسَمِّيُوهُ، وَهَكَذَا أَسْلُوبُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ

المنافق يُظهر من الشر القليل، ويُخفي الكثير؛ كما قال تعالى: ﴿قَدْ بَدَأَ الْفِتْنَةَ مِنْ أَمْرِهُمْ وَمَا يَخْفَى شَادُوهُمْ أَكْبَرُ﴾ (١١٨) فَنُفِيتُهُمْ عَنْ عِلَاهِهِمُ الْقَلِيلِ مِنَ الْكِبَرِ يُسْتَعْلَبُهُمْ، وَيَجْعَلُهُمْ يُظْهِرُونَ الْآكِبَرِ، وَسِيَّاسَةُ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْ مَنْ يُظْهِرُ مِنَ الْعَدَاوَةِ الْقَلِيلَ مِمَّنْ اخْتَلَفَ الْقَرَّائِنُ بِإِغْفَائِهِ الْآكِبَرِ: لَا يُسْتَعْلَبُوهُ بِعَيْنِهِ؛ حَتَّى لَا يُظْهِرَ الْآكِبَرُ، فَنُتَشَبَّهَ الْأُمَةُ عَنْ مَصَالِحِهَا بِهِ؛ وَإِنَّمَا يُحَدِّثُ مِنْ فَعْلِهِ وَقَوْلِهِ وَوَصْفِهِ؛ حَتَّى يَحْدَرَ النَّاسُ مِنْ مِثَارِكِهِ وَمِثَالَتِهِ، وَحَتَّى يَهَيَّبَ مِنْ تَكَرُّارِ مَا يَقُولُ.

وَأَمَّا مَنْ يُظْهِرُ أَكْثَرَ الْعَدَاوَةِ وَلَمْ يُبَيِّنْ مِنْ شَرِّهِ الَّذِي تُؤَدَّى بِهِ الْأُمَةُ إِلَّا الْقَلِيلَ، فَهَذَا يُفَاضِلُ بِأَسْبَهِ، وَيُعَادِي بِعَيْنِهِ، وَيُعَادِيهِ الْحَاكِمُ بِمَا يَرِدُّهُ.

وَعِنْدَ كُلِّهِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْجَنَّةِ وَالْقَرَّائِنِ الْمُحْتَفَى بِكُلِّ شَخْصٍ؛ فَالْأَشْخَاصُ يَخْتَلِفُونَ وَيَتَّبِعُونَ بِحَسَبِ مَنَازِلِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ وَأَزْمَانِهِمْ، وَمَتَدَارُ ذَلِكَ إِلَى مَصْلَحَةِ الْأُمَّةِ، لَا إِلَى مَصْلَحَتِهِمْ، وَلَا إِلَى مَصْلَحَةِ الْمُصْلِحِينَ مِنَ السَّلَامَةِ مِنْهُمْ أَوْ شِفَاءِ الصُّدُورِ انْتِفَاقًا مِنْهُمْ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيَقْتُلَنَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ وَمَنْ يَقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَمُوتْ أَوْ يُقْتَلَ أَوْ يُقْبَلْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾﴾ (٧١).

فِي الْآيَةِ: أَمْرٌ بِالْقِتَالِ لِلْمُخْلِصِينَ، بَعْدَمَا ذَكَرَ حَالَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ قَضَوْا شِرَاءَ الدُّنْيَا بِالَّذِينَ، ذَكَرَ حَالَ الصَّادِقِينَ الْمُخَاطَبِينَ بِالْأَمْرِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَشْرُونَ - يَعْنِي: يَسْتَوْنُ - الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ، فَالْبَيْعُ يُسَمَّى شِرَاءً، وَالشِّرَاءُ يُسَمَّى بَيْعًا، وَهَذَا - أَي: الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ - مِنَ الْأَصْدَادِ وَمِنْ

مَشْرُوكِ الْخَفَانِي، وَفِي الْحَدِيثِ قَالَ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارَيْنِ»^(١)، وَغَلَبَ اسْتِعْمَالُ الشِّرَاءِ لِلْقَابِضِ لِلسَّلْعَةِ، وَالْبَيْعِ لِلدَّافِعِ لَهَا؛ وَإِنَّمَا جَازَ حُكْمُ اللَّفْظِ عَلَى الْمُعْتَمَدَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ قَابِضٌ وَدَافِعٌ؛ فَالْمُشْتَرِي دَافِعٌ لِلْمَالِ قَابِضٌ لِلسَّلْعَةِ، وَالْبَائِعُ دَافِعٌ لِلسَّلْعَةِ قَابِضٌ لِلْمَالِ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مَتَّعًا فِيهِ الْقَبْضُ وَالِدَفْعُ مَعًا.

وَذَكَرَ الْقِتَالُ وَلَمْ يُطْلِقْهُ، وَإِنَّمَا قِيلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَ وَالْإِحْلَاصَ هُوَ الَّذِي يَكُونُ مَعَهُ بَيْعُ الدُّنْيَا وَشِرَاءُ الْآخِرَةِ، وَمَعَهُ يَكُونُ الْقِتَالُ وَيَكْفِي الْخَوْفَ، وَيُؤَمَّرُ صَاحِبُهُ بِالْحِلِّ لِإِقْدَامِهِ وَصِدْقِهِ، فَقَدْ بُلِّغَ بُرْهَانُ الْمَوْتِ الْعَاجِلِ وَتَغْيِيبُ عَنْهُ تَحْقِيقُ غَايَةِ الْجِهَادِ، وَهِيَ إِقَامَةُ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ.

الْقِتَالُ وَاحْتِمَالُ النَّصْرِ:

وَيَذَلُّ الْأَمْرُ السَّابِقُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعُدُّوا حِلْوَةَ الْمَوْتِ﴾ [النساء: ٧٦]، وَهُوَ تَعَالَى، ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلْ أَوْ يُقْتَلْ﴾: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجِهَادِ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ قَاضِيًا إِلَّا مَعَ احْتِمَالِ الْأَمْرَيْنِ، وَأَنَّ الْقِتَالَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُطْلَبُ لِذَاتِهِ إِلَّا مَعَ احْتِمَالِ النَّصْرِ، وَالنَّصْرُ قَدْ يَتَحَقَّقُ حِينَئِذٍ بِالْمُسْكِنِ، وَقَدْ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ بِالْخَوْفِ وَالرَّعْبِ وَالرَّهْبَةِ.

وَلَمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِالْحَدَرِ، ذَلَّ عَلَى وَجْهِ تَوَافُرِ احْتِمَالِ الْعَلَاةِ وَالنَّصْرِ فِي جِهَادِ الظُّلَمِ، وَلَوْ قَوِيَ احْتِمَالُ الْقِتْلِ وَغَلَبَ؛ لِأَنَّ قَضَا الْقِتْلِ وَطَلَبُهُ بِذَاتِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَدَرٍ، فَالْمُسْلِمُ الَّذِي يَزْمِي بِنَفْسِهِ بَيْنَ يَدَيِ الْعَدُوِّ يَتَحَقَّقُ لَهُ الْقِتَالُ، وَلَكِنْ قَدْ لَا تَتَحَقَّقُ لَهُ الْعَلَاةُ؛ لِهُذَا لَا يَجُوزُ الْقِتَالُ إِلَّا مَعَ تَوَافُرِ احْتِمَالِ النَّصْرِ، بِحُكْمِهِ فِيهِ مَنْ جَمَعَ عِلْمًا بِالشَّرْعِ وَالْحَالِ وَأُصْلَفَ بِالشَّجَاعَةِ، وَنَقَصَ وَاحِدٌ مِنْهَا يُسَمَّى النَّظَرَ، فَتَحْتَلُّ النِّجَاحُ.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٧٧) (٥٨/٣)، ومسلم (١٥٣٢) (٣/١١٦٤).

ولهذا ذكر الله الأمرين في قوله، ﴿يَقْتُلْ أَوْ تَقْتُلْ﴾، ولم يدغم الهزيمة مع احتماليها، لأن المؤمن الصادق يثق بموعود الله، وهو النصر، والهزيمة ولو كانت محتملة، فلو أثرها واستحضرها يورث الخوف وسوء الظن بالله.

فضل جهاد الدفع وحكمة:

وأما جهاد الدفع، فيدفع العدو عن الأرض والنفس والمال ولو مع احتمال عدم النصر، ولكنه لا يحرم بحال ولو كان الدفع عن دينار واحد. لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: (فلا تعطه مالك)، قال: أرايت إن قاتلني؟ قال: (قاتله)، قال: أرايت إن قتلني؟ قال: (قاتل شهيد)، قال: أرايت إن قتلته؟ قال: (هو في الشار) ^(١).

ولحديث قابوس بن أبي شقارب، عن أبيه: عند أحمد والتسائي ^(٢) بمعناه.

ولحديث عبد الله بن عمرو في «الصحيحين» مرفوعاً: (من قتل ذنوباً مائة، فهو شهيد) ^(٣).

ولا يحرم جهاد الدفع بحال ولو تيقن الإنسان عدم النصر، وإنما الخلاف في وجوبه واستحبابه وجوازه على صاحبِهِ بمقتضى تحقق شره جهاد، ونوع الحق الذي يدفع عنه ومقداره، فمن يدفع عن دينه يخلت عنه من ماله كله، فمن ترك دينه أو دياره أو دنائره ضيقاً بنفسه ألا تقتل بالدفع عنها، فلا تأثم، والأمر فاضل ومفضول، ولو دفع وقيل،

(١) سبق لتفريجه.

(٢) سبق لتفريجه.

(٣) سبق لتفريجه.

فهو شهيدٌ بكلِّ حالٍ، والدفعُ عن المريضِ متعيَّنٌ بكلِّ حالٍ، يَخْتَلِفُ عن الدفعِ عن المَالِ؛ لِأَعْيَالِهِ الْمُنْتَزِعِينَ.

فصلُ المنتصرِ المقتولِ، وأثرُ الغنيمةِ على النيةِ:

وفي معنى هذه الآيةِ: ما رواه مسلمٌ في «صحيحه»^(١) بن حديثِ أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «نَضَمَنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي، وَإِيمَانًا بِي، وَتَضَلُّفًا بِرُسُلِي، أَهْوَى عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ»^(٢).

والمقتولُ الْمُنتَصِرُ أعظمُ عندَ الله من المنتصرِ الغانِمِ السَّالِمِ، وتحتوي الآيةُ فصلَ المقتولِ الصادقِ ولو لم ينتصرْ على المنتصرِ الغانِمِ السَّالِمِ، وكلُّ له أَجْرٌ عظيمٌ؛ ولذا قدَّمَ الله القتلَ في الآيةِ على الغلبةِ، فإنَّ الغانِمَ المنتصرَ ينقصُ أَجْرُهُ عن غيرِ الغانِمِ؛ كما ثبتَ في «صحيح مسلم»^(٣) بن حديثِ عبدِ الله بن عمرو: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَا مِنْ حَارِثَةٍ نَفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يُصِيبُونَ الْقَتِيلَةَ، إِلَّا تَعَجَّلُوا ثَلَاثَ أَجْرِهِمْ مِنَ الْأَخِيرَةِ، وَيَنْفَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً، ثُمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ»^(٤)، وهذا غالبٌ لا مُطَرِّدٌ؛ بمقدارِ تعلُّقِ القلبِ بالغنيمةِ، وهذا في الناسِ كثيرٌ، وربما لا يكادُ يَسْلَمُ منه إِلَّا القليلُ؛ فالفنائِمُ مَالٌ وَسَيِّئُ نَسَاءٍ وشعُرٌ ولباسٌ، وهذا لا بدَّ أَنْ يَتَلَقَّ مِنَ القلبِ منه عالقَةٌ ولو قليلاً، وبمقدارِ ما عُلِقَ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الْأَخِيرَةِ، ولكن لا يَأْتُمُّ بِهِ صَاحِبُهُ مَا دَامَ قَاصِدًا إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ مَا أَحَلَّ الْغَنِيمَةَ وَهُمْ يَأْتُمُّونَ بِهَا؛ ولذا قال في الحديثِ السابقِ: «أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ

(١) أخرجه مسلم (١٨٧٦) (١٤٩٥/٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠٧) (١٥١٤/٣).

أَجْرٌ أَوْ خَيْرٌ، وهو ظاهرٌ في أَنَّ الغنيمةَ لا تُلْغى الأجرُ؛ ولكن قد تُضَيِّقُ، وقد لا تُؤَثِّرُ فيه عندَ الكُفْلِ والأضيافِ والمُضَيِّقِينَ.

فَالْغَنِيْمَةُ إِنْ كَانَتْ هِيَ الدَّافِعَةُ عَلَى الْقِتَالِ، أَثَرَتْ النِّيَّةُ فِي أَصْلِ الْعَمَلِ، وَلَكِنْ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ مُحِبًّا لِلْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَغِبَ فِي الْغَزْوِ، لَكُنَّ قَلِيلٌ مُشْغَلٌ بِمُؤَنَّةِ أَهْلِهِ، فَوَجَدَ مَنْ يَتَّقِيهِ مُؤَنَّتُهُ وَمُؤَنَّةُ أَهْلِهِ، فَلَقَبَ مُجَاهِدًا، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُؤَثِّرًا فِي جِهَادِهِ، وَيَبْقَى مَقْدَارُ نَفْسَانِ أَجْرِهِ بِمَقْدَارِ مَا تَعَلَّقَ مِنَ الدُّنْيَا بِقَلْبِهِ.

وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «التَّاجِرُ وَالْمُسْتَأْجِرُ وَالْمُكَارِي أَجْرُهُمْ عَلَى قَدْرِ مَا يَخْلُصُ مِنْ نِيَّتِهِمْ فِي غَزَوَاتِهِمْ، وَلَا يَكُونُ بِشَيْءٍ مِنْ جَاهِدٍ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ لَا يَخْلُقُ بِهِ غَيْرُهُ».

وَكَذَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «إِذَا جَمَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْغَزْوِ، فَعَوَّضَ اللَّهُ رُزْقًا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَأَمَّا إِنْ أَحَدُكُمْ إِنْ أُحْطِيَ بِهِمَا غَزَا، وَإِنْ مُنِعَ بِهِمَا تَحَتَّ، فَلَا حَيْرَ فِي ذَلِكَ».

وَيَنْبَغِي هَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ^(١).

وَفِي الْأَيْدِ تَكَرَّرَ ذِكْرُ ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ تَأْكِيدًا عَلَى الْإِحْلَاصِ وَالضَّفَقِ فِي النِّيَّةِ مَعَ اللَّهِ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَعْمَالُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ قِتْلًا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾﴾ (نساء: ٧٥).

فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَمَرَ اللَّهُ بِالْقِتَالِ لِأَجْلِ الْمُسْتَضْعَفِينَ بِمَنْحَةِ مِنَ الرِّجَالِ

(١) ينظر: «جامع العلوم والحكم» (ت الأرنؤوط) (١/ ٤٨٧).

وَالنِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ، الَّذِينَ آمَنُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعَجَزُوا عَنِ الْهَجْرَةِ، وَحُجِسُوا
عَنْهَا، فَيَقَارَهُمْ بِمَكَّةَ اضْطِرَارًّا لَا اخْتِيَارًا؛ وَلِذَا سَمَّاهُمُ اللَّهُ الْمُسْتَضْعِفِينَ؛
أَي: الْمَغْلُوبِينَ عَلَى قُوَّتِهِ وَحَرِيَّتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، ثُمَّ هَلْ فِي وَضْعِهِمْ وَبَيَانِ
قَهْرِهِمْ وَعَلَبَتِهِمْ: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا افْرِجْ بَيْنَ يَدَيْهِ الْقَارِيَةَ انْفُصِّلْ بَيْنَهُمْ
فَهُمْ يَتَرَفَّصُونَ الْهَجْرَةَ وَحُجِسُوا عَنْهَا، فَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَخَالَفَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا سَمَّاهَا اللَّهُ، وَالْجِهَادُ تَعَلُّدُ أَسْبَابِهِ وَتَنْتَعُجُ، وَكُلُّ
قِتَالٍ كَانَ فِي إِحْقَاقِ الْحَقِّ، وَدَفْعِ الظُّلْمِ، وَإِقَامَةِ الْعَدْلِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ،
فَهُوَ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكُلُّ مُجَاهِدٍ عَلَى نَبِيِّهِ وَفَصْلِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَمَّى
الدَّفْعَ عَنِ الْأَرْضِ وَالْأَهْلِ وَالذَّرِيَّةِ قِتَالًا فِي سَبِيلِهِ؛ فَقَالَ: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا
لُحْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَفْرَجْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَفَّيْنَاهُ﴾ (البقرة: ١٩١).

وَسَمَّى اللَّهُ الدَّفْعَ بِاتِّوَاجِهِ بِالْقِتَالِ فِي سَبِيلِهِ: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ (البقرة: ١٩٠)، وَسَمَّى الْقِتَالَ إِعْلَامَ كَلِمَةِ اللَّهِ عَلَى
الْكَافِرِينَ قِتَالًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ
الْإِسْلَامُ حَكْمًا يَوْمَ﴾ (الأنفال: ٣٩).

وَفِي آيَةِ الْبَابِ قَالَ مُجَاهِدٌ: «أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُقَاتِلُوا عَنِ
مُسْتَضْعِفِينَ مُؤْمِنِينَ كَانُوا بِمَكَّةَ»^(١).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعِفِينَ؛ أَنَا مِنَ الْوِلْدَانِ،
وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ» (رواه البخاري)^(٢).

ثُمَّ نَسَبَ اللَّهُ الظُّلْمَ لِأَهْلِ مَكَّةَ لَا لِمَكَّةَ، وَكُنِيَ عَنْهَا بِالْقَرِيَةِ تَعْظِيمًا
لَهَا، وَقَدْ سَمَّاهَا فِي مَوَاضِعَ بِالْبَلَدِ الْأَمِينِ، وَالْحَرَمِ، وَبَنَدَ، وَأُمُّ الْقُرَى.

(١) تفسير الطبري (٢٢١/٢)، وتفسير ابن المنذر (٧٩١/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٠٢/٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٧) (٩٤/٢).

والبُلْدَانُ مِمَّا عَطَلَتْ تَشْرِيقًا لَا تَمْنَعُ أَصْحَابَهَا مِنَ الظُّلُمِ فِيهَا،
والتَّعْظِيمُ لِلْبَلَدِ يَكُونُ إِثًّا لِنَاقِيهَا، وَإِثًّا لِأَهْلِهَا، وَتَعْظِيمُ الْبُلْدَانِ لِأَجْلِ
فَضْلِ أَهْلِهَا وَعَمَلِهِمْ أَعْظَمُ مِنْ فَضْلِ الْبُلْدَانِ لِنَاقِيهَا، فَمَكَّةُ أَفْضَلُ مِنَ
الْمَدِينَةِ فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَمَرَ اللَّهُ بِالْهَجْرَةِ مِنْ مَكَّةَ مَعَ
فَضْلِهَا، بِسَبَبِ ظُلْمِ أَهْلِهَا، إِلَى الْمَدِينَةِ وَهِيَ مَفْضُولَةٌ بِسَبَبِ فَضْلِ أَهْلِهَا
وَعَمَلِهِمْ.

الهجرة وحكمها:

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَنزَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ لِأَهْلِهَا﴾ وَجُوبُ الْهَجْرَةِ مِنْ
بَلَدِ الْكُفْرِ إِلَى بَلَدِ الْإِسْلَامِ، وَعَدَمُ جَوَازِ الْإِقَامَةِ فِي بَلَدِ الْكُفْرِ إِلَّا لِلظُّلُمِ
الْقَارِ بِدِينِهِ مِنْ وَثْلِهَا، كَمَا هَاجَرَ أَهْلُ مَكَّةَ إِلَى الْحَبَشَةِ بِدِينِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ؛
فَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَنْتَقِلَ بِدِينِهِ وَلَوْ إِلَى بَلَدِ كُفْرٍ.

لَكِنْ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ فِيهِ بِلَا تَرْئُصٍ بِالرُّجُوعِ عِنْدَ
وُجُودِ مَكَانٍ آمِنٍ يُقِيمُ فِيهِ فِي بَلَدِ مُسْلِمٍ؛ فَإِنَّ الْخِلَاطَةَ بِأَهْلِ الْبُلْدَانِ تَوَثَّرُ
فِي الْفِتْرِ، وَتَنْقُلُ الطَّبَائِعَ، وَتَجْعَلُ النَّفُوسَ تَقَرُّنَ بَيْنَ مَا لَا يُفَرِّقَنَّ مِنَ
الطَّبَائِعِ وَالْأَخْلَاقِ وَبَيْنَ الدِّينِ؛ فَإِنَّ اسْتَحْسَنُوا الطَّبَائِعَ وَالْحَيَاةَ،
اسْتَحْسَنُوا الدِّينَ، فَإِنْ لَمْ يَتَأَثَّرِ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ، تَأَثَّرَتْ قُرْبَتُهُ، فَإِنْ سَلِمَ
الْآبَاءُ، لَمْ يَسْلَمْ الْأَوْلَادُ، وَإِنْ سَلِمَ الْأَوْلَادُ، لَمْ يَسْلَمْ الْأَحْفَادُ، وَكَثِيرٌ
فِي بُلْدَانِ الْغَرْبِ الْيَوْمَ فِي أَوْرُوبَا وَامْرِيكَا وَجُودُ نَصَارَى مِنْ آبَاءِ أَوْ
أَجْدَادِ مُسْلِمِينَ، رَأَوْا أَنَّهُمْ يَحْفَظُونَ دِينَهُمْ، وَلِهَذَا عَنْهُمْ ضِيَاعُ دِينِ
أَوْلَادِهِمْ وَأَحْفَادِهِمْ.

الهجرة إلى بلد الكفر وحلوه:

وَالْمُرَادُ بِالظُّلْمِ فِي الْآيَةِ: الْكُفْرُ وَالشَّرْكَ، وَإِذَا أُطْلِقَ الظُّلْمُ فِي
الْقُرْآنِ، فَيُرَادُ بِهِ الْكُفْرُ، وَمَنْ قَهَرَ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي بَلَدِ مُسْلِمٍ لَا يَجُوزُ

له الخروج إلى بلد الشرك والإقامة فيه إلا عابراً مترتباً يتطرَّق الفرج ورفع
الظلم عنه لينفرد، لا كمن يُقيم ويتزوج ويستكثر من الذرية، فلا يجوز
دفع ظلم الدنيا برفع ظلم الدين، وهو الكفر، وكثير من بلدان الإسلام
اليوم تسقط عليها حكام أظهروا الكفر، وقهروا الناس عليه، فكانت إقامة
المُصلحين فيها كإقامتهم في بلدان الكفر أو أشدَّ، فإن عجزوا عن
الصبر، فلهم أن يتحولوا عن بلدهم إلى بلدان المسلمين الأخرى، فإن
عجزوا، جاز لهم الخروج إلى بلدان الكفر التي يظفر فيها العدل لهم،
مُرتصين بلداً مسلماً يظهرون فيه دينهم؛ كما خرج الصحابة إلى الحبشة
وهو بلد كُفري، فلما شكَّ الله لنيبته بالمدينة، خرجوا إليها، وقد كان
الزُهري حازماً على أنه إن مات هشام بن عبد الملك، ليجئ بأرضي
الروم؛ لأن الوليد بن يزيد كان قد نلَّ دمه إن قتلَ عليه.

بلد الإسلام، وبلد الكفر:

وبلد الإسلام هو الذي يشكته المسلمون ويظهرون شعائر دينهم:
أصولها وفروعها، وأعلامها ومشهورها؛ كالنوحية والصلاة والزكاة
والصيام، والحجاب، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأذان
وبناو المساجد، ولو كان الحاكم كافراً في نفسه، فالبلد يبقى مسلماً
بأهلِهِ وشعائره، يُهاجر إليه ولا يُهاجر منه، فلا أثر لكفر الحاكم بعينه؛
فقد يكون الحاكم مسلماً والمتحكِّمون كفاراً، لبلدهم بلد كُفري كالحيثية
بعد إسلام التجاني؛ هو حاكم مسلم ورعيته نصاري، وبلده بلد كُفري وإن
آزوا وعذَّبوا في حقوق الناس ولم يظلموهم.

وقد يكون العكس؛ فيكون الحاكم كافراً، ورعيته مسلماً يظهرون
الدين وشعائره؛ فالحكم لهم لا لحاكمهم على الصحيح، ولا تخلو قرون
الإسلام وأقاليمه من ارتكاب بعض الحكام لمكفر، وبين العلماء من ينص

على تكفير حاكم بعينه، فلم يأمروا المحكومين بالهجرة من بلدانهم، وإنما يُنظرُ في عزله وقدرتهم عليه، وقد حكّم الغُبَيْدِيُّونَ مصرَ والقُيْرَوَانِ وغيرَها من المَغْرِبِ ولم يأمُر العلماء أهلُها بالهجرة منها، ولم يُسَمِّها أحدٌ منهم بلدَ كفرٍ؛ لأنَّ أهلها مُسلمونَ يُظهرونَ شعائرَ الدين.

ويُشَلُّ ذلك في ولايةِ البُوَيْهِيِّينَ للمعراق، وكان فيها علماء وأجَرُوا حُكْمَ بلديهم بحُكْمِ أهلها وما يُظهرونَ من شعائرَ دينهم، وكان علماء المَغْرِبِ في القُيْرَوَانِ يُذكِّرونَ على أبي جعفرِ الدَّائِدِيِّ لَمَّا أَتَاكَ عَلَيْهِمْ سُبْحَانَهُمْ تحتَ مملَكَةِ بني عُتَيْبٍ، فقالوا له: «سُئِلْتُ لا شيخَ لك» - لأنه لم يَنفَقْهُ في غاليبِ أمِّره على شيخٍ - فلأنهم رأوا أنَّ بقاءَهُم تثبِيتٌ لأهلها على الإسلامِ والسُّنَّةِ، ولو خَرَجُوا منها لَزَاغَ الناسُ؛ فَكَانَ الْعَالِمُ ثَابِتًا لِلْعَاقِبَةِ. وفي الآية: تَبَيَّنَ على توَكُّلِ الضعيفِ على الله وطلبِ المَدَدِ وَالْعَوْنِ منه؛ وذلك في قوله المُسْتَضْعَفِينَ: ﴿وَأَتِمُّوا لَكُمْ مِنْ نَفْسِكُمْ ذِكْرًا وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاللَّهُ يَخْبُرُ أَعْمَالَكُمْ﴾؛ فهم سألوا المُؤَيَّدَ والتَّصَيِّرَ مِنَ اللَّهِ لا مِنْ غَيْرِهِ، وإذا اجتمعَ تمامُ الضعيفِ مع تمامِ التوَكُّلِ، جاءَ التصرُّ وتَحَلُّقُ الإجابة:

فَكَانَ الْأَسِيرُ:

وفي هذه الآية: دليلٌ على وجوبِ فَكَاكَ الْأَسْرَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ عندَ الْمُشْرِكِينَ ما قَدَّرَ الْمُسْلِمُونَ على ذلك، والأسيرُ أَخِيٌّ بِالزَّكَاةِ مِنَ الْفَقِيرِ ومُعَدُّمٌ عليه؛ لأنَّ الْأَسِيرَ يُخْشَى على نفسه ودينه، والفقيرُ يُخْشَى على نفسه فقط؛ ولَمَّا قَالَ ﷺ: (فُكُّوا الْعَائِلَ - يَهْنِي: الْأَسِيرَ - وَأَطْمِنُوا الْجَائِلَ، وَخَوَّفُوا التَّارِيضَ)؛ رواه البخاري^(١).

وفكَّاكُ المَراؤِ الْأَسِيرَةِ أَوْجِبُ مِنَ الرَّجُلِ؛ لأنَّ الرَّجُلَ يُخْشَى على دينه ونفسه، والمرأةُ يُخْشَى على دينها ونفسها وجرحها، وكلُّما عَظُمَ الْأَثَرُ على الْأَسِيرِ في نفسه وعلى مَنْ خَلَقَهُ، فَكَانَتْ أَوْجِبُ وَأَعْظَمُ.

وإذا وَجِبَ القتالُ لِقَتِّ الأَشْرَى، فَبَذَلَ المالَ لذلك أَوَّلَى من بَذَلِ
الدم، وقد روى أَشْهَبُ وابنُ نافع، عن مالكٍ: أَنَّهُ سُئِلَ: أَوَاجِبُ عَلَى
المُسْلِمِينَ اقتداءً مَنْ أَسِيرَ مِنْهُمْ؟ قال: نَعَمْ، أَلَيْسَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ أَنْ
يُقَاتِلُوا حَتَّى يَسْتَقْدُواهُمْ؟ فكيف لا يَفْتَدُونَهُمْ بأموالِهِمْ؟

وقال أحمدُ: يُقَاتِلُونَ بالرُّوسِ، وأَمَّا بِالمالِ، فلا أُخْرِجُهُ^(١).

ولعلَّ مرادَ أحمدَ: أَنَّ النَبِيَّ ﷺ كان يُفَادِي الأَشْرَى بِالأَمْزَى،
لا بِالمالِ، لأنَّ هذا أَقْوَى لشوكَةِ المُسْلِمِينَ وَغِيْبَتِهِمْ، وَالْأُيُتَسْتَضَعُّوا
وَيُهَانُوا؛ فَالْفُتُورُ أَعْظَمُ مَنَزَلَةً مِنَ الأَمْوَالِ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَالرَّامِي بِالرَّامِي
مُكَافَأَةٌ بِالْجَلِّ؛ لا يَظْهَرُ فِي ذَلِكَ اسْتِضَاعَاتٌ لِأَحَدٍ، وَأَمَّا المَالُ، فَيَظْهَرُ
فِيهِ الضَّعْفُ، مع القَوْلِ بِجَوَازِ دَفْعِهِ بِلِ بوجوبِهِ إِنْ تَعَلَّزَتِ الرُّوسُ
وَالْقُوَّةَ، وَلَمْ يَرِدْ أَحْمَدُ: إِلَّا بِقَتْلِ الأَسِيرِ بِالمالِ.

ويُروى عن عَمَرَ أَنَّ فَتَاكَ الأَسِيرِ يَكُونُ مِنْ بَيْتِ المَالِ^(٢).

مراتبُ فَتَاكِ الأَسِيرِ:

وَالأَوَّلَى فِي فَتَاكِ الأَسِيرِ: أَنْ يَكُونَ بِالْقِتَالِ إِنْ كانَ فِي المُسْلِمِينَ
قُوَّةً، وَلَهُمْ مَنَعَةٌ؛ لِإِظْهَارِ الجُرْأَةِ وَالْقُوَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَفَاسِدُ الْقِتَالِ فِي
إِضْعَافِ المُسْلِمِينَ كَبِيرَةً، فَيَكُونُ بِالْفِدَاءِ أَسِيرٌ بِأَسِيرٍ، وَإِنْ تَعَلَّزَ، فَبِالمالِ،
وَأَمَّا نَاسِخُ فَتَاكِ الأَسِيرِ بِالمالِ عَنِ فَتَاكِ الْقِتَالِ وَالْفِدَاءِ؛ لِأَنَّ المَالَ
مع كونه مُعِينًا فِي ظُهُورِ وَقُوَّةِ الكُفَرِ إِلَّا أَنَّهُ يُظْلِمُهُمْ فِي المُسْلِمِينَ،
فَيَأْسِرُونَ مِنْهُمْ لِيَقْتُلُوا فَتَاكًا بِالمالِ، وَلَكِنْ لَوْ فَكَّ الأَسِيرُ بِالْقِتَالِ وَالْفِدَاءِ
كانَ فِي ذَلِكَ ظُهُورٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَذُلٌّ لِلْكَافِرِينَ وَرَدَعَ لَهُمْ.

وَلَفَتَاكَ الأَسِيرِ أَوَّلَى مِنْ جَمِيعِ الأصْنَافِ الثَّمانية مِنْ بَيْتِ المَالِ

وَأَمْوَالِ المُسْلِمِينَ.

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/٢٦٠).

(٢) السابق.

القتال لفكالك الأسير:

ولا خلاف بين العلماء في فضل فكالك الأسير ووجوبه للأشركي الكثير، وإنما اختلفوا في القتال لفكالك الأسير الواحد والاثني والعدد القليل جدًا في مقابل القتال الكبير، على قولين:

الأول: قالوا: إنه ليس بفرض عين، وإنما على الكفاية وحسب القدرة؛ وهو قول الحنابلة ووجه عند الشافعية.

الثاني: قالوا: إنه فرض عين، ولا فرق بين كثير الأشركي وقليله؛ وهو قول المالكية والحنفية ووجه عند الشافعية؛ للعموم الأدلة، ولم تفرق بين قليل وكثير.

وأما عظم فكالك الأسير في الإسلام؛ لأن الأسر فيه استضعافات وهوان للمسلمين، وظهور وجه للكافرين، ولو قتل الأشركي؛ فالفكالك للأسير حق لير الأمة أعظم من كونه حقًا لفرج الأسير؛ ومن هذا الوجه لم يفرق كثير من العلماء بين قليل الأشركي وكثيرهم؛ لأن الاعتبار في ذلك واحدًا فقد يستضعف المسلمون ويهانون ويظهر الكفار عليهم العزة بأسير، ولكن إن لم يكن في المسلمين قدرة، وكان القتال لفكالك الأسير يضيعهم حتى يزدادوا هوانًا لقوة الكفار عليهم، فيرفع التكليف عنهم ولكن لا يزول، فإن ملكوا قدرة، نزل الحكم بعد ارتفاعه، وتعين عليهم بعد تخفيفه.

ونرى الأسير إسلام له للمشركين؛ ففي «الصحيحين»؛ من حديث ابن عمر؛ قال ﷺ: «المسلم أخو المسلم؛ لا يظلمه ولا يذلّه»^(١).

وفي «صحيح مسلم»؛ من حديث أبي هريرة؛ قال ﷺ: «لا يظلمه ولا يذلّه»^(٢)، ومن أجل أنه ترك في أسره.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٢) (١٢٨/٣)، ومسلم (٢٥٨٠) (١/١٩٩٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) (١/١٩٨٦).

ولمَّا كَانَ الْأَسِيرُ مِنَ وَصَالَتِ النَّبِيِّ لِأُمَّتِهِ؛ فَقِي «الصَّحِيحُ»؛ أَنَّ عَلِيًّا سُئِلَ عَمَّا فِي الصَّحِيفَةِ - الَّتِي هِيَ مِنَ الْوَحْيِ - فَقَالَ: «الْفَقْلُ، وَلَمَّا كَانَ الْأَسِيرُ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»^(١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقْبِلُوا عَلَى الْقَوْلِ أُولَٰئِكَ هُمَا أَكْثَرُ النَّاسِ كَذِبًا أَفَرَأَيْتُمْ أَنَّهُمْ كَذَبُوا أَوَّلًا أَمْ أُفْتِنُوا فَكَذَبُوا وَقَالُوا لَهُمْ لَسْنَا مِنْكُمْ إِنَّ آلَ الْبَيْتِ مُبْتَلَوْنَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ أَفَرَأَيْتُمْ أَنَّهُمْ كَذَبُوا أَوْ أُفْتِنُوا فَكَذَبُوا وَقَالُوا لَهُمْ لَسْنَا مِنْكُمْ إِنَّ آلَ الْبَيْتِ مُبْتَلَوْنَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ أَفَرَأَيْتُمْ أَنَّهُمْ كَذَبُوا أَوْ أُفْتِنُوا فَكَذَبُوا وَقَالُوا لَهُمْ لَسْنَا مِنْكُمْ إِنَّ آلَ الْبَيْتِ مُبْتَلَوْنَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (النساء: ١٧٧).

هذه الآية إخبارٌ عمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَمْرِ الْجِهَادِ زَمَنَ مَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا فِي ضَعْفٍ، فَكَانَ مَنْ أَسْلَمَ شَعَرَ بِاسْتِدْلَالِ الْمُشْرِكِينَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَقْلَبُوا اللَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ بَعْدَ الْعُرَى عَلَى الْكُفْرِ، فَأَعْدَّتْ بَعْضُهُمُ الْخَبِيئَةَ لِيَتَصَرُّوا لِأَنْفُسِهِمْ وَلِلْإِسْلَامِ، فَاسْتَأْذَنُوا النَّبِيَّ فِي الْقِتَالِ، وَكَانُوا فِي زَمَنِ ضَعْفٍ وَقِلَّةِ عَدُوٍّ، فَانْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقْبِلُوا عَلَى الْقَوْلِ أُولَٰئِكَ أَكْثَرُ النَّاسِ كَذِبًا﴾؛ فَقَدْ رَوَى الثَّوَالِ فِي «سُنَنِهِ»، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَغَيْرُهُمَا؛ مِنْ حَدِيثِ عِثْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَأَصْحَابًا لَهُ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ بِسُكَّةٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جُرٍّ وَنَحْنُ مُشْرِكُونَ، فَلَمَّا آمَنَّا، حَبَرْنَا أَوْلَادَنَا؛ فَقَالَ: «إِنِّي أَبْرَأُ بِالنَّفْعِ؛ فَلَا تَقَابِلُوا»^(٢).

وقال بعضُ السلف: إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي

(١) أخرجه البخاري (١١١) (٣٣/١).

(٢) أخرجه النسائي (٣٠٨٦) (٢/١٠)، والطبري في تفسيره (٢٣١/٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٠٠/٣).

نَجِيج، عن مجاهد؛ قال: «نزلت في اليهود»؛ رواه ابن جرير وابن أبي حاتم^(١).

ورواه ابن المنذر، عن ابن جريج، عن مجاهد، به^(٢).

والأصح: أنها في المسلمين بمكة؛ لما تقدم عن ابن عباس، وبنحوه صح عن قتادة؛ رواه ابن المنذر وابن جرير^(٣)، وصح عن جكرمة؛ رواه ابن جرير^(٤).

ويؤيد هذا: أن ابن عباس قد قرأ الزكاة في الآية بغير الضمة؛ لأن الزكاة لم تقرأ بعد؛ فروى علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: **هذه** ﴿وَأَوْثَارَ الْبُغْيَةِ﴾؛ يعني: طاعة الله والإخلاص^(٥).

أسباب النصر والتمكين، وأوائها:

وفي هذه الآية: وجوب اجتماع أسباب النصر والتمكين عند مجاهدة العدو، والأسباب في ذلك على نوعين: أسباب شرعية، وأسباب كونية، وقد اجتمع للنبي ﷺ في مكة الأسباب الشرعية، ولم تجتمع له الأسباب الكونية:

أما الأسباب الشرعية: فهي الصدق مع الله، والعدل في حقه وحق الخلق، ومن كانوا مع النبي في مكة هم أفضل أهل الأرض في زمانهم، وأفضل الصحابة الذين جاؤوا من بنيهم، ولكن عددهم قليل وعدتهم ضعيفة، فما احتملهم كمال إيمانهم وتسام قلوبهم على ترك السبب الكوني، وهو القوة والفئدة، ولما قسروا عنها قال الله لهم: ﴿كُنُوا

(١) تفسير الطبري (٧/٢٣٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/١٠٠٢).

(٢) تفسير ابن المنذر (٢/٧٩٣).

(٣) تفسير الطبري (٧/٢٣٣)، وتفسير ابن المنذر (٢/٧٩٤).

(٤) تفسير الطبري (٧/٢٣٣). (٥) تفسير ابن أبي حاتم (٣/١٠٠٤).

أَبْرَأَكُمْ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُهْزَمُ الْمُؤْمِنُ الصَّادِقُ؛ لِضَعْفِ عُدَّتِهِ، وَقِلَّةِ عُدَّتِهِ، مِنْ الْكَافِرِ الظَّالِمِ؛ لِقُوَّةِ عُدَّتِهِ، وَكَثْرَةِ عُدَّتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ الَّذِي أَنْزَلَ الْأَسْيَابَ الشَّرْعِيَّةَ، هُوَ الَّذِي أَوْجَدَ الْأَسْيَابَ الْمَادِّيَّةَ، وَالْأَخْذُ بِهِمَا مِنَ الْإِيمَانِ بَالُغٌ، وَلَيْسَ الْمَأْمُورُ بِهِ مَسَاوَاةَ الْعَدُوِّ بِالْعَدُوِّ وَالْعُدَّةُ أَوْ عُدَّتُهُ بِهَا؛ بَلْ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ عُدَّةٌ وَكَثْرَةٌ عُدَّةٌ، يَفُوزُونَ بِإِيمَانِهِمْ مِنْ عُدَّةِ الْعَدُوِّ وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهُمْ.

وَالْأَسْبَابُ الشَّرْعِيَّةُ كَثِيرَةٌ؛ أَمَلُهَا الْإِيمَانُ بِأَلوه، وَالشُّرُوءُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ فَإِنَّ الْعِبَادَاتِ تَنْبُتُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ، وَقَدْ كَانَ اللَّهُ بِأَمْرِ بِهَا كُلِّ نَبِيٍّ، فَلَا يَكُونُ الْاسْتِخْلَافُ وَالتَّمَكُّيْنُ إِلَّا لِمَنْ أَطَاعَهُ وَعَدَلَ مَعَ خَلْقِهِ: ﴿وَبِعَدَّةِ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكُونُوا كَالْعِلَاقِ الَّذِي يُسْقَطُ مِنْ الشَّجَرِ الْأَرْضِ﴾ (النور: ٥٥).

وَيُعْتَدَى الْإِيمَانُ وَالطَّاعَةُ يَكُونُ الْاسْتِخْلَافُ وَالتَّمَكُّيْنُ، وَالطَّاعَةُ هِيَ الْخُضُوعُ لَهُ وَالتَّثَلُّلُ لِأَمْرِهِ، وَهِيَ بِإِعْتِبَارِ التَّمَكُّيْنِ وَالتَّصَرُّعِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: طَاعَةُ فِي حَقِّ اللَّهِ الْخَالِصِ كَتَوْحِيدِهِ وَعِبَادَتِهِ؛ مِنْ صِلَاةٍ وَصِيَامٍ، وَحُجٍّ وَعُسُورَةٍ، وَذِكْرِ وَبِرٍّ؛ فَهَذَا التَّوَحُّدُ وَعَدَّةُ اللَّهِ الْأَفْرَادَ وَالْجَمَاعَاتِ الَّتِي تَقُومُ بِهِ بِالْعِزَّةِ وَالرَّفْعَةِ، وَهِيَ فِي الْأَفْرَادِ أَكْثَرُ وَأَقْرَبُ وَأَشَدُّ مِنَ الْجَمَاعَاتِ؛ فَالْفَرْدُ مَوْجُودٌ بِسَعَةِ الصِّدْقِ وَالْيَقِينِ وَالثَّبَاتِ وَالرُّضَا، وَكُلُّمَا اسْتَزَادَ مِنَ الْعِبَادَةِ زَادَهُ اللَّهُ مِنْ وَغْيِهِ لَهُ بِهَذَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِمَّا كُنَّا أَتَيْنَ لَهُ أَثْرَافًا وَقَدْ جَاءَهُمْ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (النحل: ٤٧)، وَالْحَيَاءُ الطَّبِيعِيُّ شَامِلٌ لِلدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي هَذَا ذِكْرُهُ: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ مِنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مِيزَةً حَسَنًا وَنَجْرَةً يَوْمَ تُنْفَخُ الْأَنْفُسُ﴾ (طه: ١٢٤).

وَكَذَلِكَ: فَإِنَّ الْجَمَاعَاتِ الْمُؤَيَّدَةَ بِأَلوه يَجْعَلُ اللَّهُ لَهَا مِنَ الرَّحْمَةِ مَا

ليس للجماعات والأُمَم الكافرة، ولو نزل بالمؤمنين بلاء، فهو تطهير وتمييز لها من غيرها.

ولكن العبادات المتعلقة بحق الله الخالص تتعلق في الدنيا بقوام الأفراد وكنائهم أعظم من تعلُّقها بقوام الدُول والجماعات، وتعلُّق قوام الجماعات والدُول بالنوع الثاني من عبادة الله أعظم؛ وهو ما يلي:

النوع الثاني: طاعة الله في حق العباد من إقامة الحدود، وإعطاء كل ذي حق حقه، ورفع الظلم والجور الذي أوجده في القطرة نُفُوراً منه، فلا يُمكن الله لدُوله مؤمنة به ظالمه لخلقِه؛ لأنَّ حقَّ الله يُوجَّله في الآخرة، وحقَّ عبادِه يُعجَّله في الدنيا، وهذا مُقتضى عدله في الخلق، فيمكن للحاكم العادل مع الخلق ولو كان كافراً بالخالف، ولا يمكن للحاكم الظالم مع الخلق ولو كان مؤمناً بالخالف.

والأسباب الشرعية - وعامة العبادات - إن غابت من القلب واللسان والجوارح، لم يكن للإنسان تعلُّق بربه، ولم يكن ربه مُعبداً له؛ لهذا يكون ميزانُ النصر مادياً كونياً فقط؛ إذ لا عونَ ربانياً له، وإذا وُجدت الأسباب الشرعية، عوّضت النقص والتفاوت الكوني العادي بين أهل الحق وأهل الباطل؛ حتى ربما يتصور أهل القلَّة الشديدة على أهل الكثرة الكبيرة، والحد الفاصل في ذلك: مرهونٌ لاعتبار الموجود والمفقود من السببين الشرعي والكوني، ووزن ذلك بما لا يخرج عن الوحي والحس، فتراتب الناس تنبئاً؛ فقد نفّذ الأسباب الشرعية جداً حتى يكون أدنى الأسباب الكونية وأقلها معها كافياً في النصر؛ كموسى وعصاه؛ فإنَّ الله نصره بها، وليس كلُّ النامي كموسى، وموسى لو لم يؤمَّر من ربه بالاكتفاء بالعصا، لم يُكْتَفَ بها؛ فإنَّ الإنسان مأمورٌ بالموازنة بين الأسباب الكونية والشرعية.

ولكن الذي لا خلاف فيه: أن الله لا ينظر أحداً ولو كان نبياً من أنبيائه إلا بسبب كونيه ولو كان سيراً، وهذا مقتضى إحكام الكون وعدم عشوائيه وقوّازيه في قلّة سببيّ دقيق لا يخرج عنه؛ ولهذا لم يقلني الله لموسى البحر إلا بضرب الغصاة، والله قادر على قلبه بلا غصاة، ولم يسقط التمر على مريم إلا بهزّ جذع النخلة، وهو قادر على أن يذبّه بلا هزّ، وسدّد الله رمي النبي محمد ﷺ فلم يخطئ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِلَّا رَمِيْتَ وَلَئِنَّكَ لَآتٍ بِرَمِيٍّ﴾ (الأنعام: ١٧)، والله قادر على هزيمتهم بلا رمي، ولكن الأسباب لا بدّ من وجودها، ورثما تدبّر جدّاً حتى يخلّق الإنسان في الدنيا أن لا وجود لها في حادثه بعينها، وهي موجودة؛ لكنّها خفية.

التلازم بين السبب الشرعيّ والكونيّة:

وإذا قوّمت الأسباب الشرعيّة، عوّض الله بها ضعف الأسباب الكونيّة، ولكن لا تُغني الأسباب الشرعيّة ولو اجتمعت، عن الأسباب الكونيّة إذا انتفت؛ فإنّ حدوث الحوادث في الكون بلا أسبابها يتقدّم في إحكام الكون، وقد يغترّ الناموس بمن يجري على يده ذلك بين الأولياء ويظنونهم آلهة، فلا يُقدّر الحوادث بلا سبب إلا مُوجدها بعد العدم، وهو الله.

ولمّا كان الذي يُبائر الحوادث هم الخلق، أمرهم الله بالأخذ بالأسباب التي أوجدها شرعيّة وكونيّة، فإنّ ضعف الأسباب الكونيّة، أكثرها من الأسباب الشرعيّة؛ يُعوضهم الله عنها؛ ليُحييت الله أسباباً كونيّة أصغت بالأخذ وأيسر بالإمكان ولو كانت خفية لطيفة تُؤثّر أعظم من الأسباب الظاهرة، كما كان النبي ﷺ يُكَيِّزُ بِنِ الدّعاء، ويُلجّ في الشدائد بالدّعاء؛ كما في أخذ وتكرّر الأحزاب بالدّعاء يستجيب حوّن الله وتسديده ونصرته؛ لهذا ما من شيء إلا وأخذ بالأسباب الشرعيّة والكونيّة للنصر جميعاً.

الذنوب وأثرها على النصر:

ومن الأسباب الشرعية: التغلّي عن الذنوب، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَغْنَىٰ عَنْكَ دُونُكَ وَلَا يَنْفَعُكَ فِي شَيْءٍ أَثَرُكَ وَلَقَدْ أَفَلَسْنَاكَ وَالنَّصْرَ عَلَى الْقَوْمِ الْعَصِيِّ﴾ (آل عمران: ١٧٢)، فسألوا الله العُفْرَانُ قَبْلَ سَوَالِهِ الشَّيْءَ وَالنَّصْرَ، فَإِنَّ الذُّنُوبَ تُؤَخِّرُ النَّصْرَ وَتُجَبِّقُ بِأَهْلِهَا، كما قال نبي الله: ﴿مَنْ يَشْرِدْ مِنْكَ اللَّهُ يَنْ عَصِيَّتَهُ مَا يُرِيدُنِي خَيْرَ قَسِيرٍ﴾ (مرو: ١٦٣).

ومنها: الإكثار من الدعاء، وطلب النصر من الله، والتوكل عليه، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمْ الْكَافِرُ إِنَّ الْكَافِرَ بَدَّ جَهَنَّمَ لَكُمْ فَاتَّقَوْهُمْ فَكَذَّبَهُمْ رَبُّكَ وَكَانُوا حَسْبًا اللَّهُ وَبِمَنِّ الْوَسْوَيلِ﴾ (آل عمران: ١٧٣).

ومنها: إقامة العدل، ودفع الظلم، فالظالم لا يُنصر، وإن حَلَبَ لَا يَنْصُرُنَّ، فالله لَا يُمَكِّنُ لِلظَّالِمِ وَإِنْ جَعَلَ لَهُ الْعَلِيَّةَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿اسْتَمْلُوا عَلَىٰ تَكْوِينِهِمْ فِي حَاوِلٍ فَتَوَفَّ تَقَلُّبَاتٍ مِّنَ لَّكُونِ لَّهِ عَقِبَةٌ أَتَدْرِي إِلَهُهُ لَا يُقَلِّبُ الْكَلْبِلُونَ﴾ (الأنعام: ١٢٥)، وقد يُمَكِّنُ الظَّالِمُ عَلَى مَنْ هُوَ أَشَدُّ ظُلْمًا مِنْهُ عِنْدَ غِيَابِ الْعَادِلِ؛ فَاللهُ يُمَكِّنُ لِلْأَعْدَاءِ وَالْأَخْفَ ظُلْمًا.

وأما الأسباب الكونية: فهي ما أَوْجَدَهُ اللهُ فِي الْكَوْنِ مِنْ قُوَّةٍ لَّازِمَةٍ لِحُدُوثِ حَدَثٍ نَائِمٍ لِأَخِيذِهَا، وهي مختلفة؛ فَلَا حَدَّ لَهَا وَلَا حَضَرَ، وَلَا يَعْلَمُ حَدُّهَا، وَنَوْعُهَا وَعَدَدُهَا، وَقُوَّتُهَا وَأَثَرُهَا، وَمُتَبَدِّلُهَا وَسُنَّتُهَا، إِلَّا سُوْجُدَهَا، وَهُوَ اللهُ، وَمَا خَفِيَ مِنَ الْأَسْبَابِ أَعْظَمُ مِمَّا ظَهَرَ وَأَكْثَرُ، وَالْإِنْسَانُ مَأْمُورٌ بِالْأَخِيذِ بِمَا ظَهَرَ لَهُ، وَقَدْ تَحَقَّقُ النَّاتِجُ خَالِبًا بِالْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ، وَقَدْ لَا يُحَقِّقُهَا اللهُ لِحُجْمَةِ بِأَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرَةِ، وَكُلٌّ فِي الثَّنَاءِ يَجْرِي بِسَبَبٍ، وَلَكِنَّ النَّاسَ يَأْخُذُونَ مَا يَرَوْنَ وَقَدْ يَكُونُ ضَعِيفَ الْأَثَرِ بِالنَّسْبَةِ لِأَمَّا خَفِيَ عَنْهُمْ.

وفي هذه الآية: إشارة إلى الأخذ بالسبب الكوني، ولو كان شدة

كتابة في السبب الشرعي، فحينما طلب الصحابة بمكة إلى النبي ﷺ قتال المشركين، أمرهم بالعفو والكف، والكف والعفو عند الضعيف مع الترضي والإعداد: **مِنْ شَيْءِ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ كَوْنًا وَشَرَعًا.**

طبائع النفوس، وأثرها على اختيار الحق:

وقد يكون في بعض النفوس شجاعة وإقدام تُخَالِفُ الأمر الشرعي، فيجب على أصحابها مجاهدة أنفسهم للنزول لحكم الله، فطبائع النفوس تؤثر في قناعاتها، فمن جعله الله على الشجاعة، يطرأ الإقدام هو الحق، ومن جعله الله جباناً، يطرأ أن الركون والسلامة هي الحق، وقد لا يوافق الحق الطبع؛ فيجب على الشجاع مجاهدة نفسه ليرجع إذا أمره الله بالرجوع، ويجب على الجبان مجاهدة نفسه ليقدم إذا أمره الله بالإقدام، وطبائع النفوس بلائ تُبْطِلُ به تحتاج معه إلى مجاهدة، وبمقدار قوة إيمان العبد وتسليمه لله يكون وقوفه عند أوامر الله ومجاهدته لنفسه، وإذا ضعفت إيمان الإنسان، غلبت الشبهة بما يُشيع ظنّه وهواه، ويُظنُّ أنه هو، فعمر بن الخطاب جليل شجاعاً، فكان جهادة نفسه في الإحجام أكثر من الإقدام، فكان وفقاً على أمر الله لقوة إيمانه يغلب قوة طبعه، وهذا كما أنه في القتال والجهاد، فكذلك طبائع النفوس في السرّ في الإنفاق والبخل، فمن جليل باذلاً ولا يحسب، يؤمر بمجاهدة نفسه حتى لا يسرف، ومن جليل بخيلاً يؤمر بمجاهدة النفس بالبذل، حتى يقول السرف والسنيك **وَلَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ، لَا وَقُلْ كُلٌّ وَاحِدٌ وَمَا يَهْوَاءُ.**

والنفوس المطبوعة على شيء إن كانت عالمة بالأدلة، تحفظ وتجمع بين الأدلة ما يؤاين هواها ولا تشغرها، وتتأمل من نصوصي تُخَالِفُ ظنّها، فتجد الشجاع يحفظ أدلة الإقدام وتكتفيظها نفسه ولا يشغرها وتغفل عما يخالفها، ومثله الجبان يحفظ أدلة السلامة وتكتفيظها نفسه ولا يشغرها وتغفل عما يخالفها ولو سمعته مِراراً.

والأسباب الكونية التي أمر الله بها كثيرة:

منها: الاجتماع؛ فإن الكثرة تُروِّب العدو، وتُشدُّ من عزائم أهلها، وهذا أمر فطريٌّ مؤثِّرٌ في كلِّ نفس مُلوَّنة ولو كانت حيواناً، ففي «السُّنن» من حديث أبي الدُّرداء: قال ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذَّلْبُ الْفَاقِيَةَ»^(١)؛ ولذا أمر الله بهذا السبب؛ فقال: «وَاتَّقُوا» بِسَبَلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا» (ال عمران: ١٠٣)، ويبيِّن أنَّ الفُرقة سببٌ للهزيمة؛ فقال: «وَلَا تَكُونُوا فَتَقْسَلُوا وَيَكَلَّبَ بِعَدُوِّكُمْ» (الأنعام: ١١٦)، فبقلةٌ مجتمعَةٌ أَقْرَبُ إِلَى النَّصْرِ مِنْ كَثْرَةٍ مَفْرَقَةٍ.

ومنها: التَّوْبَةُ وعدمُ العَجَلَةِ؛ فَإِنَّ العَجَلَةَ تُثافي الصبرَ، فلا يتصرَّ أحدٌ إِلَّا بِصبرٍ؛ وقد قال الله عن الأنبياء: «فَصَبْرًا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَلَوْلَا حُجَّتْ أَيْتُهُمْ نَصْرًا» (الأنعام: ١٢٤)، وقال تعالى: «وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا إِلَهِنَّ سَبْعًا» انصرفت: ١٢٥، وقال تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا وَقَعُوا لَا يُفْزَعُكُمْ كَذِبُهُمْ فَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» (ال عمران: ١٢٠).

وكثيراً ما تُستعجِلُ النتائجُ بلا صبرٍ، فيُحرِّمُ الناسُ النصرَ بالصَّابِرِ ولو كان على باطلٍ أَقْرَبُ إِلَى النَّصْرِ مِنَ المُسْتَعِجِلِ ولو كان على حقٍّ، وربما يُهْزِمُ الصَّادِقُ بِسَبَبِ عَجَلَتِهِ، ويتنصَّرُ الكاذِبُ لصبره، فيُشَاكُ الصَّادِقُ في طريقه، وسببُ الهزيمة العَجَلَةُ لا الحقُّ الذي معه.

أقْرَبُ طَلِبِ النَّصْرِ بِلَا صَبْرٍ:

لِأَنَّ المُسْتَعِجِلَ فِي طَلِبِ النَّصْرِ بِلَا صَبْرٍ، لَا يَدُّ أَنْ يُنْتَلَى بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: - إمَّا أَنْ يَسْتَبْطِعَ النَّصْرَ؛ فَيَنْقَطِعَ وَيَتْرَكَ السَّيْرَ وَيَتَعَزَّلَ، وَيَرَى أَنَّ الرُّكُودَ وَالْمُزَالَاةَ بِمَا مَعَهُ مِنْ حَقٍّ خَيْرٌ مِنْ سَيْرِهِ فِي طَرِيقٍ لَا نِهَآيَةَ لَهُ؛ وَهَذَا أَحْسَنُهُمْ حَالًا.

(١) أخرجه أبو داود (٥٤٧/١١)، والبيهقي (١٥٠/١١)، والنسائي (١٠٦/٢).

- وإما أَنْ يُبَدَّلَ طَرِيقُهُ وَيَتَنَازَلَ عَنْ وَصَالَتِهِ، فَيُغَيِّرُهُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ بِحَسَبِ لِبَاسِهِ وَيَقْبِضُ بِمَا مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ أَنْ عَدَمَ وَصُولِهِ إِلَى النَّصْرِ بِسَبَبِ شَائِبَةٍ فِي الْحَقِّ الَّتِي مَعَهُ، فَيَتَنَازَلُ عَنْ بَعْضِهِ أَوْ يَتَرَكُّهُ كُلَّهُ؛ وَأَكْثَرُ الْمُتَكَبِّبِينَ عَنِ الْحَقِّ طَلَبُوا النَّصْرَ بِلَا صَبْرِ.

- وإما أَنْ يَسْتَعِجِلَ السَّيْرَ بِمَا مَعَهُ مِنْ حَقٍّ كَامِلٍ فَيَتَّخِذَ أَسْبَابًا لَا تُؤْخِذُ، كَمَا لَوْ اسْتَعِجَلَ أَهْلُ مَكَّةَ قِتَالَ قُرَيْشٍ وَهُمْ بِسَكَّةٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَصَمَهُمْ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَمَا مَعَهُ مِنَ الْوَحْيِ، وَمَنْ اسْتَعِجَلُوا السَّيْرَ بِمَا مَعَهُمْ مِنْ حَقٍّ كَامِلٍ: يُغَيِّبُهُمْ كَمَا أَلِ الْحَقُّ الَّذِي مَعَهُمْ عَنِ سَبِيلِ السَّلَامَةِ لَوْصُولِهِ، فَيَهْرَمُونَ وَيَقْبِضُونَ عَدُوَّهُمْ وَيَقْتُلُونَ أَتْبَاعَهُمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا تَكُنْ لَهُ دِينًا وَلَا تَكُنْ لَهُ شَرَكًا لَقَدْ لَقِيَ الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (يونس: ٨٥)، وَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِأَنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّشْرِكِينَ﴾ (المائدة: ٩٥)؛ يَعْنِي: لَا تَهْرَمْنَا بِأَيْدِيهِمْ فَيَقْتُلُوا بَهْرَمَتِنَا؛ فَيَقْتُلُوا أَنَّهُمْ عَلَى الْحَقِّ؛ كَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِمَا^(١).

وهزئة أهل الحق فتنة لأهل الباطل ومن في قلبه مرض من أهل الحق، وهذه الفتنة يجب دفعها بدفع أسبابها:

ومنها: عَدَمُ الْإِقْدَامِ فِي زَمَنِ الضَّعْفِ، وَتَرْكُ الْإِعْدَادِ وَالْقِتَالِ فِي زَمَنِ الْقُوَّةِ.

ومنها: مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ الْأَعْدَاءِ، وَقُوَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَقُرْبِهِمْ وَبُعْدِهِمْ مَكَانًا وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِقُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُمْ؛ فَمِنْ الشُّعُورِ الْكَوْنِيَّةِ: الْأُجُوجَةُ أَهْلُ الْحَقِّ أَهْلُ الْبَاطِلِ جَمِيعًا؛ حَتَّى لَا يَتَوَاطَلُوا عَلَيْهِمْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَتَنْ أَسْتَعْدَى جَمِيعَ أَهْلِ الْبَاطِلِ، اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ؛ وَلِلَّهِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ الْبَرَاءِ وَبَيْنَ الْأَسْتَعْدَاءِ؛ فَالْبَرَاءُ عَقِيقَةٌ، وَالْأَسْتَعْدَاءُ سِيَاسَةٌ يَقْبَلُ التَّعَجُّلَ

والتأجيل، ولكنه لا يقبلُ الإلغاء، والبراء لا يقبلُ التأجيل فضلاً عن الإلغاء.

الفرق بين الخصوم، وعندم جعلهم في مرتبة واحدة:

وقد كان النبي ﷺ في عهدته بمكة والمدينة يفرق بين خصومه ولو اجتمعوا في الجلاء ففي مكة فرّق بين كافر مُناصر كابي طالب، وبين كافر مُعاد كابي جهل وامي لهب وصفوان وأبي بن خلف وغيرهم، فبرأ من عقيدة الجميع، ولم يستغف أباً طالب لتضاربه.

وعندما هاجر إلى المدينة كثّر أعداءه، وكثّر أصحابه، والأعداء يفرّق بينهم بحسب بغضهم وقربهم، وشدة عداوتهم وجفوتها؛ فباعتبار القرب والبعد: فالقريب: كاليهود والمُنافقين، والبعيد: كالمشركين بمكة، ثم النَّصارى في الشام وطيّبر وتجران وغيرها، والمجوس في فارس وما وراءها.

وباعتبار شدّة العداوة وجفوتها: فأشدّهم عداوة اليهود والمشركون؛ كما قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة: ٨٦]، والمشركون أبعد من اليهود، وأقربهم موثة الدين قالوا: إنا نصارى.

وَالنَّصَارَى يَهْدُونَ.

الفرق بين عقيدة البراء وسياسة الاستعداد:

وسياسة النبي ﷺ ألا يستعديّ جميع خصومه، وإن تبرأ من بعضهم كله، وفرق بين البراء والاستعداد؛ وذلك أن البراء من الذين لا بُدَّ من حاجته خوفاً من العزم على مقاتلته؛ فالبراء لا يلزم معه المقاتلة، وأما الاستعداد: فهو تبرؤ خوفاً وترغيباً من كيده ومقاتلته، فيبعد العدة، وينحالف مع جميع الخصوم على أهل الحق، ومن تأمل حال النبي ﷺ في

المدينة، وجد أنه انشغل بالعدو الأقرب، وهم اليهود والشافقون، ولم يكتأف فارس والروم ولا ملوك العرب إلا بعد صلح الحديبية حينما أومن قريشاً بالعهد عشرَ سنين، وما كتب سودة في بيضاء إليهم؛ لأن مكائبتهم تُشهرهم بالاستعداد، وأهل المدينة في زمن فلة غدو، وضعف غدو، وعدو قريب أخط بالانشغال به.

فانشغل النبي بالشافقين وتبيين صفاتهم، ونزلت عليه سورتان وأربعون آية لمعالجة شرهم وبنافهم القول والعمل؛ حتى أصبحوا أخذوا احترازاً في إظهار مخالفتهم، وخافون من الوحي أن يثزل فيفضحهم؛ لشدة تتبعهم لأقوالهم وأفعالهم؛ حتى بلغ تنبئ حركاتهم وملامح وجوههم؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا مَا أَنْزَلَ سُورَةُ نَازِلَةً عَلَيْهِمْ وَقَالُوا الْمَوْتُ لَنَا فَتَوْا اللَّهَ قُلُوبُهُمْ﴾ (التوبة: ١٢٧)، وكقولوه: ﴿لَا جَاءَ لِقَاؤُكُمْ فِيهِمْ يَتْلُونَ إِلَيْكَ نُحُوًّا مِنْهُمْ قَالُوا قُلُوبُنَا غُلُقٌ بَيْنَ يَدَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ﴾ (الأحزاب: ١٠)، وكقولوه: ﴿لَمَّا أَنْزَلَ سُورَةُ النِّازِعَاتِ ذَكَرَ فِيهَا الْإِنْسَانُ أَنْتَ الْبَرُّ فِي قُلُوبِهِمْ تَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَلَوَّ السَّيْفُ عَلَيْهِمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ﴾ (محمد: ١٢٠)، وهذه كلها تعابير أوزنتهم خوفاً وترقياً وقللاً، فلم تُحاصر الأعمال والأقوال فحسب؛ بل حوصرت تعابير الوجوه، وأحوال العيون؛ حتى حوصرت السرائر؛ كما قال تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ الْمُتَّقُونَ لَوْلَا أَعْيُنُهُمْ سُورَةُ نَبَأِهِمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ (التوبة: ١٦٤)، حتى بلغ بخيار الصحابة - مع فضيلتهم وسبقهم - أن خافوا على أنفسهم من أوصاف المنافق، فأخذ يسأل بعضهم بعضاً، حتى سأل الفاروق عمرُ حذيفةَ بنَ اليمانَ أميين برسُ النبي ﷺ عن نفسه.

وانشغل النبي ﷺ حينها باليهود، وهم العدو الأقرب مع الشافقين، فكانت الآيات والأحكام في اليهود والمنافقين في الست السنوات الأولى

من الهجرة أَكْثَرَ مِنْ أَحْكَامِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَالتَّصَارِي، وَلَمْ يُخْرَجِ
النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا فِي السَّنَةِ السَّادَةِ إِلَّا وَقَدْ خَصَرَ الثَّقَاقِ،
وَشَتَّ يَهُودَ وَأَضْعَفَهَا.

وَلَمَّا كَانَ الْيَهُودُ مِلَّةً وَاجِدَةً يُسْتَظْوِي بِعَظْمِهِمْ بَعْضُ، فَرَّقَ بَيْنَهُمْ
فَعَاهَدَ قَوْمًا وَسَأَلَهُمْ، وَعَاهَدَ آخَرِينَ وَحَارَبَهُمْ، وَكَانَ أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ
يَهُودَ بَنِي قَيْنُقَاعَ، فَحَارَبَهُمْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، ثُمَّ تَقَدَّهَمَ بَنُو
النُّضَيْرِ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ، ثُمَّ بَنُو قُرَيْظَةَ فِي السَّنَةِ الْخَامِسَةِ، وَلَمَّا شَتَّتَ
يَهُودَ وَأَضْعَفَهُمْ وَكَسَرَ شَوْكَتَهُمْ، تَوَجَّهَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِرًا؛ لِيُظْهِرَ حَقَّ
الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، ثُمَّ مَتَّقَهُ قُرَيْشٌ مِنَ الدَّخُولِ إِلَيْهَا، وَقَدْ
تَحَقَّقَ مَقْصُودُهُ مِنْ إِظْهَارِ قُوَّتِهِ، وَكَثْرَةِ أَتْبَاعِهِ؛ حَتَّى رَأَتْهُ قُرَيْشٌ فَهَايَتُهُ،
فَدَخَلَ بَعْدَهَا بِعَامٍ بِقُوَّةٍ وَعِزَّةٍ وَكَثُرَ تَمَكُّنًا.

وَكُلُّ غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ كَانَتْ دَفْعًا لِمَسْأَلَةِ قُرَيْشٍ؛ فَبَدَأَ فِي
السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَأَخَذَ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ، وَالْخُلُقُ فِي السَّنَةِ
الْخَامِسَةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: تَبَيُّتُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَهْلِ دُومَةِ الْجَنْدَلِ فِي السَّنَةِ الْخَامِسَةِ
لَمَّا عَلِمَ بِكَيْدِهِمْ وَالْإِغَارَةَ عَلَى قَوَائِلِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ ثُمَّ الْعَزْمُ عَلَى غَزْوِ
الْمَدِينَةِ، فَعَاجَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ اسْتِطَارَةِ شُرُومِهِمْ، فَلَمَقَهُمْ فِي مَكَانِهِمْ قَبْلَ
أَنْ يَبْشُرُوا.

وَلَمَّا أَمِنَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَدُوِّ الْغَرِيبِ، كَاتَبَ عَدُوَّهُ الْبَعِيدَ؛ فَبَدَأَ
بِعَدِّ الْحَقَائِقِ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ وَتَرْغِيبِهِمْ فِي الْحَقِّ، وَتَرْهِيْبِهِمْ مِنَ
الْبَاطِلِ، وَتَخْوِيفِهِمْ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ الَّذِي يُجْزِيهِ عَلَى يَدَيْهِ إِنْ
عَاقَبُوا.

وَقَبْلَ هَذِهِ الْمَكَاتِبَاتِ كُلِّهَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُظْهِرُ الْبِرَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

وبيهيم لأئمة، والولاء للمؤمنين ودينهم، ويُعظمُ الجهادُ ويُعدُّ العُدَّةُ؛ ولذلك قُومَ الفتنَةُ في الدِّينِ: أَلَا يُفَرِّقُ الْحَاكِمُ بَيْنَ سِيَاسَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَجُحُودِهِ فِي مُهَادَنَةِ خُصُومِهِ وَمُسَالَمَتِهِمْ، مَعَ إِعْدَادِ الْعُدَّةِ وَتَعْظِيمِ الْجِهَادِ؟ اِنْتِظَارًا لِاجْتِمَاعِ الْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ، وَبَيْنَ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ هَذِهِ السِّيَاسَةِ بَاطِلًا لِمُعْطِيلِ الْجِهَادِ وَالرُّكُودِ إِلَى الدُّنْيَا، بَلِ وَالرُّكُودِ لِلْكَافِرِينَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ.

ومن الأسباب الكونية: إعدادُ العُدَّةِ والتَّخَدُّمُ لِقِتَالِ الْعَدُوِّ، ويأتي تفصيلُ ذلك بِإِذْنِ اللَّهِ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْغَلِيِّ تَزَوَّيْتُ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ حَزَنُوا الْفَوَائِدَ عَلَى الْإِسْلَامِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ مَكِيدَةٌ يَتْلَوْهَا يَاتِيَةً وَلَوْ يَكُنْ مِنْكُمْ وَاقَةٌ يَتْلَوْهَا الْفُتَاةُ عَلَى الْيَمِينِ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٦٥].

ومن المعاني الباطلة التي يُورِثُهَا بَعْضُ الْمُفْضَاءِ فِي آيَةِ الْبَابِ: مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ بَعْضُ مُفْضَاءِ الرَّأْيِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى اسْتِحْبَابِ السُّلَالَةِ فِي الصَّلَاةِ اسْتِدْلَالًا بِهَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَقَدْ أَكْبَرْتُمْ﴾، وَهَذَا قَوْلٌ لَا سَالَتْ لَهُ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا أَثَرٍ، وَلَا يُجَلِّلُ فِي لُغَةٍ وَلَا تَفْهَرُ.

الجهادُ وَحُبُّ الدُّنْيَا:

وَلَوْ هُوَ تَعَالَى: ﴿مَّا حُبَّ عَلَيْهِمُ الْهَوَىٰ إِنْ رَأَوْا نَجْدًا يَنْقُذُهُمُ الْكُفْرُ كَقَتْمَةِ اللَّهِ لَوْ أَنَّهَا خَلِقَةٌ﴾، وَهُوَ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿قُلْ تَتَّبِعُوا آلِيَّ قُلُوبًا وَأَلْوَاهُ حَتَّىٰ يَمُنَ الْإِنسَانُ﴾: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَحَدَكُمْ مَا يَصُدُّ النَّاسَ عَنِ الْجِهَادِ هُوَ حُبُّ الدُّنْيَا وَالْخَوْفُ مِنْ قُوَّتِهَا، وَكُلَّمَا تَعَلَّقَ الْإِنْسَانُ بِالدُّنْيَا، تَهَيَّبَ الْجِهَادَ وَتَفَرَّ مِنْهُ وَزَيَّغَ فِيهِ وَغَرَّهَ، وَفِي حَدِيثٍ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فِي «السُّنَنِ» مَرْفُوعًا: (إِذَا تَبَاهَيْتُمْ بِالْجَهَنَّمَ، وَالْعَلَّيْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَزَيَّغْتُمْ

بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَلَا...» الحديث^(١) : دلالة على ذلك، فذكر الزرع وأذناب البقر، لأن الزرع يطول انتظاره فيعزم ويُسقى ويُنتظر حصاده ثم يهتف وتقرؤه، وكذلك بيع الويتة آجل، يختلف عن البيع الذي ينتهي بالقبض ولا آجل فيه؛ إشارة إلى أن هذه الأنواع دنیا يطول بها الزمن، وترقبها القلوب، وترقبها وتزهد في الجهاد وتنقبض منه النفوس.

ولما كانت الحياة ضد الموت، كان المتعلق بها كارها للجهاد؛ لأن الجهاد مَطْلَعُ الْقَتْلِ؛ لهذا قال تعالى بعد هذه الآية: ﴿إِنَّمَا تَكُونُوا بِأَعْيُنِكُمْ قَتْلًا﴾ (النساء: ١٧٨) في القرار بين القتل في سبيل الله، فأصل القرار بين الجهاد حب الحياة الدنيا.

ورغبة النفوس، وأثرها على الحق:

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا بِمَا نُرَىٰ فِيهِ قِتْلٌ لَّوَلَا نَحْنُ بِأَعْيُنِنَا﴾:

عدم تعجل الأحكام قبل نزولها، وتقديم حكم الله على رغبة النفس ومروءها، ولو كانت حبيبها دينية؛ فما كل حمية دينية تُصيب الحق؛ فقد تكون عجلة تُضر.

وقد نهى النبي ﷺ عن تمنى لقاء العدو؛ كما في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا»^(٢)؛ وذلك أن تمنى لقاء العدو يمتزج بشجاعة نفسية تُورث الإنسان احتماقا عليها فيكلمه الله إليها، وكثير ممن تمنى لقاء العدو تدلهم الشجاعة الفكرية، وإن اساق إليها، تغيرت نيته، ففانحل حمية، وإلحاح: تجري.

(١) أخرجه أبو داود (٣٤٦٢) (٢٧٤/٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٦٦) (٦٣/٤)، ومسلم (١٧٤١) (١٣٦٢/٢).

لَمْ يَنْ تَمْنَى لِقَاءَ الْعَدُوِّ يُفْقِدُ الْإِنْسَانُ حُسْنَ الْإِخْتِيَارِ عِنْدَ لِقَائِهِ بَيْنَ التَّعْجِيلِ بِاللِّقَاءِ أَوْ تَأْخِيرِهِ، أَوْ الْمَوَاجَهَةِ عِنْدَ الشَّدَّةِ أَوْ الْإِنْخِيَارِ إِلَى جَهْدٍ وَفَتْوَةٍ، فَمَنْ تَمْنَى لِقَاءَ الْعَدُوِّ تَقَلَّبَتْ نَفْسُهُ عَنْ أَنْ يُقَالَ عَنْهُ: جَبَانٌ وَخَائِفٌ وَقَدْ تَمْنَى اللِّقَاءَ مِنْ قَبْلُ، فَيَقْدِمُ فِي مَحَلٍّ إِخْتِيَامٍ، تَدْفَعُهُ حِمِيَّتُهُ وَيُظْهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لِدَيْتِهِ.

وهو لله تعالى، ﴿وَلَا تَقْنَطُوا مِنْهُ﴾: القَيْلُ: ما احْتَفَرَّ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي لَا تَلْتَمِثُ إِلَيْهِ نَفْسٌ، وَلَا تُدْفَقُ بِهِ عَيْنٌ لِحَقَارَتِهِ.

وقيل: هو ما خَرَجَ مِنَ الْإِصْبَعِ؛ رَوَاهُ مُجَاهِدٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١)، وَنَحْوَهُ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٌ^(٢).

وقال ابنُ عَبَّاسٍ: «هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي شِقِّ النَّوَاذِرِ» رَوَاهُ عَنْهُ جُحَيْمٌ^(٣)، وَصَحَّ هَذَا عَنْ قَتَادَةَ وَمُجَاهِدٍ؛ أَخْرَجَ هَذَا ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ^(٤).

• • •

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجِدُكُمْ إِنتَرٌ وَنَ الْآمَنُ أَوْ الْكُفْرُ أَتَاكُمْ أَوْ﴾
وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ ذَلِكَ أَوَّلُ الْأَمْرِ وَهُمْ لَعَلِمَةُ الَّذِينَ يَسْتَظْهِرُونَهُ
مِنْهُمْ وَلَوْلا فَتَلَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَا تَبْعَثُ أَتْلِيَكُنَّ إِلَّا قِيلَا
[النساء: ٨٣].

نَزَلَتْ الْآيَةُ فِي الْمُتَنَافِقِينَ الَّذِينَ يُظْهِرُونَ الطَّاعَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ

(١) تفسير الطبري (١٣٦/٧)، وتفسير ابن المنذر (٧٩٦/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٧٢/٣).

(٢) ينظر: تفسير ابن المنذر (٧٩٦/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٧٢/٣).

(٣) تفسير ابن المنذر (٧٩٦/٢).

(٤) تفسير ابن المنذر (٧٩٦/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩٧٢/٣).

حضوره، ويُفَضَّلُ فِي غِيَابِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى قَبْلَ ذَلِكَ: ﴿وَيَقُولُونَ حَتَّىٰ
هَٰذَا بَرَدًا مِّن مِّمَّنْ مَّثَلَتْ عَلَيْهِمْ وَثَمَّ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النساء: ٨١).

الصدق مع الأمير في الظاهر والباطن:

وَمَنْ أَظْهَرَ لِلْأَمِيرِ خِلَافَ مَا يُخْفِيهِ، فَقَدْ وَقَعَ فِي شُعْبَةٍ مِنَ التَّفَاقُ؛
لَأَنَّ هَٰذَا يُفْسِدُهُ وَيُفْسِدُ الْبَلَدَ الَّتِي يَتَوَلَّاهَا، وَلَا يَجُوزُ لِلنَّاسِ وَالْعُلَمَاءِ
خَاصَّةً أَنْ يَظْهَرُوا لِلسُّلْطَانِ مَا يُعْتَمَدُ مِنَ الْإِتْقَانِ لَهُ وَالرَّضَا عَنْهُ وَعَلَى
يُخْفِيهِ، وَإِقْرَارُهُ عَلَيْهِ، وَهَمَّ يَضْمَرُونَ خِلَافَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَٰذَا فِي الدِّينِ
يُفَاقِقُ، وَفِي السِّيَاسَةِ عَدِيَّةٌ، وَهُوَ يُخَالِفُ النَّصِيحَةَ فِي الدِّينِ؛ كَمَا فِي
حَدِيثِ نَبِيِّمُ الدَّارِيِّ فِي «الصَّحِيحِ» قَالَ ﷺ: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ)، قُلْنَا:
يَسِّرْ؟ قَالَ: (لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيُّمِ الْمُسْلِمِينَ وَخَاتَمِهِمْ)^(١).

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ النَّصِيحَةِ، فَلَا يَقْرَبُ السُّلْطَانَ وَلَا يُجَالِسُهُ؛ لِأَنَّ
مُجَالَسَةَ الْعَالِمِ لَهُ مَعَ عَدَمِ تَضَجُّعِهِ إِقْرَارًا، خَاصَّةً عِنْدَ تَكَرُّرِهَا وَدَوَابِهَا،
وَمِنْ أَكْثَرِ مَا يُفْسِدُ عَلَى النَّاصِحِينَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يُكْثِرُونَ الدُّخُولَ عَلَى
السُّلْطَانِ مَعَ سَكُونِهِمْ، فَإِنَّ نَصِيحَ السُّلْطَانِ مِنْ غَيْرِهِمْ، اسْتَحْضَرَ إِقْرَارَ
السَّائِئِينَ، وَخَمَلَ تَضَخُّعَ الْمُصْلِحِينَ عَلَى مُنَازَعَةِ الْأَمْرِ وَالتَّرَهُّنِ وَالْفِتْنَةِ.

وَيَعْلَمُ شَرُّ السَّائِئِينَ عَلَى الْبَاطِلِ إِنْ تَدَخَّرُوا السُّلْطَانَ عَلَى الْخَيْرِ،
وَسَكَّنُوا عَنِ الشَّرِّ، وَكَلَّمُوا أَنَّ سَكُونَهُمْ عَلَى الشَّرِّ لَيْسَ إِقْرَارًا، وَأَنْ
تَدَّخِعَهُمْ لَهُ عَلَى الْخَيْرِ حَقٌّ؛ وَإِنَّمَا يُفْتَنُ السُّلْطَانُ الَّذِي يُمَدِّحُ وَلَا يُنْصَحُ
وَلَوْ كَانَ الْمَدِّحُ بِحَقٍّ.

وَأَشَدُّ ذَلِكَ: أَنْ يَمْدَحَ الْعَالِمُ الْحَاكِمَ عَلَى الشَّرِّ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَهَٰذَا
مِنْ تَزْيِينِ الْبَاطِلِ فِي صَوْرَةِ الْحَقِّ؛ وَهُوَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُنَافِقِينَ، لَا الْعُلَمَاءِ
الرَّاسِخِينَ وَلَا الْفَاقِهِينَ.

وإنما حُرِّمَ على العالم والجاهل مُجَانَسَةُ الْحَاكِمِ والإظهارُ له علاقات
ما يُبْطِلُهُ؛ كما في حالِ الْمُتَأَنِّفِينَ في قولِهِ: ﴿وَتَقُولُونَ حَتَّاءٌ لَّنَا بَرْدًا مِّنْ
عِندِكَ بَلَىٰ حَتَّىٰءَ يُدْعَىٰ تَعَالَىٰ تَعَالَىٰ﴾ (النساء: ٦٨٨) لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَسُوسُ
الْأُمَّةَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وإظهارُ الطاعةِ له وإخفاءُ زُلْمِهِ عنه وَكُفْرُ الرعيةِ له؛
يَجْعَلُهُ يَجْسُرُ على بعضِ الْأُمُورِ وَالنَّوَاحِي فِي السِّيَاسَةِ وَالْجِهَادِ وَالْأَمْوَالِ،
وَيَكْفُرُ أَنَّهُ ثَابِتٌ بِشَبَابِ الْمُتَحَكِّمِينَ مَعَهُ الَّذِينَ يُتَأَنَّفِقُهُ عِلْمَاؤُهَا، فَإِنْ أَمَرَهُمْ
بِأَمْرٍ أَوْ نَهَاَهُمْ عَنْ أَمْرٍ لَا يُطِيعُونَهُ، فَلَرُبَّمَا فَاجَرُوهُ بِالْمَعْصِيَانِ وَالشُّرُوءِ
وَالخُرُوجِ، وَلَكِنْ لَوْ عَلِمَ مِنْهُمْ مَقَامُهُ فِيهِمْ فِي مِيزَانِ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، عَرَفَتْ
قُدْرَتُهُ فِيهِمْ وَطَاعَتُهُمْ لَهُ، فَاصْلَحَ نَفْسَهُ وَاسْتَصْلَحَ غَيْرَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِمَا
لَا يُطَاقُ، وَلَمْ يَجْسُرْ عَلَى فِعْلٍ مَا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ ضَعْفَ وَلَاهِ
رَعِيَّتِهِ، وَإِنْ عَرَفَتْ سَبَبَ ضَعْفِ وَلَايِهِمْ، اسْتَصْلَحَهُ وَقُوَّتُهُ؛ لَتَقْوَى شَوْكَتُهُ
فِيهِمْ بِوَلَاةِ رَعِيَّتِهِ لَهُ، وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ: أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ
عَلَى ابْنِ عُتْمَرٍ رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ: خَشِيتُ أَنَّكُمْ وَأَبُو أَنَسٍ - بِمَعْصِي: الضُّحَّاكُ بْنُ
قَبِيْسٍ - قَالَا: نَحْنُ وَهُوَ إِذَا لَقِينَا، فَلَمَّا لَمْ نَأْتِجِبْ، وَإِنَّا وَلَيْتَ عَنْهُ فَلَمَّا غَيَّرَ
ذَلِكَ، قَالَ: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَعُدُّ وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ التَّفَاقُقِ^(١).

وقد كان الضُّحَّاكُ بْنُ قَبِيْسٍ أَبُو أَنَسٍ وَالْيَا عَلَى الْكُوفَةِ وَدِمَشْقَ،
وَكَثُرَتْ ثَوَرَةُ الشُّعُوبِ عَلَى الْحُكَّامِ بِسَبَبِ تَصَلُّعِ عِلْمَانِهِمْ وَخُرْقَانِهِمْ وَتَقَابُلِهِمْ
مَعَ الْحُكَّامِ، فَيُتَّبَعُونَ لَهُمْ مِنَ الرِّضَا خِلَافَ مَا يُخْفَوْنَ مِنَ السُّخْطِ، وَمِنَ
الْحُبِّ خِلَافَ مَا يُخْفَوْنَ مِنَ الْكُفْرِ، وَمِنَ الطَّاعَةِ خِلَافَ مَا يُخْفَوْنَ مِنَ
الْمَعْصِيَةِ؛ حَتَّى يَحِيلَ ذَلِكَ الْحُكَّامَ عَلَى الشَّفَقِ بِأَنْفُسِهِمْ وَتَوْعِيلِ النَّمَكَيْنِ،
لِيَأْمُرُوا وَيَنْهَوْا وَرُبَّمَا يَظْلِمُونَ وَيَتَّقُونَ؛ حَتَّى يَرَوْا مِنَ الْعَامَّةِ حَقِيقَةَ مَا
يُخْفَوْنَ عَنْهُمْ بِطَائِفِهِمْ.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٤٨٩) (١/٣) (١٠٣).

وقد كان الصحابة - عليهم رضوان الله - يَنْهَوْنَ عن نفاي السلطان،
ومن عَجَزَ عن التَّضَيُّعِ فلا يُجَالِسُ؛ حتى لا يكون شريكاً في خدعة
السلطان والرعية، وقد روى نافع: أَنَّ ابْنَ حَضَرٍ قَالَ يَقُومُ يَأْتُونَ السُّلْطَانَ:
عَادَا وَأَنْتُمْ مِنْ مُتَكَبِّرٍ بَيْنَهُ خَيْرٌ لَكُمْ، أَوْ مِنْ مَعْرُوفٍ أَمَرْتُمْوهُ؟ قَالُوا: لَا،
وَلَكِنْ إِذَا قَالَ شَيْئاً، قُلْنَا: ضَلَقَ، وَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، قُلْنَا مَا نَعْلَمُ،
قَالَ: كُنَّا نَعْلَمُ عَدَاً يَفْعَلُ، أَوْ مِنْ التَّقَايِ^(١).

تدبر القرآن وأثره على النفاي:

ثُمَّ بَيَّنَّ اللهُ بَعْدَ ذَلِكَ سَبَبَ ضَلَالِ الْمُتَأَفِّقِينَ وانحرافهم، وأنه بسبب
عدم تدبرهم للقرآن؛ فقال: ﴿لَقَدْ يَنْتَهِزُونَ الْقُرْآنَ﴾ (النساء: ٨٢)، والمتأففين
لضعف تصديقهم لا يتدبر القرآن ولا يتأمله؛ بل يأخذونه على ظاهره
ولا يَنْشِطُ لِمَعْنَاهِ وَيَحْكُمُهُ وَعِلَلُهُ، والمتأففون على عزائيب؛ فيحسب قوَّة
ينافيهم وضعفه تكون قوَّة أخذهم للحق من صلاة وزكاة وصيام وحج
وذكر؛ بل حتى شرب زمر لا يتفلسفون منه؛ لضعف اليقين بما جاء
بالوحي عنه، وإن زاد التفاف وضعف اليقين، ضعف الأخذ حتى يكون
الترك النائم مع انعدام اليقين، واختلاف الإنسان في ظاهره وعلايقه
بمقدار يقينه ونفاقه؛ حتى يستوي عند نائم اليقين والتصديق الغيب
والشهادة، والسر والعلانية، وروية الناس وعدمهم؛ لأن المرافبة هو
لا لهم، وهذا الإحسان، والإحسان نفسه يَضَعُفُ وَيَتَوَدَّى.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْقَرْبِ أَخَذُوا مِنْهُ﴾؛ بمعنى:
أنهم يَحْمِلُونَ أخبار الأئمة وأسرارها، ولا يفرقون بين ما يُعْلَنُ وما لا يُعْلَنُ؛ لأن
كل واحد منهم بهتم بأمر نقيض لصلحتها، فهمة سلامتها وعفتها، ولا يعير أمر
الأئمة المنوط بأولي الأمر العارفين بمصالحها، وهم العلماء.

وسبب نزوله هذه الآية: أَنَّ النَّاسَ أَفَاعُوا أَنَّ النَّبِيَّ طَلَّقَ نِسَاءَهُ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَنْتَقِبُوا وَلَمْ يَنْزِلُوا وَلَمْ يُجِيبُوا الْخَيْرَ وَالْعِلْمَ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ؛ فَكَثُرَ اللَّغَطُ وَالْقِيلُ وَالْقَالَ؛ فِي «الصَّحِيحِ» ١٩ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ قَالَ: خَانَتْ عَائِشَةُ بِسْتُ أَبِي بَكْرٍ وَخَفَضَتْ نَظَاهِرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَخْلَعُ عَنْهُنَّ؟ قَالَ: (لَا)، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَتَكُونُونَ بِالْخَصَى، يَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ أَفَاتَرِلُ فَأُخِيرَ عَنْكَ لَمْ تَطْلُقْهُنَّ؟ قَالَ: (نَعَمْ، إِذْ طَلَّقْتُ)، فَلَمْ أَزَلْ أُعَذِّدُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ عَنْ وَجْهِهِ، وَخَرَى عَشْرَ لَفْظِيكَ، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ لُغَرَاءً، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَتْ، فَزَلْتُ أَنْتَبْتُ بِالْجِدْعِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَائِمًا يَنْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ يَبِيدُو، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْفُرْقَةِ سَعَةً وَعِشْرِينَ؟ قَالَ: (إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ يَسْعًا وَعِشْرِينَ)، فَقُلْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَتَأَذَّيْتُ بِأَعْلَى حُوزِي: لَمْ يَطْلُقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ؛ وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْرِ أَوْ الْخَيْرِ لَكَأَمْرًا بِهِ وَكَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَبِأَمْرِ الْأَمْرِ وَهُمْ لَوْ كُنْتُمْ الْوَلِيِّ بِتَلْكَوْمِهِ وَهُمْ﴾، فَقُلْتُ أَنَا اسْتَعْلَيْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ آيَةَ الْخَيْرِ^(١).

أوصاف العالم الذي يقضي في النوازل:

والمراد بأولي الأمر: هم أهل العلم به؛ فائدة أمر بإحالة الأمر إلى العلماء من الناس؛ لِيَعْلَمَهُ مَنْ يَقْبِرُ عَلَى اسْتِثْبَاتِ الْحُكْمِ مِنْهُمْ، فَمَا كُلُّ عَالِمٍ قَادِرًا عَلَى اسْتِثْبَاتِ الْحُكْمِ مِنْ كُلِّ دَلِيلٍ لِكُلِّ نَازِلَةٍ؛ وَلِلَّهِ قَالَ تَعَالَى ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾؛ بمعنى: من المؤمنين، ثُمَّ قَالَ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُمْ﴾؛ بمعنى: من العلماء؛ فالعلماء يتفاوتون في الاستنباط بحسب

معرفتهم بالأدلة والنوازل والعقلي المناسبة بينها وبين الأدلة، وأفضل الناس العلماء، وأفضل العلماء أوسعهم استنباطاً وأدقهم صواباً وأتباعها، ولا يقتضي العالم في النوازل إلا أن عرف أشياء ثلاثة:

أولاً: الدليل، وكلما كان العالم أكثر استيعاباً للأدلة، كان أقرب للصواب، ويقل صوابه بمقدار ضعفه في استيعاب الأدلة، فربما عرف دليلاً وجهلاً ما هو الحق بالمسألة المنظورة منه، فيضعفت تنزيله؛ ليغيب الدليل عن النازلة، وبمقدار تغيب الدليل يكون ضعف الاستدلال.

ثانياً: النازلة؛ فمن عرف النازلة وعابثها، كان أبصر بها وبالحكم المناسبة لها، ومن كان بعيداً عنها، ضلقت نظره فيها، وكلما كان العالم بالنوازل أعلم، وبالحوادث أخبر، فهو بمعرفته ما يناسبها من الأدلة أدق وأصوب، وهذا يكون في العلماء الذين قرؤوا التاريخ، وتبحروا بالنوازل، وعرفوا ما شائنها، ويكون في الشيوخ أكثر من الشباب؛ ولذا قال علي بن أبي طالب: «رأي الشيخ خير من مشهد الغلام»^(١).

وذلك أن الغلام قد يشهد نازلة ولم يعرف نظيرها، والشيخ يشهد نظائر أو سمع بنظائر ولو لم يشهدتها، فالعلم بالخبر إذا كثرت كان كالمشاهدة وأشد.

ثالثاً: التعليل المشترك بين النازلة ودليلها المناسب لها؛ فمن لم يعرف عِلل الحوادث والربط بينها وبين أدلة النقل والعقل، أعطى في تنزيل الأدلة على النوازل، فربما الجهل بالتعليل يخطئ معه العالم في النازلة؛ إذ يكون المناسب لها الشدة فيتعول اللين، وربما العكس.

معنى أولي الأمر في الآية:

وتعني أن المراء بأولي الأمر هنا: العلماء: أموز منها:

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١٣/١٠).

أولاً: أَنَّ اللهَ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ بَعْدَ ذِكْرِ لَوْحِيَّاتِ الْمُتَافِقِينَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ خِيَابِهِمْ عَنْهُ، وَإِظْهَارِ طَاعَتِهِ فِي الشَّهَادَةِ؛ فَهَمُ الْمَلْمُودُونَ هُنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِرَدِّ الْأَمْرِ، وَالنَّبِيُّ هُوَ الْمَقْصُودُ بِرَدِّ الْأَمْرِ إِلَيْهِ، وَتَبَعُهُ فِي حُكْمِهِ مَنْ وَبَّيْتَ الْأَمَرَ عَنْهُ، وَهَمُ الْعُلَمَاءُ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: (إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ نَبِيِّهِ) ^(١).

ثانياً: أَنَّ اللَّهَ هَلَّا (أَوَّلِ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ أَلْوَنُ بِتَشْطِيطِهِ وَمِنْهُمْ)، وَلَا يَسْتَيْطِعُ إِلَّا عَالِمٌ، فَالِاسْتِطَاعَةُ هُوَ اسْتِخْرَاجُ الصَّالِحِ لِلنَّازِلَةِ مِنَ الدَّلِيلِ الْعَامِّ؛ وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ بِالدَّلِيلِ، بِصِيرٍ بِالتَّعْلِيلِ.

ثالثاً: أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ الْعِلْمَ فِي الْآيَةِ، هَهُنَا (لَعَلَّهُ أَلْوَنُ)، وَلَمْ يَقُلْ: لِأَمْرٍ بِهِ، أَوْ نَهَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَمَرَ وَالنَّهْيَ قَدْ يَكُونُ عَنْ عِلْمٍ، وَقَدْ يَكُونُ عَنْ جَهْلِ، وَلَكِنَّهُ هَلَّا (لَعَلَّهُ)، يَعْنِي: عِلْمُ الْعَالَمِ مَا يَصْلُحُ لِلنَّازِلَةِ مِنَ الْأَمْرِ؛ إِعْلَانُهَا أَوْ إِسْرَارُهَا، وَصِفَةُ تَدْبِيرِهَا، وَحُصْلُ النَّاسِ بِهَا، وَمَوْفَقُهُمْ مِنْهَا؛ وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لَوْلِي الْأَمْرِ الْعَالِمِ، لَا الْآمِرِ بِلَا عِلْمٍ.

رابعاً: أَنَّ اللَّهَ هَلَّا بَعْدَ ذَلِكَ: (وَلَوْلَا فَتَلَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَوَحَّشَهُ لَأَكْبَحْتُمْ السَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلاً)، وَلَا يَقِي مِنْ سَبِيلِ الشَّيْطَانِ وَجَعَلَتْ رَحْمَةُ اللَّهِ إِلَّا الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ بِهِ.

وقد نَصَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَوَّلِي الْأَمْرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: الْعُلَمَاءُ؛ جَمَاعَةُ كَفَتَادَةٍ وَخَصِيفٍ وَغَيْرِهِمَا ^(٢)، وَنَفَثَمُ الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَى أَوَّلِي الْأَمْرِ بِالْفَرَقَيْنِ فِي مَوَاضِعَ.

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤١) (٣٦٧/٣)، والترمذي (٢٦٨٢) (٤٨/٥)، وابن ماجه (٢٢٢) (٨٨/١).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١٠١٥/٣).

التحليل من إشاعة الأخبار:

وَأَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنِ إِشَاعَةِ الْأَخْبَارِ قَبْلَ عَزْمِهَا عَلَى أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، لَأَنَّ الْأَخْبَارَ الْمُرْسَلَةَ يَغْتَرِبُهَا الْكُذْبُ وَالْإِرْجَافُ، فَقَدْ تَكُونُ حَقًّا وَلَا يَجُوزُ إِفَاعُثُهَا، لَأَنَّ فِيهَا هَتَكًا لِلذِّنِّ مَسْتَوٍ وَعَوْرَةً مُغْطَاةً، وَقَدْ يَكُونُ فِي إِظْهَارِهَا إِرْجَافٌ وَتَلْبِيكٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، فَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ يَسْتَوْفُونَ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَيَعْرِفُونَ صَحِيحَتَهَا مِنْ ضَعْفِهَا وَالصَّالِحَ مِنْهَا لِلْإِفَاعَةِ وَغَيْرَ الصَّالِحِ، وَلِذَا قَالَ اللَّهُ: ﴿الَّذِينَ يَسْتَفْهِكُونَ بِهِنَّ﴾.

قال مجاهد بن جبر: قولهم: ماذا كان؟ وما سمعتم؟ يعني: أن العالم يستخير ويستفهم ليعتق من صحة الأخبار؛ ورواه ابن أبي نجيح، عن مجاهد: أخرجه ابن جبر، وابن أبي حاتم^(١).
وسمناه قال أبو العالية وقادة والسدي^(٢).

ومن معاني الاستنباط: الاستخراج؛ كاستخراج الماء بالدلو من البئر، ونحوه قال أبو عبيدة^(٣).

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا قَوْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَوَعْدُهُ لَأَكْبَرْتُمْ الشَّيْطَانَ﴾، يعني: لولا ما نزل الله به عليكم من وحي وبصيرة، لأكبرتكم بكم نفوسكم سبيل الشيطان، وفي هذا: أن العلماء رحمة للأمة، وهم أعظم أعداء الشيطان، وأشد الغترات في الطريق إليه.

فضل علم الرجال وأخبارهم:

وفي هذا: أن علم أخبار الرجال والتوثيق منها ومعرفة الرجال

(١) تفسير الطبري (٢/٢٧٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/١٠١٦).

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: معجم القواعد لأبي عبيدة قاسم بن المشي (١/١٣٤)، وتفسير ابن المنذر (٢/٨٠٧).

وأحوالهم وجرّجهم وتعديلهم :- من فضلي الله ورحمته؛ فلولاه لم يكن للصادق فضلٌ على الكاذب، ولكان أمرُ الأئمّة في دينها ودنياها في قنوةٍ وشرٍّ.

والعالم يَرُدُّ مُتَشَابِهَ الْأَخْبَارِ إِلَى مُتَحَكِّبِهَا، وَهِيَ فِي أَخْبَارِ الْوَحْيِ أَشَدُّ احتياجًا واحترامًا، فلا يُعارِضُ بعضها ببعضٍ، ولا يَضْرِبُ بعضها ببعضٍ، فتَجَمُّعُ بَيْنِهَا، وَإِنْ تَحَيَّرَ، سَلَّمَ الْعِلْمَ إِلَى عَالِمِهِ، وَلَمْ يَجْزُرْ بِهِاءَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ يَتَخَلَّفُونَ عَنْكُمْ يُبْذَرُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٧).

وفي «المستدرك» من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاتَّ يَوْمَ وَالنَّاسُ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْفِتْرِ، قَالَ: وَكَأَنَّمَا تَقَلُّوا فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَانِ مِنَ الْغَضَبِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ: (مَا لَكُمْ تَضَرَّبُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؟) بِهَذَا خَلَّكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ^(١).

وفي لفظ آخر في «المستدرك» قال: (مَهْلًا يَا قَوْمُ! بِهَذَا أَغْلَبَكِ الْأَمَمُ مِنْ قَبْلِكُمْ؛ بِأَحْوَالِهِمْ عَلَى أَلْبَابِهِمْ، وَضَرْبِهِمُ الْكُتُبَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ يَكْذِبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ، فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ)^(٢).

التحدث بكلِّ مسموعٍ:

وفي إطلاقِ اللِّسَانِ بِالْأَخْبَارِ أَثَامٌ لَا تُحْصَى؛ لِفِتْنَةِ النَّاسِ بِعُضُوبِهِمْ ببعضٍ، وبِثِّ الْخَوْفِ أَوْ الْخَبَرِ أَوْ السَّبَبِ فِي زَعْوَجِهِمْ إِلَى الدُّنْيَا وَالْآفِتَانِ بِهَا؛ ففِي «السنن» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (تَحَلَّى بِالنَّزْوِ إِذَا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)^(٣)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي مَقْلَعَةٍ «صَحِيحَةٍ»^(٤).

(١) أخرجه أحمد (١٦٦٨/٢) (١٧٨/٢) (١٨١/٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٦٦٨/٢) (١٧٨/٢) (١٨١/٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٩٨٧/١) (٢٩٨٨/١).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٩٨٧/١) (٢٩٨٨/١).

وفي هذه الآية: إشارة إلى أنَّ المُتَابِعِينَ هُمُ سلامَةُ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَأَهْلِيهِ، وَلَا يُغْنِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا يُغَيِّرُ بِالْأَمْرِ وَيُغَيِّرُهَا، فَإِنَّ الْآيَةَ فِي سِيَاقِ الْأَخْبَارِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَصَالِحِ الْأُمَّةِ وَمَضَارِّهَا، فَمِنْ عِلَامَةِ الْمُؤْمِنِ: اهْتِمَامُهُ بِأَمْرِ أُمَّتِهِ وَلَوْ تَضَرَّرَ فِي نَفْسِهِ لِأَجْلِهَا، وَمِنْ عِلَامَةِ الْمُنَافِقِ: اهْتِمَامُهُ بِأَمْرِ نَفْسِهِ وَلَوْ تَضَرَّرَتْ أُمَّتُهُ لِأَجْلِهَا.

وَالْخُطَابُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَافْتَحْتُمُ النَّارَ﴾ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «فَانْفِطَحَ الْكَلَامُ» فَهُوَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ يُخَيِّرُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ؛ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿لَافْتَحْتُمُ النَّارَ﴾ إِلَّا قَلِيلًا؛ يَعْنِي بِالْقَلِيلِ: أَهْلَ الْإِيمَانِ، كَمَا رَوَاهُ عَلِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَقَبَّلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكُنَّ إِلَّا نَفْسًا وَتَرَى الْكَافِرِينَ عَنِ اللَّهِ لَوْ كُنْتَ بِأَمْرِ الْوَيْلِ كَذَرًا وَاللَّهُ أَشَدُّ بِلْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾﴾ [النساء: ٨٤].

وَالْخُطَابُ فِي ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «فَالْإِنْسَانُ مَرْهُونٌ بِعَمَلِهِ مَكَلَّفٌ بِهِ، وَهَذَا إِنْ كَانَ لِلنَّبِيِّ فَهُوَ لِغَيْرِهِ مِنْ بَابِ أَوَّلٍ: ﴿لَا تَكُنَّ إِلَّا نَفْسًا﴾».

وَقَوْلُهُ: ﴿وَتَرَى الْكَافِرِينَ﴾؛ يَعْنِي: عِظْلُهُمْ وَخُسْفَانُهُمْ عَلَى أَتْيَاحِ أَمْرِ اللَّهِ وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ.

(١) التفسير ابن أبي حاتم (١٠١٢/٣).

(٢) التفسير الطبري (٦٦٣/٢)، والتفسير ابن المنذر (٨٠٨/٢)، والتفسير ابن أبي حاتم (١٠١٧/٣).

فالإِستِئْذَانُ مُحَاسَبٌ عَلَى مَا يَقْبَلُ عَلَيْهِ وَيَخْتَارُهُ، لَا عَلَى اخْتِيَارِ
غَيْرِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْبَلَاغُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَى
الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [البقرة: ١٥٤، والمكتوب: ١٨]، وَهُوَ الْمَعْنَى هُنَا ﴿وَتَرْجِيهِ
لِلَّذِينَ﴾، وَلَمَّا كَانَ لَا يَمْلِكُ تَصَرُّفًا إِلَّا بِجَوَازِجِهِ، قَالَ لَهُ: ﴿لَقَبِيلٌ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَهَا﴾، وَأَمَّا هِدَايَةُ السُّوْفِيَّةِ وَالشَّيْخِيَّةِ،
فَعَلَى اللَّهِ.

مَخَالَفَةُ النَّاسِ لِلْحَقِّ، وَالغَرَبَةُ فِيهِ:

وَلِي هَذَا: بَقَاءُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَقِّ وَلَوْ كَانَ وَحْدَهُ، وَقِيَامُهُ بِأَمْرِ اللَّهِ
وَلَوْ خَالَفَهُ النَّاسُ، وَلَا يَكُونُ إِتِّعًا يَنْتَعِ الْكَثْرَةُ وَالْعَاصَةُ، فَالْهَلَاكُ بِتَرْكِ
الْحَقِّ لَا بِتَرْكِ النَّاسِ؛ وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: قَالَ: «قُلْتُ
لِلْبَرَاءِ: الرَّجُلُ يَخُولُ عَلَى الشُّرَكِيِّينَ، أَخُو مَثَرِ الْقَمَى يَبْدُو إِلَى التَّهْلُكَةِ؟
قَالَ: لَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يَخْتِ رُسُولَهُ ﷺ، فَهَلَاكَ ﴿لَقَبِيلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا
تَكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَهَا﴾؛ إِنَّمَا ذَاكَ فِي التَّقْوَةِ»^(١).

وَمِنَ التَّحْرِيفِ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي هَوَاهُ، ﴿وَتَرْجِيهِ لِّلَّذِينَ﴾: وَغَطَّلَهُمْ بِفَضْلِ
عَمَلِهِمْ وَفَضْلِ الْجِهَادِ وَالْمُجَاهِدِينَ، وَبَيَّنَّ الْأَدِلَّةَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ؛ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحُثُّ الصَّحَابَةَ وَالنَّاصِيحِينَ عَلَى الْفَنَائِ بِبَيَانِ
فَضْلِهِمْ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ تَتِيًّا وَرِيقًا عَلَى قُلُوبِهِمْ.

وَهَوَاهُ تَعَالَى، ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكَلِّفَ بِأَمْرِ الْوَيْدِ كَقُرْآنِهِ﴾؛ هَذَا وَعَدٌ مِنَ اللَّهِ
أَنْ مَنِ اتَّبَعَ هَذَا وَسَبِيلَهُ، كَفَتْ عَنْهُ عَذَابُهُ، وَنَصَرَهُ عَلَيْهِ، (وَعَسَى)
فِي الْقُرْآنِ تَعْنِي التَّحْقِيقَ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «(عَسَى) بَيْنَ اللَّهِ وَاجِبٌ»؛
رَوَاهُ عَلِيٌّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٢).

(١) أخرجه أحمد (١٨٤٧٧) (٢٨١/٤).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١٠١٨/٣).

أَنْ تَرْحَبُوا عَنْهُ عِظَمُ اللَّهِ وَقُوَّتُهُ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ:

وفي هذه الآية: إرشادٌ من الله لنبيه وللمؤمنين أَنْ يَسْتَحْضِرُوا قُوَّةَ اللَّهِ عِنْدَ قُوَّةِ الْعَدُوِّ، وَيَسْتَحْضِرُوا هَيْبَةَ اللَّهِ عِنْدَ هَيْبَةِ الْعَدُوِّ، وَهَزْأَ اللَّهُ عِنْدَ هَزْأِ الْعَدُوِّ، وَعِنْدَ كُلِّ صِفَةٍ قُوَّةٌ وَتَمَكُّبٌ فِيهِمْ أَنْ يَسْتَحْضِرُوا أَنَّ اللَّهَ فِيهَا الْكَمَالُ الْمُطْلَقُ؛ حَتَّى لَا يَهْشَعُوا وَيَجْهِنُوا وَيَتَكَبَّرُوا؛ هَذَا، ﴿وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنَكُّلًا﴾؛ بِمَعْنَى: لَا تُزِيلُكُمْ قُوَّةُ الْعَدُوِّ غَاةَ الْغَيِّ وَأَشَدُّ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَهْيٌ مِمَّا يَنْهَى وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كُفْلٌ مِمَّا يَنْهَى وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيمًا﴾﴾ [النساء: ١٨٠].

المراءُ بالشفاعَةِ: أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَأَضْعَافُ ذَلِكَ لِيَقْضَى لَهُ قِيمًا يَرْجُوهُ، وَغَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى مَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ بِلَا كَسْرِ مِنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْأَرْبَعَةِ، وَالسِتِّ وَالثَمَانِيَةِ، وَتُسَمَّى الْأَعْدَادُ الزَّوْجِيَّةُ، وَلَكِنَّهَا هُنَا أَوْسَعُ؛ فَالْمَرَادُ بِالشَّفَاعَةِ: مَا لَيْسَ بِوَاحِدٍ، فَلَوْ اعْتَضِدَّ الْفَرْدُ الْوَاحِدَ بِالثَّنَيْنِ لِيُعِينُوهُ، عُدَّتْ شَفَاعَةً وَلَوْ كَانُوا جَمِيعًا ثَلَاثَةً بِاعْتِبَارِ الثَّنَيْنِ إِلَى الْفَرْدِ، فَهُمْ فِي حُكْمِ الْجِهَةِ الْوَاحِدَةِ، وَمَا حَبَّ الْحَاجَّةُ جِهَةً أُخْرَى، فَجِهَةٌ اعْتَضِدَّتْ بِجِهَةٍ وَلَوْ كَانَ عِدُّهَا فَرْدًا، فَيَأْتِي الْمَحْتَاجُ بِوَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، فَيَقُولُ: أَسْتَفِيعُ بِهِمْ عِنْدَ سُلْطَانٍ أَوْ غَنِيِّ فِي كُلِّ وَكَلَا.

الشَّفَاعَةُ وَفَضْلُهَا:

والمراءُ بالشَّفَاعَةِ فِي الْآيَةِ: شَفَاعَةُ النَّاسِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ؛ كَمَا قَالَه سَجَّادٌ وَغَيْرُهُ^(١).

(١) تفسير الطبري (٢/٢٦٩)، وتفسير ابن المنذر (٢/٨١٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/١٠٩٨).

وفي الشفاعة: إحالة لمن قُصِرَتْ أسبابه عن الوصول إلى مراده، وفي ذلك أجرٌ، وفي «الصحيحين» قال ﷺ: «اشْفَعُوا فَلْتُنْجَرُوا»، وَلَيُظْفِرَ اللَّهُ عَلَى إِبْنَانِ نَبِيِّ مَا شَاءَ» أخرجاه من حديث أبي موسى^(١).

وهو المراد بقوله تعالى: ﴿يَكُنْ لَهُ خَبِيرٌ يَنْبَأُ﴾.

والشفاعة تكون في الخير وفي الشر، والمراد بالخطيئة: (الخط)، وحفظه في شفاعته الحرام: (الإنثم).

ويؤخر الشافع في الخير ببذل الشفاعة ولو لم يتحقق خير أو يُدفع شر، ويُأتم الشافع في الشر ولو لم يتحقق شر أو يُدفع غيراً لأن الشفاعة عمل يُحاسِب الإنسان على بخله، ثم يكون الأجر والوزر بمقدار ما يجتله الله من آثار عَمَلِهِ.

الشفاعة الحسنة:

والشفاعة الحسنة: هي التي يُجَلَبُ بها الحق، ويُرْفَعُ بها الظلم، ويجب على الشافع أن يُبَصِّرَ فيما يَشْفَعُ وما يَرْفَعُ وما يَضَعُ حتى لا يَرْفَعُ شراً عن أحدٍ فَيُوضَعَ على غيره ممن لا يستحقه، ويُجَلَبُ غيراً لأحدٍ بأجله ممن يستحقه، فلا يجوز له أن تضرَّ أحدٌ بشفاعته أن يَشْفَعَ.

أخذ الأجر على الشفاعة:

والشفاعة زكاة الجاه، كما أن زكاة المال النفقة، ويبدأ الشفاعة صاحب الجاه ولو كان قليلاً، سواء كان جاهة لسلطان أو جليو أو حسبو أو نسبو، ولا يجوز أخذ أجره على الشفاعة؛ لأن الشفاعة أخذ حق يستحقه صاحبه، أو رفع ظلم يجب أن يُرْفَعَ عنه، وأخذ المال على ذلك تعطيل للحقوق ألا تتحصل إلا بدفع المال للبري الجاه، وألا تُرْفَعَ

(١) أخرجه البخاري (٦٠٦٥) (١٢/٨)، ومسلم (٢١٢٧) (٤/٢٠٦٦).

المظالم عن الناسي إلا يدفع المال للنوي الجاؤ؛ فَيُعْمُ الفساد، وتنتشر
الرُشوة، أو تتعطل الحقوق؛ حتى يبلغ الأمرُ بأن تُزَلَّ المظالم، وتُقطع
السُّلُ، وتُؤخذ الحقوق ولا تُعاد إلا بالمالي؛ فيروى في «المستد»، وعند
أبي داود؛ من حديث القاسم، عن أبي أمامة؛ قال ﷺ: (مَنْ شَفَعَ لِأَخِي
شَفَاعَةً، فَأَعْدَى لَهُ هَدِيَّةً لِقَبِيلِهِ، فَقَدْ آتَى بَابًا عَظِيمًا مِنَ الرِّبَا)^(١).

تفرَّد به القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي أمامة، عن أبي أمامة،
ولا يُعرف إلا من طريقه، وقد رواه عبيد الله بن أبي جعفر، عن خالد بن
أبي جمران، عن القاسم، به.

وقال أحمد في عَيْدِ المَوْتِ: ضعيف، وفي أخرى قال: لا بأس به^(٢).

ولكن فتوى الصحابة عليه؛ فقد صحَّ عن ابن مسعود وأبي مسعود
وغيرهما، روى أبو الشَّحَا «أَنْ مَسْرُوقًا شَفَعَ لِرَجُلٍ يَشْفَاعُهُ، فَأَعْدَى لَهُ
جَارِيَةً، فَقَضِيَ، وَقَالَ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا فِي نَفْسِكَ مَا تَكَلَّمْتُ فِيهَا،
وَلَا أَتَكَلَّمُ فِيهَا بَقِي مَتَاهَا أَبَدًا سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: مَنْ شَفَعَ
شَفَاعَةً لِرَجُلٍ بِهَا خُفَاءٌ، أَوْ يَرْفَعُ بِهَا عَلَمًا، فَأَعْدَى لَهُ لِقَبِيلٍ، فَهُوَ سُخْتُ،
قَالُوا: مَا كُنَّا نَرَى السُّخْتَ إِلَّا الْأَعْدَى عَلَى الْحُكْمِ قَالَ: الْأَعْدَى عَلَى
الْحُكْمِ كُفْرًا؛ رواه الطبري وغيره^(٣).

ومن اشترط مالا على شفاعة، استعمل أجرًا في ثبائه مع إثبه
على ما أخذ؛ فيروى ابن سيرين؛ قال: «جاء عُلْبَةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى أَهْلِهِ
فَلَمَّا هَدِيَّةً، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: الَّذِي شَفَعْتَ لَهُ، فَقَالَ: أَخْرِجُونَهَا،
أَتَعَجَّلُ أَجْرَ شَفَاعَتِي فِي النَّبَا؟» أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٤).

(١) أخرجه أحمد (٢٢٢٥١) (٥/٢٦١)، وأبو داود (٣٥٤١) (٣/٢٩١).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/٤). (٣) «تفسير الطبري» (٨/٤٣٢).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٠٨٦٧) (٤/٣٤٤).

لأن إعادة الحقوق فرض على القادرين من الأمة، ويقوم بها من
يتكفي إن وُجدَ عن بقية، وألا أئتم القادرون جميعاً، وأخذ الهدية على
الشفاعة في أخذ الحق ورجع الظلم: رثوة.

وربما أطلق بعض الفقهاء الجواز مخالفاً إجماع السلف في هذا
النوع، فلو جاز أخذ العطاء على هذا النوع من الشفاعة، بُلِّت الشفاعة
لَمَن لا يستحقها، واشترها أفترغهم على دفع المال، وتغلَّت عن أهلها
ومستحقها، بل مقتضى ذلك: جواز الشفاعة في أخذ الزكاة لمستحقها،
وكذلك الفداء وإقطاع الأرض، وبهذا يفسد أهل الجاء وتضيغ الحقوق
عند الأمراء.

دفع الضرر بالمال:

ومن عجز عن دفع الظلم عن نفسه أو أخيه حقه، ولم يجد شافعا
إلا بالمال، جاز له، وعزم على الشافع في «المستد» عن عمر رضي الله عنه؛
قال رضي الله عنه: (أما والله، إن أهدتكم لغير فرج سألته من جنوبي بتأبطها) يعني:
تكون تحت إبطه يعني: نازلاً، قال: قال عمر: يا رسول الله، لِمَ تعطيها
إياهم؟ قال: (فما أصنع؟ بأيون إلا ذلك، وتأيي الله لي الجحل ^(١)).

الفرق بين الجمالة والشفاعة:

والفرق بين الشفاعة والجمالة: أن الشفاعة كُفِّلَ بالجاو لا بمجرؤ
العمل، والجمالة بالعمل ولو من كل أحد، ولو بُعِث ذلك شيء من الجاو
غير المخصوص بآلئه، فالجمالة: عمل يقوم به كل أحد ويمتاز به أهل
الخبيرة ويشتركون فيه، وأما الشفاعة: فيختص بها أهل الجاو، ولا يقوم
بها كل أحد بعمله ولو كان خبيراً، وأما الخبير الذي اكتسب الخبرة
بعمله، كالخرب الذي يعرف الطريق ومسالك السلامة وطرق الهلاك

وجهاً الأرضي، فهذا يُستأجرُ بالماء؛ لأنه استَوْجِرَ لخبْرِهِ لا لجأه، فالجاء لا يَلْزَمُ معه عملٌ أو خبْرَةٌ.

وإنَّ شَيْعَ الْجَعَالَةِ جاءَ على سبيلِ التَّيَسُّعِ لا الاستقلالِ، لم يَفْضَرْ، وجرَّزَ أَخَذَ الْعِزْضِ.

والجاءَ يُقَمِّعُ مِنَ اللَّهِ وَجَنَّةً، فالأخذُ به ضياءٌ يُفَسِّدُ رُؤُوسَ الْأُمَمِ وَرُجَحَاتِهَا، وَيَحْبِسُونَ الْحَقَّ بِانْتِظَارِ الْمَالِ، وَيُعْظِلُهُمْ عَنِ التَّكْشِيبِ معَ عِزِّ النَّاسِ، فَيَكْبَلُهُمْ إِلَى التَّكْشِيبِ بِالْجَاوِ لَا بِعَمَلِ الْيَدِ.

وهذا لا يُعَارِضُ ما جاءَ في حديثِ ابنِ عمرَ في «المسند»، و«السنن»: (مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا، فَكَفَّيْتُمْ^(١)).

فإنَّ هذا في بَابِ الْخَيْرِ وَالْإِحْسَانِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ حَقٍّ أَوْ رَفْعِ ظُلْمٍ؛ كَمَنْ أَعَانَ عَلَى خَلِّ الْمَنَاعِ، أَوْ إِبْجَادِ ضَالِّو، أَوْ الْإِمْسَاكِ بِدَائِي نَادُو، ونحو هذا.

وهوَالَهُ تَعَالَى ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾: السُّبُوطُ فِي الْأَيَّةِ: الْحَفِيفُ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ^(٢).

وَاللهُ أَعْلَمُ.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُجِيبُوا دَعْوَةَ الْفَاسِقِينَ فَهُمْ يَكْسِبُوا بِهَا سَعْتَهُمْ أَوْ تَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ﴾ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦].

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تُجِيبُوا دَعْوَةَ الْفَاسِقِينَ﴾: التَّحِيَّةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْحَيَاةِ، وَفِي هَذَا مِنْ

(١) أخرجه أحمد (٥٣٦٥) (٦٨/٢)، وأبو طرد (١٦٧٢) (١٢٨/٢)، والنسائي (٢٥٩٧) (٨٢/٥).

(٢) «تفسير الطبري» (٢٧١/٢)، و«تفسير ابن المنذر» (٨١٣/٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٦٠١٩/٢).

المعنى: أَنَّ الحَيَّةَ لَا تَكْتُمِلُ إِلَّا بِبَيْتِهَا أَسْبَابِ الْأَمَانِ وَالْمَوْتِ؛ فَإِنَّ
الْخَوْفَ يُضَوِّقُهَا، وَرَيْبًا يُرِيهَا بِالْقَتْلِ.

التوسعة في معنى التحيّة:

وفي قوله تعالى: ﴿حَيِّتُمْ بِبَنِيكُمْ﴾ إشارة إلى التوسعة في أمر التحيّة؛
في صيغتها وألفاظها، على ما يتعارف عليه الناس؛ بحسب لغاتهم
وبلداتهم؛ فالآية أصل في جواز صيغ التحيّة، ولو كانت التحيّة هي لفظ
السلام فقط، لَذُكِّرَتْهَا، وَلَكِنْ العِزَّةُ بِالتَّحِيّةِ بَلَدُ السَّلَامِ وَمَا فِي حُكْمِهِ مِنَ
الْأَلْفَاظِ؛ كَالْتَّحِيّةِ بِمَرْحَبَةٍ وَأَهْلًا، وَكَمُفْلَكٍ مَا فِي حُكْمِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ؛
كَالْإِشَارَةِ بِالْيَدِ، وَالتَّلَوُّجِ بِالثَّوبِ وَالرَّايَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُشْعِرُ بِالسَّلَامِ
وَالْأَمَانِ وَالْإِيثَامِ.

أفضل أنواع التحيّة:

وأفضل التحيّة: السَّلَامُ؛ لِأَنَّهَا تَحِيّةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
فِي سُورَةِ يُوسُفَ وَإِبْرَاهِيمَ: ﴿وَوَقَّحْتَهُمْ فِيهَا سَلَامًا﴾ (يونس: ١٠)، ﴿وَوَقَّحْتَهُمْ فِيهَا
سَلَامًا﴾ (إبراهيم: ٦٣)، وَفِي الْأَحْزَابِ قَالَ: ﴿وَجِئْتَهُمْ يَوْمَ يَلْقَوُوهَ سَلَامًا﴾
[الأحزاب: ٤٤].

وروى سعيد، عن قتادة؛ قَالَ: «تَحِيّةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ السَّلَامُ»^(١).

وهي التحيّة الأولى بين الملائكة وآدمَ وَبَنِيهِ وَبَيْنَ بَنِي آدَمَ بَعْضُهُمْ
مَعَ بَعْضٍ؛ إِمَّا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (خَلَقَ اللَّهُ ﷻ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا
خَلَقَهُ، قَالَ: لَذُنُبٍ لَسَلَّمَ عَلَى أَوْلِيكَ النَّفَرِ، وَهُمْ تَقَرَّرَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٌ،
فَأَسْمِعَ مَا يُحْيِيوْنَكَ؛ فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيّةُ ذُرِّيَّتِكَ، قَالَ: لَذُنُوبٍ، فَقَالَ:
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، قَالَ: كَرَامَتُهُ؛

(١) «تفسير الطبري» (١٩/١٢٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٩/٣١٣٩).

وَرَحْمَةُ اللَّهِ^(١).

وهي التَّحِيَّةُ فِي الْأَجْرَةِ وَفِي الْجَنَّةِ؛ كَمَا سَبَقَ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ: ﴿لَا تُقْبَلُ لَهُمْ جَزَاءُ شَيْءٍ مِنْهُمْ فِي سَاعَةِ الْفِتْنَةِ يَكُونُوا وَلَاقِيَهُمْ فِيهَا يَحْيَىٰ وَكَانُوا﴾ [٧٥]، وَهِيَ لَحِيَّةُ الْمَلَائِكَةِ لِنَبِيِّ آدَمَ فِي الدُّنْيَا؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَآ: (يَا حَائِضُ، هَذَا جَنَرٌ يَلُفُّ بِقُرْبِكَ السَّلَامَ)، فَقُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَرَى مَا لَا أَرَى^(٢).

والتَّحِيَّةُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ هِيَ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَنِي آدَمَ لَا لِغَيْرِهِمْ؛ كَمَا هُوَ فِي ظَاهِرِ الْآيَاتِ فِي الدُّنْيَا، وَعِنْدَ قَبْضِ أَرْوَاحِهِمْ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَٰهِ تَتَوَلَّوْا لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ حَيْثُ يَقُولُونَ سَكْرَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٣٢].

وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَاكِمُ؛ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: «فَتَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ» [الأحزاب: ٥٤] قَالَ: فَيَوْمَ يَلْقَوْنَهُ ذَلِكَ الْمَوْتُ لَيْسَ مِنْ مُؤْمِنٍ يَقْبِضُ رُوحَهُ إِلَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ^(٣).

وَبِهَا يُحَيَّوْنَ عِنْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا كَانْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٧٣]، وَهِيَ كَلِمَتُكَ لِحَبِثِهِمْ لِمَا بَيْنَهُمْ فِي الْجَنَّةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَافِظِينَ فِيهَا لِأَيْدِي رَبِّهِمْ لَوْلَا رُحْمَتُهُمْ عَلَيْكُمْ فِي السَّاعَةِ لَمَنَّكُمُ الْمَلَائِكَةُ بِمَا كَانْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وَحِكْمَتُهُ مِنْ مَالِكٍ حَتَّى الْآيَةِ فِي الْبَابِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَهِيَ تَبْشِيرُ الْعَاطِسِ، وَرَدُّ الشَّقَمِ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٢٧) (٥٠/٨)، ومسلم (٢٨٤١) (٤/٢١٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٦٨) (٥/٢٩).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٧٦٧) (٧/١٣٤)، والحاكم في المستدرک (٣٥١/٢).

ونُسِبَ إليه إدخال الهدية في معنى التحية وشكوها، ولعلَّ العلة في ذلك: ما في الهدية من معنى المحبة، وبها يتحقق الأمان والإنسان، وهذا المعنى موجود في التحية القولية.

وقد ذُكِرَ ابنُ عَيَّة: إلى أوسع مما ذُكِرَ إليه ماله؛ فجعل التحية كلَّ معروف يُدَلُّ ورَّقه بالشكر عليه قولاً وعملًا.

والظاهر: أنَّ الهدية وتشميت العاطس يَدْخُلَانِ في العلوة وهي الأمان والإنسان، لا في حكم التحية وفضلها؛ فإنَّ التحية إذا أُطِيقَتْ بُرَأَتْ بها السلام وما في شكوكٍ من الألفاظ والإشارة؛ وذلك لقوله تعالى في سورة النور: ﴿لَا تَقْلَقُوا فَمَثَلُوا كَمَا تَقْلَقُونَ﴾ (١٦١).

التحية بغير السلام:

ومن بَدَّلَ التحية بغير السلام، جاز وقد تَرَكَ الأفضل، فأفضل التحية السلام، ونصح تحية الأعجمي المسلم بلغته التي يفهمها إذا لم يعرف معنى السلام.

وهذه الآية: ﴿وَلَا تَقْلَقُوا فَمَثَلُوا كَمَا تَقْلَقُونَ﴾ ظاهرة في حكاية البتة بالتحية وقبراً بالرد عليها، وهي مشيرة بأنَّ الرد أكَّد من البتة، ولا خلاف أنَّ ردَّ السلام أكَّد من بطله.

حكم ردَّ التحية:

وردَّ السلام واجب بلا خلاف، إلاَّ مَنْ هَجَرَ بموجب شرعي؛ فيجوز عدم ردَّ السلام عليه إذا سَلَّمَ، ووجوب ردَّ السلام ظاهر في الآية من قوله تعالى: ﴿تَسْلِمًا يَأْتِيَنَّهَا أَوْ دُؤْمَانًا﴾.

حكم بطل التحية:

واختلف في بطل التحية - ومنها السلام - ابتداءً على قولين:

- قيل بالوجوب.

- وقيل بالسُّنَّةِ؛ وحكى ابنُ عبدِ البرِّ الإجماعَ عليه.

والأظهرُ: التفصيلُ والتفريقُ بينَ:

- المجالِسِ التي اعتادَ الإنسانُ دخولَها وغُشَيَّاتها ورويةَ أهلِها كلَّ

يومٍ.

- وبينَ المجالِسِ التي لا يُمْشَاهَا إِلَّا لِمَآمًا أو نَادِرًا، أو لم يَدْخُلْهَا إِلَّا مَرَّةً؛ ففي الأخيرِ وجِبُ، وكلَّمَا اعتادَ الإنسانُ دخولَ مكانٍ، حَثَّ الأمرُ عليه؛ لأنَّ حِلَّةَ السلامِ الأمانُ والإيناسُ وبلدُ الموقوفة، ولا تُوجَدُ في المجالِسِ والنُّوُبِ التي لَا يُمْشَاهَا الإنسانُ إِلَّا نَادِرًا أو لم يَدْخُلْهَا مِن قَبْلُ، حتى قال بعضُ السلفِ بوجوبِ التَّحِيَّةِ حتى في دُخُولِ الرَّجُلِ بَيْتَهُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَكَلِمُوا مَعَهُمْ كَلِمَةً يَتَذَكَّرُ فِيهَا لِقَاءَ رَبِّهِمْ﴾ [النور: ٤٦]، سواءَ كانَ الدُّخُولُ في بيوتِ الأهلِ أو بيوتِ الأرحامِ أو الأبتاليينِ أو الأسواقِ.

وذَقِبَ إلى الوجوبِ بعضُ السلفِ، وقد روى أبو الزُّبَيْرِ قال: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله يقولُ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَهْلِكَ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ: ﴿تَحِيَّةٌ يَنْ يَدُ اللَّهِ يُتَرَكُّهُ طَرَبَةً﴾ [النور: ٤٦] قال: ما رأيته إِلَّا يُوجِبُهُ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَغَيْرُهُ^(١).

وتَلَفَّى عطاءُ القولِ بالوجوبِ عن أَحَدٍ مِمَّنْ سَبَقَ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ؛ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: إِذَا عَرَّجْتُ، أَوَاجِبُ السَّلَامَ، هَلْ أَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ؟ فَأَمَّا قَالَ: ﴿إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَكَلِمُوا﴾ [النور: ٤٦] قال: مَا أَعْلَمُهُ وَاجِبًا، وَلَا أَرَى عَنْ أَحَدٍ وَجُوبَهُ، وَلَكِنْ أَحَبُّ إِلَيَّ وَمَا أَقْفَهُ إِلَّا نَاسِيًا^(٢).

(١) «تفسير الطبري» (٣٧٨/١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٦٥٠/٨).

(٢) «تفسير الطبري» (٣٧٩/١٧).

ولعلَّ عطاء بن أبي رباح نفى العلمَ بوجوب بَلَدِ السلام عندَ دخولِ البيوت التي سَبَقَ إليها الإنسانُ باعتيادَ الإنسانِ دخولَها والخروجَ منها، للصلوات الخمس، وللشوق، ولإجابة طارقي الباب، وقضاء حاجة المحتاج، وبَلَدِ السلام عندَ الدخولِ للبيت ولو لم يكن فيه أحدٌ: أنه لا يوجبُه أحدٌ.

ويؤيِّدُ هذا: روايةُ ابنِ جُرَيْجٍ الأخرى؛ قال: قلتُ لعطاء: فإن لم يكن في البيت أحدٌ؟ قال: سلَّم، قل: السلامُ على النبيِّ ورحمةُ الله وبركاته، السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين، السلامُ على أهلِ البيت ورحمةُ الله، قلتُ له: قولُك هذا إذا دخلت بيتًا ليس فيه أحدٌ، عمن تأيِّزُه؟ قال: سمعته ولم يؤثِّر لي من أحدٍ^(١).

فابنُ جُرَيْجٍ وعطاءٌ يَغْنِيَانِ بعدمَ وجوبِ السلام: السلامُ الخاصُّ بالبيوت التي اعتادَ الإنسانُ دخولَها لسببِ الإتيانِ بيتهِ وبينَ أهلِها، ومثلُ هذه الحالِ: الصحيحُ أنَّ السلامَ لا يجبُ بَلَدُهُ، وثُمَّ فرَّقَ بينَ الدُّورِ والمجالسِ التي اعتادَ الإنسانُ يَشِيقُها بكثرةِ كَتَبِهِ ومسجده، فالأمرُ بَلَدِ السلامِ فيها أخفُّ وأيسرُ مِنَ المجالسِ التي لا يدخلُها الإنسانُ إلَّا لعامَّةٍ أو لم يدخلُها مِن قَبْلُ؛ فالتحيَّةُ لا بدُّ منها بأيِّ لَفِظٍ وصيغةٍ؛ وذلك لأنَّ التحيَّةَ إنما شُرِعتْ لأجلِ الإتيانِ، وهو يُوجَدُ في بيتِ الرجلِ ولا يُوجَدُ في الأبنِيَّةِ، وحُكْمُ بَلَدِ التحيَّةِ مَقْتَرَنٌ مع وجودِ الإتيانِ وعديه.

وحَمَلَ بعضهم الرَّدَّ بِأَحْسَنِ منها في قولِهِ تعالى: ﴿مَسِيحًا يَأْتِيَنَّ﴾ أو ثُلُوثًا على المؤمنينِ خاصَّةً؛ رَوَاهُ سَعِيدٌ عن قتادة، وقال به عطاء والحسن^(٢).

(١) تفسير الطبري (١٧/٢٧٩).

(٢) تفسير الطبري (٧/٢٧٥)، وتفسير ابن المنذر (٢/٨١٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٢١٠١).

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَمُّومُ الرَّدِّ فِي الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ؛ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ بِحِكْمَةٍ؛ قَالَ: مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ مِنْ خَلْقِي اللَّهُ، فَرُدَّ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مَجْرُوسًا^(١).

ابتداء الكافر بالتحية والسلام:

ويجوزُ ابتداء الكافر بالتحية بغير السلام مُطْلَقًا؛ كَمَرْحَبًا وَأَهْلًا وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ أَوْ بِمَا يَفْهَمُ مِنْ لُغَتِهِ.

وَأَمَّا نَحْيُ الْكَافِرِ بِالسَّلَامِ ابْتِدَاءً، فَلَا نَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا نَحْيٌ أَهْلِي الْإِسْلَامِ، وَلِتَنْهِي الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ؛ كَمَا صَحَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تَقْبَلُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَصْحَابِهِ)؛ رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

وهو عامٌّ فِي كُلِّ كَافِرٍ كِتَابِيًّا وَغَيْرَ كِتَابِيٍّ، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (إِذَا لَقِيتُمُ الْمُشْرِكِينَ فِي طَرِيقٍ، فَلَا تَقْبَلُوهُمْ بِالسَّلَامِ)^(٣)، وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ مِنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ ذَنْبَكَ إِنَّكَ كَلِمَةٌ هَادِيَةٌ﴾؛ أَمْرٌ: ١٤٧، فَالْحَدِيثُ أَصْرَحُ فِي النِّهْيِ، وَالْآيَةُ عَامَّةٌ تَحْتَمِلُ الدَّعَاءَ وَالْخَبَرَ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمُقَارَفَةِ بَيْنَهُمَا، لَا فِي اللَّقَاءِ، وَقَدْ لَا تُحْتَمَلُ عَلَى مَعْنَى التَّحِيَّةِ؛ وَإِنَّمَا عَلَى مَعْنَى الدَّعَاءِ الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى الْمُقَارَفَةِ عَلَى مُسَالَمَةٍ، لَا مُقَاتَلَةٍ وَحَرْبٍ؛ وَهَذَا شَبِيهُ بِقَوْلِ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيْهِمْ وَكُلِّ سَلَامٍ فَسَوْفَ يَقْتُلُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٨٩]، فَهَلَهُ مَوَادَعَةٌ وَمُسَالَمَةٌ، لَا تَحِيَّةٌ، وَكُلُّ الْأَحَادِيثِ

(١) «تفسير الطبري» (٧/ ٢٧٥)، و«تفسير ابن المنذر» (٢/ ٨١٥)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ١٠٢١).

(٢) أخرجه مسلم (٢١١٧) (١/ ١٧٠٧).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٨٣٧) (٦/ ١٠)، وأحمد (٩٧٢٦) (٢/ ٤٤٤)، والبخاري في «الأنبياء المفردة» (١١١١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٣٠٣).

الأمر ببدل السلام حائثاً، والعموم لا يقضي على الخصوصي، بل الخصوصي يخصصه ويقيده.

وقد كان عمر بن عبد العزيز ينهى عن بداءة أهل الذمة بالسلام، ولكن يؤذ عليهم^(١).

وقد كان أبو أمامة يُسلم على أهل الكتاب، ويجعلها أماناً لا نحية؛ فقد كان يُسلم عليهم، ويقول: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنْ لَكَ جَعَلَ السَّلَامُ نَحِيَّةً لِأَمِيَّتَا، وَأَمَانًا لِأَهْلِ ذِمَّتَا)^(٢).

وصح عن ابن مسعود بن رواية غليفة: أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَى ذِقَاقِينَ ضَجْبُوهُ، وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «ضَجْبُونِي، وَاللَّسَّخِيَّةُ خِيءُ»^(٣).

وَحَمَلُ بَعْضِ الْأَثَرِ - كَابْنِ وَهْبٍ وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ - النِّهْيَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى يَهُودِ بَنِي قُرَيْظَةَ لَمَّا أَرَادَ حَرْبَهُمْ، مَنَعَ مِنْ بَدْلِ السَّلَامِ لَهُمْ؛ حَتَّى لَا يَقْلُتُوا أَمَانًا.

ولم أر في الخبر ولا في الآثار عن الصحابة ما يؤيد هذا، وقد أسلم أبو هريرة وأبو الحديث بعد حرب النبي ﷺ لبني قُرَيْظَةَ؛ وظاهر روايته - وهو أعلم بغيره - العموم، ولو كان في علمه أَنَّهُ غَاصٌّ قَيْدُهُ، وَهَكَذَا مَنْ رَوَاهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي كُتُبِهِمْ - كَمُسْلِمٍ - لَا يَذْكُرُونَهُ فِي أَبْوَابِ الْحَرْبِ وَالْأَمَانِ؛ وَأَمَّا فِي مَعَانِي نَحِيَّةِ الْكَافِرِ، وَآكُرُ السَّلَفِ عَلَى هَذَا.

ولكن ظاهر التصوي وحمل السلف عدم التشديد في هذه المسألة، ولو كان بدل السلام للكاfer شديداً، لَوَزَّ النَّصُّ فِيهِ كَثْرَةً وَأَمَانًا كَتَحْرِيمِ الْإِسْتِغْفَارِ لَهُ؛ فَإِنَّ الْبَلَوَى نَعْمُ بِالنَّحِيَّةِ أَشَدَّ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ، وَنُصُوصُ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٧٥٠) (٢٤٩/٥).

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥١٨) (١٠٩/٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٨٦٥) (٢٥٩/٥).

النهي عن الاستغفار أقوى وأكثر من النهي عن بطلان السلام، وإحكام الشريعة يقتضي عدم التشديد؛ ولذا قال الأوزاعي: «إِنْ سَلَّمْتَ، فَقَدْ سَلَّمَ الصَّالِحُونَ، وَإِنْ تَرَكْتَ، فَقَدْ تَرَكَ الصَّالِحُونَ»^(١).

وظاهرُ النهي: أنه على الكراهة؛ لأنَّ التحيةَ من الأدبِ في المُرَبِّ، وقد جاء تأييدها وتأكيدها في الشرع.

ومن مرَّ على متجولٍ فيه أخلاق من المُسْلِمِينَ والكافرين، سَلَّمَ عليهم؛ كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ في «الصحيح»؛ من حديث أسامة بن زيد^(٢).

ردُّ السلام على الكافر:

ومن سَلَّمَ عليه من كافرٍ، وَلَهُمْ لَقَوْلُهُ أَنَّهُ أَرَادَ السَّلَامَ الشرعي، جاز له الردُّ عليه بقوله: «وعليكم السلام»، من غير زيادة الرحمة والبركة؛ لأنَّ الرحمةَ والبركةَ لا تَنَزَّلُ إِلَّا على مؤمنٍ، وأما السلام وهو الأمان، فيكونُ لغير المؤمن؛ ولذا فإنَّ النبيَّ لم يكنْ يَدْعُو لليهود بالرحمةِ لَمَّا كانوا يتعاطشونَ عنده؛ بل كان يقول: «يَهْلِيكُمْ اللهُ، وَتُضْلِحُ بَالَكُمْ»^(٣). وقد قال ابنُ عمرَ وعُقبَةُ بنُ عامرٍ: «إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ وَبَرَكَاتِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»، وقد كانوا لا يُسَلِّمَانِ على غيرِ المُسْلِمِ تسليماً تاماً، ولَمَّا قَالَا السَّلَامَ مرةً تاماً على نصرانيٍّ يُقَاتِلُهُ مُسْلِمًا، رَجَعَا وَقَالَا ذَلِكَ^(٤).

وأما ما جاء في «الصحيحين»؛ من حديث أنسٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «(إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَقْبَلُ الْكِتَابَ، فَتَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ)»^(٥).

(١) الشرح صحيح البخاري لابن بطال (٣٤١/٩)، وتفسير القرطبي (١٣/٤٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٥٤) (٥٦/٨).

(٣) أخرجه أحمد (١٩٥٨٦) (٤/١٠٠)، وأبو داود (٥٠٣٨) (٤/٣٠٨)، والترمذي (١٧٣٩) (٥/٨٢).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٣/٩).

(٥) أخرجه البخاري (٦٢٥٨) (٥٧/٨)، ومسلم (٢١٦٣) (٤/١٧٠٥).

فلَئِذَا جَاءَ بَعْدَ سَلامِ الْيَهُودِيِّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «السَّامُ عَلَيْكُمْ»، فَيَكُونُ عِنْدَ سَمَاعِهِ لَلْفِظِ السَّامِ، أَوْ عِنْدَ عَدَمِ إِدْرَاكِهِ لَلْفِظِ؛ كَادْعَاهُمُ الْكَافِرُ لِللُّبِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي كُلِّ سَلامٍ مِنَ الْكَافِرِ أَنَّ بَرْدَ عَلَيْهِ بِعَلَيْكُمْ فَقَطًّا؛ وَإِنَّمَا عِنْدَ قَوْلِهِمْ: «السَّامُ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْيَهُودُ، فَلَئِذَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقُلْ: وَعَلَيْكَ»^(١)، وَلَوْ حُيِّلَ الْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ، لَكَانَ خَاصًّا بِالْيَهُودِ دُونَ النَّصَارَى؛ وَلَكِنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ كَافِرٍ، وَخَاصٌّ فِيمَنْ قَالَ: «السَّامُ» وَشِبْهَهَا مِنْ تَلْبِيسِ النُّحْيَةِ بِفِظِ سَوْءٍ.

حَكَمَ رَدُّ النُّحْيَةِ عَلَى الْكَافِرِ:

وَقَالَ عَائِشَةُ الْقُتَيْبَاءُ: بَرْدُ النُّحْيَةِ عَلَى الْكَافِرِ، وَأَوْجِبَةُ الْجُمْهُورِ وَنَصُّ بَعْضِهِمْ كَمَا لَكَ: عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، وَلَا يَأْتِمُ تَارِكُهَا.

وَلَا يَدْخُلُ الْكَافِرُ فِي وَجُوبِ النُّحْيَةِ بِمِثْلِ النُّحْيَةِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْهَا؛ فَبِذَا خَاصٌّ بِأَهْلِ الْإِيمَانِ؛ كَمَا قَالَ عَطَاءٌ وَقَتَادَةُ وَالْحَسَنُ^(٢).

وَحَمَلَ بَعْضُ السَّلَفِ كَقَتَادَةَ هَوْلَةَ تَعَالَى: ﴿فَتَحِيًّا وَأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَهَوْلَةَ: ﴿أَوْ دُؤُوعًا﴾؛ يَعْنِي: عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ^(٣).

يُجْزَى سَلامُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ:

وَإِذَا دَخَلَ جَمَاعَةٌ إِلَى مَكَانٍ يُجْزَى سَلامٌ بِبَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوا حُكْمًا وَاحِدًا؛ فَيَنْقُطُ التَّكْلِيفُ بِسَلامِ رُؤُوسِهِمْ أَوْ أَوَّلِهِمْ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ تَتَّبِعُ لَأَمِيرِهِمْ أَوْ رَأْسِهِمْ أَوْ أَوَّلِهِمْ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ السَّلامِ الْأَمَانُ

(١) أخرجه البخاري (٩٢٥٧/٨)، ومسلم (٢١١٤/١)، وصححه ابن أبي حاتم.

(٢) تفسير الطبري (٢٧٥/٧)، وتفسير ابن المنذر (٨١٧/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم.

(٣) (١٠٢١/٣).

(٤) المرجع السابق.

والإنسان، ويتحقق ببعضهم، ولأنهم لو سلموا جميعاً لم يحصل
المقصود الذي يُعْلَلُ به مَنْ يقولُ بوجوب التحية على كل واحد منهم،
وهو الإشعار بالأمان والمودة والإناس؛ فلو دخل عشرة مجلساً في وقت
واحد، وسلموا كلهم، لم يعرف أهل المجلس من سلم منهم من لم
يسلم لئلا يدخل أصواتهم بعضها ببعض.

ولا خلاف أنه يُستحب لكل فرد من الجماعة الداخلين أن يسلم
عند دخوله ولو سلم غيره.

يُجْزَى رَدُّ التحية من البعض عن الكل:

وردُّ التحية واجب بلا خلاف كما تقدم، وإن كانوا جماعة، أسقط
البعض المشير بالأمان والإناس الوجوب عن الباقيين، فلو كانوا جماعة
وسلم عليهم جماعة فرد واحد من الجماعة فقط، لم يكن مشيراً بالأمان
ولا الإناس؛ بل يُشِيرُ بالوخشة والنفور، إلا إن كان له سلطان على
المكان كصاحب الدار أو أمير القوم، وفي غير ذلك يأنم من لم يسلم،
ولكن لو رَدَّ منهم مَنْ يَظْهَرُ به النيابة عن الجماعة، أجزأ، وبذلك التحية
من الواحد من الجماعة الداخلين أبسُرُ من رد الواحد من الجماعة
المدخول عليهم؛ لأنَّ العادة أنَّ أهل المجلس الواحد أمرهم واحد، وقد
ينوب عنهم قلة منهم، بخلاف الداخلين؛ فليس من العادة أن أمرهم
واحدًا فرمًا توافقوا في الدخول ولا يعرف بعضهم بعضاً، إلا وفود
القبائل والتجارة والعمل ونحو ذلك.

وذنب بعض الفقهاء: إلى أن رد التحية واجب على الأعيان؛ وهو
قول أبي يوسف صاحب أبي حنيفة.

والجمهور على خلاف قوله وظاهر حال السلف وما تجرت عليه
عادة الناس.

والتفصيل في إسقاط الإثم عن الجماعة بَرَدَ بعضهم للتحية كالتفصيل في حُكْم ابتداء التحية؛ لأنه يرجع إلى تحقق المقصود من الأمان والإيناس.

وقد أخرج أبو داود والترمذي من حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً: (يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزَى عَنِ الْجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ)^(١)، وقد تفرد به سعيد بن خالد الخزاعي، عن عبد الله بن الفضل، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي، به. ويزيدُه أَهْلُ الدارقطني^(٢).

صَحَّفَهُ أَبُو دُرَّةَ وَأَبُو حَاتِمٍ^(٣)، وقال البخاري: «فيه نظر»^(٤). وَأَنْشَلَ شَيْءٌ فِي هَذَا: مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْحِطَةِ»، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ وَاحِدٌ، أَجَزَّا عَنْهُمْ)^(٥). وهو مُرْسَلٌ صحيحٌ عن زيد.

لَوْ لَى النَّاسِ بِبَيْتِ السَّلَامِ:

وَالْآخَرُ بِبَيْتِ السَّلَامِ: الدَّخُلُ بِالنِّسْبَةِ لِلجَالِسِينَ، وَالْمَاشِي بِالنِّسْبَةِ لِلْقَاعِدِ وَالْقَائِمِ، وَكَذَا الرَّائِضُ وَالرَّاكِبُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَاشِي وَمَا دَوَّهٌ، وَإِنْ اسْتَوَوْا، اسْتَوَوْا فِي الْحَقِّ، وَأَفْضَلُهُمُ الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ ﷺ: (يُسَلِّمُ الرَّائِضُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَاعِدُ عَلَى الْكَثِيرِ)^(٧).

(١) أخرجه أبو داود (٥٢١٠/٤) (٣٥٣/٤)، والبيهقي (٥٣٤) (١٧٧/٢).

(٢) «عمل الدارقطني» (٢٢/٤).

(٣) «المرج والعليل» لابن أبي حاتم (١٦/٤) (رقم ٦٣).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (٤٦٩/٣) (رقم ١٥٥٩).

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (١) (٩٥٩/٢).

(٦) أخرجه البخاري (٦٢٣٢) (٥٢/٨)، ومسلم (٢١٦٠) (١٧٠٣/٤).

السلام على المرأة:

وُسِّلِمَ على النساءِ والمرأة الواحدة عند انقضاء الشهر والنسوة والفنية، وكثرة بعض الفقهاء السلام على الشابة؛ وهذا قول لبعض السلف؛ كقنادة وعطاء ومالك، ومذهب الشافعي.

وُسْتُتِي من ذلك التحريم في بلاد التحية وردها؛ فهي باقية على الأصل، وغير التحريم يتعلّق المحكم فيهم بأمن الفتنة شابة أو غير شابة، بحسب الحال والزمان والمكان.

وُسُقِطَ وجوب ردّ كلّ تحية التحية بالسلام؛ لأنه أفضل من كلّ تحية على ما تقدّم، وما دون السلام كالترحيب ونحوه لا يسقط التكليف بردّ السلام، ويُجزئ منه قول: «وعليكم السلام»؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿فَتَحِيًّا وَتَسْلَامًا أَوْ دُعَاً﴾، ويُجزئ ردّ السلام بقوله: «وعليك ورحمة الله»؛ وبهذا ردّ النبي على أبي قحافة كما في صحيح مسلم^(١).

وَحَمَلَ بعض السلف قوله تعالى: ﴿فَتَحِيًّا وَتَسْلَامًا أَوْ دُعَاً﴾ على ردّ كلّ معروف قولي أو عملي، وجعلته في تحريم المكافأة على المعروف؛ كما في حديث ابن عمر مرفوعاً: (مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَقْرُولًا، فَكَافَأْتُمُوهُ)^(٢)، وهذا التأويل قال به ابن حبانة؛ كما رواه ابن أبي حاتم؛ قال سفيان بن عيينة في قوله: ﴿فَتَحِيًّا وَتَسْلَامًا أَوْ دُعَاً﴾: «أَرْوَنَ هَذَا فِي السَّلَامِ وَحْدَةً؟ هَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، فَأَحْسِنَ إِلَيْهِ وَكَافَأَهُ، فَإِنَّ لَمْ تَجِدْ، فَأَدَعْ لَهُ وَأَنْتَ عَلَيْهِ عِنْدَ إِخْوَانِهِ»^(٣).

الحكمة من مشروعية التحية:

ولقد شرع الله التحية لجملة من الوجوه والغايات، ومنها: الأمان

(١) أخرجه مسلم (٢٤٧٣) (١٩١٩/٤).

(٢) سبق شرحه.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٠٢١/٣).

والمودة والمحبة، ومنها: التواضع وكسر الكبير من الضمير، فُسِّلَ الكبرُ والغنى والسلطان الداخلُ على مَنْ دونهم في حالِ استحقاقِهِ للسلام عليه، وفي الآية بعدها إشارة إلى استواء الخَلْقِ عندَ اللهِ في الجَمْعِ الأكبرِ؛ فيجبُ أنْ يكونوا في الحقوقِ كذلك، فقال بعدَ بيانِ حكمِ السلامِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُسَمِّكُمُ إِلَىٰ يَوْمِ الْبَيْتَةِ﴾ (النساء: ٤٨٧).

تكميلُ السلامِ وتعريفُهُ:

وتُدلُّ السلامُ بصحِّ بالتنكير: (سلامٌ عليكم)، وبالتعريف: (السلامُ عليكم)، وأما رَدُّه، فلا يكونُ إلا بالتعريف: (وعليكم السلام) ورحمةُ اللهِ وبركاته، وكلُّ ذلك - التنكيرُ والتعريفُ - جاء في الوحي، واحتُفِلَ في التفضيلِ بينَ تعريفِ السلامِ وتنكيرهِ:

وظاهرُ منهُبِ الشافعيّ وروايةُ عن أحمد: التعريفُ.

وروي عن أحمد: التنكيرُ.

وفُرقَ بعضُ العلماءِ بينَ السلامِ على الحيِّ، والسلامِ على الميتِ؛ فُيعرَّفُ السلامُ ويُتَكَرَّمُ على الحيِّ، وأما على الميتِ، فيُنكَرُ؛ وهو قولُ لأحمد.

وأكثرُ الأحاديثِ في السُّنَنِ على تعريفِ السلامِ للحيِّ، وجاء في بعضها تنكيرُهُ، والتعريفُ أشهرُ وأكثرُ في قولِ النبي ﷺ وكذلك أصحابُهُ، وكلُّ ذلك واردٌ في القرآن، ومنه قوله تعالى في تسليمِ عيسى علي نفيهِ: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ (مريم: ١٣٣)، وقوله تعالى في تسليمِهِ على يحيى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ (مريم: ١١٥).

وُسُخِبَ السلامُ عندَ المُفَارَقَةِ، وفي الحديث: (إذا انتَهَى أخذتكم إلى المجلس، فَلْيُسَلِّمُوا، فإذا أرادَ أنْ يَقُومَ، فَلْيُسَلِّمُوا، فَلْيَسِّبِ الْأَوَّلَى بِأَحْسَنِ

مِنَ الْآخِرَةِ)، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ^(١).

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ فِي الذِّكْرِ يُفْتَنُونَ وَلَكِنَّهُمْ يَمَسُّوْنَ مَا كُتِبَ لَهُمْ أَن يَهْتَدُوا مِنَ أَصْلِ اللَّهِ وَمَن يُضِلِلْ اللَّهُ فَلَن يَهْدِيَهُ إِذْ يَصْلَاهُ﴾﴾
[البصاء: ٢٨٨].

وَرَدَّ فِي نَزْوِلِ هَذِهِ الْآيَةِ أَخْبَارٌ مُتَبَايِنَةٌ، وَأَصَحُّهَا مَا جَاءَ فِي «الْمُسْتَدَّ» وَ«الصَّحِيحَيْنِ»^(١) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى أُحُدٍ، فَرَجَعَ نَاسٌ خَرَجُوا مَعَهُ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ فِرَقَتَيْنِ: فِرْقَةٌ تَقُولُ: نَقُتْلُهُمْ، وَفِرْقَةٌ تَقُولُ: لَا؛ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ، فَاتَّزَلَّ اللَّهُ، ﴿وَمَا لَكُمْ فِي الذِّكْرِ يُفْتَنُونَ﴾، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّهَا طَيْفَةٌ، وَإِنَّهَا تَهَيَّي الْخَيْثَ، كَمَا تَهَيَّي النَّارَ عَيْثَ الْفِتْنَةِ)^(٢).

وَصَحَّ عَنْ مُجَاهِدٍ: «أَتَاهُمْ قَوْمٌ خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ حَتَّى جَاؤُوا الْمَدِينَةَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُهَاجِرُونَ، ثُمَّ ارْتَقَلُوا بِعَدِّ ذَلِكَ، فَاسْتَأْذَنُوا النَّبِيَّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ لِيَأْتُوا بِبَضَائِعَ يَتَجَرَّوْنَ فِيهَا، فَاخْتَلَفَ فِيهِمُ الْمُؤْمِنُونَ؛ فَقَائِلُ يَقُولُ: مُتَافِقُونَ، وَقَائِلُ يَقُولُ: هُمُ مُؤْمِنُونَ، فَبَيَّنَ اللَّهُ يُفَالِقُهُمْ، فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمْ، فَجَاؤُوا بِبَضَائِعَ يُرِيدُونَ هَلَالًا بَنَ عَوْنِ بْنِ الْأَسْلَمِيِّ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ حُلْفَةٌ، فَدَفَعَ عَنْهُمْ بِأَتَمِّهِمْ يُؤْمِنُونَ هَلَالًا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ عَهْدٌ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧١١٢/٢) (٢٣٠/٢)، وَابُو حَارِبٍ (٥٢٠٨/٤) (٢٥٣/٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٠٦/٥) (٦٢/٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُورَى» (١٠١٢٩/٩) (١٤٤/٩).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٠٩٩/٥) (١٨٤/٥)، وَالبُخَارِيُّ (١٨٨٤/٢) (٢٢٧/٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٧٦/٤) (٢١٤٢/٤).

(٣) «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» (٢٨٢/٢)، وَ«تَفْسِيرُ ابْنِ الْمُنْظَرِ» (٨٢٠/٢)، وَ«تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ» (١٠٢٤/٢).

الختلاف المؤمنين بسبب المناقبين:

وفي هذه الآية: اختلاف المؤمنين في حال المناقبين، والنبى ﷺ بين أهلهم، وفيها: أنَّ الخلاف في أمر المناقبين قد يَشُقُّ صِفَّ المؤمنين إنَّ لم يُرَحَّمُوا بالوحي المنزل أو بعالم به ويَهْدِي النبى ﷺ وسياسه في تعامله معهم، وفاقبتهم في ذلك الصَّفِّ والحيَّة للحق.

الانشغال بالعدو الأقوى والأخطر:

وتنصُّ الآية الانشغال بالعدو الأقوى، وهم المشركون، عن العدو الأضعف، وهم المنافقون، فلو انشغل الصحابة بالمناقبين وفانثوهم وهم في مواجهة عدوهم قريش، لكان ذلك ضِعْفًا فيهم وتقوية لعدوهم عليهم؛ فإنَّ من سياسة النبى ﷺ في المناقبين: الترهيب من أفعالهم، وتألُّيت أعيانهم مع عُلُوِّهم من الوحي بكفرهم بالباطل؛ ولكنَّه مأمور بالأخذ بالظاهر، وقد يكون في صِفَّ المسلمين من الصابقين من تدفُّع الحميَّة لو أُجِدَّ برأيه، لَضَعُفَت المسلمون وتُخِيزَت شوكتهم؛ وهذا يكون غالبًا من بعض النفوس الصادقة المطبوعة على الشجاعة؛ فتَقُلُّ أنَّ الحقَّ دومًا في الإقدام، كما أنَّ بعض النفوس المطبوعة على الخبيَّة تميلُ إلى الامان والسلم دومًا؛ فتستحضر هذه النفوس من حيث لا تشعُر ما يَعْطِئُها من نصوصي الوحي، وتَقْلُ عَمَّا يُخَالِفُ طَبْعَهَا، والمؤمن الصادق من يُجَاهِدُ نَفْسَهُ كما يُجَاهِدُ عَدُوَّهُ، وقد كانت طبائع الصحابة مُتَبَايِنَةً كطبايع سائر البشر لا يجتمعون على طبع واحد؛ ولكنَّهم كانوا أَصْدَقَ النَّاسِ بِقُوَّةٍ عِنْدَ الْأَدْلَى، وَيَزُوْنَ الْحَالَ وَالْمَالَ، وَيُرْجِحُونَ الدَّلِيلَ وَصَالِحَ الْأُمَّةِ عَلَى مَا يَهْوُونَ ﷻ.

نعمه الشدائد على الأمة:

والأمة في الشدائد تَطْهَرُ مِنْ خَبِيئَتِهَا، لِيَبْقَى صَفْوُهَا، وَيَزُولَ كَدْرُهَا،

فلو خرَجَ المنافقونَ مع النبي إلى القتالِ، لَأَوْقَعُوا فِي صَفِّهِ الْفِتْنَةَ، وَفَرَّقُوا جَمْعَهُ، وَتَوَلَّوْا عِنْدَ الْغَاوِ، وَالْفِتْنَةُ حَيْثُ أَشَدُّ، وَإِذَا خَرَجَ الْمُنَافِقُونَ مِنْ خَيْرِ الصُّفُوفِ، وَهِيَ الصَّحَابَةُ، وَتَحْتَ أَعْظَمِ أَمِيرٍ جَيْشٍ، وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ، فَغَيَّرَهُمْ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَقَدْ تَفَاعَلِ النَّبِيُّ بِمَخْرُجِ الْمُنَافِقِينَ، وَرَأَى نَفْيَ تَحَبُّبِ مِنَ الطُّفْلِ لَا إِضْعَافًا لَهُ؛ فَإِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُؤَفَّقُونَ لَوْ انْشَغَلَ بِهِمُ الْمُؤْمِنُونَ وَعَظَّمُوا أَمْرَهُمْ وَمَتَرَفَعُوا وَشَرَّفَتَهُمْ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ التَّعْظِيمَ كَسْرًا لِنَفْسِي أَوْسَاطِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِضْعَافًا لَهُمْ.

وهوَلَةُ تَعَالَى ﴿أَزْكَيْتُهُمْ بِمَا كَتَبْنَا﴾؛ يَعْنِي: رَفَعَهُمْ إِلَى مَا هُمْ فِيهِ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِمْ، وَخَاصَّةً سُوءِ نِيَّاتِهِمْ؛ فَالذُّنُوبُ تَحْرِمُ الْعِبَادَ التَّوْفِيقَ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَأَعْظَمُ الذُّنُوبِ الْقُنُوبُ الْبَاطِنَةُ، سِوَاكَ كَانَ مِنَ النِّيَّاتِ السَّيِّئَةِ، أَوْ مَا يَفْعَلُهُ الْعِبْدُ مِنْ ذُنُوبِ الْخَلَوَاتِ عِلَاقَتِ مَا يُهَيِّئُهُ مِنْ طَاعَةِ فِي الْعَلَانِيَةِ.

خَطَرُ الْمُنَافِقِ وَالْمُرْتَدِّ:

وَفِي هَوَلِهِ تَعَالَى ﴿أَتَزِيدُونَ أَنْ تَهْتَدُوا مَنَ أَصْلَ اللَّهِ وَمَن يُضِلِلِ اللَّهُ فَتَنَ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ إِيضَارَةً إِلَى خَطَرِ الْمُنَافِقِ، وَأَنَّ الْمُرْتَدَّ إِلَى الضَّلَالَةِ بَعْدَ الْهُدَى، وَالْمُنْتَكِسَ مِنَ الْحَقِّ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ: فَلَمَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ وَفَلَاكُ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ إِضْلَالَهُ لَهُ، وَكَأَنَّهُ قَطَعَ الرَّجَاءَ فِي هُدَايِهِ؛ وَفَلَاكُ لَأَسْبَابٍ:

أَعْظَمُهَا: أَنَّ الْإِيمَانَ لَهُ حُلَاوَةٌ، وَمَنْ ذَاقَهَا مَا تَرَكَهَا، وَمَنْ دَخَلَ الْإِسْلَامَ وَحَامَ فِي أَطْرَافِهِ وَلَمْ يَأْخُذْ بِالْبَقِيَّةِ وَحُلَاوَتِهِ، جَذَبَتْهُ الشُّبُهَاتُ وَأَمَوَاجُ الْفِتَنِ؛ لِأَنَّهُ خَفِيفُ التَّحَمُّلِ خَالٍ مِنَ الْبَقِيَّةِ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنَ الْحَقِّ إِلَى غَيْرِهِ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ غَالِبًا؛ لِأَنَّهُ يَكُنُّ أَنَّ رَجُوعَهُ إِلَيْهِ رَجُوعٌ إِلَى مَا عَاشَهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ شَيْءٍ وَتَوَدُّهُ وَضَعْفٍ، وَيَقْسُرُ الْإِيمَانُ عَلَى مَا عَاشَهُ مِنْ قَبْلُ هُوَ، لَا عَلَى الْإِسْلَامِ فِي حَقِيقَتِهِ.

ومن ذلك: أَنَّ النفوسَ تُجِلَّتْ على حبِّ الثباتِ وعدمِ التردُّدِ، حتى لا تُوصَفَ بالضعفِ والتبعيَّةِ، والنفوسُ المُتَكَبِّرَةُ لا تُفَرِّقُ بَيْنَ التحوُّلِ مِنَ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ، وَبَيْنَ التحوُّلِ مِنَ الْبَاطِلِ إِلَى الْحَقِّ، لَتَكُنَّ عَلَى الْبَاطِلِ كَيْثَرًا، بَلْ رَبَّمَا تَكُنَّ بَعْضُ النَّفُوسِ الْمُتَكَبِّرَةِ عَلَى الْحَقِّ لَا لِأَنَّهُ الْحَقُّ، بَلْ لِذَاتِ الثَّبَاتِ، فَلَا تُحِبُّ أَنْ تُوصَفَ بِالتَّحَوُّلِ وَالِاتِّكَاسَةِ، فَتَصِيرَ وَتَتَجَلَّدَ وَتَنْصُرُ الدِّينَ فِي الدُّنْيَا، وَتَكُفَّ فِي النَّارِ فِي الْأَجْرَةِ، فَالطَّبَائِعُ لَهَا أَثَرٌ فِي الثَّبَاتِ كَأَثَرِ الْإِيمَانِ فِيهِ، فَالنفوسُ المُتَكَبِّرَةُ يُهْمُّهَا الثَّبَاتُ وَلَوْ عَلَى بَاطِلٍ، وَالنفوسُ الْمُؤْمِنَةُ يُهْمُّهَا الْحَقُّ وَلَوْ تَحَوَّلَتْ، وَمَنْ كَانَ الْإِيمَانُ أَقْوَى مِنْ الطَّبَائِعِ، تَحَكَّمَتْ فِيهَا، وَمَنْ كَانَتْ الطَّبَائِعُ أَقْوَى مِنَ الْإِيمَانِ، تَحَكَّمَتْ فِيهِ.

الكِبَرُ وَالزُّهْدُ عَلَى الْإِقْبَادِ:

وَالْمُتَكَبِّرُونَ إِذَا خَرَجُوا مِنَ الْحَقِّ، مَنَعَتْهُمْ نَفُوسُهُمْ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ بِذَهْوِ الثَّبَاتِ، وَبَعْضُ النَّفُوسِ تَقْوَى عَلَى التَّحَوُّلِ مَرَّةً، وَلَكِنَّهَا تَسْتَقِلُّ التَّحَوُّلَ مَرَّتَيْنِ، وَمِنْهَا مَا هِيَ ضَعِيفَةٌ تَقْبِلُ التَّحَوُّلَ مَرَّاتٍ.

وَلَكِنَّ خَوْفَ اللَّهِ وَقُوَّةَ الْإِيمَانِ يَضْعُفُ مَعَ حُبِّ النَّفْسِ لِلثَّبَاتِ وَلَوْ تَحَوَّلَتْ مَرَّاتٍ حَتَّى تَصِلَ إِلَى الْحَقِّ، وَقَدْ يَتَحَوَّلُ الْإِنْسَانُ مَرَّاتٍ بَاحْتًا عَنْ الْحَقِّ لِقُوَّةِ صِدْقِهِ، كَمَنْ يَتَحَوَّلُ مِنَ الْإِلْحَادِ إِلَى الْوَشْيَةِ، وَمِنَ الْوَشْيَةِ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ، وَمِنَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَتَحَوُّلُهُ هَذَا مِنْ شَرٍّ إِلَى أَحْسَنَ مِنْهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْإِسْلَامِ بِخَيْرِهِ النَّامُ الْخَالِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ، وَأَكْثَرُ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ عَلَى الْبَاطِلِ دَفْعَهُمْ كَثَرُ النَّفُوسِ لِلتَّمَسُّكِ بِبَدَأِ الثَّبَاتِ، وَهَكَذَا كَانَ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ: ﴿وَمَكَدُوا بِهَا وَاسْتَفْتَتْهَا أَفْسَهُمْ ظَنًّا وَعِلْمًا﴾ [الشعراء: ١٧٤]، وَكَفَّارُ قُرَيْشٍ: ﴿إِنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَكَ وَلَكِنْ أَفْطَرُوا بِكَ اللَّهُ بِجَهَادُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، وَكَذَا حَالُ أَبِي طَالِبٍ: ﴿يَعْلَمُ صِدْقَ مُحَمَّدٍ وَلَكِنَّ نَفْسَهُ غَلَبَتْهُ

تَمَسُّكَ بِمَبْدَأِ الْفَضْلِ الْمُتَكَيِّفَةِ: حُبُّ الثَّيَابِ وَعَدَمُ التَّحَوُّلِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُولُوا أَنْ تُنْهَضَ قُرَيْشٌ» يَقُولُونَ: إِنَّمَا حَمَلَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْجَرْعِ، لَا تَزُولُ بِهَا عَيْنُكَ^(١)، فَمَاتَ وَهُوَ يَقُولُ: «مَوْتُ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(٢).

وَالْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ النَّاشِئُ عَلَى كُفْرِهِ أَمَوْنٌ فِي دَعْوِهِ لِلإِسْلَامِ مَتَى كَانَ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ كَفَرَ، وَكَلَّمَا زَادَ تَحَوُّلَهُ، خَسَفَتْ رَجَاءُ عَاقِبَتِهِ، وَلَوْ عَادَ، لَمْ يَرْجِعْ كَسَابِقِ أَمْرِهِ؛ وَلِهَذَا لَا يُشْرَعُ تَوَلُّيَةُ الْمُتَوَلِّئِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ثُمَّ تَابَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا تَوَلُّيَةُ الْمُتَكَيِّسِ عَنِ الْحَقِّ الْبَيِّنِ الْمُتَحَوِّلِ مِنَ الشُّكِّ إِلَى الْبِدْعَةِ، وَمِنَ الْبِدْعَةِ رَجَعَ إِلَى الشُّكِّ، مَعَ قَبُولِ الْحَقِّ مِنْهُ، وَلَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْهِمْ، وَلَا يُتَقَرَّرُ مِنَ الْحَقِّ، وَلَا يُعَيَّرُ بِكُفْرِهِ السَّابِقِ أَوْ بِدَعْيَتِهِ؛ بَلْ يُتَأَنَّثُ قَلْبُهُ، لَكِنْ لَا يُصَلِّتُ وَلَا يُؤَلِّى وَلَايَةً؛ حَتَّى لَا يَكُونَ رَأْسًا يُتَّبَعُهُ النَّاسُ فَيَرْجِعَ إِلَى ضَلَالِهِ مَرَّةً أُخْرَى فَيَتَأَثَّرَ بِهِ النَّاسُ وَيَشْتَكُوا بِالْأَمْرِ أَعْدَاؤُهَا.

وَمَنْ سَبَرَ حَالَ النِّمَى ﷺ وَخُلُقَاتِهِ، وَجَدَ أَنَّهُمْ لَا يُؤَلِّوْنَ أَحَدًا لَهُ سَابِقَةً فِي رَدِّهِ، أَوْ تَحَوُّلَ مِنَ الشُّكِّ إِلَى الْبِدْعَةِ ثُمَّ رَجَعَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْ رَجُوعِهِ إِلَى بَيْتِهَا وَكَثْرَةِ تَحَوُّلِهِ.

وَمِثْلُ الْوَلَايَاتِ: الشَّدَائِدُ؛ وَلِذَلِكَ لَمَّا اسْتَنْفَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ لِلْجِهَادِ، خَالَفَهُ بَعْضُ الْمُنَافِقِينَ، فَخَرَجُوا، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّوْافِيينَ مَعَهُ، فَقَالَ اللَّهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ خَرَجُوا فَكْفَرُوا فَإِنَّهُمْ أَكْثَرُ غَلَبًا أَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الْمُحْجِجَاتُ ١٢] فَقَالَ اللَّهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ خَرَجُوا فَكْفَرُوا فَإِنَّهُمْ أَكْثَرُ غَلَبًا أَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الْمُحْجِجَاتُ ١٢] فَسَمِعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ الْخُرُوجِ مَعَهُ مَرَّةً أُخْرَى؛

(١) أخرجه مسلم (٢٥) (٥٥/١).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٠) (٢/٢٩٥)، ومسلم (٢٤) (٥٤/١)، وأما قال أبو طالب: «مات»، وغيرها الراوي إلى: «مات على ملة عبد المطلب» كرامة للمظلوم، ذكره النووي وغيره.

لأنهم خالفوه وقعدوا قبل ذلك، فلا يؤمن أن يخالفوه ويقتدوا، أو يرجعوا من نصف الطريق، أو يقولوا يوم الرخف.

[illegible]

لَمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَمَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ ثُمَّ لَجَأَ
بِالْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ تَارِكًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَبَقِيَ فِي سَوَاقِهِمْ، أَمْرٌ بِتَحْرِيمِ
أَخْذِهِمْ أَوْلِيَاءَ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا فِيهِمْ أَهْلًا﴾ مَا دَامُوا مُكْفَرِينَ لِسَوَادِ
الْمُشْرِكِينَ وَفِي وَسْطِهِمْ وَلَمْ يَنْمِزُوا عَنْهُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ اسْتَشْنَى مِنْهُمْ
طَائِفَتَيْنِ:

الأولى: طائفة لجأت إلى قوم كافرين بينهم وبين المؤمنين عهد، فإن لم يقاتلوا لا يقاتلوا، فيأخذون حُكْمَ القوم الذين اتَّصلوا بهم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمُودُوا إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ حَبْرٌ﴾.

الطائفة الثانية: قومٌ كُتِبُوا قَتَالُ الشَّيْطَانِ، وَكَرِهُوا قَتَالَ قَوْمِهِمْ، فَزَعِبُوا فِي السَّلَامَةِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ، وَأَوَّلَى مِنْهُمْ اللَّيْنُ لِحَقِّقُوا

بِالْمُسْلِمِينَ وَرَجَعُوا إِلَيْهِمْ، وَلَكُنْهُمْ اسْتَغْفَلُوا الْقِتَالَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ سَيُقَاتِلُونَ قُرُومَهُمْ وَقُرَابَاتِهِمْ، وَاسْتَغْفَلُوا الْقِتَالَ مَعَ الْمَشْرِكِينَ؛ لِأَنَّهُمْ سَيُقَاتِلُونَ الْمُسْلِمِينَ، وَرَجِعُوا فِي تَرْكِ الْقِتَالِ وَالْحَيَادِ، فَبِهَذَا يُتَرَكُونَ، وَهَمَّ الْمَدِينِ هَذَا اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿لَوْ جَاكُوكُمْ حَوْرَتٌ مُدُورُهُمْ لَأَن يَكْتُلُوكُمْ لَوْ يَكْتُلُوا قُرُومَهُمْ﴾.

وهذه الآية نزلت في هلال بن عوفير الأسلمي، وشراقة بن مالك المثلجي، وخزيمة بن عامر بن عبد مناف، قاله عكرمة، عن ابن عباس؛ رواه ابن جرير وابن أبي حاتم^(١).

وقال جماعة من السلف ينسخ هذه الآية؛ كما جاء عن ابن عباس؛ قال: نَسَخَهَا بِرَأْمَةٍ: ﴿وَكَأَنَّكَ أَكْثَرُ الْحَرِّ قَاتِلُوا الشِّرْكَاءَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٢٥]؛ رواه عن عطاء عنه غير واحد؛ أخرجه ابن أبي حاتم^(٢).

وقال بالنسخ جماعة كقتادة وعكرمة والحسن وابن زيد، وأنها لم يثبت بها القتال في برامة.

وهوثة تعالى: ﴿حَوْرَتٌ مُدُورُهُمْ﴾؛ يعني: حُرِّقَتْ قِتَالُ قُرُومِهِمْ وضاعفت به.

رحمة الله بعدم اجتماع الكفار على المسلمين:

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ فَفَقَّضْتُكُمْ لَوْ أَنَّكُمْ كُفَرْتُمْ﴾، إشارة إلى نعمة الله وفضله على المسلمين في عدم اجتماع الكفار على المسلمين، وإنما كفى الأئمة شرهم بتفرق أحوالهم؛ فطائفة ثقات، وطائفة نسايم، وطائفة نسلهم

(١) تفسير الطبري (٢/ ٢٩٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ١٠٢٧).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ١٠٢٧).

وَتَحَابَدَ فِي الْقِتَالِ، وَفِيهِ: أَنَّ مِنَ الْجَنْدِ وَالسَّيَاقَةِ عِدَّةً اسْتَيْقَنُوا أَسْمَ الْكُفْرِ، الَّذِينَ لَوْ اجْتَنَبُوا، لَمَّا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ فَدْرَةٌ عَلَيْهِمْ، فَالْتَمَعَ جَعَلَ كَقَدِّ لِبَعْضِهِمْ بَيْنَهُ وَفَضَّلَا مِنْهُ، حَتَّى يَنْفَرُ الْمُسْلِمُونَ لِأَخْرَجِينَ فَيَاخُذُوا كُلَّ فِتْنَةٍ وَآمَةٍ كَفَرِيَّةٍ وَحَدَّثَهَا، وَلَا تَنْتَهِي لَهَا أَعْتَهَا.

المسلم بين المحاربين:

وَمَنْ كَانَ مَعَ الْكَافِرِينَ الْمُحَارِبِينَ، وَأَمَرَ بِالْخُرُوجِ مِنْهُمْ فَلَمْ يَخْرُجْ وَهُوَ قَادِرٌ، أَخَذَ حُكْمَهُمْ، وَقَدْ كَانَ أَقْرَابُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَأْتُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّمُونَ لِأَمْنِهِ وَيَأْتُونَ الْهَجْرَةَ لِيَرْجِعُونَ إِلَى مَكَّةَ، وَهُمْ الْمَقْصُودُونَ بِعَدِّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿سَتَجِدُنِي غَلِيظَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْتُواكُمْ وَيَأْتُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَبُوا فِيهَا فَكَانَ لَمْ يَمْلِكُوا وَلَقُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكَفَرُوا أَلَيْسَ فَعَدُّهُمْ وَأَقْلَبَهُمْ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَأَوْفَيْتَهُمْ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ عَلَيْهِمْ سَلَامٌ قَبِيلًا﴾، وَقَدْ صَحَّ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: هُمْ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ، يُسَلِّمُونَ وَيَأْتِ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ إِلَى قَرِيضٍ، فَيَزْنِكُسُونَ فِي الْأَوْتَانِ، يَتَعَوَّنَ بِذَلِكَ أَنْ يَأْتُوا هَاهُنَا وَهَاهُنَا، فَأَمَرَ بِقَاتِلِهِمْ^(١).

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ الْكَلَامُ عَلَى مُسَالَمَةِ الْمُشْرِكِينَ وَمُصَالَحَتِهِمْ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿ادْخُلُوا فِي الْبَيْتِ حَكَاتُكُمْ﴾ (٢٠٨)، وَبَيَّنَّا أَنَّ السَّرَافَةَ بِاللِّسْمِ: الْإِسْلَامُ، وَحَتَمَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى الْمُسَالَمَةِ وَالْمُصَالَحَةِ، وَبَيَّنَّا هَذَا الْقَوْلَ وَفَضَّلْنَا فِي حُكْمِ الْمُهَادَنَةِ وَالْمُؤَادَعَةِ كَبَحًا.



(١) تفسير الطبري (٣٠٩/٧)، وتفسير ابن المنذر (٨٢٧/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٢٩/٣).

﴿قَالَ لَعَالَى: هَؤُلَاءِ كَانُوا يُشْفِقُونَ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا حَقًّا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَسْعِدُهُ رَبُّهُ لَوْ لِقَوْمِهِ يُؤْمِنُ﴾ إِلَّا أَنْ يَمْسُكُوا بِكُلِّ كَاذٍ مِنْ قَوْمٍ عَتَوُا لَكُمْ وَهُمْ مَقُومٌ فَتَسْعِدُهُ رَبُّهُ لَوْ لِقَوْمِهِ يُؤْمِنُ كَذِبًا مِنْكُمْ وَيَتَّبِعُهُمُ الْيَهُودُ يُؤْمِنُ لَكُمْ إِلَّا لِقَوْمِهِمْ وَتَجِدُهُمْ تَرْتَدُّوا عَلَى أَعْقَابِهِمْ فَأُولَئِكَ عَمَلُهُمْ شَقِيحٌ فَتَسْعِدُهُ رَبُّهُ لَوْ لِقَوْمِهِمْ يُؤْمِنُ﴾ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٩٢﴾

في الآية: تعظيم الدَّمِ الحَرَامِ، وقد بين الله خطَرَهُ بأنه لا يَنْفَعُ مِنْ مُؤْمِنٍ بَاقٍ حَتَّى الْإِيمَانِ: ﴿وَمَا كُنْتَ بِتَقْوَى أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾، أي: لا يَكُونُ لَهُ، وَلَا يَنْفَعِي وَقُوْعُهُ مِنْهُ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِتَقْوَى أَنْ يُؤْمِنَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحَكْمَ وَالْأَمْرَ ثُمَّ يَقُولَ يَكُونُ يُكُونُ كُفْرًا يَكُونُ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٧٩)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كُنْتَ بِتَقْوَى أَنْ تُلْزِمُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ (الاحزاب: ١٥٣)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كُنْ بِقُوَّةٍ أَنْ يَنْبَغِيَ مِنْ وَلِيِّكَ﴾ (سرم: ٣٥)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تُلْزِمَهُمْ بِكَ﴾ (التور: ١١٦)، يَعْنِي: مَا يَنْبَغِي، وَالْعَرَادُ بِبَلَدِكَ: تَعْظِيمُ الْأَمْرِ، وَهُوَ نَهْيٌ فِي صُورَةِ نَهْيٍ؛ فَإِنَّهُ لَا أَصْطَحَمَ مِنَ الْقَتْلِ إِلَّا الْكُفْرُ، وَلَوْ سَبَقَ الْكُفْرُ بِبَلَدٍ، لَسَبَقَهُ الْقَتْلُ.

وقد اختلفت في سب نزول هذه الآية؛ فقد روى ابن جرير وابن أبي حاتم، أنها نزلت في عياض بن أبي ربيعة أخيه أبي جهل لأنه، وهي أسماء بنت مخزومة؛ وذلك أنه قتل رجلاً كان يُعَلِّبُهُ مع أخيه على الإسلام، وهو الحارث بن يزيد النخعي، فأُصِرَّ له عياض السوء، فأسلمَ ذلك الرجلُ وهاجر، وعياض لا يشعر، فلما كان يوم الفتح، رآه فظنَّ أنه على دينه، فحملَ عليه فقتله؛ فأنزل الله هذه الآية ^(١).

(1) $\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial v} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$, و $\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial v} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$.

عصاة دم المؤمنين:

وهو: ﴿وَمَا كَأَنَّ يَتُؤْمِنُ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ فيه دليل على أن الأصل في دم المؤمن: التحريم، ولا يحل إلا بشروطه، وأن الأصل في دم الكافر: الجل، ولا يحرم إلا بشروطه، ولو تساوى الأصلان في التحريم، ما كان لخصيص المؤمن بالذكر هنا معنى إلا عند اختلاف الآخر، والآخر واحد، وهو الذب وعش الرقة، وإن اختلفت في مقدار الذب في المعاقلة، فالآية في بيان الذب لا مقدارها.

ويدل على هذا ما في «الصحاحين»، عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال: (لَا يَحِلُّ قَتْلُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، بِشَهْدِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الْكِرَامِيُّ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالشَّارِكُ بِدِينِهِ الْمُتَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ^(١)).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتُؤْتَى ذِكْرُ مُؤْمِنِهِ وَذِكْرُ تَقْوَاهُ وَذِكْرُ الْآيَةِ: ﴿وَمَا كَأَنَّ يَتُؤْمِنُ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾، نَمَّ هَـالَـكُ﴾، ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا﴾؛ تأكيداً على تعظيم القتل، وأنه لا ينبغي أن يقع من المؤمنين إلا خطأ.

وفي أول الآية ذكر الفاعل والمفعول، ووضفهما بالإيمان، فقال: ﴿وَمَا كَأَنَّ يَتُؤْمِنُ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾، وبعد ذلك ذكر المفعول ولم يذكر الفاعل، فقال: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا﴾، وفي هذا معنى أن القتل للمؤمن لا يكون عادة إلا من كافر لا يُعْظَمُ الله وحرمانه، ثم بين حكمه لو وقع من المؤمن والكافر المعاقلة؛ فذكر المقتول ووضفه بالإيمان، وأضمر وحُذفت الفاعل، وفي هذا دليل على أن الكافر المعاقلة لو قتل مؤمناً خطأ.

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨) (٥/٩)، ومسلم (٦٧٧٧) (٣/١٣٠٢).

تُفَرِّضُ عَلَيْهِ الدِّينَةَ كَالْمُؤْمِنِ، فَحُكْمُ الدِّينَةِ عَامٌّ، وَلَا يُقْتَلُ بِالْخَطِإِ الَّذِي لَا عِدَاوَةَ فِيهِ وَلَا شُبْهَةً فِي الْقَصْدِ.

كُفَّارَةُ قَتْلِ الْخَطِإِ:

لَمْ ذَكَرَ اللَّهُ كُفَّارَةَ الْقَتْلِ الْخَطِإِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الأول: حَتَّى شَوْءٍ، وَهُوَ إِعْتَاقُ رَقِيٍّ مُؤْمِنَةٍ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ الْإِعْتَاقُ عَلَى الدِّينَةِ تَخْلِيًّا لِجَانِبِ حَتَّى اللَّهِ الَّذِي لَا يُسْقِطُهُ إِلَّا الْعَجْزُ؛ فَالدِّينَةُ يُسْقِطُهَا أَهْلُ الْقَتْلِ، وَلَكِنْ لَا يُسْقِطُونَ تَحْرِيرَ الرَّقِيَّةِ، وَلِأَنَّ حَتَّىَّ اللَّهِ فِي الْقَتْلِ أَظْهَرُ وَأَقْوَى مِنْ حَتَّى أَهْلِ الْقَتْلِ، فَصَاحِبُ الْحَقِّ لَا يَمْلِكُ إِسْقَاطَ حَقِّهِ لِمَوْتِهِ، بِخِلَافِ بَقْيَةِ الْجَرَاحَاتِ وَظُلْمِ الْأَمْوَالِ؛ فَالْحَقُّ لِلْإِنْسَانِ فِيهَا.

وَيَتَّبِعُ تَحْرِيرَ الرَّقِيَّةِ بَقْلُهَا عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِهَا، وَهُوَ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ.

ولهذا أَوْجِبَ تَحْرِيرَ الرَّقِيَّةِ الْمُؤْمِنَةِ فِي كُلِّ مَقْتُولٍ خَطِإً مِنْ الْمَعْصُومِينَ؛ مُؤْمِنًا كَانَ أَوْ كَافِرًا مُعَاهِدًا، حَتَّى فِي قَتْلِ مَنْ لَا وَاِرَثَ لَهُ، أَوْ مَنْ لَا وَاِرَثَ لَهُ إِلَّا كَافِرٌ مُحَارَبٌ، وَأَمَّا الدِّينَةُ، فَلَمْ يُوجِبْهَا اللَّهُ إِلَّا لِأَهْلِ الْمَقْتُولِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ الْمُعَاهِدِينَ.

الْحِكْمَةُ مِنَ الدِّينَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى:

الثاني: حَتَّى لِأَهْلِ الْمَقْتُولِ، لَا لِلْمَقْتُولِ نَفْسِهِ، وَهِيَ الدِّينَةُ.

والدِّينَةُ تَجَرُّ عَنْ مَنَفْعَةِ الْمَيِّتِ لِأَهْلِهِ؛ حَيْثُ تَسَبَّبَ الْقَاتِلُ فِي قَتْلِهِ، وَلَمَّا اخْتَلَفَتْ مَنَفْعَةُ الْمَيِّتِ الذَّكَرِ عَنِ الْمَيِّتِ الْأُنْثَى لِأَهْلِيهِمَا، كَانَتْ دِينَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى التَّضَرُّعِ مِنْ دِينِ الرَّجُلِ، مَعَ أَنَّهَا يَسَاوِيَانِ فِي النَّفْسِ وَفِيمَنْهَا عِنْدَ الْفِيضَاءِ، فَيُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْأُنْثَى، وَالْعَكْسُ، بَلْ لَوْ تَوَاعَلَا عَشْرَةً رَجُلًا عَلَى قَتْلِ طِفْلَةٍ فِي مَهْلِكِهَا، قُتِلُوا بِهَا؛ فَالدِّينَةُ لَيْسَتْ قِيَمَةً لِلنَّفْسِ؛ وَبِهَذَا يُعْلَمُ بَطْلَانُ مَا يَذْكُرُهُ أَصْحَابُ الْمَدَارِسِ الْعَقْلَانِيَّةِ مِنْ رَدِّ عَدَمِ

نمائل دية الأنتى والدُّكر؛ فهذا لجهل بالإسلام؛ فالدية جَوْضٌ لأهل القبيل؛ لأنَّ للرجل منعة مالية مفقودة بفقدِهِ؛ لأنَّ الله كَرِهَ عَلَى الرجلِ النِّفَقَةَ والسُّكْنَى والكِسْفَةَ لِمَنْ وَلِيَهُ مِنَ النِّسَاءِ، سواءَ كانت زوجةً أو أُمًّا، أو بنتًا أو أختًا، ولا يجبُ عَلَى واحدٍ مِنْهُنَّ فِي الإسلامِ التَّكْسِبُ، بل لو كانتِ المرأةُ غَنِيَّةً، لم يَجِبْ عَلَيْهَا أَنْ تُتَفَقَّ عَلَى زوجها الفقيرِ القادرِ عَلَى التَّكْسِبِ، بل لا يجبُ عَلَيْهَا أَنْ تُتَفَقَّ عَلَى نَفْسِهَا كَذَلِكَ، بل يجبُ عَلَى وَلِيِّهَا، ما لم تَطْلُبْ نَفْسَهَا بِفُلْكِ، ولو كانتِ قَادِرَةً عَلَى الْعَمَلِ، لم يجبُ عَلَيْهَا التَّكْسِبُ عِنْدَ فَقْرِ زوجها، ويجبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يُتَفَقَّ عَلَى المرأةِ الَّتِي لَا عَائِلَ لَهَا ولو كانتِ قَادِرَةً عَلَى الْعَمَلِ إِنْ كَانَتْ لَا تُرِيدُ الْعَمَلَ رَاغِبَةً.

فَاللهُ أَسْقَطَ عَنْهَا جَانِبًا فِي الْأَمْوَالِ، وَأَسْقَطَ مِنْ أَحْكَامِهَا مَا يُؤَثِّرُ فِي هَذَا الْإِنْتِظَامِ؛ كَالْمِيرَاثِ؛ فَلَهَا نِصْفُ مِيرَاثِ الدُّكْرِ؛ لِأَنَّ تَكَالِيفَ الدُّكْرِ الْمَالِيَةَ أَهْضَمَ، وَأَسْقَطَ نِصْفَ بَيْتِهَا؛ لِأَنَّ أَثَرَهَا الْمَالِيَّ عَلَى أَهْلِهَا أَضْعَفُ، وَهَذَا التَّبَايُنُ تَبَايُنٌ فِي مَنَافِعِ الْأَمْوَالِ، لَا تَسَاوِيِ النَّفْسِ؛ فَلَوْلِيَاوِ الْجَنَسَيْنِ طَلَبُ الْقِصَاصِ مِنَ الْغَاتِلِ الْعَمْدِ، وَيُقْتَلُ؛ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا يُرَى بَعْضُ الْجَهْلَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى طَرَفٍ مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ الَّتِي لَا تُفْهَمُ إِلَّا بِفَهْمِ أَبْوَابِهَا؛ فَالديةُ تُتَصِلُ بِأَبْوَابِ الْأَمْوَالِ وَمِنْظُومَتِهَا، وَلَا تُفْهَمُ إِلَّا بِفَهْمِهَا وَفَهْمِ جِهَاتِهَا الْمُتَّصِلَةِ بِهَا؛ فَهِيَ لَيْسَتْ بِعَوْنِهَا مِنَ النَّفْسِ، وَلَا تُتَصِلُ بِحَقِّ الْمَقْتُولِ، بَلْ بِأَهْلِهِ، فَاللهُ جَعَلَ النُّفُوسَ مُتَسَاوِيَةً فِي التَّعْظِيمِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِقَتْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَدَ فِي الْأَرْضِ فَكَفَّلْنَا فَتِلَّ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَفَّلْنَا لَهَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢)، وَفِي قَوْلِهِ:

﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ بِمَا اتَّخَذَ مِنَ الْإِنْتِقَالِ وَالْعُتَيْقِ وَالْعَتَاكِ وَالْأَلْبِ وَالْأَذْنِ وَالْأَذْنِ وَالْبَيْتِ وَالْجُرُوحِ يُسَاسُ﴾ (المائدة: ١٥)، فعند ذلِّ النفوس ساوى بينهما، وعند ذكر آثارها فرَّق بينهما؛ لاختلاف آثارها، والتساوي في البُصَاصي، ينسأوى الذكور والأنثى حتى في قطع الطُّفْرِ بينهما، فإن اعتدى أحد الجنسين على الآخر بطفْر، فالْبُصَاصُ بمثله سواء.

اشترائط الإيمان في الرقية:

وهو: ﴿فَتَقَرَّرَ رَقِيْعٌ ثَوْبَتُو﴾؛ المؤمنة: مَنْ صَحَّ إسلامُها؛ روى عليُّ بنُ أبي طلحة، عن ابنِ عباسٍ؛ قال: «يعني بالمؤمننة: مَنْ عَقَلَ الإيمانَ وصامَ وصلى»^(١).

وقال الشعبي ومجاهد وعطاء وقتادة وغيرهم: «التي تُضَلِّي»^(٢).

وظاهر الآية: عدمُ صحوةٍ حتى الكافرة، ومن لا يصح منها الإيمان ولو وليت على الإسلام؛ كالرقية الصغيرة التي لا تُدرِك، وذوي عن ابنِ عباسٍ والشَّعْبِيُّ والحسن وقتادة: عدمُ صحوةٍ حتى الصغير حتى يصح منه قصدُ الإيمان.

وقصدُ الإيمان هو معرفة معنى الشهادتين ومعنى العبودية؛ وذلك لما صحَّ في «المسند» من حديث الزُّهري، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ، عن رجلٍ من الأنصار: أَنَّهُ جَاءَ بِأَمْرٍ سَوَّكَ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلِيَّ رَقِيْعٌ مُؤْمِنَةٌ، فَإِنْ كُنْتُ تَرَى خَلْبَهُ مُؤْمِنَةً، أَخْتَقِئُهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَتَشْهَدِينَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟)، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: (أَتَشْهَدِينَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟)، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: (أَتُؤَيِّدِينَ بِطَبْعِي بَعْدَ

(١) تفسير الطبري (٣١١/٢)، وقصور ابن أبي حاتم (١٠٣٢/٢).

(٢) تفسير الطبري (٣١٠ - ٣١١)، وقصور ابن أبي حاتم (١٠٣٢/٢).

الْعَوْتِ؟)، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: (أَعْقِبْهَا)^(١).

وفي «صحيح مسلم»؛ من حديث معاوية بن الحُكم؛ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ بِبَنَاتِكَ الْجَارِيَةِ السَّوَادِ، قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَيُّنَ الظَّامِ؟)، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: (مَنْ أَنَا؟)، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: (أَعْقِبْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ)^(٢).

وَعَلَى اللَّهِ فَرْعٌ عَنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَمَعْرِفَةِ حَقِّهِ عَلَى الْعِبَادِ.

وفي قوله: «فَتَقْتُلُ مَنْ تَكُونُ تِلْكَ» إشارةٌ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْعَتَقِ لِلْحُرِّ لَا لِلْعَبْدِ، فَلَا يُعْتَقُ عَبْدٌ عَبْدًا؛ إِذْ إِنَّ تَحْرِيرَ الرَّقَبَةِ فِي كِفَارَةِ الْقَتْلِ مِنْ مَالِ الْقَاتِلِ، وَالْأَصْلُ: أَنَّ الْعَبْدَ لَا مَالَ لَهُ، وَهُوَ وَمَالُهُ لِسَيِّدِهِ. الدِّيَةُ وَمُسْتَحِقُّهَا:

وفي قوله تعالى: «فَدْيَتُهُ يُسْكِنُهُ إِلَى أَقْلَبِهِ»، وهو، «إِلَّا أَنْ يَكْفُلَهُ»؛ دَلِيلٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ: أَنَّ الدِّيَةَ حَقٌّ لِأَهْلِ الْمَقْتُولِ، لَا حَقٌّ لِلْمَقْتُولِ نَفْسِهِ؛ فَلَا يَجِبُ أَنْ تُؤَقَّتَ لَهُ وَتُحْبَسَ، وَلَا أَنْ يُصَدَّقَ بِهَا عَنْهُ، فَإِنْ قَتَلَ أَهْلًا مِنْ أَهْلِهِمْ، جَازَ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يُؤَمِّرُوا بِبَنَاتِكَ.

وفي القتلِ الْخَطَا لَا حَقٌّ لِلْمَقْتُولِ عَلَى الْقَاتِلِ فِي الْأَجْرَةِ، وَيَكُونُ سَبَبُ مَوْتِهِ قَدْرًا مَحْفُوفًا بِإِلاَ اخْتِيَارٍ مِنْ مَكْلُوفٍ؛ كَتَوَدُّهُ بِالْذَّهْقِ الْحَيِّ، وَالشُّفُوطِ فِي بَنِي، أَوْ الْإِبْتِلَاءِ بِمَرَضٍ مُهْلِكٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْقَاتِلَ تَصَرَّفَ تَصَرُّفًا لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِيهِ، وَهُوَ فِي حُكْمِ طَائِفَةِ الْعَقْلِ؛ كَمَنْ مَاتَ بِهَيْبَةٍ؛ كَرَفِصِ النَّاقَةِ وَلَذَعِ الْحَيَّةِ.

إِسْقَاطُ الدِّيَةِ:

وفي قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَكْفُلَهُ» إشارةٌ إِلَى عِظَمِ اسْتِحْقَاقِ أَهْلِ الْقَتْلِ لِلدِّيَةِ، وَأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَقْبُوضَةِ، وَحُكْمِ الْعَالِي الْمَأْخُوضِ مِنْهُمْ؛

(١) أخرجه أحمد (١٥٧٤٣) (١٥١/٣). (٢) أخرجه مسلم (٥٣٧) (٣٨٩/١).

حيث جعل إسقاطهم للمال كالصدقة به وهم لم يقبضوه؛ وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ ذُو عُسْرٍ فَيُتْرَكْ أَوْ يُتَرْتَبْ فَإِنْ بَتَرَ يُؤْتَى مِنْهُ وَإِنْ بَتَرَ فَيُتْرَكْ فَيُتْرَكْ﴾ (البقرة: ٢٨٠)، فالمال لصاحبه وأقرضه غيره، وكان الدية مثله؛ لاستحقاق أهل القتل لها؛ كأنما قبضوها وأعطوها غيرهم صدقة منهم.

والمال على المعتبر إن أسقطه صاحبه عنه، فهو في حكم الصدقة عليه، وإن كان إسقاطه بسبب اليأس منه وعدم رجاء عودته، فذلك دون الجراح يؤول وإخراجه من ماله صدقة.

الفاضل بين إسقاط الدية وأخذها:

وفي قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَتَكَفَّرُوا﴾ تشرفت إلى العفو باستعمال لفظ التصديق، بدل العفو والتكفر وشبهه، وفضل الصدقة بالدية على القاتل وعاقبه على حالتي:

الأولى: أن العفو والصدقة بها أولى من قبضها؛ وذلك إذا كان القاتل لا قرينة في تعذيب القتل، وكان شعيراً ولا عاقلة له تبعته، وكان أهل المقتول أهل قُتْلِهِ وَسَارِ.

الثانية: أن أخذها أولى؛ وذلك لمن ظهر منه تعذيب القتل وقامت قرينة العداوة، وشغل الدنيا، وسوء القصد؛ فأخذها نأديب له ولا مثاله.

وأخذ الدية في الحائنين حق لأهل المقتول، لا يلامون بذلك ولا يُعاقبون عليه.

مقدار دية القتل:

وهو: ﴿وَدِيَّةُ قَتْلِهِ إِلَى أَهْلِهِ﴾، دية القتل مئة من الإبل؛ وبهذا قضى النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون، وهي واجبة بين الإبل على أصحاب الإبل، ولا يجزأت في ذلك.

ولكن إن لم يكن القاتل من أهل الإبل، فقد اختلفوا في مقدارها من الذهب والفضة وما يتوب عنهما، مع اتفاق الأئمة الأربعة على جواز أخليها من غير الإبل من غير أهلها، ولئن نصالح على غيرها:

فإنما الذهب، فقد روي عن عمر^(١) أنه قرأها بألف دينار من الذهب، وبفضايه قال الأئمة الأربعة، وهو قول الشافعي القديم.

روى الشعبي، عن عبيدة، عن عمر^(٢) أنه جعل الثبة على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الزوق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل البقر مئتي بقر، وعلى أهل الشاة ألف شاة، وعلى أهل الإبل مئة من الإبل، وعلى أهل النمل مئتي نمل.

بروي عن الشعبي: ابن أبي ليلى: عند ابن أبي شيبة^(٣)، والهيثم؛ رواه محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن الهيثم به^(٤)، وهو ضعيف.

وإنما الفضة، فالجمهور على أنها اثنا عشر ألف درهم، وهو قول مالك والشافعي.

وقال أبو حنيفة: هي عشرة آلاف درهم.

وإنما اختلفوا لاختلاف التقدير عن عمر^(٥) فقد روي عنه تقدير القيمة على روايات، وهي مرسلة، ومنها ما أخرجه أبو داود، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ: ثمان مئة دينار أو ثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب يوتيهم النصف من دية المسلمين، قال: فكان ذلك كذلك حتى استعملت عمر^(٦) كلفه، فقام خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلث، قال: ففرضها عمر

(١) مصنفه ابن أبي شيبة (٢٦٧٧٧) (٤/ ٣٤٤).

(٢) الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني (١٨٣/ ٢).

عَلَى أَهْلِ الذَّخَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ التَّوْبَقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَعَلَى أَهْلِ الْبَكْرِ بَيْتَيْنِ بَقَرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفَيْنِ شَاوٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلِيِّ بَيْتَيْنِ حُلُوقٍ، قَالَ: وَتَرَكَ دِينَ أَهْلِ الدَّمَةِ لَمْ يَرْفَعَهَا فِيمَا رَفَعَ مِنَ الدِّيَةِ^(١).

يُرْوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْفَوَيْ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ:

وَلَا يَصُحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَضَى الدِّيَةَ بِغَيْرِ الْإِبِلِ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ: تَقْدِيرُهَا بِالذَّخَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحُلِيِّ، وَلَا يَصُحُّ.

وَلَكِنْ مَا جَاءَ مِنْ عُمَرَ وَعَثْمَانَ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ يَدُلُّ بِمَجْمُوعِهِ عَلَى جَوَازِ التَّقْدِيرِ بِالذَّخَبِ وَالْفِضَّةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْقَوْلُ عَنْهُمْ، فَهِيَ يُجِيزُ أَصْلَ التَّقْدِيرِ.

وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَثْنَانِ الْإِبِلِ حَدِيثٌ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ جَعَلَ دِيَةَ الْخَطْلِ أَرْبَاعًا: ثَلَاثُونَ بَنَتَ مَكَاظِي، وَثَلَاثُونَ بَنَتَ كَبُونٍ، وَثَلَاثُونَ جِلَّةً، وَعَشْرَةٌ بَنِي كَبُونٍ، وَالْحَدِيثُ فِي «السُّنَنِ»^(٢)، وَلَا يَصُحُّ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ.

وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: أَنَّ دِيَةَ الْخَطْلِ مِثْلُ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا عِشْرُونَ جِلَّةً، وَعِشْرُونَ جِلْدَةً، وَعِشْرُونَ بَنَتَ كَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنَتَ مَكَاظِي، وَعِشْرُونَ بَنِي مَكَاظِي^(٣)، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

وَبَعْضُهُ نَكَارَةٌ: أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَوَى عَنْ أَبِيهِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٢) (١٨٨/١).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤١) (١٨٨/١)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٨٠١) (٤٢/٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦٣٠) (٨٧٨/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٥) (١٨٨/١)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦٣١) (٨٧٩/٢).

خلافه؛ قال: دية الخطأ خمسة أحماس: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون بني لبون ذكور^(١).

وهو أصح.

ورواه عنه عُثْمَةُ بنحو^(٢).

وأكثر الفقهاء على التخميس؛ وفقًا بمالٍ العاقلة، وإنصافًا لأهل المقتول، لكنهم اختلفوا في حد الأحماس:

فقال أبو حنيفة وأحمد: هي خمسة بني مخاض، وخمس بنات مخاض، وخمس بنات لبون، وخمس جفاري، وخمس جذع.

وقال مالك والشافعي: خمس جفاري، وخمس جذع، وخمس بنات لبون، وخمس بنات مخاض، وخمس بني لبون.

والدية حتى لأهل الدم، لا يجوز فيها التلصص؛ لقوله تعالى ﴿فَكُلُّكُمْ﴾، والناصة لا يطلق عليها: دية مسلمة، والاستيلاء: القبض، وإن لم يتم إكمال الدية، فلا يصح إطلاق قبضها وهي ناقصة؛ روى الزهري، عن ابن المسيب: قال: ﴿فَكُلُّكُمْ مُسْكِلَةٌ﴾؛ يعني: تامة^(٣).

حتى الرقبة من مال القتيل، والدية على الماتل:

وعن الرقبة يجب في مال القتيل، وأما الدية فعلى العاقلة، ولا خلاف عند العلماء في ذلك، وقد ثبت به النص؛ كما في «الصحيحين»؛ من حديث أبي هريرة؛ قال: اختلفت امرأتان من هذيل، فماتت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاشتصموا إلى

(١) أخرجه الشاروطي في مسنده (٣٣٦٢) (١/ ١٢٢).

(٢) أخرجه الشاروطي في مسنده (٣٣٦٣) (١/ ١٢٤).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٠٣٢/٣).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ بَيْتَ حَبِيبَتِهَا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِبَيْتِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَائِلَتِهَا^(١).

قال الشافعي: «لم أعلم شيئاً أَنَّ رسول الله ﷺ قضى بالدية على العاقلة، وهذا أكثر من حديث الخاصَّة»^(٢).

دِيَةُ قَتْلِ الْإِمَامِ خَطَا:

وَأَمَّا قَتْلُ الْإِمَامِ لَوْ نَاتِيَهُ وَعَلِمَهُ خَطَا، فِدْيَتُهُ عَلَى حَالَتَيْنِ:

الأولى: إِنْ كَانَ قَتَلَهُ فِي حَالِ عَمَلٍ فِي رَعِيَّتِهِ وَقِيَامِهِ بِشَأْنِهِمْ، فَأَخْطَأَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ كَخَطَأِ أَمِيرِ الْجَيْشِ عَلَى الْأَسْرَى، وَالْأَمِيرِ فِي الْجِسْبَةِ وَالنَّادِيَةِ: فِدْيَتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ وَفَلَكٌ لِمَا فِي الْبَخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي حَبِيبَةَ، لَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَحْسِبُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صِبَّانَا صِبَّانَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْبِرُ، وَدَقَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِثْلَ أُبَيْرَةٍ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ أَمْرِ خَالِدٍ أَنْ يَقْتُلَ كُلَّ رَجُلٍ مِثْلَ أُبَيْرَةٍ، قُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أُبَيْرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أُبَيْرَةً، حَتَّى قُومْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْنَا، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ، إِنِّي أَمْرًا إِلَيْكَ مِثْلَ صَبْعِ خَالِدٍ - مَرَّتَيْنِ)^(٣)، وَبَعَثَ عَلِيًّا فَوَدَى قَتْلَاهُمْ وَمَا أَتَيْتُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ حَتَّى يَمْلَأَ الْكُفْلُ^(٤).

وقد كانوا يطلقون على مَنْ أَسْلَمَ: صِبًّا، وهو ذِمٌّ، فَأَرَادُوا أَنْ يَبَيِّنُوا دَخُولَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ وَعَدْلِهِ، فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا كَلِمَةَ: صِبَّانَا، فَتَدَاهَا خَالِدٌ كَفْرًا، وَلَمْ يَتَدَاهَا النَّبِيُّ كَذَلِكَ، فَوَدَى قَتْلَاهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

(١) أخرجه البخاري (٦٩١٠) (١١/٩)، ومسلم (١٦٨١) (٩/٢٣٠).

(٢) الإلهام (١٢٤/٦). (٣) أخرجه البخاري (١٢٣٩) (٥/١٦٠).

(٤) «سيرة ابن هشام» (ط. السقا) (١٣٠/٢).

إطلاق ألفاظ تحويل الكفر والإسلام:

وَيَدْخُلُ فِي حُكْمِ هَذَا مَنْ يُرِيدُ عَدْلَ الْإِسْلَامِ وَحُكْمَهُ، وَيُطْلَقُ عِبَارَاتُ تَحْوِيلِ الْكُفْرِ؛ يُقَرَّرُ أَنَّهَا تَعْنِي الْإِسْلَامَ، فَهُوَ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنَ الْكُفْرِ وَالظُّلْمِ، وَلَمْ يُعْمَرْ إِلَّا بِمَا يَسْتَعْنِدُ مِنَ النَّاسِ؛ كَمَنْ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنَ الْكُفْرِ وَالظُّلْمِ، وَيُطْلَقُ طَلَبُ الْحُرِّيَّةِ بِلا قَيْدٍ، أَوْ طَلَبُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ، وَيُقَالُهَا سُورَى؛ فَهَؤُلَاءِ غَالِبًا يُفَعَّرُونَ فِيمَا خَرَجُوا بِهِ أَكْثَرَ مِمَّا يَفَعَّرُونَ فِيمَا يُرِيدُونَ الدِّخُولَ إِلَيْهِ، وَأَحْوَالُ هَؤُلَاءِ تُحْتَمَلُ عَلَى حُسْنِ الْقَصْدِ، لَا عَلَى غَلَطِ الْعِبَارَةِ؛ حَتَّى يَتَّيَّنَ لَهُمْ أَوْ يَسْتَبَيِّنَ الْقَوْلُ وَالْمَعْنَى الْحَقُّ فِيمَا يَتَلَفَّظُونَ بِهِ.

الثانية: إِنْ كَانَ قَتْلُهُ بِسَبَبِ شَيْءٍ مِنْ مَعَامَلَاتِهِ الْخَاصَّةِ؛ كَبَيْعِهِ وَشُرَاؤِهِ لِنَفْسِهِ، وَمُتَعَوِّذِ الْخَاصَّةِ بِهِ وَأَهْلِهِ؛ فَدَيْتُهُ فِي عَاقِلَتِهِ أَوْ فِي مَالِهِ. الْعَاقِلَةُ وَدِيَّةُ الْعَمَلِ:

وَالْعَاقِلَةُ لَا تَحْوِيلُ دِيَّةَ قَتْلِ الْعَمَلِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ، وَحَكَى بَعْضُهُم الْأَثَفَاءُ عَلَى أَنَّهَا فِي مَالِ الْقَاتِلِ، لَا عَاقِلَتِهِ، إِلَّا إِنْ أَرَادَتْ الْعَاقِلَةُ إِحْسَانًا؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَأْدِيبِ الْمُتَعَدِّي، لَا رَفْعِ الْكُلْفَةِ عَنْهُ، وَلَا تَأْدِيبِ الْعَاقِلَةِ، بِخِلَافِ الْخَطَا؛ فَفِيهِ رَفْعُ الْحَرَجِ عَنِ الْمَخْطِئِ، وَمُؤَاسَاةُ عَاقِلَتِهِ لَهُ.

لَمْ ذَكَرَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَالَتَيْنِ مِنْ قَتْلِ الْخَطَا:

الأولى: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وَالْمُرَادُ: مَنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنَّهُ يَتَنَبَّهُ الْكَافِرِينَ وَلَمْ يُهَاجَرْ، أَوْ قُتِلَ لِأَنَّهُ كَانَ يَحْوِيلُ قَوْمَهُ الْمُشْرِكِينَ الشُّحَابِيِّينَ رَجِمًا وَفَرَاةً، فَقُتِلَ بِالْخَطَا وَشَطَطِهِمْ، فَيَجِبُ عَلَى قَاتِلِهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، وَلَيْسَ لِأَهْلِهِ دِيَّةٌ؛ لَكُونِهِمْ شُحَابِيِّينَ.

وَمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ حَتَّىٰ وَجِبَ الْهَيْجَرَةُ عَلَيْهِ، فَفَرَّ الْمُسْلِمُونَ قَوْمَهُ
الْكَافِرِينَ، وَبَقِيَ فِيهِمْ وَهُوَ يَعْلَمُ قَتْلَهُ، فَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِأَوْلِيَائِهِ دِيَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُوا مَالًا لِّكُلِّ بَنٍ وَلَدْتِهِمْ مِنْ قَوْمِهِمْ حَتَّىٰ يَهْجَرُوا﴾^(١)
[الأنعام: ١٢٢].

وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ أَسَامَةَ بِدِيَّةٍ مَنِ قَتَلَهُ لَمَّا تَشَهَّدَ وَهُوَ فِي صَفِّ
الْمُشْرِكِينَ، وَالْحَدِيثُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٢).

وَكُلُّ مُسْلِمٍ يُقْتَلُ وَلَيْسَ لَهُ وَرَثَةٌ مُسْلِمُونَ، فَلَا تُعْطَى الدِّيَّةُ لِوَرَثَتِهِ
الْكَافِرِينَ، وَأَوَّلَىٰ مِنْ هَذَا إِنْ كَانَ الرَّجُلُ مُعَاهِدًا بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا قَوْمُهُ
فَمُحَارِبُونَ، فَتُقْتَلُ الْمُعَاهِدُ خَطَأً، فَلَا يُعْطَى وَرَثَةُ الْمُحَارِبِينَ دِيَّةٌ.

الثَّانِيَّةُ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ سَكَتَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ
يَشْفِقُ غَوِيَّةٌ تُلْكَئُكَ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَيَصْهَرُ لَكَبْرِهِ فَمَا تَكُنُّهُ، وَالْمُرَادُ هُوَ
الرَّجُلُ الْمُعَاهِدُ، فَالْمِثَاقُ فِي الْآيَةِ الْعَهْدُ، فَمَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا خَطَأً وَقَوْمُهُ
مُعَاهِدُونَ، فَتَوَدَّى دِيَّتُهُ إِلَىٰ قَوْمِهِ الْمُعَاهِدِينَ، وَيُحَرَّرُ الْقَاتِلُ رَقَبَةً مِنْ مَالِهِ
إِنْ اسْتَطَاعَ.

كُفَّارَةُ قَتْلِ اللَّحْمِيِّ:

وَهَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ يَشْفِقُ﴾ دَلِيلٌ عَلَى الْكُفَّارَةِ
فِي قَتْلِ اللَّحْمِيِّ وَالْمُعَاهِدِ بِتَحْرِيرِ الرَّقِيقَةِ؛ فَالْمِثَاقُ الْعَهْدُ وَالْأَمَانُ.

رَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ السَّلَفِ؛ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَجُهْرَمَةُ
وَالزَّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ وَالنَّخَعِيُّ^(٣).

وَكذلك: فَتُلْقَى دِيَّةُ الْمُسْلِمِ إِلَى أَهْلِهِ الْمُعَاهِدِينَ.

(١). أخرجه البخاري (٤٢٦٩) (١٤٤/٥)، ومسلم (٩٦) (٩٧/١).

(٢). تفسير ابن أبي حاتم، (١٠٣٤/٣).

دية قتل المراء المعاقبة:

وأما مقدار دية الكافرة المعاقبة، فعلى النصف من دية الذكور منهم بلا خلاف، ولكن اختلف العلماء في مقدار دية ذكوريهم، والخلاف في دية الكتائب المعاقبة على الأقوال:

الأول: أنها على النصف من دية المسلم، وهو قول مالك وأحمد.
الثاني: دية كدية المسلم، وهو قول أبي حنيفة، وعروة الحنفية ذلك في كل كافر، فجعلوا ديتهم سواء كالمسلم.
الثالث: أن دية الكتائب ثلث دية المسلم، وهو قول الشافعي.
والفريق مالك والشافعي وأحمد: أن دية المجوسي ثمان مئة درهم.
وكل كافر غير كتابي يأخذ حكم المجوسي في دية، كان وثياً أو غير وثي.

وقد روى محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصني، عن جكرمة، عن ابن عباس، في قصص بني قريظة والتفسير: أن رسول الله ﷺ جعل ديتهم سواء دية كاملة، وقد تفرّد به ابن إسحاق عن داود^(١).

وأصح منه: ما رواه عبد الرحمن بن الحارث بن عباس بن أبي ربيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن النبي ﷺ جعل دية اليهودي والنصراني على النصف من دية المسلم^(٢).

وقد جعل الله بدل عتق الرقيق في الأحوال السابقة صيام شهرين متتابعين، وذلك في قوله تعالى ﴿كَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمًا يُهَتِّقُونَ كُتُبَهُمْ﴾، يعني: لم يجد رقبة مؤمنة، أو وجد ولكن لم يجد لينتها.

(١) أخرجه أحمد (٣٢٤٤) (٣٧٣/١)، وأبو داود (٣٥٩١) (٣٠٣/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٣) (١٩٤/٤)، وابن ماجه (٢٦٤٤) (٨٨٢/٢)، وابن المنذر في الأوسط (١٧٢/١٣)، والدارقطني في سننه (٣٣٥٩) (١٢١/٤).

والمراد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يُجِدْ﴾: مَنْ لَمْ يَجِدِ الرَّقْعَةَ، لَا مَنْ لَمْ يَجِدِ النُّبُوَّةَ وَالرَّقْعَةَ؛ لِأَنَّ الدِّبَّةَ حَقٌّ لِلْمَخْلُوقِ، لَا يُعْزَى عَنْهَا بِالْعِبَادِ، بِخِلَافِ عَقْدِ الرَّقْعَةِ؛ فَهِيَ حَقٌّ لَهَا، فَيُعْزَى عَنْهَا - عِنْدَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ - بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ اللَّهِ آخَرَ، وَهُوَ هَذَا الصَّوْمُ.

وهو الصحيح الذي عليه عامة العلماء.

وقيل: هي فيمن لَمْ يَجِدِ الدِّبَّةَ وَالرَّقْعَةَ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَسْرُوقٍ؛ رَوَاهُ عَنْهُ الشَّعْبِيُّ بِسَلْسِلَةٍ صَحِيحَةٍ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(١).

وَلَا قَاتِلَ بِهِ مِنَ الشُّكِّ.

الصَّيَّامُ فِي كُفَّارَةِ الْقَتْلِ:

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَصِيَّامٌ مَشْهُرَتَيْنِ مُكْتَابَتَيْنِ﴾ لَا يَجُوزُ قَطْعُهُمَا إِلَّا بِعُذْرٍ يَجُوزُ مَعَهُ قَطْعُ فَرِيضَةِ الصَّيَّامِ كَرَمَضَانَ؛ وَفَلَكٌ كَعُدُوِّ الْمَرَضِيِّ وَالشَّغْرِ وَحَيْضِ الْمَرْأَةِ وَنِفَاسِهَا، فَإِنْ جَازَ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ، فَفِي صِيَامِ الْكُفَّارَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وَلَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ أَعْظَمُ أَنْوَاعِ الصَّيَّامِ كُلِّهِ وَأَكْثَرُهُ.

وَمَنْ أَفْطَرَ فِي صِيَامِ الشَّهْرَيْنِ بِلَا عَذْرِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي نَسَاوِ مَا سَبَقَ مِنْ صَوْمِهِ وَوَجُوبِ إِعَادَتِهِ، مَعَ الْإِثْمَانِ عَلَى إِتْيَانِهِ وَوَجُوبِ تَوْبَتِهِ - عَلَى قَوْلَيْنِ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ؛ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ قَطْعِهِمَا لِلشَّائِعِ:

الْأَوَّلُ: قَالُوا: يَفْسُدُ مَا مَضَى مِنْ صَوْمِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ وَيَسْتَأْنِفَ صَوْمَهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَلَوْ كَانَ فِطْرُهُ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فِي آخِرِهِ؛ لِأَنَّ

(١) تفسير الطبري (٣٣٥/٧)، والتفسير ابن أبي حاتم (١٠٣٥/٣).

النتائج مقصوداً للكنفارة؛ وذلك في حُكْمِ الْفُطْرِ مِنَ النَّهَارِ يُعْبَدُ صَوْمَ ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ وبهذا القول قال جمهورُ الفقهاء.

النتائج في صيام كفارة القتل:

والنتائج مقصوداً في الكنفارة؛ ولهذا ذُكِرَ الصَّوْمُ بهذا القيد؛ كَتَتَابِعِ الصَّلَاةِ فِي الرُّكْعَاتِ الْأَرْبَعِ؛ فَمَنْ أَفْسَدَ آخِرَ رُكْعَةٍ مِنَ الظُّلُمِ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا، وَكَذَلِكَ مَنْ نَلَزَ أَنْ يُصَلِّيَ عَشْرَ رُكْعَاتٍ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أَفْسَدَ آخِرَ رُكْعَةٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا جَمِيعًا، وَلَوْ صَحَّ مِنَ الْإِنْسَانِ الصَّلَاةُ رُكْعَتَيْنِ رُكْعَتَيْنِ؛ كَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍ: (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى)^(١)، فَاحْتَدَى فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ، فَسَدَّتْ تِلْكَ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَفْسُدْ مَا قَبْلَهَا، وَمَنْ أَفْسَدَ رُكْعَةَ الْوُتْرِ، لَمْ يَفْسُدْ قِيَامُ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهَا مَنْفَعِلَةٌ غَيْرُ مُتَابِعَةٍ، وَلَوْ تَابَعَتْ مِنْ غَيْرِ سَلَامٍ، أَخَذَ أَوَّلَهَا حُكْمَ آخِرِهَا، فَكَذَلِكَ صِيَامُ الشَّهْرِ مِنَ الْمُتَابِعِينَ؛ فَمَنْ أَفْسَدَ يَوْمًا مِنْهَا، أَعَادَهَا جَمِيعًا. الثَّانِي: قَالُوا: لَا يُؤْبَدُ مَنْ قَطَعَ صِيَامَهُ بِفُطْرِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ؛ وَإِنَّمَا تَكْفِيهِ التَّوْبَةُ.

العجزُ عن صيام كفارة القتل:

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الصِّيَامِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِدَلَّةُ إِطْعَامٍ؟ وَقَعَ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ:

يُنَاقِشُ الْعُلَمَاءُ: مَنْ جَعَلَ بِذَلِكَ الصِّيَامِ الْإِطْعَامَ؛ كَكُفَّارَةِ الظُّهَارِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ.

وَقِيلَ: لَا بِذَلِكَ لِلصِّيَامِ، وَإِنْ سَقَطَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَهُوَ الْأَشْبَهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَصُمْ، أَطْعَمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٢) (١٠٦/١)، وَمُسْلِمٌ (٧١٩) (٥١٦/١).

من ماله، وإن لم يكن له مال، سقط عنه؛ لأن الصيام حق لله، وقال بالإطعام عن الميت مجاهد وغيره.

وهوله تعالى ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ١ يعني: تحفظاً من الله لتلك الذنوب، وذلك رحمة من الله أن جعل لهذا الجرم - وهو القتل - عتقاً؛ وإلا فينقضي أثره في النفس إلى موت فاعيله، ولو كان القتل خطأ فإن النفس المؤمنة لها عظمة عند الله وعند المؤمنين.

﴿قَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِلاً مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ حَكِيمًا إِنَّهَا رَحِيمٌ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَةُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾
[النساء: ٩٣].

بعدما ذكر الله القتل الخطأ، ذكر القتل العمد، ويترى خطره، ولم يذكر الله وعيداً على قتل بعد الكفر كما ذكره في وعيد القتل العمد في هذه الآية.

قتل العمد ومعناه:

وقتل العمد هو التسبب في موت أحد، مع قصد إزهاق النفس، بسلاح وغير سلاح؛ فالسلاح: كل ما صيغ استعماله للإزهاق ولو كان إبراً، وغير السلاح: كالخنق وحبس النفس بالتزب أو اليد أو الحبل، ونحو ذلك.

توافر قصد القتل:

وإذا توافر في القتل القصد، فكفى في وصف القتل بالعمد ولو بأدنى سبب، وإذا توافر السلاح القاتل وتيقن من إتقاء القصد، لم يُسم القتل عمداً؛ كمن يقتل بالسيف أو الرصاص أو السهم رجلاً، وهو يريد صيداً.

وإذا توافر السلاح القاتل، وجُهِلَ القصد، وتيقنتِ العداوة، كان قتلَ عَمْدٍ، فالوَبْرَةُ هنا بالسلاح، وإذا كان السلاح غيرَ قاتلٍ، ولكن توافر قصدُ القتلِ، كان قتلُ عَمْدٍ؛ فالوَبْرَةُ هنا بالقصد، وهما أمرانِ إن اجتمعَا فهو قتلُ عَمْدٍ بلا خلافٍ، وإن توافر أحدهما دونَ الآخر، فيُنظرُ للقصد مع أفضى سببٍ يُمكنُ به القتلُ، ولو كان بإطعميه طعامًا مباحًا يُعلمُ أنه لو أكلَهُ مريضٌ ماتَ فأطعمتهُ بقصدِ قتله، فهو قتلُ عَمْدٍ يُقتلُ به؛ كَمَنْ يُطعمُ مريضَ الشَّكْرِ السكرَ وهو يعلمُ أنه يموثُ ببطلِ هذا النوعِ من الطعامِ، وبطلِ هذا المقدارِ؛ فهنا وإن كان السببُ مباحًا لكنه في هذا الشخصِ وهذه الحالةِ محرَّمٌ.

فمع قصدِ القتلِ تُكتسبُ أدنى الأسبابِ، ومع السلاحِ القاتلِ يُكتسبُ أدنى القصدِ، ولأنه لا يُحتلُّ السلاحُ القاتلُ عادةً إلا للقتلِ.

ومن قتلٍ بغيرِ سببٍ قاتلٍ؛ كَمَنْ رَمَى حَصَىً يَبطلُ حَصَىَ الْخُلْفِ؛ فإنَّ بطلَهُ لا يُقتلُ؛ ففي الحديث: **(إِنَّهُ لَا يُضْطَاطُ بِوِ الصَّبْدِ، وَلَا يُنْكَأُ بِوِ الْعَتُوِّ، وَلَكِنَّهُ بِخَيْرِ السِّنِّ، وَيَقْفَأُ الْقَيْنَ)**^(١)؛ فَمَنْ ماتَ به، فهو قتلُ خطأ.

أنواع القتلِ:

والقتلُ على أنواعٍ ثلاثة:

النوعُ الأولُ: قتلُ الخطأ؛ وقد تقدَّم في الآية السابقة.

النوعُ الثاني: قتلُ العَمْدِ، وقد تقدَّم ذِكرُ وصفِهِ والفرائِنِ الدالَّةُ عليه.

النوعُ الثالثُ: قتلُ شَيْءٍ العَمْدِ، وهو ما توافر فيه العداوةُ، وانقضى

(١) أخرجه البخاري (٥٤٣٩) (٨٦/٧)، ومسلم (١٩٥٤) (١٥٤٧/٣).

فصدُ القتلى، وانقضى معه السلاح الذي يقتلُ بمثله عادة؛ كمن رمى بعود أو حصاة لا يقتلُ بمثله عادة، ولو توافرت العداوة؛ فما كلُّ عداوة يُراد منها القتل؛ فالتاس يتخاصمون ويقع منهم السب واللعن واللعن ونحو ذلك، ولا يقصدون القتل.

ومن هذا النوع ما في «الصحيحين»، عن أبي هريرة؛ قال: «التقت امرأتان من هذيل، فزمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاحتضنوا إلى رسول الله ﷺ، ففرض رسول الله ﷺ أن دية جنيها حرأ عبد أو وليد، وقضى بدية المرأة على عاقبتها»^(١).

وانكر بعض الأئمة قتل شبه العمد، فجعلوا القتل خطأ وعمداً، وادخلوا شبه العمد في العمد، ولو مات بالقصة واللعنة؛ وهو قول مالك والليث.

والصحيح ثبوت هذا النوع؛ وقد قضى به النبي ﷺ وبعض الخلفاء والصحابة، ولا مخالفت لهم منهم، ولكن دية قتل شبه العمد تغلظ لا كالخطأ.

دية شبه القتلى:

وجهور العلماء: على أن دية شبه العمد على العاقلة، لا على القاتل من ماله؛ خلافاً لمالك؛ إذ جعل شبه العمد عمداً.

والأول أصح؛ فقد جعل النبي دية الجاني على عاقلة المرأة كما في «الصحيحين»، مع أنها رمت بحجر.

كفارة قتل العمد وشبهه:

واختلفت الأئمة في كفارة القتل العمد وشبهه؛ من تحرير رقيق ودية

عَنْدَ الْعَفْوِ عَنِ الْقَتْلِ، عَلَى قَوْلَيْنِ؛ هُمَا قَوْلَانِ لِمَالِكٍ، وَرَوَاهُمَا عَنْ أَحْمَدَ:

الْأَوَّلُ: فِي الْعَمْدِ وَتَرْغِيبِ الدِّيَةِ كَالْخَطَا؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

الثَّانِي: فِيهِ الْكَفَّارَةُ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ الْمَشْهُورُ عَنْهُمَا وَأَبِي حَنِيفَةَ.

وَعَلَّلَ أَحْمَدُ عَدَمَ الدِّيَةِ بِعَظَمِ الذَّنْبِ وَأَنَّ الْكَفَّارَةَ بَعَثِي الرِّقَابِ وَالْدِّيَةُ لَا يَكُونُ لِنَذْبٍ مُعْظَمٍ؛ دُونَ الشُّرُكِ مَرْتَبَةً، وَفَوْقَ بَقِيَةِ الْمُؤْثَمَاتِ.

وَالْقَوْلُ بِالدِّيَةِ يُؤَافِقُ النَّظَرَ؛ لِأَنَّ الدِّيَةَ حَقٌّ لِأَهْلِ الْقَتْلِ، لَا حَقٌّ لِلْقَتْلِ، وَلَيْسَتْ جَزَاءً لِلنَّذْبِ؛ وَإِنَّمَا جَبَرُ لِبَعْضِ مَا فَقَدُوهُ بِمَا لَا يُضِرُّ بِالْقَاتِلِ وَعَاقِلَتِهِ، وَلَا يَهْلِكُ حَقُّهُمْ فِي لِقَائِهِمْ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ سَقُوطُ الدِّيَةِ بَقَا.

وَهَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَنْ يَتَشَكَّلْ مَوْلًىكَ مُتَعَمِّكًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾:

اخْتَلَفَ فِي تَسْجِيحِهَا وَإِحْكَامِهَا:

وَالْجَمْعُورُ: عَلَى إِحْكَامِهَا؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَحَبِيبِ بْنِ حُمَيْرٍ وَالْحَسَنِ وَتَفَادَةَ.

وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ؛ قَالَ: «آيَةُ الْخُتْلَفِ فِيهَا أَهْلُ الْكُوفَةِ، فَرَعَلَتْ فِيهَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَسَأَلَتْ عَنْهَا، فَقَالَ: نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَنْ يَتَشَكَّلْ مَوْلًىكَ مُتَعَمِّكًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾، وَهِيَ أَجْرُ مَا نَزَلَ، وَمَا تَسَحَّكَ فِيهِ»^(١).

وَرَوَى سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: «لَئِنْ الرَّجُلُ إِذَا عَرَفَ الْإِسْلَامَ وَشَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ قَتَلَ مَوْلًىكَ مُتَعَمِّكًا، فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ، وَلَا تَوْبَةَ لَهُ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٩٠) (١٧/٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٠٢٣) (١٧/١).

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمُجَاهِدٍ، فَقَالَ: إِلَّا مِنْ نَوْمٍ^(١).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ لَا تَوْبَةَ لَهُ، مِنْ وَجُوهٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَقَالَ بِقَوْلِهِ بَيِّنَةٌ.

أنواع الذنوب:

والذنب الذي يَقَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ عَلَى نَوْحَيْنِ:

الأول: حَقُّ لَوْ خَاصٌّ؛ كَقِتْلِ بَعْضِ الْمَحْرُمَاتِ؛ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ وَالزُّنَى، وَتَرْكِ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ؛ كَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ؛ وَهَذَا النَّوْحُ لَوْ تَعَالَى؛ إِنْ شَاءَ عَاقِبَ فَاجِلُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ.

الثاني: حَقُّ خَاصٍّ بِالْمَخْلُوقِ، جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ؛ إِنْ عَفَا، سَقَطَ عَنِ الظَّالِمِ عُلُوبُهُ؛ وَذَلِكَ كَضَرْبِ الْإِنْسَانِ وَشُجُوِّ وَاحِدٍ مَالِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فِهَذَا لِلْمَخْلُوقِ؛ كَمَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ»؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ كَانَتْ فِيهِ مَظْلِمَةٌ لِأَخِيهِ، فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ يَبْرَأَ وَلَا يَرْحَمُ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤْخَذَ لِأَخِيهِ مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ، أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ أَلْفًا، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ)^(٢).

وَحَقُّ اللَّهِ فِي حَقِّ الْأَدَمِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ، وَاللَّهُ أَكْرَمُ مِنْ خَلْقِهِ فِي الْعَفْوِ وَالصَّفْحِ؛ فَإِنَّ عَفَا صَاحِبُ الْحَقِّ، عَفَا اللَّهُ مَعَهُ لِمَنْ نَوْمَ، وَأَمَّا الْقَتْلُ، فَهُوَ حَقٌّ لِلْأَدَمِيِّ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْفُوَ صَاحِبُهُ؛ لِقَوْلِهِ بِمَوْتِهِ، فَلَا يَلْتَفِتُ بِالْقَاتِلِ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَعْفُو الْوَالِدُ عَنْ وَلَدِهِ، وَلَا الْخَلِيلُ عَنْ خَلِيلِهِ.

وَلَعَلَّ هَذَا مَرَادُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي عَذَمِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ وَقَبُولِهَا.

وَأَمَّا الْكُفَّارَةُ بِتَحْرِيمِ الرِّقَةِ وَالذَّيَّةِ، فَالْتَحَرُّهُ حَقٌّ لَوْ، وَالذَّيَّةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْقِتْلِ لَا لِلْقَتِيلِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَفْعُ مِنْهَا.

(١) أخرجه البخاري (٣٨٥٥) (١٥/٥)، والطبري في «التفسير» (٣٤٢/٧)، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٣٤) (١١/٨).

توبة القاتل:

وَأَمَّا آيَةُ الْفُرْقَانِ فِي قَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ بَعْدَمَا ذَكَرَ الشُّرْكَ وَالْقَتْلَ وَالزُّنَى، قَالَ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا سَابِقًا﴾ [الفرقان: ١٧٠]، فَحَمَلَهَا عَلَى الشُّرْكِ الَّذِي يَقْتُلُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشِرْكِهِ، فَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: قَالَ: «أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيزَى: قَالَ: سَلِ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، مَا أَمْرُهُمَا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾»^(١) [الأنعام: ١٥١]، «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا؟» فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَمَّا أُنْزِلَتِ النَّبِيُّ فِي الْفُرْقَانِ، قَالَ مُشْرِكُو أَهْلِ مَكَّةَ: فَقَدْ قَتَلْنَا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَدَعَوْنَا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، وَقَدْ أَتَيْنَا الْفُرَاحَةَ! فَأُنْزِلَ اللَّهُ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا سَابِقًا﴾ [الفرقان: ١٧٠]؛ فَهَذِهِ لَأَوَّلُكَ، وَأَمَّا الَّتِي فِي النِّسَاءِ: الرَّجُلُ إِذَا عَزَمَ الْإِسْلَامَ وَشَرِيعَتَهُ، ثُمَّ قَتَلَ، فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ، فَذَكَرَتْهُ لِمَجَاهِدٍ، فَقَالَ: «إِلَّا مَنْ تَابَ»^(٢).

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ: مَنْ يَسْتَدِلُّ عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ بِمَا نَبَتْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، فِي الرَّجُلِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِي قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، ثُمَّ أَتَى الْبَيْتَ بِرَاهِبٍ، قَالَ: لَيْسَ لَكَ مِنْ تَوْبَةٍ، حَتَّى سَأَلَ عَنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَنَدَّى عَلَى رَجُلٍ عَالِمٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ، فَبَلَغَ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ يَحْوُلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ؟ الْحَدِيثُ^(٣).

وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا أَنَّ الْقَاعِدَةَ: أَنَّ الْأَمَّةَ أَوْسَعُ الْأَمَمِ رَحْمَةً؛ فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي ذَلِكَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٦٨/٧): «كَلَّمَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ، وَالَّذِي فِي التَّلَاوَةِ: ﴿وَلَا يَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾» [٦٨] حَكَاهُ فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ، وَمِمَّا الَّتِي ذُكِرَتْ فِي بَيِّنَةِ الْحَدِيثِ؛ فَحَمَلَهَا الْمُرَادُ فِي آيَتِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (٣٨٥٥) (١٥/٥)، وَمُسْلِمٌ (٣٠٢٣) (٣٣١٨/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْخَلَفِيُّ (٣٤٧٠) (١٧٤/٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٦) (٤١١٨/٤).

والأظهر: أنَّ ما جاء عن ابن عباسٍ محمولٌ على حقِّ الأدميِّ الذي يكونُ فيه الفضاخُ في الأجرِ بالحسناتِ والسيئاتِ، وما كان من أدلِّةِ توبةِ القاتلِ - كحديثِ الإسرائيليِّ - محمولٌ على حقِّ الله الذي يُسقطُ الله بالتوبةِ في الدنيا، وأمَّا حقُّ الأدميِّ فيقتوه، ولكنه لم يفتِّ؛ لغوِّه بموته، ومن عفا الله عنه برحمته الله بإكرامِ المفتولِ بخيرٍ ممَّا يرجوهُ من قاتله من عذبه، ورحمُ القاتلِ بتوبته.

ولكنَّ لنا كان القتلُ عظيماً، فلمعظمته يستوجبُ توبةً تُناسبُ عظمتَهُ؛ من الإنابةِ والندمِ، والطاعةِ والخشيةِ، لا تُدرِكُها النفوسُ الضعيفةُ التي تتوكلُ على قليلِ الطاعةِ أنْ يمحوَ كبيرَ المعصيةِ، وإنْ تابَتْ، تابَتْ من غيرِ إقبالٍ ولا تعظيمٍ للذنبِ وعاقبتهِ.

وعندَ عدمِ توبةِ القاتلِ، أو عدمِ قبولها، يكونُ حقُّا للمفتولِ على القاتلِ أنْ يأخذَ من حسانيه بقدرِ مظلَمتهِ، فإنْ كان عمله قليلاً فليأخذْ كله إلا التوحيدَ؛ لأنَّه لا يأخذُ التوحيدَ ويُرِيْلُهُ إلا الكفرُ، وتبقى سيئاته، فإن عفا الله عنه فيها؛ وإلا دخلَ النارَ.

ما وردَ في كُفرِ القاتلِ:

وأما ما رويَ في كُفرِ القاتلِ، وحملُ بعضهم عدمَ قبولِ توبةِ القاتلِ بسببِ كُفْرِهِ؛ فذلك لا يصحُّ، وقد روى فيه ابنُ عديٍّ حديثاً من حديثِ زيدِ بنِ جبيرٍ، عن داودَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ، مرطوفاً: (مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً، فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ)^(١)، وهو منكرٌ جداً، وزيدٌ منكرُ الحديثِ.

ولا يلزمُ من قولِ ابنِ عباسٍ بعدمِ قبولِ توبتهِ أنَّه عنده كافراً، ولم يُلِّقْ بهذا أحدٌ من أهلِ السنَّةِ إلا من استحلَّ الحرامَ، وحالُ القتلِ في رأيِ ابنِ عباسٍ كحالِ الذنوبِ التي يتفاضلها الناسُ بينهم يومَ القيامةِ

(١) «الكامل في فضائل الرجال» لابن عدي (ط)، (دار) (٢٠٣/٣).

قصاصاً بالحسنات والسيئات، ممّا لم يتساعفوا فيها في الدُّنيا ويَتَّقُوا أو يَسْتَوْفُوا.

والخلود في لغة العرب: هو طول البقاء والمُحَثّ، وليس المراد منه البقاء بلا نهاية، وتُسَمَّى العربُ الولدَ خالداً، والدُّنَى مخلّفاً، لعلّوا بقاءه، لا دواجم إلى ما لا نهاية له؛ فالقتل ولو استوفى المقتلون به حسنات القتلى، فإنّه لا يستوفي من توحيدِهِ، فلا يُزيلُ التوحيدَ إلّا الكفرُ والشُّركُ، والقتل ليس بِكُفْرٍ، وقد ثبت في «الصححين»: «أنّه يُخْرَجُ مِنَ التَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ»^(١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَقَرًّا وَمَقَامًا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقْنَا إِلَهًُّا إِلَّا نَعْلَمُ الْقِسْمَ لَنَا قَسْمًا قَدِيمًا نَسْتَكُونُ عَزَمَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى كَذِبًا كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ قَوْمِ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَلَكُمْ عَلَيْكُمْ فَتَنَاتٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ خَسِرْتُمْ يَوْمًا﴾ [النساء: ٩١].

لَمَّا شَرَعَ اللَّهُ الْجِهَادَ وَكَتَبَهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانَتِ النَّفُوسُ مُقْبِلَةً عَلَيْهِ مَنشُوقَةً لَهُ - لَمَّا سَلَفَ مِنْ عِدَاوَةِ الْكَافِرِينَ وَتَعَاهُيهِمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - جَاءَتْ هَذِهِ آيَةُ دَاعِيَةٍ لِلتَّحَرُّيِ وَالتَّنَبُّيِ عِنْدَ الْخُرُوجِ لِلْقِتَالِ مِنْ عَدَمِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَنْ يَجِبُ قِتَالُهُ وَمَنْ لَا يَجِبُ وَمَنْ لَا يَجُوزُ؛ فَإِنَّ النَّفُوسَ قَدْ يَذْكُرُهَا الْعِدَاوَةُ وَالْإِنْتِصَارُ وَالْحَبِيئَةُ الدَّهْنِيَّةُ وَحُبُّ الْغَنِيمَةِ، فَتُظْلَمُ وَهِيَ لَا تُرِيدُ الظُّلْمَ، فَأَوْجَبَ اللَّهُ التَّيَيَّنَ وَالْإِحْزَارَ.

(١) أخرجه البخاري (٤٤) (١٧/١)، ومسلم (١٩٣) (١٨٢/١).

القتال وقصد الدنيا:

وفي هذه الآية: أَنَّ الْقِتَالَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّا دَعَلْنَاهُ الدُّنْيَا، فَسَدَّ وَأَسَدَّ أَهْلَهُ، فَلَا يُفِيدُ الْجِهَادَ إِلَّا طَمَعُ الْمَجَاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا، لِمَا هِيَ الدُّنْيَا، ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَلْفَقْتُمْ لَكُمْ مُلْكًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَوَسَدَ أَكْثَرُ مَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾، فتميل نفس المجاهد إذا طمع في الدنيا، وتساوت الاحتمالات، إلى ترجيح أحد الاحتمالين وهو الذي يهواه للدنيا، فيفقد الدين والدنيا، وهنا يتشوّف إلى عدم إسلام الخضم عند اشتباو أمره؛ لاغتيام عليه، وتجنب سلطانه.

وهولته، ﴿تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أمر غفري لا يعلمه إلا الله، وهو على درجات في نفوس من قاتل في سبيل الله، وبمقداره لا يُزني الجهاد يُعَارِهُ، وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد وابن المنذر، عن ابن مسعود قال: «إِنَّ النَّسَاءَ كُنَّ يَوْمَ أُحُدٍ خَلَفَ الْمُسْلِمِينَ يُجِيرَانِ عَلَى جَرْحِي الْمَشْرِكِينَ، فَلَوْ حَلَقْتُ يَوْمَئِذٍ وَجُوهَهُنَّ لَأَبْرَأْتُ لَهُنَّ لَيْسَ أَحَدٌ مَنَّا يُرِيدُ الدُّنْيَا، حَتَّى أُنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَنَصَّكُم مِّنْ بُرْيَدٍ لِّلْأَيُّمِ وَنَصَّكُم مِّنْ بُرْيَدٍ لِّلْأَخْيَرِ﴾» (المراتب: ١٥٢/٤١٩).

والدنيا - ولو كانت قليلة - تحجب الإنسان عن رؤية الآخرة، فالنصارى من الذهب لو قرنته العين منها، لم تر جبل الذهب، فالنصارى ليست يحجبوها، وإنما بقربها، فمن انتفع بها وأبعدها، لم تُفسده ولو كانت كثيرة، ومن قرّبها، أفسده ولو كانت قليلة.

وأنقى الناس أنفاسهم من الدنيا، لأنها تحجب القلب عن رؤية الحق، وتغلب أثر الدنيا بحسب منازل أصحابها؛ فالنصارى في قلب

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٦٧٨٣) (٣٧١/٧)، وأحمد في مسنده (٤٤١٤) (١٤٧/١)، وابن المنذر في «تفسيره» (٤٤٥/٢).

المجاهد ولو كانت قلبه أشد عليه وعلى الناس من الدنيا في غيره،
ولليل الدنيا في قلبه كثير؛ لأنه أقرب إلى الآخرة، ومحلّه الشجرة
والخلوص، والدنيا في قلب العالم أشد عليه وعلى الناس من العائمة؛
لأن فتنة العالم فتنة عائمة، وفتنة آحاد العائمة خاصة.

وأما نزول هذه الآية: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قُرْبَانًا﴾؛ لأن من
أصحاب النبي ﷺ من قتل كافراً أسلم بعد طلبه؛ لأجل غنيمة، وغاب
عنه أن غنيمة الآخرة بإسلامه أعظم من غنيمة الدنيا بكفره.

وهذه الآية نزلت في بعض الصحابة الذين قتلوا من ظهر إسلامه
وتأولوا كفره؛ ففي البخاري؛ من حديث عمرو، عن عطاء، عن
ابن عباس: ﴿وَلَا تَقُولُوا يَمَنَ الْوَرَّ إِلَيْكُمْ التَّكَلَّمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾؛ قال:
قال ابن عباس: «قَدْ رَجُلٌ فِي غَنِيمَةٍ لَهُ، فَلَمَحَهُ الْمُسْلِمُونَ، فَقَالَ:
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَتَلُوهُ وَأَخَذُوا غَنِيمَتَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْمِهِ،
﴿تَتَّبِعُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الشُّكَا﴾؛ يَلِكُ الْغَنِيمَةِ»^(١).

وجاء في سبب نزولها غير ذلك؛ فروي أنها نزلت في البغداد بن
الأنسود؛ أخرجه البخاري معلّقاً ومختصراً^(٢)، وأخرجه البراء مستقلاً
ومطوّلاً^(٣)، وجاء أنها نزلت في مَحْلَم بن جُثَامَة بن قَيْس؛ أخرجه
أحمد^(٤)، وجاء أنها نزلت في أسامة بن زيد؛ كما رواه ابن أبي حاتم
من مُرْسَلٍ مسروق، وابن جرير من مُرْسَلٍ الشَّيْ^(٥).

وقد تعدّد الحوادث فنزل الآية عليها جميعها، فيحول الصحابة

(١) أخرجه البخاري (٤٥٩١) (٤٧/٦)، ومسلم (٣٠٢٥) (٣١٩/١).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٦٦) (٣/٩).

(٣) أخرجه الزار في مستدركه (٥١٣٧) (٣١٧/١١).

(٤) أخرجه أحمد (٣٣٨٨) (١١/٦).

(٥) التفسير الطبري (٣٥٨/٧)، والتفسير ابن أبي حاتم (١٠٤٢/٣).

سبب النزول كل واحد على حادثة بعينها، وربما حَفَلَهَا أَكْثَرُهُمْ عَلَى أَقْرَبِ الْحَوَادِثِ عِنْدَ نَزُولِ الْآيَةِ، وَالْآيَةُ جَاءَتْ عَلَيْهَا وَعَلَى مَا قَبْلَهَا، وَأَكْثَرُ أَسْبَابِ النِّزُولِ لَا تَتَعَارَضُ؛ وَإِنَّمَا تَتَعَدَّدُ، وَخَفَلَهَا عَلَيْهَا جَمِيعُهَا أَصَحُّ، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْحِكْمَةِ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنَّهَا نَزَلَتْ لِمُعَالِجَةِ الْحَوَادِثِ الْعَامَّةِ الْمُتَكَرِّرَةِ، لَا لِقَضَائِهَا الْأَعْيَانِ الَّتِي لَا تُتَكَرَّرُ.

عَصَمْتُ دَمَ مَنْ نَقَضَ الشَّهَادَتَيْنِ:

وهو له تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَلْسِنَتُنَا مِثْلَ مَثَلِكُمْ﴾^(١) لَمَنْ نَقَضَ الشَّهَادَتَيْنِ؛ هَوَاقِفُهُ: ﴿أَلْسِنَتُنَا﴾؛ يَعْنِي: الْإِسْلَامَ، وَلَا يَدْخُلُ الْإِسْلَامَ إِلَّا بِنَطْقِ الشَّهَادَتَيْنِ؛ وَفَكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلْمِزْتُ أَنْ أَقْبَلَ النَّاسَ حَتَّى يَنْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَقْبِعُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤَفِّقُوا الرُّكُوعَ...»؛ الْحَدِيثُ؛ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ^(٢).

وليس المراد بالسَّلامِ التَّحِيَّةُ؛ وَإِنَّمَا إِظْهَارُ الْإِيمَانِ بِالنُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا؛ كَقَوْلِهِ: أَنَا مُسْلِمٌ، أَوْ دَخَلْتُ الْإِسْلَامَ، فَالمرادُ فِي الْآيَةِ إِظْهَارُ الْاسْتِسْلَامِ لَهُ بِالنُّوحِيدِ إِقْرَارًا بِمِثْلِكُمْ؛ رَوَى ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ؛ فِي هَوَاقِفِهِ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَلْسِنَتُنَا مِثْلَ مَثَلِكُمْ﴾؛ قَالَ: رَامِي حُتَمٍ، لَقَبُهُ نَقَرٌ مِنَ الْمُرِييِينَ فَتَقَلَّبُوا، وَاحْطَلُوا مَا مَعَهُ، وَلَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ؛ فَإِنِّي مُؤْمِنٌ»^(٣).

وروى ابنُ أبي حاتم وابنُ جرير، عن عليٍّ بنِ أبي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَلْسِنَتُنَا مِثْلَ مَثَلِكُمْ﴾؛ قَالَ: «حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقُولُوا لِمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: ﴿أَلْسِنَتُنَا مِثْلَ مَثَلِكُمْ﴾؛ كَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْمَيْثَةَ، فَهُوَ آيَةُ عَلَى مَا لَوْ وَفَّيَهُ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥) (١٤/١)، وَمُسْلِمٌ (٢٢) (١٤/١).

(٢) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٧) (٣٦١).

لَا تَرُدُّوْا عَلَيْهِ قَوْلَهُ^(١).

وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْلَامِ بِأَحَدُ حُكْمِ الشَّهَادَتَيْنِ لِمَنْ جَهِلَ الشَّهَادَتَيْنِ أَوْ غَلِبَ عَلَى الظَّنِّ نِسْبَتُهُ لَهَا، وَإِذَا نَقَضَ الْكَافِرُ الشَّهَادَتَيْنِ، أَوْ قَالَ: أَنَا مُسْلِمٌ، بَعْدَ أَشْرِهِ وَالتَّحُكُّمِ مِنْهُ، فَلَا جَبْرَ بِهَا، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ أَشْرَى الْكَافِرَيْنِ فِي الرُّقَى وَالْيَدَاءِ.

وَذَلِكَ لِمَا فِي «مَصْبِيحِ مُسْلِمٍ»^(٢) مِنْ حَدِيثِ جُبْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «كَانَتْ ثَلَاثُ خُلَفَاءَ لِنَبِيِّ هُذَيْلٍ، فَأَسْرَتْ ثَلَاثَ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجُلَا مِنْ بَنِي هُذَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ النُّضْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْوُفَاكِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! فَأَنَاءَ، فَقَالَ: (مَا شَأْنُكَ؟)، فَقَالَ: يَمْ أَخَذْتَنِي، وَبِمَ أَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ: إِعْطَانَا ذَلِكَ: (أَخَذْتَكِ بِجَهْرٍ خَلْفَاكِ تَيْفٍ)، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ، فَأَنَاءَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ! وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا زَيْفًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: (مَا شَأْنُكَ؟)، قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: (لَوْ تَلَّيْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ لَمَرَكَ، أَلَلَّخْتَ ثَمْلَ الْفَلَاحِ)^(٣).

فَفَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: «أَنَا مُسْلِمٌ» قَبْلَ أَشْرِهِ وَبَعْدَهُ.

الْفَرْقُ بَيْنَ قِتَالِ الْكَافِرِ، وَالْمَقْدُ فِي الْأَرْضِ:

وَأَمَّا يُعْتَبَرُ فِي نَقْضِ الشَّهَادَتَيْنِ مَنْ قُوِّلَ لِأَجْلِ كُفْرِهِ، فَغَرَضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ مُبَآبًا، وَجِبَتْ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ يُقَاتَلُ لِأَجْلِ كُفْرِهِ وَرَفْضِهِ لِلْإِسْلَامِ، وَبَيْنَ مَنْ يُقَاتَلُ لِأَجْلِ فِسَادِهِ فِي الْأَرْضِ وَقَطْعِهِ لِلْسَّبِيلِ، وَانْتِهَاكِهِ لِلْأَعْرَاضِ:

فَالأَوَّلُ: نَفَعَةُ الشَّهَادَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قُوِّلَ لِيَقُولَهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي

(١) «تفسير الطبري» (٣/ ٥٣٦)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٣/ ١٠٤٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٦١١) (٣/ ٥١٦٢).

«الصَّحِيقِينَ»: (أَبْرُثَ لَنْ أَقْبِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)^(١).

والثَّاني: لَا تَنْفَعُ الشَّهَادَتَانِ فِي حُكْمِهِ فِي الدُّنْيَا لِأَنَّهُ لَمْ يُقَاتَلْ لِعَدَمِ قَوْلِهِ لَهَا، فَتُطْفَأَ لَهَا لَا يُؤَثَّرُ فِي حُكْمِهِ، سَوَاءً كَانَ مُفِيدًا مُسْلِمًا أَوْ مُفِيدًا كَافِرًا، لِأَنَّهُ يُقَاتَلُ لِأَجْلِ فُسَادِهِ فِي الْأَرْضِ، لَا لِمَجْرَدِ كُفْرِهِ بِلا فسادٍ وفسادٍ وقطعٍ سبيلٍ، فَلَوْ كَانَ كَافِرًا وَنَطَقَ الشَّهَادَتَيْنِ صَادِقًا نَفَعَتْهُ فِي الْأَجْرِ لَا فِي الدُّنْيَا لِأَنَّهُ يُقَاتَلُ لِأَجْلِ فُسَادِهِ وَقَطْعِهِ السَّبِيلَ، وَلَوْ كَانَ مُسْلِمًا مُحَارِبًا قَاطِعًا لِلْسَّبِيلِ أَوْ خَارِجًا عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بَاغِيًا، فَهُوَ لَمْ يُقَاتَلْ لِامْتِنَاعِهِ عَنِ الشَّهَادَتَيْنِ؛ وَإِنَّمَا يُقَاتَلُ لَكُفِّ صَوْلَتِهِ وَعُدْوَانِهِ، وَلَوْ نَطَقَ الشَّهَادَتَيْنِ، فَهُوَ لَمْ يُقَاتَلْ أَصْلًا عَلَيْهَا؛ وَإِنَّمَا عَلَى فُسَادِهِ فِي الْأَرْضِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُقْفَرُوا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْأُخْرَى عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ لَهُمْ تَقْدِيرُ مَا عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٤].

وَكُلُّ وَاحِدٍ يُقَاتَلُ لِأَجْلِ غَايَةٍ، فَهِيَ جَاءَ بِالْغَايَةِ عَصَمَتُهُ؛ فَالْكَافِرُ لِكُفْرِهِ: إِنْ أَسْلَمَ عَصَمَهُ إِسْلَامُهُ، وَالْبَاغِي وَالْمُفِيدُ يُقَاتَلُ لِعُدْوَانِهِ وَفُسَادِهِ؛ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَلَوْ نَطَقَ الشَّهَادَتَيْنِ، لَمْ تَعِصَمَهُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِالْغَايَةِ الَّتِي يُقَاتَلُ لِأَجْلِهَا.

نَطَقَ الْمُحَارِبُ لِلشَّهَادَتَيْنِ:

وَمِنْ قَوْلَيْنِ مِنَ الْكَافِرِينَ لِأَجْلِ كُفْرِهِ، ثُمَّ نَطَقَ الشَّهَادَتَيْنِ، فَلَا يَخْلُو مِنْ حَالَتَيْنِ:

(١) سبق تفصيله.

الحالة الأولى: كافرٌ يَنْطَلِقُ الشَّهَادَتَيْنِ قَبْلَ قَتَالِهِ، كَالطَّوَاتِبِ الَّتِي تَرْغُمُ الْإِسْلَامَ وَلَيْسَتْ مُسَلِّمَةً، كَمَا تَرْغُمُ قَرِيشَ الْحَنِيفَةِ وَلَيْسَتْ حَنِيفَةً، وَذَلِكَ كَالطَّوَاتِبِ الْبَاطِنَةِ مِنَ الرَّافِضِيَّةِ وَنُصَيْرِيَّةِ، فَهَؤُلَاءِ يَنْطَلِقُونَ الشَّهَادَتَيْنِ مِنْ قَبْلِ قَتَالِهِمْ، لَكِنَّ قَتَالَهُمْ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ وَتَقْرِيرِهِمْ بِهِ، لَا لِأَجْلِ أَلْفَظِهَا، فَلَا يَعْصِمُهُمْ إِلَّا مَا يَدُلُّ عَلَى إِقْرَارِهِمْ بِمَعْنَاهَا مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فَعَلِي.

الحالة الثانية: كافرٌ لَا يَنْطَلِقُ الشَّهَادَتَيْنِ، وَهُوَ كَافِرٌ بِهَا، وَلَا يَنْتَدِي بِأَلْفَظِهَا وَلَا بِمَعْنَاهَا، كَالْمَشْرُوكِينَ الْوَثْنِيِّينَ وَالْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فَهَؤُلَاءِ تَعْصِمُهُمْ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ إِنْ قَالُوهَا عِنْدَ الْقِتَالِهِمْ وَقَتَالَهُمْ لِأَجْلِهَا.

وفي حُكْمِ الشَّهَادَتَيْنِ: كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَاهَا لِمَنْ عَصَرَ عَنِ النُّطْقِ بِهَا لِعُجْمَتِهِ أَوْ لَجَهْلِهِ بِهَا، بَلْ يَدْخُلُ فِي مَعْنَاهَا كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عِنْدَ الْكَافِرِ عَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَيْهَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، كَقَوْلِ الْكَافِرِ: «صَبَّأْتُ» أَوْ «صَبَّأْنَا»، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ دَالَّةً عَلَى الْإِسْلَامِ بِأَلْفَظِهَا، بَلْ لَيْسَتْ لَفْظٌ مَدْحٍ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُهَا الْمَشْرِكُونَ دَخْلًا لِمَنْ دَخَلَ الْإِسْلَامَ مِنْهُمْ، يَقُولُونَ لَهُ: «فَلَانٌ صَبَّأٌ»، فَتَأْخُذُ حُكْمَ قَاتِلِهَا عَلَى مَا يُرِيدُهُ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ قَاتَلَهَا مُسْلِمٌ فِي وَسْطِ الْمُسْلِمِينَ لَرَجُلِي دَخَلَ الْإِسْلَامَ وَهُوَ يَعْلَمُ مَعْنَاهَا، لَا ذَنْبَ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَصْلُ قَوْلِهِمْ: «صَبَّأٌ» عِنْدَ الْعَرَبِ: الْخُرُوجُ مِنْ دِينٍ إِلَى بَاطِلٍ، وَلَكِنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهُ لِمَنْ خَرَجَ مِنْ دِينِهِمُ الَّذِي يَزْعُمُونَهُ حَقًّا إِلَى غَيْرِهِ الَّذِي يَزْعُمُونَهُ بَاطِلًا، فَلَا يُسْتَوْنُ مَنْ رَجَعَ إِلَيْهِمْ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ: صَابًا.

وَلَمَّا قَالَ جَمِيلُ بْنُ مَفْصَرٍ الْجُمَحِيُّ الْفَرِيشِيُّ فِي مَكَّةَ: «يَا مَعْشَرَ قَرِيشَ، أَلَا إِنَّ ابْنَ الْكُفَّارِ قَدْ صَبَّأَ»، قَالَ عَمْرُو: كَذَبَ، وَلَكِنِّي

أَسَلَمْتُ^(١)؛ ولهذا فخالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَتَلَ مَنْ قَالَهَا؛ لَوْلِمُوْهُ أَتَاهَا لَا تُقَالُ
مَدْحًا، وَلَا يُرَادُ بِهَا الْخُرُوجُ مِنَ الْبَاطِلِ إِلَى الْحَقِّ؛ وَإِنَّمَا عَشَمُهُ، وَلَكِنْ
النَّبِيُّ ﷺ أَخَذَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُحْسِنُونَ تَعْبِيرًا عَنْ تَرْكِ دِينِهِمْ إِلَّا بِإِيَّاهَا،
فَارْجَعُوهَا إِلَى أَصْلِهَا؛ مِنْ تَرْكِ دِينٍ إِلَى دِينٍ.

وَنَطَقَ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ لِكَلِمَةِ يَتَدَبَّرُ بِمَعْنَاهَا: لَا يَذُلُّ عَلَى
إِسْلَامِهِ وَلَدُنِّيْهِ بِالْحَنِيفِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِ: نَحْنُ مُزْمِنُونَ؛ فَهَمْ يُسْمِنُونَ أَنْفُسَهُمْ
بِذَلِكَ، فَتَمَّ قَالَهَا لَا تَعْصِمُهُ.

وَالْمَرَادُ بِعَرَضِ الدُّنْيَا فِي الْآيَةِ: الْعَيْشَةُ، فَلَا يَقْبَلُ إِسْلَامَ الْكَافِرِ
لِيُجِلَّ مَا مَعَهُ مِنَ الْعَيْشَةِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي قَلْبٍ مَنْ خَشَعَتْ مَنَاسِكُ
الْآخِرَةِ مِنْ قَلْبِهِ حَالًا يَقُولُ أَوْ غَائِبًا؛ لِهَذَا ذَكَرَ اللَّهُ بِهَا فِي هَوَاهُ: ﴿قَوْلَهُ
اللَّهُ مُكَذِّبُهُمْ صَلَاتُهُ﴾.

تَذَكُّرُ الضَّلَالَةِ قَبْلَ الْهَدَايَةِ:

وَفِي هَوَاهُ: ﴿كَذَلِكَ حَسُنَتْ لَكُمْ أَعْيُنُكُمْ﴾؛ رَوَى
الْبُخَارِيُّ مُعَلَّقًا فِي «صَحِيحِهِ»، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُؤْمِنِينَ: (إِذَا كَانَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ يُخْفِي إِيمَانَهُ مَعَ قَوْمٍ تُحَارِبُ
قَاطِعَهُمْ إِيمَانَهُ فَتَقْتُلُوهُ، فَكَذَلِكَ كُنْتُمْ أَنْتُمْ تُخْفِي إِيمَانَكُمْ بِسَكَّةٍ مِنْ قَبْلِ^(٢)).

وَفِي هَذَا: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَذَكَّرَ الْمُؤْمِنُ حَالَهُ قَبْلَ هَدَايَتِهِ، وَفَضَّلَ اللَّهُ
عَلَيْهِ، وَإِنْ وُلِدَ مُهْتَلِكًا يَحْتَمِلُ مِنْ نَفْسِهِ مَكَانَ عَدُوٍّ؛ لِيَذْكُرَ شَيْئًا مِنْ حَالِهِ
عَدُوَّهُ، فَيَعْلِزَّهُ عِنْدَ قِيَامِ عُدُوِّهِ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ يَسْتَخْفِي بِإِيمَانِهِ
عَوَاقِلًا مِنْ قَوْمِهِ؛ فَرُبَّمَا كَانَ الرَّجُلُ الَّذِي أَبْدَى إِسْلَامَهُ عِنْدَ الْقِتَالِ خَرَجَ
مُكْرَمًا؛ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فِي هَوَاهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ حَسُنَتْ لَكُمْ أَعْيُنُكُمْ﴾؛

(١) أخرجه ابن حبان (٦٨٧٩) (٣٠٦/١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٦٦) (٣/٩).

قال: «تَسْتَحْفُونَ بِإِيمَانِكُمْ كَمَا اسْتَحْفَى هَذَا الرَّاعِي بِإِيمَانِهِ»^(١).

ومن هنا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا إِذْ أَنتُمْ قِيلَ لَكُمُ اسْقُوا فِي الْأَرْضِ فَأَحْبَبْتُمْ إِلَيَّ النَّاسَ فَفَارَقْتُمُوهُمْ وَلَكُنَّ مِنْكُمْ قَلِيلٌ مُخْلِصُونَ﴾ [الأنفال: ٢٦]، فإن تذكر الإنسان سألته أمره، لا بد أن يجد من يغني حاله ما يلزمه به فضل الله عليه.

وتذكر الإنسان لسابقه يدعو إلى التواضع وحضور العدل والإنصاف في نفسه، وتسر شؤكه الكثير منها، وهذا يحتاج إليه كل أحد؛ لتطهير النفس، والعدل مع الناس، والرحمة بهم؛ فمن كان عالماً، تذكر جهله، فزلق بالجاهل وعذره وعلمه، ومن كان سليماً بعد غفلة، تذكر غفله، فمرت مواضع مؤاخلة الكافر، ومن كان غنياً، تذكر فقره فزج الفقر وأعطاه.

وتذكر الإنسان حالة قبل التعمية يذكره بفضل الله عليه ونعمه ورحمته به، فهو تواضع وبرحم وشكراً، وهذا يحتاج إليه كل أحد؛ قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَكَوَّنَ ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۖ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [النصر: ٦-٨]، ثم قال الله مبيِّناً أثر التذكير بالسلف الأُمم: ﴿فَالَّذِينَ لَا يَجِدُوا ثَمَرَهُمُ إِلَّا الشَّكْلَ فَلَا تَنفَرُ ۖ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ رَبَّهُمْ لَخَبِيرَاتٌ﴾ [النصر: ٩-١١]، فذكره بالثبتم، ثم نهاه عن فخر الثبتم، وذكره بعدم العلم، ثم نهاه عن تهر السائل الجاهل، والسائل الفقي.

قال قتادة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَكَوَّنَ ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ [النصر: ٦]، «وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ»: «كَانَتْ هَذِهِ مَنَازِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ» رواه سعيد عن قتادة؛ أخرجه ابن جرير^(٢).

(١) تفسير الطبري (٧/٣٦٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/٤١-٤٢).

(٢) تفسير الطبري (١٤٩/٢٤١).

وَيَوْمَئِذٍ لَّدَ عِزٍّ فَكَتَبَ الْوَحْيُ كُتُوبًا كَثِيرًا ﴿١٧﴾ وَالطَّائِفُونَ:
قَافِلَةٌ أَمِي سَفْيَانٌ، وَبِرْقَةُ فَرِيشِ الْمُتَاجِرَةِ لَهُ.

تَعَبُّنَ الْجِهَادِ عَلَى بَعْضِي النَّاسِ دُونَ بَعْضِي:

فَقَدْ يَتَعَبُّنَ الْجِهَادَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَلَا يَتَعَبُّنَ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ كَقِيَامِ
الْحَاجَةِ لِأَهْلِ الظُّهُورِ - كَالْبَصِيرِ وَالْقَرَسِيِّ - فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَجِبُ عَلَى
الرَّاجِلِ الَّذِي لَا يُسْتَفَادُ مِنْ سَيَرِهِ عَلَى لَفْقِهِ، وَقَدْ يَتَعَبُّنَ عَلَى الرُّمَاقِ
وَحُلَاقِي الْقِتَالِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمْ وَاسْتِفَادَتِهِمْ، وَلَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِهِمْ.

وَأَمَّا اسْتِشَارَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ فِي بَقَرٍ فِي قِتَالِ قُرَيْشٍ لَمَّا جَاؤُوا
مِنْ مَكَّةَ نُصْرَةً لِلْعَاقِلَةِ، ثُمَّ قَتَلَهُ، فَلَمَّا تَطَيَّبًا مِنْهُ ﷺ لِنُفُوسِ أَصْحَابِهِ
وَعَاصَةِ الْأَنْصَارِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ الَّتِي سَيَرْجِعُونَ إِلَيْهَا وَتُؤَدِّبُهُمْ، فَرُبَّمَا
اسْتَشْفَلَتْ بَعْضُ نَفُوسِهِمْ الْحَرْبَ بَعْدَ أَمْرِهِمْ وَرَفْعِهِمْ فِي سَابِقِ سَبَبِهِمْ،
وَلِأَنَّهُ لِلْمُتَافِقِينَ فِيهِمْ كَلِمَةٌ تُؤَثِّرُ قَبْلَ اسْتِثْنَاءِ أَمْرِهِمْ وَقَضِيحِ الْفَرَادِ لَهُمْ،
فَارَادَ النَّبِيُّ أَنْ تَطْلُبَ نَفُوسُهُمْ بِالْجِهَادِ وَيَتَهَيَّأُوا عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ وَقُرُوبِهِمْ وَمَنْ
وَرَاءَهُمْ أَنَّهُمْ أَهْلُ اخْتِيَارٍ لَا إِكْرَاءٍ تَطْلُبُ لِأَنْفُسِهِمْ، وَقَطْعًا لِقَائِلِ الْمُتَافِقِينَ
مِنْ وَرَائِهِمْ، وَقَدْ كَانَتْ الْأَنْصَارُ لَمَّا بَاتَمُّوا النَّبِيَّ فِي الْعَقَبَةِ، قَالُوا: «إِنَّا
بُرَاءَةٌ مِنْ ذِمَّتِكَ حَتَّى تَصِلَ إِلَى دِيَارِنَا، فَإِنَّا وَصَلَتْ إِلَيْنَا فَأَنْتَ فِي ذِمَّتِنَا
لَمَنْعَتِكَ بِمَا تَنْتَحِ وَيَتَأْتَانَا وَنَسَافَتَانَا»^(١)، فَلَمْ يَكُنْ فِي بَعْضِهِمْ نُصْرَتُهُ إِلَّا
عَلَى مَنْ دَقَمَهُ بِالْمَدِينَةِ؛ فَارَادَ أَنْ يَسْتَظْهِرَ مِنْهُمْ أَمْرَ نُصْرَتِهِ خَارِجَ الْمَدِينَةِ
مِنْ عَدْوِهِ.

وَاسْتِشَارَتُهُ لِلْأَنْصَارِ أَيْضًا أَذْعَى لِنُصْرَتِهِمْ عَلَى الْعَاقِبَةِ وَلَوْ كَانَتْ ثَقِيلَةً
أَوْ شَدِيدَةً عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ اخْتِيَارُهُمْ.

وَهَذَا تَطْيِيرٌ قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ لَابْنِهِ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاءِ

أَنَّ أَمْرَكَ فَطَعَرَ مَاكَ تَعَمُّدًا» (الصافات: ١٠٢) لشدِّ الأمر وثقله على أبيه، أراد بأخيه وأبو عليه أَنْ يَطِيبَ نَفْسَهُ بِهِ، فَيَكُونَ أَظْهَرَ فِي الْأَتْبَاعِ وَالْأَحْبَابِ وَأَقْوَى لِلضَّيْرِ، وَالصَّحَابَةُ يَعْلَمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُرِيدُ فِتْنَالِ فَرِيضٍ؛ لِهَذَا قَامَ أَبُو بَكْرٍ وَخُفِرَ وَالْجُنْدَادُ بْنُ عَمْرٍو، وَقَامَ سَعْدٌ، فَأَيَّدُوا عَلَى إِقْدَائِهِ.

أَهْلُ الْأَعْدَادِ بِرَكِّ الْجِهَادِ:

وَالْمَرَادُ بِأُولِي الضَّرَرِ فِي الْآيَةِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَمَنْ فِي حُكْمِهِ؛ فَلَمَّا تَزَلَّتْ فِيهِ؛ قَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: «لَمَّا تَزَلَّتْ» «لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»، كَلَّمَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَكَانَ أَعْمَى، فَتَزَلَّتْ «مَقَرَّ أُولِي الضَّرَرِ»^(١) رَوَاهُ الْيَخَارِيُّ، عَنِ الْبَرَاءِ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ^(٢).

وَالضَّرَرُ فِي الْآيَةِ وَإِنْ تَزَلَّ عَاصِيًا يَلْقَاهُ، فَهُوَ عَامٌّ فِي حُكْمِهِ؛ وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أُولِي الضَّرَرِ: أَهْلُ الْمُلْوَ»^(٣).

أَجْرُ الْقَائِدِ الْمَعْلُودِ:

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِدْرَاكِ الْقَائِدِ الْمَعْلُودِ لِفَضْلِ الْمَجَاهِدِ:

فَمِنْ السَّلَفِ: مَنْ اسْتَكْنَى الْمَعْلُودَ مِنَ التَّغَاوُلِ فِي الْآيَةِ، وَحَتَّى مَا بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ لِلْمَعْلُودِ مِنْ فَضْلِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ السَّابِقِ، فَجَزَّاهُ عَلَيْهِ كُلُّهُ؛ وَبَعْضُهُ ذَلِكَ: مَا فِي «الصَّحِيحِ»^(٤) مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا، مَا حِرْزْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطْعْتُمْ وَأَيُّهَا، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ)، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: (وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؛ حَبَسَهُمُ الْمُلْوَ)^(٥).

وَمِنْ السَّلَفِ: مَنْ جَعَلَ الضَّرَرَ فِي الْآيَةِ لِرُزْقِ الْإِثْمِ وَالْحَرْجِ، وَأَمَّا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٣١) وَ (٢٨٣٢) (٢٨/٤)، وَ (٢٨)، وَمُسْلِمٌ (١٨٩٨) (١٥٠٨/٣).

(٢) تَقْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (١٠٤٣/٣). (٣) أَخْرَجَهُ الْيَخَارِيُّ (٤٤٢٣) (٨/٦).

في الفضل، فالمجاهدون أفضل من القاعدین ولو كانوا معلولين، فحمل
أَوَّلُ الآية على رفع الحرج عنهم، وفي آخرها ذكر فضلهم عليهم، وهو
هؤلاء، ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُكْفِرِينَ بِأَقْوَابِهِمْ وَأَقْبَسَهُمْ عَلَى الْقَبِيرِينَ ذَرَبًا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ
الْمُتَّقِينَ﴾؛ وذلك لقربة ذكر الله للحنى للجميع، لأن القاعدة غير المعلول
في جهاد فرضي التعمين: مقامه مقام وعيد، لا مقام وعد، ومقام تهديد،
لا مقام فضل؛ وبمعنى هذا قال ابن جرير وغيره^(١).

والأظهر: أن الأصل أن القاعدة المعلول يأخذ أجر المجاهد
بمقدار ما يقع في قلبه، كما يختلف المجاهدون بحسب ما يقع في
قلوبهم، فيتباين فضل القاعدین المعلولين فيما بينهم، كما يتباين فضل
المجاهدين النافرين فيما بينهم؛ فالقاعدة المعلول الذي يحزن لعدوه غير
القاعدة المعلول الفرح بعدوه، وربما تساوى القاعدة بالمجاهد، بل وربما
يفضل القاعدة المعلول المجاهد النافر؛ لأن القاعدة، وبحد حسرة شديدة
على عدوه، والمجاهد تملئ الفعوة وكثرة الخروج واستقلته، وإنما سبب
خروجه خشية الناس وحديثهم.

والقاعدة المعلول يأخذ أجر أصل الجهاد والخروج الذي يشترك فيه
الجميع، من السبر وقتال العدو، ولا يأخذ ما يختص به المجاهد عن
المجاهد في الغزو، كأجر الشهادة، وعاقبتها، وفضل الموت بها، وأجر
قتل الكافر؛ كما في الحديث: (لَا يَجْتَنِبُ كَأْبَرُ وَقَائِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا)^(٢)،
وكأجر الإلحان والأسر؛ فهذا لا يشترك فيه المجاهدون أنفسهم؛
فيتمايزون بينهم بحسب إقدامهم وتقدير الهمة، فما يتباين فيه المجاهدون
أنفسهم من الفضل لا يساويهم فيه القاعدون؛ ففي الحديث: (مَا يَرْثُهُمْ

(١) ينظر: تفسير الطبري (٣٧٥/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠١٣/٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٩١) (١٥٠٥/٣) من حديث أبي هريرة.

سيبراً، وَلَا قُطْعَتُمْ وَإِيَّاهُ^(١)، فهنا يَشْتَرِكُونَ فيه جميعاً، وتَعْلَمُ القاعدُ حصولَهُ منه شيئاً، لكنَّهُ لَا يَعْلَمُ شهادَتَهُ وَلَا إِتِّخَاذَهُ وَأَسْرَهُ لعدُوِّهِ، لذا كَانَ الأصلُ فَضْلُ المجاهِدِ على القاعدِ في الإسلامِ من هذه الوجوه.

مراتبُ المجاهدين:

ثُمَّ نذكرُ هَهُنَا بعدَ ذلكَ قَدْرَ التفصيلِ: ﴿وَقَاتِلُوا اللَّهَ الْمَكِيدِينَ عَلَى الْقَبِيلِ أَثَرُ عَيْلِيَّ﴾؛ وهذا تفسيرٌ للدرجةِ المذكورةِ قَبْلُ: ﴿قَاتِلُوا اللَّهَ الْمَكِيدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَبِيلِ تَرِيَّةً﴾.

ومراتبُ المجاهدينَ دَرَجَاتٌ؛ فليسوا سواءً؛ بل هم بحسَبِ ما خَرَجُوا به، وبحسَبِ مَراتِبِهِم، وبحسَبِ مواضعِ قَتْلِهِم، ونوعِ عدُوِّهم، ونوعِ قتالِهِ؛ فقتيلُ البحرِ يَخْتَلِفُ عن قَتيلِ البرِّ، وقَتيلُ الدَّفْعِ يَخْتَلِفُ عن قَتيلِ الطَّلَبِ، وقَتيلُ الدَّفْعِ عَنِ الدَّيْنِ يَخْتَلِفُ عن قَتيلِ الدَّفْعِ عَنِ النَّفْسِ والمَالِ والوَرْثَةِ، وقَتيلُ الدَّفْعِ عَنِ الْوَرْثَةِ يَخْتَلِفُ عن قَتيلِ الدَّفْعِ عَنِ الْمَالِ.

وقَتيلُ الفَتْحِ لِلأَرْضِ المَبَارَكَةِ ليس كَقَتيلِ فَتْحِ غَيْرِهَا، وقَتيلُ الخَوَارِجِ ليس كَقَتيلِ الْبَغَاةِ، وَمَنْ رَمَى بِهِم يَخْتَلِفُ عَمَّنْ رَمَى بِهِتَيْنِ، وَمَنْ قَاتَلَ يَوْمًا لَيْسَ كَمَنْ قَاتَلَ آيَّامًا.

وأدنى دَرَجَاتِ المجاهِدِينَ مرتبةٌ عَظِيمَةٌ، وهي «البَحَارِيُّ»؛ مِن حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «إِنْ فِي الْجَنَّةِ وَفَاءُ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (١٤٣٣) (٨/٦) عن أنس، وصلى (١٩١١) (١٥١٨/٣) عن جابر.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٩٠) (١٦/٤)، وأخرجه مسلم (١٨٨٤) (١٥٠١/٣) بنحوه عن أبي سعيد.

وقد روى أحمد^(١) والنسائي^(٢) من حديث شُرَحْبِيلِ بْنِ السَّمِطِ، عن كعب بن مُرَّة، وروى ابن أبي حاتم، عن أبي حنيفة، عن أبيه ابن مسعود^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ بَلَغَ بِهِمْ، فَلَهُ دَرَجَةٌ)، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الدَّرَجَةُ؟ قَالَ: (أَمَّا إِنَّهَا لَيْسَتْ بِعَتَبَةٍ أَمَّا مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ بِقَدْرٍ عَامٍ)^(٤).

وهوالة تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا عَلَى الْغُرُفِ﴾؛ الحُشَى: هي الجنة، ويُؤَجَرُ القاعدُ الذي لم يَتَمَيَّنْ عليه الجهاد بمقدار نفوه في قعوده، وخلافه مكانُ المجاهدين، وأثره في الناس، وأما القاعدُ المعذورُ عن الجهاد، وهو فرضٌ عليه قبلُ عُفْرِهِ، أو ليس بفرضي عليه، لكنه بُرِيئُهُ وهو عاجزٌ عن فعله، فيُؤَجَرُ بمقدار نَيْبِهِ وما يَعْلَمُهُ اللهُ مِنْ قَلْبِهِ مِنْ حُبِّ الجهاد وأمله، وما يجدهُ في نفوسه مِنْ حُبِّ زوالِ عُفْرِهِ.

وَيَخْتَلِفُ هذا عن المعذورِ الذي يَفْرَحُ بِعُفْرِهِ، فيختلفُ عَنْ يَتَمَيَّنْ زوالَ عُفْرِهِ وَيَحْرُزْ لوجوده؛ كَمَنْ يُكْسِرُ وَيَفْرَحُ لِكُسْرِهِ؛ لِيَتْرِكَ صلاة الجماعة، فهذا لا يُؤْتَى أَجْرٌ مَنْ صَلَّى الجماعةَ وهو يَتَمَيَّنْ نزولَ عُفْرِهِ عليه لِيَمْتَنِعَ مِنَ الصَّلَاةِ.

ودرجاتُ المجاهدينَ الكثيرةُ هي التي يَبْتَها اللهُ بِمَدِّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَيَجْعَلِ اللَّهُ وَمَقَرًّا رَحْمَةً﴾.

وفي هذا: دليلٌ على أَنَّ الجهادَ مِنْ أسبابِ عُفْرَانِ الذنوبِ، ونزولِ رحمَةِ اللهِ على عباده؛ فهو موضعُ العُفْرَانِ ومنازلُ الرَّحْمَةِ.

• • •

(١) أخرجه أحمد (١٨٠٧٣) (١/٢٣٥)، والنسائي (٣١٤٤) (١/٢٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/١٠٤٤).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ فَلَا هُمْ فِي اللَّهِ وَبِعَذَابِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَافِقُونَ﴾﴾^(١) وَلَا يَسْتَلِيمُونَ بِهِ وَلَا يَسْتَلِيمُونَ سَبِيلَهُ ﴿٢﴾ مَا لَكُمْ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَمْلِكُ عَلَيْهِمْ مَا كُنْتُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ (النساء: ٩٧-٩٩).

وصفت الله من ترك الهجرة من بلد كفر إلى بلد الإسلام بظلم النفس؛ وذلك أن في البقاء بين ظَهْرَانِيَّتِهِمْ تضييعاً لحقود الله وأحكامه، ولو أُقيمت الشرائع، فرمما كان في البقاء بين ظَهْرَانِيَّتِهِمْ تضييعاً لسواذهم، فإذا نزلت نازلة حرب بالكافرين، استغفروا معهم المسلمين أو أكرهوهم.

روى البخاري؛ من حديث جكرمة، عن ابن عباس: «أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَاتُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ يُكْثِرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَأْتِي السُّهْمَ قَبْرَمَى يَوْمَ، فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ، فَيُقْتَلُ، أَوْ يُضْرَبُ فَيَقْتُلُ؛ فَلَقِيَ اللَّهُ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾»^(١).

وقال ابن إسحاق: «إِنَّ النِّبِينَ هَلَاكَ فِيهِمْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾ حَمَلَةً فَنِيَّةً مِنْ قَرْنَيْ: عَلِيٍّ بْنِ أَبِيهِ، وَأَبُو قَيْسٍ بْنُ الْبَاقِي، وَرَمْعَةُ بْنُ الْأَسَدِ، وَالْعَاصِمُ بْنُ مَيْكُو، وَنَسِيتُ الْخَامِسَ»^(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ^(٣).

وذكر ابن جرير، عن جكرمة: أَنَّهُمْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِيهِ، وَأَبُو قَيْسٍ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغيرة، وَالْعَاصِمُ بْنُ مَيْكُو بْنِ الْحَجَّاجِ، وَالْحَارِثُ بْنُ رَمْعَةَ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٥٩٦) (١٨/٦).

(٢) تفسير القرآن لمحمد الرزاق (١/١٧٣)، وتفسير الطبري (٣٨٦/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠١٦/٣)، وسيرة ابن هشام (١/٦٤١).

(٣) تفسير الطبري (٣٨٤/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٤٦/٣).

وهؤلاء وأمثالهم تَرَكُوا الْهَجْرَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَكُونُوا هَاجِرِينَ إِلَى الْحَبَشَةِ مِنْ قَبْلُ، وَتَقُوا فِيهَا، فَأَكْثَرَهُمُ الْمُشْرِكُونَ عَلَى الْخُرُوجِ مَعَهُمْ إِلَى بَدْرِ لِقَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَؤُلَاءِ لَا يُعْتَرُونَ مَعَ قَدَرِهِمْ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَقَدْ كَانَتْ الْهَجْرَةُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعْتَبَةً عَلَى كُلِّ قَادٍ بِإِخْلَافٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَلَمْ يَلِدْ الْبُخْبَابُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: فَضَّلَ الصَّحَابِيُّ؛ فَمِنْ أَعْظَمِ أَعْمَالِهِمْ وَفَضْلِهِمْ: تَكْثِيرُهُمْ لِسَوَادِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْإِحَاطَةِ بِهِ، وَالْاجْتِمَاعِ حَوْلَهُ؛ وَلِذَا كَانَ فِي خَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَصَفَتْ لِبَعْلُو ذَمٍّ مَنْ لَمْ يَهَاجِرْ مَعَهُ أَسْلَمَ: «يُكْثَرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ»؛ فَبِقَوْلِهِمْ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ تَكْثِيرُ لِسَوَادِهِمْ، وَالنَّبِيِّ ﷺ فِي حَاجَةِ لِهَذَا السَّوَادِ الَّذِي يَنْقَلِبُ كُلُّ وَارِدٍ إِلَى الْمَدِينَةِ لِأَهْوَابِهِمْ، فَتَكُونُ لَهُ الشُّوْكَةُ وَالْهَيْئَةُ.

وَبَعْضُ بَهْلُوِ الْمَجْبُوعَةِ يَقُولُ أَنَّ لَا فَضْلَ لَصَحَابِيٍّ إِلَّا مَنْ جَاءَ الدَّلِيلُ بِفَضْلِهِ بِرَبِّهِ، وَيَنْقَلِبُ عَنْ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ يُجِيبُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَيَعْمَلُ فِي أَسْوَاقِهَا مُوَاتِنًا لَهُ مُكْتَرًا لِسَوَابِهِ، يَرَاءُ الْوَارِدَ إِلَيْهَا، فَيَذْكُرُهُ مَعَ غَيْرِهِ لِقَوْمِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا الشَّهْرَ الْمَجْبُورَ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ عِبَادَةِ الْمُتَعَبِّدِينَ مَعَهُمْ.

وَجُوبُ الْهَجْرَةِ:

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَّيْنِ أَنْشَيْتَهُ﴾ حَتَّى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الظُّلَمَ فِي الْآيَةِ عَلَى الْكَفَرِ؛ كَالْبَغَوِيِّ^(١) وَالْوَاجِدِيِّ^(٢)؛ فَجَعَلُوا الْهَجْرَةَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ شَرْعًا فِي الْإِسْلَامِ لَا يَصَحُّ إِلَّا بِهَا، ثُمَّ تُبَيِّنُ ذَلِكَ بِعَدِّ الْفَتْحِ.

(١) التفسير البغوي (إحياء التراث) (١/٦٨٥).

(٢) التفسير الوسيط (٢/١٠٥).

والصحيح: أنَّ الهجرة واجبة، لكنها ليست شرطاً في الإسلام؛ لقوله تعالى في الأنفال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَدَعِهِم مِّنْ حَيْثُ مَاجَرُوا وَلَوْ أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَوَّلِ فَقَلِيلٌ مِّنْكُمْ أَتَقَرَّ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ حِشٌّ﴾ [الأنفال: ١٥٧] فسأهم مؤمنين، ورفق عن المؤمنين ولايتهم، وليس المرأة بهم في قوة الأنفال هذه المستضعفين المأجزين عن الهجرة؛ لأنَّ نضرتهم واجبة على المؤمنين، وموالاةهم كذلك، ولو كان على قوم بيننا وبينهم ميثاق، ففقد النضرة على قوم ليس بيننا وبينهم ميثاق: دليل على أنهم ليسوا بمنغطوبين ببقائهم وعدم تحويلهم من دارهم إلى دار الإسلام.

الهجرة علامة على الإسلام:

وقد كانت الهجرة من مكة إلى المدينة علماً على الإسلام ونفي الكفر والتفاني، وانتقالها كان علماً على الكفر والتفاني ونفي الإيمان، لا أنَّ تحققها إيماناً بغيره، ولا انتفاعها كفر بغيره؛ وقريب من ذلك: الجهاد في المدينة بعد وجوبه، فتركة علم على التفاني، والقيام به علم على الإيمان، والتارك للجهاد إلى المدينة بلا عذر منافق ولو قال بالإسلام، وتارك الجهاد المتعني بلا عذر منافق ولو أظهر الإسلام.

اختلاف أحوال المنافقين بحسب بلدانهم:

ولكن كان النبي ﷺ يفرق بين المنافقين بمكة والمنافقين بالمدينة، فيجري أحكام الحرب الظاهرة على المنافقين بمكة وشط المشركين، وأحكام الإسلام الظاهرة على المنافقين بالمدينة وشط المسلمين، فيجري على من كان بمكة: أحكام الحرب، بين القتال والأسير والرق، وعلى من كان بالمدينة: عضمة النفس والمال والولد.

وقد قاتل النبي ﷺ في بدر المشركين، وفي حقه من أسلم ولم

بُهَا جَزَ وَبَقِيَ فِي مَكَّةَ، فَأَخْرَجَهُ الْمَشْرِكُونَ مَعَهُ لِلْقِتَالِ، فَأَخَذُوا حُكْمَهُمْ، فَأَسَرَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا أَسَرَ الْمَشْرِكِينَ.

وَلِذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلْعَبَّاسِ لِمَا أَمَرَ فِي بَدْرٍ: (أَقُولُ نَفْسُكَ وَأَنْتَ أَهْمُكَ)، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: أَلَمْ تُفَضِّلْ إِلَيَّ قِتْلَتِكَ، وَتَشْهَدَ شَهَادَتَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (يَا عَبَّاسُ، إِنَّكُمْ خَاصَمْتُمْ قَحْصَمْتُمْ)، فَلَمَّا عَلَيْهِ هَوْنُهُ، «أَنْتُمْ تَكُنُّ أَرْحَمَ لَوْ دَسَمْتُ تَهَابُوا بِهِ»^(١).

مَنْ وَقَفَ فِي صَفِّ الْمَشْرِكِينَ:

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ وَقَفَ فِي صَفِّ الْمَشْرِكِينَ الْمَحَارِبِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَعْلَمُ وَلَوْ مُتَحَرِّقًا -: أَخَذَ حُكْمَهُمْ فِي دَمِهِ وَمَالِهِ، وَمَنْ بَقِيَ فِي ظَرْفِ الْحَرْبِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ تَرَكَ الْهَجْرَةَ، لَمْ يَكُنْ سَجْدَةً بِفَاتِهِ كَقَرَأَ فِي ذَاتِهِ؛ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ».

مَخَالَفَةُ الْمَشْرِكِ:

وَمَنْ خَالَفَ الْمَشْرِكَ وَجَالَسَهُ وَلَمْ يَكُنِ الْمَشْرِكُ حَرَبِيًّا وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عداوة ظاهرة ولا قتال -: فَلَا يَأْخُذُ حُكْمُهُ وَلَوْ كَانَتْ الْهَجْرَةُ وَاجِبَةً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ بِهِ عَلَى نَجَارَةٍ أَوْ ذِرَاعَةٍ أَوْ قَرَابَةٍ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ جَامَعَ الْمَشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ، فَإِنَّهُ يَفْطَنُ)^(٢)، فَلَا يَصِحُّ.

وَيَسْتَلْهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مَرْفُوعًا: (إِنِّي بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مَعَ مُشْرِكٍ)^(٣).

(١) تفسير الطبري (٣٨١/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٤٧/٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٨٧) (٩٣/٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٦٧٣/٧) (٣٤٨/٧)، والصابي (١٧٨٠) (٣٦١/٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢٦٥) (٣٠٣/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/٨) (١٣٠).

وليس كلُّ معيَّةٍ ومُجَالَسَةٍ ومُخَالَطَةٍ للمسلم مع المشرك تنفي الإيمان؛ وإنما بحسب حقيقة المعية ونوعها، والمخالطة وما بُرَأَ منها؛ فالاجتماع بهم للمُصَالَحَةِ والمُؤَاخَرَةِ والمُؤَادَعَةِ وغيرها جائزة بلا خلاف. وقد كانت للهجرة من مكة إلى المدينة خصيصَةً من غيرها من الأراض؛ فقد كان يأمر بها الله ورسوله ﷺ، وما كان يأمر النبي ﷺ سراباءً عند بُعْثِهَا إلى غير مكة من القرى والمدن بالإسلام والهجرة، بل كان يأمرهم كما في «الصحيح» قال: (إِذَا لَقِيتَ عَشْرَكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثٍ عَصَايَ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَقْبِضْهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُنَّ، وَكُفَّ عَنْهُنَّ، ثُمَّ ادْعُهُنَّ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُنَّ، وَكُفَّ عَنْهُنَّ، ثُمَّ ادْعُهُنَّ إِلَى التَّحَوُّكِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُنَّ أَنََّّهُنَّ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُنَّ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِنَّ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا بِهَا، فَأَخْبِرْهُنَّ أَنََّّهُنَّ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُنَّ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ) ... الحديث^(١).

أخرجَه مسلمٌ من حديث بُرَيْدَةَ، وفيه: أَنَّهُ لَمْ يُلْزِمَهُمْ بِالْهَجْرَةِ؛ وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ وَخَبَّرَهُمْ.

عَلِمَ الْإِنْسَانُ لُضِيهِ وَهُوَ مُكَلَّفٌ:

وفي هذه الآية في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ كَافِرِينَ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ عَدَمُ قَبُولِ الدَّعْوَى مَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهَا بَيِّنَةٌ، فَهُمْ ادْعُوا الضُّعْفَ وَلِيسُوا كَذَلِكَ.

وقد تسوَّلَ النفسُ لصاحبها عَفْرَهَا عِنْدَ اسْتِقَالِهَا التَّكَايُفَ، فَظَنَّتْ أَنَّهَا مَعْدُورَةٌ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِذَا هَلَّلَ اللَّهُ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ الْوَكِيلُ﴾ فَهَاجَرُوا.

فِيهَا: «وَالَا فَالْأَصْلُ أَنَّ اللَّهَ عَلَّمَ الْمُسْتَضْعِفِينَ: كَمَا فِي هَوْلِهِ بَعْدُ: «وَالَا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْيَتَامَى وَالْأَسْلَمِ وَالْوَلَدَانِ».

وكان النبي ﷺ يُعْرِفُ بَيْنَ الْمُسْتَغْنَى الَّذِي لَمْ يُهَاجِرْ وَالْقَاعِلِ الْقَادِرِ، وكان يدعو لهم ويدعو على عدوهم؛ كما في «الصحيحين»، عن أبي هريرة: قال: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يُعْصَلِي الْعِشَاءَ، إِذْ قَالَ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)، ثُمَّ قَالَ قَبِيلٌ أَنْ يَسْجُدَ: (اللَّهُمَّ نَحْ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ نَحْ سَلَمَةَ بْنِ وَثَامٍ، اللَّهُمَّ نَحْ الْوَلِيدِ بْنِ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ نَحْ الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سَبِيحَ يُونُسَ^(١)).

إِقَامَةُ الْمَسْلَمِ الْقَادِرِ وَسَطِ الْمَحَارِبِينَ:

وَكُلُّ مَنْ أَسْلَمَ بِمَنْكَةِ قَبْلِ الْفَتْحِ وَلَمْ يُهَاجِرْ مِنْ وَسْطِ الْمُحَارِبِينَ وَهُوَ قَادِرٌ، فَقَدْ أَخَذَ حُكْمَ الْكَافِرِ فِيهَا، وَسَبَّحَتْهُ إِلَى اللَّهِ، وَاسْتَضَعَّ اللَّهُ الْمُسْتَغْنَى الَّذِي لَا يَتَخَكَّرُ مِنَ الْخُرُوجِ؛ وَلَمَّا قَالَ ابْنُ عِيَّاشٍ: «كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَغْنَى، أَنَا مِنَ الْوَلَدَانِ، وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ»^(٢).

عَلَى مَنْ تَجِبَ الْهَجْرَةُ:

وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ ضَعْفَهُمْ فِي هَوْلِهِ: «وَالَا يَسْتَوِيُونَ حِيَّةً وَلَا يَنْتَكِرُونَ سَيْكَةً»، والمراد بالحيَّة: عَجَزُ الْإِنْسَانِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ عَرَجٌ وَعَدَمٌ دَائِبٌ، أَوْ عَوْلُهُ؛ فَلَا يَجِدُ مَخْرَجًا مِنْ كُفَّارٍ قَرِيشٍ، وَلَا مَخْلَافًا عَنْهُمْ، وَهَوْلُهُ: «سَيْكَةً»؛ يَعْنِي: طَرِيقًا مَعْرُوفًا وَأَمِينًا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَمَنْ وَجَدَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْهَجْرَةُ، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: قُدْرَةُ الْبَدَنِ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْمَانِعِ؛ كَالْعَمَى.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٩٨) (٤٨/٦)، ومسلم (٦٧٥) (١٦/١).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٧) (١٢/٢).

الثاني: المَلَادُ عَنْ كَفَارِ قَرِيشٍ، وَعَدَمُ تَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ يُعَذِّبُونَ كُلَّ مَنْ لَحِقَ بِالْمُسْلِمِينَ إِلَى الْحَبَشَةِ - الْأُولَى وَالثَّانِيَّةُ - ثُمَّ الْمَدِينَةُ وَتَمَكَّنُوا مِنْهُ.

الثالث: معرفة الطريق إلى المدينة، ومعه زائده فيه.
وَمَنْ وَجَدَ عُلُومًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، فَهُوَ مِنَ الْمُسْتَضْقِينَ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ الرَّجُلُ أَوْ الْمَرْأَةُ صَاحِبِ الْبَدَنِ عَارِفًا بِطَرِيقِ الْمَدِينَةِ، وَلَكِنَّهُ مَطْلُوبٌ مِنْ قَرِيشٍ كَالْمَحْبُومِ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَهْلِيًا لِمَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، وَفَدَى يَكُونُ عَارِفًا بِالطَّرِيقِ، أَيْنًا فِيهِ وَمَعَهُ زَائِدُهُ، يَجِدُ مَلَاذًا مِنْ قَرِيشٍ، لَكِنَّهُ مَرِيضٌ بِمَا لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْخُرُوجَ.

وَمَنْ كَانَ مَعْدُودًا، فَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَرَجَ؛ هَلَا ﴿وَأُولَئِكَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَتَوَكَّلَ عَلَيْهِمْ﴾ وَكَانَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

وهوئة تعالى: ﴿لَا تَكُنْ لِرِيْضٍ أَوْ ذِمَّةٍ قَبْلَهُمَا فَبَشِّرْهُمَا بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ هو كَقَوْلِهِ فِي الْعَتَكِيَّةِ: ﴿يَعْلَمُونَ الْبَيْنَ نَاسًا إِذْ أُتِيحَ وَبِعَةً يَلْقَى فَاعْتَدُوا﴾ [١٥٦]، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى وَجُوبِ الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ وَلَوْ إِلَى غَيْرِ الْمَدِينَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا.

وفي هذا: الهجرة من بلد الكفر التي لا يتمكَّنُ المسلم فيها من إظهار دينه إلى بلد الكفر التي يتمكَّنُ فيها من ذلك؛ كَهَجْرَةٍ مَنْ هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَفَاعِلُ ذَلِكَ مَعْدُودٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَمُعْدِيهِ لَأَجْرِ الْهَجْرَةِ وَأَنْفُسِهِا.

الفرق بين بلد الإسلام وبلد الكفر:

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ بِلَدِ الْإِسْلَامِ وَبِلَدِ الْكُفْرِ، فَالْأَصْلُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى دِينِ النَّاسِ، لَا إِلَى شُكَايِهِمْ، فَالْشُّعُوبُ وَالْمَحْكُومُونَ إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامُ وَهُمْ سَوَادُ أَهْلِ الْبِلَدِ، وَيَقِيمُونَ شُعَائِرَ الدِّينِ فِيهَا، فَيَلْبَسُهُمْ بِلَدٌ مُسْلِمٌ، وَلَوْ كَانَ الْحَاكِمُ كَافِرًا.

فقد يكون البلد مسلماً، وحاكمه كافراً؛ كقبض دولة الإسلام في القرون الخالية التي ولع بعض حكامها في مكفر ظاهري؛ كالدولة البوذية في العراق، والتبديدي في مصر والقيروان، وغيرهما؛ فالناس فيها يظهرون الإسلام وشرائع الدين، ولم يفت أحد من علمائها عموم الناس بالهجرة لأجل حاكمها، ولما أفتى أبو جعفر الثاوري علماء القيروان بالهجرة أسكتوه وأنكروا عليه قوله؛ وذلك أن العلماء إن تركوا العادة تركوا دينهم، وتبدلت بلد بكاولها بعدما كان الخوف على بعضها.

وفرق بين كفر الحاكم وكفر المحكومين، ولا يلزم من كفر الحاكم كفر المحكوم، إلا عند بعض الخوارج.

وقد يكون الحاكم مسلماً، والمحكومون كفاراً؛ فيكون البلد بلد كفر؛ كالحبشة بعد إسلام النجاشي؛ فهو مسلم، ومحكوموه نصارى.

ويخرج من هذا إن حكم حاكم مسلم بلداً أكثره كفاراً بحكم الله، وأجزي للمسلمين الظهور، ولو كانوا أقل من غيرهم، فقلبت شوكة المسلمين شوكة الكافرين، وظهور المسلمين ظهور الكافرين، فيحل الظهور هنا محل الكثرة، ويأخذ البلد حكم بلد الإسلام.

وقد نص على اعتبار الظهور والغلبة غير واحد من الأصحاب؛ كابي يعقوب وابن تيمية؛ فقد تكون بلدة أو قرية أهلها على الكفر، وهي داخلة في دولة المسلمين، محكومة بحكمهم، فلا تأخذ حكم بلد الكفر؛ كخبيزة؛ فقد كان جل أهلها يهود، ولكنها تحت حكم المسلمين ودولتهم، وخرجها لهم، وقد جعل النبي ﷺ عليها غشاة، فلم يكن يسكنها الصحابة كما يسكنون المدينة، وإنما يمايلون أهلها ويأبسونهم، ولو أقام فيها أحد، لم يكن مقيماً في بلد كفر، وإنما جازى كافرين؛ لأن الأرض للمسلمين، وحكمهم عليها نافذ وظاهر؛ كظهور الكثرة على القلة، وخرجها لهم؛ فالنبي حينما أخرجهم منها، لم يعلوهم قيمة

أرضهم؛ لأنها للمسلمين لا لهم، وهذا يختلف عن بلد أهلها كفار، وتكونونها، ويظهرون فيها ما يشاؤون من دينهم وديارهم.

وبعض العلماء يجعل في البلدان قسماً ثالثاً، وهي بلدان لا تأخذ أحكام دار الحرب ولا دار الإسلام، وذلك لاختلاف حال الظهور والتعكن والكثرة فيها، كما أفنى ابن تيمية في (مأدين)، فقد جعلها مرتبة فيها المعينان، فلم يجعلها بمنزلة دار السلم التي تجري عليها أحكام الإسلام، ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار، بل جعلها قسماً ثالثاً متوسطاً.

والبلدان لا دوام لحالها؛ فقد تتحول كما يتحول الإنسان من الإسلام إلى الكفر، ومن الكفر إلى الإسلام، ومن الطاعة إلى الفسق، ومن الفسق إلى الطاعة.

الهجرة إلى بلد الكفر المسالم:

وقد يهاجر المسلم من بلد كفر مُحارب إلى بلد كفر مسالم عند العجز عن الوصول إلى بلد مسلم، ويسمى مهاجرًا وفعله هجرة، وقد سَمَّى النبي ﷺ من هاجر إلى الحبشة مهاجرًا، بل أنزاهم بذلك، وقد قال قتادة في قول الله تعالى في النحل: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْهُ مَا خِلُوا لَمْ يَرْكَبْهُمْ فِي اللَّهِ حَسَنَةً وَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (١٤١٢) أنه فمن هاجر إلى الحبشة من الصحابة (١).

موجبات الهجرة:

وأما هجرة الصحابة من مكة إلى الحبشة، فلأجل إظهار الدين، لا لأجل الفرار بين البائسين؛ فإن الهجرة لها موجبات:

• منها ما يتعلق بالمعل وإظهار الدين.

• ومنها ما يتعلق بالبلد.

(١) تفسير الطبري (١٤/٢٢٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢٢٨٤/٧).

أَمَّا الْعَمَلُ، فَإِنَّ شُرْعَ الْمُسْلِمِ مِنْ إِظْهَارِهِ - كَرْفَعِ الْأَذَانَ، وَبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ - وَجِبَ عَلَيْهِ الْهَجْرَةُ إِلَى بَلَدٍ يُظْهَرُ فِيهِ شَرَائِعُ دِينِهِ، وَلَوْ كَانَ الْبَلَدُ الَّذِي يُهَاجِرُ مِنْهُ أَهْلُهُ مُسْلِمُونَ تَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ مِنْ إِظْهَارِ دِينِهِمْ، وَالَّذِي يُهَاجِرُ إِلَيْهِ أَهْلُهُ كَافِرُونَ، وَالْهَجْرَةُ لِأَجْلِ إِظْهَارِ الشَّرَائِعِ أَوْجِبَتْ مِنَ الْهَجْرَةِ لِأَجْلِ مُفَارَقَةِ بَلَدِ الْكَافِرِينَ.

وَأَمَّا الْهَجْرَةُ لِأَجْلِ الْبَلَدِ، لَا لِأَجْلِ إِظْهَارِ الشَّرَائِعِ، فَهُوَ أَنْ يُهَاجِرَ مِنْ بَلَدٍ كَافِرٍ يُظْهَرُ فِيهِ دِينُهُ وَشَرَائِعُهُ إِلَى بَلَدٍ مُسْلِمٍ يُظْهَرُ فِيهِ دِينُهُ وَشَرَائِعُهُ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَةَ الْإِقَامَةَ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ.

وَهَجْرَةُ الْحَبَشَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ لِأَجْلِ الْعَمَلِ وَإِظْهَارِ الدِّينِ، لَا لِأَجْلِ الْبَلَدِ؛ فَلَمْ تُكُنِ الْحَبَشَةُ بَلَدًا إِسْلَامًا، وَهَجْرَةُ الْمَدِينَةِ لِأَجْلِ الْعَمَلِ وَالْبَلَدِ سَعَاءً، وَالْهَجْرَةُ لِحَفِظِ الْعَمَلِ وَإِقَامَتِهِ أَعْظَمُ مِنَ الْهَجْرَةِ لِأَجْلِ الْأَرْضِ وَالْبَلَدِ؛ لِأَنَّ الْبَلَدَ وَلَوْ كَانَ فَاضِلًا - كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى - لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْقُدُورَةُ عَلَى إِظْهَارِ الْعَمَلِ؛ فَتَمَّ فَقَرَّ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ، أَقَامَ، وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ، هَاجَرَ وَلَوْ إِلَى بَلَدٍ مَفْضُولٍ؛ لِأَنَّ فَضْلَ الْأَعْمَالِ أَعْظَمُ مِنْ فَضْلِ الْبُلْدَانِ، وَاتَّزَعَ الْأَعْمَالُ عَلَى أَصْحَابِهَا أَعْظَمُ مِنْ اتِّزَانِ الْبُلْدَانِ عَلَيْهِمْ.

أَحْوَالُ وَجُوبِ الْهَجْرَةِ وَتَحْرِيمِهَا:

وَيُخْتَلَفُ الْفَقْهَاءُ فِي وَجُوبِ الْهَجْرَةِ مِنْ بَلَدِ الْكَفْرِ، مَعَ الْقُدُورَةِ عَلَى إِقَامَةِ الدِّينِ وَإِظْهَارِ الشَّرَائِعِ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ ثَلَاثَةَ شُورَا لَا يَخْتَلِفُونَ فِي وَجُوبِ الْهَجْرَةِ لَهَا وَلَوْ أُتِمَّتِ الشَّرَائِعُ، وَشُورَا لَا يَخْتَلِفُونَ فِي جَوَازِ الْإِقَامَةِ فِي بَلَدِ الْكَفْرِ فِيهَا، أَوْ اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ، وَصُورَا لَا يَخْتَلِفُونَ فِي تَحْرِيمِ الْهَجْرَةِ فِيهَا:

أَمَّا مَا لَا يَخْتَلَفُ فِي وَجُوبِ الْهَجْرَةِ فِيهَا مِنْ بَلَدِ الْكَفْرِ وَلَوْ أُتِمَّتِ الشَّرَائِعُ فِيهَا: فَذَلِكَ زَمَنُ الْحَرْبِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِينَ، فَلَا يَجُوزُ

لمسلم أن يؤمن بين ظهرانيهم، ولو مكثوا من إقامة دينه؛ لأنه يكثر سواد الكافرين، ويعرض نفسه وأهله وماله ليهام المسلمين وقدانهم.

ولا يختلفون في وجوب الهجرة عند عدم القدرة على إقامة الدين وشرائعه اللازمة والمتعمدة؛ لازم كالدُّخُر والصلاة والصوم، ومنعديء كالزَّكَاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودعوة الناس إلى التوحيد والسُّنَّة، وكذلك إقامة أحكام الدين وشرائعه الظاهرة؛ كبناء المساجد، وصلاة الجماعة والأذان لها، والحجاب، وإعفاء اللحى، وكذلك الشرائع الباطنة التي إن أقيمت الظاهرة، لزم قيام الباطنة من باب أولى.

وأما ما لا يختلف في جواز أو مشروعيته: فهو لمن أقام في بلد الكفر لدفعهم؛ أسوة بالأنبياء، ولو أطال البقاء؛ فإن الله لم يأمر نبيه ﷺ بالهجرة إلا لما مكث من إظهار دينه ودعويته وشرائع دينه، وهكذا الأنبياء من قبليه لم يغادروا أرض قومهم إلا كرهاً أو خوفاً من عدايتهم المعروفة.

وأما ما لا يختلف في تحريمه: فالهجرة من بلد الإسلام إلى بلد الكفر الذي لا يظهر فيه الشرائع بل يحارب فيه الإسلام، ولو كان في ذلك حفظ للدنيا، فلا يجوز لمسلم أن يهاجر من بلد الإسلام ولو ظلم فيها في دنياه، إلى بلد الكفر التي لا يظهر فيها دينه ولكن تحفظ دنياه؛ لأنه لا يجوز حفظ الدنيا وإضاعة الدين؛ فإن الله لم يوجب الهجرة على نبيه والمؤمنين إلا وليتها من ضياع دنياهم وتركها - من ماله وزوجه وولده ودار وأرضي - شيء كثيراً فلا يعتبر حفظ الدنيا مع ضياع الدين شيئاً.

وأما من ظلم وفهر من حاكم طاع مسلم تسلط على المسلمين، وأراد على دينه أو جزيه أو نفسه، فأراد الهجرة إلى بلد كفر يحفظ دنياه ويقيم دينه عند تغلب بلد مسلم - فيجوز له ذلك كما عزم الزهري على الهجرة إلى أرض الروم هرباً من الوليد بن يزيد؛ بشرط أن يكون

متردِّداً للعودة إلى بلاد الإسلام في بلاد أو غيرها، من غير نية دوام الإقامة في بلاد الكفر.

الهجرة من بلاد الكفر الذي يُظهر فيه المسلم دينه:

وقد اختلفت العلماء في الهجرة من بلاد الكفر الذي يقدر فيه أن يُقيم المسلم دينه، ويُظهر شرائع ظاهراً وباطناً، على أقوالٍ؛ جماعها في قولين:

القول الأول: وجوب الهجرة.

الثاني: عدم وجوبها.

والأظهر التفصيل؛ وذلك أنَّ بقاء المسلم في بلاد الكفر لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن تكون للمسلمين مدَّة وفُرَى يُظهرون فيها دينهم، وتُظهر فيها شوكتهم؛ كالمُدن والقُرَى والولايات التي تكون ضمن بلاد كُفْرِيَّة اليوم؛ كالهند وما وراء السند وما تحت روسيا؛ ففي الهند ولايات ومدن فيها عشرات الملايين، وفي روسيا كذلك.

فهؤلاء إن أظهروا دينهم وشعائرهم الخاصة والعامة، لم تُجب عليهم الهجرة؛ وذلك أنَّ لهم شوكة وقوة يحمون بها شعائرهم ودينهم، ولهم حمية تحفظ دينهم وديارهم، ولا يائسون بفراقهم ولو كانوا ضمن دولة كافرة، فإن كانوا على قِلَّة وضعف بالنسبة لدولة الكفر الحاكمة، فعبدوا واكتنفوا بأظهار شعائر الدين، وتركوا جهاد دولة الكفر التي فوقهم، حتَّى يتمكنوا منه فيجاهدوا ليقموا حكم الله فيهم.

الاحتماء بالكافر:

وإن صال صائل كافر ولم يقدر على دفعه من أنفسهم، احتسوا ولو بكافر، كما لم يؤمر مهاجرو الحبشة بالجهاد؛ لقائهم وضعفهم في

وقت كان أهل المدينة مأمورين فيه بالجهاد، لكَثْرَتِهِمْ وَأَقْوَمِهِمْ، فلم يُؤَمَّرَ أهل الحبشة بما أُمِرَ به أهل المدينة، وقد يَثْبُورُ في الحبشة بعد نزول آيات الجهاد بضعة أعوام، وأجري أهل الحبشة على ما تَقَضَى مِنْ كَثِّ اليدِ الذي كانوا عليه في مَكَّةَ: ﴿قَرَأُوا آيَاتَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ٧٧).

الحالة الثانية: أن يكونَ المسلمون في بَلَدٍ كَثُرَ أفرادًا أو جماعاتٍ قليلةً وأسرًا متفرقةً في أوساطِ المشركين، فهؤلاء تجبُ عليهم الهجرة؛ لأنَّ القلةَ تلوبُّ مع الكثرة، فلا شوكةَ لهم ولا هيبةَ، وربما تَصْنُرَ الأولادُ والأحفادُ بسببِ إقامة الأجدادِ وهم قِلَّةٌ وَسَطُ المشركين، وربما حَمَلَهُمْ ذلك على محاكاةِ الفعلِ والتَّشَبُّهِ بِالمشركين في الظاهرِ لأنَّهم لا شوكةَ لهم ولا حميةَ تَحْفَظُ في نفوسِهِمْ هَيْبَةً مِنْهُمْ، وهؤلاء وإن أقاموا شعائرَهُمْ فلا يدُ أن تَذَوَّبَ قُرْبَانُهُمْ في الكفرِ، إن لم يَكُنْ في الأولادِ، ففي الأحفادِ ومن يتَقَدَّمُ؛ وذلك أَنَّ المسلمين لما تَمَكَّنُوا في المدينة، أَرْسَلَ النبي ﷺ إلى المهاجرين في الحبشة أن يَأْتُوا إليه؛ لأنَّهم جماعةٌ قليلةٌ بالنسبةِ لبِلَدٍ أَهْلَةٌ كَثِيرٌ.

وأما إن كان الحاكم لا يحْكُمُ بِحُكْمِ اللَّهِ كما في الحدودِ والتعزيراتِ في العقوبات، ولا في العقودِ والمعاملاتِ، كما أَمَرَ اللَّهُ في كتابِهِ، وأهلُ تلكِ البلدِ مسلمون، كما هو في أكثرِ بُلْدَانِ الإسلامِ اليومَ، فلا خلافتَ في فضلِ تركِ تلكِ البلدِ.

الأحكامُ المَبْدَلَةُ وَتَرْكُهَا عَلَى الْهَجْرَةِ:

وأما في تحقُّقِ وجوبِ الهجرةِ مِنْهَا مِنْ عَدِيهِ، فَإِنَّ تِلْكَ الْأَحْكَامَ الْمَبْدَلَةَ عَلَى حَالَتَيْنِ:

الحالة الأولى: أَلَا نَعْمُ الْجَلْدُ لِعَمومِ المسلمين ولا جمهورِهِمْ مِنْ

التَّبَسُّ بِتِلْكَ الْأَحْكَامِ الْمَبْلُغَةِ؛ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْهَجْرَةُ مِنْ بِلَدِهِمْ حَيْثُ لَا يَشْرُطُ أَنْ يَقْدِرُوا عَلَى إظهارِ الدِّينِ وَشِعَائِرِهِ، وَبَيَانِ حُكْمِ الْحَاكِمِ وَالْمُنْحَاكِمِ إِلَى غَيْرِ حُكْمِ اللَّهِ، وَالتَّرِيصِ بِالْحَاكِمِ وَعَزْلِهِ عَلَى مَرَاتِبِ الْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ وَالتَّسْكِينِ.

وذلك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بدأتْ تَنْزِلُ عَلَيْهِ آيَاتُ الْحُدُودِ وَالْعُقُوبَاتِ وَالْعُقُودِ فِي الْفَرَاقِ وَالسُّقُوتِ، وَجَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ فِي الْحَيْشَةِ، وَلَا يَبْقَا فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ، فَلَمَّا بَأْمَرُهُمْ بِتَرْكِ الْحَيْشَةِ وَاللَّحَاقِ بِهِ فِي الْمَدِينَةِ، وَلَمَّا جَاءَ جَعْفَرٌ وَمَنْ مَعَهُ بَعْدَ خَبَرِ مَنْ الْحَيْشَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، لَمْ يُكَيِّزْ عَلَيْهِمْ تَأْخِذَهُمْ، وَقَدْ بَقُوا فِي الْحَيْشَةِ بَعْدَ بَدْءِ نَزُولِ آيَاتِ الْحُدُودِ وَالْعُقُودِ أَعْمَامًا.

وَلأنَّ الْأَحْكَامَ تَعَلَّقَ بِالْأَفْرَادِ غَالِبًا، وَتَعَلَّقَهَا بِالْجَمَاعَاتِ نَادِرًا كَالْقَسَامَةِ وَشِبْهِهَا، وَالتَّبَسُّ بِهَا قَلِيلٌ فِي الْأَفْرَادِ، وَيَتِمُّكَ الْمُؤْمِنُ مِمَّا نَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى أَنْ يَقِيَمَهُ وَيَقْطِيعَ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ مَعَهُ كَقُودِ النِّكَاحِ وَالْمَوَارِيثِ، وَالطَّلَاقِ وَالْعَدَّةِ، وَالْمَعَامَلَاتِ؛ فَهُوَ قَادِرٌ غَالِبًا عَلَى عَدَمِ التَّبَسُّ بِالْحُكْمِ الْمَخَالِفِ لِحُكْمِ اللَّهِ.

وَأَمَّا مَا يُوجِبُ الْحُدُودَ وَالْعُقُوبَاتِ، فَالْأَصْلُ عَدَمُ وَقُوعِهَا مِنْ الْمُؤْمِنِ، وَإِنْ وَقَعَتْ مِنْهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ مِنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الْمُسْلِمِ الْمَحْكُومِ لِإِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَى نَفْسِهِ، وَتَرْكُ رَفْعِ أَمْرِ مَنْ أَصَابَ حَدًّا مِنْ أَهْلِهِ لِلسُّلْطَانِ الْقَائِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ عِنْدَ وَجُودِهِ؛ فَكَيْفَ عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِهِ؟

وَأَمَّا نَصُوصُ الْوَحْيِ وَكَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةِ نَزُولِ الْمُتْحَاكِمِ مَخَاتَرًا لغيرِ حُكْمِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ السُّلْطَانِ بِغيرِ حُكْمِ اللَّهِ وَتَشْرِيعِهِ.

الحَالَةُ الثَّانِيَةُ: إِنْ كَانَتْ الْأَحْكَامُ الْمَبْلُغَةُ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ فِي بِلَدِ الْمُسْلِمِينَ نَعُمُّ بِهَا الْبَلَوَى لِعُمُومِ النَّاسِ؛ كَالْإِلْزَامِ بِهَا وَالْمُعَاقِبَةِ عَلَى تَرْكِهَا

فَلَا يَسْلَمُ مِنْهَا جَمْعُهُمْ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي وَجُوبِ الْهَجْرَةِ مِنْ تِلْكَ الْبِلَدِ خِلَافٌ، وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ أَهْلِهَا مُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا الْحَاكِمُ الْمَشْرُوعُ غَيْرَ شَرْعِ اللَّهِ، فَالْمَحْلُلُ لِمَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَالْمَحْرَمُ لِمَا أَحَلَّ اللَّهُ، فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ تَنْزِيلٌ عَلَيْهِ نَصُوصٌ وَلَا فِي الْأَمْرِ فِي الْإِسْلَامِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَزْلُهُ إِنْ قَفَرُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ عَجَزُوا فَلَا بَيْعَةَ لَهُ وَإِنْ نَزَلُوا نَحَتْ سُلْطَانَهُ وَتَغْلِبَهُ.

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ أَرْضِهِمْ لِأَجْلِهِ؛ بِشَرِطِ أَنْ يُظْهِرُوا الدِّينَ، وَيُقِيمُوا شَعَائِرَهُمْ فِي أَرْضِهِمْ، وَيَأْمُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ.

وَقَدْ تَجَبَّ الْهَجْرَةُ عَلَى قَوْمٍ أَوْ أَفْرَادٍ مِنْ بِلَدٍ دُونَ غَيْرِهِمْ إِلَى بِلَدٍ آخَرَ يَحْفَظُ دِينَهُمْ، وَيُظْهِرُونَ فِيهِ الشَّعَائِرَ؛ لِأَنَّهُمْ غُصُّوا بِالْأَذْيَةِ وَالْقَهْرِ، كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ سَعَى فِي مَكَّةَ بِالْهَجْرَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَلَمْ يَخْرُجْ هُوَ وَآخَرُونَ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ يَجِدُ لَهُ مَنَعَةً مِنْ رَبِّهِ، وَشَوْكَةً مِنْ قُوِيهِ؛ كَبَنِي هَاشِمٍ، فَأَمَرَ بَعْضُ مَنْ لَا يَجِدُ مَنَعَةً بِالْهَجْرَةِ، مِمَّنْ يَنَالُهُمُ الْعِلَاقُ وَمَنْ قَدْ تَصَلَّى إِلَيْهِمْ يَدُ الْمُشْرِكِينَ، فَخَرَجَ فِي شَهْرِ رَجَبٍ بَعْدَ الْبَعَثِ بِخَمْسِ سِنِينَ: عُمَانُ بْنُ عُقَّانَ وَزَوْجَتُهُ زَيْنَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بِضْعَةِ عَشَرَ رَجُلًا وَامْرَأَةً، فَتَبِعَتْهُمْ قَرِشٌ إِلَى الْبَحْرِ لَمَّا عَلِمَتْ بِهِمْ، فَرَكِبُوا السَّفِينَةَ قَبْلَ أَنْ يُلْدُوهُمْ.

وَسَبَّبَ هِجْرَتَهُمْ: حَفَظَ دِينَهُمْ، وَإِقَامَةُ شَرِيعَتِهِمْ، وَجِصْمَةُ دَعَائِهِمْ؛ فَمَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ الصَّلَاةَ عِنْدَ الْبَيْتِ، فَأَرَادُوا إِقَامَةَ الدِّينِ وَحَفَظَ الْأَنْفُسَ؛ كَمَا قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: «لَمَّا نَزَلْنَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ، جَاوَزْنَا بِهَا حَيْرَ جَابِ، الشَّجَافِيِّ، أَوَّلًا عَلَى دِينِنَا، وَغَدَلْنَا اللَّهُ»^(١).

(١) أخرجه أحمد (١٧٤٠) (٢٠١/١)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢٠١/٢)، وابن هشام في السيرة (٣٣٤/١).

وقال ابن مسعود - فيما رواه الطبراني، وابن سعد، وابن عساکر - :
 «كان إسلام حمزة غمراً فكتما، وكانت هجرته نضراً، وكانت إمارته رحمة؛ لقد
 رأيتنا وما نستطيع أن نصلِّي بالبيت حتى أسلم حمزة، فلما أسلم حمز،
 فأتلهم، حتى نركبونا لصلَّينا»^(١) رواه القاسم بن عبد الرحمن، عن
 ابن مسعود^(٢).

وإسلام حمز كان عند خروج من خرج من الصحابة إلى الحبشة؛
 كما ذكره ابن إسحاق^(٣).

وقد رجع مهاجرو الحبشة من هجرتهم الأولى إلى مكة في سؤال
 من عابهم، فاشتد أمر قريش وخلفائها عليهم وعلى من أسلم من
 بعدهم، حتى حوَّجهم النبي ﷺ وبنو هاشم في شعب أبي طالب، فرجعوا
 هم وغيرهم مهاجرين مرة أخرى إلى الحبشة، وكانوا فوق الثمانين رجلاً
 وامرأة، حتى تبعهم قريش برسولها إلى النجاشي ليبيِّنهم ويقطع ذمتهم
 وجوازهم لهم، فامتنع من ذلك.

وقد روى أحمد، عن ابن مسعود قال: «بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى
 النَجَاشِيِّ، وَنَحْنُ نَحْوُ مِائَتَيْنِ رَجُلًا، فِيهِمْ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ،
 وَجَعْفَرٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَزُوقَةَ، وَعُثْمَانُ بْنُ مَلْطَمُونَ، وَأَبُو مُوسَى...»^(٤)
 الحديث^(٥).

سبب عدم هجرة النبي ﷺ إلى الحبشة:

ولمَّا لم يهاجر النبي ﷺ معهم إلى الحبشة لأن الله أخبره بطلوه
 ونضره، وبه قيام الدين في أم القرى وما حولها وما بعد عنها، فلا ينوب

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (٨٨٠٦) (٩/ ١١٦)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ٢٧٠)، و«تاريخ دمشق» لابن عساکر (٤٨/ ٤٤).
 (٢) أخرجه أحمد (٤٤٠٠) (١/ ٤٦٦).
 (٣) «سيرة ابن هشام» (١/ ٣٤٢).
 (٤) أخرجه أحمد (٤٤٠٠) (١/ ٤٦٦).

عنه في قيام هذا الأمر أحد، وهو ينوب عن كل أحد، فأمر صحابته بالهجرة إلى الحبشة ليقيموا دينهم، ويحفظوا أنفسهم، حتى عادوا مرة أخرى مغررين حتى السنة السابعة من الهجرة حينما أرسل إليهم النبي ﷺ لئلا اضلُّوا أمر النبي، وقويت شوكة المسلمين، وانكسرت شوكة المشركين، بعد بئر وأخذ الحذوية وفتح خيبر، حتى قال النبي ﷺ: (ما أذوي بأيهما أنا أسر؛ بفتح خيبر، أو بضم جعفر) (١).

وفي هذا جواز أن يدخل بعض المسلمين في حماية غير المسلمين، عند تعلم قوة للمسلمين تحفظ دينهم وقتهم.

وقد كانت آيات الجهاد قد نزلت على رسول الله ﷺ، والصحابة في الحبشة، فلم يأمرهم بالقتال فيها لأنهم قليل، والحاكم عند يرجي إسلامه بلا قتال، وقد أسلم بعد، فأخير النبي ﷺ بموعدة وإسلامه قبل فتح مكة.

وفي هذا أن يفرق المسلمون بين مواضع القوة والضعف فيهم، ويفرقوا بين الدولة الكافرة المُناصرة، والدولة الكافرة المُحاربة المعادية؛ فالنجاشي احتسب نصيراً وهو كافر، فاحتسب به زمن الضعف، فلم يُقاتل ولم يُقاتل، ثم أسلم ﷺ.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُجَاهِدْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَنْفُسِ مَرْغاً كَثِيراً وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ بِمَا يَلْبِسُ مُجَاهِدًا إِلَى اللَّهِ فَتُحْلَلْ لَهُ لَمْ يَدْرِكْهُ الْوُفْقُ فَقَدْ وَقَعَ الْبُرْءُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾﴾ (النساء: ١٠٠).

المراد بالهجرة في الآية: الهجرة إلى المدينة، والمُراحم هو

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧٠) (١٠٨/٢)، وابن هشام في «السيرة» (٣٥٩/٢).

التَّحَوُّلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَمِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَمِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، وَيُلْوَ إِلَى يَلْدُ، رَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ رَوَاهُ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(١).

وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ: الْحَثُّ عَلَى الْهَجْرَةِ؛ فَإِنَّ فِي الْأَرْضِ بِرْزًا وَسَعَةً، فَلَيْسَ الْهَجْرَةُ بِمَانِعَةٍ مِنْ ذَلِكَ، فَالْمَرَادُ بِالشَّعَةِ فِي الْآيَةِ الرَّزْقُ؛ وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَرَكُمْ اللَّهُ حَتَّىٰ تَنْتَحِلُوا﴾ [النساء: ١٢٠]، يَعْنِي: مِنْ بِرْزٍ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّكُمُ الْقُرْآنُ وَنُكْرًا وَلَاشْعَةً﴾ [النور: ١٢٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿لِيُفِيقَ قَوْمٌ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٢٧].

وَفِي هَذَا: عَدَمُ اعْتِبَارِ طَلَبِ الرَّزْقِ فِي الْهَجْرَةِ إِلَى اللَّهِ؛ فَمَنْ سَافَرَ طَلِبًا لِلرَّزْقِ وَالْمَعِيشِ، لَمْ يَكُنْ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ؛ وَإِنَّمَا إِلَى دُنْيَا، فَلَا يَأْتُمُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَمَنْ نَوَى بِرْزًا وَغَيْشًا يُفِيقُ بِهِ دُنْيَا، فَهُوَ عَلَى يَتِهِ.

لِغُلُّ مَنِ بَدَأَ طَرِيقَ الْحَقِّ:

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَنَهْلًا ثُمَّ يَدْرِكْهُ لُتُوكٌ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾؛ يَعْنِي: ثُمَّ أَجْرُهُ بِالشَّرُوعِ فِي الْأَمْرِ؛ فَمَنْ عَزَمَ عَلَى إِقَامَةِ الْحَقِّ، وَحَالَ دُونَهُ حَاطِلٌ، أَتَاهُ اللَّهُ أَجْرُهُ وَلَوْ لَمْ يُشْهِ.

وَمَنْ أَخَذَ بِأَوَّلِ سَبَابِ الْحَقِّ وَطَرِيقِهِ، ثُمَّ حَبَزَ أَوْ أَفْرَقَهُ الْمَوْتُ، أَتَاهُ اللَّهُ أَجْرُهُ، وَفَدَّ كَانَ بَعْضُ مَنْ قَالَ بِالْإِسْلَامِ فِي مَكَّةَ، سَوَّلَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ عَقْرَ الطَّرِيقِ، وَخَوَفَتْ الْمَوْتَ مِنْ عَدُوٍّ وَقَاطِعِ طَرِيقٍ أَوْ بَشْعٍ أَوْ لَذَّةٍ دَائِمَةٍ، فَإِنْ مَاتُوا فَاتَتْهُمْ دُنْيَا مَكَّةَ وَهِيَ الْمَدِينَةُ؛ فَلَا حَقُّقُوا بَيْنَا وَلَا دُنْيَا.

فَتَبَّ اللَّهُ لَهُمْ أَنْ مَاتَ فِي خُرُوجِهِ مُهَاجِرًا إِلَى الْمَدِينَةِ - وَلَوْ كَانَ

(١) تفسير الطبري (٢/٣٩٩)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣/١٠٤٩).

في أول طريقه - أَنْ أُجْرَهُ عَلَى اللَّهِ، كما لو بَلَغَ المدينة، وقد روى أحمد في «المُسْنَد» عن عبد الله بن حنبل، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ - ثُمَّ قَالَ: بِأَصَابِيهِمْ مَوْلَاوِ الثَّلَاثِ: الْمَوْسِقَى وَالسَّيَّيَةِ وَالْإِتِهَامَ، فَجَمَعَهُنَّ؟ وَقَالَ: وَالَّذِينَ الْمُجَاهِدُونَ؟ - فَمَنْ عَزَّ دَائِيهِ وَمَاتَ، فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﷻ، أَوْ لَدَخْنَهُ دَائِيَهُ لَمَاتَ، فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، أَوْ مَاتَ خَلْفَ آتِيهِ، فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﷻ)، وَاللَّهُ إِنَّهَا لَكَلِمَةٌ مَا سَمِعْتُهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (فَمَاتَ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ قُتِلَ قَتْعًا، فَقَدْ اسْتَوْجَبَ الْعَاقِبَ)^(١).

وفضل الهجرة من بلد الكفر إلى بلد الإسلام يشترط مع فضل الدخول في الإسلام في تكفير ما سَلَفَ مِنَ الذُّنُوبِ؛ كما في حديث عمرو بن العاص؛ قال ﷺ: (أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِيهِمْ مَا كَانَ قَبْلَهُ ١٩ وَأَنَّ الْهِجْرَةَ تَهْدِيهِمْ مَا كَانَ قَبْلَهَا ١٩) وَالْأَخْبُحُ يَهْدِيهِمْ مَا كَانَ قَبْلَهُ ١٩^(٢).

وليس هذا لكلِّ ما يُطْلَقُ عليه هجرة؛ وإنما هو خاصٌّ بالهجرة من بلد الكفر إلى بلد الإسلام، وأما الهجرة من بلد الفسق إلى بلد الطاعة، وَمِنْ الْبِلَادِ الْمُسْلِمِ الْمَفْضُولِ إِلَى الْبِلَادِ الْفَاضِلِ، فَأَجْرُ ذَلِكَ بِمُقْدَارِ مَا تَرَكَ، وَمُقْدَارِ مَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ.

• • •

ﷺ قال لعالي: (وَرَبِّكَ سَمِعْتُ فِي الْأَنْبِيَاءِ قَالَتْ عَلَيْهِمْ جِبْعٌ أَنْ تَقْرَأُوا مِنْ أَنْتُمْ أَنْ يَخْلُقَ أَنْ يَتَوَكَّلَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّ الْكَافِرِينَ كَمَا لَكُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ) [النساء: ١٠٩].

نزلت هذه الآية بعد إتمام الصلاة، وقد كانت ركعتين وركعتين، فريد في

(١) أخرجه أحمد (١٧٨٨٤) (٣٦/٤). (٢) أخرجه مسلم (١٧٨) (١١٢/١).

صلاة الحضرة، وأبرزت صلاة السفر؛ كما في «الصحيحين»^(١) من حديث عائشة^(٢)، وهذا جُعلَ لصلاة المسافر الصلوات ركعتين جميعاً، كما كانت قبل إتمامها، إلا الصبح، فإنها لم تُردْ فبقي على حالها حضراً وسفراً بلا خلاف، والمغرب؛ فهي ثلاث حضراً وسفراً بلا خلاف، وحكي عن ابن خزيمة قصرها، وهو كذب لا يصح القول بهذا من أهل الإسلام.

قصر الصلاة للمسافر:

وقد رفع الله الحرج بقصر الركعة في السفر بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، والجناح: الحرج؛ قاله ابن عباس^(٣).

وقد جاء رفع الحرج في السفر مقيداً بخوف فتنة الكافرين للمؤمنين وكيدهم بهم، ثم أمضاء رسول الله ﷺ لأمتيه تجميعاً ورحمة؛ ففي «الصحيح»^(٤) من حديث يعلى بن أمية: قال: قلت لعمر بن الخطاب: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ كُنْتُمْ تُغْلِبُكُمْ الْوَيْلُ﴾؟ فقد أجمع الناس^(٥) فقال: عَجِبْتُ مِمَّا حَبِطَ مِنْهُ، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: (صَدَقَ صَلَّى اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ)^(٦).

وكانت هذه الآية عندما كثرت السرايا والغزوات، ثم كانت في كل سفر؛ لأن طول الصلاة توطئة لرئيس العدو والتفانيه بالمسلمين؛ روى ابن أبي نجيح، عن مجاهد: أَنَّ الآية نَزَلَتْ لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِسُفْيَانَ والمَشْرِكُونَ بِسُفْيَانَ، فَوَاقَعُوا، فَصَلَّى النَّبِيُّ بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، رَكَعَتَهُمْ وَمَشْرُوعَهُمْ وَقِيَامُهُمْ مَعًا جَمِيعًا؛ فَهَمُّ بِهِ الْمَشْرِكُونَ أَنْ يُبَيِّرُوا عَلَى أُمِّيَّتِهِمْ وَأَنْفَالِهِمْ؛ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٧).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم: (١٠٥١/٣).

(١) سيأتي تخريجه بإذن الله.

(٣) أخرجه مسلم (٦٨٦) (١٧٨/١).

(٤) تفسير الطبري: (٤١١/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم: (١٠٥٢/٣).

وهو له تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الشُّعْرِ﴾؛ يعني: بتخفيف الرُّبَاعِيَّةِ إلى ركعتين، لا قُصِرَ كُلُّ الصَّلَوَاتِ؛ فَإِنَّ الفَجْرَ والمَغْرِبَ لَا يُقْصَرَانِ بِلَا خِلَافٍ.

أنواع تخفيف الصلاة في الشَّرِّ:

وتخفيف الصلاة في الشَّرِّ على نوعين:

الأوَّلُ: تخفيف الطُّلُوعِ، فلا يُقْرَأُ بِالْكَوَالِ بَيْنَ الشُّورِ وَلَا بِالْأَوَاطِءِ وَأَمَّا بِالْبَصَارِ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ، وهكذا كَانَ يُفْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ وَأَصْحَابُهُ؛ صَحَّ هَذَا عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ، وَحُكَاةِ النَّخَعِيِّ عَنْهُمْ جَمِيعًا، كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَءُونَ فِي الشَّرِّ بِالشُّورِ الْبَصَارِ»^(١).

وهو وإن لم يَسْمَعْ أَحَدًا مِنَ الصُّحَابَةِ إِلَّا أَنَّهُ صَحَّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ فِي شَرِّهِ لِلْحَجِّ بِالنَّاسِ فِي الشَّجَرِ الْغَيْلِيِّ وَفَرِيشٍ، وَقَرَأَ أَيْضًا فِيهَا بِالْكَافِرُونَ وَالْإِعْلَاصِي؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢).

وَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ بِنِ مَالِكٍ بِأَبِيهِ الشَّجَرِ، فَقَرَأَ بِبَارِزٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ لَهُ أَنَسٌ: «طَوَّلْتَ عَلَيْنَا» رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ^(٣).

وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصُّحَابَةِ؛ وَهُوَ قَوْلُ طَاوَسٍ وَالنَّخَعِيِّ مِنَ النَّاسِ.

وهذا النوع من التخفيف في كُلِّ الصَّلَوَاتِ جَمِيعًا.

والنَّوعُ الثَّانِي: تخفيف التَّقْدِيمِ، وَهُوَ فِي الرُّبَاعِيَّةِ فَقَطْ؛ فَتَكُونُ رَكْعَتَيْنِ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٦٨٤) (١/٣٢٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٦٨٢) و(٣٦٨٣) (١/٣٢٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٧٣٩) (٢/١١٩).

وهذا النوع هو المقصود في الآية من قصر الصلاة، والأول يدخل
تحتاً بالزوم والآخر.

مراحل تشريع الصلاة:

وقد شرع الله الصلاة للأمة على مراحل مجتمعة ثلاث:

الأولى: شرع الله الصلاة ركعتين ركعتين، ولا فرق بين الصلوات
الشهائية والليلية، ولا بين الفريضة والراتية؛ وذلك كما في حديث عائشة
السابق في «الصحيحين»: «فَرَضَ اللهُ الصَّلَاةَ جَمْعَ فَرَضِهَا وَرَكَعَتَيْنِ وَرَكَعَتَيْنِ،
فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُثِرَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَبَيَّذَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ»^(١).

المرحلة الثانية: الزيادة في صلاة الفريضة وجوباً؛ وذلك في الظهر
والعصر والمغرب والعشاء، وإبقاء الصبح والنوافل - الصبح فَرَضًا،
والنوافل على السُّنَّة - أن تكون ركعتين ركعتين؛ إلا الوتر فواحدة، أو
وتر العدد مضافاً.

واختلفت في التنفل بواحدة من غير الوتر، ورُوي ذلك عن عمر^(٢)،
وقد جاء في «الصحيحين»؛ من حديث ابن عمر مرفوعاً: (صَلَاةُ اللَّيْلِ
مَقْنَى مَقْنَى، لِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ، صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤَيِّرُ لَهُ مَا قَدْ
صَلَّى)^(٣)، وفي رواية: (صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)^(٤).

المرحلة الثالثة: قصر صلاة السفر الرباعية خاصة ركعتين ركعتين؛
وهذا في هذه الآية: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا فِي الْأَرْضِ فَتْنًا فَيَسْخَرُوا مِنكُم مِّنْكُمْ أَن تَقْرَأُوا مِنَ
الْكِتَابِ إِنَّكُمْ إِذَا يَقْرَأُونَ آيَةً مِّنْهُ يَخَسِرُونَ﴾.

(١) أخرجه البخاري (٣٥٠) (٧٩/١)، ومسلم (٦٤٥) (١٨٨/١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥١٣٦) (١٥٤/٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١٤٩) (١٢/٢)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٢٢/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٩٩٠) (٢٤/٢)، ومسلم (٧٤٩) (٥١٦/١).

(٤) أخرجه أحمد (٤٧٩١) (٢٦/٢)، وأبو داود (١٢٩٥) (٢٩/٢)، والترمذي (٥٩٧).

(٥) (١٨١/٢)، والنسائي (١٦٦٦) (٢٢٧/٣)، وابن حبان (١٣٢٢) (١١٩/١).

حُكْمُ قَصْرِ الْمَسَافِرِ لِلصَّلَاةِ:

وَاخْتَلَفَ فِي قَصْرِ الصَّلَاةِ: هَلْ هُوَ رُخْصَةٌ أَوْ إِحْكَامٌ؟

فَمَنْ جَعَلَهُ رُخْصَةً، لَمْ يُبَيِّلِ الصَّلَاةَ بِالزِّيَادَةِ فِي السَّفَرِ، لِأَنَّ الْقَصْرَ رُخْصَةٌ يَجُوزُ تَرْكُهَا.

وَمَنْ جَعَلَ الْقَصْرَ حُكْمًا وَإِحْكَامًا، جَعَلَ الزِّيَادَةَ عَلَى الرُّكُوعَيْنِ فِي السَّفَرِ - إِلَّا الْمَغْرِبَ - كَالزِّيَادَةِ عَلَى الْفَرَائِضِ فِي الْحَضَرِ الرُّتَابِيَّةِ خَفَسًا، وَالشَّائِبَةِ ثَلَاثًا، وَالثَّلَاثَةِ أَرْبَعًا.

وَالسَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: عَلَى أَنَّهَا رُخْصَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، بَلْ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّهَا سُتَّةٌ.

وَعَالَتْ أَبُو حَنِيفَةَ وَشَيْكُهُ حَمَّادٌ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ جَعَلَا الْقَصْرَ فَرْصًا فِي السَّفَرِ، كَالِإِتِمَامِ فِي الْحَضَرِ، وَفَدَّ أَحْمَدُ بِظَاهِرِ حَدِيثِ عَائِشَةَ السَّابِقِ: «أُفِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ»، وَجَعَلَا صَلَاةَ السَّفَرِ لَمْ تَكُنْ أَرْبَعًا.

وَهَذَا مَخَالَفَتُ إِظْهَارِ الْقِرَاءَةِ، فَاطَّةٌ وَقَعَ الْحَرَجُ عَنِ الْمُصَلِّي إِذَا قَصَرَ صَلَاتَهُ فِي سَفَرِهِ، وَرَفَعَ الْحَرَجَ يَدًّا عَلَى جَوَائِزِ الْقَصْرِ، وَلَا يَدًّا عَلَى وَجُوهِهِ، وَفِي لَفْظِ الْعَرَبِ أَنَّ الْحَرَجَ يُرْفَعُ لِإِبَاحَةِ الشَّيْءِ، وَلَيْسَ لَوْجُوهِهِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِي ظَاهِرِ الْقِرَاءَةِ وَالسُّنَّةِ، تَبَيَّنَ أَنَّ قَصْرَ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ كَانَ بَعْدَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْحَضَرِ ثَامَّةً لِسِتِينَ، وَعَائِشَةُ لَمْ تُرَدِّ أَنَّ الْقَصْرَ جَاءَ مَعَ زِيَادَةِ الصَّلَاةِ لِأَرْبَعٍ، فَهِيَ أَحْكَمُ النَّاسِ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي النَّاسِ الْإِقَامَةُ، لَمْ يَكُنِ التَّلَبُّسُ بِالسَّفَرِ أَصْلًا، فَحَمَلَتْ الْقَصْرَ الْعَارِضَ عَلَى الْأَصْلِ السَّابِقِ لِلصَّلَاةِ، وَهُوَ الرُّكُوعَانِ، وَكَأَنَّ السَّفَرَ شَبَّهَتْ عَنْهُ، ثُمَّ أُفِرَّ عَلَى مَا تَضَى، وَأَنَّ السُّكُوتَ عَنْهُ يَجْعَلُهُ تَابِعًا لِلْأَصْلِ، وَهُوَ الْإِتِمَامُ فِي الْإِقَامَةِ، فَحُكِّمَ السَّفَرُ تَبَعًا لِلْحَضَرِ، وَلَمَّا جَاءَ حُكْمُ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ بِالنَّصِّ، اسْتَقْلَّ بِتَضْيِيقِهِ بِنَصٍّ مُسْتَقْلٍ عَمَّا

كان عليه مِنَ الثَّبُوتِ تَبَعًا لِنَصِّ مُتَعَلِّقٍ بِحَالٍ أُخْرَى، وَهِيَ الْإِقَامَةُ، وَلَمَّا ثَبَتَ بِضِيءُ، دَلَّ عَلَى تَغَايُرِ حُكْمِهِ مِنَ الْحَضَرِ، وَلَمْ تَرُدَّ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَلَا يَصُحُّ أَنْ نَجْعَلَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَوْلًا لَهَا فِي وَجُوبِ الْقُضْرِ وَلَقَدْ ثَبَتَ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تُسَمُّ الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ، كَمَا قَالَ عَطَاءٌ: «لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُؤْفِي الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ إِلَّا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ»، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُؤْفِي الصَّلَاةَ فِي السَّفَرِ وَتَصُومُ^(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالطَّحَاوِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ^(٢) وَهُوَ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ عَنْهَا عُرْوَةُ، أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٣).

وَجَاءَ عَنْهَا أَيْضًا أَنَّهَا كَانَتْ تَقْضِي فِي السَّفَرِ، رَوَاهُ عَنْهَا مَيْمُونُ بْنُ يَهْرَانَ وَعُرْوَةُ، الْأَوَّلُ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٤)، وَالثَّانِي رَوَاهُ ابْنُ خَبْرٍ^(٥).

وَلَبِثَ الْقَصْرُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الصَّحَابَةِ، كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ عَمْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرُ وَأَبِي مُوسَى وَأَبِي بَرَّةَ وَسَلَمَةُ وَغَيْرِهِمْ.

سَبَبُ إِتِمَاعِ بَعْضِ السَّلَفِ لِلصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ:

وَمَا وَزَعَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ بَيْنَ الْإِتِمَاعِ فِي السَّفَرِ، فَلَيْسَ هُوَ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَصْلِ الرُّخْصَةِ، وَإِنَّمَا جَلَالَتُهُمْ فِي ذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ:

الْأَوَّلُ: لاختلافهم في التفاضل بين القصر والإتمام.

الثَّانِي: لاختلافهم في تقدير حقيقَةِ السَّفَرِ الَّذِي رُبِّطَتْ بِهِ رُخْصَةُ الْقُضْرِ وَنَوْحُهُ، وَتَقْدِيرُ الْإِقَامَةِ وَحَالِهَا وَمَقْلَبُهَا، وَحَالِ الْمَسَافِرِ وَقَضِيئِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٤٤٥٩) (٢/ ٥٦٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي الشَّرْحِ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ (١/ ٤٢٤)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤/ ٣٨٥).

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٤٤٦١) وَ(٤٤٦٢) (٢/ ٥٦١).

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٤٤٦٣) (٢/ ٥٦١).

(٤) تَفْسِيرُ الطَّيْرِيِّ (٢/ ٤١٠).

وعلى هذا يُحْتَمَلُ ما جاء عن عائشة ومعه كما سبق، وما جاء كذلك عن الجسور بن سحرمة، وعبد الرحمن بن عبد قيس.

وأما ما جاء في الخبر عن عمر^(١) وابنه^(٢): «صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر»، وينحوي قال جابر^(٣)، فالمراد بذلك الأجر والشواب والجزاء وليس القنعة، حتى لا يظن أحد أن أجره ينقص بفعله التعب إلى الإتمام وترك السكوة، وهذا المعنى الذي بيته ابن عباس وابن عمر لرجل أتم في السفر وصاحبه ينقص، فقالا له: «هل أنت الذي كنت تقصر، وصاحبك الذي كان يتم؟» رواه ساجد عن ابن عباس؛ أخرجه ابن أبي شيبة^(٤)، ورواه قتادة عن ابن عمر، عند عبد الرزاق^(٥).

ومرادهما تمام الاتباع وقصوره، وليس المراد تشابه الختم وعلان صلاة السفر بالزيادة؛ كظلال صلاة الحضر بالتقصير والزيادة، ولم يثبت عن أحد من الصحابة: أنه قال بذلك، وقد جاء عن ابن عباس: «من صلى في السفر أربعاً، كان كمن صلى في الحضر ركعتين»^(٦)، رواه الضحاك بن مزاحم عنه، ولم يشعه منه؛ قال شعبه وابن المديني وأبو زرعة وابن جبران: وقد سئل هو عن سماعه من ابن عباس، فنفاه^(٧).

وقد جاء عند عبد الرزاق، وعنه الطبراني، عن النخعي، عن

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨١٥٦) (٢/٢٠٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨١٦٧) (٢/٢٠٤).

(٣) أخرجه أبو نعيم الطيالسي (١٧٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٦٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨١٧٣) (٢/٢٠٥).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٤٦٥) (٣/٥٦١).

(٦) أخرجه أحمد (٢٣٦٢) (١/٢٥١).

(٧) ينظر: «المرج والمعدل» لابن أبي حاتم (٤/٤٥٨)، وتهذيب الكمال (١٣/٢٩٤).

ابن مسعود قال: «مَنْ صَلَّى فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا، أَعَادَ الصَّلَاةَ»^(١).

وهذا مُتَكَرِّرٌ، تَفَرَّدَ بِهِ غَالِبُ بَنِي عُثَيْيَةَ اللَّهُ، عَنْ خُذَادٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَغَالِبٌ مَثْرُوكٌ.

وَنَسَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ لِعَائِشَةَ وَجُوبَ الْإِتِمَامِ فِي كُلِّ سَفَرٍ، وَلَا يَصَحُّ عَنْهَا إِتِكَادُ الْقَصْرِ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ عُرِفُوا بِالْأَخْلِ عَنْهَا.

حَكُمُ اشْتِرَاطُ مَفَارِقَةِ الْبِلَادِ لِلْقَصْرِ:

وَقَدْ حُلِيَ الْقَصْرُ بِالضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ «وَقَوْلًا مَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَكَانٌ عَيْنُهُ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ»، وَالضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ هُوَ السَّفَرُ، وَأُطْلِقَ فِي آيَةِ كَمَا أُطْلِقَ فِي الشُّعْثَةِ وَلَمْ يُقَيَّدَ بِنَصٍّ صَحِيحٍ صَرِيحٍ؛ إِحَالَةً لِلضَّرْبِ، وَالاختلافِ الْبُلْدَانِ، وَالسَّابِقِ عَلَّمَ اللَّهُ بِتَغْيِيرِ الْبُلْدَانِ وَالْمَرَاكِبِ، فَلَوْ قَيَّدَ بِالْإِتِمَامِ وَلَوْ هُوَ، لَكَانَ قَوْلَانِ الْأَرْضِ كُلُّهَا الْيَوْمَ لَا يُغَيِّرُ سَفَرًا لِاخْتِلَافِ الْمَرَاكِبِ، وَلَوْ قَيَّدَ بِمَفَارِقَةِ الْبُلْدَانِ، لَسَقَطَتْ أَحْكَامُ السَّفَرِ فِي كَثِيرٍ مِنْ بُلْدَانِ الْهِنْدِ وَالصِّينِ؛ لِطَوِيلِهَا مَعَ اتِّصَالِ بُتَانِهَا، وَفِي الْهِنْدِ وَالصِّينِ الْيَوْمَ يَسِيرُ الرَّاكِبُ نَهَارًا كَامِلًا، وَلَا تَنَفُّكُ الْعَمْرِ عَنْ بِنَاءٍ يَتَّبِعُ بِنَاءً، وَأُطْلِقَ الضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ يَتَلَبَّسُ بِهِ كُلُّ أَحَدٍ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ؛ لِاتِّصَاحِهِ فِي الْعَرَبِ عَنْهُمْ.

وَلَمْ يُحَقِّقْ فِي زَمَنِ النَّبَوَّةِ أَنَّ أَحَدَ الصَّحَابَةِ سَأَلَهُ عَنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مَعَ قِيَامِ الْحَاجَةِ وَعُمُومِ الْبَلَوَى، وَلَمْ يَظْهَرْ أَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِيهَا بَيْنَهُمْ فِي حَدِّ ذَلِكَ اخْتِلَافًا يَرْوَاهُ يُعَارِضُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ؛ وَإِنَّمَا تَخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ وَأَفْعَالُهُمْ بِحَسَبِ حَالِهِمْ وَحَالِ السَّائِلِ، وَرَبَّمَا اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُهُمْ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي تَفَاضُلِ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ فِي السَّفَرِ، لَا فِي حَقِيقَةِ السَّفَرِ فِي ذَاتِهِ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤١٦٦) (٥٦١/٢).

اختلاف السلف في مسافة القصر... واعتبروا العرب:

وبعض الفقهاء يحملون تباین أقوالهم في هذا على اختلافهم في حد السفر نفسي، لا فيما يحقّق به من حال وقصد؛ ولذلك توسّعوا في حكاية حد مسافة القصر عن الصحابة، ووضعت بعض الأقوال في غير موضعها، وجعلوا للواحد منهم أقوالاً متضادة متعارضة، ومن نظر إلى المرفوع إلى النبي ﷺ وإلى الموقوف على الخلفاء الراشدين، وجد أنها حكاية حال.

وهذا وغيره مما يحكى من تنوع أقوال الصحابة بعض أن الأمر يرجع إلى العرف؛ وإنما جلاّتهم في حال المسافر وما يقرّون سفره من قرائن خارجة عنه، يزيلون الحكم بعد معرفتها على ذات السفر، فيظن أن اختلافهم على مسافة السفر التي يصح بها القصر.

وقد صح في مسلم: أن عمر قصر بذي الحليفة^(١)، وبينها وبين المدينة اثنا عشر كيلاً أو أقل، واليوم هي من المدينة أو أشدّ، وصح عنه أنه قصر الصلاة إلى نخيتر كما روى أسلم، وهي نحو من وثق وثمانين كيلاً، روى البيهقي^(٢)، وصح عنه أنه قصر في ثلاث أميال، روى اللجلاج العامري عنه؛ أخرجه ابن أبي شيبة^(٣).

ولم يفتة عثمان بن عفان مسافة؛ وإنما قيّد بما يتحقّق معه السفر عادة في العرف، وهو الشخص والبرور في الأرض، الذي يحتاج فيه معه إلى الزاد، فقال: إنما يقصر الصلاة من كان شاعصاً أو يحضره عدو؛ وهو صحيح عنه؛ أخرجه عبد الرزاق وغيره^(٤).

وصح عن علي: أنه قصر وهو منطلق إلى صفين؛ روى عنه

(١) أخرجه مسلم (٦٦٢) (١٤٨١/١).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٣٦/٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨١٣٧) (٢٠٢/٢).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٢٨٥) (٥٢١/٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨١٤١) (٢٠٣/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٧/٣).

عاصم^(١) أخرجه ابن المنذر^(٢).

وهذا الصحيح عن الخلفاء الراشدين في قصر الصلاة، ولا أعلم عن أحد منهم من حدّ السفر الذي يقصر فيه بمسافة زمنية، ولا طولية، وإنما هي أفعال مجردة حكّيت عنهم، لا يحزم بأنهم أخرجوا ما دونها، فلا يُترخص فيها، وهي شبهة بالأفعال المحكيّة عن النبي ﷺ التي تدلّ على عموم الترخيص، لا حدّ السفر بزمن ولا بطول، وما تزكوا ذلك إلا لأنّ السفر لا يضيّق بالحرّ أو على كلّ زمن ولا على كلّ مسير.

وقد جاء عنّ دونهم من الصحابة أقوال في حدّ السفر بتفسير أو مكان أو زمان، ولكن ما من أحد منهم صحّ الحدّ عنه في قول إلا صحّ عنه من وجوه آخر ما يخالفه؛ فقد صحّ عن ابن عباس؛ أنّه قال: «لا تقصر إلى عرفة وتظنّ تحلة، واقصر إلى عسفان والطائف وتجلّة، ولا تقصروا الصلاة إلا في الحزم الثام، ولا تقصر فيما دون الحزم» رواه عنه عطاء^(٣)، ورواه الشافعي في الأم^(٤)، وروى مجاهد^(٥) وعكرمة^(٦) وأبو جبر^(٧) عنه ثقبته باليوم الثام.

وترخص ابن مسعود بالقصر من الكوفة إلى النجف^(٨)، وبينهما بضعة عشر كيلاً، وترخص أيضاً بأربعة فراسخ^(٩)، ولم يُرخص حليفة

(١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٩٣/٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٢٩٦) (٥٢٤/٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨١٤٠) و(٨١٨٧) (٢٠٢/٢).

(٣) الأم (٢١١/٢).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٢٩٩) (٥٢٤/٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨١٣٥) (٢٠١/٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨١١٩) (٢٠٠/٢).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨١٣٣) (٢٠١/٢).

(٧) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٢٢/٢).

(٨) ينظر: الاستبصار لابن عبد البر (٩٧/٦).

بِالْقَصْرِ مِنَ الْكَوْفَةِ إِلَى الثَّلَاثِينَ^(١)، مَعَ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَصَرَ بَقِيَّةَ بَيْنَهُمَا^(٢).
وَأَمَّا ابْنُ عَمَرَ، فَصَحَّ عَنْ نَافِعٍ قَوْلُهُ: «كَانَ ابْنُ عَمَرَ أَذْنَى مَا يَقْصُرُ إِلَيْهِ
الصَّلَاةُ مَا لَمْ يُطَالِغْهُ بِخَيْرٍ»^(٣)، وَهِيَ نَحْوُ مِائَةٍ وَثَمَانِينَ كَيْلًا، وَصَحَّ عَنْهُ مَا
يُخَالِفُهُ؛ فَقَدْ قَصَرَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ بِسِيرَةٍ هَذَا إِلَى خَيْرٍ؛ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ سَالِمٌ؛
قَالَ: «سَافَرَ إِلَى رِيَمٍ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ، وَهِيَ مَسِيرَةُ ثَلَاثِينَ مَيْلًا»؛ رَوَاهُ مَالِكٌ^(٤).
وَصَحَّ عَنْهُ الْقَصْرُ بِمَا هُوَ أَقْصَرُ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ سَالِمٌ أَيْضًا: أَنَّهُ
قَصَرَ بِدَايَةِ الثُّصْبِ، وَهِيَ مِائَةُ عَشْرٍ فَرْسَخًا؛ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ^(٥)، وَهِيَ نَحْوُ
مِائَةٍ وَخَمْسِينَ كَيْلًا، وَصَحَّ عَنْهُ الْقَصْرُ فِيمَا هُوَ أَقْصَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ كَمَا
رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ حُلَيْلَةَ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ: «تُقْصَرُ الصَّلَاةُ فِي
مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ»؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٦)، وَصَحَّ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ جَبَلَةَ بْنِ
سُحَيْمٍ: أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ خَرَجْتُ مَيْلًا، فَقَصَرْتُ الصَّلَاةَ»^(٧)، وَصَحَّ عَنْهُ مِنْ
حَدِيثِ سُحَابِ بْنِ وَثَّابٍ: أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَسَافِرُ السَّاعَةَ مِنَ النَّهَارِ
فَأَقْصِرُ»؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٨)، وَصَحَّ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقِيمُ
بِمَكَّةَ، فَإِذَا خَرَجَ إِلَى وَثَى قَصَرَ^(٩).
وَصَحَّ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّهُ قَصَرَ الصَّلَاةَ وَجَمَعَ إِلَى أَرْضِي لَهُ مَسَافَةُ خَمْسَةِ
فَرَسَخَاتٍ»؛ رَوَاهُ عَنْهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْهُ^(١٠)، وَهِيَ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ التَّيْهِي فِي فَيْرَقَةِ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ (٤٢٢/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (٨١١٨) (٢/٢٠٠).

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٤٣٠٢) (٢/٥٢٥).

(٤) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (عِدِّ الْبَاقِي) (١١) (١/١١٧).

(٥) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (عِدِّ الْبَاقِي) (١٢) (١/١١٧).

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (٨١٢٠) (٢/٢٠٠).

(٧) أَخْرَجَهُ الْبَاقِي (٥٢٧/٢).

(٨) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (٨١٣٩) (٢/٢٠١).

(٩) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ (٨١٨٤) (٢/٢٠٦).

(١٠) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْظَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤/٤٠٧).

نحو خمسٍ وعشرين كيلو، وقد حكي ذلك عن أنس، مع أن أنس يرى القصر فيما هو دون ذلك، كما في «صحيح مسلم» من حديث يحيى الهنائي، أنه سأل أنس بن مالك عن القصر، فقال: «كان النبي ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال، أو ثلاثة فراسخ، صلى ركعتين» والشك فيه من شعبة^(١).

اختلاف أقوال النبي ﷺ وأصحابه في مسافة القصر:

ومجرد فعل النبي ﷺ، وكذا الصحابي، للقصر: ليس مقتدا لأدنى مسافة القصر، وإنما مجوز لها، وإنما هو أبعد منها من باب أولى، ولا ينبغي ما ثوبتها؛ وإنما يرجع فيه إلى ضابطه من عرف الناس، فقد يقصر الصحابي في موضع، ولا يقصر فيما هو أبعد منه؛ وذلك ليجوز خارجه عن مسافة القصر؛ كجولة اللقاب والرجوع من يومه، أو قصد الإقامة في بلد أتم بها، وربما قصر في موضع؛ لأنه يريد السير أبعد منه، فلا يؤخذ القصر فيه حداً لأدنى مسافة للقصر.

وما جاء من أقوال وأفعال متباينة عن الصحابة، لا يصح أن يعارض القول بالآخر، ولا ينسخ قول قولاً؛ لأنهم أبصر الناس وأفقههم بلغو الشرع ومراوده، وهم أهل لسان يفهمون عرف الشارع وعرف الناس، ولا بد من حمل اختلاف أقوالهم المتباينة على تنوع الحال، لا التضاد والتعارض، ومن تأمل هذا التنوع وثباته، وجد أن أرجح المتحابلي أن يحتمل اختلافهم على ما يحض بالشعر، لا على مسيرة السفر وحدها.

حد مسافة الشعر:

وقد اختلفت الفقهاء من بعدهم - من التابعين وأتباعهم والأئمة الأربعة - في حد السفر الذي يصح معه القصر والفطر؛ على أقوال كثيرة، وبعضها قد يُلحق ببعض، وذلك تبعاً لاختلاف الصحابة وتنوع أقوالهم، ومن هذه الأقوال:

القول الأول: قول أبي حنيفة وأصحابه: أنَّ السفر المُسَيَّح للقصر هو مسافة ثلاثه أيام.

القول الثاني: قول مالك والشافعي وأحمد: أنَّ حدَّ السفر المسيح للقصر أربعة برّوز، وهو مسيرة يومين.

القول الثالث: قول لمالك والشافعي، ورواية عن أحمد: أنَّ حدَّ السفر المسيح للقصر هو مسيرة يوم تام.

ولمالك خمس روايات في حدَّ مسافة القصر.

أشراط الخروج من البلد للترخص بالسفر:

وفي قوله: ﴿وَلَيْكُم مِّنَ الْأَشْيَاءِ﴾ إشارة إلى أنَّه لا يقصر حتى يشرع في السفر، وهو الضرب، ومن توى السفر وعزم عليه أنه لا يقصر ولا يفتطر ما دام لم يشرع في السفر، ومن شرع في السفر الصحيح، وسار بتركيته، جاز له القصر إن كان في بلد كبير كثير القران، فلا يجب عليه أن يسفر من البيوت ويبرز عنها، ولو سمن المسافرين مسافراً لإسفاره وبروزه من بلده، فأصل التسمية لا يتعلق به حكم لازم لا يخرج عنه؛ فإنَّ الأسماء والمصطلحات في الشريعة لا يأنط بها حكم الشرع من كل وجه، وإنما هي تدل على حكم الشرع من بعض الوجوه أو أكثرها، فقد يسفر الرجل من بلده، ولا يفتد مسافراً مع بروزه عنها، وإنما ذكره هاتئ الفقهاء قبل بروز المسافر للترخص بالقصر والفتقر، وذلك في البلدان الصغيرة، فهو أمر يهبط في زمانهم؛ لأنَّ عموم البلدان على هذا.

وقد يوجد اليوم من البلدان التي لا يفتك البناء فيها عن المسافر ولو سار مسيرة يومين أو ثلاثه أيام ماشياً؛ كما في بعض بلاد الهند والصين والفاخرة اليوم، ولأنَّ الحكم في القصر يتعلق برطح الحرج، فلا يتعلق الحكم بغيره ما وجد اسم السفر وتحقق قصد له؛ ولما كان بعض السلف من الصحابة والتابعين يقصر بعد خروجهم من بيوتهم وأهلهم؛ كما صرح عن

ابن عمر^(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٢)، وَصَحَّ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ عَبْدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٣)، وَكَانَ عَطَاءٌ يَوْمَعُ فِي هَذَا، وَلَا يُشَدُّ عَلَيْهِ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ عَطَاءٌ: «إِنَّمَا خَرَجَ الرَّجُلُ حَاجًّا، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ الْقَرْيَةَ حَتَّى تَخْضُرَ الصَّلَاةُ، فَإِنْ شَاءَ قَصَرَ، وَإِنْ شَاءَ أَزَمَّ، وَمَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ»^(٤).

وَأَمَّا كَانَ أَكْثَرُ السَّلَفِ يُعْلِفُونَ الْأُمُورَ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْبَلَدِ، حَيَاةً لِلدِّينِ، وَدَفْعًا لِمَا يَمْرُضُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ مَوَانِعِ السَّفَرِ، الَّتِي رُبَّمَا تُفْرِضُ لَهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الْبَلَدِ، وَيَكُونُ قَدْ أَفْكَرَ وَهُوَ حَيَاتُهُ، وَقَدْ قَصَرَ صَلَاتُهُ، فَرَجَعَ قَبْلَ بَرَوِزِهِ، وَلَمَّا فَالِقَتِ الْبُحُورَ بِجَوَازِ قَصْرِ الصَّلَاةِ لِمَنْ خَرَجَ مِنْ دَارِهِ وَأَهْلِهِ، وَسَارَ فِي الْبُلْدَانِ الْكَبِيرَةِ - يَجْرِي عَلَى مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ أَكْثَرُ مِنْ تَقْيِيدِ ذَلِكَ بِخُرُوجِهِ مِنْ بَلَدٍ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا بِمَسِيرَةِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلِ.

الخوف في السفر:

وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جِئْتُمْ لَنْ يَخْلُقَكُمْ اللَّهُ كُفْرًا﴾، رَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ أَبِي الْيُبُوبِ: أَنَّ هَوْلَهُ: ﴿إِنْ جِئْتُمْ﴾ نَزَلَ بِعَدِّ هَوْلِهِ: ﴿لَنْ تَقْسُرُوا مِنَ السَّلَاةِ﴾ بِمَا^(٥)، وَلَا يَصِحُّ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ جَعَلَ هَوْلَهُ: ﴿إِنْ جِئْتُمْ﴾ إلْحَاقَ شَرْطِ بَعْثِكُمْ سَابِقٍ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ جَعَلَهُ مُتَعَلِّقًا بِمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ صَلَاةُ الْخَوْفِ، لِتَأْخِيرِ التَّوَلُّيِ عَنْ أَوَّلِي الْأَيَّةِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَذَكَرَ الْخَوْفَ تَغْلِيظًا لِلْحَالِ، لَا تَغْلِيظًا لِلْمُحْكَمِ بِهِ، فَكَيْفَ يَخَافُ الْمُؤَقِّمُ وَلَا يَقْصُرُ، وَيَأْمَنُ الْمَسَافِرُ وَلَا يُتِمُّ، لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْقَصْرَ لِلْسَّفَرِ كَمَا فِي

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنفه (١٣٣١) (٥٣٩/٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنفه (٨١٧٢) (٢٠٥/٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنفه (١٣٣٩) (٥٣٩/٢).

(٤) تفسير الطبري (٤٠٦/٧).

هولته في أولها: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا أَن تَكُونَ فِي سَفَرٍ﴾ يعني: البُسر، وأما تقييده بالخوف في هوله: ﴿إِنْ جِئْتُمْ لَن يَخِفَّنَا اللَّهُ﴾ فَمَرَّاهُ: فقد كان لبيان الحرج عند النزول ليرفع به هو وغيره كما جاء في «الصحیح»: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ قَبْلِ الْخَوْفِ فِي الْآيَةِ، فَقَالَ لَهُ: (صَدَقَ قَصْدِي اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ)^(١١)، ولم يُقَيِّدْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ قَصْرَ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ بِالْخَوْفِ، وَمَا جَاءَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ^(١٢)، فَتَنَكَّرَ جَدًّا، وَسَمِعَهُ سَجَّوً، وَتَبَّتَ عَنْهَا مِنْ وَجْوهٍ مَا يُخَالِفُهُ.

وقد جتمع النبي ﷺ في مكة وهو آتٍ في عَجَبِه ومعه عائته أصحابه وخلفاؤه من يعلوه في أنفهم، وقد صحَّح عن ابن عباس: أنه قال: «كُنَّا نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ لَا نَخَافُ إِلَّا اللَّهَ ﷻ نُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ» رواه الترمذي والنسائي^(٣٧).

والقول بخلاف ذلك مخالفة صريحة للسُّنَنِ والآثَرِ.

﴿قَالَ نَعَمْ﴾ : (وَإِنَّا كُنَّا فِيهِمْ فَأَمْسَكْنَا لَهُمُ الْمَكَوَّةَ فَلَقْنَاهُمْ عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ ثُمَّكَ وَلِإِنَّا لَأَنبَحُهُمْ إِنَّا سَجَدُوا عَلَيْهِمْ لَوَيْنَ وَوَالْحَقُّم وَلَكُنَّا حَاطَهُمُ الْخُوفُ لَوْ يَسْلُوا لَيَسْلُوا مِنْكَ وَلِإِنَّا لَجُذْرُهُمْ وَأَنبَحُهُمْ وَذَ الْوَيْنَ كَلَرُوا لَوْ تَقَلُّوْا عَنْ أَسْلَحَتِهِمْ وَأَنبَحُهُمْ يَبْلُغُونَ عَلَيْكُمْ قَبْلَهُ وَبَدَأَ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أُنَىٰ مِن فُكْرٍ أَوْ كُنْتُمْ تُرْمَوْنَ لَوْ تَقَلُّوْا أَسْلَحَتَكُمْ وَوَلَدُوا جُذْرَكُمْ إِن لَّهُ أَعْدَ الْكَافِرِينَ عَلَآ تُهَيَّا﴾ (النساء: ١٠٢).

هذه الآية عامة للنبي ﷺ مع أصحابه، وغيره من الأئمة مع الأمة

(١) مستقر الخرجية . (٢) انفسار الطيرى $(E = 4/v)$.

(3) أخرج من المولى (14/1) (14/1)، والحقه (14/1) (14/1).

في صلاة الخوف، وتخصيصه بقوله: ﴿وَلَا كُنْتُمْ فِيهِمْ﴾؛ لفصل التشريع والابتداء به؛ خلافاً لأبي يوسف إذ جعل صلاة الخوف خاصة به ﷺ؛ لظاهر الخطاب في الآية؛ قال الله لنبيه ﷺ: ﴿وَلَا كُنْتُمْ فِيهِمْ﴾، وهذا بعيد؛ لأن الله قال بعد ذلك: ﴿وَأَقَمْتَ لَهُمُ الْكُفْرَةَ﴾.

مشروعية صلاة الخوف للأمة:

فالنبي ﷺ مُعَلِّمٌ يُبَيِّنُ لَأُمَّتِهِ، والأصل عموم الرسالة ووجوب الاقتداء بالرسل، ولما قل أصحاب النبي ﷺ ومن وراءه صلاة الخوف، دل على تعلل الحكم بالجميع لا به، ولو اختص به، لفعله وحده، وأمر أصحابه بخلافه؛ كالزيادة على أربع في النكاح، وعرض المرأة نفسها عليه، وكالوصال بالصيام، وعلى عموم صلاة الخوف: أصحابه من بعده، ولا اختلاف عندهم في ذلك.

وجاء عن المزيني صاحب الشافعي: القول بتسخير صلاة الخوف؛ وهذا بعيد، وقد استدل المزيني نفسه كما في مختصره؛ على جواز صلاة المتغلب بالمغترض بصلاة النبي صلاة الخوف بكل طائفة ركعتين وسلم، وأن الركعتين الأخيرتين له نافلة ولهم فريضة؛ كما في حديث جابر وغيره، ولو كانت صلاة الخوف منسوخة، نسخ ما تبعها من أحكام.

صلاة الخوف في الحضر:

وعامة العلماء على أداء صلاة الخوف في السفر، واختلفوا في يغلبها حضراً على قرئين:

فجمهور العلماء على مشروعيتها عند خوف العدو حضراً وسفراً، فإن شابهت حالة الخوف من العدو في الحضر حالة الخوف منه في السفر، صح؛ فإن العدو قد يداوم المسلمون وهم في الحضر، فيدفعون ويرابطون على ثغورها، ويحكمهم حيث لا يحكم خوف المسافر من العدو.

وَقَبَّ مَالِكٌ: إِلَى أَنَّ صَلَاةَ الْخُوفِ مَخْتَصَّةٌ بِالتَّغْيَرِ؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (النساء: ١٠١)؛ وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْمَعْجُونِ.
وَالْأَصْحُ الْأَوَّلُ، وَالْآيَةُ عُلِّقَتْ بِالْأَغْلِبِ؛ أَنَّ مُوَاجَهَةَ الْعَدُوِّ تَكُونُ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهَا فِي التَّغْيَرِ، فَالْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِينَ حِمَايَةُ بُلْدَانِهِمْ وَمَعْرِفَةُ قُرْبِ عَدُوِّهِمْ وَيُغَيِّرُهُ، وَلِهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْجِهَادَ وَالْقِتَالَ يَكُونُ فِي بُلْدَانِ الْعَدُوِّ، لَا بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ لِئَنَّا أَنَامَ شَرِيعَةُ الْجِهَادِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالْخُطَابُ لِمَنْ أَقَامَهَا، لَا لِمَنْ عَقَلَهَا فَادَّكَّهُ اللَّهُ حَتَّى أَصْبَحَ بِأَيْدِي الْعَدُوِّ فِي يَدِيهِ.

وَالشَّرِيعَةُ لَا تُخَاطَبُ الْمُقَصِّرُ فِي الْحَقِّ، وَتَخَفُّفٌ عَلَيْهِ الْعَمَلُ لِيَزِيدَ مَوَانًا وَذَلًّا وَدَعَةً، فَإِنْ كَانَتْ حَالُهُ كَذَلِكَ، فَلَوْزُمُهُ وَتَقَرُّعُهُ وَوَعِيدُهُ أَوَّلَى مِنْ مُخَاطَبَتِهِ بِالتَّخْفِيفِ؛ حَتَّى لَا يَهْتَرِ أَنْ فَعَلَهُ سَاقِطٌ جَائِزٌ، وَهُوَ أَخْوَجُ إِلَى تَذَارُكِهِ مَا فَاتَهُ بِمَا فَرَّطَ فِيهِ، مِنْ حَاجَتِهِ إِلَى التَّيْسِيرِ عَلَيْهِ؛ فَالشَّرِيعَةُ لَمْ تُلْغِ أَصْلَ التَّيْسِيرِ؛ وَإِنَّمَا رُبَّتِ الْخُطَابُ بِمَقْدَارِ الْحَاجَةِ وَأَوَّلَوِيَّتِهَا، وَإِلَّا فَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ بَلَدًا مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ قَاجَأَهُ عَدُوٌّ عَلَى حِينِ جُرْئَةٍ وَخَافَوْهُ وَاحْتَاجُوا إِصْلَاحَ الْخُوفِ، صَلَّوْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

صَلَاةُ الْخُوفِ وَغَزْوَةُ الْخَنْدَقِ:

وَتَأْخِيرُ النَّبِيِّ ﷺ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ صَلَاةَ الْخُوفِ لَوْ كَانَتْ جَائِزَةً لِلْمَحَاسِرِ لَصَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يُؤَخِّرِ الْعَصَرَ، وَغَزْوَةُ الْخَنْدَقِ لَيْسَتْ سَفَرًا؛ وَإِنَّمَا فِي نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ:

فَيُقَالُ: إِنَّ صَلَاةَ الْخُوفِ شَرِعَتْ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي زَمَنِ وَقَعْرِ غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ مِنْهَا:

لِمَنْهُمْ: مَنْ جَعَلَ غَزْوَةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ سَابِقَةً لِلْخَنْدَقِ؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَبَعْضُهُ كَثِيرًا كَالْوَاقِدِيِّ وَابْنِ سَمُرَةَ وَغُلَيْفَةَ بْنِ خُبَّاطٍ.

ومهم من قال: إن غزوة الخندق سابقة وتبعها ذات الرقاع، وهو قول جماعة كالبخاري وابن القيم وغيرهما.

وقد ذكر ابن إسحاق: أن ذات الرقاع كانت في السنة الرابعة والخندق بعدها في السنة الخامسة في سؤالين، وأكثر من جاء من بعده قال بقوله.

وقد نقل البخاري في «صحيحه»، عن موسى بن عقبة قال: كانت غزوة الخندق في سؤال سنة أربع^(١)، وظاهر صنيع البخاري الميل إلى قول ابن عقبة، وعقده يعرض ابن عمر على النبي ﷺ في أحد وهو ابن أربع عشرة، ويوم الخندق وهو ابن خمس عشرة^(٢)، فما بين أحد والخندق إلا سنة واحدة، وقد كانت غزوة أحد سنة ثلاث من الهجرة.

والاصح: أن الخندق سابقة لذات الرقاع، والأسانيد الصحيحة دالة على ذلك، وهي أولى بالأخذ من قول ابن إسحاق، وقد جعل البخاري ذات الرقاع بعد تحيّر لأن أبا موسى شهدها وكان مهاجراً إلى الحبشة ولم يقدّم إلا بعد غير، حيث قال كما في «الصحيح»: «فوافقنا النبي ﷺ حين افتتح غير»^(٣).

وفي «الصحيحين»، عن أبي موسى: «أنه شهد ذات الرقاع، وأنهم كانوا يلقون على أرجلهم الخرق لما نبيّت»^(٤).

وقد شهدها أبو هريرة ولم يسلم إلا قبل وفاة النبي ﷺ بأربع سنين، كما في «السنن»، عن حميد قال: صحب أبو هريرة النبي ﷺ أربع سنين^(٥)، ففي «المسنن»، و«السنن»، أن مروان بن الحكم سأل

(١) «صحيح البخاري» (١٠٧/٥). (٢) أخرجه البخاري (١٠٧/٥) (١٠٧/٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٧/٥) (١٣٧/٥).

(٤) أخرجه البخاري (١١٣/٥) (١١٣/٥)، ومسلم (١٨١٦) (١٨١٦/٣).

(٥) أخرجه أبو داود (٨١) (٢١/١)، والسنن (٣٣٨) (١٣٠/١).

أبا هريرة: هل صَلَّيْتُ مع النَّبِيِّ ﷺ صلاةَ الخوفِ؟ قال: نعم، قال: متى؟ قال: عامَ غزوةِ تَبُوكَ^(١).

وفاَتِ الرُّقَاعِ غزوةُ تَبُوكَ.

ويعشَّة: ما في الصحيح البخاري^(٢) من حديث جابر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بأصحابِهِ في الخوفِ في غزوةِ السَّابِغَةِ غزوةَ ذَاتِ الرُّقَاعِ^(٣).

ومعهم: مَنْ حَتَلَ العَدُوَّ في قوله: «السَّابِغَةُ» على الغزوة، ومعهم: مَنْ حَتَلَ على محذوفٍ وهو السُّبَّةُ السَّابِغَةُ، وعلى كِلَا الحَتْلَيْنِ يَدُلُّ هذا على تأخُّرِ غزوةِ ذَاتِ الرُّقَاعِ، وتَقْلُمُ غزوةُ الخَنْدَقِ.

ولو كانتِ الخَنْدَقُ متَقْلَمَةً، ما كَانَ ذلك مُسْقِطًا للاحتِجَاجَ بِصلاةِ الخوفِ، لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ عَلَيْهَا، وَهَمَّ أَعْلَمُ بِحَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَاسِخِ فَعْلِهِ وَمَنَاسِخِهِ.

وَأَمَّا تَأْخِيرُ النَّبِيِّ ﷺ لصلَاةِ العَصْرِ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ في الخَنْدَقِ، فَيُنْظَرُ تَخْرِيجُهُ، وَلَا يُجْعَلُ مُعَارِضًا لِمَا اسْتَفَاضَ واشْتَهَرَ مِنْ عَمَلِهِ وَعَمَلِ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ فُرِّقَ بَعْضُ الْعُقَمَاءِ بَيْنَ حَالِ الْمُسَافِقَةِ وَالْمُؤَاجَهَةِ وَالانْشِغَالِ التَّامِّ بِالْعَدُوِّ وَبَيْنَ غَيْرِهَا؛ فَفي الْمُسَافِقَةِ لَا يُمَكِّنُ لِأَخِيذِ أَنْ يُصَلِّيَ، فَيُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ إِلَى حِينِ أَتَيْتِهِ وَلَوْ بَعْدَ وَقْتِهَا، وَأَمَّا في غَيْرِ الْمُؤَاجَهَةِ، فَتَكُونُ صَلَاةُ الْخَوْفِ حَسَبَ الْقُدْرَةِ فَرْدًا أَوْ جَمَاعَةً، رَاكِبًا أَوْ رَاجِلًا.

اختلاف الروايات في ركعات صلاة الخوف:

وقد جاءت في صلاة الخوف أحاديثٌ جميعُها صحيحةٌ، وكلُّ الصُّوَرِ الْوَارِدَةِ الْمَرْفُوعَةِ مشروعةٌ؛ وذلك لِأَنَّ غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ تَعَلَّقَتْ، وَصَلَّوَاتِهِ فِيهَا

(١) أخرجه أحمد (٨٢٦٠) (٣٢٠/٢)، وأبو داود (١٢٤٠) (١٤/٢)، والنسائي (١٥٤٣) (١٧٣/٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١٢٥) (١١٣/٥).

أَكْثَرًا فِي كُلِّ غَزْوَةٍ أَيْتَامَ، وَفِي كُلِّ يَوْمِ صَلَوَاتٍ، وَكُلُّ صَلَاةٍ عَلَى حَالٍ مِنَ الْخَوْفِ بِخِلَافٍ عَنْ غَيْرِهِ، فَاخْتَلَفَ التَّصَوُّرُ بِاخْتِلَافِ الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ رَوَى مَا شَهِدَ، وَكُلُّ ذَلِكَ صَحِيحٌ.

ولهذا تعدُّ القولُ في ذلك عن الصحابة بتعدُّ الأفعالي، وكلُّ مِمْلٍ إِلَى مَا عَمِلَ أَوْ مَا نُقِلَ إِلَيْهِ وَلَا يُتَكَبَّرُ غَيْرَهُ، وَمَنْ قَالَ بِصُورَةٍ لَا يُبْطَلُ الْقَوْلُ بِغَيْرِهَا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُجْعَلَ أَقْوَالُهُمْ مُتَضَادَّةً مُتَعَارِضَةً؛ وَإِنَّمَا مُتَنَوِّعَةٌ مُتَشَابِهَةٌ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: «لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَقِيْقًا صَحِيْحًا»^(١).

وَكَانَ أَحْمَدُ وَكَذَا الشَّافِعِيُّ يُخَيِّرُ بَيْنَ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَتَغْيِيرِ الْحَالِ، وَلَا يُقَدِّمُ صِفَةً عَلَى أُخْرَى بِكُلِّ حَالٍ.

وَمَرَّقَ بَيْنَ مَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الرُّوَايَاتِ مَعَ تَعْلُدِ الْأَفْعَالِ؛ كَصَلَاةِ الْخَوْفِ، وَبَيْنَ مَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الرُّوَايَاتِ مَعَ اتِّحَادِ الْفِعْلِ؛ كَصَلَاةِ التَّكْوُفِ، فَالْأَوَّلُ: تُحْتَمَلُ الرُّوَايَاتُ عَلَى الْقَبُولِ إِنْ صَحَّ سَنَدُهَا وَقَامَتِ الْقِرِينَةُ عَلَى اخْتِلَافِ الْفِعْلِ، وَالثَّانِي: تُنْكَرُ الرُّوَايَاتُ الْمُتَعَلِّدَةُ وَلَوْ رَوَاهَا ثِقَاتٌ، وَيُؤْخَذُ بِأَصَحِّهَا وَأَقْوَاهَا وَمَا قَامَتِ الْقَرَائِنُ عَلَى تَرْجِيحِهَا مِنْهَا.

أسباب تعدُّ روايات صلاة الخوف:

وَأِنَّمَا تَعْدَدَتْ صُورُ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَمِيقَاتُهَا؛ لِتَعْدُدِ الْفِعْلِ وَاخْتِلَافِ الْحَالِ؛ فَتَمَّ سَبْرُ الْأَحَادِيثِ فِي صِفَةِ الْخَوْفِ، وَجَدَّ أَنَّ أَسْبَابَ تَعْدُّدِهَا تُرْجِعُ إِلَى أَسْبَابٍ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: الْقُرْبُ مِنَ الْعَدُوِّ وَالْبَعْدُ عَنْهُ؛ فَإِذَا كَانَ الْعَدُوُّ قَرِيبًا، احتاج المصلون لتخفيف الصلاة وتقليل عقدها؛ لِلخَشْيَةِ مِنْ مِيلِهِ عَلَيْهِمْ وَأَخْطِئُوا لَهُمْ عَلَى جُرْأَةٍ؛ وَلِهَذَا جَاءَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ رُكْعَةً، وَجَاءَتْ وَكُتِبَتْ، وَجَاءَتْ جَمَاعَةً، وَجَاءَتْ مُرَادَى عِنْدَ التَّلَاحُمِ وَثَلَدَةِ الْقُرْبِ.

(١) مسنن الترمذي (١٥١ / ٢).

الثاني: مكانُ العدوِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ كَانَ مُقَابِلًا لَهُمْ فِي قِيْلَتِهِمْ، صَلَّوْا جَمَاعَةً وَاحِدَةً عَلَى الصُّفَّةِ الْوَارِدَةِ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُمْ، صَلَّوْا جَمَاعَتَيْنِ: جَمَاعَةً نَحْرُوسَ، وَجَمَاعَةً قَائِمَةً تُصَلِّي عَلَى الصُّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي السُّنَّةِ.

الثالث: شِدَّةُ الْخَوْفِ وَخَفَافَةُ مِنَ الْعَدُوِّ؛ فَكُلَّمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ أَكْثَرَ حَوْفًا مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِكِينَ عَلَيْهِمْ وَجَنَاحِهِمْ لَهُمْ، أَخَذُوا بِأَعْفِ الصُّفَاتِ وَأَسْرَهَا عَلَيْهِمْ، وَغَشَّسَهَا بِعَكْسِهَا، وَكَثُرَ مِنَ الْفَهَامِ لَا يَتَعَبَّرُونَ بِشِدَّةِ الْخَوْفِ أَثَرًا فِي تَقْصَاتِ صَلَاةِ الْخَوْفِ.

صفاتُ صَلَاةِ الْخَوْفِ:

وَلَدَ جَاءَتْ صِفَاتٌ مُتَعَدَّةٌ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَجَمَاعُهَا عَلَى هَذِهِ الصُّفَاتِ:

الأولى: أَنَّ الْإِمَامَ يَجْعَلُ النَّاسَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ؛ فَيُصَلِّي بِوَاحِدَةٍ وَرَكْعَةٍ وَالْأُخْرَى بِحُرُوسٍ مُكْهُورَةٍ، فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ تَفْصِيلُ الْأُولَى عَنِ الْإِمَامِ، فَتُؤَمُّ لِنَفْسِهَا ثُمَّ تُسَلِّمُ، وَالْإِمَامُ بَاقِي قَائِمٌ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ يُطِيلُ قِيَامَهُ؛ لِتَذَكُّرِ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِذَا سَلَّمَ الْأُولَى دَخَلَتِ الثَّانِيَةُ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ لِلتَّشَهُدِ قَامَتِ الثَّانِيَةُ تُؤَمُّ لِنَفْسِهَا؛ لِتَذَكُّرِ الْإِمَامِ قَبْلَ السَّلَامِ؛ لِتُسَلِّمَ مَعَهُ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ الْأَشْهُرُ، وَبِهَا يَقُولُ مَالِكٌ، وَهِيَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ^(١)، وَقَارَةَ بِرَوَيْهَا صَالِحُ حَمْنٍ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَاةَ الْخَوْفِ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ^(٢)، وَكَانَتْ يَرُويها عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ.

وَجَاءَ نَحْوُ هَذِهِ الصُّفَّةِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ^(٣). وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ مَوْفُوقًا، لَكِنِّي جَعَلْتُ الْإِمَامَ يَنْتَظِرُ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ جَالِسًا بَعْدَ رَكْعَتِهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٣٦) (١١٤/٥)، وَمُسْلِمٌ (٤٤١) (١٠٠/١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٣٩) (١١٣/٥)، وَمُسْلِمٌ (٤٤٢) (١٠٠/١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩٤٤) (٩٤/٢).

الأولى حتى تُتِمَّ الأولى لنفسها ثم تنصرف، ثم تدخُلُ الثانية مع الإمام، فيقوم بها فيصلي ركعة، ثم يسلم بها، ثم تكبّلُ بقية ولا يتخطّرها بسلاية^(١).

الثانية: أن يقوم الإمام بطائفة ركعة، ثم تنصرف إن قام للثانية تحرّس ولا تسلم ولا تُتِمَّ لنفسها، ثم تأتي الثانية فقصلي مع الإمام الركعة الأولى لها والثانية للإمام، وتُتِمُّ بعده، فإن سلّمت رجعت فحرّست، ثم رجعت الأولى وقصّت ركعتها الثانية التي تركتها ثم سلّمت.

وهذا صحيحٌ من حديث ابن عُمر بن الخطاب^(٢)، ومن حديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود^(٣).

وصحّ هذا موقوفاً عن تابع عن ابن عمر، رواه مالك والبخاري^(٤).

وجاء أيضاً عن أبي موسى الأشعري: أخرجه ابن أبي شيبة والطبري^(٥).

وروي منصور عن حمزة ومثل هذه الصفة من فعله، إلا أن الإمام

يسلم بالثانية بركعة واحدة لها، وركعتين له، ثم يقوم مقام الطائفة الأولى

فتقصي الأولى، ثم ترجع لتقوم مقام الثانية لتقصي مثلها، فقصاء

الطائفتين كل واحدة وحدها.

رواه ابن جرير^(٦) وفيه انقطاع، ومثل هذه الصفة رواها الحارث

عن علي بن أبي طالب عند عبد الرزاق^(٧)، ومثلها صلى عبد الرحمن بن

سبرة بالمسلمين بكابل؛ أخرجه البيهقي في «سننه»^(٨).

وبهذه الصفة يقول الأوزاعي وغيره.

(١) تفسير الطبري (١٣٠/٧)، أخرجه البخاري (٩١٢/١٢) (١٤١/١٢).

(٢) أخرجه أحمد (٣٥٦١/١) (٣٧٦/١)، وأبو داود (١٢٤٤/٢) (١٦٦/٢).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الله) (٣) (١٨٤/١)، والبخاري (١٥٣٥) (٣١/٦).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨٢٩٠) (٢/٢١٥)، والطبري في «تفسيره» (١٣٥/٧).

(٥) تفسير الطبري (١٣٤/٧).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٤٤) (٢/٥٠٨).

(٧) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٦٦).

وفرق بعضهم بين حديث ابن عمر وحديث ابن مسعود، فجعل حديث ابن عمر في قضاء الطائفتين لأنفسهم جميعاً، وكان الإمام يحرمهم وحده، وجعل حديث ابن مسعود في قضاء كل طائفة وحدها للركعة التي طائفتها، ونقّب إلى حديث ابن مسعود الكوفيون.

ولا يظهر صراحة قضاء الطائفتين جميعاً في وقت واحد في حديث ابن عمر؛ وهذا لا يتحقق مع الجمعة من مشروعية صلاة العيوب والعدو من خلفهم، والأظهر حمل حديث ابن عمر على حديث ابن مسعود وغيره مما سبق ذكره، والله أعلم.

الثالث: كسابقتهما إلا أن كل طائفة تصلي مع الإمام ركعة واحدة بلا قضاء للطائفة، فهي للجماعة ركعة، وللإمام ركعتان.

وهذا صحيح من حديث ابن عباس؛ أخرجه النسائي^(١)، ومن حديث حليفة؛ أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي^(٢).

وجاء من حديث زيد مرفوعاً مثله؛ أخرجه عبد الرزاق والطحاوي وغيرهما^(٣).

وهذه الصفات الثلاث تغلب في حال كون العدو في ظهر المسلمين وهم يحتاجون إلى حماية أظهرهم، لا إلى وجوبهم.

وهذه الصفة الثالثة، ربما يحتاج إليها عند حاجة الطائفتين للوقت؛ إما لقرب العدو أو لشدّة الحرّ منه، وقد روى غير واحد من السلف أن صلاة الخوف ركعة واحدة؛ رواه مجاهد عن ابن عباس؛ أخرجه مسلم^(٤).

(١) أخرجه النسائي (١٥٣٣) (١٦٩/٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٣٥٢) (٢٩٥/٤)، وأبو داود (١٧٤٦) (١٦/٢)، والنسائي (١٥٣٠) (١٦٨/٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٢٥٠) (٥١٠/٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٠/١) (٢١٠).

(٤) أخرجه مسلم (٦٨٧) (٤٧٩/١).

رواه سننك الحنفى عن ابن عمر أخرجه ابن جرير^(١).

وجاء عن جابر، روات يزيد القفير، أخرجه ابن جرير^(٢)، وأصله في «الصحيح».

وجاء عن حذيفة بن اليمان أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي^(٣).

وجاء عن كريب أخرجه سعيد بن منصور والطبري^(٤).

ولما كان بعض السلف إن سُئِلَ عن صلاة المُسَافِقَةِ جعلها ركعة ولو بالإملاء كالحكم وحمام بن أبي سليمان وساجد والضحاك، وقال به أحمد.

وقد جعل بعض الفقهاء صلاة الفجر في صلاة الخوف ركعة واحدة بكل حال كمحمد بن نصر وابن خزم، وهذا التقييد يحتاج إلى نص، ولا أعلمه ظاهراً في الدليل، ولم يُفَرِّق السلف بين الثانية والرابعة في صلاة الخوف.

الرابعة: يُصَلِّي الإمام بالمُسْلِمِينَ جميعاً، وَيَجْعَلُهُمْ صَفَّيْنِ أو أَكْثَرَ، وَيُنَاصِرُونَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا السُّجُودَ؛ فَيَسْجُدُ الصَّفَّ الْمَتَقَدِّمُ مَعَ الْإِمَامِ وَالْمَتَأَخِّرُ قَائِمٌ يَحْرُسُهُمْ، فَإِذَا قَامَ الْإِمَامُ وَالصَّفَّ الْمَتَقَدِّمُ، سَجَدَ الصَّفَّ الْمَتَأَخِّرُ وَلَجَّ بِالْإِمَامِ، فَيَقُومُ الْجَمِيعُ الثَّانِيَةَ مَعَ الْإِمَامِ، وَيَرْكَعُونَ مَعَهُ، فَإِذَا جَاءَ السُّجُودُ تَقَدَّمَ الصَّفَّ الْمَتَأَخِّرُ لِيَكُونَ مُتَقَدِّمًا، فَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ مِنَ السُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ، وَيَتَأَخَّرُ الْمَتَقَدِّمُ لِيَحُلَّ مَحَلَّ الْمَتَأَخِّرِ، ثُمَّ إِذَا انْقَضَى الْإِمَامُ مِنَ السُّجُودِ، قَبَّحَهُمُ الْمَتَأَخِّرُ فَسَجَدَ وَتَشَهَّدَ مَعَهُمْ، وَسَلَّمَ بِهِمْ جَمِيعًا.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٤١٦/٧). (٢) تفسير الطبري (٤١٩/٧).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٢٤٩/٢) (٥١٠/٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٧٣/٢) (٢١٣/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٦١/٣).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في مسنده (٢٥٠٧/٢) (٢٣٩/٢)، والطبري في تفسيره (٤١٧/٧).

وهذا ثبت في مسلم^(١) من حديث جابر^(٢).

وفي البخاري^(٣) من حديث عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس^(٤)،
لكنه جعل الصف الثاني لا يرتفع ولا يسجد حتى ينتهي الصف الأول من
ركوعه وسجوده للركعة الأولى مع الإمام، وجاء عند الطحاوي^(٥) من
حديث عبيد الله به، لكن من قول ابن عباس^(٦) مثل حديث جابر^(٧).

وعند أحمد وغيره من حديث مجاهد، عن أبي عباس مرفوعاً^(٨)،
ولكنه جعل تقدم الصف الثاني وتأخر الأول قبل ركوع الركعة الثانية لا بعده.
ورواة البيهقي من حديث عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً مثله^(٩)، إلا
أنه لم يذكر تقدم الصف الأخير على الأول؛ وإنما ظاهرة أنهما يتغللان
الصف كل طائفة في مكانها.

الخامسة: يجعل الإمام المسلمين طائفتين، فيصلي بكل واحدة
وهي منفردة ركعتين، فهي للإمام أربع، ولكل طائفة ركعتان.

وهذا صح من حديث جابر عند مسلم^(١٠)، ومن حديث أبي ثجرة
عند أحمد وأبي داود والنسائي^(١١)، وفي حديث أبي ثجرة ذكر: أن الإمام
يسلم من كل ركعتين فلا يتبعها.

وهاتان الصفتان - الرابعة والخامسة - في حال كون العدو أمام
المسلمين.

(١) أخرجه مسلم (٨٤٠) (١/٥٧٥).

(٢) أخرجه البخاري في شرح معاني الآثار (٣٢٠/١).

(٣) أخرجه أحمد (١٦٥٨٠) (٤/٥٩)، وأبو داود (١٢٣٦) (٢/١١)، والنسائي (١٠٤٩) (٣/١٧٦).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٨/٣).

(٥) أخرجه مسلم (٨٤٣) (١/٥٧٦).

(٦) أخرجه أحمد (٢٠٤٩٧) (٥/٤٩)، وأبو داود (١٢٤٨) (٢/١٧)، والنسائي (١٠٥٥) (٣/١٧٩).

استقبال القبلة في صلاة الخوف:

وهذه الصفات الخمس السابقة تدل على تأكد استقبال القبلة، ورجوعه على القادر، فالله لم يجعل طائفة خلفهم تحرُس إلا والقبلة أمامهم، ولو جاز ترك الاستقبال بكل حال في صلاة الخوف، لاستدأروا جميعاً جهة العدو واستقبلوه بقل القبلة، وصلُّوا جميعاً كما في الصفوة الرابعة والخامسة. وإن استقبال القبلة لا يسقط إلا عند العجز عن أداء الصلاة جماعة طائفة أو طائفتين، وقد لا يسقط الاستقبال في حال الصلاة لفرادى عند أمن الرجل إن كان وحده من الرماة، وخشيته هي من يروى فحسب، وهذا ما قال به ابن عمر فيما رواه عنه مالك وغيره: قال: «إن كان خوفاً أشد من ذلك، صلُّوا رجالاً أو ركعاً، مُستقبلي القبلة وغير مُستقبليها»^(١).

السابعة: وهي المقصودة في قوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ رِجَالاً نَّزْ رُكْبَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٣٩)، وهي أن يُصلِّي كلُّ مُسلم وحده، وهذه حال المُسلمين والمُواجهين، فلا يَمَكُنُ المُسلمون من الاصطفاف والاجتماع خوف رمي العدو واستهدافه، وهذا ثبت في «الصحيحين»؛ من حديث ابن عمر: قال: «إِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، صَلُّوا رِجَالاً قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ أَوْ رُكْبَاتٍ، مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا».

قال نافع راوية عن ابن عمر: «لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ»^(٢).

وصفة الصلاة راجلاً وقائماً بالإيماء كما جاء عن ابن عمر أنه قال: «إِذَا اخْتَلَفُوا فَلَيْسَ هُوَ الذَّكْرُ وَإِشَارَةُ الرَّأْسِ»^(٣).

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (عبد الباقي) (٣) (١/ ١٨٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٥٦/٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٣٥) (١/ ٣٦)، ومسلم (٨٣٩) (١/ ٥٧٤).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٥٥/٣).

وبهذا قال مجاهدٌ وعطاءٌ وطاوسٌ والحسنٌ وسعيدٌ بنُ جبْرِ
والشَّعْبِيُّ وغيرُهم.

ويشتدُّ هذا عندَ المُطارَفةِ؛ فقد يسلُطُ في بعضها حتى الإشارةُ
ويكفي بالقول وحضور القلبِ على قولِ جماعةٍ من السلفِ.

وقد تعدَّدتْ صورُ صلاةِ الخوفِ حتى جعلَ بعضُ الفقهاءِ الاختلافَ
اليسيرَ بينها قرناً في الصَّفةِ، وقد جاء عندَ ابنِ حبانٍ في «صحيحه» نحوُ
من يُشيعُ، وجعلها ابنُ خزيمةٍ أربعَ عشرةَ صفةً.

تأخيرُ الصلاةِ عندَ اشتدادِ القتالِ:

وقد اختلفَ في جوازِ تأخيرِ الصلاةِ عن وقتها عندَ اشتدادِ القتالِ،
والنَّحْمِ الصَّوفِ، وتعلُّي الإمامِ - على قولَينِ في مذهبِ أحمدَ -

والجمهورُ: على أنَّها لا تُؤخَّرُ.

والقولُ الآخرُ لأحمدَ: جوازُ تأخيرها، ومال إليه البخاريُّ، وقال به
من السلفِ مكحولٌ والأوزاعيُّ؛ وعلى هذا جعلَ بعضهم صلاةَ النبي ﷺ
في يومِ الأحزابِ حينما أخرَّها حتى غروبِ الشمسِ، وبهذا عيَّلَ الصحابةُ
في فتحِ ثُبَّتٍ حينما التَحَمَّ العُثمَانُ، فأخَّروا الفَجْرَ إلى الضُّحَى، كما علَّقه
البخاريُّ: «قال أنسُ بنُ مالكٍ: حَضَرْتُ عِنْدَ مُتَابَعَةَ حِضْنِ ثُبَّتَ عِنْدَ
إِصَاءَةِ النَّجْرِ، وَاشْتَدَّ احْتِمَالُ الْقِتَالِ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ، فَلَمْ نُصَلِّ
إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَصَلَّيْنَاهَا وَنَحْنُ مَعَ أَبِي مُوسَى، فَلَتَوَيْعَ لَنَا، وَقَالَ
أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ: وَمَا يَسْرُفِي بِهَذِهِ الصَّلَاةِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١).

وكان ذلك في جملامةِ غَمَرٍ، ولِيهِمْ صحابةٌ كثيرٌ، وهذا يشتهرُ
ولا يُقالُ إلا أنَّه جرى على السُّنَّةِ وأُخِذَ وجوزَ صلاةُ الخوفِ عندهم.

(١) «صحيح البخاري» (١٥/٢).

وهذا الاختلاف تنوع لا تضاد، ومن نظر في عمل السلف، وجد منهم من يفتي ويعمل بأكثر من صفة؛ وذلك لاختلاف الحالى، كما كان حذيفة وجابر يجعلون صلاة الخوف ركعة، ومروء يجعلونها ركعتين.

صلاة المغرب عند الخوف:

وهذا في جميع المملوكات بلا فرق عند السلف بينها، إلا المغرب، فإن لم يتخير الإنسان في حال المسابقة والمطاردة، فيصليها ثلاثاً، لأنها لا تقصر، وبهذا قال الحسن والأشعث بن عبد الملك والشوزي، ولا مخالفت لهم.

وإن كان في حال المسابقة والمطاردة، فيصليها واحدة، وتجزئ عنه؛ فإنه إن جاز أن تجعل الرباعية واحدة مع أنها لا تقصر على ذلك في السفر، فالثلاثية من باب أولى، ولأن الصلاة قد تسقط كلها، ويكتفى بالذكر عند الغلاء الرخطين، وضرب الناس بعضهم بعضاً، وعدم معرفة وقت الخلاص، فإذا حضر المغرب الصلاة والحال هذه، فيكتفى بالنسيح والتحميد والتلهيل والتكبير؛ وبهذا قال سعيد بن جبير وأبو البختري وأصحابهما، وكانوا يقولون: «فذلك صلاتك ثم لا تؤد» أخرجه ابن أبي شيبة^(١).

وأما صفة صلاة المغرب ثلاثاً، فعلى صورتين:

- إما أن يصلي بالأولى ركعة والثانية ركعتين، ثم يُمّ كل ما فاتة.
- وإما يحكيها؛ يصلي بالأولى ركعتين، والثانية ركعة، ثم يُمّ كل ما فاتة.

والأمر على التيسير، وليس في صفتها خبر يصح مرفوع ولا موقوف. وقد جاء عند الشافعيين من حديث أبي بكرة: أن النبي ﷺ صلى بالقوم صلاة المغرب ثلاث ركعات، ثم انصرفوا، وجاء الآخرون فصلوا

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٨٢٦٠) (٢/٢١٢).

بهم ثلاث زعماء، فكانت للنبي ﷺ سماء، وللقوم ثلاثاً ثلاثاً^(١).

ولا يصح، ولا أعلم من قال بالصفحة في حديث أبي بصير عن السلف إلا ما حكى عن الحسن، وهو غريب؛ ورواه أشعث الحفرائي عن الحسن عن أبي بكر بن، والله أعلم.

حمل السلاح في صلاة الخوف:

وهو له ثمان: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَمٌّ مِنْ مُطَرِّدٍ أَوْ كُنْتُمْ مُرْتَضِينَ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَكُمْ»^(٢)، ورفع الله الحرج في حمل السلاح في الصلاة وغيرها لمن يجد ضرراً وخرباً، ورفع الحرج دليل على أن الأصل في حمل السلاح عند قرب العدو ومواجهته الوجوب، وكلما قرب، عظم؛ لأن فيه حفظاً للنفس والورع والمال.

ورفع الجناح في هذه الآية شبيه برفع الحرج في الآية السابقة: «يَسِّرْ عَلَىكَ جُنَاحُ أَنْ تَضَعُوا يَدَ السَّلَاحِ»^(٣) النساء: ١٠١، لأن الأصل وجوب إتمام الصلاة، ورفع الحرج عنهم فرخص في الفرض، وهنا جعل الأصل في حمل السلاح الوجوب، ورفع الحرج عند الأذى والمرضى.

والمراد بالمرضى: كل ما أصيبت البدن وكذا عند حمل السلاح؛ كالجراحات والخس، والأذى: كالطير وشدة البرد والريح.

ومع وضع السلاح أمر بأخذ الحذر في قوله: «وَعَلُّوا جُدُومَكُمْ»^(٤) لأن يغلب مع وضع السلاح الراحة والدعة وتبقيها القلعة، والله في القرآن يأمر بالحذر من العدو، وينهى عن الخوف منه: «فَلَا تَخَافُوهُمْ»^(٥) آل عمران: ١٧٥؛ لأن الحذر خرم وحفل، والخوف جبن وهزيمة.

واعطيف في المخاطبة بحمل السلاح: الطائفة الحارسة، أم

(١) أخرجه الترمذي في مسنده (١٧٨٣) (١١٢/٢).

المصلية؟ والأظهر: أَنَّ الخطابَ لهما جميعاً، وهو للمصلية منهما أظهر؛ لأنها أحوجُ للتنبيه على هذا؛ لأنَّ في الصلاة شغلاً، فغلبت على طمِّ المصلي كراهة حمل السلاح أو تركه تركضاً، وإثماً الحارس: فالأصل أنها لا تحرُّس إلا بسلاح.

ثم إنَّ حمل السلاح جاء في سياقِ صلاة الخوف، والأصلُ به المصلي لا غيره؛ لأنَّ غيره يؤمَّر به من غير حاجةٍ لِذِكْرِ الصلاة ولا حراسة المصلين؛ لأنه مأمورٌ بأن يحمي نفسه قبل غيره، ويدخل غير المصلي في وجوب حمل السلاح عند الخوف وخشية منيل العدو من باب أولى.

وبعضُ أَنَّ الخطابَ أولى من يدخل فيه المصلي؛ أَنَّ الله رخص في وضوءه في حال الأذى؛ كالمنظر والمرضى، فلو كان الخطاب لغير المصلي، وهو الحارس، لكان هذا دليلاً على الرخصة للمصلي في تركه؛ لأنه لم يُخاطب بحمل السلاح أصلاً، ولم يؤمَّر به، والحارس رخص له في ترك السلاح عند الأذى؛ فعلى هذا: لا يبقى أحدٌ من المسلمين يحمل السلاح؛ لا المصلي ولا الحارس، وما شرعت صلاة الخوف إلا لحفظ النفس والمال، وتخصيص الخطاب بالحارس يخالف هذا المقصد.

وقال: إنَّ الخطاب للطائفة المصلية، الشافعي في أحد قوليّه.

■ ■ ■

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانظُرُوا إِلَىٰ أَنْفُسِكُمْ وَلَتَجِدُوا عَنَ الْجُحُودِ كَثِيرًا مِّنَ الَّذِينَ قَالُوا صَلَّيْنَا أَفَلَا تُفَكِّرُونَ﴾ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى النَّبِيِّينَ كِتَابًا مُّزِينًا﴾ (النساء: ١٠٣).

والمراد بالصلاة: صلاة الخوف، وقد أمر الله بذكره، والذكرُ بعمومه يدخل فيه الصلاة أيضاً؛ فيستبها الله وتكرراً، وفي هذا حثٌّ على

يكون حال المجاهد على قرب من الله، وحضور الصلاة والدُّعَاء، وأحوج ما يكون العبدُ إلى قُرْبِ ربه عند خوفه وتربُّسِ عدوه، فاحتاج إلى حضور قلبه بالعبادة، ومن أعظمها: الصلاة والدُّعَاء.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَقْبَضْتُمُ﴾ حملاً للحال على الأغلب؛ لأن صلاة الخوف في حال خوف وتقصير، وخلو وتعب، وليس في الآية قصر الحكم الإنعام في الظمان، ولا لحكم القصر في الخوف؛ فقد يكون المسافر مطمئناً والمقيم خائفاً، فالعبرة بالسفر للقصر ولو مطمئناً، بالخوف لصلاة الخوف ولو مقيماً.

ولهذا فسرَ غيرُ واحدٍ من السلف الطحاين في الآية بالإقامة
كمجاهد وقتادة، وفسرها أبو العالقة بالنزول، وفسرها السدي بالأمْن^(١).

مشروعة الذكر على كل حال:

وهو له تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ إِيمَانًا وَتَقْوَىٰ وَتَعَلُّ جُنُوبَكُمْ﴾، فيه مشروعية الذكر على كل حال، وفيه وجوب أداء صلاوة الغرضي على المريض ما دام مُتَوَكِّفًا حَسَبَ قَوْلِهِ، والمريض إذا عَجَزَ عن القيام، يَتَعَبَّرُ عليه الفعوى، ولو صَلَّى على جنبه وهو قادرٌ على الفعوى، بَطُلَتْ صلاته، كما يُبْطَلُ صلاة مَنْ صَلَّى مُرَضَّةً قَاعِدًا وهو قادرٌ على القيام؛ وذلك لقوله ﷺ في حديث عمران بن حصين: (صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ لِقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَلْبًا جُنْبًا)^(١).

وجوب الصلاة على المعاصرين عن الحركة:

وفي الآية: إيجابُ الصلاةِ على المُسلم ولو كان غيرَ قادرٍ على الإتيانِ بالركوعِ والسجودِ، يُثَلِّلُ أو يَبْدُو أو يَكْرَأُ على نَرْكِهَا، وخوفٌ مِنَ

(١٠) نظر : الفهرس الطبری (٤٤٧/٧)، وخصم ابن أبي حاتم (١٠٥٦/٤).

(١) أخرجه البخاري (١١١٢) (٤٨/٢).

القتل عليها لمن يكرهه عدو كافر على تركها، ولا تسقط بذلك كله؛ لهذا وجبت على الخائف القوي ولو راكباً أو راكضاً أن يؤمى إماماً.

ولا تسقط الصلاة عن العاقل؛ كلٌ بحسبه، ولو كان الرجل مشلول الأطراف؛ فانه لو أسقطها لعجز يدين، لأسقطها عن المجاهد الهارب يلحقه العدو، وهو على قدره يخاف من العدو أن يلحقه فيقتله، فلم تسقط عنه بمثل هذه الحالة، وقد قال الله على لسان عيسى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالْعَشَاةِ وَالْكَافِرِينَ مَا كُنْتُ عَلَيْكُمْ إِلاَّ هَادِيًا وَنَذِيرًا﴾ (سورة: ٢٣١)، فالزكاة تجب في المال، والصلاة على البدن، ولو كان المكلف غير كامل القدرة، فأوجب الله الزكاة على المال، وحياء المال نصابه، وأوجب الصلاة على البدن، وحيائه روحه وإدراكه.

صلاة العاجز عن القعود والقيام:

وقد اختلف العلماء فيمن عجز عن القعود؛ أيسلّي مضطجماً على جنبه أم مستلقياً على ظهره؟ على أقوال:

ذهب الشافعي وأحمد؛ إلى تقديم الاضطجاع على جنب على الاستلقاء، وذوي في هذا حديث مرفوع عن علي بن أبي طالب؛ أخرجه الدارقطني^(١)، وهو منكر لا يصح.

وذهب أهل الرأي وبعض الشافعيين؛ إلى تقديم الاستلقاء على الاضطجاع؛ يستلقي العاجز عن القعود على ظهره، ويستقبل بقدميه القبلة، وإن عجز عن الاستلقاء صلى على جنبه مستقبلاً بوجه القبلة، وذوي عن ابن عمر صلاة المريض مستلقياً؛ رواه عبد الرزاق^(٢).

وذهب مالك؛ إلى التخيير بين الصلاة على جنب والصلاة مستلقياً.

(١) أخرجه الدارقطني في مسنده (١٧٠٦) (٣/٣٧٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مسنده (٤١٣٠) (٢/٤٧٤).

والصلاة على الجنب أقرب للنهوض من الصلاة مستلقياً، وهي أقرب للمواجهه واستقبال القبلة بالوجوه، وحديث جبرائيل وإن كان أمراً له لأن به ناصوراً، ولكن لا يظهر أن النبي ﷺ خففه بالصلاة على جنب لمكان مرفعه، فإن المستلق على ظهره كالمضطجع على جنبه للمريض بالناصورة لأن ضرورة بالعمود.

شرط دخول الوقت للصلاة:

وفي قول الله تعالى ﴿إِذَا السَّاعَةُ كَانَتْ عَلَى الَّذِينَ يَنْتَظِرُونَ لَهَا فَأَوْقَتْهَا﴾ دليل على وجوب أداء الصلاة في وقتها، وأن من أداها في غير وقتها من غير حذر، بطلت صلاته بلا خلاف، وهذه الآية دلت بدليل الخطاب على جواز الجمع في السفر، فانه لما ذكر الطهانية وهي في حال الإقامة، أوجب أداء العبادة في وقتها، ومفهومه أنهم كانوا يجمعون في السفر، والقصر ثابت في القرآن والسنة بالنص، وأما الجمع فتأبى في السنة، وهو في القرآن بدليل الخطاب والمفهوم لا بالنص.

• • •

قال تعالى: ﴿وَلَا تَهَيَّأُوا لِلْحَرْبِ إِذْ تَقُولُوا آمَنُوا بِاللَّهِ﴾
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا آمَنُوا بِاللَّهِ مَا لَا يَجْعَلُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ

حِكْمًا (البقرة: ١٩٠).

بعدما ذكر الله أحكام صلاة الخوف وصفتها، وكان ذلك في سياق القتال للعدو وما يصحب ذلك من الخوف والحذر، نهى الله عن أن ينسب ذلك في زمن في المسلمين وضعف فيهم، فيقتضوا أو يتركوا طلب الكافرين، فإن القتال يلزمه الحذر والخوف والرغبة، وهذا قد يضعف المزائم، ويوهن النفوس.

عركة القتال المجرى بالخوف:

وجود الخوف من العدو لا يجوز أن يمنع القتال، ولو جُعِلَ
الخوف مانعاً، لَمَا شَرَعَ القتال، بل إِنَّ الله يَهَيِّئُ عَنِ الْخَوْفِ، وهو الذي
يَقْتُلِي بِهِ: الْيَحْيَى الْمُمْتَلِئَ الصَّابِرَ مِنَ الْعَاصِي الْخَازِئِ؛ قَالَ تَعَالَى:
﴿وَلَقَدْ كُذِّبُوا مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ وَالْحُجُوعِ وَنَقَعِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْهَارِ وَالشَّرَافِ وَمَنْ يَنْبَغِي
الْقُدْرَةِ﴾ [البقرة: ١٥٥].

والله يَدْرُنْ بوجود الخوف في النفوس قَلْبًا، وَلَكِنْ اللهُ يَنْهَى عَنْ
الاستجابة له والعمل به والاستمرار معه شَرْعًا، وَيَبَيِّنُ اللهُ أَنَّ خَوْفَ
النفوس مِنْ عَدُوِّهَا ابتلاء مِنْهُ وَسَلَاحٌ لِلشَّيْطَانِ وَأُولِيَاءِهِ الْيَهُودِ الَّذِينَ
آمَنُوا؛ فَاللهُ جَعَلَ الَّذِينَ يُخَوِّفُونَ مِنْ عَدُوِّ شَاطِئِنَ الْجِنَّ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ:
﴿إِنَّكُمْ تَكُونُونَ لِمَنْ تَخَوِّفُونَ أَوْلِيَاءَهُمْ لَا تَعْلَمُونَ وَعَدَاؤُهُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
آل عمران: ١٧٥، وشَاطِئِنَ الْإِنْسِي؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا اللهُ
يَكَلِّبُ عَدُوَّهُ وَيُخَوِّفُكَ بِالَّذِينَ﴾ مِنْ دُونِهِ (الزمر: ١٣٦).

تعريف النيطان للمؤمنين:

وتخويف الشيطان للمؤمنين من أوليائِهِ يكونُ بتعطيل قُوَّهِهِم وإثْهِم في نفوسِ المؤمنين، وتكثير عُدَّتِهِم، وتصويرِ بآسِهِم بالشُّك، والأصلُ أنَّ الاستجابةَ لكلِّ خوفٍ في تعطيلِ حُكْمِ اللَّهِ هو وَضْعُ المناقِبِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ خَوْفَهُم وَلَئِنْ مَلَاقَهُمْ تَرْجِعْهُمَ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ولم يأمر الله بعدم الاستجابة لكل خوف من العدو؛ لأنّ منه ما هو متحقّق يُوجب الإحجام أو الصلح والمهادنة أو تغيير سياسة المواجهة، ولكنّ الله جعل ميزان الخوف وتقديره في تأثيره في الحُكم بإرجاءه إلى الشريعة، وبه تُوزن المصالح والمفاسد: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ

الْقَوَىٰ أَكْثَرًا بِكُمْ. وَكَوْنُوا زُرَّادًا إِلَى الرَّسُولِ وَلَئِكَ أَهْلِ الْأَمْرِ مِنْكُمْ لَيْسَ الْإِيمَانُ بِشَيْءٍ يُفْتَنُ بِهِمْ ﴿١٨٣﴾ [النساء: ١٨٣]، وميزان ذلك: العلماء وزرّة الأنبياء، وقد نهى الله عن إشاعة أخبار الخوف والإرجاف التي تؤثر في صف المؤمنين، وثقت في وعدهم.

وقد ذكر الله استجابة بعض الصالحين في القرآن لخوف النفوس من العدو في الترخص بترك بعض المأمورات؛ كما في بعض من آمن مع موسى في قوله: ﴿فَمَا كَانَ يَنْتَهِى إِلَّا مَرْثَاةً مِنْ قُرْبِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِنْ فِتْنَةٍ وَمَلَائِكُهُمْ أَنْ يَفْتَنَهُمْ رَبُّهُ يَسْتَوِي لَقَالُوا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ إِلَهُكُمْ لَعِنَ السَّيِّئِينَ﴾ [يونس: ١٨٣]؛ فذم يرفعون ومدحهم، وكما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَصَرُّوا مِنْ الْغَلَاظِ إِلَىٰ جَهَنَّمَ لَا يَفْتَنَكُمْ إِلَهُكُمْ الْإِيمَانُ﴾ [النساء: ١٠٦]؛ فجعل الخوف باباً للترخص بترك بعض الأمور.

فمن عظم الله في قلبه خاف من ترك أوامره، وعرف مقدار ما يفتن منها وما يحفظه عند العمل بالخوف؛ فلا تجازف به شجاعة، ولا يعطله جبن.

الخوف الذي يكون علواً لترك العمل:

والميزان في الاستجابة المشروعة للخوف هو الذي يجعل المسلم - وخاصة المجاهد - يتخذ الخوف من العدو باباً لحفظ دين الله، لا لحفظ نفسه، فإن كان في الإقدام على القتال تضيق لدين الله، تركه، ولو كانت نفسه شجاعة، جاهدتها بالترك، وإن كان في ترك القتال تضيق لدين الله، تركه، ولو كانت نفسه جبانة، جاهدتها بالإقدام، ويجعل نفسه وحفظه اللئيموي المجردة خارجاً عن ذلك؛ لأنه باعها لواجبها؛ فلا يجوز أن يبيتها مرة أخرى؛ لأنها ليست له، فلا يجوز بيع ما لا يملك.

ولما كان الخوف يوهن المؤمنين ويضعفهم، نهى الله عنه، ونهى عن أثره وهو التورق؛ قال ابن عباس ومجاهد والربيع؛ في قوله تعالى:

﴿وَلَا تَهَيُّوا فِي آيَةِ الْقُرْآنِ﴾^(١) يعني: «لا تفسحوا»^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهَيُّوا وَلَا تَحْزَنْوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾^(٣) الله صرنا: [١٣٩]، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي نَعَمَ اللَّعْنَةُ مِنِّي﴾^(٤) (نعم: ٤٤)، وقوله: ﴿وَقَدْ قَالَ وَقُرْ﴾^(٥) (النمل: ١٤)؛ يعني: ضيقاً، وفي الحديث: (وَقَدْ نَعْنَعُهُمْ حَتَّى يَلْتَرِبَ)^(٦)؛ يعني: أضغقتهم.

خطر الوهن على النسي:

والله نهي عن الوهن، والمراد: النهي عن أسباب حدوثه في النفوس؛ وذلك أن الشيطان ليُغْلِبُو يَذْكُرُ المؤمنين بمواضع قوة الكافرين، ويُغَيِّبُ عنهم مواضع قوة المؤمنين، والله عَدْلٌ؛ يَذْكُرُ المؤمنين بالحالين: قوة المؤمنين، وقوة الكافرين؛ حتى لا يستحضر المؤمن قوة المؤمنين وحدها، فيغترُّ مغترّاً عليها، ولا يستحضر قوة الكافرين وحدها، فيصيبه الوهن والهراس، فَنَحْذَرُ اللَّهَ بِالْأَمْرَيْنِ: ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾، ولكن الله ذكر المؤمنين بخصيصة ليست للكافرين؛ وهي جللتهم بالله وعزَّزته، وَلَذَرْنَاهُ فَيَحْشُرُونَهُ وَيَرْجِعُونَ الْعَاقِبَةَ فِي الْآخِرَةِ: ﴿وَيَرْجِعُونَ إِلَى مَا لَا يَرْجِعُونَ﴾، والغلبة للمؤمنين بما يؤمنون به ولو قُلُوا عَدَاً وَعُدَّةً.

صلاة الخوف عند طلب المسلمين للمشركين:

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهَيُّوا فِي آيَةِ الْقُرْآنِ﴾ يُعْقَبُ به على قول الشافعي في أن صلاة الخوف لا تكون إلا عند طلب الكافرين للمسلمين، بخلاف ما لو كان المسلمون هم الظالمين، وذلك ظاهر في قول الشافعي: «وليس لأحد أن يُصَلِّيَ صلاة الخوف في طلب العدو؛ لأنه آيَنٌ، وطبقتهم تطوُّعٌ، والصلاة فرائضٌ، ولا يُصَلِّيها كذلك إلا عاتقاً»^(٧).

(١) تفسير الطبري (١/٤٥٤)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/١٠٥٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٦٦/٢) (١٢٢/٢). (٣) مختصر المزي (٨/١٢٤).

والله شرع صلاة الخوف، وحَقَّبَ بعدَ تشريعِها بالنهي عن ترك طلب العدو، فإنَّ طلبَ العدوِّ يَتَّبِعُهُ خوفٌ ولو كان سيئةَ المؤمنون، وصلاةُ الخوفِ مشروعةٌ ما تحَقَّقَ الخوفُ؛ سواءً كان المؤمنُ طالبًا أو مطلوبًا.

وفي الآيات: **أَنَّ اللَّهَ لَمَّا شَرَعَ صَلَاةَ الْخَوْفِ تَخْفِيًا وَرَحْمَةً، كَأَنَّمَا حَبَّبَ بِهِمُ التَّخْفِيفَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَهَيَّأُوا فِي آيَاتِهِ الْقُوَى﴾**؛ يعني: يَسَّرَ اللهُ لَكُمْ الفريضةَ بصلاةِ الخوفِ؛ لِتَقْوُوا عَلَى طَلَبِ الْكَافِرِينَ وَلَا تَضَعُفُوا عَنْ ذَلِكَ.

والألمُ في الآية هو الوجعُ من الإصابة في النفس والبدن؛ وذلك أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَذَوْا رَسُولَ اللَّهِ وَأَصْحَابَهُ بِالْقَوْلِ وَالْجِرَاحِ فِي أَحَدٍ، وَأَلَمَ النَّفْسِ أَشَدَّ مِنْ أَلَمِ الْأَبْدَانِ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ النَّبِيُّ أَلَمَهُ مِنْ طَرَفِ أَهْلِ الطَّاغُوتِ لَهُ أَشَدُّ مِنْ جِرَاحِهِ فِي أَحَدٍ.

فصل جهاو الطلب:

وعلمه الآية في جهاو الطلب؛ بقوله: **﴿وَلَا تَهَيَّأُوا فِي آيَاتِهِ الْقُوَى﴾**؛ يعني: لَا تَضَعُفُوا عَنْ قَصْدِهِمْ وَطَلِبِهِمْ؛ فَالْوَاجِبُ أَنْ تَكُونُوا طَالِبِينَ لَا مَطْلُوبِينَ؛ فَإِنَّ (الاستغناء) في قوله: **﴿فِي آيَاتِهِ الْقُوَى﴾** مصدرُ اِهْتَنَى يَهْتَنِي؛ بمعنى: طَلَبَ يَطْلُبُ؛ كما في قوله: **﴿الْفَقْرُ وَبَيْنَ اللَّهِ يَهْتَمُّكَ﴾** (المراتب: ١٨٣)، وقوله: **﴿أَفَتَعْمَلُ الْفَهْيَةَ يُفَكِّرُ﴾** (اللسان: ١٤٠)؛ يعني: يَطْلُبُونَ وَيَقْصِدُونَ وَيُرِيدُونَ، وقوله: **﴿الَّذِينَ يَسْتَدْعُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْهَتُونَ بِهِيَ﴾** (المراتب: ١٤٥)؛ يعني: يَطْلُبُونَهَا وَيُرِيدُونَهَا مَتَحَرِّفَةً مَعْوِجَةً، وقوله تعالى: **﴿وَلَا تَوَسَّعُوا عَلَيْكُمْ يَتَوَسَّعُ الْفِتْنَةُ﴾** (النصر: ١٤٧)؛ يُرِيدُونَ لَكُمْ وَيَطْلُبُونَ فِيكُمْ الْفِتْنَةَ، وَبِمِنْ هَذَا حَالُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْجَنَّةِ: **﴿خَالِفِينَ فِيهَا لَا يَتَوَسَّعُ عَنْهَا جَوْلًا﴾** (التكوير: ١٠٨)؛ يعني: لَا يَتَكَلَّبُونَ انْتِقَالَ وَلَا تَحَوُّلًا مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا.

وفي الآية: دليلٌ على مُبَادَاةِ الْعَمَلِ بِالْغَزْوِ، وَنَهْيٍ عَنِ التَّغَايُسِ عَنْ ذَلِكَ، وَوُجُوبِ الْبَعْدِ عَنْ أَسْبَابِ الْوَقْفِ وَالضَّعْفِ الْمَوْجِبِ لتركِ جهاو

الطَّلَبُ، وتقدّم في سورة البقرة - في مواضع - الكلام على جهاد الطلب عند قوله: ﴿وَلَقَدْ كُفِّرْتُمْ حَتَّىٰ تَقُومُوا﴾ [١٩١]، وقوله: ﴿أَبَيْتَ لَنَا نَاحِيَةً لِّقَبِيلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٢٤٦]، ونحوها، وفي آل عمران عند قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا قَبِيلًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [١٦٧].

وباتي في مواضع أخرى بإذن الله.

• • •

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَأَنِذِرُوا أَيْتِ اللَّهِ أَنْ تَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [١٠٥-١٠٧].

في الآية: تعظيم القرآن وحكم الله فيه، وأن الله أنزله حقا لا شائبة باطل فيه، وبين المقصد من ذلك، وهو الحكم بين الناس والفضل بينهم في شأن دينهم وقضاياهم.

تقديم القرآن على الرأي:

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَأَنِذِرُوا أَيْتِ اللَّهِ أَنْ تَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، فائدة أمر نبيه أن يحكم بما يريه الله، لا بما يراه هو بلا وحى، مع كون النبي ﷺ أصبح الناس عقلا، وأزكاهم نفسا، وأشدهم رأيا، لأن الأمر ربما يتعلق بدينهم يؤثر العلم به في الحكم المشافه، فلو صح عقل الإنسان وزكّت نفسه، لن يصيب الحق في ذلك لغيب بعض أطرافه عنه.

وقد روى عكرمة، عن ابن عباس: قال: «إناكم والرأي؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَأَنِذِرُوا أَيْتِ اللَّهِ أَنْ تَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾، ولم يقل: بما رأيته؛ رواء

ابن أبي حاتم^(١).

وحمل ابن عباس في وجوه آخر الذي أراه الله على أنه الكتاب المثل^(٢).
وتدل الآية بدليل الخطاب: أن ما لم يقض الله به في وجهه،
فليست به^(٣) الحكم فيه بما يراه؛ لأن الأمر مفيد بما بانث حجة بين
الكتاب، وظهر مراد الله فيه.

روي مالك، عن ربيعة الرأي قوله: «أنزل الله القرآن وترك فيه
موضعاً للشئ، ومن الرسول^(٤) السنة وترك فيها موضعاً للرأي» رواه
ابن أبي حاتم^(٥).

وما أرى الله نبيه في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ يدخل فيه الأمران:
- الأحكام القطعية على نتائج الأشياء، فلا تبحث ولا تنظر؛ كالنهي
عن الشرك والسحر والخمر والزنى والسرقة، ووجوب الصلاة والزكاة
والصيام والحج، والمباحات كجمل البيوع والمعاملات والعلبوسات؛
فهذه قطعية لا تبحث أدوات إثبات حكمها؛ لأن الله قضى فيها.

- أدوات الحكم الموضلة إليه؛ وذلك من معرفة اليان؛ كالشهود
والإقرار واليمين وغيرها؛ مما دل الدليل على أنه أداة موضلة إلى
الحكم، فيؤخذ بها ولو مالت النفس أو غلبت غيرها، فلا يجوز للحاكم
أن يحكم بعينه، ولا بما يحب، ولا يترك ما يكره؛ ولذا قال مطر في
قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال: «باليان والشهود»^(٦).

خطأ الحاكم إذا اجتهد:

ومن حكم بأدوات الحق التي أمر الله بها، حكم بما أراه الله،
ونجا وبرئت ذمته، ولو لم يكن ذلك الحكم في باطنه يوافق حكم الله.

(١) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٠٥٩).

(٢) المرجع السابق.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٠٥٩).

(٤) المرجع السابق.

لأن الله أمر بالحُكْم بما يراه الإنسان من أدوات الحق التي أمر الله بها، وإن يستغرق وسعته في تحقيقها، فيحكمُ بها، وبهذا كان قضاء النبي ﷺ كما في الصحيحين: «من حديث أم سلمة: أن رسول الله ﷺ سمع جلبةً حُضِمَ بِبَابِ حُجْرَتِهِ، فَمَخَّرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِيهِ الْخُضُمُ، فَلَلْعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أَتْلَعُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَخْصِبَ إِلَهُ صَافٍ، فَأَلْقِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ سُلَيْمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ بِلُطْعَةٍ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْوِلْهَا أَوْ يَلْزَمَهَا)»^(١).

سَبَبُ عَدَمِ تَسَاوِي أَجْرِ الْمُجْتَهِدِينَ:

ويؤخرُ الحاكمُ المجتهدُ بأدوات الحق ولو لم يُصِيبْ، وأُجِرَ الْمُصِيبُ أَجْرَانِ، وأُجِرَ الْمُخْطِئُ الْمُجْتَهِدُ أَجْرٌ وَاحِدٌ لِاجْتِهَادِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَسَاوَا فِي الْأَجْرِ مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَخَذَ مَا ظَهَرَ لَهُ؛ حَتَّى لَا يَقْضَرَ الْحَاكِمُ فِي اسْتِغْرَاقِ وَسْعِهِ فِي طَلَبِ الْيَقِينِ أَوْ الْقَلْبِ عَنْ سَمَاعِ الْحُجَجِ، فَتُجْعَلُ نَفْسُهُ فِي الْحُكْمِ؛ لِاسْتِوَاءِ الْأَجْرَيْنِ لِلْمُصِيبِ وَالْمُخْطِئِ؛ فَإِنَّ النَّفْسَ تَسَاعَلُ فِي سُلُوكِ أَيِّ الطَّرِيقَيْنِ إِذَا كَانَتْ غَايَتُهُمَا وَاحِدَةً.

وَإِذَا ظَهَرَ حُكْمُ اللَّهِ الْقَطْعِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي شَيْءٍ، فَلَا يَجُوزُ النَّظَرُ فِي أَدَوَاتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ اخْتَصَرَ الطَّرِيقَ لِلْحُكْمِ بِالْغَايَةِ أَدَوَاتِهِ؛ فَلَا يُجِلُّ أَحَدُ الرُّؤْيَى وَالْحَرِيرَ وَكَيْسَ اللَّعَبِ لِلرُّجَالِ وَالشُّقُورَ لِلْمَرَاةِ وَالْإِخْلَاطَ وَالْخُلُوعَ بِهَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

خطأ القاضي لا يغيرُ الحقوق:

ولو حُكِمَ الْحَاكِمُ بِمَا ظَهَرَ لَهُ، وَخَالَفَتْ حُكْمَ اللَّهِ بَاطِلًا، لَمْ يَخْجُرْ لِلْمُحْكُومِ لَهُ - إِنْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّ الْحَقَّ لَيْسَ لَهُ - أَنْ يَأْخُذَ بِحُجَّةِ حُكْمِ الْقَاضِي؛ فَإِنَّ حُكْمَ الْقَاضِي يُرَى ذَمُّهُ لَا ذَمُّهُ الْمُشْخَاصِيَيْنِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَوَارِيثَ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَسَتْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ،

فَقَالَ لَهَا نَحْوُ مَا فِي حَقِّهِ أَمْ سَلَمَةَ، ثُمَّ تَرَكَ كُلَّ وَاحِدٍ حَقَّهُ لِصَاحِبِهِ
بَايَا، قَالَ: (أَنَا إِذْ فُلَّيْنَا، فَذَلَعْنَا فَالْقَيْنَا، ثُمَّ تَوَلَّيْنَا الْحَقَّ، ثُمَّ اسْتَهَبْنَا، ثُمَّ
لِيُخْلِلَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَكُمَا صَاحِبُهُ)؛ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(١).

وَنَقَدْنَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ التَّفْصِيلَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا
تَقُولُوا لِمَنْ يُعَذِّبُكُمْ بِالْحَقِّ وَالْإِثْمِ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْقَسْطِ بِإِسْعَاقِ رَبِّكَ إِنَّ أَوَّلَ
الْآيَةِ: ﴿الَّذِينَ﴾ [١٨٨].

حُكْمُ الْقَاضِي بِعَلْوِهِ:

وَفِي هَوَاهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حُكْمُ رَبِّكَ بِالْحَقِّ أَوْ بِحُكْمِ اللَّهِ﴾ عَدَمُ جَوَازِ حُكْمِ
الْحَاكِمِ بِعَلْوِهِ؛ وَإِنَّمَا يَأْخُذُ بِحُكْمِ اللَّهِ الَّذِي يَقْضِي بِالنَّجَاحِ، أَوْ بِحُكْمِ اللَّهِ
الَّذِي هُوَ أَدَوَاتُ الْوَصُولِ إِلَى الْحَقِّ، وَلَوْ خَالَفَتْ مَا يَقْلَعُهُ بِنَفْسِهِ مِنَ
الْحَقِّ، وَإِنَّمَا مَنَعَ اللَّهُ مِنْ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِعَلْوِهِ؛ لِئَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى
أَخْذِ الْحَقُوقِ بِبُرْهَانٍ غَالِبٍ، فَيُؤَدِّيَ إِلَى فَسَادِ دُنْيَا النَّاسِ بِفَسَادِ قَضَائِهِمْ،
فَيَقْعُ الظُّلْمُ، وَتُؤْخَذَ الْحَقُوقُ، وَيُحَالَ إِلَى بُرْهَانٍ وَدَلِيلٍ لَا يَقْلَعُهُ إِلَّا
الْحَاكِمُ، فَيَقْعُ الْحُكْمُ بِالْهَوَى.

ثُمَّ إِنَّ فِي حُكْمِ الْحَاكِمِ بِعَلْوِهِ - وَلَوْ كَانَ بَقِيَّةً - تَهْمَةٌ لَهُ وَسَهْوَةٌ لِلْوَقْعَةِ
فِي عَرَضِهِ، وَالظُّلْمِ فِي دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ؛ فَالنَّاسُ يَجْعَلُونَ الْحَقُوقَ وَعَلَيْهَا بَيِّنَاتٌ
شَاهِدَةٌ، وَيَتَّبِعُونَ الْقَضَاءَ بِالْمِثْلِ لِحُضُورِهِمْ وَمَعَهُمْ بَيِّنَاتٌ؛ فَكَيْفَ وَالْبَيِّنَاتُ
غَيْرُ ظَاهِرَةٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الْحَاكِمُ بِهَا؟ فَإِنَّ هَذَا يَفْتَحُ بَابًا عَرِيشًا لَتَهْمَةِ الْحُكَّامِ
وَالْقَضَاةِ، فَصَانَ اللَّهُ عِرْضَهُمْ وَبَرَأَ ذَمَّتْهُمْ بِأَمْرِهِمْ إِلَّا يَحْكُمُوا بِعَلْوِهِمْ.

وَإِنَّمَا نَهَى اللَّهُ نَبِيَّهُ عَنْ ذَلِكَ مَعَ عَذْلِهِ وَعِصْيَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِأَمْرِهِ
وَقُدْرَةٌ لِمَنْ بَعَدَهُ مِنَ الْحُكَّامِ وَالْقَضَاةِ، فَجَرَى عَلَيْهِ مَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ؛ حَتَّى
لَا يَسْتَنُّ بِهِ مُبْطِلٌ، وَيُظَلُّ أَنَّهُ بِشَلَّةٍ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٦٧١٧) (٣٦٠/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٤) (٣٠١/٣).

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ وَالْقَاضِي بِيُؤْمَرُ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ التَّقَهَاتُ.

وَالْجُمْهُورُ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِيُؤْمَرُ قَبْلَ مَجْلِسِ قَضَائِهِ، ذِكْرُ مَا
يَعْلَمُهُ قَبْلَ وَلَا يَتَوَقَّعُ لَا يَحْكُمُ بِهِ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ.
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ؛ فَقَدْ أَجَازَ حُكْمَ الْقَاضِي بِيُؤْمَرُ، وَلَهُ قَوْلَانِ:
أَحَدُهُمَا: نَزَّ ذَلِكَ بِالْأَمْوَالِ فَقَطَّ.

وَالثَّانِي: أَطْلَقَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْحُدُودِ.
وَالأَوَّلُ مِنْ قَوْلَيْهِ هُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَصْحَابِ
أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ يَوْضَعُ يَقْبُذُ حُكْمَ الْحَاكِمِ بِيُؤْمَرُ إِنْ كَانَ الْحَاكِمُ
مَشْهُورًا بِالْعَدْلِ بَعْدًا عَنِ التَّهْمَةِ.

وَاخْتَلَفَ الْعَامِعُونَ مِنْ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِيُؤْمَرُ فِي حُكْمِ الْقَاضِي بِمَا
يَعْلَمُهُ بَعْدَ وَلَا يَتَوَقَّعُ لِلْحُكْمِ؛ يَعْنِي: بِمَا بَانَ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ فِي أَثْنَاءِ الْحُكْمِ، وَلَوْ
جَعَلَتْ صَاحِبَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ غَيْرَ الْقَاضِي، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:
الأَوَّلُ: قَالُوا بِجَوَازِ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِيُؤْمَرُ بَعْدَ وَلَا يَتَوَقَّعُ لِلْقَضِيَّةِ وَلَوْ لَمْ
يَسْمَعْهُ إِلَّا هُوَ، وَلَوْ جَعَلَتْ صَاحِبَهُ، وَفِيئَتُهُ بِالْأَمْوَالِ خَاصَّةً، لَا فِي
الْحُدُودِ؛ وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ.

الثَّانِي: قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِيُؤْمَرُ مُطْلَقًا وَلَوْ كَانَ فِي مَجْلِسِ
قَضَائِهِ وَبَعْدَ وَلَا يَتَوَقَّعُ لِلْحُكْمِ فِي قَضِيَّتِهِ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ
وَأَبِي عُثَيْبَةَ وَمِنْ التَّابِعِينَ شَرِيعٌ وَالثَّقَفِيُّ.

وَمَنْ أَجَازَ حُكْمَ الْحَاكِمِ فِي قَضِيَّةٍ بِيُؤْمَرُ قَبْلَ مَجْلِسِ قَضَائِهِ، يَقُولُ
بِجَوَازِهِ بَعْدَ وَلَا يَتَوَقَّعُ لِلْحُكْمِ فِيهَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَمَنْ مَنَعَ مِنْهُ فِي مَجْلِسِ
قَضَائِهِ؛ فَلَهُ يَمْنَعُ مِنْ حُكْمِهِ بِمَا يَعْلَمُهُ قَبْلَهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وَقَدْ كَانَ الشَّافِعِيُّ - وَهُوَ الْمُخَالَفُ لِلْجُمْهُورِ فِي قَضَاءِ الْقَاضِي

بعليه - يقول: «لولا قضاء الشؤ، لقلت: إن للحاكم أن يحكم بعليه»^(١). وهذا من فقهه؛ فإن أصل منع القاضي أن يحكم بعليه هو نهيه، ولو رخص الناس حكمه، ولم يختلفوا عليه ولم يتنازعوا بين بعليه، مع بعليه وديانته، ويتقيه عن التهمة: لم يرد نهى قاطع في الشريعة، ولا في قول السلف عن ذلك.

وفي الأمانة المتأخرة مع ضعف أمانة كثير من الحكام والقضاة، فإن منع حكم الحاكم بعليه هو المتعين الذي لا ينبغي حكاية الخلاف عليه، ولو كان الخلاف مطلقاً، فإن خلافت السلف والفقهاء في عين المسألة.

وأما مع تحقق التهمة وضعف الأمانة والشراع والخصومة، فلا أراهم يختلفون في منع الحاكم أن يحكم بعليه؛ فإن هذا ولو لم يجر على فروجه، فإنه يجري على أصولهم، وقد أشار غير واحد من العلماء إلى هذا المعنى؛ كابن القيم، فقد قال: «وحتى لو كان الحق هو حكم الحاكم بعليه، لوجب منع قضاء الزمان من ذلك»^(٢).

وقد ترجم البخاري في «صحيحه» على مثل هذا القيد وهذا المعنى؛ بقوله: «باب من رأى للقاضي أن يحكم بعليه في أمر الناس، إذا لم يخف الفتن والشبهة، كما قال النبي ﷺ: إلهو: (علي ما يحكيك وتؤلفك بالمعروف)»؛ وذلك إذا كان أمراً مشهوراً^(٣)، وقد حكم النبي ﷺ إلهو أن تأخذ من ماله زوجها بغير إذنه بحق؛ كما في حديث عائشة: أن هند بنت عتبة أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس لي منه إلا ما يدخل بيتي؛ فقال النبي ﷺ: (علي ما يحكيك وتؤلفك بالمعروف).

(١) فتح الباري (١٣/ ١٦٠).

(٢) الطرق الحكمية (ط. عالم القواعد) (٢/ ٥٣٠).

(٣) صحيح البخاري (٩/ ١٦٦).

والبخاري حَقَّقَ ذلك على انتفاء التَّهْمَةِ؛ لِكُتُوبِهِ حُكْمًا خَاصًّا، لَا يَتَّبَعُ بِجَلَالٍ وَلَا جَمْعٍ وَلَا نَزَاعٍ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ: مَنْ يَحْوِلُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِهَيْدٍ عَلَى أَنَّهُ قُتِلَا لَا حُكْمَ بَيْنَ مُتَخَاصِمَتَيْنِ.

وَعِنْدَ أَهْلِ التَّهْمِ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَقْضِي بِوَلَوِهِ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ؛ فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ اشْتَرَى فَرَسًا، فَجَعَلَهُ الْبَائِعُ، فَلَمْ يَحْكُمْ عَلَيْهِ بِوَلَوِهِ، وَقَالَ: (مَنْ يَشْهَدُ لِي؟)، فَقَامَ عُنَيْنَةُ فَشَهِدَ، فَحُكِمَ^(١).

وَيَنْحَرِ هَذَا يَعْمَلُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ؛ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَو بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عُمَةِ الْمُشْحَكِ؛ قَالَ: اخْتَصَمَ رَجُلَانِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ادَّعَا شَهَادَتَهُ، فَقَالَ لَهُمَا عُمَرُ: «إِنْ ثَلَاثًا شَهِدْتُ وَلَمْ أَقْضِ بَيْنَكُمَا، وَإِنْ ثَلَاثًا قَضَيْتُ وَلَمْ أَشْهَدْ^(٢).

وَيَعْنِي هَذَا قَالَ شُرَيْحٌ^(٣) وَالشَّعْبِيُّ^(٤).

وَمَا كَانَ مِنْ حَقِّ اللَّهِ وَحُدُودِهِ وَأَحْكَامِهِ؛ كَأَحْكَامِ الطَّلَاقِ وَالْيَدْيَةِ وَحُدُودِ الْخَمْرِ وَالْقَذْفِ وَالزُّنَى وَالسَّرِقَةِ، فَإِنَّهَا أَوَّلَى بِتَنْجِصِ الْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِوَلَوِهِ فِيهَا؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ لِعِيَاوِهِ وَالسَّخَرِ عَلَيْهِمْ، وَالشَّرِيعَةُ تَنْشُرُوتُ إِلَى دَقِيقِهَا بِالشُّبُهَاتِ؛ بِخِلَافِ حَقُوقِ الْأَنْسِيَيْنِ، فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَشَاحِقِ، وَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّلَاحِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ وَجَدْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، لَمْ أَخُذْهُ حَتَّى يَكُونَ مَعِيَ غَيْرِي»^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٨٨٣) (٢١٤/٤)، وَابْنُ خَلَوَن (٣٦٠٧) (٣٠٨/٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٦١٧) (٣٠١/٧).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (٢١٩٣٠) (٢١١/٤).

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (٢١٩٣٢) (٢١١/٤).

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (ط - حِوَالَت) (٢١٣٣٣) (٢٩٤/١١).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٤٤/١٠)، وَابْنُ الْمُنْكَرَمِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٤٩/١٢).

الدفاع والمحاماة عن الظالم:

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِّلْكَافِرِينَ مَكِينًا﴾ نهى عن نصرة أهلي الباطل، و﴿مَكِينًا﴾: يعني: مُدافِعًا مُتَاجِرًا.

وقد جاء في نزول هذه الآية من حديث ابن عباس عنده ابن مَرْقُوتَيْهِ^(١)، ومن حديث قُتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، وعنه الشَّيْزِيُّ^(٢): أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ ذِرَاعَ رَجُلٍ وَهُمْ فِي خَزْوَةٍ، فَشَكَا صَاحِبُ الذَّرْعِ السَّارِقَ - وَكَانَ مِنْ بَنِي أَيْتُوقٍ - فَلَمَّا سَمِعَ السَّارِقُ، وَضَعَ الذَّرْعَ فِي بَيْتِ رَجُلٍ يَهْرِي، وَجَاءَ قَوْمُهُ يُدَافِعُونَ عَنْهُ وَيُحَاجِمُونَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ السَّارِقُ، فَظَلَبُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَغْلِبَ صَاحِبَهُمْ، وَيُجَادِلَ عَنْهُ أَمَامَ النَّاسِ، فَزَلَّتِ الْآيَةُ، وَفِي سِنْدِ الْقِصَّةِ لَيْثٌ.

وبعضه ما جاء مُرْسَلًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مَجَاهِدٍ^(٣)، وَأَسَابِيطِ عَنِ السُّدِّيِّ^(٤)، وَابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَثْرَمَةَ^(٥)، وَمَعْمَرٍ عَنْ قُتَادَةَ^(٦)؛ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَرواهُ جُوَيْرُّ بْنُ الضَّحَّاكِ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ شَبَّةٍ^(٧)، وَفِيهِ أَنَّ مَنْ أَثَمَ بِذَلِكَ يَهُودِيٌّ وَهُوَ يَهْدِي بِهِ.

والله أَمَرَ بِالْعَدْلِ فِي الْحَقُوقِ حَتَّى مَعَ الْكَافِرِ، فَلَا يُقْضَى لِمُسْلِمٍ لَأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَهُوَ ظَالِمٌ، وَلَا يُقْضَى عَلَى الْكَافِرِ لَأَنَّهُ كَافِرٌ وَهُوَ مَظْلُومٌ، فَإِنَّا كَانِ الْوَلَاءُ لِلْمُؤْمِنِ لَا يُجِيزُ نُصْرَتُهُ عَلَى ظُلْمِهِ إِلَّا بِدَفْعِهِ، وَوَلَاءُ الْإِيمَانِ أَحَقُّكُمْ مِنْ وِلَاءِ النَّسَبِ وَالْحَسَبِ، وَالْأَرْضِ وَالْعِزِّ، فَإِنَّ الْإِنْتِصَارَ لِلظَّالِمِ لَوْلَا دُونَ وِلَاءِ الْإِيمَانِ أَحَقُّكُمْ نُجْرَتًا، وَأَشَدُّ إِثْمًا.

(١) ينظر: تفسير الطبري (١٧٣/٧)، وتفسير ابن كثير (١٠٥/٢).

(٢) ينظر: مسند الترمذي (٣٠٣٦) (٢١٤/٥)، وتفسير الطبري (١٥٩/٧)، وتفسير ابن كثير (١٠٥/٢).

(٣) تفسير الطبري (١٥٨/٧).

(٤) تفسير الطبري (١٦٦/٧).

(٥) تفسير الطبري (١٦٨/٧).

(٦) أخبار المدينة لابن شبة (٢٣٠/١).

(٧) تفسير الطبري (١٧١/٧).

حَكْمُ الْوَكَالَةِ وَالنِّيَابَةِ فِي الْخُصُومَةِ:

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْكَافِرِينَ خَوِصًا﴾، والآية التي بعدها: ﴿وَلَا تُجِدُوا فِي آلِ الْيَتِيمِ بُحْسًا وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ دليل على جواز الوكالة؛ بدليل الخطاب؛ فإنه نهى عن التضامنة نيابة عن الخائن؛ وهذا يدل على جوازها من صاحب الحق والمظلوم، ويدل على هذا الآية التالية في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُجَادِلْ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَصِيًّا﴾ [النساء: ١١٠٩] يعني: كشم وكفالة عنهم في الدنيا بالباطل، ولن تكونوا كذلك في الآخرة، وهذا يتضمن صحة الوكالة في الخصومة وغيرها في الدنيا في الحقوق، والوكالة هي: النيابة عن أحد في أمره بإذنه.

والوكالة لا خلاف في صحتها، وقد ذكرها الله في مواضع كثيرة أصحاب الكهف: ﴿فَتَقَاتَبُوا بِسَنَنِكُمْ يُورِثُكُمْ مِنْهَا إِلَى الْيَوْمِ﴾ [الكهف: ١٩]، وقد توكل عنهم جميعاً بالبيع والشراء.

وفي ذلك: صحة وكالة الواحد عن الجماعة، وكذلك تصح الوكالة في مصالح المسلمين؛ كما في عمالة جابي الزكاة ومفتسوها؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُكَلِّينَ عَلَيْهِ﴾ [النورة: ١٦].

وقد احتج الشافعي للوكالة بأية الحكمين، وبما جاء عن علي في بغي الحكمين في الشقاق بين الزوجين.

وقد جاء في السنة الصحيحة ذلك كثيراً؛ من ذلك ما في حديث جابر: أنه أراد الخروج إلى غدير، فقال له النبي ﷺ: (إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي، فَخُذْ مِنْهُ عَشْرَةَ عَشْرَ وَسَقًا، فَإِنْ أَبْتَدَى بِكَ آيَةً، فَضَعْ يَدَكَ عَلَى زُرْقَتِهِ) رواه أبو داود^(١).

وقد وكل النبي ﷺ عبيد بن جزام في شراؤه شاء^(١)، وكل النبي
- كما في حديث أبي هريرة - في قضاء ذنوبه كما في «الصحاح» فقال:
(أعطوه شيئاً وتلّ سيئاً)^(٢)، وقد وكل النبي ﷺ بعض الصحابة على غير،
وقد قام عمر وابنة بالتوكيل في الصرف، ونصح الوكالة في عقود
الوكالة، كما نصح في عقود البيع، كما وكل النبي ﷺ عمرو بن أمية
الضنري بالعقد له على أم حبيبة بنت أبي سفيان في الحبشة، لما توفي
زوجها عبيد الله بن جحش بالحبشة وقد هاجر بها إليها.

ونصح الوكالة في الحدود، كما في قول النبي ﷺ: (اغد يا أنيس
إلى امرئك هذا، فإن انفردت فلوجعها)^(٣)، ونجوز الوكالة في كل ما
نصح فيه النيابة، وقد نقلت الإشارة إلى شيء من ذلك في سورة
آل عمران عند قوله: ﴿يَوْمَ أَقْبَلَ إِلَيْكَ مِنَ الْكُفَّةِ﴾^(٤)،
(٧٥).

والأية في جواز الوكالة في التقاضي والتراffic والخصومات، وبيان
حرماتها عند معرفة ظلم الموكل ونفيه، وكل مال يؤخذ على زكالة في
ظلم وخيانة، فهو شئت، وفي غير ذلك فالأصل الإباحة، وقد كان علي
يؤكل في خصومته عقيل بن أبي طالب وعبد الله بن جعفر، وكان
لا يحضرها بنفسه، ويقول: «إِنَّ لِلْخُصْمَةِ نَحْصًا يَحْضَرُهَا الشَّيْطَانُ»^(٥)
رواه ابن أبي شيبة والبيهقي^(٦).

• • •

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٨٩) (٣/٢٥٦)، والترمذي (١٢٥٧) (٣/٥٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٠٦) (٣/٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٣١٤) (٣/١٠٢)، ومسلم (١٩٩٧) (٣/١٣٢٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣١٧٧) (٥/٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى»

(٨١/٧).

﴿قَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يَكْتَسِبْ خَوَافَةً أَوْ إِيمَانًا لَمْ يَمَسَّ يَوْمَهُ تَعْلِيلٌ أُخِثَ لَهَا بِرَبِّكَ عَلَىٰ كُلِّ مَنٍّ»﴾ [النساء: ١١٢].

جاءت هذه الآية تبعا لسابق الآيات فمن سرق متاعا، ثم تبرأ منه، وألقى ثَمَمَتَهُ على غيره، نَصَّ عليه ابنُ عباسٍ وقتادةُ بنُ الشَّعمانِ وابنُ جريرٍ وغيرهم، وحكى ابنُ جريرٍ الإجماعَ على أنَّ مَنْ اتَّهَمَ البريء هو ابنُ أبييرٍ^(١)، ولكنَّ العلماءَ فيما يخصُّ البريء ودينه على خلافه، والأشهرُ أنَّه يهوديٌّ على ما تقدَّم.

إقرارُ الإنسانِ على نفسه دفعا للضررِ عن غيره:

وفي هذه الآية: وجوبُ أنَّ يُقرَّ الإنسانُ على نفسه إنَّ عَليمٌ أنَّ التَّهمَةَ وقعتْ أو ستقعُّ على غيره، فيؤخِّدُ بجريرته بريء، وهذا في كلِّ حقٍّ؛ سواءَ أكانَ لله أم لغيرِ الله.

وأما إقرارُ الإنسانِ على نفسه فيما لا يؤخِّدُ به غيره، ولا حقٍّ لأدَميٍّ فيه، ولو كان فيه حقٌّ لأدَميٍّ وهو قادرٌ على إعادته بلا إقراره بنفسه؛ سترًا لنفسه، وهو عازمٌ على التوبة، ونادى على جُرمه -: فالصَّحيحُ: أنَّه يسترُ نفسه، ويتوبُ بينةً وبيِّنَةً.

وأما الإقرارُ: إقرارُ الرُّجُلِ على نفسه، وظاهرُ الإطلاقي في الآية: أنَّ الإقرارَ يكفي من الرُّجُلِ على نفسه مرَّةً واحدةً في قولِ جمهورِ العلماءِ؛ وهو قولُ أبي حنيفةٍ والشافعيِّ ومالكٍ في قولِ له، وعندَ قيامِ الشُّبهةِ في قوله أو ظنُّ إقراره وخوفه عندَ عدمِ إقراره، فيعادُ عليه حتَّى يَسْتَيِّنَ منه، ولا حدَّ لأعلى الاستبانة؛ لكنَّ حتَّى يَدْلِبَ على الظُّرِّ ظهورُ الإقرارِ باختياره فقد تكفي مرَّةً، وقد لا تكفي ثلاثٌ، ولا يثبتُ تقييدُ

عِدِّهِ الْإِقْرَارُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ «السُّنَنِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَيَّةَ التَّمُذُومِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى يَلْعَنُ قَدَّ احْتَرَفَ وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: (مَا إِحْتَالُكَ سَرَقْتَ)^(١)، وَفِي سَنَدِهِ مَجْهُولٌ، وَهُوَ أَبُو الْعَتَلِجِ تَوَلَّى أَبِي قَرْءٍ يَزِيدُ عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ، بِهِ، وَفِي تَمْثِيلِهِ اضْطِرَابٌ، فَتَارَةً يَقُولُ: (مَا إِحْتَالُكَ سَرَقْتَ) مَرَّتَيْنِ، وَتَارَةً يَقُولُ: «مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»، وَقَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَحْوِهِ^(٢)، وَالصَّوَابُ: إِسْرَافُهُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُؤَيْدَانَ مُرْسَلًا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَصَوَّبَ الْمُزَنَّلُ ابْنَ الْخَلْدِيِّ وَابْنَ خُرَيْجَةَ وَغَيْرُهُمَا.

وَلَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ، لَكَانَ فِي الْإِسْتِبَانَةِ حَتَّى لَيَامٍ شُبْهَةٌ عَدَمِ الْمَرْقُوعَةِ لَعَدَمِ وَجُودِ الْمَتَاعِ مَعَهُ.

وَلَوْ كَانَ الْإِقْرَارُ لَا يَصُحُّ إِلَّا بَعْدَ تَتَوَقُّفٍ فِي ثَبُوتِهِ عَلَيْهِ، لَصَحَّ النُّقْلُ بِهِ بِأَقْوَى إِسْنَادٍ؛ كَمَا فِي عِدَّةٍ شَهَادَةِ الْمُتَلَاغِمَتَيْنِ عَلَى نَفْسَيْهِمَا، وَعَدَمِ الطَّلَاقِ وَالْحَيْضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ جَهْلًا لِلْمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ، أَوْ تَضْيِيقًا لَهَا، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ الْإِقْرَارَ بِعَيْنِهِ، وَجَبَ عَلَى الْقَاضِي تَحْقِيقُهُ مِنْ أَيِّ شُبْهَةٍ تُضَوِّقُهُ، وَدَفْعُ الشُّبُهَاتِ لَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَ مَعَيَّنٍ، وَاللَّهُ أَمَرَ بِالْعَدْلِ مَعَ النَّفْسِ؛ وَذَلِكَ بِالْإِقْرَارِ عَلَيْهَا بِمَا يَتَحَقَّقُ بِهِ الْعَدْلُ بِلَا عَدْوٍ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوَّيِمِينَ وَالْقِسْطَ شَهَادَةً بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٥٠٨) (٢٩٣/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٨٠٠) (١٣٦/٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٨٧٧) (٦٧/٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٩٧) (١٦٦/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُزَارِيُّ فِي مُسْتَدْرَأِهِ (٨٢٥٩) (٤٦/١٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْبَاءِ» (١٦٨/٣)، وَالتَّحَاكُمُ فِي «الْمُسْتَوْفَى» (٣٨١/٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٨/٢٧٥).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِيلِ» (٢٤٤) (ص ٢٠٤).

وكلما قويت القرينة على عدم صحة الإقرار؛ زيد في تكرار الإقرار واستيفاء جوده كما قال النبي ﷺ لِمَنْ أَمَرَ عَلَى نَفْسِهِ: (أَبْكَ جُنُونٌ؟)^(١)، فهو أراد أن يثبته شبهة الجنون وغياب العقل؛ ولذا أعاد النبي ﷺ طلب الإقرار بأعداد مشابهة؛ فتارة مرة، وتارة مرتين، وتارة أربعاً، ممّا يدل على عدم قصد العدد بعينه، وإنما جلالة الإقرار وتحققه وبيانه.

والإمام أحمد وإسحاق يريان الإقرار أربعاً لإقامة الحد؛ لظاهر رجم ماعز في «الصحيحين»؛ حيث شبهه على نفية أربع شهادات، وحديث جابر في قصه رجم ماعز؛ فلما هو شهد على نفسه من تلقاها، ولم يطلب منه أربعاً، ثم بعد الرابعة قال له النبي ﷺ: (أَبْكَ جُنُونٌ؟)، فكانت عملاً، وظاهرة عدم قصد الأربع؛ وإنما دفع الشبهة، والتشؤف للشر.

ويكون الإقرار عند من له ولاية الحد، وهو الحاكم القاضي الذي يفصل ويأمر بتفصيل ما فصل به، لا عند غيره؛ عند جمهور العلماء.

• • •

❏ قال تعالى: ﴿لَا حَرَّ فِي سَكِينٍ مِّنْ لَّجُونِهِمْ إِلَّا مَنِ أَمَرِ بِسَفَاةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ يَّحِبُّ الْآخِرُ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ مَرْغَبًا مَّا يَشَاءُ قَوْلُهُ تَرَاهُ أَتَرَىٰ عَذَابَ يَوْمٍ﴾ [النساء: ١١٤].

في الآية: كراهة التجوى بغير المعروف، والأمر بالسفاهة، والإصلاح بين الناس، والتجوى: هو الحديث الذي يهمس به بين اثنين أو ثلاثة، ولا يعلن نسيح؛ وإنما يسر به ويخفي؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ يَكْذِبْ مِّنْ لَّجُونٍ فَسَدَّ الْآخِرُ﴾ [الجملة: ٧].

والأصل في الشريعة: التشؤف إلى الإعلان، وكراهة الأسرار؛ لأنَّ

الشيطان يُحِبُّ أَنْ يَفْرُقَ بَاحِدَ لِيَسْؤَلَ لَهُ الشَّرَّ؛ لِهَذَا إِذَا أَعْلَنَ الْإِنْسَانُ قَوْلًا، سَبَطَ قَوْلَهُ وَتَهَيَّبَ السَّامِعِينَ، وَإِنْ قَلَّوْا، خَفَّ عَلَيْهِ الرَّغْبُ مِنَ النَّاسِ، فَأُطْلِقَ لِسَانَهُ وَدَقَّقَهُ الشَّيْطَانُ؛ مَا لَمْ يَعْصِفَهُ اللَّهُ، وَالصَّادِقُ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَحَدَّثُ مَعَ الْوَاحِدِ كَمَا لَوْ تَحَدَّثَ مَعَ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ يُرَاقِبُ اللَّهَ، لِيَغِيْبَ حُضُورَ الْخَلْقِ مَعَ حُضُورِ الْخَالِقِ، وَهَذَا قَلِيلٌ فِي النَّاسِ، بَلْ حَتَّى الصَّالِحِينَ؛ لِأَنَّ الشُّهُورَ عَلَى حَوَاسِّ الْإِنْسَانِ.

وهذه الآية تُجِبُّ لِقَضَاءِ ابْنِ أَبِي بَرْزَةَ السَّارِقِ النَّزْعَ، وَمُتَّهِمِ الْيَهُودِيِّ بِهِ؛ فَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَتَنَاجَوْنَ فِي أَمْرِ السَّارِقِ وَالْمَسْرُوقِ، وَالْمُتَّهِمِ وَالْبَرِيءِ، بَلَا يَنْتَوِي وَلَا حُجُوعَ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنِ النَّجْوَى وَلَمْ يَنْهَ عَنِ الْعَلَانِيَةِ هُنَا؛ لِأَنَّ النَّفْسَ لَا تَجَسَّرُ عَلَى إِعْلَانِ مَا تَقُولُهُ سِرًّا، فَتَهَى عَنِ النَّجْوَى، وَمَكَّتْ عَنِ الْعَلَانِيَةِ؛ لِجُبْنِ النَّفْسِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يَقْبَلُونَ إِلَّا الْبَيِّنَاتِ، وَلَيْسَ التَّهْمُ وَالْفُتْلُ بَلَا بَرَهَانٍ وَيَنْتَوِي.

فَضْلُ صِدْقَةِ السَّرِّ:

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ طَوِيلٌ عَلَى فَصْلِ الْإِسْرَارِ بِالصَّدَقَةِ عَلَى غَيْرِهَا، وَهَذَا الْأَصْلُ فِي صِدَقَاتِ التَّطَوُّعِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ وَتَعْلِيلُهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَسَاءَلُوا فَسُئِلْتُمْ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ مِنْ ثَعْلُومًا وَلَوْ ذَرْعًا مَقْصُورًا فَمَا بِهِ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [١٢٧].

فَسَّرَ بَعْضُهُمُ الْمَعْرُوفَ فِي الْآيَةِ: ﴿أَوْ مَعْرُوفٍ﴾ بِالْقَرْضِ؛ وَذَلِكَ لِاتِّفَاقِهِ بِأَمْرِ الصَّدَقَةِ، وَالصَّدَقَةُ أَوَّلَى بِالْإِسْرَارِ مِنَ الْقَرْضِ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَا نَحْتَاجُ إِلَى إِشْهَادٍ، بِخِلَافِ الْقَرْضِ فَيَحْتَاجُ إِلَى إِشْهَادٍ؛ لِجُمْطِ الْحَقِّ، وَلَا حَرَجَ مِنْ إِظْهَارِهِ؛ لِأَنَّهُ يُحْفَظُ بِهِ الْحَقُّ وَلَا يَضِيعُ، وَلَا تَنْظَرُ فِيهِ بَيِّنَةٌ وَأَدَى لِلْمَقْتَرَضِ.

وَالْأَصْلُ: عَمُومُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآيَةِ، وَعَدَمُ تَقْيِيدِهَا بِنَوْعٍ مِنَ

أنواعه، والقاعدة في الأسرار والجهر بالعمل الصالح: أن الأصل أن الجهر بالفرائض أفضل من الأسرار بها، وأن إخفاء التواضع أفضل من الجهر بها، ولكل نوع ما يستثنى منه بقليل خاص، وهي قاعدة غالبية لا مقلدة.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُضَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ قَالَ مَا قَوْلُكَ وَتَضِلُّ جَهَنَّمَ وَتَكَاثُرُ سَبِيلُهَا﴾ [النساء: ١١٥].

فيها: دليل على عظمة الوحي، والتفريق بين الخروج عنه، وعضمة النبي ﷺ، والتحذير من مخالفيه، وأن الهدى لا يكون إلا معه، والضلال في مخالفته.

عذر الجاهل:

وربط المخالفة والشقاق بالشبه في قوله: ﴿وَمَنْ يُضَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ دليل على عدم دخول الجاهل في الوعيد فيما يصح معه العذر وجوز، وما كانت بيئته من الوحي فقط، فبعد من لم يبلغه الوحي إن لم يسمع به، ويبحث عنه فلم يجد، ومن سمع به أو غلب على ظنه وجوده، ولم يسأل عنه، أو عجز به، ليضيقه وإعراجه، ولو كان في حقيقته لا يعلم، بخلاف من كان غافلاً ولم يسمع ولم يغلب على ظنه وجوده ما يخالفه من الوحي، فهو معذور فيما كان دليله الشرع، وأما ما كان دليله الفطرة التي طبع عليها الناس، فلا يصح العذر بها إلا للمجنون.

وهذه الآية نزلت في سياق قصة سارق الدرهم، والمخالفة المراتدة: مخالفة حكم الله وقضائه، وهذا مركة الشرع؛ ولذا ربط الوعيد والعقاب

ببيان الحُكْم، ﴿وَمِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا مِنْ قَبْلُ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا بِالْوَحْيِ.

وقوله تعالى: ﴿وَتَتَّبِعْ خَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ يَعْنِي: مَنْ أَمَرَ بِحُكْمِهِ ﷺ، وَأَعْلَى مَقْصُودٍ فِي الْآيَةِ وَأَوَّلُ مُرَادٍ لَهَا: هُمْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «الْإِجْمَاعُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ يَمْتَنِعُ تَتَبَعَ لَهُمْ»، لِإِنَّا ثَبَتْنَا إِجْمَاعَهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ وَعَلَى حُكْمٍ، كَانَ الْمَخَالَفُ لِإِجْمَاعِهِمْ كَالْخَارِجِ مِنَ النَّصِّ الْبَيِّنِ مِنَ الْوَحْيِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَرَنَ الْخُرُوجَ عَنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بِالشَّقَاقِ لِلرُّسُولِ.

دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْوَحْيِ:

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَا مِنْ إِجْمَاعٍ إِلَّا وَدَلِيلُهُ مِنَ الْوَحْيِ؛ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ، وَنَهٍ: مَا هُوَ مَنْصُوصٌ بَيْنَ ظَاهِرٍ، وَبَيْنَ: مَا هُوَ عَمَلٌ اسْتَقَرَّ، وَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ دَلِيلُهُ؛ فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْمِعِ الصَّحَابَةُ وَيَخْضَعُوا عَلَى كَثَرَتِهِمْ وَنُزُولِهِمْ بِلَدَائِهِمْ إِلَّا لِحُكْمٍ بَيِّنٍ وَعَمَلٍ مُسْتَقَرٍّ عَنْدهُمْ.

إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَتَحَقُّقُهُ:

وَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الْإِجْمَاعِ وَثُبُوتِهِ، وَقِيَامِ أَرْكَانِهِ وَشُرُوطِهِ، لَا كَمَا يَتَوَسَّعُ فِيهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بِحُكَايَةِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عِنْدَ وَجُودِ الْقَوْلِ مِنَ الْوَاحِدِ بَيْنَهُمْ وَعَدَمِ الْمَخَالَفِ لَهُ فِي مَسْأَلَةٍ غَطِيَّةٍ غَيْرِ ظَاهِرَةٍ، أَوْ بِمَا لَا تَقُومُ بِهِ الْبَلْوَى؛ فَإِنَّ إِدْخَالَ هَذَا النَّوعِ إِخْرَاجَ لَكَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ مِنَ السَّلَفِ؛ فَعَمَلُ الصَّحَابَةِ الْوَاحِدِ وَلَا مُخَالَفَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَغْمُورَةِ كَثِيرًا، وَمَنْ: مَا لَا يَصِحُّ، وَمَنْ: مَا لَمْ يَشْهَرْ عِنْدَ أَصْحَابِ الصَّحَابَةِ تَقْيِيدًا مِنَ التَّابِعِينَ، فَكَيْفَ بغيرِهِ مِنْ أَقْرَابِهِ الْأَبْعَادِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ يَتْلَعُهُمْ؟

وَبِالنَّظَرِ فِي هَذَا الْبَابِ: فَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي حَكَى الْفُقَهَاءُ إِجْمَاعَ

الصحابة عليها ولا تُخالف للواحد منهم عليها - قريب من ألف مسألة، وكثير منها ظني غير محرز، ومنه ما لا يصح سنده.

ولا بد من النظر في منزلة الصحابي المروي عنه، وسنذكر الرواية، وشهرة المسألة، وعنده من روى عنه القول، ويكفي الذي قال بها وأقضى، وحالي المسألة وتوجيهها، وهل مثلها يشتهر ويترفع، أو هي من المسائل الخاصة التي لا تنم بها البلوى ولا تشتهر؟

فقول أبي بكر وعمر لو جاء وصح، يختلف عن قول غيرهما؛ لأن مثله يطلب ويشتهر، ولا ينزل قول غيرهما من بعض صغار الصحابة منزله، وحكم الواحد منهم في العبادات يختلف عن التعزيرات والعقوبات؛ لأن العبادات لا يُجتهَد فيها إلا في الضيقات، بخلاف العقوبات؛ فقد وسعت الشريعة في العقوبات، وضيق في العبادات.

وقول الصحابي على الجني وفي مشهد جماعة، يختلف عن قوله وقتيائه الواحد من أصحابه، والقول الذي يرويه عنه واحد غريب - ولو صح - يختلف عن قوله يتابع الثقة على روايته عنه.

الجهات التي يتحقق بها إجماع الصحابة:

وبيان ذلك أن من التمس إجماع الصحابة في قول، فلا بُد من النظر إلى جهات متعقبة:

الأولى: النظر إلى قائله؛ فكلما كان الصحابي متفهماً وكبيراً أو خليفة، كان اشتهار قوله أظهر، كالخلفاء الراشدين الأربعة وأقرانهم؛ فإن قولهم يشتهر ويُؤخذ به، وهم يختلفون عن صغار الصحابة الذين تأخر بهم العمر حتى ذُبح كبار الصحابة، وجل من يأخذ بقولهم من الثابتين الذين لا يُعتمد بخلافهم للصحابة، وغالباً أنهم لا يجسرون عليه؛ لإجلالهم للصحابة ولو كانوا صغاراً، ولقلة جلوسهم بالنسبة للصحابة.

وسكوئهم عن قول الصحابي لا يعني في هذا الباب شيئاً، لأن المراد هو سكوت الصحابة، وسكوت الصحابة يراد منه الإقرار عليه أنه لم يخالف ما جاء عن النبي ﷺ، وهذا لا يكون في الثابتين ولو كانوا كباراً، لأنهم لم يدركوا النبي ﷺ، ومن الصحابة الضعفاء من تأخر به الزمن حتى لم يدركوا، إلا الواحد والاثنان من الصحابة مثله، لقوت أكثرهم.

وكلمنا تقدم الصحابي زمنًا، كان القول بالإجماع على قوله أظهر عند عدم المخالف له منهم، وكلمنا تأخر زمنه، ضمت القول بحكاية إجماع الصحابة على قوله لعدم مخالفتهم له.

الثانية: النظر إلى المسألة المحكوم بها من الصحابي، فإن من المسائل ما أصله الشك والاجتهاد، كالتعزيرات، ومنه ما الأصل فيه التوقيف على النص، كالعبادات، فقول الصحابي وقضائه بتعزير حاصي على نوع ووصف ومقدار معين من القتب، وسكوت الصحابة عنه: لا يعني القطع بكون النبي ﷺ قضى به، ولا أنهم سكوتوا عنه، للإجماع على عدم جواز مخالفته.

ومن المسائل: سواءل واردة بعد انقراض زمن كبار الصحابة أو أكثر الصحابة، فقول الصحابي الواحد فيها مع عدم المخالف فيها ومنهم ومن كان حيًا: لا يلزم منه حكاية الإجماع على ذلك.

ويفرق بين مسائل نعلم بها البلوى، ويشتهر قول الواحد ومنهم لو قضى به، وبين مسألة لا نعلم ولا نعلم بها البلوى عادة، فالغالب أن الثقة للخبر لا يُلغون به غيره من الصحابة.

الثالثة: النظر إلى الحال التي وقع فيها القول، وهل كان مثلاً يشتهر أو لا يشتهر؛ فما يقوله الصحابي على يمين وشهودة صحابة: أظهر في حكاية الإجماع عليه عند عدم المخالف منهم؛ كقول الصحابي في

خُطِبَ الْجُمُعِ والعَمَلَيْنِ وفي خُطْبَةِ عَرَفَةَ والتَّشْرِيقِ، وخاصةً إن كان الصحابيُّ كبيراً.

ومن المسائل: ما يقول بها الصحابيُّ في موضع لا شهوة للصحابة فيه؛ كما يقول أو يفعل أو يقضي به الصحابيُّ في الثَّغْوِ، أو السَّيْرِ، أو في بلدٍ أجنبيٍّ لا شهوة للصحابة فيه إلَّا قليلاً، وهذا يَصْغُفُ القولُ بإجماعهم عليه، ولو كان لا تُخَالِفُ له فيه؛ فَمَعْرِفَةُ بَلَدِ الصحابيِّ وسُكْنَاهُ بعدَ النُّبُوَّةِ مُهِمٌّ في معرفة قُوَّةِ مُوافَقَتِهِ ومُخَالَفَتِهِ، وكُلُّمَا كان أَقْرَبَ لِتَسَاكُنِ الصحابةِ وكَثَرَتِهِمْ - كَالْمَدِينَةِ - فهذا أَقْرَبُ لِلْمُوَافَقَةِ على قوله واشتهاره.

الرابعة: النَّظَرُ إِلَى تَقْلِيدِ الْخَيْرِ عن الصحابيِّ؛ لِتَعَرُّفِ اشتهاره عنه، لأنَّ كان النَّاقلُ عنه واحداً، وعنه واحدٌ، فهذا يَعْنِي عَدَمَ اشتهاره حتَّى عند أصحاب الصحابيِّ نفسه؛ فكيف يَكُونُ لغيره من الصحابة؟! فلا يُشَى على مَكُوثِ الصحابةِ إجماعاً، والحالة هذه.

وإن اشتهَرَ القولُ عن الصحابيِّ ونُقِلَ عنه أصحابُه الذين يَشْتَرِكُونَ عادةً في الأعلى عنه وعن غيره من الصحابة، فهذه قرينةٌ على اشتهار القولِ، ونُقُولُهُ عنه لغيره من الصحابة، كما يَشْتَرِكُ ابنُ عُمرَ وابنُ عباسٍ وأبو هريرة وأُسُّ في بعضِ الثَّابِتِ وأخبرهم عنهم.

وهذه المسألة تحتاج إلى مزيدٍ تفصيلٍ ليس هنا محلُّه، والله أعلم.

ومن تَرَكَ حُكْمَ اللَّهِ وتَشْرِيعَهُ، واعتَدَّ بِرَأْيِهِ وعَظَمِيَّهِ، وَكَلَّمَ اللَّهَ إلى نفسه فأَرْفَأَهُ؛ كما قال: ﴿تَوَلَّى مَا تَوَلَّى وَخُصِمِهِ جَهَنَّمَ مَكَاثِمْ تَجْبِرُ﴾.

وفي هذه الآية: إشارةٌ إلى أَنَّ الضَّلَالِ وَالشَّقَاقَ يَبْدَأُ بِصَاحِبِهِ عتاقاً، ثُمَّ يُحَوِّلُهُ اللَّهُ في قلبه وَيُزَيِّنُهُ حتَّى يَكُونَ دِينًا وقناعةً عقوبةً له.

﴿قَالَ تَعَالَى حِكَايَةُ لِقَوْلِ إِبْلِيسَ: «وَلَا أُجِلَّتُمْ وَلَا مَنَعْتُمْ وَلَا مَنَعْتُمْ وَلَا مَنَعْتُمْ»
لَيَنْبَغَنَّ مَا كُنْتَ الْاَكْثَرُ وَلَا مَنَعْتُمْ فَجَبَّتْكَ عَلَى أَثَرٍ وَمَنْ يَكْجِدِ
الْمَنْعَةَ وَلَيْسَ مِنْ دُونِ أَثَرٍ فَقَدْ حَسَرَ خُشْرًا كَثِيرًا»﴾
[النساء: ١١٩].

يَتَوَرَّى تَسَلُّطُ الشَّيْطَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ حَتَّى يَأْمُرَهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، يَأْمُرُهُ
فِي صَوْرَةِ الْإِضْلَالِ وَالْتِمَاسِ، وَمِنْ ضَلَالِهِ: أَمْرُهُ بِقَطْعِ آثَانِ الْأَنْعَامِ
لِتَكُونَ بَحِيرَةً سَائِحَةً فِي الْأَرْضِ مُحَرَّمَةً، وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقْطَعُونَ
آثَانَ بَعْضِ أَنْعَامِهِمْ، وَيُسَوِّلُونَهَا بِحِيرَةً وَسَائِبَةً، يَحْرُمُ مَشَاهِدُهَا وَالتَّعَرُّضُ لَهَا
لِأَلْفَتِهِمْ وَأَصْنَافِهِمْ، وَكَانُوا يَجْعَلُونَ مِنْ ذَلِكَ دِينًا، كَمَا قَالَ قَتَادَةُ وَعِثْرَةُ
وَالشَّيْءُ وَغَيْرُهُمْ^(١).

السَّوَابِقُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ:

وَكَانَ الرَّجُلُ الْجَاهِلِيُّ يَنْظُرُ نَظْرًا قَلِيلًا مِنْ سَفَرٍ، أَوْ حَوْفِيٍّ مِنْ
عِلَّةٍ، أَوْ نَجَا مِنْ مَهْلَكَةٍ أَوْ حَرْبٍ يَقُولُ: «تَاغِي هَذِهِ سَائِبَةٌ» أَيْ: تُسَيِّبُ
فَلَا يَنْتَفِعُ بِظَهْرِهَا، وَلَا تُعَالَى عَنْ مَاءٍ، وَلَا تُنَمَّعُ مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا تُرْتَكَبُ^(٢).

وهؤلاء وَفَّقُوا فِي الشُّرْكِ مِنْ وَجْهِ فِي عَمَلِهِمْ هَذَا:

أَوَّلُهَا: أَنَّهُمْ نَظَرُوا لغيرِ اللَّهِ، وَالتَّلَوُّ طَاعَةً لَا يَكُونُ إِلَّا لَهُ، وَهَؤُلَاءِ
نَظَرُوا لِأَلْفَتِهِمْ.

ثَانِيهَا: أَنَّهُمْ نَسَبُوا سَلَامَتَهُمْ مِنَ الْمَرَضِ وَالْمَوْتِ لِأَلْفَتِهِمْ، لِهَذَا
شَكَّرُوهُمَا بِتَذْوِيهِهِ الَّذِي يَقْتَرِنُهُ عِبَادَةٌ.

ثَالِثُهَا: جَوَّزُوا لِأَنفُسِهِمْ تَقْطِيعَ آثَانِ الْأَنْعَامِ تَدْبِيكًا، وَهُوَ لَا يَصِحُّ لَوْ

(١) تفسير الطبري، (١٩٣/٢)، وفسر ابن أبي حاتم (١٠٦٩/٤).

(٢) البلدان العربية (١/١٧٨).

كَانَ لَوْ؛ فَكَيْفَ وَهُوَ لَغَيْرِ الشَّوْءِ؟ وَالْفِعْلُ الَّذِي يُتْلَى بِهِ لَغَيْرِ لَوْ؛ فَهُوَ كَفَرٌ وَلَوْ كَانَ أَصْلُهُ عَادَةً؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ فَعَلَهُ عِبَادَةً وَتَوَى بِهِ الْعِبَادَةَ؛ فَكَانَ مُرْتَكِبًا.

حَكْمُ وَشَمِ الْبَيْهَةِ:

وَرَشَمُ الْبَيْهَةِ لَشَعَرَتْ جَائِزٌ إِلَّا فِي الْوُجُوهِ لَمَّا رَوَى مُسْلِمٌ؛ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: فَتَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوُجُوهِ، وَعَنِ الْوُشَمِ فِي الْوُجُوهِ^(١).

وَلَيْسَ الْوُشَمُ لَشَعَرَتْ بِهِ الْبَيْهَةُ مِمَّا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ هُنَا؛ لِاخْتِلَافِ الْعِلْمِ، وَلِأَنَّهُ مُقَصَّدٌ بِهِ جَفَظَ الْحَقُّ وَقَطَعَ التَّرَاجُعَ بَيْنَ النَّاسِ، وَهَذَا مُقَصَّدٌ صَحِيحٌ لَا يَنْحَقُّ غَالِبًا إِلَّا بِوَسِيلَةٍ، وَيَكُونُ بِالْقَدْرِ الَّذِي لَا يَعْلُبُ الْبَيْهَةَ وَلَا يَقْسِدُهَا.

حَكْمُ تَغْيِيرِ خَلْقِي اللَّهِ وَأَحْوَالِهِ:

وَهَوْلُهُ لِمَا: ﴿وَلَا تَرْهَقُمْ ظِلْمَتُكُمُ الظُّلُمُ﴾: وَتَغْيِيرُ خَلْقِي اللَّهِ لِمَخْلُوقَاتِهِ الْحَيَّةِ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ لَهَا عَنْ أَصْلِ فِطْرَتِهَا الَّتِي فِطَرَهَا عَلَيْهَا، لِيَجْعَلُونَ مِنْهَا مَخْلُوقًا آخَرَ، وَهَذَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ إِصْلَاحُ الْعُيُوبِ وَإِعَادَتُهَا إِلَى قَوَائِمِهَا؛ كَمَنْ وَلَدَ مِنَ الْبَهَائِمِ أَوْ الْإِنْسَانِ أَمْرَجَ أَوْ أَعْنَى أَوْ أَضْمَ، لِيُطَبَّبَ لَهُ فَيُصْلَحَ عَيْبُهُ؛ لِأَنَّهُ إِعَادَةٌ لَهُ لِخَلْقِهِ الصَّحِيحِ، لَا خَرَفَ لَهُ عَنْ خَلْقِهِ الصَّحِيحِ إِلَى غَيْرِهَا؛ فَهُوَ نَوْعٌ ابْتِلَاءٍ أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيُرْفَعُ، كَمَا يُنْطَبِّطُ مِنَ الْمَرْضَى مَعَ أَنَّ اللَّهَ أَرْجَاهُ، فَلَا يَجُوزُ كُفْرُ الصَّحِيحِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ جَبَرُ الْكُفْرِ.

وَحَقْلُ السَّلَفِ تَغْيِيرُ خَلْقِي اللَّهِ فِي الْآيَةِ عَلَى مَعْنَيْنِ:

الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: تَغْيِيرُ الْخَلْقَةِ الْجَسَدِيَّةِ، وَمِنْهَا خِصَاءُ الْبَهَائِمِ وَنَحْوُهُ؛

وبهذا قال ابن عباس وابن عمر وأبو سعيد بن المسيب^(١).
وصح عن ابن مسعود قوله: «لَقَدْ أَلَّفَ اللَّهُ الْوَاضِعَاتِ وَالْمُسْتَوْضِعَاتِ،
وَالثَّائِبَاتِ وَالْمُسْتَضَاعَاتِ، وَالْمُتَعَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُتَعَيَّرَاتِ خَلْقَ اللَّهِ»^(٢).
وصح عن الحسن: أَنَّ التَّغْيِيرَ فِي آيَةِ الْوَقْمِ^(٣).
المعنى الثاني: الفِطْرَةُ وَالصَّبْغَةُ الدِّهْنِيَّةُ؛ وَهَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿مِنْهُ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ مِثْقَلَةَ ذَرَّةٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] يَعْنِي:
وَلَهُ اللَّهُ وَبُورَعَتُهُ وَدِينُهُ.

وَرُبِّيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا يَصِحُّ؛ لِلْجَهَالَةِ فِي إِسْنَادِهِ، وَقَالَ بِهِ
مُجَاهِدٌ وَجَعْلَرَمَةُ وَالْحَكَمِيُّ وَالْحَكَمُ وَقَادَةُ وَعَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ^(٤).
وَقَدْ صَحَّ عَنْ شَيْبَانَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ آيَةٍ: «مَا بَالُ
أَقْوَامٍ جَهَلُوا يُعَيِّرُونَ مِثْقَلَةَ اللَّهِ وَقَوْلَ اللَّهِ ١٧٩»^(٥).

يَعْنِي: مِثْقَلُهُ الَّتِي طَبَعَ خَلْقَهُ وَقَطَّرَهُمْ عَلَيْهَا؛ مِنْ الْإِقْرَارِ
بِوُجُودَاتِهِ اللَّهُ، وَالْإِتِّبَاعِ لِلدَّاعِي الْفِطْرَةِ؛ مِنَ الْحَيَاءِ وَالْعِفَّةِ وَالسَّرِ،
وَالصَّدْقِ وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ وَالْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ، وَكَرَاهَةِ الْفُحْشِ وَالْفَوَاحِشِ
وَبُغْضِ الْكُفْرِ.

وهو، «فَلْيَتَذَكَّرْ خَلْقَ اللَّهِ»، الْمُرَادُ بِخَلْقِ اللَّهِ هُنَا: مَا طَبَعَ
النَّاسَ عَلَيْهِ وَقَطَّرُوا عَلَيْهِ؛ كَمَا قَطَّرُوا وَخَلَقُوا عَلَى التَّائِبِ مِنَ النَّارِ وَالْحَرِّ،
فَيَتَأَمَّلُونَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْكَذِبِ وَالْفُحْشِ، وَكَمَا قَطَّرُوا وَخَلَقُوا عَلَى الْفَرَجِ
بِالرَّيْحِ الطَّيِّبِ، وَالسَّعَادَةِ بِالمَاءِ، وَالتَّطَلُّذِ بِالمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ الْحَسَنِ،

(١) تفسير الطبري (١٩٤/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٦٩/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٨٦) (١٤٧/٦)، وسلم (٢١٢٥) (١٦٧٨/٣).

(٣) تفسير الطبري (٥٠١/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٧٠/٤).

(٤) تفسير الطبري (١٩٧/٧ - ٥٠٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٦٩/٤).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (١٠٧٠/٤).

فَيَتَرَحُّونَ بِالْخُضُوعِ لَهُ وَالْإِقْرَارِ بِحَقِّهِ وَعِبَادَتِهِ عَلَيْهِمْ نَفْسُهُمْ وَخُلِقَتْ عَلَى هَذَا.

وهذا كقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ شِئْتُمْ يَلْبِسْكُمْ غِيَابَ اللَّهِ﴾ (الروم: ٢٦)، فذكرَ اللبْسَ، ثُمَّ سَاءَ فِطْرَةً، ثُمَّ بَيَّنَّ خَلْقَ اللَّهِ الْإِنْسَانَ عَلَيْهِ، فَأَصْلُ اللَّبْسِ خُلُقُ الْإِنْسَانِ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَاءَتْ أَنْوَاعُهُ وَصُورُهُ وَتَطْيِيقَاتُهُ وَتَفْصِيلَاتُهُ بِالْوَحْيِ.

وبدَّلَ عَلَى هَذَا كَلِمَةً: حَدِثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مَرْفُوعًا: (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَيُّهَا يَهُودِيٌّ وَيَنْصَرَانِي وَيَمَجْسَانِي)^(١).

تفسيرُ الفطرة:

وعلى القولِ الثاني: فيقال بإمكان تغيير أصلِ الطَّبْعِ؛ كما يُمكن تغييرُ أصلِ الشَّرْعِ، وتغييرُ أصلِ الشَّرْعِ وفروجه معروف؛ كما عندَ الأحبارِ والرُّفَّاهِ والأتَمَّةِ المضلِّينَ، أمَّا تفسيرُ أصلِ الفِطْرَةِ: فإنه نادراً، مع إمكانِ وفروجه في أفرادِهِ، لا في أُمَّةٍ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْحَيَاءُ مَلْعُومًا، وَلَا السُّنَنُ مُسْتَفْبَحًا، وَلَا الْعِفَافُ مَوْجِبًا أَبَدًا، وَإِنْ وَقَعَ فِي أَفْرَادٍ، لَكُنَّ لَا يَقَعُ فِي أُمَّةٍ فَتَجَنَّبَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ قَدْ يَقَعُ التَّجَدُّلُ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ وَصُورِهِ زَمَانًا وَمَكَانًا، لَا إِطْلَاقًا؛ كَطَوَافِ النَّاسِ حُرَافَةً عِنْدَ الْبَيْتِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَلَيْسَ عَائِدًا؛ وَأَمَّا خَاصٌّ فِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَيُسَمَّى الْحَيَاءُ وَالْعِفَافُ وَالْعُذْقُ وَغَيْرُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمكنُ رَفْعُهُ مِنَ الْإِنْسَانِ بِالْكُلِّيَّةِ حَتَّى لَا يُقالَ بِوُجُودِهِ، وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ: نَفْسُ الْخَالِقِ وَتَجَدُّدُ وَجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ أَثَبَّتَ فِي الْعَقْلِ وَالنَّفْسِ مِنْ وَجُودِ النَّفْسِ عِنْدَ نَفْسِهَا، وَلَوْ أُجِذَّتْ أَطْرَافُ شَرِيعَةِ دِينِ اللَّهِ وَتُفَلِّتْ أَحْكَامُهُ، لَا يُمكنُ أَنْ يُرْفَعَ أَصْلُهُ، وَهُوَ وَجُودُ الْخَالِقِ وَتَفَرُّدُهُ بِكَوْنِهِ خَلْقًا وَتَصَرُّفًا، وَلَا يُمكنُ أَنْ يَصْغَحَ لِأَحَدٍ عَقْلٌ مَعَ

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٨) (٩١/٢)، ومسلم (٢٦٥٨) (١٧/١).

نَفْسِهِ، وَمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ، فَهُوَ مُكَابِّرٌ، يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا يَسْتَفِيقُ قَلْبُهُ بِتَقْيِيدِهِ، أَوْ يَفْتَدِمُ الشُّكَّ، لِأَنَّهُ يُشَبِّحُ غَرِيزَتَهُ وَهَوَاهُ، عَلَى الْيَقِينِ، الَّذِي يَحْرِمُهُ مِنْهَا، فَيُكَابِّرُ الْيَقِينَ وَيُعْطِيهِ وَيُظْهِرُ الشُّكَّ، لِتَجْعَلَهُ بِمَرْتَبَةِ الْيَقِينِ.

والله نهي عن تغيير خلق الله من بَدَنِ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ تُفْطَحُ جَوَارِحُ الْإِنْسَانِ مِنَ الْفُطْرَةِ الْجَسَدِيَّةِ وَيَبْقَى الْبَدَنُ حَيًّا، وَقَدْ تُفْطَحُ شَرَائِعُ الدِّينِ وَيُحْضَى اللَّهُ بِرُكْبَتِهَا لَا يَتَحَدَّثُهَا وَيَبْقَى الدِّينُ، وَلَكِنَّ قَلْبَ الْإِنْسَانِ لَوْ تُرِخَ، مَاتَ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ بِحَيَاتِهِ، وَكَذَلِكَ قَلْبُ الدِّينِ فِي الْفُطْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ: الْإِقْرَارُ بِرَبوبِيَّةِ اللَّهِ، ثُمَّ حَقُّهُ فِي الْعِبَادَةِ، وَتَفَرُّدُ الْخَالِقِ بِخَلْقِهِ لَا يُفْطَحُ مِنَ الْفُطْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ النَّفْسِيَّةِ إِلَّا بِمَوْتِ الْعَقْلِ، وَهُوَ الْجَنُونُ، ثُمَّ يَبْقَى حَقُّ اللَّهِ فِي الْعِبَادَةِ وَصِفَةُ الْعِبَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا يَقْوَى فِي الشَّرْعِ مَعَ الطَّبَعِ، مِنْهَا مَا يَصُحُّ الْجَهْلُ بِهَا مَعَ سَلَامَةِ الْعَقْلِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَصُحُّ الْجَهْلُ بِهَا؛ لِمَتَكُونِهَا بِالْفُطْرَةِ أَقْوَى مِنَ الشَّرْعَةِ؛ وَهَذَا عَلَى تَفْصِيلٍ طَوِيلٍ يَبْنَاهُ فِي كِتَابٍ مُفْرَدٍ فِي «تَحْكِيمِ الْعُلَمَاءِ بِالْجَهْلِ».

حدودُ تحريم تغيير خلق الله:

وهو: «وَلَا تَزَيِّجْنَهُمْ عَلَى نَفْسِهِمْ»، المرادُ بِالْخَلْقِ الْمَحْرُومُ تغييره؛ مَا كَانَ أَصْلُ الْخَلْقِ عَلَيْهِ صَحِيحًا، وَمَا يُؤَلَّدُ الْمَخْلُوقُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ وَخَلْقُ الْعَاتِقِ وَصَفُّ الْإِنْبِطِ، فَلَيْسَ مِنْ إِزَالَةِ الْفُطْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَلَّدُ بِهِ الْإِنْسَانُ، وَيَنْتَزَرُ أَنْ يُؤَلَّدَ الْإِنْسَانُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ يُؤَمَّرَ بِإِزَالَتِهِ؛ كَالْخُفَّانِ، وَهُوَ: إِزَالَةُ الْقُلُقَةِ عَلَى الذَّكْرِ، وَمَا لَمْ يُؤَلَّدَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، فَالْأَصْلُ جَوَارِحُ أَخْلِيهِ؛ كَالشَّعْرِ وَالظُّفْرِ، إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى إِبْقَائِهِ؛ كَاللَّخْمِيَّةِ، وَمَا وَلَّدَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، فَالْأَصْلُ: تَحْرِيمُ أَخْلِيهِ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَخْلِيهِ؛ كَقُلُقَةِ الذَّكْرِ.

والداعيةُ فِي تَصَرُّفِ الْإِنْسَانِ فِي نَفْسِهِ كَالْقَاعِدَةِ فِي تَصَرُّفِهِ فِي الْحَيَوَانِ، وَبِفُيُودِهِ.

ولقد يَجْمَعُ الشَّارِعُ بَعْضَ الْأَعْمَالِ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّهَا تُعَيِّدُ الْمَخْلُوقَ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ النَّظَافَةِ وَالْمُكَهَّارَةِ؛ كَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَخَلْقِ الْعَانَةِ وَتَلْبِيقِ الْإِبْطِ وَغَسْلِ الْبَرَاجِمِ وَالِاسْتِنَاقِ وَاسْتِقْصَائِ الْمَاءِ، وَعَلَى قَوْلِ السَّوَالِكِ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي الْأَثَرِ أَنَّهُ مِنَ الْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّهُ يُعَيِّدُ الْقَمَّ عَلَى فِطْرَتِهِ مِنَ الطَّهَارَةِ.

تَغْيِيرُ الْعُيُوبِ:

وَكُلُّ مَا خَالَفَتْ فِيهِ الْإِنْسَانُ السُّوِيَّ الصَّحِيحَ، جَازَ لَهُ تَغْيِيرُهُ بِالتَّطْبِيبِ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ؛ كَمَنْ وَلِدَ أَحْمَرَ أَوْ أَبْهَمَ أَوْ أَبْرَصَ أَوْ أَفْرَعَ، وَكَمَا جَازَ لِلثَّلَاثَةِ الْأَفْرَعِ وَالْأَبْرَصِ وَالْأَحْمَرِ أَنْ يَدْخُوا اللَّهَ فَيُطْفِئَهُمْ، وَلَمْ يَسْأَلُوا حَرَامًا وَلَا إِنْسًا، كَذَلِكَ لَوْ تَطَبَّبُوا، وَقُضِيَ الثَّلَاثَةُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا^(١).

وَتَغْيِيرُ الْإِنْسَانِ لِلْوَدْنِ شَعْرَ رَأْسِهِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ قُضَاءُ أَصْلِهِ، فَكَيْفَ بِتَغْيِيرِهِ؟ وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ تَغْيِيرُهُ إِلَى لَوْنٍ شَادٍّ لَا يُعْرَفُ فِي فِطْرَةِ النَّاسِ عَادَةً، حَتَّى يُوصَفَ بِالشُّذُوبِ وَالشَّهْرَةِ بَيْنَ النَّاسِ.

وَقَدْ أَجَازَ النَّبِيُّ ﷺ تَغْيِيرَ شَعْرِ اللَّحْيَةِ إِلَى لَوْنٍ لَا يُفْطَرُ عَلَيْهِ الْعَرَبُ عَادَةً، وَهُوَ الْجَدُّ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ تَغْيِيرِهِ إِلَى لَوْنٍ لَا يُنْهَى عَنْهُ؛ كَالسَّوَادِ عَلَى الْكُرَاعَةِ، وَالشَّهْرَةِ عَلَى التَّحْرِيمِ.

• • •

❏ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ عَلَّمْتُمُوهَ الْفَرَاسَةَ عَلَى الْفَرَاسَةِ عَلَى اللَّهِ بِمُحْسِنَتِكُمْ فِيهَا وَمَا يُحَلِّقُ عَلَيْكُمْ فِي الْكَيْسِ فِي بَيْتِ الْفَرَاسَةِ الَّذِي لَا تَذُوقُونَهَا مَا كَتَبَ لَهَا وَتَذُوقُونَ أَنْ تَكُونُوا فِي الْفَرَاسَةِ مِنَ الْفَرَاسَةِ وَأَنْ تَكُونُوا فِي الْفَرَاسَةِ وَالْفَرَاسَةُ وَمَا تَقُولُوا مِنْ حَرِّ اللَّهِ كَانَ بِهِ عَلَيْكُمْ﴾ (النمل: ١٢٧).

يَسْأَلُ الصَّحَابَةُ عَنْ فَرَائِضِ النِّسَاءِ وَحُكْمِ اللَّهِ فِي شَأْنِهِنَّ مِمَّا يَخْتَصُّ

(١) أخرجه البخاري (٣٢٦٤) (١٧١/٤)، ومسلم (٢٩٨٤) (٢٢٧٥/٤).

الْحُكْمُ بِهِمْ، وَقَدْ كَانَ النَّاسُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُورَثُونَ الصَّغَارَ وَلَا النِّسَاءَ؛ يَقُولُونَ: «أَشْمُ لَا تُفَرِّقُونَ، وَلَا تُفَرِّقُونَ».

وَرَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَمَجَاهِدٍ وَتَأَنَّى^(١)، وَهَذَا مَعْنَى هَوَيْهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُؤْتُونَهُمْ مَا كُتِبَ لَهُمْ﴾، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ.

وَهَوَيْهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتْلَى الْكِتَابَ الَّذِي لَا تَأْتُونَهُمْ مَا كُتِبَ لَهُمْ وَرَقْعُونَ أَذْ نَكَحُوهُمْ﴾ «أَتَزَوَّجُ فِي الْيَمِينِ، تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ فَيُشْرِكُهُ فِي مَالِهِ، فَيَرْغَبُ عَنْهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَيَخْشَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا غَيْرُهُ فَيُشْرِكُهُ فِي مَالِهِ، فَيُبْغِضُهَا فَلَا يَتَزَوَّجَهَا وَلَا يَتَزَوَّجَهَا غَيْرُهُ» رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ غُرُوقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَخْرَجَهُ التَّيْشَابِيُّ^(٢).

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ مَعْنَاهُ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٣).

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ السُّلَمَانِيُّ فِي هَوَيْهِ: ﴿وَرَقْعُونَ أَذْ نَكَحُوهُمْ﴾؛ أَيِ: «تَرْغَبُونَ فِيهِمْ»^(٤).

وَحَبْلُ هَوَيْهِ: ﴿وَرَقْعُونَ أَذْ نَكَحُوهُمْ﴾ عَلَى الثَّقَلَى؛ أَيِ: لَا تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكَحُوهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ جَمَالُهَا أَوْ مَالُهَا؛ نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّكَ لَمْ تُسِرِّقْ﴾ [الاحزاب: ٥٩]، وَالثَّقَلَى فِي آيَةِ الْبَابِ رَوَاهُ ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ غُرُوقَ، عَنْ عَائِشَةَ^(٥)، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ^(٦)، وَمَالَ إِلَيْهِ ابْنُ جَرِيرٍ^(٧).

وَمِنْ ذَلِكَ هَوَيْهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُتَّخِذِينَ مِنكُمُ الْوَلَدَانِ﴾؛ حَيْثُ كَانُوا

(١) تفسير الطبري (٥٣٤/٧ - ٥٣٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٧٧/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٥١٢٨) (١٦/٧)، ومسلم (٣٠١٨) (٤/٢٣١٥).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٠٧٧/٤). (٤) تفسير الطبري (٥٤٢/٧).

(٥) تفسير الطبري (٥٤٢/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٧٧/٤).

(٦) تفسير الطبري (٥٤٢/٧). (٧) تفسير الطبري (٥٤٢/٧).

ودوي عن ابن عباس؛ أنَّ النبي ﷺ تَوَلَّى عَنْ شَيْءٍ يَشُورُ، وَكَانَ يَقْرَأُ إِثْمَانًا^(١).

إسقاط المرأة لحقها:

وهذا في كلِّ امرأة ترى رُفْعَهُ رُوحَهَا فِيهَا، فَتَرْغَبُ فِي الْبَقَاءِ مَعَهُ، فَيَتَصَالَحَانِ عَلَى إِسْقَاطِ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ وَاجِبِ الْمَيْبِتِ، وَيَبْقَى عَلَى النِّفَاقِ وَالسُّكْنَى، وَالزَّوْجُ قَدْ يَكُونُ لِسَبِّ فِيهَا، كُسُوءٌ خُلْفِيهَا، أَوْ مَرَضِيهَا، أَوْ كِبَرِيهَا، أَوْ دُمَامَتِهَا، أَوْ لِسَبِّ فِيهِ، كَكِبَرِهِ، أَوْ مَرَضِيهِ، أَوْ ضَعْفِ نَفْسِهِ نَحْوَهَا.

ودوي هذا المعنى عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ.

نشوز الزوج:

وَالنَّشُوزُ هُوَ التَّحِلُّ بِسَبَبِ الْبُغْضِ أَوْ الْكُرْهِ أَوْ انْتِصَافِ النَّفْسِ بِلَا مَوْجِبٍ ظَاهِرٍ، وَيَكُونُ النَّشُوزُ بِحَقٍّ أَوْ بِبَاطِلٍ، وَلَا يُتَصَوَّرُ مِثْلُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِالْحَقِّ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يُطَلَّقَ زَوْجَتُهُ وَلَهُ أَنْ يُمْسِكَهَا، وَقَدْ يَحِلُّ الرَّجُلُ عَنْ زَوْجَتِهِ نَفْسًا، فَيَرَى عَدَمَ قِيَامِهَا بِحَقِّهِ، وَيَتَّبِعُهُ تَقْصِيرُهُ بِحَقِّهَا لَوْ بَقِيَ مَعَهَا، فَيَنْزِلُ الْعَدْلُ وَالْحَقُّ تَطْلِيلُهَا، فَلَمَّا طَلَّتْ سَوَدَةُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهَا وَمِنْهُ ﷺ، تَصَالَحَتْ مَعَهُ سَوَدَةُ عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّهَا فِي الْمَيْبِتِ، وَجَعَلَتْ يَوْمَهَا لِأَحَبِّ أَزْوَاجِهِ، وَهِيَ عَائِشَةُ، فَلَا يَجِدُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ حَرَجًا مِنْ بَقَائِهَا.

وَإِذَا حُلِبَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ بِأَمْرٍ، وَخَشِيَ مِنْ تَرْكِ الْوَاجِبَاتِ وَفِعْلِهِ

(١) أخرجه السيوطي في «السنن الكبرى» (٢٩٦/٧).

المُحْرَمَاتُ، فَلَمْ تَخْلُفْ مِنْ تَبَعِهِ ذَلِكَ بِتَرْكِ مُوجِبٍ فَعَلِيَ الْمَحْرُومُ وَتَرَكِ
الوَاجِبَ وَالْبُعْدَ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يُقْلِعَا يَتْبَاقًا ضَلَاةً﴾؛ يَعْنِي:
الزَّوْجَتَيْنِ، وَفِيهِ نَشْؤُكُ الْمَشْرَعِ إِلَى بَقَاءِ الزَّوْجَةِ فِي عِصْمَةِ زَوْجِهَا وَلَوْ مَعَ
إِسْقَاطِ بَعْضِ الْحَقُوقِ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ الطَّلَاقِ؛ وَفَكَذَا فِي قَوْلِهِ
بَعْدُ: ﴿وَالضَّلَاحُ خَيْرٌ﴾.

وَحَمَلُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ: ﴿وَالضَّلَاحُ خَيْرٌ﴾ عَلَى التَّخْيِيرِ؛ فَقَالَ:
﴿وَالضَّلَاحُ خَيْرٌ﴾؛ يَعْنِي: تَحْيَرُ الْمَرَأَةِ بِمَا تُرِيدُ، وَلَا تُكْرَهُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ
مِمَّا يُطْلِقُهُ الرَّجُلُ^(١).

وَالْمَرَأَةُ قِيَمًا يَتَرَاهُمَا فِيهِ مِمَّا يُطْلِقَانِهِ جَمِيعًا، وَلَا يُؤْفَقُ فِي حَرَامٍ
لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالْحَزَنُ الْأَنْثَى الشَّحُّ﴾؛ يَعْنِي: أَنْ تُقَدَّمَ النِّقَوسُ
حَقْلُهَا وَحَقْلُهَا عَلَى حَقٍّ غَيْرِهَا وَحَقُّهُ؛ فَالشَّحُّ وَالْأَثَرُ مُتَاصِلٌ فِي النِّقَوسِ.

وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَدَّمَ مَصْلَحَتُهُ عَلَى ضَرَرٍ غَيْرِهِ، وَلَا لِلْمَرَأَةِ أَنْ
تُقَدَّمَ مَصْلَحَتُهَا عَلَى ضَرَرٍ غَيْرِهَا، فَإِنَّمَا إِذَا أَطَاقَا تَحْلُقَ الْمَصْلَحَتَيْنِ أَوْ دَفَعَ
الْمُفْسَدَتَيْنِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِمَا، وَالطَّلَاقُ يَتَأَكَّدُ عِنْدَ وَجُودِ مُفْسَدَةٍ لِأَحَدِ
الزَّوْجَتَيْنِ بِبَقَائِهِمَا، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ؛ مِنْ حَدِيثِ مُحَارِبِ بْنِ
وَيْثَانَ، عَنْ ابْنِ عُسْرٍ مَرْفُوعًا: (أَبْهَضُ الْخَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ)^(٢)، وَجَاءَ
مُرْسَلًا مِنْ حَدِيثِ مُحَارِبٍ بِهِ^(٣)، وَهُوَ أَقْرَبُ، وَرَوَيْتُ مِنْ طَرَفٍ أُخْرَى.

(١) تفسير الطبري: (٥٥٢/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم: (١٠٨١/٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٧٨) (٢/٢٥٥)، وابن ماجه (٢٠١٨) (١/٦٥٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٢١٧٧) (٢/٢٥٤).

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَةِ وَلَوْ خَرَضْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا حَتَّى الثَّيَلِ فَتَدْرُوكَهَا كَمَا ثَلَاثُونَ﴾﴾ (نساء: ١٢٩).

ومفهوم هذه الآية: وجوب العدل بين النساء؛ وهذا لا محلات فيه، وقد جاء في سنن أبي داود: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ تَحَاثَّ لَهْ امْرَأَتَانِ، لَمَّا إِلَى إِحْدَاهُمَا، جَاءَ بِزَمِّ الْوَيْتَةِ وَثِقْلُهُ غَائِلٌ)»^(١).

والمراد بالاستطاعة المُنَافِيَّةُ مِنَ الْعَدْلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَةِ﴾: عَدْلُ الْقَلْبِ وَعَدَمُ مَيْلِهِ لِأَحَدَى الزَّوْجَاتِ؛ لِأَنَّ جَعْلَهُ اللَّهُ فِيهِنَّ مِنْ ثِيَابَيْنِ يَتَأَيَّنُ مَعَهُ مَيْلُ الْقَلْبِ، فَامْرَأَةٌ بَعْدَ الْإِسْتِجَابَةِ الْعَمَلِيَّةِ لِمَيْلِ الْقَلْبِ اسْتِجَابَةٌ تُؤَثِّرُ عَلَى الْعَدْلِ فِي الْقِسْمِ وَالثَّقَفِ وَالْعَطِيَّةِ؛ وَلِذَا هَذَا: ﴿فَلَا تَمِيلُوا حَتَّى الثَّيَلِ فَتَدْرُوكَهَا كَمَا ثَلَاثُونَ﴾.

قال ابن عباسٍ في الاستطاعة المنعِيَّةُ: «هِيَ الْجِنَاحُ وَالْحُبُّ»؛ رَوَاهُ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، وَزَيْدُ بْنُ هَاشِمٍ عَنْ عُبَيْدَةَ السُّلَمَانِيِّ وَالْحَسَنِ وَغَيْرِهِمَا.

وقال الضَّحَّاكُ: «هُوَ الشَّهْوَةُ وَالْجِنَاحُ»^(٢).

والمراد واحد.

والمَيْلُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا حَتَّى الثَّيَلِ﴾ هُوَ الْمَيْلُ الْمُتَعَمِّدُ؛ كَمَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ^(٣)، وَهُوَ مَيْلُ النَّفْسِ بِالْعَمَلِ بِعَدَمِ الْعَدْلِ فِي الثَّقَفِ وَالْقِسْمِ وَالْقَوْلِ.

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٣٣) (TET/1).

(٢) تفسير الطبري (٥٦٨/٧ - ٥٧٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٨٣/٤).

(٣) تفسير الطبري (٥٧٢/٧)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٨٣/٤).

العدل بين الزوجات:

ولا خلاف في وجوب العدل بين النساء في القسم والعطية وأصل التفقة؛ فبُيِّنَتْ عند المرأة كما عند الأخرى، وجماد القسم اللئيل، ويتساويان في العطية، ولكن التفقة تكون بالعدل لا بالتساوي، وكذلك في القسم يجب العدل وإن لم يتحقق التساوي.

والعدل في التفقة: أن يعطى كل زوج حاجتها من طعام وشراب بحسب حالها وحاجتها وقوتها، وقد لا يتساويان؛ لاختلاف الدار والحال والحاجة، والواجب الكفاية في ذلك.

ويجب في العطية الزائدة على التفقة: التساوي، سواء كانت مالا أو متاعا أو غنارا.

العدل بين الزوجات بالميت والقسم:

والعدل في القسم يكون بالميت يعقو الليالي ولو لم يتساويا في وقوع الجماع لأي سبب نفسي، كالعجز بمرض ونحوه، أو ميل النفس، أو سبب شرعي، كالعجز بشرط ألا يتحقق به نقصان لها.

وهو: «تَنَزَّوْعًا كَالْمُتَلَقَّاتِ»؛ يعني: لا ذات زوج تأخذ حلقها منه، ولا مطلقا تسفل شأنها، وتتغير زوجا غيره.

وقد اختلف العلماء في النسيب والقسم به؛ هل يجب لكل واحد ليلة نلي ليلة الأخرى، أم يجوز أن يزيد في الليالي عند كل واحد، ويزيد مثلا عند الأخرى؛ كليلتين ليلتين، وثلاث ثلاث؟ على قولين مشهورين:

الأول: الجواز؛ وهو قول الشافعي.

الثاني: حمله؛ وهو قول مالك.

والأظهر: عدم جوازها إلا في حائض:

الأولى: عند البناء بزوجة، فإن كانت ثيباً، مكثت عندها ثلاثاً في أول البناء، وإن كانت بكراً، مكثت عندها سبعاً في أول البناء، ثم يعود لنسائه، والجمهور: أنه يعود لها بلا حساب؛ كما فعل مع الزوجة الجديدة؛ خلافاً لأبي حنيفة في أنه يعود إليها بحساب؛ مستنداً بعموم العدل بين الزوجات في القسم.

واستدل من قال بقوله بحديث أم سلمة: أن النبي ﷺ قال لها: (إِنْ فُيْتُ سَبَعْتَ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ، سَبَعْتُ لِنِسَائِي)، رواه مسلم^(١).

وأبو حنيفة وأصحابه لا يرون الفرق بين البكر والثيب في الإقامة عندهما، ومحمد بن الحسن يستدل بحديث أم سلمة هذا، ولا دليل فيه؛ فهو فيه أن لها الثلاث، والتسيع زائداً لأنها ثيب، فيجب تبعاً معه العدل، وهو قضاء التسيع كلها، لا قضاء الأربع الزائدة على الثلاث؛ لأن تتابع التسيع مؤثر، بخلاف نتائج الثلاث؛ فهو أخف.

وما رواه الدارقطني في هذا الحديث: (إِنْ فُيْتُ أَقَمْتُ مَعَكَ ثَلَاثًا خَالِصَةً لَكَ، وَإِنْ فُيْتُ سَبَعْتُ لَكَ ثُمَّ سَبَعْتُ لِنِسَائِي)، قالت: نُقِيمُ مَعِيَ ثَلَاثًا خَالِصَةً^(٢)، لا بصيغ، وفيه الواقفي، وهو منكر الحديث.

وحديث أم سلمة في مسلم مخصص للأحاديث العامة التي يستدل بها أبو حنيفة وأصحابه في وجوب العدل، ولا فرق بين الجديدة والقديمة من الزوجات.

(١) أخرجه مسلم (١٤٦٠) (١٠٨٢/٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في مسنده (٣٧٣٣) (٤٣٦/١).

وحديث أم سلمة يأخذ به جمهور العلماء؛ كما لك والشافعي وأحمد، وأن القسم للثيب ثلاث لا يكون معها قضاء، أو سبغ يكون معها القضاء، وأن القسم للبكر سبع لا يكون معها القضاء؛ كما هو في الثلاث للثيب؛ كما في رواية لمسلم: (لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ حَوَانٌ، إِذْ ثِيْبَتِ سَبْعُكَ مِنْهُ، وَإِنْ ثِيْبَتِ ثَلَاثُكَ، ثُمَّ ذُرْتُ)، قالت: ثَلَاثُ^(١)، وظاهره: أَنَّ السَّبْعَ يَلْزُمُ مَعَ الْقَضَاءِ، وَالثَّلَاثُ يَتَّهِى وَيَدُورُ بِلا قَضَاءٍ وَلِذَا لَمْ يَذْكُرِ الدُّورُ فِي السَّبْعِ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى الدُّورِ.

وفي حديث أم سلمة: جَوَازُ الْقَسَمِ لِلثِيْبِ الْمَدْخُولِ بِهَا حَدِيثًا سَبْعًا، زِيَادَةً عَلَى أَصْلِ حَقِّهَا فِي الثَّلَاثِ، وَأَنَّ ذِكْرَ السَّبْعِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَقْصَى مَا يَجُوزُ فِي الْقَسَمِ لِلْمُتَنَبِّئِ بِهَا، وَهِيَ الْبِكْرُ، وَلَكِنَّهُ حَقٌّ لِلْبِكْرِ، لَا يُزَادُ لَهَا عَلَيْهِ، وَلَا يُزَادُ لِيَغْيِرَهَا عَلَيْهِ مِنْ بَابِ أُولَى، وَهِيَ الثِيْبُ، لَوْ أَرَادَتْ، فَهُوَ لِلْبِكْرِ حَقٌّ، وَالثِيْبُ تَخِيْرٌ فَحَسَبُ.

الثانية: حَتَّى تَصَالِحِيهِنَّ وَتَرْضِيهِنَّ عَلَى ذَلِكَ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ جَازَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَقِّطَ لَيْلَتَهَا وَتَجْعَلَهَا كُلَّهَا لِلْأُخْرَى، فَإِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ التَّصَالِحِ عَلَى مَا دَوَّنةٌ مِنْ بَابِ أُولَى.

والله أَمَرُ بِالْعَدْلِ، وَمِنْ الْعَدْلِ الْإِيمَانُ بِمَقْصِدِ الْمَيْبِتِ، وَحَاجَتُهُنَّ لِلْمَيْبِتِ لَيْسَتْ فِي أَمْرِ الْجَمَاعِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْإِنْسَانِ وَالْأَمْنِ مِنَ الظُّلُمَاتِ، وَتَرْبِ النَّفْسِ وَالْمَوْتِ، وَهَذَا يَكُونُ عِنْدَ جَمِيعِهِنَّ لَوْ دَامَ تَرْكُ الزَّوْجَةِ لِأَيَّامِ مَدَى أَعْوَامٍ، ثُمَّ لَوْ قِيلَ بِجَوَازِهِ، فَلَا حَتَّ لِأَعْلَاهُ، فَلَوْ كَانَ لَدَى الرَّجُلِ أَرْبَعٌ، وَجُنُلٌ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً أَوْ أَكْثَرَ، فَلَا يُوجَدُ مِنْ صَرِيحِ الشَّرْعِ مَا يَحْتَرِقُ بَيْنَ اللَّيْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثِينَ لَيْلَةً.

وَمَنْ جَوَّزَ مَا زَادَ عَنْ لِبْلَقٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا دَلِيلَ يَمْنَعُهُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، وَظَاهِرُ التَّعْلِيلِ فِي مَنَحِ الزِّيَادَةِ عَنْ وَاحِدَةٍ: أَظْهَرُ مِنَ التَّعْلِيلِ فِي مَنَحِ مَا زَادَ عَنْ لَيْتَيْنِ وَثَلَاثٍ وَسَبْعٍ وَعَشْرٍ.

وَأَنَّ كَانَ الزَّوْجُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَلَهُ أَنْ يَتَّقِدَ حَاجَةً الْآخَرَى
وَيُطْعِمَهُنَّ عَلَيْهَا، وَلَوْ دَخَلَ دُخُولًا يَزِيدُ عَنْ قَدْرِ الْحَاجَةِ، وَقَدْ نَصَّ
عَلَى جَوَازِهِ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ صَحَّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: قَالَتْ: أَقُلُّ
يَوْمٌ إِلَّا رَمَوْا بِطُفُولٍ عَلَيْنَا جَمِيعًا، فَيَقْتُلُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ هُنَّ
مِائَتَيْ، حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى الثَّانِي هُوَ يَوْمُهَا فَيَبِيتُ عَلَيْهَا؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ
(رَامَ دَاوُدَ^(١)).

وقوله بعد ذلك: ﴿وَإِنْ يَتَرَكَ الْيَمِينُ الْيُسْخَرَاءَ﴾ النساء: ١٣٠ في إشارة إلى وجوب الاعتماد على الله؛ فكما يُعين الله طالب الزواج، فإنه يُعين طالب الطلاق ما قصّد وضوان الله واعتمد عليه، ويُعين المترجّع، ويُعوض المطلّق بخير.

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا قُرْبَانَ فَإِذَا سَلَّطْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ فَاسْلُكُوا فِيهَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾﴾

في الآية: دليلٌ على إقرار الإنسان على نفسه، ولا خلاف في صحته.

(1) اگر چه $(Y_1 Y_2^*)$ و $(Y_1 Y_3^*)$ از $(Y_1 Y_4^*)$ و $(Y_1 Y_5^*)$ بزرگتر است، اما $(Y_1 Y_6^*)$ و $(Y_1 Y_7^*)$ از $(Y_1 Y_8^*)$ و $(Y_1 Y_9^*)$ کوچکتر است.

شهادة الوالد على ولديه بعضهما على بعض:

وفيهما: دليل على صحة شهادة الوالد على ولديه، والعكس، وحكي الإجماع على ذلك؛ لأنَّ التهمة: في شهادة أحدهما لصالح الآخر لا عليه، وإنَّ كان هذا في الوالد والولد، فهي في غيرهما من القرابات من باب أولى، ما لم يكن هناك بَيِّنَةٌ تُنْتِجُ، وتُهمَّةٌ تُؤَثِّرُ كخصومة ونزاع وحسد عُرِفُوا به.

وذنب بعض الشافعيَّة: إلى أنَّ شهادة الولد على والده لا تُقبل في البضاحي ولا في القلب.

وأما شهادة الوالد لولديه، والعكس، فلا تصحُّ عند عامة العلماء؛ وهو قول الأئمة الأربعة، وذوي عن بعض السلف صحَّتها؛ روي عن قلَّة من التابعين، وقال به إسحاق والمزني.

شهادة الاخوة والزوجين بعضهم لبعض:

وجوز مالك شهادة الأخ لأخيه إنَّ كان عدلاً إلا في النسب، والجمهور على منع شهادة الزوجين بعضهما لبعض، وجوزها الشافعي، وسبب الخلاف: تحقُّق التهمة وموجبها، مع قيام العدالة والأمانة وقوتها، وهذا يرجع إلى الحال وقرائنها، ومواضع الشهادة ومحلها، ويقدر الحق الضائع والمحفوظ بتلك الشهادة أو عذوبها، ووجوب بيئتها غيرها أو قربة تعصُّدها أو تخالفها؛ فقد تقرى القرائن عند القاضي في قبول شهادة الغريب لغريبه إن جاءت قرائن تؤكِّد صدقه، أو تُعظم التمسُّد على الناس بردها ولا تُهمَّة فيها.

وهو له تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَيْبًا أَوْ ذُوًّا فَلْيَكْ أَمَّا يَهْتَكِرْ﴾ يعني: لا تُحابوا غيباً لئلا، ولا ترحموا سكيناً لئلا تُسكتَّه؛ قال ابن عباس^(١).

(١) تفسير الطبري (٤٨٦/٢)، وتفسير ابن أبي حاتم (١٠٨٨/٤).

والمراد: أن الله قضى بين الجميع وهو أعلم بالغيبي والظهي بينهم، وهو أحق بشعائليهم بما يعلم جحمتهم؛ وهذا في هويته ﴿قَالَهُ أَتُوقِنُ أَنَّ هَذَا تَلْفِيزًا مُتَوَلِّيًا أَنْ تَقُولُوا﴾، ولا يجنب عذل وهوى، وكلما زاد الهوى، مال بالعدل وانحرفت.

وهو، ﴿وَلَنْ تَقُولُوا أَوْ لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾، أقوى اللسان: حرفه؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَلُودُ أَلْسِنَتُهُمُ وَالْكَذِبُ﴾ (ال عمران: ٧٨)، والمراد: حرف الخبوة بعتم الإفصاح عنها وإبانها، أو بيان بعضها وترك بعض؛ كما يفعل اليهود في كتابهم.

والإعراض: هو ترك الحق كله أو بعضه، فتأثر الحفوق بذلك، وفي هذا: وجوب الإتيان بالشهادة إن كان الحق لا يثبت إلا بها، ولو لم يستشهد الإنسان عليها؛ وعلى هذا يحتمل قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِمْهَا فَإِنَّهُ كَبِيرٌ فَتَبَّ﴾ (البقرة: ٢٨٣)، وقول النبي ﷺ: (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَادَةِ؟) الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا^(١).

* * *

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْنَا فِي الْقُرْآنِ آيَاتٍ لِيَذْكُرُوا بِهَا وَيُؤْمِنُوا بِهَا فَلَا يَحْتَفِظُوا بِهَا وَلَقَدْ نَزَّلْنَا مُبَارَكًا مِّنْ عِندِ رَبِّهِمْ فِي الْقُرْآنِ وَلَقَدْ نَزَّلْنَاهُ بِإِلَهٍ جَامِعٍ الْمُكْفِرِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾﴾ (النساء: ١١٠).

في هذه الآية: وجوب مفارقة مجالس المستهزئين من الكفار والمنافقين؛ حتى لا يكون ذلك عونًا وتأييدًا لهم على شرهم، وإظهارًا للرُّعيا بالسكوت؛ فشاركهم الإنسان في الإثم.

أحوال مجالس المعاصي:

ومن جالس قوماً في مجلسٍ يُستهزأ فيه بالو والياته ودينه، فعلى حالين:

الأولى: إن كان راضياً بقولهم في باطنه، وعلامة ذلك مُشاركتهُم في الضحك والابتساف على ما يقولون؛ فحُكْمُهُ كحُكْمِهِمْ؛ كما في قوله: ﴿إِنَّ لَهُمْ عَذَابًا﴾.

الثانية: إن كان غير راضٍ لكلامهم ولا ضاحك ولا متبسط لقولهم، فيأخذُ إثم السكوت عن المنكر، والسكوت عن المنكر بمقداره، وأصغَرُ السكوت السكوت على الكفر.

وأما نكحُ قلَّةِ المنافقين والكافرين في الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾؛ لأنَّ المتكلم بالكفر كافر، وبجلبه الذي لم يُكفر ولم يَظن، وهو قاتل؛ سابق؛ فإن كان راضياً ضاحكاً، كان بضاعته أكثر، ونكحَ باطلاً كالكاfer، وحُشِرَ معه، ولكنَّ الجُلوسَ المجردة مع المستهزئ لا يُوجبُ الكفر الظاهر ولا الخد؛ وإنما يلحقُ الكفر والخد المتكلم وحده.

• • •

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِنَّ فَاتُوا إِلَى السَّلَوةِ فَامْتُوا كَمَا يَكُونُ النَّاسُ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].

فيه: تَرْبِيعَةُ القيام إلى الصلاة عند وجوبها، وقد وصفت الله المتكابر عن الصلاة والمتأخر عنها بالتفاني، فتدلُّ على ذمِّ فاعلي ذلك ولو أذاها.

وجوب الصلاة على وقتها:

ويجب أداء الصلاة على المكلف قبل خروج وقتها، وتجب على من سمع الإقامة من الرجال عند سماعها لقوله ﷺ: (إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ، فَاثْبُتُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ) رواه الشيخان عن أبي هريرة^(١).

وقت وجوب القيام للصلاة:

والواجب عند سماع الإقامة: المشي، وليس التهيؤ بالوضوء والتلباس، ومن غلب على ظنه أنه لا يدرك الجماعة لو مشى بعد الإقامة، وجب عليه التكبير بما يدركها.

وظاهر الحديث: وجوب التهيؤ للصلاة بالوضوء والتلباس قبل الإقامة لأن النبي ﷺ أمر بالمشي إلى الصلاة بعد الإقامة، لا المشي إلى الوضوء وغيره مما يتهيأ به للصلاة.

وإدراك فضلي تكبيرة الإحرام مخلف فيه على أقوال:

قال أحمد: «تدرك بإدراك التكبيرة نفسها».

قال وكيع: «إنها تدرك ما لم يختم الإمام فاتحة الكتاب» رواه أبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحققين» عنه^(٢).

وروي هذا عن أبي الثرداء، واستنكره أحمد، وهذا القول قد يستقيم في الصلاة الجهرية، ولكنه يشكل في الصلاة السرية.

وقيل: تدرك بإدراك القيام الأول مع الإمام ما لم يرتفع.

وقيل: تدرك بإدراك الركوع الأول، وهو قول الحنفية.

(١) أخرجه البخاري (٦٣٦) (١٢٩/١)، ومسلم (٦٠٢) (١/١٢٠).

(٢) «طبقات المحققين بأصبهان والواردين عليها» (٢١٩/٣).

والقول الأول أقرب، ويبدو في القرب القول الثاني؛ وذلك أن إدراك تكبيرة الإحرام يُلحَقُ بالإحرام، لا يُلحَقُ التامين ولا الركوع، فيجعله إدراكاً للركوع إخراجاً له عن ظاهره، ثم هو لا يستقيم على القول الثاني في الصلاة التي تؤدي سيئة؛ كالظن والفتور.

وظهر في الآية: أَنَّ سَبَّ التَّكَاثُلِ عَنِ الصَّلَاةِ وَعَدَمُ الْخُشُوعِ فِيهَا هُوَ الرَّيَاءُ؛ فَإِنَّ الْقَلْبَ إِذَا تَعَلَّقَ بِالمَخْلُوقِ، ضَعُفَ اهْتِمَامُهُ بِالمَخْلُوقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَاتَّقِ إِلَى الصَّلَاةِ فَاتَّقِ كَمَا تَقِ الرَّبَّكَ النَّاسَ﴾، فاستلأ القلب بتعظيم الناصي، فضعفت أو خلت بين تعظيم الله.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ أَتَدْرِكُونَ﴾ وَأَنذَرْتَهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَدْرِكُونَ﴾ (النمل: ١٧٦).

تقدم الكلام على حزم الأموال وأخْلِهَا بالباطل في أوائل سورة البقرة.

• • •

﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي اللَّهِ يَرْجِعُونَ فِي الْكَذِبِ إِنَّ رَبَّنَا لَأَعْلَمُ الْفِتْنَةَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ حَكِيمٌ﴾ (النمل: ١٧٦).

تقدم في أول سورة النساء الكلام على الموارث وميراث الإخوة، وأرجأنا الكلام على الكلاله وميراث الجد مع الإخوة إلى هذه الآية.

الكَلَالَةُ وَحَكْمُهَا:

وُسُمِيَ هذه الآية بِآيَةِ الْكَلَالَةِ وَآيَةِ الضُّمْبِ، وَالْكَلَالَةُ لَهَا مَعَانِي؛ مِنْهَا: الْإِكْلِيلُ الَّذِي يُجْعَلُ بِالرَّأْسِ مِنْ جَوَانِيهِ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْقَرَابَةَ لَيْسَتْ أَصْلًا وَلَا فَرْعًا، يَعْنِي: لَا قَوْلًا كَالْأَبِ، وَلَا تَحَقُّقًا كَالْأَبْنِ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: مَنْ لَمْ يَتَّخِذْ لَحًا مِنَ الْقَرَابَةِ، يَعْنِي: قَرِيبًا، فَيُقَالُ: فَلَانُ ابْنُ عَمِّ فَلَانٍ لَحًا، وَفَلَانُ ابْنُ عَمِّ فَلَانٍ كَلَالَةٌ.

وَأَمَّا سَمَّاها النَّبِيُّ ﷺ آيَةَ الضُّمْبِ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ فِي الْكَلَالَةِ كَثَانًا: آيَةً فِي النِّسَاءِ، وَهِيَ مَا نَقَلْتُمْ فِي أَوَّلِ النِّسَاءِ: ﴿وَلَكُمْ فِي النِّسَاءِ كَلَالَةٌ مِمَّا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ آلَكُمْ وَتَرْضَوْنَ مَا كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [١٦٦]، وَآيَةُ فِي الضُّمْبِ، وَهِيَ هَذِهِ الْآيَةُ، أَخْبَرُ آيَةَ مِنَ النِّسَاءِ.

كَمَا رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»: مِنْ حَدِيثِ مُعَاذَانَ بْنِ أَبِي ظَلْفَخَةَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرًا، قَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ عَمَّانَ وَبَيْنَمَا نَقَرْتَنِي ثَلَاثَ نَفَرَاتٍ، وَإِنِّي لَا أَرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجَلِي، وَإِنْ أَلَوْنَا بِأَمْرُونَنِي أَنْ أَسْتَحْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ لِضَيْعٍ بَيْتًا، وَلَا جَلَاغَةً، وَلَا أَلَدِي يَتَّخِذُ بِهِ نَبِيَّةً ﷺ، فَإِنْ عَجَلَ بِي أَمْرٌ، فَالْجَلَاغَةُ شُورَى بَيْنَ عَوَالِي السُّقَى، الَّذِينَ تَوَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَغَوَّ عَنْهُمْ رَاهِبٌ، وَإِنِّي لَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ أَلَوَانَا يَنْظَعُونَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَنَا ضَرَبْتُهُمْ بِبَيْدِي عَلَيْهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَأُولَئِكَ أَهْدَاءُ اللَّهِ الْكَافِرَةُ الضَّلَالُ، ثُمَّ إِنِّي لَا أَدْعُ بَيْدِي شَيْئًا أَعْمُ بَيْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَطَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَطَ لِي فِيهِ، حَتَّى خَلَعْتُ بِإِصْبِي فِي صَدْرِي، فَقَالَ: (يَا عُمَرُ، أَلَا تُكْفِيكَ آيَةُ الضُّمْبِ الَّتِي فِي تَخْرِ سُورَةِ النِّسَاءِ ١٦٦)، وَإِنِّي إِذْ أَيْسَأُ أَفْضُ بَيْنَهَا

بِفَضِيَّةٍ، يَفْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ...»^(١).

والكَلَالَةُ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ هِيَ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَإِنْ نَزَلَ، وَلَا وَالِدَ لَهُ وَإِنْ عَلَا، وَأَمَّا الْكَلَالَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهَا اخْتِلَافًا عَرِيفًا، وَقَدْ لَبِثَ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثُ أَهْلِهَا الثَّاسُ، وَوَدَّ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَهْدَ بَيْنِنَا فِيهِمْ عَهْدًا تَنْتَهِي إِلَيْنَا: الْحَجْدُ، وَالْكَلَالَةُ، وَالْأَوَابُ مِنْ أَبْوَابِ الرِّمَاءِ»^(٢).

وَأَمَّا لِمَ يَفْضِي فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّهَا أَعْجَزُ الْآيَاتِ نَزُولًا، وَلَمْ يَقُلْ بِفَاءُهَا بَعْدَهَا كَثِيرًا، وَلَمْ يَقُمْ مُوجِبُ الْقَضَاءِ بِهَا فِي زَمَانِهِ، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنِ الْبِرَاءِ؛ قَالَ: «أَعْجَزُ سُورَةٍ نَزَلَتْ: (بِرَاءَةُ)، وَأَعْجَزُ آيَةٍ نَزَلَتْ: ﴿يَتَنَزَّلُكَ فِي اللَّهِ يَخْتَصِمُ فِي الْكَلَالَةِ﴾»^(٣).

وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ يَسْتَشْكِلُونَهَا وَيَسْتَعْلِقُونَ الْكَلَامَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا تَعْلُقُ بِالْأَمْوَالِ وَالْحَقُوقِ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَشَاحِقِ لَا عَلَى الْمُسَامَحَةِ، وَالْعَاقِبَةُ فِيهَا فِي الثَّنَاءِ وَالْأَجْرَةِ شَدِيدَةٌ لِمَنْ قَضَى فِيهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَبُيُوتٍ، وَقَدْ سَأَلَ رَجُلٌ عُقْبَةَ عَنِ الْكَلَالَةِ؟ فَقَالَ: «أَلَا تَتَجَبَّوْنَ مِنْ هَذَا؟ أَسَأَلَنِي عَنِ الْكَلَالَةِ؟ وَمَا أَعْضَلُ بِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءَ مَا أَعْضَلَتْ بِهِمُ الْكَلَالَةُ»^(٤).

وَقَدْ اجْتَهَدَ فِيهَا الصَّحَابَةُ عَشْمًا لِلنِّزَاجِ، وَزَلْفًا لِلخَرَجِ، وَهُمْ مَعْدُودُونَ مَاجُودُونَ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَا دَلِيلَ فِيهَا صَحِيحًا صَرِيحًا لَوْ تُرِغَتْ مَعَ قِيَامِ حَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا، وَقَعَ مِنَ النِّزَاجِ وَالشَّقَاقِ

(١) أخرجه مسلم (٤٦٧) (١/٣٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٨٨) (٧/١٠٦)، ومسلم (٣٠٣٢) (٤/١٣٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٠٥) (٦/٥٠)، ومسلم (١٦١٨) (٣/١٣٣٦).

(٤) تفسير الطبري (٧/٧٢٣).

أعظم من تبعها على المجتهد المخيطر فيها، وهذا من الغفول لا من التعدي على المسائل الشرعية بلا علم، ولأن الله لا يسلط على حكم ولا يثبت في كتابه ولا يفضل فيه في سنة نبيه ﷺ إلا ويجعل فيه من السعة للمجتهدين أن يفتوا فيه بما يوافق الأصول ولا يعارضها، ويجري سري الفروع ولا يمتثلها، وقد جاء تفسير الكلاله عن السلف والفقهاء على تعال:

الأول: ما قضى أبو بكر به في الكلاله، وثبته عمر، أن الكلاله هي ما عدا الولد والولد، ورواه الثوري من حديث الشعبي عنهما^(١).
ومرادهما: كل من مات وليس له ولد ولا ولد، ولذا، مهما كان وارثه الموجود زوجا أو أخا أو غيرهما.

الثاني: أن الكلاله هي من لا ولد له؛ وبهذا قال من الصحابة: ابن عمر وابن عباس، وذوي قولاً لعمر صحيحاً، أخرجه ابن جرير عنه^(٢)، وبه قال طائفة.

واخذ من جعل الكلاله هي فقد الولد وحنه ولو كان الولد موجوداً - بظاهر قوله تعالى ﴿إِنْ كُنَّا مِنْكُمْ لَمَنَّا﴾ -

وثقف: بأن عدم تحرر الولد للعلم به؛ لأن الآية نزلت في حال جابر، ولم يكن له ولد ولا ولد حين نزولها؛ ففي «الصحيحين»، عن جابر قال: «ترويت أن النبي ﷺ وأبو بكر يفتوا في ما يثبتني، فأعني علي، فتروياً ثم صب علي من وضوءي، فأفقت، قلت: يا رسول الله، كيف أقضي في مالي؟ فلم يرد علي شيئاً، حتى نزلت آية الميراث: ﴿يَسْتَلْزِمُكَ فِي اللَّهِ يَرْحِمُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾»^(٣) واللفظ يُسَلِّم.

(١) أخرجه الثوري (٢٩٧٢). (٢) تفسير الطبري (٤٨٠/٦).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٥١) (١١٦/٧)، ومسلم (١١٢٤/٣).

ميراث الأب والأخوة:

ثم إن الوايد هو الأب وإن علا، كالجد وأبي الجد، ولم يذكر في الآية حتى لا يدخل فيه أول داخلي، وهو الأب، فيظهر أن الإخوة يرثون مع الأب، وهم لا يرثون بالإجماع، فهو يحجبهم بلا خلاف، كما حكى الإجماع ابن المنذر وغيره^(١)، ولم يخالف في هذا إلا الرافضة، وذوي عن ابن عباس، ولا يصح.

ميراث الإخوة لأب مع الأشقاء:

وميراث الإخوة لأب مع الإخوة الأشقاء كميراث بني الابن مع الابن من الصلب بلا خلاف، فلا يرث الإخوة لأب مع الإخوة الأشقاء شيئاً، ولا ترث الأخوات لأب مع الأخوات الشقيقات شيئاً، لأنهن استكنن الثلثين، وذلك لأن حكنهن كحكم بنات الابن مع الجمع من بنات الصلب، وهذا لا خلاف فيه.

وأما إن كان مع الأخوات لأب أخ ذكر، فقال جمهور العلماء: إنه يعصبن بما بقي من المال بعد الثلثين، كما يعصب ابن الابن بنات الابن، وقيل: إن المال للأخ دونهن، وبهذا قال أبو ثور.

وذوي عن ابن مسعود: أن الأخ لأب يعصب الأخوات لأب معه إن كان حقه قرصاً، وهو السمس نكيلة الثلثين مع الأخب الواحد التي تستحق النصف، فالسمس الباقي ينفه وبين من معه من الأخوات لأب، للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن أخذت تعصباً بما بقي من المال بعد استكمال الثلثين وهو الثلث، قالوا: له، ولا يعصب أخواته معه.

ولا خلاف عند العلماء في أن الإخوة لأب يقومون مقام الإخوة الأشقاء عند قتلهم، كما يقوم أبناء الابن مقام أبناء الصلب عند قتلهم.

(١) الإجماع لابن المنذر (ص ٧٠).

ومن صَوَرِ الْكَلَالَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا خِلَافٌ:

لَوْ مَاتَ مَيْتٌ عَنْ بَنِي وَاحٍ لِأَبٍ وَاحِدٍ شَقِيقَةٍ، فَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ: أَنَّ الْبَنِي لَهَا النُّصَبُ، وَاخْتَلَفُوا فِي النُّصَبِ الْبَاقِي:

فَالَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُهُمُ الْعُلَمَاءُ: أَنَّ الْبَاقِي لِلْأَخِي، وَلَا شَيْءَ لِلْأَخِ لِأَبٍ.

وَذَهَبَ أَبُو عُبَيْسٍ: أَنَّ النُّصَبَ الْبَاقِي لِلْأَخِ دُونَ الْأَخِي الشَّقِيقَةِ. وَلَا خِلَافَ عِنْدَ الْقَهْقَاهِ: أَنَّ الْأَخَ يَعْصِبُ أَخَوَاتِهِ فَيَأْخُذُنَّ مَا بَقِيَ بَعْدَ الْفَرَضِ.

الْمُشْرَكَّةُ وَحَكْمُهَا:

وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْمُشْرَكَّةِ أَوْ الْمُشْرَكَّةِ أَوْ الْجَمَارِيَّةِ، وَهِيَ خِلَافٌ الْهَالِكَةِ عَنْ زَوْجِهَا وَأَسْهَابِهَا وَأَخَوَاتِهَا لَأُمٍّ وَأَخَوَاتِهَا أَسْدَاءَ - عَلَى قَوْلَيْنِ: هَلْ يَنْقَاسُ الْإِخْوَةُ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَالِ جَمِيعًا، أَمْ لِأَهْلِ الْفَرَائِضِ وَلَا يَبْقَى لِلْإِخْوَةِ شَيْءٌ؟

وَالْقَوْلَانِ مِمَّا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعَالِ لِأَهْلِ الْفَرَائِضِ، وَلَا يَبْقَى لِلْإِخْوَةِ شَيْءٌ؛ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَحْمَدُ، وَهُوَ قَضَاءُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ مَسْرُوقٍ.

وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (اتَّقِشُوا الْعَالَ يَتَّقِ أَهْلُ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ، فَلَاؤُنِّي رَجُلٌ ذَكِّيٌّ)^(١).

الثَّانِي: أَنَّ الْعَالَ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ؛ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَكَثِيرٌ مِنَ الثَّابِعِينَ؛ كَشَرَحٍ وَمَسْرُوقٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِمْ.

(١) أخرجه البخاري (١٧٣٧) (١٥٢/٨)، ومسلم (١٦١٥) (١٣٤/٣).

عبد العزيز وطاوس؛ وذلك أنهم يُشاركونَ إخوانهم في النسب الذي يمتُّون إلى الميت به، فوجب أن يُشارِكهم في الميراث.

ميراث الأخوات:

ونأخذُ الأخَ مع صدم الوالدِ النُصف؛ فقد روى أحمدُ، عن أبي بكر بن عبد الله، عن مكحولٍ وعطيةٍ وَهُنَرةٍ وراشدٍ، عن زيد بن ثابت؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ زَوْجٍ وَأَخِيٍّ لِأُمِّ وَأَبٍ، فَأَخْطَى الزَّوْجَ النُّصْفَ، وَالْأَخِيَّ النُّصْفَ، فَتَخَلَّمَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُضِيَ بِذَلِكَ^(١).

والأخواتُ عُصْبَةٌ مَعَ الْبَنَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ أَخٌ عِنْدَ عَائِةِ الْعُلَمَاءِ؛ كَمَنْ مَاتَ عَنْ بَنَاتٍ وَأَخِيٍّ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ لِلْبَنَاتِ النُّصْفَ، وَاحْتِلَفَ فِي مِيرَاثِ الْأَخِيٍّ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ لَا مِيرَاثَ لِلْأَخِيٍّ؛ لِأَنَّ الْبَنَاتِ حَبِيبَتَاهُ لِأُمِّهَا وَلَدَتْهُمَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَّهُ مَلَكَ بَيْتًا لَّكُ وَلَا لَكَ، فَكُنْ بِمَا عَظَمْتَ مَا تَرَ﴾؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْوَالِدَ تَرَكَ بَنَاتًا، وَمَنْ تَرَكَ بَنَاتًا، فَقَدْ تَرَكَ وَلَدًا؛ فَلَا شَيْءَ لِلْأَخِيٍّ.

وهذا القولُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ غَرِيبًا؛ لِإِخْتِلَافِ الْأُمَّةِ لَهُ، وَقَالَ: اتَّفَقَ جَمِيعُ أَهْلِ الْوَيْلَةِ عَلَى أَنَّ الْبَاقِيَ لِلْأَخِيٍّ^(٢).

وَأَخْبَرَ الْأَسَدُ بْنُ يَزِيدَ ابْنَ الزُّبَيْرِ بِقَضَاءِ مُعَاوِيَةَ فِي بَنَاتٍ وَأَخِيٍّ، فَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ هَذَا.

الثَّانِي: قَوْلُ عَائِةِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ لِلْبَنَاتِ النُّصْفَ بِالْفَرْضِ، وَالْأَخِيَّ

(١) أخرجه أحمد (٢١٦٣٩) (١/١٨٨). (٢) تفسير الطبري (٧/٧٢٣).

النُّصْفَ الْآخَرَ بِالتَّعْصِيبِ؛ وهو الصحيح؛ لَأَنَّ آيَةَ التَّخْلَافِ تَكَلَّمْتُ عَنْ مِيرَاثِ الْفَرُضِيِّ، وَمِيرَاثِ الْأَخِي هُنَا مَعَ الْبِنْتِ لَيْسَ فَرَضًا، بَلْ تَعْصِيبًا، لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: «فَقَضَى فِيْنَا مَعَادُ بْنُ جَبَلٍ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: النُّصْفَ لِلْأَبْنَةِ، وَالنُّصْفَ لِلْأَخِي، ثُمَّ قَالَ سُلَيْمَانُ: قَضَى فِيْنَا، وَلَمْ يَذْكُرْ: عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(١).

وكذلك ما رواه البخاري، عن هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ قَالَ: «سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ بِنْتِ وَابْنَةِ ابْنِي وَأَخِي، فَقَالَ: لِلْبِنْتِ النُّصْفُ، وَلِلْأَخِي النُّصْفُ، وَأَبِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَسَيِّئًا بَعْضِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَخْبَرَ يَقُولُ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِنَّمَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَهْتِكِينَ! أَتَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ: لِلْأَبْنَةِ النُّصْفُ، وَلِلْأَبْنَةِ ابْنِ السُّلَمَى تَكْمِيلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ لِلْأَخِي، فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ يَقُولُ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا قَامَ قَدَا الْخَيْرِ فِيكُمْ»^(٢).

وهو له تعالى: ﴿إِنْ لَرَجُلٌ مِّنْكُمْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا يَرِثُهُ﴾، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ شَرَكًا عَدَمَ الْوَالِدِ، وَهُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ، فَخَرَجَ الْأَبُ بِالْإِجْمَاعِ: أَنَّهُ يَحْبُوبُ الْأَخَ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ: عَلَى أَنَّ الْجَدَّ لَا يَرِثُ مَعَ وَجُودِ الْأَبِ، وَلَا يَحْبُوبُ الْجَدُّ إِلَّا الْأَبُ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ الْجَدَّ الرَّجْسِيُّ - وَهُوَ مَنْ تَدَخَّلَ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَيْتِ أُنْثَى - لَا يَرِثُ مَعَ وَجُودِ أَصْحَابِ الْفَرُضِيِّ وَالتَّعْصِيبِ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

مِيرَاثُ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ:

وَأَمَّا الْجَدُّ، فَهَلْ يَرِثُ مَعَ الْإِخْوَةِ أَوْ لَا؟ فَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَدَّ

(١) أخرجه البخاري (٦٧٤١) (١٠٧٢). (٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٦) (١٠٧١).

فكان عمرُ يُعطيه الشُّنس، ثم قال: إنا نخاف أن نكون أجحفنا بالجُد، فأعطاه الثُّلث، رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ سُلَيْمٍ صَحِيحٌ عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ غُفْرٍ^(١).

وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ نُضَيْلَةَ، أَنَّ عُمَرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ كَانَا يُقَاسِمَانِ الْجُدَّ مَعَ الْإِخْوَةِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ الشُّنسُ خَيْرًا لَهُ مِنْ مُقَاسِمَةِ الْإِخْوَةِ^(٢).

وَكَانَ عَلِيٌّ يُعْطِيهِ الشُّنسَ بِكُلِّ حَالٍ.

وَأَمَّا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ نَصٌّ صَرِيحٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالشُّنْ فِي أَصْلِ حَقِّ الْإِخْوَةِ مَعَهُ فِي الْعِيرَاتِ.

وَهَوَلَهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ يَرِثُنَهَا بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾؛ يَعْنِي: الْأَخْتَ، فَبِثَرِ الْأَخِ اخْتَهُ بِلَا خِلَافٍ بِكَامِلِ مَالِهَا، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَالِدٌ وَلَا وَلَدٌ، فَإِنَّهُمْ يَخْجِرُونَ الْأَخَ، وَإِنْ كَانَ لِلْأَخْتِ زَوْجٌ فَبِثَرِ الزَّوْجِ نَصِيبُهُ وَالْبَاقِي لِلْأَخِ.

وَهَوَلَهُ: ﴿وَإِنْ كَانَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ يَوْمَ تَرْتَدُّنَّ﴾، وَحُكْمُ مَا زَادَ مِنَ الْإِثْنَتَيْنِ مِنَ الْأَخَوَاتِ حُكْمُ الْأَخْتَيْنِ.

وَعَلَى هَذِهِ الْآيَةِ: قَاسَ الْعُلَمَاءُ حُكْمَ الْبِثَرَيْنِ عَلَى حُكْمِ الْأَخْتَيْنِ؛ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ، وَمِنْ آيَةِ الْيَتَامِ فِي أَوَّلِ النِّسَاءِ: ﴿وَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثُ مَا تَرْتَدُّنَّ﴾ (النِّسَاءُ: ١١) قَاسَ الْعُلَمَاءُ مَا زَادَ عَلَى الْأَخْتَيْنِ عَلَى حُكْمِ مَا زَادَ عَلَى الْبِثَرَيْنِ؛ فَلَهُنَّ جَمِيعَا الثُّلَاثَانِ.

وَهَوَلَهُ: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِثْمًا وَنِسَاءً فَلَهُنَّ ثُلَاثُ مَا تَرْتَدُّنَّ﴾،

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٤٩/٦). وَيَنْظُرُ: فَتَحُ الْبَارِيَّةُ (٢٢/١٢).

(٢) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (٥٩) (٦٦/١).

وهذا في الأولاد وأولاد الأولاد والإخوة ذكورا وإناثا، لِلذَّمِّ بِمِثْلِ حَقِّ
الْأُنثَى نَعَصِيًّا لِكُلِّ طَبَقَةٍ مَعَ طَبَقَتِهِ مِنَ الْجِنْسَيْنِ.
وَهُوَ تَعَالَى، ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ أَنْ تَعْلَمُوا﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ عَنْ
حُكْمِ اللَّهِ ضَلَالٌ مِنَ الْحَقِّ وَإِنْ اسْتَحَسَنَ النَّاسُ.



فهرست مطالب

طول الآية	رقم الآية	الصفحة
		سورة البقرة
	[٧]	٥٧٢ ﴿مَنْ آوَىٰ إِلَىٰ حَيْكَةِ الْكَافِرِينَ فَإِنَّ حَيْكَتَهُمْ عَصِيدٌ...﴾
	[٢٨]	٥٨١ ﴿لَا يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ لَوْ أَنَّهُمْ الْكَافِرُونَ...﴾
	[٣٦ - ٣٥]	٥٨٢ ﴿إِذَا قَالُوا فَتْنَةٌ مِّنْ رَبِّهِ إِذَا فَتْنَتْ فَمَن كَانَ فِي شَكٍّ مِّنْهُ...﴾
	[٣٧]	٥٩١ ﴿فَتَقَالُوا هَٰذَا بَشَرٌ أَمْشَىٰ وَهَٰذَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَأَوَّلِيًّا بَنَٰئَةً...﴾
	[٤١]	٥٩٧ ﴿فَلَا رِبَاسَ لَهُمْ فِي ذُنُوبِهِمْ...﴾
	[٣٩]	٦٠٢ ﴿وَتَذَكُّرُ الْكَافِرِينَ وَمَنْ ذَكَّرَهُمْ فَيَتَّبِعُوا فِي الْبَغْيِ...﴾
	[٤٣]	٦١٠ ﴿يَسْتَوِي الْعَقْلِيُّ وَالدُّنْيَا وَالدُّنْيَا وَالدُّنْيَا مَعَ الْكَافِرِينَ...﴾
	[٤٤]	٦١٥ ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ فَلَا تَكْفُرُوا...﴾
	[٤٩]	٦٢٢ ﴿وَتَسْمَعُوا إِلَىٰ يَوْمِ يُنَادَىٰ لِلْعَالَمِينَ...﴾
	[٦١]	٦٢٩ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ ءَايَاتٌ لِّمَن يَتَذَكَّرُ...﴾
	[٧٥]	٦٣٤ ﴿وَمِنَ آيَاتِ الْكِتَابِ مَن فِيهِ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ...﴾
	[٧٧]	٦٤١ ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ كَفِيرٌ...﴾
	[٩٣]	٦٤٧ ﴿قُلِ الْمَلَكُوتُ لِلَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾
	[٩٦]	٦٤٩ ﴿إِنَّ لَدُنَّ قَوْمٍ وَصِيحٌ وَلَٰكِي لَّيْسَ بِكَ مِنْهُمْ وَكَانَ يَتَّبِعُهُمْ...﴾
	[٩٧]	٦٥٣ ﴿يَوْمَ يَكُونُ يَوْمُ الْقِيَامِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَمِنْ فَتْنَةٍ كَانَتْ...﴾
		٦٥٣ ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَوْمًا أَنَّمَا يُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ قُرْبَىٰ وَلِقَوْمٍ...﴾
	[١٠٤]	٦٦١ ﴿الْمُتَّقِينَ...﴾
	[١١٧]	٦٦٣ ﴿مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ فِي قُلُوبِهِ الْحَقُّ...﴾
	[١١٨]	٦٦٨ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحَقِّهَا لَا تَجْعَلُوهَا مِلَّةَ قَوْمٍ...﴾
	[١٣٠]	٦٧٤ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِحَقِّهَا لَا تَجْعَلُوهَا مِلَّةَ قَوْمٍ...﴾

حرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ فِي الْإِيمَانِ وَالْأَمْرِ وَالْمَعْلُومَةِ وَالْإِيمَانِ فِي	[١٣٤]	٦٧٧
الْأَمْرِ...﴾		
﴿إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلًا مِنْكُمْ يَوْمَ الْإِيمَانِ الْمُسْلِمِينَ...﴾	[١٣٥]	٦٨٠
﴿وَمَا كَانَ مِنْكُمْ لَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ يَوْمَ الْإِيمَانِ...﴾	[١٣٦]	٦٨١
﴿وَمِنْكُمْ الْإِيمَانُ كَثِيرًا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَلَامًا قِيلًا فِي سَبِيلِ الْإِيمَانِ...﴾	[١٣٧]	٦٨٣
﴿فَإِنَّكُمْ لَمِنْكُمْ تَكُونُونَ إِلَى لَا يُبَيِّنُ عَنْكُمْ عَمَلُكُمْ...﴾	[١٣٨]	٦٨٨
﴿وَمِنْكُمْ الْإِيمَانُ كَثِيرًا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَلَامًا قِيلًا فِي سَبِيلِ الْإِيمَانِ...﴾	[١٣٩]	٦٩٣
﴿فَإِنَّكُمْ لَمِنْكُمْ تَكُونُونَ إِلَى لَا يُبَيِّنُ عَنْكُمْ عَمَلُكُمْ...﴾	[١٤٠]	٦٩٣
﴿الْإِيمَانُ﴾		
﴿وَالَّذِينَ الْإِيمَانُ كَثِيرًا فِي الْإِيمَانِ وَالْأَمْرِ وَالْمَعْلُومَةِ وَالْإِيمَانِ فِي	[١]	٦٩٥
الْأَمْرِ...﴾		
﴿وَمَا كَانَ مِنْكُمْ لَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ يَوْمَ الْإِيمَانِ...﴾	[٢]	٧٠٢
﴿وَمِنْكُمْ الْإِيمَانُ كَثِيرًا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَلَامًا قِيلًا فِي سَبِيلِ الْإِيمَانِ...﴾	[٣]	٧٠٤
﴿فَإِنَّكُمْ لَمِنْكُمْ تَكُونُونَ إِلَى لَا يُبَيِّنُ عَنْكُمْ عَمَلُكُمْ...﴾	[٤]	٧١٤
﴿وَمِنْكُمْ الْإِيمَانُ كَثِيرًا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَلَامًا قِيلًا فِي سَبِيلِ الْإِيمَانِ...﴾	[٥]	٧١٨
﴿فَإِنَّكُمْ لَمِنْكُمْ تَكُونُونَ إِلَى لَا يُبَيِّنُ عَنْكُمْ عَمَلُكُمْ...﴾	[٦]	٧٢٢
﴿وَمِنْكُمْ الْإِيمَانُ كَثِيرًا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَلَامًا قِيلًا فِي سَبِيلِ الْإِيمَانِ...﴾	[٧]	٧٣١
﴿فَإِنَّكُمْ لَمِنْكُمْ تَكُونُونَ إِلَى لَا يُبَيِّنُ عَنْكُمْ عَمَلُكُمْ...﴾	[٨]	٧٣٢
﴿وَمِنْكُمْ الْإِيمَانُ كَثِيرًا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَلَامًا قِيلًا فِي سَبِيلِ الْإِيمَانِ...﴾	[٩]	٧٣٥
﴿فَإِنَّكُمْ لَمِنْكُمْ تَكُونُونَ إِلَى لَا يُبَيِّنُ عَنْكُمْ عَمَلُكُمْ...﴾	[١٠]	٧٤٠
﴿وَمِنْكُمْ الْإِيمَانُ كَثِيرًا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَلَامًا قِيلًا فِي سَبِيلِ الْإِيمَانِ...﴾	[١١]	٧٤١
﴿فَإِنَّكُمْ لَمِنْكُمْ تَكُونُونَ إِلَى لَا يُبَيِّنُ عَنْكُمْ عَمَلُكُمْ...﴾	[١٢]	٧٤٢

عُرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَالَّذِي يَلْمِزُ الْمُحْسِنَ مِنَ الْمَلِكَةِ مِنْ تَحْتِهَا فَيُكَلِّمُهَا فَيَكُونُ مِنْهَا نَاسٌ﴾	[١٦ - ١٧]	٧٦٠
﴿يُنَادِيهِمْ اَتُوبُ عَلَيْهِمْ اَمْ لَا يُفْلِحُ لَكُمْ اَنْ تَزِلُّوا الْاِسْكَرَ كَرِيمًا...﴾	[١٨]	٧٦٤
﴿وَلَا تَزِلُّوا اَنْتُمْ اَسْبَاطَكُمْ فَيَكُونَ لَكُمْ رِجَالٌ فَتَبْذُلُوهُمْ سَهْلًا﴾	[٢٠ - ٢١]	٧٦٨
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	[٢٢]	٧٧٠
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُنْكَرِ مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٢٣]	٧٧٩
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٢٤]	٧٨٤
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٢٥]	٨٠١
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٢٦]	٨٠٧
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٢٧]	٨١٢
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٢٨]	٨١٧
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٢٩]	٨٢١
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣٠]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣١]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣٢]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣٣]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣٤]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣٥]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣٦]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣٧]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣٨]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٣٩]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٤٠]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٤١]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٤٢]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٤٣]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٤٤]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٤٥]	٨٢٣
﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ الْاِسْكَرِ...﴾	[٤٦]	٨٢٣

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَا تَكُنْ مِنَ الْكَافِرِينَ بَلَىٰ إِنَّكَ لَأَنْتَ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[٩٨]	٩٢٧
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[٩٩ - ٩٨]	٩٢٢
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[٩٩]	٩٢٥
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[٩٩]	٩٥١
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[٩٩]	٩٥٨
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[٩٩ - ٩٩]	٩٦٧
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[٩٩ - ٩٩]	٩٧٣
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٠٠]	٩٨٩
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٠١]	٩٩١
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٠٢]	١٠٠٥
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٠٣]	١٠٢٠
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٠٤]	١٠٢٣
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٠٥ - ١٠٧]	١٠٢٨
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١١٢]	١٠٣٨
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١١٤]	١٠٤٠
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١١٥]	١٠٤٢
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١١٩]	١٠٤٧
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٢٧]	١٠٥٢
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٢٨]	١٠٥٤
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٢٩]	١٠٥٧
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٣٥]	١٠٦١
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٤٠]	١٠٦٣
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٤٢]	١٠٦٤
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٦٩]	١٠٦٦
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا تَتَّقُونَ﴾	[١٧٦]	١٠٦٦